

# الإسلام عقبية وشريعية

الإمسام الأكبر محمود شسكتوت

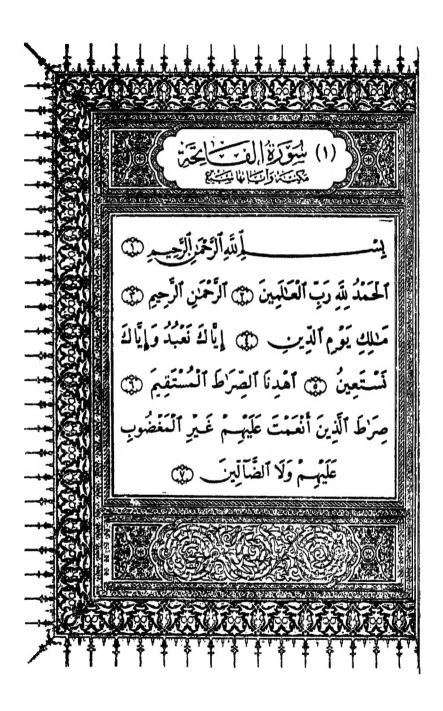
الإكبِلام عقبدة وشربية الطبعة الرابعة عشرة الطبعة الخامسة عشرة الطبعة الخامسة عشرة الطبعة السادسة عشرة الماء الم

بميست جشقوق الطشيع مستفوظة

# دادالشرهة ۱۹۱۸ مرالمت نم عام ۱۹۹۸

القساهرة : ٨ شسارع سسيسبسويه المصرى - رابع سسة العسدوية - مسدينة نصسر و ٠٢٣٣٩٩ ؛ ٠٢٣٣٩٩ ؛ ٠٢٣٢٩ ؛ (٢٠٢) فسسساك - سسساك - سسسساك - سسساك - سسساك - سسسساك - سسساك - سسسساك - سسساك - س

إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ أَللَّهِ الإِسْلَمْ



# تمهسيد

### ماهو الاسلام ؟

الإسلام هو دين الله الذي أوصى بتعالىمه في أصوله وشرائعه إلى النبي
 محمد صلى الله عليه وسلم ، وكلفه بتبليغه للناس كافة ودعوتهم إليه .

وقد تلقى فيه محمد عن ربه القرآن الكريم ، فبلغه كما تلقاه ، و بين بأمر الله و إرشاده مجمله ، وطبق بالعمل نصوصه ، ثم تلقاه عنه الناس جيلا بعد جيل ، كما تلقاه هو عن ربه ، حتى وصل إلينا — كما نزل — متواتراً لاريب فيه .

### الفرآد كشاب الله:

حوقد قامت الحجة القاطعة عند من نظر فى القرآن ، وعرف أسلوبه ، وتدبر معناه ومحتوياته ، ثم أحاط بنشأة محمد ، والبيئة التى نبت منها ، وتقلب فيها — على أنه لايمكن أن يكون من صنع محمد ، ولا من صنع بشر تلقاء عنه ، و بذلك آمن من يخضع قلبه للحق بأنه من الله ، أوحاه إلى محمد الذى اصطفاه رسولا ، و بلغه محمد إلى الناس ، وكان القرآن بذلك عند من آمنوا به مصدراً لعقائد الدين ، ولأصول أحكامه وشرائعه .

وقد سجل الله فى القرآن نفسه عجز البشر عن الإتيان بمثله ، ودل عليه واقعهم الذى فشلت فيه محاولة الإتيان بمثله ، وجابه المعرضين عنه بالعجز الدائم المستمر فقال : « وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّ لْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا

شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا \_ وَلَنْ تَفْعَلُوا \_ وَلَنْ تَفْعَلُوا \_ فَاللّٰهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا \_ وَلَنْ تَفْعَلُوا \_ وَلَنْ تَفْعَلُوا \_ وَلَنْ تَفْعَلُوا \_ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّذِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (١) » .

وقال: « قُلْ كَانِيْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِيْلِ هَذَا القُرْآنَ لَا يَأْتُونَ مِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبِعْضِ ظَهِيرًا (٢٠) »

# الغهم الانسانى فى الاسلام ليس دينا يلزم :

" - وقد اتصلت بالقرآن - بعد أن التحق محمد بر به - أفهام العلماء والأثمة فيا لم يكن من آياته نصاً في معنى واحد (١)؛ ومن هذا الجانب اتسع ميدان الفكر الإنساني ، وكثرت الآراء والمذاهب في النظريات والعمليات ، لا على أنها دين يلتزم ، و إنما هي آراء وأفهام فيا هو من القرآن محتمل للآراء والأفهام ، يرد فيها كل ذي رأى منها رأيه إلى الدلالة التي فهمها هو من النص القرآني ، بمعونة ماصح عنده من أقوال الرسول أو أفعاله ، أو من القواعد العامة التي ترمى إليها روح الدين عامة ؛ وهذا الصنيع لم يكن من هؤلاء الأثمة وفي معتقدهم إلا اجتهاداً فردياً ، لا يوجب واحد منهم على أحد من الناس أن يتبعه ؛ بل تركوا لغيرهم ممن له أهلية الفهم حرية التفكير والنظر .

٤ — أما العقائد الأصلية كالإيمان بالله واليوم الآخر، وأصول الشريعة كوجوب الصلاة والزكاة وحرمة النفس والعرض والمال، فإن نصوصها جاءت في القرآن بينة واضحة لا تحتمل اجتهاداً ولا أفهاماً.

<sup>(</sup>١) ألايتان ١٤، ١٤ من سورة البفرة .

<sup>(</sup>٢) الآيا ٨٨ من سورة الإسراء.

 <sup>(</sup>٣) وكان المالمون في حياة الرسول في غنى عن هذا برجوعهم إليه وتعرفهم المراد منه صلى الله عليه وسلم .

ومن هنا كثرت الآراء والمذاهب فيما يتصل بالفروع التابعة (١) للعقائد الأصلية وفيما يتصل بالعمليات التابعة (٢) لأصول الشرائع والأحكام .

### سمامة الاسلام :

وإذا دلت طبيعة الإسلام هذه على شيء ، فإنما تدل على أنه دين يتسع للحرية الفكرية العاقلة ، وأنه لايقف \_ فيا وراء عقائده الأصلية وأصول تشريعه \_ على لون واحد من التفكير ، أو منهج واحد من التشريع ، وقد كان \_ بتلك الحرية \_ ديناً ، يساير جميع أنواع الثقافات الصحيحة ، والحضارات النافعة التي يتفتق عنها العقل البشرى في صلاح البشرية وتقدمها مهما ارتقى العقل، ونمت الحياة .

### الاسلام عفيدة وشريعة :

٣ — تلقى محمد عن ربه الأصل الجامع للإسلام فى عقائده وتشريعه ، وهو القرآن الكريم ، وكان القرآن عند الله وعند المسامين ، المصدر الأول فى تعرف التعاليم الأساسية للإسلام ، ومن القرآن عرف أن الإسلام له شعبتان أساسيتان ، لا توجد حقيقته ، ولا يتحقق معناه إلا إذا أخذت الشعبتان حظهما من التحقق والوجود ، فى عقل الإنسان وقلبه وحياته ، وهاتان الشعبتان ها : العقيدة والشريعة .

### ( ١ ) العقيدة :

والعقيدة هي الجانب النظرى الذي يطلب الإيمان به أولا وقبل كل شيء إيماناً لا يرق إليه شك، ولا تؤثر فيه شبهة ، ومن طبيعتها : تضافر النصوص الواضحة على تقريرها ، و إجماع المسلمين عليها من يوم أن ابتدأت الدعوة مع ما حدث بينهم

 <sup>(</sup>١) مثل زيادة صفات الله عن ذاته ، وخلق العبسد لألهاله الاختبارية ، ورؤية الله بالبصر
 ق الآخره ، ووجوب الصلاح والأصلح على الله وضوها .

<sup>(</sup>٢) مثل الفروع الاجتهادية كمسح ربع الرأس ، أوكله في الوضوء .

من اختلاف بعد ذلك فيا وراءها ، وهى أول ما دعا إليه الرسول ، وطاب من الناس الإيمان به في المرحلة الأولى من مراحل الدعوة (١) ، وهى دعوة كل رسول جاء من قبل الله ، كما دل على ذلك القرآن في حديثه عن الأنبياء والمرسلين .

# (ب) الشريعة :

والشريعة هي النظم التي شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه في علاقته بربه (۲) ، وعلاقته بأخيه المسلم (۲) ، وعلاقته بأخيه الإنسان ، وعلاقته بالحياة (۲) .

### العفيدة والشريعة فى تعبيرالقرآله :

٧ — وقد عبر القرآن عن العقيدة « بالإيمان » ، وعن الشريعة « بالعمل الصالح » ، وجاء ذلك في كثير من آياته الصريحة : « إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدُوسِ نُولًا خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدُوسِ نُولًا خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدُوسِ نُولًا خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ حَيَاةً عَلَيْكَ عَيَاةً عَلَيْكَ فَي وَهُو مُولِمِنْ فَلَنُحْيِينَا لَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِينَهُمْ أَجْرَامُ مِأَحْسَنِ مَا كَانُو ا يَعْمَلُونْ (٥٠) » « وَالْمَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ طَيِّبَةً وَلَنَجْزِينَهُمْ أَجْرَامُ مِ بِأَحْسَنِ مَا كَانُو ا يَعْمَلُونْ (٥٠) » « وَالْمَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ طَيْبَةً وَلَنَجْزِينَهُمْ أَجْرَامُ مِ بِأَحْسَنِ مَا كَانُو ا يَعْمَلُونْ (٥٠) » « وَالْمَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ مَلْيَبَةً وَلَنَجْزِينَهُمْ أَجْرَامُ مُ إِلَّا حَسَنِ مَا كَانُو ا يَعْمَلُونْ (٥٠) » « وَالْمَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ عَنْ الْمَانَ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَكُونُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ مِنْ قَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَنْ اللَّهُ وَلَوْسَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

<sup>(</sup>١) هى المرحلة التى قام بها من مبدأ الرسالة إلى نهاية وجوده فى مسكة وتتجلى عناصر تلك الدعوة فى المسكرة كلها ، وقد عنيت السور المسكية بييان ذلك كله ، وأصبحت هى المصدر الأول للعلم والإيمان .

<sup>(</sup>٢) وسبيلها أداء الواجبات الدينية كالصلاة والصوم .

<sup>(</sup>٣) وسبيلها تبادل ألحبة والتناصر على الدوام والأحسكام الحاصة بتسكوين الأسرة والميراث .

<sup>(</sup>٤) وسبيلها التعاون في تقدم الحياة العامة ، والسلم العام .

<sup>( • )</sup> وسبيلها حرية البعث والنظر في السكائنات ، واستخدام آثارها في رقي الإنسان .

<sup>(</sup>٦) وسبيلها التمتع بلذائد الحياة الحلال دون إسراف أو تقشف .

<sup>(</sup>٧) الآيتان ١٠٨، ١٠٨ من سورة المكهف. -

<sup>(</sup>٨) الآية ٩٧ من سورة النعل .

لَنِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَواصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (١)» « إِنَّ اللَّهِ مُنَ اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا ثُمْ يَعْزَ نُونْ (٢)».

ومن هنا لم يكن الإسلام عقيدة فقط ، ولم تُكن مهمته تنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط ، و إنماكان عقيدة ، وكان شريعة توجه الإنسان إلى جميع نواحى الخير في الحياة .

# العقيدة أصل والشريعة فرع:

۸ — والعقيدة في الوضع الإسلامي هي الأصل ، الذي تبنى عليه الشريعة ، والشريعة أثر تستتبعه العقيدة ، ومن ثم فلا وجود للشريعة في الإسلام إلا بوجود المقيدة ، ذلك أن الشريعة بدون العقيدة ، ذلك أن الشريعة بدون العقيدة عُلُو ليس له أساس ، فهي لا تستند إلى تلك القوة المعنوية ، التي توحي باحترام الشريعة ، ومراعاة قوانينها ، والعمل بموجبها دون حاجة إلى معونة أي قوة من خارج النفس .

### مسلة العفيدة بالشريعة :

وإذاً فالإسلام يحتم تعانق الشريعة والعقيدة ، بحيث لاتنفرد إحداها عن الأخرى ، على أن تكون العقيدة أصلا يدفع إلى الشريعة ، والشريعة تلبية لانفعال القلب بالعقيدة ، وقدكان هذا التعلق طريق النجاة والفوز ، بما أعد الله لعباده المؤمنين .

وعليه فمن آمن بالعقيدة ، وألغى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة ، لا يكون مسلماً عند الله ، ولا سالكاً في حكم الإسلام سبيل النجاة .

<sup>(</sup>١) سورة النصر . (٢) الآية ١٣ من سورة الأحقاف .

### المساواة بين بن الانسان بالنسبة للاسلام :

١٠ - هذا هو الإسلام، ويستوى فيه النظر إلى عقيدته وشريعته جيع بنى الإنسان ، تطالب به جيع الأجناس والطوائف ، دون نظر إلى ما بينهم من فروق شخصية ، كذكورة وأنوثة ، وبياض وسواد ، أو فروق اجتماعية كرئاسة ومر وسية ، وحاكية ومحكومية ، وغنى وفقر ، ودرجات القرب من الله تتبع درجات القوة فى الإيمان ، والاستقامة على الشريعة « يأيم النّاسُ إنّا خَلَقْناكُم مِنْ ذَكر وَأْ نَتَى وَجَملناكُم شُمُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُم عِنْد الله أَتْقَاكُم (١) » ( ليس بأمانيكُم ولا أماني أَهْلِ الكيتاب . مَنْ يَعْملْ سُوءًا بُحْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ فَهُ مِنْ دُونِ الله وَلا أَمَانِي أَهْلِ الكيتاب . مَنْ يَعْملْ سُوءًا بُحْزَ بِهِ وَلا يَجِدْ فَهُ مِنْ دُونِ الله وَلا الله وَلا نَصِيرًا ، وَمِن يَعْملُ مِن الصّالحاتِ مِن ذَكرٍ أَو أَنْنَى وَهُو مؤمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الجُنّةَ وَلا يُظْلُونَ نَقِيرًا (٢٠) » .

# مساواة المرأة للرجل في المستولية الدينية :

۱۱ -- وقد تضمن هذا أن الإسلام يرى أن مستولية المرأة من الوجهة الدينية كمستولية الرجل سواء بسواء ، يكلف بالعقيدة ، وتكلف هى أيضاً بالعقيدة ، ويطالب بالعمل الصالح ، وتطالب هى أيضاً بالعمل الصالح .

وتضمن أن مسئوليتها فى ذلك مسئولية مستقلة ، عن مسئولية الرجل ، لا يؤثر عليها ـ وهى صالحة \_ فساد الرجل وخلل عقيدته ، ولا ينفعها صلاح الرجل وهى فاسدة العمل فاسدة العقيدة ، فلكل من الرجل والمرأة جزاء ما اكتسب من خير أو شر، وفيا قص الله علينا من ذلك قوله تعالى : (ضَرَبَ الله مَثَلاً لِلّذِينَ كَفَروا

<sup>(</sup>١) الآية ١٣ من سورة الحجران .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ١٢٣ ، ١٢٤ من سورة النساء ، وقد نزلتا قطما لأمل النجاة بمجرد الانتساب للى رسوله معين .

امْرَأَةَ هُوجِ وَامْرَأَةَ لُوطٍ ، كَانَتَا كَمْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ كَخَانَتَاهُمَا ، فَلَمْ مُبَعْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللهُ شَيْئًا ، وقيل : ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِين . وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلْذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ : رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْنًا فِي الْجُنَّةِ مَثَلًا لِيَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةً فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ : رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْنًا فِي الْجُنَّةِ وَنَجِينِ مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (١) ».

وكما يقرر القرآن استقلال كل من المرأة والرجل فى المسئولية الدينية ، يقرره بين الوالد وولده متى بلغ الولد درجة العقل والرشد « يَأْيُهُمَّ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ، وَاخْشُو ا يَوْمًا لَا يَجْزَى وَالِدُ عَنْ وَلَدِهِ ، وَلَا مَوْلُودُ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا (٢٠) » .



<sup>(</sup>١) ألايتان ١٠٤ من سوره العريم

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٣ من سوره لقمان .

القسم الأول

العقىية

# البابالأول

# العقائدالأساسية فىالاسلام

۱ — والعقائد الأساسية التي طاب الإسلام الإيمان بها ، وكانت العنصر
 الأول من عناصره هي :

ثانياً : أن الله يصطفى من عباده من يشاء ، و يحمله رسالته \_ عن طريق ملائكته ووحيه إلى خلقه \_ ثم يبعثه إليهم رسولا يبلغهم ، ويدعوهم إلى الإيمان والعمل

<sup>(</sup>١) سورة الاخلاس.

<sup>(</sup>٢) الآية ١٤ من سورة الأنعام .

 <sup>(</sup>٣) الآيات ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ من سورة الأنعام .

الصالح. ومن هنا وجب الإيمان بجميع رسله الذين قصهم علينا من نوح عليه السلام إلى محمد عليه السلام.

ثالثاً : الإيمان بالملائكة « سفراء الوحى بين الله ورسله » وبالكتب. « رسالات الله إلى خلقه » .

رابعاً: الإيمان بما تضمنته هذه الرسالات من يوم البعث والجزاء « الدار الآخرة » ومن أصول الشرائع والنظم التي ارتضاها الله لعباده ، مما يناسب استعدادهم ، وتقضى به مصالحهم ، على الوجه الذي يكونون به مظهراً حقاً لعدله ورحمته ، وجلاله وحكمته .

# كلمة الشهادة تجمع عقائر الاسلام وأصول شرائعہ :

٢ - وقد جعل الإسالام عنوان تحقق هذه العقائد عند الإنسان الشهادة بأن الله واحد ، وأن محداً رسوله « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محداً رسول الله » وكانت تلك الشهادة هى المفتاح الذى يدخل به الإنسان فى الإسلام ، وتجرى عليه أحكامه .

فالشهادة بوحدانية الله تتضمن كال العقيدة فى الله من جهتى الربوبية « الخلق والتربية » والألوهية « العبادة » .

والشهادة برسالة محمد تتضمن التصديق بكمال العقيدة في الملائكة ، والكتب، والرسل ، واليوم الآخر ، وأصول الشريعة والأحكام «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنزِلَ السَّرِيعة والأحكام «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلُّ آمَنَ بالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُهِ مِنْ رُسُلِهِ ، لَا نُفَرِّق بَالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُهُ بِمِورُسُلِهِ ، لَا نُفَرِّق بَالله وَمَلَائِهِ مَا الله وَمَلَائِكَ الله وَمَلَائِكُ الله وَمَلَائِكُ الله وَمَلَائِكُ الله وَمَلَائِكَةً مِنْ رُسُلِهِ الله وَمَلَائِكُ الله وَمَلَائِكَ الله وَمَلَائِكَ الله وَمَلَائِكُ وَمَائِلُولُهُ وَمُنْ رُسُلِهِ الله وَمَلَائِكُ وَمَلَائِكُ الله وَمَلَائِكُ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلُّ آمَنَ بالله وَمَلَائِكَةً مِنْ رُسُلِهِ مَنْ رُسُلِهِ اللهُ وَمَلَائِكُ وَمَلَائِكُ اللهُ وَمَلَائِكُ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلُّ آمَنَ الله وَمَلَائِكُ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلُّ آمَنَ الله وَمَلَائِكُ وَمَلَائِكُ وَلَائِمُ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلُولُ آمَنَ الله وَمَالَائِكُ وَمَلَائِلُ وَمُنْ اللهُ وَمَالِمُ وَاللّهُ وَمُلَائِلُونَ وَاللّهُ وَمُؤْمِنُونَ وَلَائِمُ وَاللّهُ وَمَلَائِكُ وَمَلَائِهُ وَمُؤْمِنُونَ وَاللّهُ وَمُلّالُونُ وَمَالِكُ وَلَائِهُ وَمُنْ وَاللّهُ وَمِنْ وَاللّهُ وَمَائِلُونَ وَاللّهُ وَمِنْ رُسُلِهِ وَاللّهُ وَمِنْ رُسُلِهُ وَاللّهُ وَمَائِلْونَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَمَائِلْ اللهُ وَاللّهُ وَمِنْ مُنْ الللهُ وَاللّهُ وَالْمُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ

« لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِينَ (١٦) » .

<sup>(</sup>١) الآية ه ٢٨ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٧٧ من سووة البقرة .

### الحد الفاصل بين الاسعوم والسكفر :

٣ -- وعليه ؛ فمن لم يؤمن بوجود الله ؛ أو لم يؤمن بوحدانيته وتنزهه عن المشابهة والحلول والاتحاد؛ أو لم يؤمن بتفرده بتدبير الكون والتصرف فيه ، واستحقاق العبادة والتقديس ، واستباح عبادة مخلوق ما من المخلوقات ؛ أو لم يؤمن بأن لله رسالات إلى خلقه ، بعث بها رسله ، وأنزل بها كتبه عن طريق ملائكته ؛ أو لم يؤمن بما تضمنته الكتب من الرسل ؛ أو فرق بين الرسل الذين قص علينا فآمن بالبعض وكفر بالبعض؛ أو لم يؤمن بأن الحياة الدنيا تفني ويعقبها دار أخرى هي دار الجزاء ودار الإقامة الأبدية ، بل اعتقد أن الحياة الدنيا حياة دائمة لاتنقطم ، أو اعتقد أنها تفنى فنــاء دائمًا لابعث بعده ، ولا حساب ولا جزاء ؛ أو لم يؤمن بأن أصول شرع الله فيما حرم وفيما أوجب ، هي دينه الذي يجب أن يتبع ، فحرم من تلقاء نفسه ما رأى تحريمه ، وأوجب من تلقاء نفســه ما رأى وجو به . . . من لم يؤمن بجانب من هذه الجوانب أو حلقة من هذه الحلقات لا يكون مسلما ، ولا تجرى عليه أحكام المسلمين فيما بينهم و بين الله ، وفيما بينهم بعضهم و بعض ، وليس معنى هذا أن من لم يؤمن بشيء من ذلك يكون كافراً عند الله ، يخلد في النار ، و إنما معناه أنه لا تجرى عليه في الدنيا أحكام الإسلام ، فلا يطالب بما فرضه الله على المسلمين من العبادات، ولا يمنع مما حرمه الإسلام كشرب الخر وأكل الخنزير والاتجار بهما ، ولا يغسله المسلمون إذا مات ولا يصلون عليه ، ولا يرثه قريبه المسلم في ماله ، كما لايرث هو قريبه المسلم إذا مات .

أما الحكم بكفره عند الله فهو يتوقف على أن يكون إنكاره لتلك المقائد أو لشىء منها \_ بعد أن بلغته على وجهها الصحيح ، واقتنع بها فيما يينه و بين نفسه، ولكنه أبى أن يعتنقها و يشهد بها عناداً واستكباراً ، أو طمعاً فى مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفاً من لوم فاسد ؛ فإذا لم تبلغه تلك العقائد ، أو بلغته بصورة

منفرة أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر ، أوكان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها ، وظل ينظر و يفكر طلباً للحق ، حتى أدركه الموت أثناء نظره – فإنه لا يكون كافراً يستحق الخلود في النار عند الله .

ومن هناكانت الشعوب النائية التى لم تصل إليها عقيدة الإسلام أو وصلت إليها بصورة سيئة منفرة ، أو لم يفقهوا حجته مع اجتهادهم فى بحثها ــ بمنجاة من العقاب الأخروى للكافرين ، ولا يطلق عليهم اسم الكفر .

والشرك الذى جاء فى القرآن أن الله لايغفره، هوالشرك الناشىء عن العناد والاستكبار. . الذى قال الله فى أصحابه « وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَنْهَمَا أَنْهُسُهُمُ فَالْمَا وَعُلُواً (١) » .

### الطريق الى الاسلام:

٤ — والإسلام حينا يطلب من الناس أن يؤمنوا بتلك العقائد ، لا يحملهم عليها إكراها ؛ لأن طبيعة الإيمان تأبى الإكراه ، ولا يتحقق إيمان بإكراه ، وقد جاء فى القرآن « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ<sup>(1)</sup> » . وجاء فيه خطاباً لنبيه محمد « وَلوْ شَاءَ رَبُّكَ لَامَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ؛ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (1) » .

وكذلك لايحملهم عليها عن طريق الخوارق الحسية ، التي يدهش بها عقولهم ، و يلتى بهم فى حظيرة الاعتقاد دون نظر واختيار « إِنْ نَشَأْ 'نَنَزُّلْ عَكَيْهم مِنَ السَّمَا،

<sup>(</sup>١) أَلَايَة ١٤ من سورة النمل.

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) الآية ١٠٠ من سورة يونس.

آيةً فَظَلَّتْ أَعْنَاتُهُمْ كَمَا خَاضِعِينَ »(١). والمعنى أنالانشاء ذلك ؛ لأنا نريد منهم إيمانًا عن تقبل واختيار .

لا يحملهم عليها بالإكراه ، ولا يحملهم عليها بالخوارق ؛ و إنما يحملهم عليها بالبرهان الذي يملأ القاب . وعلى هذا المبدأ عرض القرآن عقائد الإسلام عن طريق الحجة والبرهان .

وكانت حجته التى لفت الأنظار إليها فيا يتعلق بعقيدة الإله « وجوداً ووحدانية وكالا»دائرة بين النظر العقلى ، و بين ما يجد الإنسان في نفسه من الشعور الباطنى ، والإحساس الداخلى .

### النظر العقلي :

وفى سبيل الحجة العقلية طاب إليه النظر والتفكير فى هذا الكون .. فى أرضه وسمائه ، وما أودع فيه من أسرار ، و بنى عليه من نظام و إحكام ، وأفرغ عليه من وحدة جعلته متماسك الحلقات . . الأمر الذى يحيل فى نظر العقل صدور الكون عن نفسه ، أو عن قوى متضادة متعارضة ، ويوجب فى الوقت نفسه الاعتراف القلبى بأنه لابد لهذا الكون البديع المتسق المترابط السائر بحكم نظام واحد لا يلحقه خلل ولا انتكاس .. من مصدر خالق مدبر له ، مهيمن عليه ، متصرف فيه عن طريق العلم الشامل ، والقدرة النافذة ، والحكمة البالغة ؛ وأن هذا الكون سائر بتدبير هذا الحالق إلى الغاية التى حددها له بعلمه وحكمته . وعندئذ يفعل به مايشاء مما أرشدت إليه كتبه ، ودل عليه وحيه لأنبيائه ورسله ، من ظواهم انحلاله وفنائه عما أرشدت إليه كتبه ، ودل عليه وحيه لأنبيائه ورسله ، من ظواهم انحلاله وفنائه التى كثر الإخبار بها فى القرآن . وتجىء بعدها الدار الآخرة « إذا السّماء انشقّت . وأذ نت لِربّها وحُقّت . و إذا الأرش مُدّت . وألقت ما فيها وتخلّت . و إذا اللّم و الله وأذ نت لِربّها وحُقّت . و إذا الأرش مُدّت . وألقت ما فيها وتخلّت . و إذا الله وقات » .

<sup>(</sup>١) الآية ٤ من سورة الشعراء .

<sup>(</sup>٢) أول سورة الانشقاق.

« إِذَا السَّمَاءِ انْفَطَرَتْ . وَإِذَا الْكُوا كِبُ انْتَارَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ . وَإِذَا السَّمْسُ وَإِذَا الْقَبُورُ بُعْلِرَتْ . عَلِمتْ نَفْسْ مَا قَدَّمَتْ وَأَخْرَتْ » (١) . « إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ . وَإِذَا الْجُبَالُ سُرُّرَتْ . وَإِذَا الْجُبَالُ سُرُّرَتْ . وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلِتْ وَإِذَا الْوَحُوسُ حُشِرَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ . وَإِذَا النَّعُوسُ ذُوَّجَتْ . وَإِذَا السَّحُفُ نُشِرَتْ . وَإِذَا السَّمَاءُ السَّمَاءُ السَّمَاءُ السَّمَاءُ السَّمَاءُ السَّمَاء وَاذَا الصَّحُفُ نُشِرَتْ . وَإِذَا السَّمَاء مَا أَحْفَرَتْ . وَإِذَا السَّمَاء مَا أَخْفَرَتْ . وَإِذَا الْجُعْمُ سُعُرَتْ . وَإِذَا الْجُنَّةُ أَزْلِفَتْ . عَلِمَتْ نَفْسُ مَا أَخْفَرَتْ » وَإِذَا الجُنْهُ أَزْلِفَتْ . عَلِمَتْ نَفْسُ مَا أَخْفَرَتْ » (١) .

وهذا الطريق هو أكثر ما أرشد القرآن إليه ولا نكاد نرى سورة من سوره الا وفيها كثير من الإرشاد إلى هذا الطريق ، والدعوة إلى التفكير فيه ، والحث عليه : « إِنَّ فَي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَادِ ، وَالْخَلْفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَادِ ، وَالْفَلْكِ اللَّهُ مِنَ السَّماء مِنْ وَالْفُلْكِ اللّهُ مِنَ السَّماء مِنْ مَاء ، فَأَخْتِا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها ، وَ بَثَّ فِيها مِنْ كُلِّ دَابَة ، وَتصريف ماء ، فَأَخْتِا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها ، وَ بَثَّ فِيها مِنْ كُلِّ دَابَة ، وَتصريف الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ المُستخر بَيْنَ السَّهاء وَالْأَرْضِ لَآياتِ لِقَوْمٍ بَعْقِلُونَ (٢٠) » ( وَ فِي الْأَرْضِ لَآياتِ لِقَوْمٍ بَعْقِلُونَ (٢٠) » ( وَ فَي الْأَرْضِ فَوَ اللَّمَاء وَاحِد ، وَ نَفْضَلُ بَعْضَها عَلَى بَعْضِ فِي الْأُكُلِ ، إِنَّ لَوْمَ مِنْوَانِ ، يُسْقَى بِمَاء وَاحِد ، وَ نَفْضَلُ بَعْضَها عَلَى بَعْضِ فِي الْأُكُلِ ، إِنَّ وَعَيْرُ صِنُوانِ ، يُسْقَى بِمَاه وَاحِد ، وَ نَفْضَلُ بَعْضَها عَلَى بَعْضِ فِي الْأُكُلِ ، إِنَّ وَالنَّمَاء بَنْ مَاها مَا أَوْدِ وَ إِنَّا لَمُوسِعُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي هَ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاهُ مَا مَنْ مَاها ، فَيْعَمَ الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَى ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا مَا مَاهَا مَا فَيْعَمَ الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا مَاهُ مَا مَاهَا مَا فَيْعَمَ الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا مَا مَالْمُعُلِقِ الْمُ الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا مَاهُ مَا الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُّ شَي ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَا الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُ شَى ه خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَمَاكُمُ مَا الْمُعْتَلُ مَا الْمُعْلِي الْمُولِدِ فَيْعَامِ لَلْ اللّهُ مِنْ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِ الْمُولِ الْمَاهِدُونَ ، وَ مِنْ كُلُ شَي مُ الْمُؤْمِنَ الْمُلْ مُنْ مَا مَا مُعْتَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ مَا مَالْمُولُ اللْمُولِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْم

<sup>(</sup>١) أول سورة الانقطار .

<sup>(</sup>٢) أول سورة التكوير .

<sup>(</sup>٣) الآية ١٩٤ من سورة البقره.

<sup>(</sup>٤) الآية ٤ من سورة الرعد .

<sup>(</sup>٥) الآيات ٤٧ــــ ٤٩ من سورة الداريات .

### الوجدال القطرى :

وفى سبيل الشعور الباطنى ، والوجدان النفسى يرشدنا القرآن ، ويسترعى أنظارنا إلى حقيقة نفسية واقعية ، تمبرعن قبس الإيمان بوجود الخالق ووحدانيته ، وعن فطرية الشعور الدينى فى نفس الإنسان ، وتتمثل فى ذلك الإحساس الداخلى الذى يحسه الإنسان من نفسه حينا يتحرر من سلطان الوهم والهوى ، ويتفلت من حكم المادة المظلمة ، أو عندما يفاجأ بالسؤال عن مصدر هذا الكون ، أوعندما ننزل به شدة تحيط به ، ولا يرى فيا يقم حسه طريقاً للخلاص منها .

وفى سبيل ذلك يقول القرآن: « وَلَئَنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمُواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ: خَلَقَهُنَّ الْعَزِيرُ الْعَلِيمُ (١) »، ويقول: « وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَ نَأَى بِجَانِيهِ ، وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُ فَذُو دُعَاهُ عَرِيضٍ (٢) »، ويقول: « وَإِذَا عَشِيهُمْ مَوْجُ كَالظُّلُلِ دَعَوا الله مُخْلِصِينَ لهُ الدِّينَ ، فَلَّا أَنْجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَوْدِ (٢) »، «هُو الذِي فَيْهُمُ مَقْتَصِدُ ، وَمَا يَجْحَدُ بَآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَارِ كَفُورٍ (٢) »، «هُو الذِي نَشِيمُ مُ مَقْتَصِدُ ، وَمَا يَجْحَدُ بَآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَارٍ كَفُورٍ (٢) »، «هُو الذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةِ ، يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ، يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ، يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَدِّ وَالْبَعْ وَلَابَعُ مَا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَيْنُ أَنْجَيْقَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَ وَلَا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَيْنُ أَنْجَيْقَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَ الشَّاكِرِينَ فَي الشَّاكِرِينَ فَي اللهَ كَوْلِولَا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَيْنُ أَنْجَيْقَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَ السَّاكِرِينَ فَي الشَّاكِرِينَ فَي الشَّاكِرِينَ فَي الشَّاكِرِينَ فَي السَّاكِرِينَ فَي الشَّاكِرِينَ فَي السَّاكِرِينَ فَي السَّهُ وَمَا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَيْنُ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَ السَّاكِرِينَ فَي السَّهُ عَلَى الْفَالِهُ اللهُ اللَّهُ فَي السَّهُ وَلِي السَّهُ اللهُ ال

وقد صور لنا القرآن إحساس فرعون حينما أدركه الغرق ، وأيقن أن لا نجاة له منه ، فأعلن إيمانه حيث لا ينفع الإيمان « وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ

<sup>(</sup>١) الآية ٩ من سورة الزخرف ٠

<sup>(</sup>٢) الآية ٥١ من سورة فصلت .

<sup>(</sup>٣) الآية ٣٢ من سورة لقان .

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٢ من سورة يولس .

فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُه بَغَيّا وَعَدُوًا ، حَتَى إِذَا أَدْرَكُهُ الْفَرَقُ قَالَ : آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَىٰ آلِا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِينَ . آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ؟ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لَمَنْ خَلْفَكَ آبَةً ، وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آبَاتِنَا لَغَافِلُونَ (٢) » .

# لمربق الا بمان بالملائكة والسكشاب والنبيين والبوم الاثمر:

٣ - على هذا النحو لفت القرآن أنظار الناس فيا يتعلق بعقيدة الألوهية ؛ أما فيا يتعلق بالرسالات عامة ، ورسالة محمد خاصـــة ، وما يعرف عن طريقها من الملائكة والسكتاب والنبيين واليوم الآخر ؛ فقد كانت حجته التي لفت الأنظار إليها ، المعجزة العقلية الدائمة ، التي تعمل عملها في العقول عن طريق النظر ، معا امتدت بها الحقب ، وهي القرآن السكريم .

وقد قامت الأدلة \_ كما أسلفنا \_ على أن القرآن من عند الله ، وليس من صنع البشر وكان من ضرورة ذلك عند العقل ، الإيمان بأن ماتضمنه من الإخبار بالرسالات والكتب ، والنبيين واليوم الآخر حق لامرية فيه « وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابِ وَلَا تَخُطُّهُ بِيمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ، بَلْ هُو آياتُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابِ وَلَا تَخُطُّهُ بِيمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ، بَلْ هُو آياتُ بَيْنَاتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُواْ الْمِلْمَ وَمَا بَجْحَدُ بَآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالُمُون ، وَقَالُوا : لَوْلا بَيْنَاتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُواْ الْمِلْمَ وَمَا بَجْحَدُ بَآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالُمُون ، وَقَالُوا : لَوْلا بَيْنَاتُ فِي صُدُورِ اللَّذِينَ أُوتُواْ الْمِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بَآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالُمُون ، وَقَالُوا : لَوْلا الْمُنْاتَ عَلَيْكَ الْمَالِقِينَ عَلَيْهِمْ ، إِن فِي ذَلِكَ مُبِينَ . أَو كُو بَيْ فَيْ فَا أُنْزُلْنَا عَلَيْكَ الْمُكِتَابَ يُتَلَى عَلَيْهِمْ ، إِن فِي ذَلِكَ مُبِينَ . أَو كُمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزُلْنَا عَلَيْكَ الْمُكِتَابَ يُتَلَى عَلَيْهِمْ ، إِن فِي ذَلِكَ مُبِينَ . أَو كُنْ يَكُومِ اللّهِ مِنْ فَالْ : إِنْمَا الْكَرَابُ عَلَيْكُ عَلَيْهِمْ ، إِن فِي ذَلِكَ مُرَى لِقَوْمِ مُ يُؤْمِنُونَ (٢) » .

<sup>(</sup>٩) الآية ٩٠ ــ ٩٢ من سورة يونس ٠

<sup>(</sup>٣) الآيات ٤٨ ــ ٥١ من سورة العنكبوت .

### الاكهيات :

√ — وكما أرشد القرآن إلى هذا الجانب، أرشد في جانب الإله إلى ماوضعه هو سبحانه من أسماء وصفات تمثل ذاته ، وقدرته ، وحكمته ، وكل ماله من كال يليق به . وكان منها الواحد ، الأحد ، الصمد ، القدوس ، الحيى ، القيوم ، الغنى ، الأول ، الآخر ، ومنها الخالق ، البارى ء ، المصور ، البديع ، القادر ، القاهم ، الولى ، الحافظ ، ومنها : رب رحمان ، رحم ، رءوف ، ودود ، لطيف ، حليم ، رزاق ، وهاب .

وقد دلت أسماؤه التي عبر بها عن نفسه في كتابه ، على سمو ذاته ، وتعاليه عن خلقه ، وعلى كال جاله المسائل في رحمته وفضله . والواقع أن هذه الأسماء تطابق النظر العقلى السليم الذي به يدرك الإنسان ربه ، و يرى أن تحقق معانيها لله ، واختصاصه بها مما تقضى به دلالة الكون وأحداثه ، و يرى في الوقت نفسه أن ليس في الكون والحياة ما يسمح به وضعه ، وحاجته ونقصه ، وتغيره وانفعاله أن يناجي أو يوصف بشيء من هذه الأسماء ، وتلك الصفات . والاسم الجامع لكال الألوهية ، هو الاسم المعروف عند المسلمين بلفظ الجلالة وهو كلة « الله » .

وبهذه الأسماء يناجى للسلم ربه ، ويدعوه ويذكره، ويستحضر عظمته، ويتعرف آثاره ، ويسمو عن طريقها إلى أسمى درجات القرب إلى الله : « قُلِ ادْعُوا اللهَ أَو ادْعُوا اللهَ أَو ادْعُوا اللهَ أَو ادْعُوا اللهَ الْمُسْنَى » (١).

## أسماد الله لا دخل للانساد، فيها:

وليس للمسلم أن يناجى ربه باسم ، أو صفة لم يضعه الله لنفسه ، فهو أعلم بما يدل على ذاته وآثاره وصفاته ، ولا يتلقى ذلك إلا عنه سبحانه عن طريق قرآنه ، أو عن

<sup>(</sup>١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

طريق إخبار الرسول القطعى : « وَ لِلهِ الْأَثْنَمَاءِ الْخُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهِا وَذَرُوا الَّذِينَ يلْحِدُونَ فِي أَشْمَائِهِ ِ(١٠٪.

# ذات اللّه توصف ولا ثورك :

وقص علينا القرآن أن موسى عليه السلام طلب من ربه أن يريه نفسه لينظر إليه، فقال له : « لَنْ تَرَانِي ، وَلَلْكِنِ أَنظُرُ إِلَى الْجُبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسُوفَ تَرَانِي ، فَلَمَّا نَجَلًى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًا ، وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَسَوْفَ تَرَانِي ، فَلَمَّا نَجَلًى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًا ، وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : يَا مُوسَى أَفَلَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : يَا مُوسَى إِنِّي السَّالَاتِي ، وَبِكَلَامِي ، فَخُذْ مَا آتَيْنَكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ (٢) » .

ومن هناكان العجز عن إدراك حقيقة الذات الأقدس عقيدة من عقائد الإيمان بالله ، وكان فى الوقت نفسه برهانًا على سمو الألوهية الحقة عن الدخول فى دائرة التفكير العقلى المحدود بطبيعته ، الذى لا يجد مجالا لتخطى ما وراء الكون الذى

<sup>(</sup>١) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٢) الآيتان ١٠٣٪ ٢٠٣ سن سورة الانعام.

<sup>(</sup>٣) الأيتان ١٤٣ ، ١٤٣ من سورة الأعراف .

يتناوله ، وتجرى فيه مقارناته ، واستنباطاته ، وكان الإرشاد إلى معرفته ، وإلى الإيمان بوجوده من جانب الإنساني الإيمان بوجوده من جانب الإنساني الداخلي كما أسلفنا .

### وحدائبة الاله :

الإسلام يقررفي جانب الإله (الوحدانية) الشاملة لوحدانية الربوبية؛ فلا معبود، فلا خالق، ولا مدبر، ولا متصرف سواه، ووحدانية الألوهية؛ فلا معبود، ولا مسئول، ولا مستعان سواه، وكثيراً ما يستدل بوحدانية الربوبية التي تشهد بها الفطر، ويعترف بها الإنسان في كثير من حالاته على وحدانية الألوهية: « يأيّها النّاسُ أعبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ، وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَا يُحْلَمُ اللّذِي خَلَقَكُمْ ، وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَا يَشْعَرُونَ فَوَاشًا، وَالسّماء بناء وَأَنْوَلَ مِن السّماء ماء ، فَأَخْرَجَ بِهِ مِن النّعَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلهِ أَندادًا وَأَنْ لَكُمْ تَعْلَمُونَ (١)» ، « وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَمْ مَن اللهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَمْ مَن دُونِ اللهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَمْ مَن النّعُونَ مَن دُونِ اللهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَمْ مَن النّعُونَ مَن دُونِ اللهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَمْ يَنْ مُؤْونَ أَيّانَ يَبْعَثُونَ ، إِلَّا لَكُمْ أَخْرَحَ اللهِ لَا يَخْلُقُونَ ، إِلَّا لَا يَعْلَمُ وَا اللهِ لَا يَخْلُقُونَ ، إِلَمْ مُنْ وَا اللهِ لَا يَخْلُقُونَ ، إِلَمْ مُنْ وَاحْدَ » (١) مَوْاتُ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيّانَ يَبْعَثُونَ ، إِلَمْ مُنْ وَاحِدَ » (١) الله وَاحِدَ » (١) الله وَاحِدَ » (١) الله وَاحِدَ » (١) الله وَاحْدَ » (١) الله واحد (١) الله واحد (١) .

### انظار الاسلام لتعدد الاكر:

وقد نعى القرآن كثيراً على من عدد الإله ، فاتخذ إلهين اثنين ، أو اتخذ التثليث أو عبد شيئاً من الخلق ، كالشمس ، والقمر ، والأصنام . . وحرّك عقول المعددين للإله إلى النظر فيما يوجب وحدة المعبود وحدة تامة كاملة : « قُل لَوْ كَانَ مَمّهُ لَالله إلى النظر فيما يوجب وحدة المعبود وحدة تامة كاملة : « قُل لَوْ كَانَ مَمّهُ آلَهُ هُمَا كَامُونُ إِذًا لَا بُتَخَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً (٣) » ، « لَوْ كَانَ الْمَوْتُ مِنْ سَبِيلاً (٣) » ، « لَوْ كَانَ

<sup>(</sup>١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سور البقرة.

<sup>(</sup>٢) ألايات ٢٠ ــ ٢٢ من سورة النحل .

 <sup>(</sup>٣) الآية ٢٤ من سورة الإسراء .

فِيهِمَا آلِهَةُ إِلَّا ٱللهُ لَفَسَدَنَا فَسُبْحَانَ ٱللهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا بَصْفُونَ (' " . « مَا أَتَّخَذَ ٱللهُ مِن وَلَد وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهُ إِذًا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهُ بِمَا خَلَقَ وَلَقَلَابَعْضُهُمْ عَلَى بَعْصِ سُبْحَانَ ٱللهِ عَمَّا يَصِغُونَ ، عَالِم الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ خَلَقَ وَلَقَلَابَعْضُهُمْ عَلَى بَعْصِ سُبْحَانَ ٱللهِ عَمَّا يَصِغُونَ ، عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (' " » ، « ثُلْ يَنْأَهُلُ الْكَتَابِ تَعَالَوْ ا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاهِ بَيْنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا لَهُ مَنْدً إِلَّا ٱللهُ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْنًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا أَرْبَابًا مِن دُونِ ٱللهِ (') » ، « إنّى وَجَهْتُ وَجْهِي لِلّذِي فَطَرَ السَّمُواتِ ، بَعْضُنَا أَرْبَابًا مِن دُونِ ٱللهِ (') » ، « إنّى وَجَهْتُ وَجْهِيَ لِلّذِي فَطَرَ السَّمُواتِ وَالْأَرْضَ حَنِيقًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (') » .

# عوالم الغيب: الملاتبكة:

١١ - والعقيدة الثانية - بعد الإيمان بالله تعالى - هي المقيدة في الملائكة

وقد قرر القرآن فيهم أنهـم علم غيبى ، ليس ماديًا من طبيعته أن يبرز في العالم المادى «قُلُ لَوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَائِكَة مَيْشُونَ مُطْمَئِنِينَ لَنَوْ الْفَالِمُ المادى «قُلُ لَوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَائِكَة مَيْشُونَ مُطْمَئِنِينَ لَنَوَ النَّهَ عَلَيْهِمْ مِنَ ٱلسَّمَاء مَلَكًا رَسُولًا (٥٠) » . وأنهم « عِبَادْ مُسُرّمُونَ الله لَا يَسْبِقُونَهُ وِالْقَسُولِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (٥٠) » . « لَا يَسْفُسُونَ الله مَا أَمْرَهُ وَيَعْمَلُونَ مَا يُومْمَرُونَ (٥٠) » . وأنهم ذوو وظائف تتعلق بالأنفس ما أمرَاهُ في خاقه ، فنهم من يبلغ الوحى والأرواح ، وزعها الله عليهم ينغذون بها إرادته في خاقه ، فنهم من يبلغ الوحى

<sup>(</sup>١) أَلَايَهُ ٢٢ من سورة الأنبياء .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٩١، ٩٢ من سورة المؤمنون .

<sup>(</sup>٣) الآية ٦٤ من آل عمران .

 <sup>(1)</sup> د ۷۹ من سورة الأنعام .

<sup>(</sup>٥) الآية ه ٩ من سوره الإسراء.

<sup>(</sup>٦) ألآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة الأنبياء .

<sup>(</sup>٧) ألآنة ٦ من سورة التعريم .

والتكاليف والرسالات ، إلى أنبيائه ورسله « وَ إِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبُّ الْمَالَمِينَ ، نَوْلِهُ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَسَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (') » ومنهم من يؤيد به الأنبياء ، ويثبت المؤمنين ، « وَآتَيْنَا عِيسَى أَبْنَ مَرْيَمَ الْبَيّنَاتِ وَأَيّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ (') » ، « إِذْ يُوحِي رَبّْكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّى مَمَكُمْ فَنَبُّتُوا الّذِينَ آمَنُوا (') » ، « إِذْ يُوحِي رَبّْكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّى مَمَكُمْ فَنَبُّتُوا الّذِينَ آمَنُوا الله « إِنَّ الّذِينَ قَالُوا رَبّنا الله مُم السّتقامُوا تَتَنزَلُ عَلَيْهِمُ واتبعوا ما أنزل الله « إِنَّ الّذِينَ قَالُوا رَبّنا الله مُم السّتقامُوا تَتَنزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلّٰ مَعَدُونَ (') » ، ومنهم من يقبض الأرواح عند الموت « قُلْ يَتَوقَا مُ مَلَكُ الْمَوْتِ الذِي وُكُلّ الْمَلائِكَةُ مَلَّكُ الْمَوْتِ الذِينَ تَوقَاهُمُ الْمَلائِكَةُ مَلِينَ يَقُولُونَ سَلَامُ عَلَيْكُمْ ، ومنهم من يقبض الأرواح عند الموت « قُلْ يَتَوقَا مُ مَلَكُ الْمَوْتِ الذِي وُكُلّ الله في دنياه حتى تعرض عليه الخُولُولُ الْجُنْقُ الْمُلائِكَةُ مَا الْمَلائِكَةُ الله في دنياه حتى تعرض عليه في أخراه « وَ إِنَّ عَلَيْكُمْ فَلُولُولَ كُولُولُ الله في دنياه حتى تعرض عليه في أخراه « وَ إِنَّ عَلَيْكُمْ فَلُولُولَ كَاللّٰهِ عَيْرِ ذلك من الوظائف التي خصهم الله بها ، والذي لم يكن شيء منها متعلقًا بل غير ذلك من الوظائف التي خصهم الله بها ، والذي لم يكن شيء منها متعلقاً بلك غير ذلك من الوظائف التي خصهم الله بها ، والذي لم يكن شيء منها متعلقاً بلك غير ذلك من الوظائف التي خصهم الله بها ، والذي لم يكن شيء منها متعلقاً بالمادة وشؤون الإنسان في الدنيا .

<sup>(</sup>١) الآيات ١٩٢ ــ ١٩٤ منسورة الشمراء .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٠٣ من سورة البقرة .

 <sup>(</sup>٣) د ١٢ من سورة الأنفال .

<sup>(</sup>٤) ه ۳۰ من سورة فصلت .

 <sup>(</sup>۵) د ۱۱ من سورة السجدة .

<sup>(</sup>٣٠ ، ١ ، ٣٢ من سورة النحل .

<sup>(</sup> د ۹۷ من سورة النساء .

<sup>(</sup>۸) اَلَایات ۱۰ ــ ۱۲ من سورة ا**لا**انطار

<sup>(</sup>٩) الآية ٥٧ منسورة الحج .

جَاعِلِ الْمَلَاثِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيد فِي الْخُلْقِ مَا يَشَاهُ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيء قَدِيرُ (١٠ » .

والمسلمون الذين يؤمنون بأن مصدر العقيدة في الشئون الغيبية هو القرآن وحده ــ وهو الحق الذي نؤمن به ـ يقفون في الإيمان بالملائكة عند الحد الذي أخبر به القرآن عنهم إخباراً لايحتمل التأويل ، ولا يحملون أنفسهم شطط الاعتقاد بما وراء الخبراليقيني ، لامن جهة مادتهم (كيفية خلقتهم) ، ولامن جهة تشخصهم أو رؤيتهم ، وهم ـ في معتقدهم ـعالم غيبي لا يعرفه الإنسان بإدراكه البشرى ، وإنما يعرفه عن طريق الخبر الصادق عن الله سبحانه ، وهو ما جاء في القرآن : أنهم جند من جنود الله ، حجب حقيقتهم عن الإدراك البشرى ، خاضعون لسلطان الألوهية العام ، الذي لم يشذ عن الخضوع له شيء في الطبيعة ، أو فيا وراءها ، وهم وسائل الصلة بين الله وخلقه .

# الإيمال بعالم غيي آخر (الجن):

١٧ — وكما جاء القرآن بنوع من العالم النيبي هو (الملائكة) جاء بنوع آخر أطلق عليه اسم (الجن) غير أن حديثه عن الجن لم يكن على نحو حديثه عن الملائكة ، فهو بينما لم يعرض فيه ولو مرة واحدة للمادة التي خلق منها الملائكة ، عرض للمادة التي خلق منها المجن والجان خلقناه من قبل من نار السموم (٢٠ » « وَخَلَقَ الجُانَ مِنْ مَارِج مِنْ نَارِ (٢٠) » ، وهو بينما يقرر في الملائكة أنهم عباد مكرمون ، لا يعصون الله ما أمرهم و يفعلون ما يؤمرون ، يقرر في الجن : «أن منهم الصالحين ، ومنهم الظالمين « فَمَنْ أَسْلَمَ فَأَوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ، وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ الصالحين ، ومنهم الظالمين « فَمَنْ أَسْلَمَ فَأَوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ، وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ

<sup>(</sup>١) الآية لأولى من سورة ناطر .

<sup>(</sup>٢) = ١٧ من سورة الحجر.

<sup>(</sup>٣) أه ١٥ من سورة الرحمن .

فَكَانُوا لِجِهَنِمُ حَطَبًا (١) »، وينها يقرر أن الملائكة تتنزل بالوحى على الأنبياء والرسل، يقرر أن الجن يتلقى وحى الله عن الأنبياء والرسل «وَ إِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْ آنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا تُخِيَى وَلَوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ، قَالُوا : بَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنزِلَ مِنْ بَعْدِ وَلَوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ، قَالُوا : بَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِلَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِى إِلَى الْحُقِّ وَ إِلَىٰ طَرِيقٍ مُسْتَقْيمٍ ، مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَلَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِى إِلَى الْحُقِّ وَ إِلَىٰ طَرِيقٍ مُسْتَقْيمٍ ، يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ، وَ يُجِرِ مُنْ أَنْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ مَنْ ذُنُوبِكُمْ ، وَ يُجِرِ مُنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَا دَاعِى اللهِ ، وَآمِنُوا بِهِ ، يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ، وَ يُجِرِ مُنْ أَنْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَمَنَا أَلِيمٍ مَنْ ذَنُوبِكُمْ ، وَ يُجِرِهُ مَنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ مَنْ ذَنُوبِكُمْ ، وَ يُجِرِهُ مَنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَلَا إِلَى عَلَى الْمُولِقِلِقُوا مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَا دَاعِى اللهِ ، وَآمِنُوا بِهِ ، يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ، وَ يُجِرِهُ مَنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَا دَاعِى اللهِ ، وَآمِنُوا بِهِ ، يَغْفِرُ و لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِهُمْ ، وَ يُجِرِيْنَ مُنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَا دَاعِى اللهِ ، وَالْمَالِمُ الْولِيمِ وَالْمِلْوِلَ فِي اللّهِ عَلَيْهِ وَاللّهِ مِنْ ذُنُولِهِ الللهِ مَا عَلَيْهِ وَالْمِلْولِ اللْمِلْ الْمُؤْمِ اللْمُ الْمُعْمُولُ اللْمُلْكِ اللّهِ اللْمُؤْمِ اللْمُ اللّهِ الْمُؤْمِ اللّهِ مَلِيقِ الللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللّهِ اللْمُ الْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللّهِ اللْمُ اللْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ الل

يتلقون الوحى عن الأنبياء ويعقلونه ويؤمنون به ، ويدعون قومهم إليه ، ويبشرونهم على الطاعة ، وينذرونهم على المعصية . وبينها لم يشرك القرآن الملائكة معالإنسان في مسئولية التكليف بشرعه ، والانحراف عن تعالميه ، نواه قد أشرك الجن معه فى ذلك ، وأن الله سينادى الغريقين : الإنس والجن بخطاب واحد ، ومسئولية واحدة يوم الجزاء « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جِيعًا ، يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكُنَرْ ثُمُ وَالْإِنْسِ ، وَقَالَ أُولِيَا وُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبِّنَا اسْتُمْتَع بَعْضُنَا بِبَعْضِ وَ بَلَعْنَا أَلَانِسُ الْإِنْسِ رَبِّنَا اسْتُمْتَع بَعْضُنَا بِبَعْضِ وَ بَلَعْنَا أَلَانُ مَثُواكُمْ فَالَدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاء اللهُ » . وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا (٢) » . ويُنذررونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا (٢) » .

ونجد سورة الرحمن من أولها إلى آخرها ، تضع الجن مع الإنس فى إطار واحد وتقيم الحجة عليهما معاً ، فى عبارة واحدة ، و بعنوان واحد « خَلَقَ الإنسانَ مِنْ صَلْصَالِ كَالْفَخَارِ ، وَخَلَقَ الْجُانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارِ ، فَبِأَى ۗ آلَاء رَبِّكُمَا صَلْصَالِ كَالْفَخَارِ ، وَخَلَقَ الْجُانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارِ ، فَبِأَى ۗ آلَاء رَبِّكُمَا

<sup>(</sup>١) الكيتان ١٤ ، ١٥ من سورة الجن.

 <sup>(</sup>٢) الآيات ٢٩ ـ ٣١ من سورة الأحفاف.

<sup>(</sup>٣) الآبات ١٢٨ ــ ١٣٠ من سورة الأنعام .

تُسكَذُّ بَانِ (١) » ، « سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا النَّقَلَانِ ، فَيِأَى آلَا و رَبِّسكُمَا أَيُّهَا النَّقَلَانِ ، فَيِأَى آلَا و رَبِّسكُمَا أَيُّهَا النَّقَلَانِ ، فَيِأَى آلَا و رَبِّسكُمَا السَّمَواتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا ، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلطَانٍ ، فَيِأَى آلَا و رَبِّسكُمَا السَّمَواتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا ، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلطَانٍ ، فَيِأَى آلَا و رَبِّسكُمَا السَّمَواتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا ، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلطَانٍ ، فَيِأَى آلَا و رَبِّسكُمَا تُسَكِّدُ مِانِ (١) » .

ومن الغروق التي تراها في القرآن بين الجن والملائكة ، أنه بضيف إلى الملائكة كل ما هو للإنسان في حياته الروحية ، بينما تراه يضيف إلى الجن بالنسبة إلى الإنسان ما قد يكون مثله من الإنسان للإنسان من الوسوسة بالشر وتزيينه ، وجاء ذلك في كثير من آيات القرآن ، وتزلت بشأنه خاصة سورة قصيرة من سوره ، أمرت بالتعوذ من شرها « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ، مَلِكِ النَّاسِ ، إلَّهِ النَّاسِ ، مِن الجُنَّةِ مِن شَرَّ الْوَسُوسُ في صُدُورِ النَّاسِ ، مِن الجُنَّةِ وَالنَّاسِ ، وهذا البيان القرآنى فيا يختص بما وراء الطبيعة الذي لم يمنح الإنسان قوة إدر الله حقيقته ، ومن هنا لم يكن من سبيل إلى الإيمان بالملائكة والجن قوة إدر الله حقيقته ، ومن هنا لم يكن من سبيل إلى الإيمان بالملائكة والجن قوة إدر الله حقيقته ، ومن هنا لم يكن من سبيل إلى الإيمان بالملائكة والجن

ومما ينينى التنبه له: أن القرآن مع كثرة ما تحدث به عن الجن ، لم يجمل الإيمان عقيدة من عقائد الإسلام كا جمل الملائكة ، وإنما تحدث عنهم فقط كا يتحدث عن الإنسان ، وعن كل شيء . وإذن : فالتصديق بوجودهم من مقتضيات التصديق بالقرآن ، وصدقه في كل ما حدث عنهم ...

وقد طلب الإيمان بالملائكة لا باعتبار أنهاكائنات موجودة فقط، و إنما طلب باعتبار وظائفها التي تتصل اتصالا وثيقاً بمهمة الدين، وهي التهذيب النفسي

<sup>(</sup>١) أكايات من ١٤ ــ ١٩ من سورة الرحمن .

<sup>(</sup>٢) الآيات من ٣١ ــ ٣٤ من سورة الرحمن.

<sup>(</sup>٣) سورة الناس آخر سور القرآن .

والتوجيه إلى الخير، وتقوية دواعيه فى الإنسان. وهذه الوظيفة ليست من شأن الجن الذى يستوى مع الإنسان، فى الوقوف بين قوى الخير والشر، والأديان إنما تطلب الإيمان بما يقوى بواعث الخير، لا بما يقوى بواعث الشر، ولا بما يستوى أمامه بواعث الخير والشر.

### الروح :

أما الروح التي بها حياة الإنسان ، فلم يرد عنها في القرآن سوى قوله تعالى : « فَإِذَا سَوَّ يُتُهُ وَنفختُ فيهِ منْ رُوحِي فقعوا لَهُ سَاجِدِين » (1) وقوله : « فَلَوْ لَا إِذَا بَلَفَتِ الحُلْقُومَ ، وَأَنْتُمْ حِينَتْنِدِ تَنْظُرون » (7). وغاية ما يدل عليه ذلك أنها شيء يبعثه الله في جسم الإنسان فتكون به حياته ، وإذا انتهى أجله خرج من محسمه فكان موته .

أما حقيقة ذلك الشيء فقد ترك القرآن بيانها ، ومع ذلك فليس في القرآن ما يمنع العلماء من البحث في حقيقتها ؛ شأن كل مجهول يحاول الإنسان أن يدركه سواء وصل إليه أم لم يصل .

وقد يفهم من قوله تعالى « وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ؟ قُلِ : الرُّوحُ منْ أُمرِ رَبِّى وما أُوتِيتم مِنَ الْمِلْمِ إِلَا قَلِيلًا» (٢) . أن الروح بمما استأثر الله بعلمه ، وأنها ليست من عالم المادة التي يستطيع العقل البشرى أن يدرك حقيقتها ببحثه ونظره . ولكن المتأمل في سابق الآية المذكورة ولاحقها يرجح أن المراد بالروح فيها هو القرآن وقد سماه الله روحًا « وكذلك أَوْحَيْنَا إليك رُوحًا منْ أَمْرِ نَا » (١).

<sup>(</sup>١) الآية ٣٩ من سورة الحجر .

 <sup>(</sup>۲) الآیتان ۸۳ ـ ۸۶ من سورة الواقعة .

<sup>(</sup>٣) الآية ٨٥ من سورة الإسراء.

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٥ من سورة الشورى

والذي تدل عليه النصوص الواردة في القرآن وأقوال الرسول - فيما يتملق بالروح بمد الموت - أنها تبقى بعد الموت منعمة أو معذبة : (وَلَا تَحْسَبَنُ اللَّذِينَ لَا لَيْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ أَدُونَ . فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ) (١) . اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ) (١) .

# الرسل والإيمان بهم:

١٥ - وكا طلب الإسلام الإيمان بالملائكة طرفاً أعلى ، في طريق وصول الهداية العليا للإنسان ، طلب الإيمان بالرسل طرفاً متصلا بالإنسان ، طبيعتهم من طبيعتهم من طبيعتهم من بشريته ، وهم في حقيقتهم بشر وأناس ، يتفقون مع سائر الناس في أخص أوصاف البشرية ، وبه تيسر التلقي عنهم ، وتقليدهم فيا يقولون و يفعلون ولكن خصهم الله بنوع من الاصطفاء صاروا به أهلا لتلقي وحى الله عن ملائسكته والاحتفاظ به كا تلقوه ، والقيام بتبليغه للناس ، وقيادتهم إياهم في التطبيق والعمل به في الحياة ، وكانوا بذلك مبلغين عن الله معصومين عن الخطأ في التطبيق والعمل به في الحياة ، وكانوا بذلك مبلغين عن الله معصومين عن الخطأ في التطبيق والعمل به في الحياة ، وكانوا أهل الذّ كر إن كُنتُم و لا تعلمون ، واليهم ، فاستألوا أهل الذّ كر إن كُنتُم و لا تعلمون ، والميم ، فاستألوا أهل الذّ كر إن كُنتُم و لا تعلمون ، ولهم ، وله بنائم الله يتفكر أون الطّعام وما كانوا المينات والزّبُر ، وأنز لنا إليهم ، فاستألوا أهل الذّ كر ليناس ما نرتل إليهم ، ولمناهم والمناهم وال

### وحدة الررالات الإلهية :

١٤ – و إذا كان رقى الإنسان الروحي الذي به انتظام شئونه في الدنيا

<sup>(</sup>١) الآيتان ١٦٩ ــ ١٧٠ من سورة آل عمران .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٤٤ ، ٤٤ من سورة النحل .

 <sup>(</sup>٣) ألاية ٨ من سورة الأنبياء .

ووقوعها على وجه الحكمة والصواب، هو هدف الحكمة الإلهية من الرسالات إليه، وكان الإنسان من مبدأ الخليقة ، هو المخلوق الذي وضع في مكان الصدارة من الخلق ، والذي ركبت فيه قوتا الخير والشر ،كانت رسالة توجبهم إلى الخير وتقوية جانبه سنة إلهية في جميع أطواره ، تعبد له طريق الارتقاء إلى الله ( وَ إِنْ مِنْ أُمَّةِ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرِ (١) ). وبذلك تعاقبت الرسالات على الإنسان أمة بعد أمة ، وجيلا بعد جيل ، وكلها ذات هدف واحد : وهو توجيه الإنسان إلى طريق الكمال ، وكانت أصول رسالاتهم وعقائدها الأولى واحدة ، لاتختاف في رسالة عنها فى رسالة أخرى ( شَرَعَ لَـكُمْ مِنَ الدِّينَ مَا وَسَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَهَرَّ تُوا فيه (٢) وقد كان الرسل بذلك - كما صورهم الرسول محمد في حديث له - بناة بيت واحد ، يؤسس سابقهم للاحقهم ، ويشيد لاحقهم على أساس سابقهم ، وأخذ الله عليهم في ذلك العهد والميثاق ( وَ إِذْ أُخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبيِّينَ كَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِ وَحِكْمَةٍ ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَامَتَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بهِ وَلَتَنْصُرُ نَهُ قَالَ وَأَ قُورُ نَهُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِى ، قَالُوا أَقْرَرْنَا ، قَالَ فَاشْهُدُوا وَأَنَا مَمَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (٢) ).

### الإسلام لايفرق بين الرسل:

من هذا طلب القرآن الإيمان بجميع الرسل، كما طلب الإيمان بما أنزل عليهم جديمًا ، وكان الإيمان بالبعض دون البعض - فى الإسلام - خروجًا عن دين الله وهديه (وَالَّذِينَ مُوْمِنُونَ مِمَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ مِن قَبْلِكَ (\*)

<sup>(</sup>١) الآية ٣ سورة فاطر.

<sup>(</sup>٢) ألآية ١٢ من سورة الثورى .

<sup>(</sup>٣) • ٨١ من سورة آل عمران.

٤) د ٤ من سورة البقرة ،

( تُولُّوا آمَنَا بالله وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنا ، وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبراهِم و إِسماعيلَ و إِسحاقَ و يعقوب والأشباط ، وما أُوتِي موسى وعيسى وما أُوتِي النَّدِيُّيونَ من رَبِّهمْ ، لَا نُنَرِّقُ بَيْنَ أَحَد مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (١) وجاء فيمن يؤمنون بالبعض دون البعض ( إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بالله وَرُسُلِهِ وَيُريدُونَ أَنْ يُنَرِّقُوا بيْنَ الله وَرُسُلِهِ وَيُريدُونَ أَنْ يُنَرِّقُوا بيْنَ الله وَرُسُلِهِ وَيُريدُونَ أَنْ يُنَوِّمِن ببعض وَرَسُلِهِ وَيُريدُونَ أَنْ يَتَخِذُوا بينَ ذَلِكَ وَرُسُلِهِ ، و يقُولُونَ مُؤمِّن ببعض وَيريدُونَ أَنْ يَتَخِذُوا بينَ ذَلِكَ سَبِيلًا ، أُولِئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقًا وَأَعْتَدُنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا (٢٠) .

وفى الذين يؤمنون بالجميع ( وَالَّذِينَ آمَنُوا بالله وَرُسُلِهُ ۖ وَلَمْ 'يُفَرِّ قُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولِيْكَ سَوْفَ 'يُوانِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۚ وَكَانَ اللهُ عَنُورًا رَحِمًا (٢٠) .

## تحدخاتم الأنبياد:

17 - وكما طلب الإسلام الإيمان بجميع الرسل ، طلب الإيمان بأن محداً عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأن رسالته تضمنت الإرشاد إلى ما به كال الإنسانية ، وفتحت لها جميع النوافذ التي تستطيع أن تصل منها إلى كل ما ينفعها و يرقيها روحاً ومادة ( مَا كَانَ مُحَدِّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رَجَالِكُمْ وَلِكِنْ رَسُولَ ما ينفعها و يرقيها روحاً ومادة ( مَا كَانَ مُحَدِّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رَجَالِكُمْ وَلِكِنْ رَسُولَ اللهُ وَخَاتُمَ النّبِينَ ( ) ، ( الْيَوْمَ أَكُمْ تُلُمْ فَينَكُمْ وَاتّفَمْتُ عَلَيْكُمْ فَي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلَامَ دِينَا ( ) .

## ررالة محدللناس جميعاً:

١٧ - وكما قرر القرآنأن الرسالات الإلهية ختمت برسالة محمد عايه السلام ،

<sup>(</sup>١) ألآية ١٣٦ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآيتان من ١٥٠ ــ ١٥١ من سورة النساء

<sup>(</sup>٣) لآية ١٥٢ من سورة الناء \*

<sup>(</sup>١) ١٠ ١٠ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٥) ١ ٢ من سورة المائدة .

وأنه خاتم الأنبياء - قرر أيضاً أن رسالته عامة بمعنى: أنها موجهة إلى جميع الناس في جميع الناس في جميع أجناسهم ولغاتهم : الموجودين منهم وقت حياته ، والموجودين منهم بعد ماته إلى يوم الدين « قُلْ يأَيُّهَا النَّاسُ إنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً (١) » .

« وَأُوْحِيَ إِلَىٰ هَذَا الْفُرُ آنُ لِأُ نُذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ (٢) » ، « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ اللهِ وَلَمْنُ بَلَغَ (٢) » ، « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَا لَمْةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا (٢) » . إَلَا رَحْمَةً لِلْمَا لَمِينُ (٢) » ، « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَا لَمْةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا (٢) » .

وقد حكى القرآن رسالات غيره ممن تقدم بعنوان القومية خاصة : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ( ) » ، « وَ إِلَى عادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ ياقَوْمِ اعْبُدُوا الله مَا لَــَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ( ) » . « وَ إِلَى ثُمُود أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ ياقَوْمِ اعْبُدُوا الله مَا لَــَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ( ) » . « وَ لُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ( ) » . « وَ إِلَى مَدْبِن أَخَاهُمْ مَنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ( ) » . « وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ( ) » . « وَ إِلَى مَدْبِن أَخَاهُمْ شُمُهُمْ ( ) »

« ثُمَّ بَمَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآكَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهِ ِ (١٠٠ » . وقال في شأن عيسى « رَسُولاً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيل (١١١ » .

<sup>(</sup>١) الآية ١٠٣ من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٢) • ١٩ من سورة الأنعام .

<sup>(</sup>٣) • ١٠٧ من سورة الأنبياء م

<sup>(</sup>٤) • ٢٨ من سورة سبأ.

<sup>(</sup>٥) • ٩٩ من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٦) ء ٦٠ من سورة الأعراف .

 <sup>(</sup>٧) • ٧٣ من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٨) ٠ ٨٠ من سورة الأعراف .

<sup>(</sup>٩) • ٨٥ من سورة الأعراف

<sup>(</sup>١٠) - ١٠٢ من سورة الأعراف ,

<sup>(</sup>۱۱) ، ٤٩ من سورة آل عمران.

### وظيفة الرسل :

١٨ - ويهمنا هنا أن نعرض لما عرض له القرآن من وظيفة الرسل ، وأنها لا تعدو الإرشاد والتعليم عن طريق الوحى ؛ لهم أسمى مكانة الاحترام والقيادة الروحية النهذيبية ، وهم بعد ذلك لا يملكون نفعاً ولا ضراً لأنفسهم ، فضلا عن غيرهم « قُلْ لا أُمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعاً وَلا صَرًّا إِلّا مَا شَاء الله ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْفَيْفِ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ اللهُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْفَيْفِ ، إِنْ أَنَا إِلّا مَا شَاء الله ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ اللهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ اللهُ الله

### إشرية الرسل :

ومن هنا أكد القرآن في غيرآية عن بشريتهم ، وأنهم برسالتهم لم يخرجوا عن طبيعتهم البشرية ، و إن كانت قد لحقتهم عصمة الله فيما يبلغون عنه ، وهي درجة اصطفاء ، لا يرتفعون بها عن منزلة البشرية « قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرَ مِثْلُكُم مُ يُوحَى إِنَّ الْمُمْ اللهُ وَاحِدُ (٥٠) . «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَامِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمُ أَرْوَاجًا وَذُرِّيَّةً (١٠) » . « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إلا رِجَالًا نُوحِي إليهم (٧٠) » .

<sup>(</sup>١) الآية ١٨٨ من سورة الأهراف.

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الغاشية .

<sup>(</sup>٣) الآية ٣٦ من سورة الألعام.

<sup>(</sup>٤) د ٥٤ من سورة الإسراء.

<sup>(</sup>٥) ، آخر سورة الـكبف،

<sup>(</sup>٦) • ٣٨ من سورة الرعد •

<sup>(</sup>٧) د ٤٣ من سورة النحل -

أما فى غير ما يبلغونه عن الله من الآراء والأحكام ، أو الأفعال الشخصية ، فهم — كغيرهم — يصيبون فيها و يخطئون .

وقد عاتب الله نبيه محمداً على بعض تصرفات فعلما من تلقاء نفسه « عَبَسَ وَتَوَلَىٰ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكُى ، أَوْ يَذَّكُو فَتَنْفَعَهُ الذِّكَرَى ، أَمَا مَنِ اسْتَغْنَى ، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ، وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكُى ، وَأَمَا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُو يَخْشَى ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَى (١) » .

### الأولياء في القرآل :

۱۹ - وإذا كان هذا شأن الأنبياء ، فهو شـــان المقربين من بعدهم - وهم المؤمنون المتقون - وليس فى الإسلام ملك ولا بشر به معنى يستحق به أن يعبد مع الله ، أو يتجه إليه معه سبحانه ، أو يطاب منه غفران الخطيئة ، دونه تعالى : « تُولُ ادْعُوا الَّذِينَ زَعْمَتُم وَنْ دُونِهِ ، لا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الفَّرِّ عَنْكُم وَلَا يَمْدِيلًا (٢) م .

والإسلام لا يمرف في عقائده مدلولا لكلمة القديسين على نحو ما تعرفه بعض الطو ائف الدينية .

أما الأولياء الذين يعرفهم الإسلام ، فقد بينهم القرآن بعبارة واضحة ، ليس فيها ما يدل على أن لهم امتيازاً خاصاً يلحق بهم نوعاً من القداسة التي تناط بها منفرة الذنوب ، والقدرة على مالا يقدر عليه الإنسان بطبيعته البشرية « أَلَا إِنَّ أُولِياء اللهِ لَاخُوفْ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، الَّذِينَ آمَنُوا ، وَكَا نُو ا يَتَّقُونَ (٢) » .

<sup>(</sup>۱) الآیات ۱ ــ ۱۰ من سورة عبس ، ونزلت نی شأن اِصراض النبی عن أعمي فقیر باقباله علی صنادید قریش .

<sup>(</sup>٢) الآية ٣ ه من سورة الإسراء .

<sup>(</sup>٣) د ٦٢ من سورة يونس .

فَالْأُولِياء هُم جَمِيْع الذين يَتَبَعُون ارسل فَيَا يَبَلَغُونَه عَنَ الله ، ويَتَقُرُّبُونَ إليه تعالى بمنا شرع ، ويبتعدون عمنا حرمه ويغضبه .

### مُطأُ النَّاسِي في معنى الأولياء :

ومن الأخطاء التي تسربت إلى المسلمين كما شاءت بين غيرهم من الدينيين أن لله صنفاً من عباده غير الرسل ، منحهم حق التصرف في الكون واستجابة الدعاء ، وميزهم عن سائر خلقه بحق الاتجاه إليهم ، والاستغاثة بهم ، وتمييز أضرحتهم إذا ماتوا عن أضرحة سائر الداس ، برفع الفباب عليها ، وإيقادها بالسرج ، والتمسح بمقاصيرهم ، ووضع العاهم والستور عليها ، ثم بنذر النذور لهم ، وتقديم الفرابين إليهم .

شاع ذلك عند عامة المسلمين ، كما شاع عند عامة غيرهم ، ودين الله فى جميع رسالاته ينكره كل الإنكار ، ويأباه كل الإباء ، ولا يرى الأولياء سوى المؤمنين المتقين .

والقرآن يوجه الخطاب للنبى محمد « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْمًا وَلَا صَرًا إِلَّا مَا شَاءِ اللهُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلِمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكُفْرَتُ مِنَ النَّهْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السَّوهِ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَ بَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١١) » .

## الإيمال بالكشب:

٢٠ — كان من ضرورة الإيمان بالملائكة والرسل — باعتبارهم طرفى طريق الرسالة الإلهية إلى الخلق — الإيمان بنفس الرسالة التي يبمث بها الملائسكة إلى الرسل ؛ ليبالخوها للناس ، والرسالات هى السكتب السماوية التي تضمنت زسم الله للمقائد والعبادات ، وأصول الحلال والحرام .

<sup>(</sup>١) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف.

ومن هنا طلب الإسلام الإيمان بالكتب ، سواء فيها مأ نزل على محمد وما أنزل على إخوانه السابقين ، فالإيمان بإبراهيم وصحفه ، وبموسى وتوراته ، وبعيسى و إنجيله ، وبمحمد وترآنه ، وكل مأ نزل الله من كتب على من اصطفى من رسل – عنصر من عناصر الإسلام ، لا يتحقق إلا به .

و إذا كان محمد آخر الأنبياء والرسل فالقرآت كذلك آخر الكتب والرسالات. والقرآن حكم المحمول والرسالات. والقرآن حكما عرض لأصول المقائد وفضائل الأخلاق، واكتفى في المعاملات بالإرشاد إلى ما يحفظ التوازن بين العباد، و يحقق لكل إنسان حريته العملية في الحياة على أساس من العدل وحفظ الضروريات التي لا قوام للحياة إلا بصيانتها، والبناء عليها.

وليس من مهمة القرآن شرح حقائق الكائنات ، ولا بيان أسرارها ولا جهات نفعها ، ولكنه حث الإنسان على النظر فى الكون ، وفتح للعقل البشرى باب البحث فيما يحيط به من مخلوقات ، وما أودع فيها من أسرار وسنن لتنسع معارفه ، و يعظم استخدامه لما يمكنه من الحياة الطبية ، والعيش الرغيد .

ولم يقيد الإنسان بشىء فى معلوماته أو أعماء إلا ما كان متصلا بخالقه وسائر عقائده وعباداته ، ولم يكن الدين مانماً من خوض العقل فى بحث الحكائنات ، والاستزادة من معرفة أسرارها تقوية للإيمان بالخالق وترقية للحياة الإنسانية التى يكمل بها وجودها ، وتعظم سعادتها .

## الإيمان باليوم الآخر:

٢١ -- والعنصر الخامس من عناصر الإيمــان فى الإسلام : هو الإيمــان بيوم الحساب ، وقد عبر القرآن عنه باليوم الآخر ، وأرشد إلى أنه خاتمة المطاف، بالإنسان ، وأن إليه تنتهى الغاية من خلق الإنسان « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَاسَتَنَى ، وَأَنَّ سَعْيَتُهُ سَوْفَ بُرَى ، مُمَّ يُجُزَّاهُ الْجُزَاءِ الْأَوْنَى ، وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى(١) » .

قرره الفرآن، وجمل حياة الإنسان فيه من جهة اللذة والألم، والنعيم والجحيم مرتبطة بما اختاره لنفسه في الحياة الدنيا ، فهي دار جزاء على ما قدم من عمل « وَمَنْ كَأَنَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُو فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى (٢) » . « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٣) » . « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٣) » .

وقد عبر عن نعيمه وجحيمه بالجنة والنار .

ومن هنا كان الإيمان باليوم الآخر أقوى ما يدفع الإنسان إلى السكال والرق في حياته الدنيا ، ليحوز المسكانة السامية عند الله في الدار الآخرة .

## نعيم الاخزة وعذابها :

٣٧ — وقد تحدث القرآن كثيراً عن نميم الإنسان وعذابه فى هذه الدار، وذكر كثيراً من أنواع النميم وأصناف المذاب بعبارات ألف الإنسان فى حياته الدنيا التعبير بها عما يعرفه من نميم وشقاء أو لذة وألم ؟ ومصادر الإسلام تؤكد أن الحياة هناك نشأة أخرى ليس لهما من حياة الدنيا إلا الأسماء.

والذى نؤمن به أنها دار النعيم أو العذاب ، وأنها ليست كالدنيا بخواصها ومزاياها وأنها المرحلة الأخيرة من مراحل الحياة الإنسانية .

وفى نعيمها يقول : « مَثَلُ الجُنَّةِ أَلِّتِي وُعِدَ الْمُتَقُّونَ تَجْرِى مِنْ تَحْيَهَا الْأَنْهَارُ أَلَّا وَ الْمُتَقُونَ تَجْرِى مِنْ تَحْيَهَا الْأَنْهَارُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

<sup>. (</sup>١) الآيات ٣٩ ــ ٤٢ من سورة النجم.

<sup>(</sup>٢) الآية ٧٢ من سورة الإسراء .

<sup>(</sup>٣) آخر سورة الزلزلة .

<sup>(</sup>٤) الآية ٣٥ من سورة الرعد

رَبُّكُمَا تُكَذَّبَانِ . ذَوَانَا أَفْنَانِ . فَبِأَى آلَاه رَبُّكُمَا تُكَذَّبَانِ . فِيهِمَا عَيْنَانِ مِنْ كُلِّ فَاكِمَةٍ زَوْجَانِ . فَبِهَا آلَاهِ رَبُّكُمَا تُكَذَّبَانِ . فِيهِمَا عَيْنَانِ مَنْ كُلِّ فَاكِمَةٍ زَوْجَانِ . فَبِهَمَا تُكذَّبَانِ ، مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشِ بَطَائِنُهَا تَجُرْيَانِ . مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشِ بَطَائِنُهَا مِنْ إِشْتَبْرَقِ وَجَنَى الْجُنْتَيْنِ دَانِ . فَيَأَى آلَاه رَبُّكُمَا تُكذَّ بَانِ " » . مِنْ إِشْتَبْرَقِ وَجَنَى الْجُنْتَيْنِ دَانِ . فَيَأَى آلَاه رَبُّكُمَا تُكذَّ بَانِ " » .

وفى عذابها « فِي سَمُومٍ وَحَمِيمِ وَظِلِّ مِنْ يَعْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ (٢٠ ». «كَلَّا لَيُنْبُذَنَّ فِي الْخُطَمَةِ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخُطَمَةِ نَارُ اللهِ الْمُوقَدَّةُ ٱلَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةَ (٣٠ » .

وهكذا نجد القرآن يذكر نعيم الآخرة وعذابها بمـا يحمل الإنسان على الإيمـان والعمل .

### دوام الجنة :

٣٣ - والمسلم لايشك ولا يتردد فى الإيمان بدوام نعيم الجنة دواماً لاانقطاع له كما لايشك ولا يتردد ، فى أن المكذبين للدين عناداً واستكباراً سينالهم حما جزاء تكذيبهم الذى خرجوا به عن فطرة الإيمان ، ولكن هل يدوم العذاب وتدوم الجنة ؟

وهنا بحث عميق واسع النطاق تناوله المتقدمون من عهد السلف ، وأثر فيه عن كثير من الأصحاب أقوال وآراء .

#### دوام الثار:

٧٤ - ليس في القرآن نص قطعي صريح في دوام النار ، و إعافيه التصريح

<sup>(</sup>١) الآيات من ٤٦ سـ ٥٥ من سورة الرحن .

۲۱ ع ٤٤ من سورة الواقعة .

<sup>(</sup>٣) د ٤ س ٧ من سورة الهبزة ،

بخلود السكفار فيها ، وهو يتحقق بأنهم لا يخرجون منها مادامت موجودة ، أما أنها تنقطع أو تدوم فهذا شيء آخر ليس في القرآن مايقطع به .

وعلى العموم ، فالعقل الإنسانى بالنسبة إلى الإيمان باليوم الآخر أسير النقل الصحيح اليقينى عن كتاب الله ، أو أقوال الرسول ، ولا سبيل له فى أن يدرك كنه ما يكون فى تلك النشأة (١) .

### العقائد الأساسية للإسلام هي عقائد كل دين سماوى :

حده هى المقائد الأساسية للإسلام ، وهو يقرر أنها أساس كل دين إلحى ، و إذاً فالأديان التى لا تبنى عليها \_ فى حكه \_ أديان باطلة ، لايقام لها وزن ، فالإسلام ينكر على الملحدين الذين لم يؤمنوا بالإله الخالق إلحادهم ، وعلى المشركين الذين يعبدون مع الله غيره شركهم ، وينكر على الذين لايؤمنون بالملائكة والكتب واليوم الآخر عدم إيمانهم ، ويدعوهم جيماً إلى الإيمان بتلك العقائد عن طريق النظر والحجة .

## موقف الإسلام بألنسبة لغير المسلحين :

٣٩ – والإسلام لا يرى أن مجرد المخالفة فى الدين ، تبيح العداوة والبغضاء ، وتمنع المسالمة والتعاون على شئون الحياة العامة فضلا عن أن تبيح الفتال لأجل تلك المخالفة ، والفرآن يقول : « قُلْ يَأْيُهَا الكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَمْبُدُونَ ، وَلَا أَنتُم عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، وَلَا أَنتُم عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، وَلَا أَنا عَابِدُ مَا عَبَدَتُم ، وَلَا أَنتُم عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، وَلَا أَنتُم ويقول : « فَلِذَلِكَ فَادْعُ ، واسْتَقِعْ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينَكُم وَلَى دِينِ (٢٠ » ويقول : « فَلِذَلِكَ فَادْعُ ، واسْتَقِعْ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينَكُم وَلَى دِينِ (٢٠ » ويقول : « فَلِذَلِك فَادْعُ ، واسْتَقِعْ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينَكُم وَلَى دِينِ (٢٠ » ويقول : « فَلِذَلِك فَادْعُ ، واسْتَقِعْ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينَ لَهُ عَلَى مَا عَبْدَهُ مَا وَلَا قَادْعُ ، واسْتَقِعْ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينَ لَكُمْ وَلَى دِينِ (٢٠ » ويقول : « فَلِذَلِك فَادْعُ ، واسْتَقِعْ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينَ كُمْ وَلَى دِينِ (٢٠ ) .

<sup>(</sup>۱) راجع ماكتبه العلامة ابن القيم فى فصل « أبدية النـــار ودوامها » من ص ۲۰۶ ـــ ۲۸۰ منكتاب « حادى الأرواح » .

<sup>(</sup>٢) سورة الكافرون.

كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَدْبِيعِ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْوَلَ اللهُ مِنْ كِتَابٍ. وَأُمِرْتُ لَأَعْدَلَ بَيْنَكُمْ ، اللهُ رَبّنا وَرَبّنكُمْ لَنَا أَعْمَالُنا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ، لللهُ رَبّنا وَرَبّنكُمْ لَنَا أَعْمَالُنا وَلِيهِ الْمَصِيرُ (() » ويقول : لا حُجّة بَيْنَنَا وَبيننَا وَبينَ لَمْ يُعْمَعُ بَيْنَنَا ، وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (() » ويقول : « لا يَنْهَا كُمْ اللهُ عَنِ الدِينَ لَمْ يُعَالِمُ فِي الدِينِ وَلَمْ يُحْرِجُومُ مِنْ دِيارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللهَ يحيبُ الْمُقْسِطِينَ ، إِنَّمَا يَهُمَا مُلْهُ اللهُ عَنِ الدِينِ وَأَخْرَجُومُ مِنْ دِيارِكُمْ اللهُ عَنْ الدِينِ وَأَخْرَجُومُ مِنْ دِيارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَى عَنْ الذِينَ قَالَوْمُ وَمَنْ يَتُولُهُمْ فَأُولِئِكَ مُعْ الظَّالِمُونَ (() » .

وقد وصى الله الإنسان بوالديه حسنا ، وأن يماشرها بالممروف ، ونوكانا مشركين ، وجاهداه على أن يُشرِك بالله مثلهما « وَ إِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَالَمُ سَلَمُ اللهُ مَثْلُهما في الدُّنْيَا مَعْرُ وَفَا (٢٠٠٠ » .

وقد استمر أبو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم على شركه إلى أن مات ، ومع ذلك كان طول حياته سفير صلح بينه و بين خصومه ، وكان قوة تحميه من أذاهم .

# الاسلام يبيح المعاهدات والشعاود مع مخالفيه مالم يكونوا محاربين:

٧٧ – والإسلام فى ظل هذا المبدأ يبيح للمسلم أن يعقد مع مخالفيه فى الدين الماء من أنواع المعاهدات التى لا تمس أصلا من أصول الدين ، ولا تضر بمصلحة دعوته أو أمته ، وفى مثل هذا تقرأ قوله تعالى . « الدِّينَ عَاهَدْ مُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُمَّ لَمْ يَنْقُسُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُم أَحَدًا فَأْتِيهُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى اللهَ يُحِبُ الْمُتَّقِينَ (٤) » .

<sup>(</sup>١) الآية ١٥ من سورة الشورى .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٨ ، ٩ من سورة المنتحنة .

<sup>(</sup>٣) الآية ١٤ من سورة لقيان .

<sup>(1)</sup> د ؛ من سورة التوبة .

## عربة التدبن فى الإسلام :

٢٨ – وكذلك يبيح أن يرتبط بأهل الكتاب (اليهود والنصارى) عن طريق المصاهرة ، فيتزوج منهم ويكونون أخوالا لأبنائه ، ويكون لزوجته الكتابية من الحقوق والواجبات نفس الحقوق والواجبات المقررة للزوجة المسلمة ، ويكون لها كذلك الحق السكامل ، والحرية التامة في البناء على عقيدتها ، والقيام بفروض عبادتها ، والذهاب إلى كنيستها ، لأداء طقوسها ، ما دامت مقتنعة من تلقاء نفسها بها .

## الاسلام لايبيج معاهدة المتركين :

٢٩ - نعم لم يبح الإسلام المسلم أن يرتبط مثل هذا الارتباط بالمشركين،
 الذين يعبدون غير الله ، أو ينكرون وجوده .

وفى إباحة النزوج من أهل الكتاب يقول الله: « الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلَّ لَكُمْ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلَّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ (١) » .

وفى منع التزوج من المشركين أو تزو يجهم من المسلمين يقول : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُوْمِنَ ، وَلَأَمَة مُؤْمِنَة خَيْرٌ مِن مُشْرِكَة وَلَوْ أَعْجَبَدُكُمْ ؛ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُوْمِنُوا ، وَلَعَبْدُ مُوْمِنَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُوْمِنُوا ، وَلَعَبْدُ مُوْمِنَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُوْمِنُوا ، وَلَعَبْدُ مُوْمِنَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ (٢) » .

وهذا هو مسلك الإسلام بالنسبة للأديان الأخرى .

<sup>(</sup>١) الآية ٥ من سورة المسائدة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

## الإنساد فی السکوں ونسخیرہ لہ :

والخلافة في الأرض ، يمبرها وينديها ، ويعمل على إظهار رحمته ونعمته والخلافة في الأرض ، يمبرها وينديها ، ويعمل على إظهار رحمته ونعمته على عباده ، وجاء النص القرآني الصحيح بأن الله كرم الإنسان ، وفضله على كثير عمن خلق ، وخصه بعقل به كلفه ، و به أرسل إليه الرسل ؛ وقد عرض له في القرآن محائف الكون في أرضه وسمائه ، مائه وهوائه ، جماده ونباته وحيوانه ، وحثه على النظر والتفكير فيا خلق ، وتعرف أسراره فيه ، فيتخذ منها مايقوى إيمانه ، كا يتخذ منها وسائل رقيه في الحياة المادية ، التي تكون برقيها عزته وسعادته ، وبذلك جمع له بين حظى الجسم والروح ، وجمل حياته الكاملة في استيفائه متعة المعرفة واليقين ، ومتعة المادة والعمل « هُوَ الذِي خَلَقَ لَـكُمْ مَا فِي الشَّوْاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ، يَعْمَدُ طَاهِرةً وَبَاطِنَةً (٢٠) » . «أَلَمْ تَرَوَا أَنَّ اللهُ سَخَّرَ لَـكُمْ مَا فِي السَّمُواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ، وَسَخَّرَ وَلَمْ اللهِ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ اللهِ وَلَمْ اللهِ وَلَمْ اللهِ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَهُ وَلَمْ وَلَمُ وَلَمْ وَلَمْ و

#### الثروات الاقتصادية :

وقد أرشده إلى كثير من أصول الثروات الاقتصادية التي يحتاجها الإنسان في رقيه المادى « وَالْأَنْمَامَ خَلَقَهَا ، لَـكُمْ فِيهَا دِفْ الاِمَنَافِعُ وَمِنْهَا كَأْكُونَ (٢٠٥٠)

<sup>(</sup>١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) د ٢٠ من سورة للمان .

<sup>(</sup>٣) الآيتان ١١ ، ١٢ من سورة الجائية .

<sup>(</sup>٤) الآية ه من سورة النحل .

هذه مكانة الإنسان فى الحياة ، وعلاقته بالكون : سيد ينظر ويستخدم وينفع فى مادته وروحه .

## استعداد الإنسان للخير والشر:

٣١ — والإسلام يقرر أن الله خلق الإنسان مستعداً لأن يسمد نفسه بالخير، أو يشقيها بالشر، والخير هو ماينفعه وينفع جماعته في الدنيا، ويرضى الله عنه في الآخرة ، والشر هو مايؤذيه في حياته ويغضب الله عليه في آخرته « وَهَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا (٥٠) » « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا (٥٠) »

والإنسان بذلك كان صالحا بعقله وعمله ومسلكه فى الحياة لدرجات القرب من الله ، ولدرجات البعد عنه ، وماكا نت هداية الوحى إلا تقوية لجانب الخيرفيه وللأخذ بيده من نزعات الطغيان والهوى إلى ما قدر له من كال فى دنياه وأخراه .

<sup>(</sup>١) الآية ١٤١ من سورة الأنعام .

۲) د ۱۴ من سورة النحل .

<sup>(</sup>٣) د ۲۷ من سورة فاطر .

<sup>(</sup>١) د ١٠ من سورة البلد.

 <sup>(</sup>٥) د ٣ من سورة الإلسان .

والإسلام حينا يضع الإنسان في تلك المنزلة لاينظر إلى ما بين أفراده من فوارق شخصية من ذكورة وأنوثة ، وسواد و بياض ، فالذكر والأنثى ، والأسود والأبيض في الوضع الإسلامي بالنسبة إلى الخالق ، وبالنسبة إلى الحان سواء ؛ فالسكل عباد مطالبون بالعقيدة ، وما أنزل الله من شرع ، وأكرمهم عند الله أتقام ، وكلهم أناس : ينظرون ويفسكرون ويعملون ؛ لاحجر لأحد في أن ينتفع ، وأسعدهم في الدنيا في أن ينتفع ، وأسعدهم في الدنيا العاملون المخلصون المؤمنون « مَنْ عَمِلَ صَالحا مِنْ ذَكْرٍ أَوْ أَنْشَىٰ – وَهُوَ مُؤْمِنْ – فَالمَامُونَ المُحْسَنِ مَا كَانُو ا يَعْمَلُونْ (١) » .

## حريدٌ الإنسال واختياره :

٣٧ — هذا هو وضع الإنسان في نظر الإسلام، وهو وضع يدل دلالة واضحة على أن الإسلام يرى أن الإنسان ذو حرية واختيار في حياته: فهو يفعل الخير مختاراً فيعاقب، و بتلك الحرية، وهذا الاختيار كلفه الله وأرسل إليه الرسل لتهديه وترشده، ثم تركه وما يختار لنفسه من مسلك الخير أو الشر، لا يدفعه بقوة خارجة عن نفسه إلى خير أو شر، ولو شاء ذلك خلفة بطبيعة الخير فلا يعرف شراً، أو بطبيعة الشر فلا يعرف خيراً، وعندنذ، لا يكون هو الإنسان الذي جعله خليفة في الأرض، وكلفه بدينه وشرائمه، وأعد له الثواب والمقاب. ولكن خلقه مختاراً في أفعاله، و بذلك يكون جزاؤه في يوم الدين تبعاً لما يختاره لنفسه في الحياة، يكون صورة من اللذة والألم، مساوية لما حلت نفسه من بواعث الخير، و بواعث الشر: « هَلْ يُجْزَوْنَ مساوية لما كُنُوا يَعْمَلُونَ " ». « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقُواهَا،

<sup>(</sup>١) الآية ٩٧ من سورة النحل .

۲) د ۱٤٧ من سورة الأعراف .

قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (أَنَّ » . والقرآنَ ملي مثل هذه النصوص الدالة على أن الإنسان مختار في فعله ، ليس مقهوراً ولا مجبوراً على خيراً وشر .

#### القضاء والقدر:

وما القضاء والقدر اللذان ورد فى القرآن ذكرها ، وجعلهما الناس مرتبطين بفعل الإنسان ومسلكه فى الحياة — سوى النظام العام الذى خلق الله عليه الكون — وربط فيه بين الأسباب والمسببات ، والتتأنج والمقدمات ، سنة كونية دائمة لاتتخلف وكان من بين تلك السنة ، أن خلق الإنسان حراً فى فعله ، مختاراً غير مقهور ولا مجبور .

وقد يما اعتذر المشركون عن شركهم بأنهم مجبورون بمشيئة الله لشركهم، فأنكر الله عليهم، وأعلمهم أن حجته عليهم قائمة ، بما منحهم من عقل ، وأرسل اليهم من رسل «سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ، لَوْ شَاء اللهُ مَا أَشْرَكُمَا وَلَا آبَاوُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْء ، كَذَلِكَ كَذَّب الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاتُوا بأسّنَا ، وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْء ، كَذَلِكَ كَذَّب الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاتُوا بأسّنَا ، فَل هَلْ عَنْد كُمْ مِنْ عِلْم فَتَخُوجُوهُ لَنَا ؟ إِنْ تَدَّبِهُونَ إِلّا الظّنَ ، وَإِنْ أَنتُمُ فُلْ هَلْ عَنْدُونَ فُلْ فَلْهِ أَنْ اللهِ اللهَ تَوْكُهم ، وما يختارون لأنفسهم من ضلال أو هداية .

نم يعلم الله - بشمول علمه - ماسيكون الإنسان باختياره من هدى أو ضلال ، وخير أو شر ، وليس في علم الله بذلك شيء من معانى القهر والإلزام ،

<sup>(</sup>١) الآيات ٧ ــ ١٠ من الشمس .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ١٤٨ ، ١٤٩ من سورة الأنمام .

و إنما هو مجرد انكشاف ما وقع وسيقع على السنة الدأئمة التي رسم ، وهي سنة الاختيار ، التي بني عليها التكليف والثواب والعقاب .

و إذاً فلا يسمح الإسلام أن يضل الإنسان أو ينحرف عن أوامر الله في عقائده ودينه ، ثم يعتذر بالقضاء والقدر . ولو صح ذلك لبطلت التكاليف ، وكان بعث الرسل و إنزال الكتب ، ودعوة الإنسان إلى دين الله وما يجب ، ووعده بالثواب لأهل الخير ، و بالعقاب لأهل الشر – باطلا وعبثا – لا يتفق وحكمة الخالق الحكيم في تصرفه وتكليفه الرحيم بعباده .

هذا رأى الإسلام بالنسبة إلى اختيار الإنسان وجبره .

## الباب الثانى

### طتديق شبوت العتقيدة

### الشكاليف علمية وعملية:

ا — الإنسان قوتان ؛ إحداها نظرية ، وكالها في معرفة الحقائق على ما هي عليه ؛ والأخرى عملية ، وكالها في القيام بما ينبغي من الشئون في الحياة . وقد قرر الإسلام هذا المبدأ أساساً لسمادة الإنسان في الدنيا والآخرة فجاءت تسكاليفه نوعين : منها مايطلب علماً ، ومنها مايطلب عملا ، ونرى ذلك واضحاً جلياً في هذه السكثرة من الآيات القرآنية التي تجمع بين الإيمان والعمل ، وتربط بهما النجاة والسمادة « مَنْ عَيلَ صَالِحًا مِنْ ذَكر أَوْ أَنْ قَى وَهُوَ مُوْمِن فَلَنَحْيِينَةُ حَياةً والسمادة « مَنْ عَيلَ صَالِحًا مِنْ ذَكر أَوْ أَنْ قَى وَهُوَ مُوْمِن فَلَنَحْيِينَةُ حَياةً النيرة دُوْسِ نُو لا الدين آمَنُوا وَعَمُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرد دُوْسِ نُو لا الدين آمَنُوا وَعَمُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرد دُوْسِ نُو لا الدين آمَنُوا وَعَمُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرد وَسِ نُو لا الدين آمَنُوا وَعَمُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرد وَسِ نُو لا الصَّالِحَاتِ مَنْ اللهِ الدينَ آمَنُوا وَعَمُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرا الصَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهِ السَّالِحَاتِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ السَّالِحَاتِ الصَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهِ السَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهِ السَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهِ السَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهِ اللهِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ السَّالِحَاتِ مَنْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وقد اصطلح العاداء على تسمية التكاليف التى تطلب عاماً (بالمقائد)، أو (أصول الدين) كما اصطلحوا على تسمية التكاليف التى تطلب عملا (بالشريعة) أو (الفروع).

<sup>(</sup>١) الآية ٩٧ من سورة النحل .

<sup>(</sup>٢) ، ١٠٧ ، د الكيف.

<sup>(</sup>٣) و أول سورة النصر .

### الشارع حدد العقائد:

ولما كانت الحقائق التي يمكن أن يعلمها الإنسان كثيرة ، وكان أكثرها لا يتصل من قريب بالسعادة التي يقصدها الشارع قضت الحكمة أن يبين للناس مايجب عليهم أن يؤمنوا به في سبيل الحصول على تلك السعادة . وذلك عند التحقيق يرجع إلى الأصول التي اشتركت فيها الأديان السماوية جميعها من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر . . . . الح ما ذكرنا من قبل .

حدد الشارع هذه الأه ور ، وطلب من الناس الإيمان بها . والإيمان هوالاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دايل . ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلا ، و إنما يحصله الدليل القطعى الذى لا تعتريه شبهة .

### طريق تبوت العقيدة :

- وقد اتفق العلماء على أن الدليل العقلى الذى سلمت مقدماته ، وانتهت في أحكامها إلى الحس أو الضرورة يفيد ذلك اليقين و يحقق الإيمان المطاوب .

أما الأدلة النقلية فقد ذهب كثير من العلماء إلى أنها لاتفيد اليقين (١) . ولا تحصل الإيمان المطلوب ، ولا تثبت بها وحدها عقيدة . قالوا : وذلك لأنها مجال واسع لاحتمالات كثيرة تحول دون هذا الإثبات . والذين ذهبوا إلى أن الدليل النقلي يفيد اليقين ويثبت العقيدة شرطوا فيه أن يكون قطعياً في وروده ، قطعياً في دلالته ، ومعنى كونه قطعياً في وروده ألا يكون هناك أي شبهة في ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك إنما يكون في المتواثر فقط . ومعنى كونه قطعياً في دلالته أن يكون فيا لا يحتمل التأويل . فإذا كان الدليل النقلي بهذه المثابة أفاد اليقين وصلح لأن تثبت به العقيدة .

<sup>(</sup>١) انظر محصل الرازي ومقاصد السعد وغيرهما من كتب السكلام والأصول .

هذا هو شأن العقائد وطريق ثبوتها . ولابد أن يعم العلم بها جميع الناس ولا يختص بطائفة دون أخرى ، لأنها أساس الدين و بها يكون المرء مؤمناً ، فكيف يتصور في مؤمن أن يجهلها؟ ومن مقتضيات هذا العلم العام بها ألا يقع خلاف بين العلماء في ثبوتها أو نفيها .

### النظريات الخلافية:

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العلميات التي لم ترد بطريق قطعي ، أو وردت عن طريق قطعي ولكن لابسها احتمال في الدلالة فاختلف فيها العلماء ، ليست من العقائد التي يكلفنا بها الدين ، والتي تعتبر حداً فاصلا بين الذين يؤمنون والذين لايؤمنون ! .

<sup>(</sup>١) الآية ١٩ من سورة محمد .

<sup>(</sup>٢) سورة الإخلاس.

<sup>(</sup>٣) الآية ٧ من سورة التغابن .

<sup>(</sup>٤) د ٧٩ من سورة يس،

<sup>(</sup>٥) • ٢٨٥ من سورة البائرة .

<sup>(</sup>٦) • ١٧٧ من سورة البقرة .

و إنك لتجد كثيراً من هذا النوع فى كتب التوحيد إلى جانب العقائد التى كلفنا الله أن نؤمن بها ، فهى تذكر إلى جانب وجود الله ووحدانيته والرسل واليوم الآخر مسائل: رؤية الله بالأبصار ، وزيادة الصفات على الذات ، ومرتكب الكبيرة ، وما يكون آخر الزمان من ظهور المهدى والدجال والدابة والدخان ونزول عيسى وما إلى ذلك مما يذكر فى مثل (خريدة الدردير) و (جوهرة اللقانى) وغيرها .

والناريخ العلمى يدل على أن هذه مسائل جر إليها البحث فى العقائد حين تعددت الفرق وكثرت الآراء والمذاهب الكلامية ، فكانت محل اجتهاد بين العلماء كل يرى رأيه فيها ، ويدلى بحجته على ما يرى ، ملتمساً الوصول إلى مايلائم فى نظره العقيدة المتفق عليها .

وأمثلة ذلك كثيرة : منها أن المسلمين جميعاً قد اتفقوا على أن الله تعالى منزه عن كل نقص ، متصف بكل كمال . فهذه عقيدة قاطعة يعلمها كل مؤمن ولا يختلف فيها عالم مع عالم ، ولكن البحث جر إلى مسائل تتصل بها : هل يجب على الله أن يفعل الأصاح لعباده ؟ هل العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية ؟ هل المعاصى التى يفعلها العباد مرادة لله ؟ فاختلف العلماء في هذه المسائل :

رأى الممتزلة أن ترك الأصلح ، وتعذيب العبد على شيء لم يفعله ، و إرادة القبيح ، نقص لايليق بجلال الله وكاله ، فذهبوا إلى وجوب الأصلح على الله ، و إلى أن العبد خالق لأفعال نفسه ، و إلى أنه تعالى لا يريد المعاصى .

ورأى غيرهم أن إيجاب شىء على الله ، وعجزه عن خلق مايفعله العبد ، وحصول مالا يريد فى ملكه ، نقص لايليق بجلال الله وكاله فذهبوا إلى أن الله لا يجب عليه فعل الأصلح ، و إلى أنه خالق أفعال العباد ، و إلى أنه بريد المعاصى .

فأنت ترى أن هؤلاء جميعاً لم يختلفوا فى الأصل الذى كلفنا الله الإيمان به ، وهو تنزيه الله تعالى عن النقص ووصفه بالسكال ، ولسكنهم اختلفوا فى أشياء : هل هى نقص فلا يتصف الله بها ، أو ليست بنقص فيتصف بها ، وقد ذكرت كتب النوحيد ما انفقوا عليه وما اختلفوا فيه ، وأوردت الأدلة النقلية التى استدل بها كل على مايرى .

## الاختلاف فيما لافالمع فيه بمنع التأثيم :

على هذا النحو جرى الخلاف بين الفرق الإسلامية في المسائل التي جر إليها البحث في المقائد ، وهو خلاف كخلاف الفقهاء في أحكام الفروع التي لم يرد فيها نص قاطع محكم . خلاف لا يصح أن يُرمَى أحد فيه بأنه حاد عن الصراط المستقيم ، أو فسق ، أو أنكر مسألة من مسائل الدين ... الخ<sup>(1)</sup> ولكن عصور التعصب المذهبي المنيف حملت للمسلين تراثاً بغيضاً من التراشق بالتهم ، والترامي بالفسوق والضلال ، فتبادل الفقهاء — أصحاب الفروع — نوعاً من التهم ، وتبادل المتكلمون — أصحاب المقائد — مثل ذلك ، وتلقف المخدوعون من الخلف هذه المتكلمون — أصحاب المقائد — مثل ذلك ، وتلقف المخدوعون من الخلف هذه المتهم وملأوا بها كتبهم ، وأسرفوا في الاعتداد بها حتى جعاوها مقياس ما يقبل من الآراء أو يرفض .

من هذا كله يتضح:

؛ ـــ أنه لابد في العقيدة من أن يكون دليلها قطعياً في وروده وفي دلالته.

ح وأن ما لم يكن دليله قطمياً ، فاختلف فيه العلماء ، لايصح أن يعد
 من المقائد ، ولا أن يكون رأئ طائفة معينة فيه هو الحق دون سواه .

<sup>(</sup>۱) الفطر « الملل والنحل » لابن حرم ، و «القواعد الـكبرى» ، للعز بن عبد السلام ، وغيرهما من كتب الأصول والـكلام .

" - وأن كتب التوحيد لم تقتصر على ذكر المقائد التي كلفنا الشارع بها ، و إنما ذكرت بجانبها بعض النظريات العلمية التي تعارضت فيها ظواهر النصوص فكانت محل اجتهاد بين العلماء .

ونتيجة هذا كله : أن القول بأن كذا عقيدة يجب الإيمان بها لأن ظاهر الآية أو المروى من الحديث يدل عليه ، أو لأنه مذكور فى كتب التوحيد — كل ذلك قول من لايفهم معنى (العقيدة) ولايعرف أساسها الذى تبنى عليه .

لاشك أن هذه المبادئ التي ذكرنا تنيرسبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيا هو من المقائد وما ليس منها ، وهي مبادئ مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها .

## القرآن . . . و ثبوت العقيدة

٣ - وتطبيقاً للمبادئ التي ذكرناها ، يتبين لنا : أن الطريق الوحيد لثبوت العقائد هو القرآن السكريم ، وذلك فيما كان من آياته قطعي الدلالة ( لايحتمل معنيين فأكثر ) ، كالآيات التي ذكرناها من قبل في إثبات الوحدانية والرسالة ، واليوم الآخر .

وأما ما كان غير قطعى فى دلالته محتملا لمعنيين فأكثر، فهذا لايصلح أن يتخذ دليلا على عقيدة يحكم على مسكرها بأنه كافر، وذلك كالآيات التى استدل بها بعض العلماء على رؤية الله بالأبصار فى الدار الآخرة: « لِلَذِينَ أَحْسَنُوا الْكُسْنَىٰ وَزِيادَةً (١) ». « إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنِي تَعِيمٍ عَلَى الْأَرَاثِكِ يَنْظُرُونَ (٢)».

 <sup>(</sup>١) الآية ٢٦ من سورة يونس ، وقد فسروا الزيادة بأنها رؤية الله .

<sup>(</sup>٢) ألايتان ٢٢ ، ٢٣ من سورة المطفلين ، وقد قالوا : إن السياق يجمل المنظور إليه هو الله تعالى .

« وُجُوهٌ يَوْمَئِذِ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبُّهَا نَاظِرَةٌ (١) » . ولم يسلم لهم آخرون من العلماء فهمهم فيها ، بل نفوا الرؤية المذكورة بآية أخرى « لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (٢) » .

و إذن فثبوت العقيدة بالقرآن أو عدمه مبنى على قطعية الدلالة أو ظنيتها . أما قطعية الورود فهذا لا شك فيه ، إذ القرآن كله قد وصل إلينا \_كا أنزله الله \_ متواترا جيلا عن جيل .

## السنة . . . و ثبوت العقيدة

### منشأ ظنية السنة :

وإذا كانت العقيدة لا تثبت إلا بنص قطعى فى وروده ودلالته ، كان
 لابد من تبيين المبادئ التى تقوم عليها قطعية السنة أو ظنيتها .

وأول ما يجب التنبه له فى هذا المقام أن (الظنية) تلحق السنة من جهتى الورود والدلالة: فقد يكون فى اتصال الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم شبهة فيكون ظنى الورود، وقد يلابس دلالته احتمال. فيكون ظنى الدلالة، وقد يجتمع فيه الأمران: الشبهة فى اتصاله، والاحتمال فى دلالته، فيكون ظنياً فى وروده ودلالته ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أى نحو من هذه التلائة فلا يمكن أن تثبت به عقيدة يكفر منكرها، وإنما يثبت الحديث المقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطمياً فى وروده وفى دلالته.

### التواثر والاحاد:

ولسكي يتضح مناط ( القطعية والظنية ) في ورود الحديث ينبغي أن نبين ماقرره

<sup>(</sup>١) الآيتان ٢٢ ، ٢٣ من سورة التيامة .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام .

العلماء في (التواتر والآحاد) ليكون مناراً يهتدى به من يريد الوصول إلى الحق: قسم العلماء ( السنة ) إلى قسمين: ما ورد بطريق التواتر، وما ورد بطريق الآحاد. وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حداً من الكثرة تحيل العادة معه تواطؤهم على السكذب. ولابد أن يكون ذلك متحققاً في جميع طبقاته: أوله ومنتهاه ووسطه، بأن يروى عنهم جمع عن النهي صلى الله عليه وسلم، ثم يروى عنهم جمع مثلهم، وهكذا حتى يصل إلينا، وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة.

و يقول بعض علماء الأصول: ( الخبر المتواتر هو الذى اتصل بك من رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالمعاين المسموع منه، وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أما كنهم، ويدوم هذا في وسطه وآخره كأوله، وذلك مثل: القرآن والصلوات الخس، وأعداد الركعات، ومقادير الزكوات) (()

### الآماد لاتفيداليفين :

هذا هو التواتر الذي يوجب اليقين بثبوت آلخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما إذا روى الخبر واحد ، أو عدد يسير ولو في بعض طبقاته ، فإنه لا يكون متواتراً مقطوعاً بنسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يكون ( آحاديا ) في اتصاله بالرسول شبهة ، فلا يفيد اليقين (٢) .

إلى هذا ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة : مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين عنه ، وقد جاء فى الرواية الأخرى خلاف ذلك ، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت (وهذا بعيد عن مثله فإنه مكابرة ظاهرة) وقال البزدوى : (وأما دعوى علم اليقين – يريد فى أحاديث الآحاد – فباطلة

<sup>(</sup>١) البردوى :

 <sup>(</sup>٢) ولا فرق فى ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرهما : اغذر مسلم الثبوت والتحرير .

بلا شبهة لأن العيان يرده ؛ وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة ، ولا يقين مع الاحتمال ، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله ) .

وقال الغزالى: (خبر الواحد لايفيد العلم وهو - أى عدم إفادته العلم - معلوم بالضرورة. وما نُقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الغلن علما ، ولذا قال بعضهم: خبر الآحاد يورث العلم الظاهر، ، والعلم ليس له ظاهر، وباطن و إنما هو الغلن ).

وقال الأسنوى: ( وأما السنة فالآحاد منها لايفيد إلا الظن ) .

وقال البزودى تفريعاً على أن خبر الواحد لا يفيد العلم : (خبر الواحد لما لم يفد اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبنى على اليقين ، و إنما كان حجة فيما قصد فيه العمل ) .

وقال الأسنوى: (إن رواية الآحاد إن أفادت فإنما تغيد الظن ، والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين) ، وهكذا نجد نصوص العلماء من متسكلمين وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين ، فلا تثبت به العقيدة ، ونجد الحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضرورى لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه ، و يحملون قول من قال (١): (إن خبر الواحد يفيد العلم) على أن مراده العلم بمعنى الظن كا ورد ، أو العلم بوجوب العمل على أن الكلام إنما هو في إفادته العلم على وجه تثبت به العقيدة ، وليس معنى هذا أنه لا يحدث علماً لإنسان ما ، فإن من الناس من يحدث العلم في نفسه بما هو أقل من خبر الواحد الذي نتحدث عنه ، ولكن لا يكون ذلك حجة على أحد ، ولا تثبت به عقيدة يكفر جاحدها ، فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طربق من شأنه ألا يفيد إلا الظن ، ومن هنا يتأكد

<sup>(</sup>١) كابن حزم فى كتابه د الأحكام ٠٠.

أن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء !

### بررة المتواتر:

وإذ قد عرفنا الفرق بين مناط القطعية في الورود وهو التواتر ، ومناط الفلنية وهو الآحادية ، فهناك بحث آخر يتصل بالتواتر ولا بد من النظر فيه ، هذا البحث هو : هل يوجد المتواتر في الأحاديث المروية في السكتب المدونة ؟ وقد اختلف المهاء في الجواب عن ذلك : فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر فيما روى لنا من الأحاديث ودون في السكتب ، ولعل هؤلاء بنوا رأيهم هذا على اشتراط عدم الإحصاء في رواة المتواتر ، وهو مذهب لطائفة من العلماء كا تبين مما نقلناه في تعريف المتواتر . وقال ابن الصلاح : (لا يكاد يوجد المتواتر في رواياتهم ، من سئل عن إبراز مثال له فيما يروى من أهل الحديث أعياه تطلبه ، وحديث ( إيما الأعمال بالنيات ) ليس من ذلك السبيل و إن نقله عدد التواتر وزيادة ، لأن ذلك طرأ في وسط إسناده ولم يوجد في أوله . نعم حديث ( من كذب على أبراه مثالًا لذلك ، فإن رواته أزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشر و ن بالجنة ، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من سعين صحابيا إلا هذا الحديث الواحد ) .

وذهب آخرون إلى أن المتواتركثير في هذه الكتب . قالوا : ( إن هذه الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقًا وغربًا مقطوع بصحة نسبتها إلى مصنفيها ، فإذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد ذلك العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب كثير)(1) .

<sup>(</sup>١) انظر مسلم الثبوت ، والتحرير ، ومقدمة ابن الصلاح .

وليس بنا حاجة إلى أن نعرف مدى هذه السكثرة التي يراها هؤلاء ، ويذكرونها في مقابلة الفول بالعدم ، أو في مقابلة القول بالندرة و إعياء تطلب المثال ، و إنما يهمنا أن نلفت النظر إلى أنه لايمسم لحديث بالتواتر — حتى على أكثر هذه المذاهب توسعاً — إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآنية :

١ – أن تخرجه جميع كتب الحديث المشهورة المتداولة .

٣ - أن تتعدد طرق إخراجه تعدداً تحيل العادة معه التواطؤ على الكذب.

٣ ـــ أن يثبت هذا التمدد في جميع طبقاته : أوله وآخره ووسطه .

و إذن : فالحديث الذى لم تخرجه جميع الكتب المتداولة المشهورة ، أو أخرجته جميعها ولكن لا بطرق متعددة ولكن لا في جميع الطبقات ، بل في بعضها دون بعض — لا يكون متواتراً باتفاق العلماء أجمين 1

## الإسراف فى وصف الأحاديث بالتواثر وأسبابه:

و يجدر بنا جمد هذا أن نعرض لظاهرة غريبة شاعت في الناس ، وإن الحق ليتقاضى فيها واجبه من العلماء المسئولين أمام الله وأمام الرسول : تلك الظاهرة هي أنه على الرغم عما قرره العلماء في شأن المتواتر تحديداً ووجوداً ، وعلى الرغم من هذا التحفظ الشديد في الحمكم لحديث عما دون في الكتب بالتواتر سنرى بمض المؤلفين قديماً وحديثاً يسرفون في وصف الأحاديث بالتواتر ، وقد يقتصدون فيخلعون عليها أوصافاً أخرى كالشهرة والاستفاضة والذيوع على ألسنة العلماء ، وتلتى الأمة إياها بالقبول والثبوت في كتب التفسير وشرح على ألسنة العلماء ، وتلتى الأمة إياها بالقبول والثبوت في كتب التفسير وشرح الحديث ، أو في كتب التاريخ والمناقب . . . الخ . وقد يشتط أناس في سلوك هذه السبيل ، فنراهم يتتبعون مع هذا أسماء الصحابة والتابعين والأثمة والمؤلفين هذه السبيل ، فنراهم يتتبعون مع هذا أسماء الصحابة والتابعين والأثمة والمؤلفين الذين جرى ذكرهم على ألسنة النقلة في رواية الحديث ، وهم يعلمون أنها روايات

ضيفة لا تصبر على النقد ، وأن هذه الأسماء التي يحرصون على جمعها توجد في كل حديث حتى في الأحاديث الموضوعة ، ولكنهم مع ذلك يجمعونها ، ويجتهدون في عدها و إحصائها وذكر الكتب التي اشتملت عليها لأنهم يريدون أن يخطفوا أبصار العامة ، و يستغلوا عاطفتهم الدينية ، و يزعموا لهم أن هذا الحديث أو تلك الأحاديث قد وردت عن نبيكم في هذه الكتب الكثيرة ، وعلى لسان هذا الجم الغفير من الرواة بين صحابة وتابعين ، فهي متواترة لاشك في تواترها ، وهي متصلة بالرسول لاشك في اتصالها ، ومن حاول الطمن فيها ؛ أو الحط من درجتها ، فقد ضل ضلالا بعيداً ، وحاد عن سبيل المؤمنين !

ولهذه الظاهرة أسباب:

منها ؛ وقد يكون أقلها خطراً ، اشتهار الحديث في طبقة أو طبقتين فتسحب الشهرة على جميع طبقاته ، و يحكم عليه حكما عاماً بالتواتر أو الشهرة من غير تحقيق ولا تمحيص ؛ وقد لا يصل الحديث إلى حد الشهرة في طبقة ما ، ولكنه جاء في ( الخلافيات ) فقهية أو كلامية فتعصب له أتباع المذاهب وخلموا عليه وصف الشهرة أو التواتر تأييداً لمذهبهم ، وتناقلته الكتب ، موصوفاً بذلك منسو بالى جمع من رجال الرأى والمذهب فيخاله الناس مشهوراً أو متواتراً وهو ليس بمتواتر ولا مشهور !

ولقد كان للقائمين (بالترغيب والترهيب) ونقل الملاحم والفتن وغرائب الأخبار التي تميل النفوس إلى التحدث بها والاستماع إليها ، أثر عظيم في خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التي ليست بمشهورة ولا متواترة بل ربحا كانت غير صحيحة (١) ، وقد تأثرت بذلك طبقة من الخاصة

<sup>(</sup>١) وقد روى من الإمام أحمد أنه قال : أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق ولا أصل لها ... الح .

لم تمن بتحقيق الرواية ، ولا بمعرفة درجة الحديث ، واكتفت بنقل ما يقوله هؤلاء وإجرائه على ألسنتهم وفي كتبهم حتى شاع واشتهر .

و إنما استباحوا ذلك معتمدين على ماقرره بعض علماء المصطلح من (جواز التساهل في الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع (١) من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيا سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها ، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب مما لا تعلق له بالأحكام والمقائد )(٢).

و بذلك رووا الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ، ثم توسعوا فوصفوا الآحاد بالتواتر ، والضعيف بالصحيح ، وتناسوا مقاييس التواتر والآحادية ، ومقاييس الصحة والضعف ، ومن هنا رأينا من يصف (المعجزات الحسية) كانشقاق القمر وتسبيح الحصى وكلام الغزالة وحنين الجذع بالتواتر مع أنها غير متواترة ، وانما هي آحادية كا قرره علماء الأصول ، وكذلك رأينا من يصف أخبار المهدى والدجال و يأجوج ومأجوج وما إلى ذلك مما يذكر باسم (أشراط الساعة) بالشهرة أو التواتر .

بقى بعد هذا أمر لا بد من تقريره : وهو أن تلك الأحاديث كيفها كانت ليست من قبيل الححكم الذى لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة ، فقد تناولتها أفهام العلماء قديمًا وحديثًا ولم يجدوا مانمًا من تأويلها . وقد جاء في شرح المقاصد – بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية – ما نصه : ( ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة . . . .

<sup>(</sup>١) وفى نخبة الفكر عن يعنى السكرامية والمتصوفة : « إباحة الوضع فى الترغيب والمترهيب ، انظر مسلم الثبوت .

<sup>(</sup>٢) الظر مقدمة ابن الصلاح .

وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سيما الفقه الحجازى ، والنار الحاشرة للناس بفتنة الأثراك ، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ، ولزول عيسى صلى الله عليه وسلم باندفاع ذلك و بدو الخير والصلاح ... الخ ).

ومن ذلك نرى أن السعد لايقرر وجوب حلها على ظواهرها حتى تكون من قطعى الدلالة الذى يمتنع تأويله ، وإنما يقرر بصريح العبارة (أنه لامانع من حلها على ظواهرها) فيعطى بذلك حتى التأويل لمن انقدح فى قلبه سبب للتأويل، ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل في هذه الأحاديث فعلا ، ويبين المعنى الذى حلوها عليه ، ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد — كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين مايقبل التأويل وما لايقبله — كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين مايقبل التأويل وما لايقبله — أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها ، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظاهرها فله ذلك ، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك ، شأن كل ظنى في دلالته .

## الإجماع . . . وثبوت العقيدة

## آراد العلماء في الإجماع :

لا أكاد أعرف شيئًا اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول النشريع في الإسلام ، ثم تناولته الآراء واختلفت فيه المذاهب من جميس جهاته ، كهذا الأصل الذي يسمونه « الإجاع » فقد اختلفوا في حقيقته : فمنهم من رأى أنه « اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حسكم شرعى » ، ومنهم من رأى أنه « اتفاق أكثر المجتهدين فحسب » على حسكم شرعى » ، ومنهم من رأى أنه « اتفاق أكثر المجتهدين فحسب » ومنهم من رأى أنه هينة فلا يعد اتفاق غيرها إجماعًا » .

ثم اختلف هؤلاء في هذه الطائفة مَنْ هي ؟ فقيل ( الصحابة) وقيل (أهل المدينة) وقيل (أهل الأبية) الخ .

واختلف الذين قالوا بالجميع: هل الإجماع بهذا المعنى ممكن متصور الوقوع ، أو هو غير ممكن لأن الاجتهاد ليس له مقياس بارز متفق عليه بين العلماء ، ولأن المجتهدين غير محصور ين فى بلد واحد أو إقليم واحد ؟ .

واختلف الذين قالوا بإمكانه وتصور وقوعه: هل يمكن معرفته والاطلاع عليه أولا ؟ وممن روى عنه المنع الإمام أحمد رضى الله عنه إذ يقول فى إحدى روايتين عنه : من ادعى وجود الإجاع فهوكاذب .

واختلف الذين قالوا بإمكان معرفته والاطلاع عليه : هل هو حجة شرعية فيجب العمل به ؟ .

واختلف الذين قانوا إنه حجة شرعية : هل ثبتت حجته بدليل قطعى يكفر منكره ، أو بدليل ظنى فلا يكفر ؟ وهل يشترط فى وجوب العمل به أن ينقل إلينا بالتواتر أو يكفى أن ينقل ولو بالآحاد ؟ وهل يشترط أن يبلغ الجمعون عدد التواتر أو لايشترط ؟ وهل يشترط أن يصرح الجيع بالحسكم مشافهة أو كتابة ، أو لايشترط فيسكنى تصر يح بعضهم وسماع الباقين مع سكوتهم ؟ ... الخ .

وكا اختلفوا فى حقيقته وفى حجيته اختلفوا فيها يكون فيه من أحكام: فقال قوم: إنه حجة فى العلميات والعمليات جميعاً، وقال غيرهم: إنه حجة فى العمليات فقط، ومن ذلك كله يتبين أن حجية الإجماع فى ذاتها غير معلومة بدليل قطعى فضلا عن أن يكون الحسكم الذى يثبت به معلوماً بدليل قطعى فيسكنوه.

### شيوع حكاية الإجماع في المسائل الخلافية :

ولمل أختلاف العلماء في الإجماع على هذا النحو يفسر لنا ظاهرة منتشرة في كتب القوم وهي حكاية الإجماع في كثير من المسائل التي ثبت أنها محل خلاف بين العلماء ، وذلك من جهة أن كل من حكى الإجماع في مسألة هي محل خلاف قد بني حكايته على مايفهمه هو أو يفهمه إمامه أو الطائفة التي ينتمي إليها في معنى الإجماع وما يكني لتحققه .

وعلى الرغم من ظهور السبب فى تلك الظاهرة فقد تأثر بها كثير من المتأخرين الخضعوا لهما ، وتوسعوا فيها تأييداً لآرائهم فى المسائل الخلافية : فتجدهم فى علم الفروع يحكون الإجماع على إلزام الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ، وعلى تحريم لحم الخيل ، وعلى حل أكل الضب ، وغير ذلك ، وتجدهم فى علم أصول الأحكام يحكون الإجماع على العمل بخبر الواحد ، وعلى تقديم الإجماع على النص عند التمارض ، وعلى العمل بالقياس . وتجدهم فى علم الكلام يحكون الإجماع على رؤية الله بالأبصار ، وعلى ظهور المهدى ، والدجال ، ونزول عيسى ، وما إلى ذلك من المسائل العلمية والعملية التى ثبت فيها الخلاف ، ولم تكن محل قطع و إجماع .

ولقد كان في وسعهم أن يقيدوا ذلك بالإجماع الطائني أو المذهبي ، ولكنهم قصدوا أن يرسلوا كلة الإجماع ليسجلوا على المخالف لوازمها الشائعة بين الناس : من مخالفة سبيل المؤمنين ، ومشاقة الله ورسوله ، وخرق اتفاق الأمة ، إلى غير ذلك مما يتحرجه المسلم ويخشى أن يمرف به عند العامة . وكثيراً ما نراهم يردفون حكايتهم للإجماع بقولهم ( ولاعبرة بمخالفة الشيعة والخوارج ) أو ( بمخالفة المعتزلة والجمية ) ونحو ذلك مما يخيفون به ، وبهذا امتنع كثير من العلماء عن إبداء رأيهم في كثير من المسائل التي هي محل خلاف ضناً بسمعتهم الدينية ، فوقف العلم ، وحرمت المقول لذة البحث ، وحيل بين الأمة وما ينفعها في حياتها العملية والعلمية .

وفى مثل هؤلاء الذين يحكون الإجماع فى مواضع الخلاف يُقول ابن حزم: (ويكنى فى فساد ذلك أنا نجدهم يتركون فى كثير من مسائلهم ما ذكروا إنه إجماع ، وإنما نحوا إلى تسميته إجماعاً عناداً منهم وشغباً عند اضطرار الحجة والبراهين إلى ترك اختياراتهم الفاسدة (١) .

## الإجماع عندالمحققين :

وقد كشف جهابذة العلماء عن حقيقة الإجماع التى تسمو عن الخلاف والتى هى حجة ملزمة عند الجيع ؟ قال الشافعى : « ولست أقول ، ولا واحد من أهل العلم : هذا مجمع عليه ، إلا لما لاتلقى عالماً أبداً إلا قاله لك ، وحكاه عن قبله ، كالظهر أربع ركعات وكتحريم الخر وما أشبه هذا (٢) . وقال ابن حزم : ( وصفة الإجماع هو ماتيقن أنه لاخلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام ، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التى لا يتخالج فيها شك مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز والهين ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام ، وأن بنى أمية ملكوا دهراً طويلا ثم ملك بنو العباس ، وأنه كانت موقعة صفين والحرة وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضرورة) (٣) .

ولا يخفى أن معنى ما ذكره الشافعى وابن حزم أن الإجماع لايكون إلا فيما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وفيما كان طريق العلم به هو التواتر الذى يفيد قطعية الورود وانتفاء الريب ، فهذا هو الإجماع الذى تتم به الحجة ولا يصح أن يخالف ، ولا ريب أن العمل فى مثل هذا لا يكون عملا بالإجماع من حيث هو إجماع ؛ و إنما هو عمل بما تلقته السكافة عن السكافة ، مما لاشبهة فى ثبوته

<sup>(</sup>١) مراتب الإجاع.

<sup>(</sup>٢) رسالة الشاقسي.

<sup>(</sup>٣) مراتب الإجاع:

عن صاحب الشرع ، وأن الإجماع فيه لم يكن إلا أثراً من آثار الثبوت على هذا الوجه ، فلا يكون مصدراً له ولا أصلا فى ثبوته .

ومن هنا قرر العلماء أن منكر حجية الإجماع لا يكفر ، في حين أنهم حكموا بالكفر على من أنكر المجمع عليه .

هذا وقد رأى بعض الباحثين أن الإجماع الذى كان يرجع إليه ، و يجرى على الألسنة فى الصدر الأول حيث لانص هو إجماع بمعنى آخر غير هذا الإجماع الذى اصطلح عليه الأصوليون واشتهر بين الناس أنه حجة شرعية ، واعتمدت عليه عصور التقليد فى سد باب الاجتهاد ، وعصور التمصب فى الرى بالتضليل والتفسيق والخروج عن سبيل المؤمنين (١) .

#### \* \* \*

نعود بعد هذا فنقول: إن الذين ذهبوا إلى حجية الإجماع لم يتفقوا على شيء يحتج به فيه سوى الأحكام الشرعية العملية ، أما الحسيات المستقلة من أشراط الساعة وأمور الآخرة فقد قالوا: (إن الإجماع عليها لا يعتبر من حيث هو إجماع لأن المجمعين لا يعلمون الغيب ، بل يعتبر من حيث هو منقول عن يطلعه الله على الغيب ، فهو راجع إلى الإخبارات فيأخذ حكمها ، وليس من الإجماع المخصوص بأمة محد صلى الله عليه وسلم لأن الحسى المستقبل لامدخل للاجتهاد فيه ، فإن ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج إلى الإجماع ، وإن لم يرد به نص فلا مساغ للاجتهاد فيه ") وعلى هذا تخضع جميع الأخبار التى تتحدث عن أشراط الساعة ومن بينها نزول عيسى إلى مبدأ القطعية والظنية في الورود والدلالة ، وقد سلف بيان ذلك في موضوع (السنة وثبوت العقيدة (٢٠٠٠) .

<sup>(</sup>۱) يُراجع ماكتبه صاحب تفسير المنار عند آية : ( يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الراجع ماكتبه صاحب تفسير المنار النساء الجزء الحاس .

<sup>(</sup>٢) التحرير .

 <sup>(</sup>٣) ق القسم الثالث من الكتاب \_ مصادر الصريعة \_ عودة إلى الإجماع وتحقيق القول فيه .

القستم المشاني

الشربية

## قلنا في التمهيد:

إن القرآن \_ وهو الأصل الجامع لحقيقة الإسلام \_ أرشد إلى أن الإسلام عقيدة وشريعة ، و بينا فى القسم الأول المقائد التى طلب الإسلام الإيمان بها ، وكانت فى حكمه الحد الفاصل بين الإسلام والكفر .

#### ونفرر هنا :

أن الشريعة اسم للنظم والأحكام التي شرعها الله ، أو شرع أصولها ، وكلف المسلمين إياها ، ليأخذوا أنفسهم بها في علاقتهم بالله ، وعلاقتهم بالناس ، وأنها على كثرتها ترجع إلى ناحيتين رئيسيتين :

ناحية العمل الذي يتقرب به المسلمون إلى ربهم ، ويستحضرون به عظمته ، ويكون عنواناً على صدقهم في الإيمان به . ومراقبته ، والتوجه إليه ، وهذه الناحية هي المعروفة في الإسلام باسم « العبادات »

وناحية العمل الذي يتخذه المسلمون سبيلا لحفظ مصالحهم ، ودفع مضارهم ، فيا بينهم و بين أنفسهم ، وفيما بينهم و بين الناس ، على الوجه الذي يمنع المظالم ، وبه يسود الأمن والاطمئنان ، وهذه الناحية هي المعروفة في الإسلام باسم « المعامموت » وتشمل ما يتعلق بشئون الأسرة والميراث ، وما يتعلق بالأموال والمبادلات ، وما يتعلق بالعقو بات ، وما يتعلق بالجاعة الإسلامية وعلاقتها بغيرها .

والعبادات هى : الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج . ونظراً إلى أن المقصود من هذه العبادات الأربع ـــ مضمومة إلى الإقرار بوحدانية الله ورسالة محمد ـــ هو تطهير القلب ، وتزكية النفس ، وقوة مراقبة الله ، التى تبعث على امتثال

أوامره ، والمحافظة على شرائعه فى جميع نواحيها ، كانت هى العمد التى يبنى عليها الإسلام ، وفى ذلك يقول النبى صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محداً رسول الله ، و إقام الصلاة ، و إيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا » .



# الباب الأول

العبادات

# الصتالة

فالصلاة عبادة بدنية ، فرضها الله على المسلم فى اليوم والليلة خس مرات ، فى أوقات محدودة ، يقف فيها مستقبلا بوجه \_ أيناكان \_ جهة المسجد الحرام السكائن بمكة ، ثم يفتتحها بالتكبير « الله أكبر » ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب وما يحفظ من آياته ، متدبراً معنى ما يقرأ ، ثم « يركع » ينحنى حتى يستوى ظهره ممسكا ركبتيه بيديه و يقول فى سره فى أثناء ركوعه : سبمان ربى العظيم ، ثم يرفع رأسه حامداً لله قائلا : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحد ، ثم يخر ساجداً واضعاً جبهته على الأرض ، و يقول فى أثناء سجوده : سبحان ربى الأعلى ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، حتى يطمئن فى جلسته ، ثم يعود إلى السجود كالمرة الأولى ، وتسمى هذه الأعمال « ركمة » .

## وهذه الصاوات الخس هي :

أولا: صلاة الصبح التي يؤديها المسلم في أول يومه ، فيما بين الفجر وشروق الشمس ، ركمتان ، يجلس في ثانيتهما جلسة يحيي فيها مولاه ، و يشهد بوحدانيته ، ورسالة محمد ، بصيغة مأنورة عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم يسلم على الهين وعلى الشمال ، بكلمة : « السلام عليكم ورحمة الله ».

ثانياً : ثم صلاة الظهر الححدد لها ما بين الظهر ومنتصف للدة التي بينه و بين غروب الشمس .

ثالثاً : صلاة العصر المحدد لها بين هذا المنتصف و بين غروب الشمس ، والصلانان رباعيتان : أربع ركعات ، بضم اثنتين بعد الجلسة الأولى إلى الركعتين

الأوليين ، ويؤخر الشَّلَام إلى الجلسة الثانية ، على زَّاسُ الرَكمَتَيْن الأخريين ، بعد أن يقرأ فيها التشهدكالأولى .

ورابعها :صلاة المغرب، وهي ثلاث ركمات، وحدد لها مابين غروب الشمس، وزوال شفقها من الأفق .

وخامسها :صلاة العشاء ، المحدد لها ما بين زوال شفقالشبس ، إلى ماقبل طلوع الفجر ، وهى الصلاة الأخيرة ، التى يستقبل بها المسلم ليله ، وهى أربع ركمات كالظهر والعصر .

وهذه الصاوات الخمس يذكر بها المسلم ربه ، فى أوقاتها المتلاحقة ، فى يومه وليلته ، وبها تتكرر وقفته بين يديه ، و بها يحيى ذكره فى نفسه وقلبه ، فتعظم مراقبته ، ويخشاه و يرجوه ، فيلتزم طاعته ، فى كل ما أمر ، وفى كل ما نهى ، ويؤديها المسلم فى كل مكان : فى المسجد ، فى البيت ، فى الحقل ، فى المصنع ، فى المسكتب ، فأينما أدركه وقتها صلاها .

## مسلاة الجماعة :

و يؤديها كذلك منفرداً ، ومع جماعة : تقف صفاً أوصفوفاً متراصة مستوية كوقفة الجند المنظم خلف واحد منهم ، يتقدمهم إماماً ، و يتابعونه في أفعالها .

وصلاة الجاعة فى الإسلام أفضل أنواع الأداء للصلاة ، لمـا فيها من التمارف والتآلف ، والتعاون والاجتماع ، فى الدعاء والذكر والخشوع لله رب العالمين .

#### صلاة الجمعة :

وفى الإسلام صلاة أسبوعية ، لا بد فيها من الجماعة ، وسماع المواعظ قبلها ، وهى تؤدى فى وقت الظهر من يوم الجمعة ، وهى ركعتان ، وهى المعروفة عندنا بصلاة الجمعة .

### مملاة العبدين:

وكذلك فى الإسلام صلاتان تؤديان كصلاة الجمعة سنويا ، فى صباح يومى العيدين الإسلاميين بعد شهر رمضان ، وهما : أول يوم بعد شهر رمضان ، وهو المعروف « بعيد الفطر » ، واليوم العاشر من ذى الحبجة ، وهو المعروف « بعيد الأضحى » .

وهاتان الصلاتان معروفتان في الإسلام باسم « صلاة العيدين » .

#### مسلاة الجشازة:

وفى الإسلام بعد ذلك « عبادة » يتجلى فيها معنى الوفاء ، يقدمه أحياء المسلمين لموتاهم ، وتلك هى المعروفة فى الإسلام باسم « صلاة الجنازة » ، وهى تسكون أولا : بتكفين الميت ، وهو لفه فى ثياب غير مخيطة من رأسه إلى قدمه بعد غسله وتنظيفه .

وثانياً: بالصلاة عليه: يوضع فى سريره، ويقف بعض الحاضرين أوكلهم يتقدمهم أحدهم إماماً، وينتظمون خلفه صفوفاً، ويكبرون أربع تكبيرات تتخللها قراءة الفاتحة والدعاء للميت .

وثالثًا: بدفنه فى المقبرة . ويرى الإسلام أن المقبرة . لا ترتفع عن سطح الأرض إلا قليلا ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الميت نبيًا مرسلًا أو من آحاد المسلمين .

وبهذه المناسبة نقرر هنا: أن الإسلام ليس له بعد ذلك مراسم خاصة في الموتى يتوقف أداؤها على أماكن معينة أو أشخاص معينين أو طقوس معينة . والذى نسمعه في تشييم موتى المسلمين ــ من أصوات مرتفعة بالذكر والدعوات ،

ونراه فى بعض قبورهم من القباب والمقاصير والستائر والعائم — ليس منه شىء فى الإسلام . وكذلك ما نواه من طواف بعض المسلمين حول بعض الأضرحة أو التمسيح بها التماساً لبركتها — ليس من الإسلام فى شىء ، وإنما هى تقاليد أوحى بها الوهم والخيال ، ونماها شياطين الإنس المحترفون .

نع ، يرى الإسلام زيارة المقابر للتذكرة والاعتبار .

#### النظافة للصلاة:

ولا بد لصحة كل صلاة من النظافة الممروفة في الإسلام ( بالوضوء ) ،
 وهو غسل الوجه ، واليدين إلى مفصل الذراعين ، والرجلين إلى مفصل الكعبين،
 ومسيح الرأس .

وإذاكان المسلم جنباً وجب غسل البدنكله

# نظام الحياة اليومى للمسلم •

٣ -- وهذه الصلوات الخمس يمتاز بها المسلم من غيره فى نظام حياته اليومى ، وهو فى غيرها من أعمال الحياة كسائر الناس : يزاول أعماله التى أعدته لها مواهبه والتى يكتسب منها عيشه وعيش أسرته ، ويرعى أهله ومصالحه ، ثم يأوى ليله إلى بيته ليستريح من عناء العمل .

والإسلام لا يمنع المسلم أن يمتع نفسه فى بعض الأوقات بمظاهم الطبيعة من مناظر جميلة وهواء طبيب: « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (١) ، « وكلوا واشر بوا ولا تسرفوا ، إنه لا يحب المسرفين » (٢)

<sup>(</sup>١) الآية ٣٢ من الأعراف.

<sup>· · \*\*/ · (\*)</sup> 

يأبى عليه أن يعتكف فى معبد أو كهف ، ويقصر حياته على أداء هذه الصلوات وما يماثلها ، بل يرى أن عله فى تحصيل معاشه ، والمساهمة مع مواطنيه فى تعمير الحياة ، لا تقل — مع حسن النية والقصد — درجة عند الله عن أداء هذه الصلوات التي جعلت وسياة من وسائل الاستعانة على مشاق الحياة « واستعينوا بالصبر والصلاة » .

و بذلك يكون الإسلام قد جمع للمسلم فى حياته اليومية بين ما يغذى روحه بالمبادة الآخذة بطرفى النهار وجزء من الليل ، وما يغذى مادته من المأكل والمشرب وطيب الحياة ونعيمها ، وهذا أسمى مامحفظ للإنسان علاقته تربه وعلاقته بالحياة ، وليس ذلك لغير المسلم .

#### الاُذاب :

ع - هذا ، ومن شمائر الإسلام فى الصلوات الخس أن يعلن الناس بدخول أوقاتها ، بوساطة النداء المعروف باسم « الأذان » ، وهو صيغة محددة فى ألفاظها ، مأثورة عن النبى بإلهام من الله عن وجل ، وهى : « الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محداً رسول الله ، أشهد أن محداً رسول الله ، أشهد أن محداً رسول الله ، حى على الصلاة حى على الصلاة ، حى على الفلاح على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله » .

وهو نداء يذكر المسلم بأصل العقيدة ، ويدعو للقيام بحقها ؛ وهو المسارعة إلى الصلاة وسيلة الخير والفلاح ؛ ويختتم بتكبير الله وتعظيمه ، وتقرير وحدانيته .

# الصلاة عنصر من العناصر المسكونة لشخصية المؤمن :

هذا وقد عرض القرآن السكريم للصلاة من جهات متعددة : عرض لها في منتج أطول سوره وأولها - بعد الفاتحة - على أنها من أوصاف المتقين ؛

الذين ينتفعون بهذا الكتاب الكريم ، والذين كانوا بتلك الأوصاف على هدى من ربهم وكانوا هم المفلحين ، افرا : « الم ذَلِكَ الْسَكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ ، هُدَّى الْمُتَّقِينَ ، الَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْفَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ مِمَّا رَزَفْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، وَالَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْفَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ مِمَّا رَزَفْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، وَالَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَ بِالآخِرَةِ هُمْ يُوْقِنُونَ، وَاللَّذِينَ يَوْمِنُونَ مِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوْقِنُونَ، وَالْمُنْكِكَ هُمْ الْمُفْلِكُونَ (١) » .

و بهذا الوضع كانت الصلاة هي العنصر الثاني من عناصر الشخصية الإيمانية .

عرض لها هكذا ، ثم جعل إقامتها أول عمل بعد الإيمان ، يدل على صدقه ، ويستحق به صاحبه أخوة المؤمنين : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآ تَوُّا الزَّكَآةَ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآ تَوُّا الزَّكَآةَ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآ تَوُّا الزَّكَآةَ فَإِنْ الدِّينِ (٢٠ » .

كما جعلها عنواناً على التمسك بالكتاب ، وسبيلا للحصول على أجر

<sup>(</sup>١) الآيات ١ ــ ٥ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٧) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) آية ١١ من سورة النوبة .

المصلحين ، « وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْسَكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ (١) » .

## أثرها في مهذيب النفوس :

٣ — وكذلك بين القرآن أثرها في تهذيب النفوس، ووقايتها من الفحشاء والمنكر، وتطهيرها من غرائر الشر، التي تفسد على الإنسان حياته « وَأَقِمِ الصَّلاةَ إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ (٢٣) » « إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا. إِنَّ الصَّلَاةَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنُوعًا. إِنَّا الْمُصَلِّينَ. الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَا يُمُون (٣) ».

وفى مقابلة هذا كله ، جعل تركها عنواناً للانفاس فى الشهوات ، وسبيل الوقوع فى النى والضلال ، وسبباً من أسباب الخلود فى النار : « فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَبْعُوا الشَّهُوَاتِ فَسَوْفَ يَكُفُّونَ غَيَّا<sup>(1)</sup> » « كُلُ نَفْسٍ عَلَفُ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَبْعُوا الشَّهُوَاتِ فَسَوْفَ يَكُفُّونَ غَيَّالُانَ » « كُلُ نَفْسٍ بَمَا كُسَبَتْ رَهِينَةٌ . إلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينَ ، في جَنَّاتِ يَتَسَاءُلُونَ . عَنِ الْمُجْرِمِينِ مَا سَلَكَكُمُ فِي سَقَر . قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمِسْكِينَ مَا سَلَكَكُمُ فِي سَقَر . قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمِسْكِينَ وَكُناً نَكُونَ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ الدِّينِ . حَتَّىٰ أَتَانَا لَكُونَ مُنَ النَّائِقُونَ مَا النَّانِ اللَّهُ الْمُعَلِّينَ وَكُناً نُكَذَّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّىٰ أَتَانَا النَّهُ النِيْنِ وَكُنا أَنْكَذَبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّىٰ أَتَانَا النِقِينُ وَكُنا أَنْكَذَبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّىٰ أَتَانَا النَّهُ مِنْ الْمُعَلِّينَ مِنْ الْمُعَلِّينَ مَا اللّهِ الْعَلَىٰ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُو

كَمَا جَعَلَ الغَفَلَةَ عَنْهَا وَعَنْ مَعْنَاهَا وَرُوحِهَا آيَةً مِنْ آيَاتِ التَّكَذَيْبِ بِيومِ الدين: « أَرَأَيْتَ الَّذِي لَيُكُمُّ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحُضُّ « أَرَأَيْتَ الَّذِي لَيْكُمْ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحُضُّ

<sup>(</sup>١) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٢) الآية ٤٥ من سورة العنكبوت .

<sup>(</sup>٣) الآيات من ١٩ إلى ٢٣ من سورة المعارج .

<sup>(</sup>٤) الآية ٩ ه من سورة مريم .

<sup>(</sup>٥) الآيات ٣٨ — ٤٧ من سورة المدثر.

عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ فَوَ يُلُ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ ثُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الذِينَ ثُمْ يُرَاهُونَ. وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (١) » .

ولعلنا ندرك أن فى الإثيان بها بين ما ذكر فى هذه السورة إيماء قويا إلى أن السهو عن روح الصلاة ـ الذى يجعلها صورة جافة ، لا يؤدى حق الله فيها من خشوع ومراقبة واستشعار عظمة ـ سبب قوى فى التكذيب بيوم الدين ، و إهانة اليتم ، و إهمال حق المسكين كما هو سبب فى غرس شجرة الرياء فى القلوب ، وانصراف الإنسان عن فضيلة التعاون ، وغن البر بأخيه الإنسان .

وقد قرنها الله بعد هذا كله بالصبر ، وجعلهما عدة المؤمن في التغلب على مشاق هذه الحياة .

## العبلوات رميوت إلهية :

ان الصلوات الخس خس رحلات إلمية ، أوجبها الله على عباده فى أوقات متفرقة من اليوم والليلة ، يخلص فيها المؤمن من دنياه ، ويتفرغ لربه ، بالتكبير والمناجاة ، وطلب الممونة والهداية ، ويلتى فيها بنفسه فى كفالة الربوبية الرحيمة ، متمثلا العظمة المطلقة ، التى تصغر أمامها كل عظمة فى هذه الحياة . و إن تلك الرحلات لجديرة أن تفرج همه ، وأن تخفف ويله ، وأن تحقق رغائبه الخيرة .

لقد كان من سنة النبي صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر أن يفزع إلى الصلاة ، وكان يقول : ( جعلت قرة عينى فى الصلاة ) : « يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا السَّعْينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوْةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ السَّعْينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلُواةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى النَّذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُمْ مُالْقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٢٠) » إلَّا عَلَى النَّذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُمْ مُالْقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٢٠) »

<sup>(</sup>١) سورة الماعون .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٥٣ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) الآينان ٤٠ ، ٤٦ من سورة البقرة .

# العموة أقدم عبادة برنية عرفت في الرسالات الإلهيذ:

٨ - وقد كانت الصلاة - لما لها من الأثر العظيم في تهذيب النفوس ،
 وتقريبها إلى ملا ً الطهر - أقدم عبادة عرفت مع الإيمان ، ولم تخل منها شريعة
 من الشرائع ؛ وقد حكيت عن الأنبياء والمرسلين :

فإبراهيم عليه السلام يسكن ذربته بواد غير ذى زرع عند بيت الله المحرم ، و يقول : « رَبِّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَوَاةَ فَاجْعَلْ أَفْيْدَةً مِنَ النَّاسِ تَهُوْى إَلَيْهِمْ وَالْزُوْقِهُمْ مِنَ النَّاسِ تَهُوْى إَلَيْهِمْ وَالْزُوْقِهُمْ مِنَ النَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ (١) » و يجى و في عهد الله إليه و إلى ولده إسماعيل : « أَن طَهِرًا بَدْيِتَي لِلطَّا يُفِينَ وَالْعَلَكُمْيِنَ وَالرَّكِمِ السُّجُودِ (٢) » .

وتنادى الملائكة أم عيسى عليه السلام : « يَلْمَرْيَمُ إِنَّ اللهُ اصْطَفَـٰكِ وَصَوْرَكِ وَاصْطَفَـٰكِ وَاسْجُدِى وَصَوْرَكِ وَاصْطَفَـٰكِ وَاسْجُدِى وَالْمَدِي مَعَ الرَّ كِمِينَ (٢) » وعيسى عليه السلام يحدث بنعمة الله عليه فيقول : «وَجَمَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَلْنِي بِالصَّلَوْةِ وَالزَّكُوةِ مَادُمْتُ حَيَّالُا) »

و ينوه الله بشأن إسماعيل فيقول: « وَكَانَ يَأْ مُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَوَاةِ وَالزَّكُوةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا (٥٠ » .

ولقان يعظ ابنه بالإيمان والإحسان إلى الوالدين ؛ و بمراقبة الله فى السر والعلن ، ثم يوصيه بالصلاة فيقول : ﴿ يَلْجُنَى أَقِمِ الصَّلَوٰةَ وَأَمُنْ وَالْمَهُ وَاللّهَ عَنِ الْمُنْكَدِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَا بَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٢٠) ٥ .

<sup>(</sup>١) ألاّية ٣٧ من سورة إبراهيم .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) الكيتان ٤٢ ، ٤٣ من سورة ال عمران .

<sup>(</sup>٤) الكية ٣١ من سورة مريم .

<sup>(</sup>ه) الآية ه ه من سورة مريم.

<sup>(</sup>٦) الآية ١٧ من سورة لقمان .

# العسلاة ثالية للإنمال :

وهكذا نجد مكانة الصلاة عند الله وفى دينه عنصراً تالياً لعنصر الإيمان ، . فى جميع الرسالات ، وعلى ألسنة جميع الرسل . وقد جاء الإسلام فنسج على منوال الرسالات المتقدمة ، وجعلها ركناً من أركان الدين ، وأفاض فى ذكر فوائدها ما أفاض ، وأصر بالمحافظة عليها ، وبالقيام فيها لله ، مع القنوت والخشوع ، وكال التوجه إليه ، والتفرغ له وقال : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَتُومُوا لِللهِ قَا نِتِينَ » (٢٠).

# عناية الإسلام ببياد صفها وأحكامها:

بعم ، لم يصل إلينا عن طريق موثوق به : كم كان عدد الصلاة
 ف السابقين ، ولا كيف كانت صفتها وأحكامها. وقد جاء في الإسلام ـ الذي

<sup>(</sup>١) الآية ٨٣ من سورة البغرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٢ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .

أكل الله به دينه به جميع ما يتعلق بالصلاة من هذا الجانب ، فبين أنها خمس صلوات في اليوم والليلة ، وأنبأت الأحاديث القولية الصحيحة ، والسنة العملية المتواترة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، عن عددها وكيفيتها ، وأوقاتها .

وقد ذكر منها فى القرآن صلاة الفجر ، وصلاة العشاء ، وذلك حيث يقول فى آية الاستثذان من ســورة النور : « مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ . . . وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةٍ الْعِشَاءِ » (١) .

وذكر صلاة الظهر بذكر وقتها في قوله تعالى من سورة الإسراء: « أقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ » (٢) ودلوك الشمس؛ هو زوالها عن كبد السهاء، وهو أول وقت الظهر، وقد قال كثير من المفسرين \_ أخذاً من الأحاديث التي سحت عندهم \_: « إن الصلاة الوسطى المذكورة في آية المحافظة على الصلوات هي صلاة المصر » .

## الصلاة ليست مجرد عبادة شخصية:

• ١٠ - والصلاة ليست - كما يظن كثير من المسلمين - مجرد عبادة شخصية ، يقوم بها المؤمن فيما بينه و بين ربه ، تقتصر فائدتها على تهذيب النفس ؛ و إنا هى - مع ذلك - جملت عن طريق الاجتماع لها - فرضاً كان الاجتماع أم سنة أم فضيلة - سبيلا لتمارف المؤمنين ، وتفاهمهم فيما يحتاجون إليه من خير في دينهم ودنياهم ؛ و بذلك كان مكان اجتماعهم في الصلوات الحس أشبه بالنوادي التي يهرع إليها أهل الحي الواحد ، في أوقات متعددة معينة . على وجه منظم محدد ،

<sup>(</sup>١) الآية ٨٥ من سورة النور .

<sup>(</sup>٢) ألآية ٧٨ من سؤرة الإسراء

وفها يتمارفون ويتبادلون المنافع والآراء فيما يحتاجون إليه جماعات وأفرادا .
وتحقيقا لهذه الغاية أوجب الجماعة \_ فى نطاق أوسع \_ على أهل البلدة الواحدة أر ما هو فى حكم البلدة الواحدة ، كل أسبوع ، وجمل ذلك شرطا فى صحة الصلاة التى تؤدى فى ذلك الاجتماع ؛ وهى : « صلاة الجمعة » يجتمعون فيها للتمارف والتعاون ، واستماع الوعظ والإرشاد ، و بيان أحكام الله فيما يحل ، وما لا يحل ، و بذلك أخذت هذه الصلاة لون المحاضرات والدروس الدينية : يجتمع لها المؤمنون لتلقى أحكام الله ومعرفة دينه ، وصارت اجتماعات تماونية ثقافية .

ولم يقف الدين الإسلامي في الحث على الاجتماع عند هذا الحد الأسبوعي ، بل أوجبه بصفة أعم وأوسع ، في كل عام ؛ لأداء صلاة العيدين ، ثم أوجبه بصفة جامعة للمسلمين من كافة الأقطار ، في أداء ركن من أركان الدين ، وهو « الحج » الذي يفد له المسلمون من كل فتح إلى بيت الله الحرام ، في مكة منبع المدى والنور ؛ وهناك يجتمعون لأداء المناسك ورؤية المشاهد ، وتذكر أماكن الوحى ، وآثار النبي وصحبه ، الذين قاموا بتركيز هذا الدين ، ونشره على عباد الله في كافة المعمورة .

# استمال الصلاة على جميع أساليب التعظيم:

۱۱ — ولا يفوتنا في هذا المقام لفت الأنظار إلى ما احتوت عليه أفهال الصلاة ، وكيفيتها التي دلت عليها أفعال الرسول وأقواله — من مظاهم التمظيم التي عرفت مفرقة في أساليب التعظيم التي يقوم بها الناس بعضهم لبعض ؟ فالناس يعظم بعضهم بعضا برفع الأيدى وبالقيام وبالانحناء وبالسجود وبالدعاء و بترداد أقوالهم . . . يفعل الناس ذلك كله في تعظيم ملوكهم ورؤسائهم وأرباب النفوذ فيهم ، ولكن لم تجر عادة الناس أن يجمعوا كل تلك الأساليب في تعظيم أحد منهم ، فشرع الله الصلاة اعترافا بنعمته وعظمته ، وجمع في كيفيتها جميع ما تفرق

عند الناس من أساليب التعظيم ، فجعل افتتاحها بإعلان أن « الله أ كبر » من كل ما يرون تعظيمه ، مصحو با ذلك « برفع اليدين » مماً على وجه يمثل فيه وضعهما المعنى الذى استقر في القلب حينها ينطق اللسان بكلمة التكبير ، ثم جعل من أركانها « القيام » المصحوب بتلاوة آيات من كتابه ، وأوجب في كل صلاة وعلى كل مصل قراءة « الغاتحة » ، التي تمتبر أم الكتاب ، وقد جمعت كل ما تفرق فيه نصاً وإشارة . ثم الانحاء المعروف باسم « الركوع » مصحو باً بالتكبير في الانحفاض والرفع ثم يجيء « السجود » نهاية لما يتصور من وجوه التعظيم ، و بذلك يكون العبد قد وقف من ربه ، في موضع العبودية الحقة ، وكأن الله بتنظيم أسلوب تعظيمه على هذا الوجه ، يلفت نظر المؤمنين ، إلى أن تعظيمه يجب - ٰ بمقتضى الإيمان بربو بيته وألوهيته - أن يكون فوق كل تعظيم عرفه الناس ، في تعظيم بعضهم لبعض ، وأن هذه الصورة من التعظيم التي رسمها الله لنفسه ، لا يصح أن يعظم بها غيره ؛ كما لا يصح أن ينتقصها المؤمن ، أو أن يغير شيئًا من أوضاعها أو أن يزيد فيها ، فهو سبحانه المعبود ، وهو المعظم ، وقد شرع لنا طريق عبادته ، وأسلوب تعظيمه ، وليس لأحد من خلقه أن يفكر أو يستظهر شيئًا غير ما رسمه في تعظيمه بزيادة أو نقص .

ولمل هذا هو الأساس الذى بنى عليه حظر الابتداع فى الدين ، وفى سبيله كثرت الأحاديث الصحيحة ، فى التحذير من البدع ، التى ينساق إليها الناس بناء على ما يتصورون من الزيادة فى معنى العبودية .

## تيسير الله على عباده في الصلاة ؛

۱۲ - وقد كان من رحمة الله بعباده ، وهى رحمة تعم الخلق والتشريع ، أنه فى الصلاة -- مع هذا الرسم الذى رسم - راعى التيسير على عباد، ، فأدخل كثيراً من وجود اليسر على هذه الغريضة ، وقد رأينا أن اليسر تناولها من جهات :

تناولها من جهة أوقاتها ، فأباح للمؤمن أن يجمع بين صلاتين في وقت واحد ، وقد اتفق الأثمة على هذا المبدأ غير أنهم اختافوا في مدى تطبيقه ، فاقتصر بعضهم فيه . على الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ، وقت الظهر بعرفه ، و بين المغرب والعشاء جمع تأخير في وقت العشاء بمزدلفة ، ومنعوه في غير هذين المكانين ، وغيرهم أجازوه في غير المكانين المذكورين ، وأجازه بعضهم للسفر والمطر ، وزاد بعضهم جوازه للمريض الذي تلحقه المشقة بالتفريق ، وللمرضى والمستحاضة ، ولمن خاف ضرراً يلحقه في معيشته بترك الجمع ، وتوسع بعضهم في جواز الجمع مطلقاً ، بشرط ألا يتخذ ذلك خلقاً وعادة ، حكى ذلك الشوكاني عن جماعة من العلماء ، وقال صاحب فتح البارى : « وبمن قال به ابن سيرين ، و ربيعة ، وأشهب ، وابن المنذر ، والقفال الكبير » ، وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، و وحكاه غيره عن غيره .

وفى هذا من السعة واليسر ، ما يتفق مع أساس اليسر الذى بنيت عليه الشريعة الإسلامية .

# المؤمن يفع كل شيء مومنعہ :

ومن شأن المؤمن أن يضع العزائم فى محلها ، والرخص فى محلها ، وألا يتخذ الرخص سبيلا وعادة ، بها يتحلل من أمر الله وتكليفه ، والحسكم فى هذا هو : « الإيمان والاطمئنان » ، فليرجع المرء فيما يريد من رخصة أو عزيمة إلى إيمانه ، والله عليم بذات الصدور .

## البسر داخل الصلاة من جميع نوامبها :

وكما دخل اليسر الصلاة من جهة أوقاتها ، دخلها أيضاً من جهة عدد ركمانها، وفي هذا الجانب انفق الأئمة - أخذاً من نصوص التشريع - على أن

للمسافر أن يقصر الصلاة الرباعية ، فيصليها ركعتين ، ولكنهم اختلفوا : أهذا القصر فرض و واجب حتم على المسافر أم سنة وفضيلة ؟ . و إلى كل من الرأيين ذهب فريق من الأثمة .

وكما دخل اليسر في عدد الركعات للمسافر ، دخل أيضاً في كيفيتها بوجه عام ، فأبيحت من قعود ، لمن عجز عن القيام ، وبالإيماء لمن عجز عن القيود ، كما أبيحت في حالة الحرب من ركوب ، وأبيح فيها من حمل السلاح ، ومايقتضيه الحذر من الأعداء .

وقد تكفلت كتب الفقه ببيان « صلاة الحرب » ، وآراء الأثمة فيها بعد أن انفقوا على تقرير مبدأ التيسير على المحاربين في أدائها ، وأذكر في هذا المقام قوله تعالى عقب الأمر بالمحافظة على الصلوات : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْرُ كُبَاناً فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَا ذُكُولُوا الله كَمَا عَلَيْتُمْ مَا لمُ تَتَكُولُوا تَعْلَدُونَ » (١) وقوله تعالى : « وَإِذَا ضَرَ بْبُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْتُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَواةِ إِنْ الْحَافِرةِ مَن كَانُوا لَمْ عَدُوا مُبِيناً ، وَإِذَا ضَرَ بْبُمُ مَعَكَ وَلَيْكُمْ وَا إِنَّ الْسَكَافِر بَن كَانُوا لَمْ عَدُوا مُبِيناً ، وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَلَواة فَلْتَمُ عَلَائِمَ وَلَا أَنْهَ مَعْكَ وَلْيَاخُذُوا وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقْمُتَ لَهُمُ الصَلَواة فَلْيَكُمْ وَلْقَاتُ طَالِقَة مُنْهُم مَعَكَ وَلَيَاخُذُوا وَإِذَا كُنتَ فِيهُمْ مَعَكَ وَلِيَاخُذُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْقَاقُونَ طَالِقَة وَلا جُنُولُوا مَن وَرَائِكُمْ وَلْقَاقُونَ مَا مُنْهُمُ مَعْكُ وَلَيْكُمْ مَعْلَونَ مَلْكُونَ السَّلُوا مَعْكَ وَلْيَاخُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْقَاقُونَ مَا مُنْهُمُ مَعْكَ وَلَيَاحُمُ مَنْ أَنْ تَصَمُّوا أَسْلِحَتَهُمْ وَلَا اللهَ وَلَاجُنَاحُ عَلَيْكُمْ مَنْ أَنْ تَصَمُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَلُولُوا الله وَخُولُوا الله وَكُنُونَ مَلَولُوا اللهُ وَلَولُوا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَيُولُوا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَيُعَلَّا مَوْقُونًا » (٢) وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا الل

<sup>(</sup>١) الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآيات ١٠١ -- ٢٠٠ من سورة النساء .

# الزكاة

٩ -- والزكاة عبادة مالية ، عنى بها الإسلام أن يمد الغنى يده إلى الفقير ، بما يسد حاجته ، و إلى المصالح العامة بما يحققها ، وهى واجبة على الغنى فيما يفضل عن حاجته وحاجة من ينفق عليهم ، من ماله النقدى ، وقيم أعيانه التجارية ، ومواشيه ، وثمار زرعه ، بنسب معروفة عند المسلمين ، يقوم مجموعها بحاجة الفقير والمصالح ، ولا ترحق أربابها .

وزكاة النقود والتجارة تؤدى فى كل عام مرة ، وزكاة الزرع تؤدى فى كل زرعة .

## وجهة الإسلام في مشكلة المال :

٣ - وبهذه العبادة وقف الإسلام بالمسلمين في المشكلة المالية - شأنه في كل شرائعه - عند الحد الوسط الذي يقيهم شر الطغيان المالي المفسد، الذي تشكدس به الأموال عند بضعة أفراد من الأمة ، مع حرمان كثرتها الفالبة ، ويقيهم كذلك شر الفوضى الماكرة المخربة التي تضيع بها جهود الأفراد ، ويقيهم كذلك شر الفوضى الماكرة المخربة التي تضيع بها جهود الأفراد ، وتكدس الأموال في اليد الحاكمة باسم « المجتمع » .

فهى تشريع يحفظ للفرد استقلاله وحريته فى العمل والكسب ، ويحفظ المجتمع حقه على الفرد فى المعونة والتضامن ، و بذلك يبرز المبدأ الإسلامى المام وهو تحميل الفرد من حقوق الجاعة ، وتحميل الجاعة من حقوق الفرد .

# الزكاة بين الإطلاق والتحديد :

٣ - وقد ظل القرآن في عهديه - المسكى والمدنى - يدفع المؤمنين بأساليب قوية إلى الانفاق في سبيل الله (سد حاجة الفقير ، وإقامة المصالح) دون أن يحدد لهم الأنواع المسالية التي منها ينفقون والمقادير التي لهما ينفقون ، تاركا ذلك إلى ما تخلقه دعوته السامية في قلوبهم من الشور الإيماني الحي ، والأريحية السكريمة التي تقتضيها الأخوة الدينية وتتحقق بها المسئولية العامة المشتركة ، وقد جاء في القرآن السكريم أنهم سألوا حين نزوله مرتين عمسا ينفقون ؟ وكان الجواب في المرتين يصرفهم عن تحديد ما ينفقون ، ويكلهم إلى أريحيتهم وشعورهم أو يأخذ بهم إلى بيان موضع الإنفاق والبذل ، واقرأ إن شئت قول الله تمالى من سورة البقرة : « وَيَسَأَ لُو نَكَ مَاذَا يُنفقُونَ أَقُل مَا أَنفَقُتُم مِنْ خَيْرٍ فَالِمُو لِلَّهُ مِن السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَالِوَّ الدَّنِ اللهُ وَالْأُ قُرَ بِينَ وَالْيَتَمَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَالِنَّ اللهُ وَالْمَا أَنفَقَتُم مِنْ خَيْرٍ فَالِنَّ اللهُ وَالْمَا أَنفَقَتُم مِنْ خَيْرٍ فَالِنَّ اللهُ وَالْمَا أَنفَقَتُم مِنْ خَيْرٍ فَالِنَّ اللهُ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَالِنَّ اللهُ يَهِ عَلَيْ » (٢) .

ظل القرآن هكذا يأس بالإنفاق دون تحديد لما ينفق منه ، حتى إذا ماتركز المسلمون واتسع نطاق حياتهم بالهجرة إلى المدينة ، وصاروا جماعة متميزة ، لهما منهجها الخاص فى الحياة ، ولهما هدفها الذى تعمل له ، وتهيأت فى ظل ذلك نفوسهم لقبول التحديد ، امتد بيان الرسول عليه السلام إلى هذا العنصر بالتنظيم والتحديد ، على الوجه الذى يهدف إلى صالح الفرد والجماعة ، من جعل الزكاة ، ركنا من أركان الدين ، وفريضة من فر اتضه ، و بذلك أعلنت فريضة الزكاة ،

<sup>(</sup>١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

<sup>. . . .</sup> Y \ (Y)

وقرنت بالصلاة وشهادَة التوحيد وكانت ثلاثتها عنوان الدخول ف الإسلام ، وعنوان الأخوة الدينية « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَواةَ وَءَاتُوا الزَّ كُوةَ فَخَلُوا سَبِيلَهُمْ » (١) « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَواةَ وَءَاتُوا الزَّ كُوةَ فَإِخْوَ النَّكُمُ فَي الدِّينِ » (٢) .

ومن هنا كانت وصية الرسول لمساذ حينها بعثه واليًا على الممن : (إنك تأتى قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة ألا إله إلا الله ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد إلى فقرائهم ، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ) .

# الزكاة من الاُمة وإلها :

قاول ما يدل عليه على شيء ، فأول ما يدل عليه هو ، أن الزكاة في نظر الإسلام ليست إلا صرف بعض أموال الأمة ، ممثلة في أغنيائها — إلى الأمة نفسها ، ممثلة في فقرائها .

و بعبارة أخرى ليست إلا نقل الأمة بعض مالها من إحدى يديها ، وهى اليد المشرفة التى استخلفها الله على حفظه وتنميته والتصرف فيه ، وهى يد الأغنياء ، إلى اليد الأخرى ، وهى اليد العاملة الكادحة التى لاينى عملها بحاجتها أو التى هجزت عن العمل ، وجعل رزقها فيه ومنه ، وهى يد الفقراء .

ولعل هذا ما يوحى به القرآن حينما يقول : ﴿ وَءَاتُوكُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي

<sup>(</sup>١) الآية ه من سورة التوبة <sup>.</sup>

<sup>(</sup>٣) الآية ١١ ، من سورة التوبة .

ءَا تَكُمْ ﴾ (١) وحين يقول بوجه عام ﴿ وَأَ نَفِقُوا مِنَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ﴾ (٢) و يوحى به كذلك قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فيما قاله لمعاذ ( إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم ) .

## الاشتراكية في الإسلام :

ومهمارفع دعاة الاشتراكية رءوسهم ونادوا بها فيما بين الناس ، فإنك لست واجداً في تعبيرهم ، ولا في واقع حياتهم ما يقرب من تلك الاشتراكية النابعة من ضمير الإيمـان ، والتي يجملها الإسلام ديناً ، تقرن — كما قلنا — في الدعوة إليه بالصلاة وشهادة التوحيد ، والتي يكون بها كل المال ملكا للأمة ، تحفظه اليد المستخلفة فيه وتنميه ، ثم تنتفع به كلمها ، يخرج من أحد جانبيها ويقم في الجانب الآخر، فهو منها كلما ، وهو إليها كلما ، وما اليد المعطية واليد الآخذة ، إلا يدان لشخصية واحدة كلتاهما تعمل لخدمة تلك الشخصية ، ولا خادم منها ولا مخدوم ، و إنما هما خادمان لشخصية واحدة هي « شخصية الجتمع » الذي لا قوام له ولا بقاء إلا بتكافل هاتين اليدين على خيره و بقائه ، ولمل بهذا يظهر مرة أخرى معنى « الوسطية » التي حل بها الإسلام المشكلة المالية ، تلكم المشكلة التي ظل بها العالم في أمسه وحاضره ، يتردد بين طرف الإفراط ، بالطغيان المالي ، والتفريط ، بإلغاء الملكية الفردية ، وبذلك تقطعت أواصر الرحم الإنسانى ، وسخر الأغنياء الفقراء ، وثار الفقراء على الأغنياء ، ونشبت الحروب المدمرة ، وأفلست دعاوى المدعين ، الذين يخدمون أنفسهم في واقع الأمر ويتظاهرون بخدمة الحجتمع الإنساني ، وما ربك بغافل عما يفعلون .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة النور .

<sup>(</sup>٢) الآية ٧ من سورة الحديد .

## أَبُواع الاموال ومقادير الزلحاة :

انت الحكامة التي كثر تعبير القرآن بها عما يجب إخراج الزكاة منه ، هي هذه الحكامة العامة التي تشمل كل ما يتملكه الإنسان ، من نقد ، وماشية ، و زرع و يتخذه وسيلة لعيشه وحفظ كيانه وقضاء مصالحه (كلة أموال) .
 شخذ مِنْ أَمْو لهِيمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُ هُمْ وَتُزكّيهِمْ بِهَا » (1) . « مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ المُو اللهِمْ حَقٌ مَّعْلُومٌ لِلسَّائِلِ أَمْو اللهِمْ حَقٌ مَّعْلُومٌ لِلسَّائِلِ اللهِ » (1) . « وَالنّينَ فِي أَمْو اللهِمْ حَقٌ مَّعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُ ومِ » (1) .

وجاء فى بعض الآيات ذكر الذهب والفضة وذكر الثمار التى تخرج من الأرض « وَالَّذِينَ يَسَكُنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا مُينْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَ لِيمٍ » (1) .

١١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٦١ من نسورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآينان ٢٤ ، ٢٥ من سورة المعارج.

<sup>(</sup>١) ألآية ٢٠ من سورة التوبة .

 <sup>(</sup>٥) • ١٤١ من سورة الأنبام .

 <sup>(</sup>٦) د ٢٦٧ من سورة البقرة .

وقد وقف القرآن عند هذا الحد الذي قرر به مبدأ الاتفاق ، وأرشد فيه إلى بمض أنواع الأموال وترك تفصيل الأنواع التي يجب الاتفاق منها ، كما ترك بيان المقادير التي يجب إنفاقها .

#### بياله الرسول:

وسيراً مع واجب الرسالة ، والهيمنة على تنفيذ الأحكام الإلهية ، بين الرسول عليه السلام فى التطبيق العملى أنواع الحال التى تجب فيها الزكاة ، كما بين المقادير التى تخرج من تلك الأنواع ، وكان بما اجتمعت الأسسة على وروده عنه صلى الله عليه وسلم فى ذلك : النقد التعاملى ( الذهب والفضة ) والمواشى ( الإبل والبقر والفنم ) والزرع ( الحنطة والشمير ) والثمار ( الثمر والزبيب ) ، و بتى ماوراء ذلك من الأنواع والمقادير محل اجتهاد ونظر ، يمرف كل ذلك بالرجوع إلى كتب الحديث والأحكام ففيها المتفق عليه والمختلف فيه ،

# الزكاة ركن دينى عام :

على رغم ما اعتقد من أن الخلاف النظرى يدل على حيوية فكرية قوية وعلى سماحة النظام الذى يكون فى ظله ذلك الخلاف ـ على الرغم من ذلك ، فكم يضيق صدرى حينا أرى أن مجال الخلاف بين الأثمة فى تطبيق هذه الفريضة يتسم على النحو الذى نراه فى كتب الفقه والأحكام .

هذه الفريضة التي كثيراً ما تقرن بالصلاة « والله لأقاتلن من فرق بين الزكاة والصلاة » . هذه الفريضة يجب أن يكون شأن المسلمين فيها ، أو شأنها عندهم جميعاً كشأنهم في الصلاة ، وشأن الصلاة فيهم تحديد بين واضح ، لا لبس فيه ولا خلاف « خس صلوات في اليوم والليلة » .

هذه الفريضة التي هي ركن من أركان الإسلام يرتد من بجحدها ويستباح

دمه والتى ربطت بها طهارة المسلمين وتزكيتهم ، وربطت بها الأخـــوة الدينية فيما بينهم ، والتى رفع السيف — بأدائها — عن رقاب المحاربين ، هذه الفريضة تركون معظم جهاتها فى الأصل والمقدار ، محل خلاف بين العلماء! وبالتالى تسكون باختلافهم فيها ، مظهر تفرق فى الواجب الدينى بين المسلمين تبعاً لاختلافهم في التقليد وتعدد السبل!!

هذا يزكى مال الصبى والمجنون ، وذاك لا يزكيه ، وهذا يزكى كل مايستنبته الإنسان من الأرض ، وذلك لا يزكى إلا نوعاً خاصاً أو ثمرة خاصة ، وهذا يزكى الدّين ، وذاك لا يزكيه ، وهذا يزكى عروض التجارة ، وهذا لا يزكيها ، وهذا يزكى حلى النساء ، وذاك لا يزكيه ، وهذا يشترط النصاب ، وذاك لا يشترط ، يزكى حلى النساء ، وذاك لا يزكيه ، وهذا يشترط النصاب ، وذاك لا يشترط ، وهذا وهذا وهذا ، إلى آخر ما تناولته الآراء فيا تجب زكاته وما لا تجب ، وفيا تصرف فيه الزكاة وما لا تصرف .

# هل من سبيل إلى كلمة سواد؟

لست أشك فى أن مركز الزكاة فى الإسلام ، هو مركز العنصرية الدينية الاجتماعية ، ولست أشك فى أن وحدة المسلمين فى واجباتهم الدينية والاجتماعية التى أخذ الله بها عليهم العهد والميثاق تقضى على علمائهم وأولياء الأمر فيهم بالمسارعة إلى إعادة النظر فيا أثر عن الأئمة من ، وضوعات الحلاف التى أخشى أن تمس أصل هذه الفريضة ، ويكون ذلك النظر الجديد على أساس الهدف الذى تعسده القرآن من افتراضها وجعلها واجباً دينياً ، تكون نسبة المسلمين فيه وفى جميع نواجيه على حد سواء .

ولا يخنى على أحد معنى كلة (أموال) ، ولا معنى كلة (فقراء ومساكين) ، ولا معنى كلة (فقراء ومساكين) ، ولا معنى كلة (فى سبيل الله) . فالذهب والفضة ، أو النقد التعاملي كيفها يكون ، والروع والثمار ، والمواشى ، وعروض التجارة ، وكل ما يتموله الإنسان في هذه

الحياة ،أحوال ، وكل من ليس عنده ما يكفيه ويسد خاجته ، أومن ليس لديه قدرة على العمل فقير ومسكين ، وكل ما ينتفع به المسلمون كافة ، ولا تخص منفعته شخصاً بعينه (سبيل الله) .

## الجهات التي تصرف الزكاة ، لها وفيها :

وقد نزلت فيها آية كريمة ، حددت دائرتها ، ومنعت أن يصرف شيء من الزكاة خارجها ، وهي قوله تعالى في سورة التوبة التي كانت من أواخر القرآن نزولا: « إنّما الصّد قَتْ لِلْفُقْرَاء وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمْلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ لَقُو بُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرْمِينَ وَفِي سَدِيلِ اللهِ وَ أَنْ السَّبيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَليمٌ حَكيمٌ » (1).
 وَاللهُ عَليمٌ حَكيمٍ » (1).

دفع الطمع المالى والشره المادى ، بعض المنافقين الملينين ، إلى النيل من الرسول والطمن عليه فى قسمة الصدقات إذا لم يعطهم منها « وَمِنْهُم مَّن بَلِمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا وَذَا هُمْ يَسْخَطُونَ » (٢٠). في الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا وَذَا هُمْ يَسْخَطُونَ » (٢٠) ثم نزلت آية المصارف السابقة ترسم الدائرة التى تصرف لها وفيها الزكاة ، و بهذا التحديد انقطعت أطاع المنافقين فى الحصول على شىء من الزكاة . و و بهذا التحديد انقطعت أطاع المنافقين فى الحصول على شىء من الزكاة . و تعينت الحلقات المذكورة فى الآية محلا لصرفها لا يجوز الخروج عنها ، بتشريع الله الحسم الذي شرع الذي شرع الزكاة ، وجمل لها مكانتها فى الدين وهدفها فى المجتمع .

ومن هنا نعلم مقدار « العنت الدينى » الذى يقع فيه هؤلاء الذين يستبيحون لأنفسهم أن يعملوا جهدهم فى الحصول على أموال الصدقات ، وعندهم من ذات يدهم ما يغنيهم عن التعلق بها ، أو التطلع إليها وكذلك ترى مقدار العنت الذى يقع فيه من يمد يده بإعطائهم منها ، أو يسهل لهم سبيل الحصول عليها ، وهو يعلم

<sup>(</sup>١) الآية ٣٠ من سورة التوبة .

<sup>(</sup>٢) د ٨٥ من سورة النوبة ،

أنهم ليسوا من دائرة الاستحقاق التي رسمتها الآية الكريمة .

و إذا كان أكل أموال الأفراد بالباطل منكرا وجريمة عند الله ، فكيف بأكل مال الله الذي هو مال الجماعة ، وحق المحتاجين الضعفاء ؟ .

و بالنظر فى الآية ، يتضح أن دائرة الاستحقاق فى الصرف إليها من الزكاة تتألف من حلقتين ، إحداها : أفراد ، يعطون الزكاة فينفقونها على الوجه الذى يرونه ، وهذه الحلقة هى التى أضيفت الصدقات إليها فى الآية بكلمة « اللام » الفقراء ، والمساكين ، العاملون عليها ، المؤلفة قلوبهم ، الفارمون ، ابن السبيل ، والحلقة الأخرى ، مصالح عامة ، تنتفع بها الأمة كلها ، وهذه الحلقة هى التى أضيفت إليها الصدقات بكلمة « فى » : الرقاب ، سبيل الله .

## الحلقة الأولى

#### الففراء والمساكن :

وأول ما ذكرت الآية من أفراد الحلقة الأولى : « الفقراء والمساكين » والوصفان يدلان على الحاجة الحقيقية إلى ما يقوم بالمعيشة وسد العوز ، و إن كان أحد الوصفين وهو « المسكنة » أشد في الدلالة على ذلك من الآخر .

والفقراء والمساكين، أجدر الأفراد وأحقهم بالصدقات، وقد خصهم الإسلام مع هذا بالإطمام الذي شرعه في أجزية الأخطاء التي يقع فيها المؤمنون، ككفارة الهيين، والقتل الخطأ، والإفطار في رمضان، والاعتداء على محظورات الإحرام والحرم، كما جعل لهم حقا في الغنيمة والنيء. ثم جعل إهالهم وعدم الحض على طمامهم، آية من آيات التكذيب بالدين: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يُركَذَّبُ بِالدينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُ الْمَيْدِيمَ وَلَا يَحُضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ» (1).

<sup>(</sup>١) الكيات ١ -- من أول سنورة الماعون .

و إنما عنى القرآن بالفقير والمسكين هذه العناية البالغة ، نظراً إلى أنهما الصنف الذى قلما يخلو منه مجتمع ، والذى يغلب أن تكون حاجته ليست آتية من قبل نفسه وسوء تصرفه ، ثم هو الصنف الذى يهدد \_ بحاجته وثورة فاقته ، وضيق صدره \_ المجتمع فى أمنه واستقراره ، وبالزكاة تسد حاجته ، ويطهر قلبه من الحقد والحسد ، وبذلك يمهد له طريق التعاون مع إخوانه الأغنياء الذين شعر منهم بالرحمة والعطف ، فتحفظ الأموال وتنمو ، ويصان المجتمع ويقوى .

#### تحدى الفقر والمسكنة :

غير أن هذا الصنف كثيراً ما يقع فيه الاشتباء . يتزيى بأهله الحقيقيين من تسول له نفسه البطالة ، ويستهين بماء وجهه فيمد يده بالسؤال ، ويتخذ من التسول حرفة ، بها يتميش ، وبها للمال يجمع . فهذا وأمثاله ليسوا في واقعهم إلا أرباب نهب وسلب عن طريق استخدام الفش والخديمة عن حقيقة أمرهم ، ليسوا إلا عناصر هدم لكرامة الجاعة الإسلامية التي يجب أن تعيش وحداتها على أساس من العزة والعفة والعمل .

إن هذا الصنف من الناس الذي تزع نفسه من الكرامة تزعا ، كثر في هذه الأيام ، وتفان في مظاهر العجز ودواعي السؤال ، فمنهم من يتعارج ، ومنهم من يتعارج ، ومنهم من يتعامى ، ومنهم من يقوس ظهره ، ومنهم من يزعم أنه خرج من المستشفي وليس معه أجرة القطار ولا أجرة المأوى ، ولا ثمن الخبز . وفي الحق أن هذا الصنف وصمة عار في جبين المجتمع الإسلامي الكريم . وجدير بالمصلحين ، القائمين على كرامة المجتمع ، أن يضعوا لمؤلاء حداً يحول بينهم و بين التسكم في الطرقات ، ومواقف المركبات ، وأضرحة الأولياء والميادين العامة ، وسيجد هؤلاء الملحون إذا ما عنوا بهذا الشأن جيشا جرارا من هؤلاء ، به تنتفع البلاد ، وبه يتقون الخطر في الأمن ؟ والخطر في الكرامة .

#### العاملود عليها:

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف الزكاة لهم (العاملين عليها) وهم الموظفون الذين تضاف إليهم جباية الزكاة بمن تجب عليهم، وقد كان هذا نظاما متبعا في صدر الإسلام والعهود التي احتفظت للزكاة بنظامها الخاص في التحصيل والتوزيع، وكان به يستحق العامل أجرة عمله من نفس مال الزكاة، وقد دالت الأيام وتغير الوضع: أهمل جانب الزكاة، فلم يعد لها نظام جباه، وبذلك نستطيع أن نقرر أن هذا الصنف قد سقط من دائرة الاستحقاق إلى أن يعود للزكاة الخامها ويمين لها جباتها، وهذا من وقف النص لعدم محله، وليس من نسخه لمدم صلاحيته.

# المؤلفة قاوبهم :

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف لهم الصدقات (المؤلفة قاوبهم) وهم يتناولون ضعفاء الإيمان الذين تخشى عليهم الردة عن الإسلام إذا لم يعطوا ، ويتناولون من يرى أهل الرأى أنهم موضع إعانه لقضاء مصالح المسلمين الهامة وقد رأى بعض الفقهاء سقوط هذا الصنف من دائرة الاستحقاق ، ويذكرون كلة (عمر) التي وافق عليها الأصحاب جيما وهي : (كنا نؤلف حين كان الإسلام في ضعف ، أما الآن وقد عز وقويت شوكته فلا حاجة بنا إلى التأليف) ، والواقع أن تصرف عر بالنسبة للمؤلفة قلوبهم لم يكن نسخا للحكم ، حتى يستمر سقوطهم من دائرة الاستحقاق إلى الأبد ، و إنما هو « تطبيق لوصف الاستحقاق » إن وجد الوصف وجد الاستحقاق ، و إن عدم عدم ، وقد عدم في زمن عر ، فنم استحقاقهم ، وليس من ريب في أن حاجة المسلمين اليوم في دفع الشر عنهم ، ماسة إلى تقوية ضعفائهم ، والاستعانة بكل ما ينفع في رد العدوان والبغى .

وإذا كان خصومنا قد لجأوا إلى هذا ، وأعلنوا مشروعات « التأليف والمعونة » التى يخدعون بها المترددين منا ، ويؤلبون بها الأعداء علينا ، فنحن لا نسد على أنفسنا هذا الباب وقد فتحه القرآن لنا على مصراعيه ، وأورده بكلمة واضحة تحمل معناها وتؤدى غايتها ، وإذن فالذى كان من عمر والأصحاب ، هو وقف لإعطائهم في زمنهم ، وليس نسخًا للحكم كما قيل!!

#### الغار وده:

ذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات ( الغارمين ) وهم الذين لحقتهم ديون بسبب تحملهم لتبعات مالية لبعض المصالح العامة ، كإصلاح ذات البين أو لحقتهم بسبب كساد في تجارتهم أو مصانعهم التي كان يعود منها النفع على الأمة .

وليس من هذا الصنف من لحقته الديون بفساد أخلاقه أو سوء تصرفه . والصرف من الزكاة إلى الغارمين يرجع إلى تفريج كربة المكروب ، التى أرشد الإسلام إليها ورغب فيها ، وهم يعطون منها بقدر ما يقضى ديونهم ، و يرد إليهم معنو يتهم في الحياة .

#### ابن السبيل:

وابن السبيل هو المسافر الذي انقطع عن بلده و بعد عنه ماله ، واحتاج إلى مال فى إتمام مهمته والرجوع إلى وطنه ، و يصدق هذا العنوان على الذين يقومون من تلقاء أنفسهم و بأموالهم برحلات كشفية إلى البلاد الإسلامية لدراسة أحوالها ، وتوثيق الروابط بينها . وليس منه المسافرون بقصد النزهة والرياضة فى البلاد الأجنبية الذين يصرفون أموالهم فى غير أوطانهم ، لا لحاجة ، سوى الشهرة والمتعة .

## الحلقة الثانية

وهى الحلقة التى أضيفت فيها (الصدقة) إلى مستحقيها بكلمة ( في ) وقد ذكرت منها الآية ناحيتين ، لا تملك إحداهما ما يصرف فيها من الصدقات.

### ئى الرقاب :

وأولاها الناحية المذكورة بقوله تمالى : « وفى الرقاب » فإن الذى يملك فيها هو سيد العبد الذى يبيعه لمن يريد أن يشتريه ليعتقه ، أو الذى يقبض بدل الكتابة للعبد ليحرره .

وهذه الناحية قد انقرض أفرادها بانقراض الرق الذي يتشوف إليه الإسلام ولكن فيا أرى قد حل محله الآن ، رق هو أشد خطرا منه على الإنسانية ، ذلكم هو استرقاق الشموب في أفكارها ، وفي أموالها وسلطانها وحريتها في بلادها ؟ كان ذاك رق أفراد ، يموت بموتهم ، وتبقى دولهم حرة رشيدة ، لها من الأمن والأهلية ما لسائر الأحرار الراشدين ، ولكن هذا رق شعوب وأم ، تلد شعوبا وأماهم في الرق كآبائهم ، فهو رق عام دائم ، يفرض على الأمة بقوة ظالمة غاشمة !!.

و إذن ، فما أجدر هذا الرق بالمكافحة والعمل على التخلص منه ، ورفع ذله عن الشعوب ، لا بمال الصدقات فقط ، بل بكل الأموال والأرواح .

و بذلك نعرف مقدار مسئولية أغنياء المسامين عن معونة الشعوب الإسلامية .

#### سبيل الله:

أما الناحية الثانية من ناحيتي الحلقة الثانية ، فهى ناحية (المصالح العامة) التي لا ملك فيها لأحد ، والتي لا يختص بالانتفاع بها أحد ، فملكها لله ، ومنفستها

لخلق الله . وأولاها وأحقها : التكوين الحربي ، الذي ترد به الأمة البغي ، وتحفظ الكرامة ، ويشمل العدد والعدد على أحدث المخترعات البشرية ، ويشمل المستشفيات عسكرية ومدنية ، ويشمل تعبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، وغير ذلك مما يعرف أهل الحرب والميدان . ويشمل الإعداد القوى الناضج لدعاة إسلاميين ، يظهرون جمال الإسلام وسماحته وينشرون كلته ، ويبلغون أحكامه ، ويتعقبون مهاجمة الخصوم لمبادئه بما يرد كيدهم إلى نحورهم وكذلك يشمل العمل على دوام الوسائل التي يستمر بها حفظة القرآن الذين تواتر – ويتواتر – بهم نقله كما أنزل من عهد وحيه إلى اليوم ، وإلى يوم الدين إن شاء الله .

والكلمة « سبيل الله » على وجه عام كل ما يحفظ للأمة مكانتها الماذية والروحية و يحقق شعائرها على الوجه الذى به تتميزعن غيرها ، وتقضى به حاجتها من نفسها .

هذه مصارف الزكاة على الوجه الذى نفهمه من كتاب الله ، ولا يعفيني في هذا المقام ما نقرؤه في كتب الفقه والإحكام من تخصيص «سبيل الله » بأفراد ، معينين أو جهات معينة ، ولا من وجوب استيماب صرفها لجيع الجهات التي ذكرت في الآية ، فإن الآية لم تذكر إلا بيانًا لمواضع الصرف لا لتعميمها ، وكلة لا سبيل الله » ظاهرة في العموم للمنافع العامة ، ولا وجه لحلها على الأفراد فضلا عن تخصيصها بفرد دون آخر .

وعلى أولى الرأى والشورى أن يقدموا فى العمرف ما يرون أهميته من هذه الجهات عما سواه .

# الصوم

۱ — والصوم هو : العبادة الدينية الثانية ، وهو الامتناع عن الأكل والشرب ، والملابسة الجنسية طول النهار — من الفجر إلى غروب الشمس — بقصد امتثال أهر الله . وقد فرضه الله فرضاً عاماً على جميع القادرين في شهر رمضان من كل عام .

## آيات الصوم في الغرآن:

وقد جع القرآن آيات الصوم في مكان واحد ، وفي إطار واحد من سورة البقرة فقال تعالى : « يَا أَيُّمَا الَّذِينَ عَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَا كُتِبَ عَلَى اللَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم لَعَلَيْكُم الصِّيَامُ كَانَ مِنْكُم مَرِيضًا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم فَهِ لَقَلْكُم مَرَيضًا الَّذِينَ يُطِيقُونَه فِدْ يَه ظَعَامُ مِسْكِينٍ اللَّذِينَ يُطِيقُونَه فِدْ يَه ظَعَامُ مِسْكِينٍ أَوْ عَلَى سَفَرِ فَهِدَّةُ مِنْ أَيَّامٍ أَخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَه فِدْ يَه طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُو خَيْرٌ لَه وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُ مَ تَعْلَمُونَ ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُو خَيْرٌ لَه وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْهُدَى مَرَيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَة فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَة وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْ شَهِدَ مِنْ اللّهُ مِ الْهُمْ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْهُسْرَ وَلَا اللّه عَلَى مَاهَدَا أَمْ وَلَعَلَى الْمُسْرَ وَلَا يُريدُ بِكُمُ الْهُسْرَ وَلَا يَرْ فَا الْعِدَة وَلَا اللّه عَلَى مَاهَدَا أَمْ وَلَعَلَى مَاهُ وَلَا مُرْونَ » (١) .

#### المستولية الشفيامنية :

حذه هي آيات الصوم من سورة البقرة ، وسورة البقرة قد شرع الله
 الله ١٨٥ - ١٨٥ من سورة البقرة .

فيها كثيراً من أحكام الإيمان. ومن سنة القرآن أن يخاطب بأحكام الإيمان — عبادات أو معاملات — جماعة المؤمنين الذين استجابو الارسول وآمنو ا بدعوته ، وهو بذلك يأخذه جميماً بمسئولية تضامنية في إقامة تلك الأحكام ، والنزول على مقتضاها في عباداتهم ومعاملاتهم ، وراء مسئوليتهم الشخصية الفردية ، وبتلك المسئولية التضامنية ، يسأل المؤمن فيما يختص بهذه الأحكام عن نفسه ، ويسأل عن أهله وذويه ، وسائر إخوانه المؤمنين ، ولا يرفع عن المؤمن مسئوليتها إلا إذا قام بها فيما يختص بنفسه ، فصام وصلى وحج ، وابتعد عما حرم الله . وفيما يختص بغيره ، فأمر ودعا ، وحذر ونهى ، وقد كان هذا من مظاهر الوحدة التي بني الإسلام — على أساس منها — شرائعه وأحكامه .

# الصوم عبادة قديمة :

٣ - والآية الأولى من هذه الآيات : «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كا كتب على الذين من قبلكم » تصرح بأن الصوم عبادة قديمة كتبها الله وفرضها على الأم السابقة ، وفي الواقع أنه شأن عرفه الإنسان من قديم الزمان ، عرفه المتدين وسيلة من وسائل التقرب إلى الله ، وعرفه الوثني طريقاً من طرق التهذيب والرياضة ، وإذن ، فهو ليس خاصاً بطائفة دون طائفة ، ولا برسالة دون رسالة ، وربما كان شأنا فطريا يشعر بالحاجة إليه في فترات متتابعة أو متفرقة كل كائن حى ، وإن اختلفت صورة وأوقاته باختلاف العصور والأم .

## الصوم الذى يريره الله :

على ألسنة الناس ، أن الصوم ، هو الإمسال عن الطمام والشراب ، وللابسة الجنسية ، و بهذا يظن كثير من المسلمين ، أن الإنسان حتى

أمسك عن هذه الأمور الثلاثة طول يومه فقد صام وخرج عن عهدة التكليف وأدى ما فرضه الله عليه .

والواقع أن هذا بيان للصوم بالنسبة إلى مظهره و إلى الجانب السلبى منه فقط. وكالا الأمرين : المظهر والجانب السلبى لا يكونان حقيقة الصوم الذى كلف الله به عباده وفرضه عليهم ، فإن الله سبحانه بدأ آية الصوم بقوله : « يا أيها الذين آمنوا» وختمها بقوله « ولعلكم تتقون » و بقوله « لعلكم تشكرون » وفيا بين البدء والحتام أمر بالصوم «كيب عليكم الصيام » .

وليس من ريب في أن النداء بوصف الإيمان أولا ، وهو أساس الحير ومنبع الفضائل ، وفي ذكر التقوى آخرا ، وهي روح الإيمان وسر الفلاح ، إرشاد قوى ، ودلالة وانحة على أن الصوم المطاوب ، ليس هو مجرد الإمساك عن الطعام والشراب ، و إنما هو الإمساك عن كل ما يناني الإيمان ولا يتفق وفضيلة التقوى والمراقبة .

و إذن فالذى يتجه إلى غير الله بالقصد والرجاء لا صوم له ، والذى يفكر فى الخطايا ويشتغل بتدبير الفتن والمكاثد ، ويحارب الله ورسوله فى جماعة المؤمنين، لا صوم له .

والذى يعاوى قلبه على الحقد والحسد والبغض لجم كلة الموحدين ، والعمل على تغريقهم و إضعاف سلطانهم ، لا صوم له .

والذي يحابي الظالمين ، و يجامل السفهاء و يعاون المفسدين ، لا صوم له .

والذى يستغل مصالح المسلمين العامة و يستعين بمال الله على مصالحه الشخصية ، و رغباته وشهواته ، لا صوم له ، وكذلك من يمد يده أو لسانه أو جارحة من جوارحه بالإيذاء لعباد الله ، أو إلى انتهاك حرمات الله لاصوم له ، فالصائم ملاك

فى صورة إنسان ، لا يكذب ولا يرتاب ولا يشى ولا يدبر فى اغتيال أو سوء ، ولا يخادع ، ولا يأكل أموال الناس بالباطل .

هذا هو معنى الصوم الذى يجمع صورته وهى الإمساك عن المفطرات ، ومعناه وهو تقوية روح الإيمان بالمراقبة وبهذا يجمع الصائم بصومه بين تخلية نفسه وتطهيرها من المدنسات ، وتخليتها وتزكيتها بالطيبات ، وإلى ذلك يشير الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله : « من يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » وقوله : « ليس الصيام من الأكل والشرب وإنما الصيام من اللغو والرفث » ، وحسبنا في ذلك أن نذكر قوله تعالى : « إنما يتقبل الله من المتقين » ()

## حكمة فرضية الصيام

ه - ولم يكن جانب الحرمان من الطعام والشراب ، هو الهدف الذي قصد بافتراض الصوم على المسلمين ، و إبما هو كا قلنا ، مظهر مادى للصوم تحكن وراءه حكمته الحقيقية وهي ، غرس خلق المراقبة وخلق الصبر في نفوس المؤمنين ، وبهما تصـــدق النية وتقوى العزيمة ، فيثبتون لحوادث الدهر ، وما يمترضهم من عقبات ، وفي الحياة نوازع الشهوة والهوى وفي الحياة دوافع الغضب والانتقام ، وفي الحياة التقلب بين النعاء والضراء ، وفي الحياة المزوح عن الأوطان ومفارقة الأهل والإخوان ، وفي الحياة الجهاد في سبيل الله ، وفي سبيل الذود عن الحي والكرامة .

فى الحياة كثير من الخطوب والمشاق التي تعترض الإنسان ، فما أحوجه إلى أن يتذرع بخلق الصبر ليثبت و يحتمل! وما أحوجه إلى أن يتسلح بسلاح المراقبة

<sup>. (</sup>١) الآية ٢٧ من سؤرة المائدة .

والاستمانة بالله والرجوع إليه ، والاعتماد عليه ا. ومن هنا ، فرض الله صوم رمضان وهو شهر من اثنى عشر شهراً ، متتابع الأيام ، ليغرس بهذا التتابع ملكة الصبر والمراقبة . ثم جعله فى كل عام ، ليتكرر الدرس وينمو الفرس . ومن هنا أيضا وجب على الصائم أن يستمر فى كل ليلة من ليالى هذا الشهر ، متذرعا بالصبر متسلحاً بالمراقبة فلا يسرف فيما كان محظوراً عليه بصومه حتى لا ينطنى عليه مصباح الإشراق القلبى الذى أحسه فى نهاره ولا ينقطع عنه النتابع الروحى ، ويعود إلى شره وطفيانه

بهذا تتحقق حكمة الله فى التعبد بالصوم ، ويكون الصوم مدداً قوياً لجند الخبر فى الإنسان. به يزكو القلب ، وتصفو النفس ، وتتهذب الروح ، ويصبر الإنسان منبعاً فياضاً للخبر على نفسه ، وعلى بنى وطنه وجنسه ، ويعيش عيشة راضية ، سداها الحجبة والوئام ، ولجمتها التعاون والسلام ، وبهذا يقترب من الملأ الأعلى ، ويتلقى التكاليف الإلهية والواجبات الاجتماعية ، بقوة لا تعرف الضعف ، وثبات لا يعرف الملل ، وإخلاص لا يعرف الرياء ، وإيمان لا يعرف الشك ، فتطيب الحياة ويسعد الناس .

#### مظاهر اليسر في الصيام :

٣ — وقد بينت الآيات بعد هذا أن الله نظر فى فريضة الصوم على المؤمنين إلى ما يطرأ عليهم من أعذار يشق عليهم معها أن يصوموا ، فرخص المريض والمسافر الإفطار فى رمضان واكتنى منهما بالقضاء فى أيام الصحة والإقامة « فمن كان منكم دريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » والذى أرشد إليه فى هذا المقام هو أن قوله تعالى (أو على سغر) تجعل رخصة الإفطار خاصة بمن يباشر السفر بالفعل ، أى أثناء ارتحاله . أما بعد أن يصل إلى مقصده ، و يقف به السير ، فإنه بالفعل ، أى أثناء ارتحاله . أما بعد أن يصل إلى مقصده ، و يقف به السير ، فإنه بالفعل ، أي أثناء المتحدد ، و يقف به السير ، فإنه بالفعل ، أي أثناء الرتحاله . أما بعد أن يصل إلى مقصده ، و يقف به السير ، فإنه بالفعل ، أي أثناء المتحدد ، أما بعد أن يصل إلى مقصده ، و يقف به السير ، فإنه بالفعل ، أي أثناء المتحدد .

بحب عليه أن يعود إلى الصوم ، ولوكان فى غير بلده ، وليس الأمركما يظن الناس أن الرخصة ثابتة للمسافر ما دام بعيداً عن وطنه ، و إنما هى خاصة بر من السفر ومباشرته كما يدل عليه قوله تعالى ( أو على سفر ) .

ومن وجوه اليسر في الصوم بعد هذا أن الله أباح للأصحاء المقيمين الذين يشق عليهم الصوم و يجهدهم جهداً شديداً ، يعرضهم للخطر ، كالشيوخ والحوامل والمراضع ، الإفطار في رمضان ، ونظراً إلى أن هؤلاء قد لايدركون أياما يستطيعون فيها القضاء ، قد اكتنى منهم أن يطعموا مسكيناً واحداً عن كل يوم ، وهذا هو المستفاد من قوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » ومعنى «يطيقونه» يتحملونه بشدة ومشقة ، من قولم: « فلان يطيق حمل الصخرة المعظيمة ، حيث يحتملها بشدة وهم لا يقولون « فلان يطيق حمل الورقة » إذ أنها المعظيمة ، حيث محتملها بشدة وهم لا يقولون « فلان يطيق حمل الورقة » إذ أنها المستندة ولا مشقة .

## حكمة تخصص رمضاد بفرض الصيام :

√ — وقد جاء قوله تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ، هدى للناس و بينات من الهدى والفرقان » مشيراً إلى الحكمة فى اختيار هذا الشهر لهذا الصوم المفروض ، وهى أنه الوقت الذى ظهرت فيه النعمة الحكبرى التى يجب أن تشكر \_ وهى نعمة البدء بإنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ربب أن القرآن من أقوى ما يطهر القلوب و يسمو بالأرواح ، و ناسب ذلك أن يكون الشكر من جنس النعمة فى المعنى والأثر ، عبادة تطهر القلوب وتسمو بالأرواح ، وهى الصوم .

## يسرالشكاليف الإسلامية :

ثم ختمت الآيات بقاعدة تشريعية عظيمة ، وهي أن تكليف الله لعباده ، لم يقصد منه إرهاف ولا تعسير ، و إنما قصد منه التقوى والتطهير ، واذلك بني على اليسر والبعد عن العسر ، مع المحافظة على الإكال والإنمام ، وتعظيم الله على اليسر والانمام ، وتعظيم الله على هدايته وشكره على نعمته « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، ولت كماوا العدة ولت كبروا الله على ما هدا كم ولعلكم تشكرون » .



# الحج

١ -- الحج عبادة معروفة ، تنتظم من الإنسان قلبه و بدنه وماله ، وليس ذلك لغيرهامن العبادات ، يقوم بها المستطيع من المسلمين في زمين معلوم ، وأمكنة معلومة ، امتثالا لأمر الله ، وابتغاء مرضاته ، وتبتدئ تلك العبادة بنية الحج خالصاً لله ، مع التجرد من الثياب المخيطة ، ومن صنوف الزينة والترف ، وتنتهى بالطواف حول بيت الله الحرام .

#### الحيج قبل الإسلام :

والحج بمعنى زيارة أمكنة مخصوصة ، ابتغاء التقرب للإله المعبود صورة قديمة من صور العبادات ، اتخذتها الشعوب والقبائل رمزاً لإجلال معبوداتهم وتقديسها .

قام بها المصريون ، واليونانيون ، واليابانيون وغيرهم من الأمم القديمة إلى الهياكل المقدسة عندهم .

وكانت كل أمة تتخذ فى حجها ما يناسب تخيلها لعظمة معبودها ، واستمرت الحال على هذا حتى هيأ الله الأمر لإبراهيم عليه السلام ، وأمره ببناء البيت الحرام بمكة ليطوف الناس به ويذكروا اسم الله فيه : « وَ إِذْ يَرْ فَعُ إِبْرَ اهِيمُ الْقُواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَ إِسْمَاعِيلُ رَاّبَنَا تَقَبَّلُ مِنّا إِنْكَ أَنْتَ السَّمِيخُ الْعَلِيمُ » (١) . هوَ إِذْ بَوَانَا لِإِبْرَ اهِيمَ لَكَانَ البَّيْتِ أَنْ لَا بُرَ اهِيمَ لَكَانَ البَّيْتِ أَنْ لَا بُرْتَاهِيمَ لَكُ أَنْشِرِكُ بِي شَيْئًا وَطَهُرْ بَيْتِي للطَّا يُفِينَ هُو إِذْ بَوَانَا لَا بُرَاهِيمَ مَكَانَ البَّيْتِ أَن لَا نُشْيِرِكُ بِي شَيْئًا وَطَهُرْ بَيْتِي للطَّا يُفِينَ

<sup>(</sup>١) الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

وَالْفَا يُمِينَ وَالرُّكُمُ السُّجُودِ . وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَتِّجُ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِر، يَأْ تِينَ مِنْ كُلِّ فَجُّ عَمِيقِ » (١) .

لبي إبراهيم عليه السلام أمر ربه ؛ فبي بيته ، وطهره ، ودعا الناس إلى حجه ، وأسكن عنده من ذريته ، ومن ذلك الحين اتجه العرب إلى البيت الذي بناه إبراهيم ، يحجونه و يعبدون الله فيه بما رسم الله ، وظلوا كذلك يحجونه ببت الله ويعظمونه حتى بعث الله محداً صلى الله عليه وسلم ، غير أنهم بتطاول القرون غيروا في الحج و بدلوا كثيراً بما كان عليه في زمن إبراهيم : فأشركوا بالله الأسسنام والأوثان ، ورفعوها على ظهر البيت ، وجملوا حوله نطاقاً منها ، وتوجهوا إليها واستمانوا بها ، واتخذوها شفعاء عند الله ، وذبحوا لها ، وذكروا اسمها غلى ما يذبحون . وكذلك أحدثوا في كيفية الحج تقاليد معينة تبعاً للأهواء ، فطافؤا بالبيت عرايا ، وحرموا على أنفسهم الدسم وما وراء القوت من الطعام ، وترفيح فريق منهم عن الوقوف مع الناس بعرفه ، والإضافة منها اعتقاداً منهم أنهم فوق الناس جميعاً ؛ لأن بيدهم ولاية البيت ، فلا ينبغي وهم كذلك أن ينزلوا بمستوى العامة ، ويأخذوا أنفسهم بقوانين الناس ، و يقفوا معهم في صعيد واحد ولو كان العامة ، ويأخذوا أنفسهم بقوانين الناس ، و يقفوا معهم في صعيد واحد ولو كان في موقف العبادة لله الواحد القهار . هكذا غير الدرب في الحج و بدلوا .

## محد بجدد دعوة إراهيم :

٣ - جاء الإسلام بعد ذلك بجدد دين إبراهيم ، ويحيى دعوته : دعوة الحق والعبادة الصحيحة : « تُقُلْ إِنْنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِنْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » (٢). « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي مِلَّةَ إِنْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » (٢). « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي

<sup>(</sup>١) ألآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة الحج .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٦١ من سورة الألمام .

الدَّنِ مِنْ حَرَجِ مِلْهَ أَبِيكُمْ إِنْ اهِيمَ هُوَ سَمَّا كُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا (١٠) . « وَمَنْ يَرْ غَبُ عَنْ مِلَّةٍ إِنْ اهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ لَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَمَنْ يَرْ غَبُ عَنْ مِلَّةٍ إِنْ اهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ لَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَمَنْ يَكُمْ إِنْ الصَّالِحِينَ » (٢٠).

جاء الإسلام هكذا مجدداً لدين إراهيم ، وهو الدين عند الله ، فوجد الةوم يحجون إلى الكمبة بما أحدثوا وغيروا ؛ فتركهم يحجون كما اعتادوا ، وقصر الرسول جهوده على الدعوة إلى إقرار التوحيد في الفلوب ، وإفراد الله بالهبادة والاستمائة حتى أخرج هو وصحبه من مكة موقع بيت الله الحرام ، وحيل بينهم وبين القيام بفريضة الحج ، وظاوا يكافحون في سبيل الله حتى تجلت منهم آثار التضحية الخالدة ، وعرف فيهم الشوق المبرّح لزيارة بيت الله الذي حُرموا النظر إليه والطواف به ؛ فجاءتهم البشرى بأنهم سيدخلون المسجد الحرام إن شاء الله ،

وفى حرارة هذا الشوق ، وضوء هذه التضحية أعاد الله عليهم ذكر الحج وأنزل آيات كثيرة شرح بها أحكامه ، وبيّن أوقاته وآدابه ، وأصلح ما أفسد القوم فيه ، ورده إلى عهده الأول عهد إبراهيم وإسماعيل . ومن ذلك الحين قام المسلمون بتنفيذ فريضة الحج الذى فرضه الله على الناس من عهد إبراهيم ، وقد تم على أيديهم تطهير البيت من هذه الأصنام ، وأمر أرباب العظمة الزائفة أن يقنوا مع الناس في عزفات ، وأن يفيضوا من حيث أفاض الناس تقريرا لمبدأ المساواة الذى جعله الله بين عباده .

<sup>(</sup>١) د ٧٨ من سورة الحج .

<sup>(</sup>٢) ١٣٠٠ من سورة البقرة .

## زمن الحبج وحكمة المتباره :

٤ — عين الإسلام لأداء فريضة الحج أشهراً معلومة من السنة العربية هى: شوال ، وذو المقدة ، وذو الحجة ؛ وشوال ـ وهو الشهر الذى يعقب رمضان ـ له فى الوضع الإسلامى اعتباران قويان جديران بالتقدير والرعاية وذلك لما لهما من أثر فى استدامة التقويم الخلقى ، والتصفية الروحية التى حصل عليها المسلم بالصيام ، والقيام فى شهر رمضان .

وأول هذين الاعتبارين أن شوالا أول شهر من أشهر الحج .

وثانيهما أنه بشير بالأشهر الحرم ( ذي القعدة وذي الحجة والمحرم ) .

وقد عنى الفرآن السكريم بأشهر الحج عنايته بالحج ، كما عنى بالأشهر الحرم ، عنايته بتطهير النفس من المظالم ، وكف العدوان والبغى ، ولفت أنظار المؤمنين الى ما لهذه الأشهر كلها من بواعث البر والتقوى ، بواعث الترفع بالنفس عن مواطن الإنم والطغيان ، وانتقاص الحقوق والواجبات ؟ فنى أشهر الحج يقول : « الحَدَجُ أَشْهُر مَعْلُومَاتُ فَمَنْ فَرَضَ فَيهِنَ الْحَدَجُ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَدَجُ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ يَعْلَمْهُ اللهُ وَ تَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَدَجُ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ يَعْلَمْهُ اللهُ وَ تَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَدَجُ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ يَعْلَمْهُ اللهُ وَ تَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَدَجُ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرِ يَعْلَمْهُ اللهُ وَ تَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقُونِ يَا أُولِي الأَلْبَابِ » (١٠).

#### رملة بعد رملة :

و إذا كان المؤمنون بانتهاء رمضان عادوا إلى دنياهم من رحلة روحية ، تعلقت فيها قلوبهم بمولاهم ، وعظمت بها مراقبته في نفوسهم ، حتى امتنعوا في

<sup>(</sup>١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

أيامه ـ لله وفي سبيل الله ـ عما أبيح لهم من مقومات الحياة ، فإنهم بدخول شهر شوال ، يملاً قاوبهم الشعور باستثناف رحلة أخرى ، يشارك الروح فيها البدن ، ويهرع إليها القادر عليها تاركا وراءه أهله وماله ووطنه ، متحملا في سببيل ربه عناء السفر ووعثاء الطريق لا لشيء من حظوظ النفس ، إلا أن يقف لله عبدا خاشما ملبيا أمام بيته معترفا بالتقصير ، ملتمسا منه المعونة والرضوان ، حتى إذا ما فرغ من ذلك واطمأن إلى حسن وقفته ، عاد إلى وطنه آمنا مطمئنا . قويا في الأخذ بنفسه و بأمته إلى سبيل الهدى والرشاد ، وقد أرشد القرآن إلى ما يضمن المؤمنين هذا الهدف السامى من تلك الرحلة « فمن فرض فيهن الحج ، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » وهذا جانب التخلية والتطهير من المدنسات النفسية ، والمفرقات الاجتماعية ، أما جانب التحلية بالفضائل المزكية للنفوس ، المؤلفة للقلوب ، المقربة إلى الله فإنك تراه في قوله : « وما تفعلوا من خير يمله الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى » .

#### الاشهر الحرم:

و - وإذا كان شوال باعتباره أول شهور الحج ، يثير في نفوس المؤمنين ذكريات الحج و يتمثلون به و بأخويه « ذى القعدة وذى الحجة » الطواف ببيت الله الحرام ، والوقوف بمكان الضراعة الخالصة بعرفات والمشعر الحرام ، فتهفو القاوب إلى تلك المشاهد ، منابع الوحى والنور ، وتتجرد من دنياها ، وترحل إلى مولاها ، متقلبة في هذه الحرمة المسكانية ... فإنه باعتباره الثاني ... وهو أنه بشير بالأشهر الحرم ، يثير في نفوسهم مرة أخرى ، يستقبلونها بشهر ذى القعدة ، وهي حرمة زمنية ، قصد بها من قديم تأمين الطريق لأداء الحج ، و زيارة الله في بيته الحرام ، وهي في الوقت نفسه تغرس في القاوب عوامل الأمن

والطمأنينة ، تلكم الحرمة الزمنية ، هي حرمة الأشهر الحرم ، ذات القدسية التي نوه الله عنها في كتاب في كتاب الله عنها في كتاب الله ، يَوْمَ خَلَقَ السَّمُواتِ وَالأَرْضَ ، مِنْهَا أَرْ بَعَةٌ حُرُمْ ، ذَ لِكَ الدِّينُ الْقَيِّمْ ، فَلا تَغْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفَسَكُمْ ، هِ (١) .

وقد عرض القرآن كثيراً إلى قدسية الأشهر الحرم وجمل المحافظة عليها بالبعد عن القتال وسفك الدماء وسائر المظالم والخيانات، من شعائر الله التي وجه إليها الأنظار توجيها عاما شاملا في الأزمنة كلها، وفي الرسالات كلها « ذلك الدين القيم » « يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام »

#### مرمشاده تربویشاده :

و بحرمتى الحج ، والأشهر الحرم ، كان لله فى تربية عباده وتدريبهم على الخير حرمتان :

حرمة مكانية: دائرتها البيت الحرام والبلد الحرام ، وقد اتسع نطاق هذه الحرمة حتى شملت الحيوانات « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » وشملت الأشجار ، « لا يختلى خلاها ، ولا يقطع شوكها » .

وحرمة زمنية : ميقاتها الأشهر الحرم ، تجتمع حرمة ثلاثة منها « ذى القمدة وذى الحجة والمحرم » مع الحرمة المكانية ، وتنفرد حرمة رابعها ، وهو « شهر رجب » كذكر في أثناء السنة بحرمات الله التي لا ينبغي أن يغفل عنها المؤمنون .

ومنهج التربية بتحريم الزمان والمسكان ، شرع إلهى قديم أقره الإسسلام وربط به بين المؤمنين الأولين والمؤمنين الآخرين ، وهو فى واقعه لأهل العصر

<sup>(</sup>١) الآية ٣٦ من سورة التوبة .

الواحد فرصة تهيىء لهم ـ لو آمنوا به ونزلوا على مقتضاه واتبعوا شرع الله فيه ـ حسن التفاهم والعمل على قطع أسباب الخلاف والتخاصم ، وعلى إقرار الأمن والسلام ، هو بمثابة هدنة إلهية يتدبر الناس فيها شسئونهم فيعرفون مهمتهم في الحياة ، من حسن التعمير و إسعاد البشرية على أسس من الحجبة والتعاون ، و بذلك يكفون عن العدوان ، وعن الجشع المثير للحروب ، القاضى على الهناءة والاطمئنان ، المفسد لخلافة الإنسان في الأرض .

#### حكمة نحريم الزمال والمكان :

٣ — إن الله خلق الحلق على سليقة واحدة ، تدفعهم — بحكم ما ركب فيهم من قوتى الغضب والشهوة فى كثير من الأحوال — إلى التحاسد والتقاطع ، إلى القتل والتخريب ، و إلى السلب والاستعلاء ، فاقتضت الحكمة الإلهية أن يكون لهم رادع ينبع احترامه من ضمائرهم ، ومن هنا عظم البيت الحرام فى قلوبهم ، وملاً بهيبته نفوسهم ، وضاعف فى حرمته جزاء المنحرفين .

ولما كان البيت الحرام في مكان مخصوص لايدركه كل مظلوم ، ولا كل المناس ولا ينال حظه من الأمن فيه إلا من ارتحل إليه ، ولم يكن من المكن أن يرتحل إليه جميع سكان المعمورة في وقت واحد ، لهذا جعل الأشهر الحرم ملجاً أمن عام ، تنشر على الناس وهم في أقاليمهم وأقطارهم ألوية الأمن والاطمئنان ، ويدخلون بها في هدنة الرحن الرحيم ، فقرر كذلك في القلوب حرمتها ، فيها ويدخلون بها في هدنة الرحن الرحيم ، فقرر كذلك في القلوب حرمتها ، فيها تسكن السيوف في أغادها ، وتتجه القلوب إلى ربها ، وفيها يتضاعف الجزاء أن أحسن أو أساء وفي ذلك يقول : « جَعَلَ الله السكانية البيت الحرام قيامًا للنّاس والشّهر الحرام والهدي والقلائد » (١) .

<sup>(</sup>١) الآية ٩٧ من سورة المائدة .

إذا آمن الإنسان بهذه الهدئة الإلهية ، وانفعلت نفسه بشرائع ربه ، وعالج نفسه في ظلما وهي أربعة أشهر من اثني عشر شهراً ، صار ولا شك إلى فسحة وراحة وانسع أمامه مجال العمل والسياحة ، واستطاع الاتصال بإخوانه بني الإنسان ، وكان معهم في أمن واطمئنان ، متعاونين على البر والتقوى ، عزوفين عن الإثم والعدوان .

## مناسك الحج :

لحج مناسك وأفعال تلقاها المسلمون جيلا بعد جيل عن نبيهم
 صلى الله عليه وسلم الذى قال: « خذوا عنى مناسككم » وهى:

الإحرام ، والتلبية ، والطواف بالبيت ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفات والمشعر الحرام « المزدلفة » ورمى الجمار ، وذبح الهدى .

وقد ربط كثير من الناس أنفسهم فى أفعال الحج بشخص ، وكثيراً ما يكون مستأجراً لذلك ، وليس لديه من معانى الحج سوى ماتلقفه سمعه من الحكايات المتوارثة عن الحجر الأسود ، من جهة بياضه وسواده ، ومن جهة أصله الذى نزل منه ، وغير ذلك مما يكثر دورانه على ألسنة الحجاج ، ويشغلون به عن تفهم دوح الحج وأسراره ، ويقعون به فى قبضة ذلك المستأجر ، يطوفون بطوافه ، ويسعون بسعيه ، ويفرغون وسعهم فى تحرى محاكاته فى كل ما يصدر عنه من حركة أو سكون .

ومن الخير أن يعرف الحجاج مناسك الحج بأنفسهم ، ويمرنهم أهل العلم على فعلمها فى ندوات تعقد لذلك فى الأحياء المختلفة ، ليدخلوا الحج وهم فاهمون متمرنون .

#### الإحرام:

وأول ما يفعله الحاج ، نية الحج خالصاً لله سبحانه ، والله لايقبل من عبده حجاً يتخذه ستاراً لما يريد من سمعة زائفة أو متاع زائل ، وما الحج إلا هجرة ، ولا قيمة لهجرة قصد بها غير الله .

وهذه النية هي المعروفة باسم « الإحرام » وله شعاران : شعار مرثي صامت ، وهو النجرد من المخيط المفصل على الجسم أو العضو ، وعن مظاهم الترف الجسمي كالنزين بالطيب ، وحلق الشعر أو قصه ، وعن كل ما حذره الله بقوله : « فَالَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحُجِّ » (١) . وشعار مسموع ناطق ، وهو « التابية » وهي رفع الصوت بكلمات « لبيك اللهم لبيك » . والحاج يسجل على نفسه بهذا الشعار ، أنه في مكان السمع لأوام، الله ، وفي مكان المسارعة إلى إجابته الدائمة فيها ، وأنه سبحانه ، وهو صاحب الملك والنعمة ، لا يحمد ولا يشكر ولا بجاب أحد سواد .

وللإحرام مكان معين يعرفه الحاج وهو في طريقه إلى مكة ، و يختلف هذا المكان باختلاف مواقع الأقطار الإسلامية من مكة ، وأهل كل قطر يعرفون مكان إحرامهم بالعمل المتكرر المتواتر ، ومكان إحرامنا ،معشر المصريين ، هو المكان المعروف « برابغ » ويكون الإحرام ناقصاً إذا أخره الحاج عن مكانه ، ولكن له أن يقدمه عليه ولو من بيته في بلده .

#### لمواف التحية :

و إذا وصل الحاج إلى مكة قصد البيت الحرام ، وحيا الله فيه بالطواف، ،

<sup>(</sup>١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

حوله سبعة أشواط . وهذا الطواف يعرف باسم طواف « التحية والقدوم » ويبدؤه الحاج من ركن الحجر الأسود ، وهو حجر طبيعي من أحجار مكة ، وضعه إبراهيم عليه السلام في مكانه ، تعييناً لمبدأ الطواف حتى لا يضطرب الطائفون بين المبدأ والمنتهى ، وليس له من تكريم سوى تكريم الذكرى الحجبة للنفوس بالنسبة للأسلاف المصلحين ، وقد قال فيه عمر بن الخطاب كلته المأثورة : « إنى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تعفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله يقبلك لما قبلتك » ولكن لبعض الناس فيه معتقدات تدفع بهم إلى تزاحم مهلك ، يأباه الإسلام ، في سبيل تقبيله والتمسح به .

#### السعى بين الصفا والمروة :

وإذا انتهى الحاج من طواف القدوم خرج إلى الصفا وسعى بينه وبين المروة سبعة أشواط، يبدأ بالصفا وينتهى بالمروة. والسعى بينهما مظهر من مظاهم الالتجاء والتردد بجانب بيت الله — بعد الطواف به — طلباً للمففرة، والتماساً للعفو، وفيه بعد ذلك، استحضار لذكر الحالة التي كانت عليها السيدة هاجر وهي تطلب للماء والسقيا لها ولولدها إسماعيل، فعرفت منبعه وقضت به حاجاتها، ثم كان سبباً في عمارة هذا الإقليم وامتلائه خيراً و بركة ، ولله قبل هذا وذلك أن يتعبد عباده بما يشاء بعد أن سكنت قلوبهم إلى أنه المعبود، كما تعبدنا في الصلاة بالانجاه إلى الكعبة، وفي الدعاء إلى السماء.

## الخلل من الإحرام :

وللحاج بعد أن يتم سعيه بين الصفا والمروة أن يبقى محرما حتى يخرج إلى عرفه ، وهذا مستحسن لمن ليس عنده وقت متسع . أما من كان لديه متسع

من الوقت فله أن يتحال من إحرامه بالحلق أو التقصير ، وتكون الأهمال الماضية « الإحرام والطواف والسعى » عمرة له ثوابها . وعليه فى تلك الحالة أن يذبح « هدى التمتم » وهو المذكور بقوله تعالى: ( فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، فما استيسر من الهدى ) و يجوز له أن يذبحه بمجرد تحلله ، ولا يجب تأخيره إلى يوم النحر ، كا لا يجب أن يكون ذبحه فى منى ، وهذه مسألة يكثر الجدل فيها هناك بين أتباع المذاهب و بين الحجاج بعضهم و بعض ، ولو ذبح المتمتمون بعد تحللهم وهم فى مكة خلف تكدس اللحوم فى منى الذى كثرث منه الشكوى ، وحاول به بعض الناس تغيير شرع الله فى الهدى باستبدال النقود به .

#### الوقوف بعرفة :

وإذا تملل المحرم من إحرامه ، بقى حلالا بمكة حتى اليوم الثامن من ذى الحجة ، فيحرم بالحج كا أحرم فى المرة الأولى ، ويذهب إلى عرفة عن طريق منى بحيث يكون بها فى اليوم التاسع ، ويؤدى هناك فرض الوقوف بعرفة ، والمقصود به الحضور مع التذكر والذكر ، ولو قاعداً أو مضطجعاً ، ويكنى فى صة الوقوف ، الحضور بعرفة فى أى وقت من أوقات اليوم التاسع ، من ظهره إلى طلوع فجر اليوم العاشر ، غير أن مد الوقوف إلى جزء من الليل أكل وأتم . والصعود على الجيل المعروف بعرفة « بجبل الرحمة » ليس بشرع حتى يتهافت الناس عليه ، ويعرضوا به أنفسهم لخطر السقوط .

والوقوف بمرفة أهم مناسك الحج ، حتى ورد عن الرسول « الحج عرفة » فهو موقف الضراعة الصادقة ، موقف التجرد من الحول والقوة ، موقف البعد عن المظاهر المادية ، فيه تشرق عليهم ذكرى الماضى بأنوارها الوهاجة ، فيستمعون بآذان القلوب إلى صوت الرسول محمد عليه السلام ؛ يخطب آباءهم فى أصلابهم ؛

يحمل لهم رسالته ، و يحثهم على صدق الإيمان ، وكال المعرفة بحقوق الله وحقوق الله وحقوق العباد ، وفيه تتم رسالة السماء الأخيرة ، و ينزل عليه قوله تعالى : « البَوْمَ أَكْمَلْتُ لَمَاتُ مُكَمَّ رِينَا » (١) . لَسَكُمْ وِينَسَكُمْ وَأَتْمَعْتُ عَلَيْكُمْ فِيغْمَتِي وَرَضِيتُ لَسَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » (١) .

#### الوقوف بالمزدلفة:

وإذا أثم الحاج الوقوف بعرفة ، آنجه إلى المزدلفة ، وهي المذكورة في القرآن باسم «المشعر الحرام » ويصبح في منى في اليوم العاشر « يوم النحر » وفيه يرمى جمرة العقبة بسبع حصيات، يأخذها من أى مكان شاء، ويحلق أو يقصر، ويذبح إن كان عليه ذبح ، ويطوف طواف الإفاضة ، والحاج مخبر في تقديم أيها شاء ، وقد ثبت أن الرسول عليه السلم لم يسأل عن تقديم شيء منها أو تأخيره ، ولا كان جوابه « افعلوا ولا حرج » .

وله أن يؤخر طواف الإفاضة إلى مابعد أيام النحر التي ترمى فيها الجمار الثلاث.

#### رمی الجمار :

ورمى الجمار على العموم ، ليس بفرض يبطل الحج بتركه ، وإنما هو مطاوب على سبيل الوجوب ، فى جمرة العقبة التى ترمى وحدها فى اليوم العاشر ، وعلى سبيل السنة فى بقية الأيام .

ورمى الجمار رمن عملى ، يعلن به الحاج تصميمه على ترك نوازع النفس الشريرة ، وتكريره تأكيد لهذا التصميم ، وللحجاج أن ينتهزوا فرصة أيامه فيجتمعوا و يتشاوروا في منافعهم ، ولا أساس لما يصور به بعض الناس هذا الرمى ، ولا اعتداد به في حكمة تشريعه ا

<sup>(</sup>١) الآية ٣ من سورة المائدة .

#### لمواف الوداع:

و إذا أكل الحاج أعماله ، وطاف طواف الإفاضة ، وأر اد الرجوع إلى بلده ، قصد البيت الحرام ، وطاف به طواف الوداع ، وهو بمثابة استئذان في الانصراف وتجديد عهد الولاء ، والإقامة على تلبية الله في شرعه ودينه ، و به يكمل الحج ، و يرجع الحاج إلى أهله مزودا بالتقوى ، طاهرا من الذنوب والآثام « ومَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْر يَعْلَمُهُ اللهُ ، وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقُوى وَاتَقُونِ يَا أُولِي الأَّلَابِ » (١) .

#### الهدى من شعائر الله:

الهدى: اسم للحيوان الذى يهدى باسم الله إلى الحرم ، يذبح فيه ، و يطعم منه الفقير والمسكين : « فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَسُكُوا مِنْهَا وَأَطْمِبُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرُّ ، كَذَلِكَ سَخَّرْ نَاهَا لَـكُ لَمَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (٢٠ .

وقد أرشد القرآن إلى الروح الذى يتقبل الله به الهدى ، وهو روح الإخلاص وتقوى الله ، شأن كل التكاليف لا تكنى صورتها : « كَنْ يَنَالَ اللهَ كُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ، وَكَالِيفُ لَا تَكُنَى مِنْكُمْ » . « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُنَّقِينَ » . « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُنَّقِينَ » (") .

والتقرب إلى الله بذبح الهدى فى الحرم ، وإطعام الفقراء منه شرعة قديمة . تعبد الله بها عباده الأولين ، وفيها إحياء لسنة إبراهيم ، وتذكير بنعمة الله عليه

<sup>(</sup>١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٦ من سورة الحج .

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٧ من سورة الماَّدة .

وعلى الناس بفداء ولده إسماعيل من الذبح الذي ابتلاه الله به ، إظهارا لقوة إيمانه .

وهكذا ينبغى أن يكون إبراهيم وولده إسماعيل للمؤمنين المثل الأعلى ، الذي يجب أن يتحلوا به فى جميع الأجيال والعصور ، وقد استمر التقرب به إلى الله كا رسم ، وكما فعل إبراهيم ، حتى أنحرف به القوم فيا أنحرفوا به من مناسك الحج . فذبحوا تقربا للا صنام ، كما فعلوا بالتلبية ، وقد خلصه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، من شوائب الشرك وجعله باسم الله وحده ، كما خلص التلبية وجعلها لله وحده ، و بين أن الهدى يكون من الإبل والبقر والغنم ، وشرط أن يكون سليما من العيوب التي تفسد اللحم ، أو تقزز النفس : « وَلَا تَيَمَّمُوا النَّهِ بِينَ مِنْهُ مِنْ اللهِ عَبْل من العيوب التي تفسد اللحم ، أو تقزز النفس : « وَلَا تَيمَّمُوا اللهِ عَبْل مِنْهُ وَلَا تَيمَّمُوا اللهِ عَبْل من العيوب التي تفسد اللحم ، أو تقزز النفس : « وَلَا تَيمَّمُوا اللهِ عَبْل من العيوب التي تفسد اللحم ، أو تقزز النفس : « وَلَا تَيمَّمُوا الله طيب لا يقبل من العيوب الله عليه إلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فيه » (١٠) . « إن الله طيب لا يقبل الاطيباً » .

#### الهرى فى القرآق :

وقد عرض الفرآن للهدى فى ثلاث سور : سورة البقرة ، والمائدة ، والحج . عرض له فى تلك السور من جهات ثلاث :

أولا — جهة التنويه بشأنه : طلبه وطلب الإخلاص فيه لله ، وجعله من شعائره التي تجب المحافظة عليها ، ويحرم إهمالها وإحلالها ، فني سورة ألحج : « وَالْبُدُنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ لَكُمْ فِيها خَيْرٌ » (٢) . وفي سورة المائدة: « يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوا لَا مُحِلُوا شَعَائِرَ الله وَلَا الشَّهْرَ الحُرامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْهَدْيَ . (٣) .

<sup>(</sup>١) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٦ من سورة الحج .

<sup>(</sup>٣) الآية ٢ من سورة المائدة .

ثانياً - جهة الحالات التي يطلب فيها ، وهي :

حالة الإحصار ، وهو المنع عن إتمام الحج ، وهى المذكورة بقوله تعالى في سورة البقرة : « وَأَ يَمُّوا الحُج وَالْمُمْرَةَ لللهِ فإنْ أُحْصِرْتُمُ فَكَ اسْتَلْيَسَرَ مِنَ الْمُحَدِّي » (١) . وقد طلب فيها عيناً متى تيسر ، ولم يخير بينه و بين غيره ، كا لم يجعل له بدلاً عند المجز عنه .

وحالة الاعتداء على الإحرام بفعل محظور من محظوراته ، وهو المذكور بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيةٌ مِنْ صِيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكُ » (٢٠) . وقد طلب هنا على سبيل التخيير بينه وبين غيره من صوم أو صدقة .

وحالة التمتمع بالتحلل من العمرة إلى الحج م وهو المذكور بقوله: « فَنَ تَمَتَّعَ بِالْقُمُرَةِ إلى الْحَجَ فَ اسْتَنْيَسَرَ مِنَ الْمَدْي فَنَ كَمْ يَجَدْ فَصِيَامُ مَلَا ثَةً أَيَّامٍ فِي الْحَجَ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُم » (٣) وقد طلب هنا على أن يكون له بدل عند العجز.

وحالة الجناية على الحرم بقتل صيده ، أو قطع شجره ، وهو المذكور بقوله تمالى في سورة المائدة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدُ وَأَ نَمُ حُرمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَالا مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْمُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلُ دَلِكَ عَدْلُ مَنْكُمْ ، هَدْيًا بَالِغَ الْكَمْبَةِ ، أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَا كِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ عَدْلُ مَلِكَ مَيامًا م وقد طلب هنا كما طلب في حالة الاعتداء على الإحرام ، على سبيل التخيير بينه و بين الطعام أو الصوم .

<sup>(</sup>١) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) بقية الآية السابقة . (٣) بقية الآية السابقة .

<sup>(</sup>٤) أَكَايَةُ ٩٥ من سورة المائدة .

وكما عرض القرآن الهدى من جهتى التنويه بشأنه والحالات التى يطلب فيها عيناً أو تخييراً ، عرض له من جهة المكان الذى يذبح فيه « مُمَّ مَحِلُها إلى الْبَيْتِ الْمَدِيقِ» (١) . « هَدْياً بَا لِغَ الْمَكْفَبَةِ » (٣) . « حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدْىُ مَحِلُهُ » (٣) . والمراد ، الحرم كلية ، وقد صح عن الرسول أن منى كلها منحر ، وأن فجاج مكة كلها منحر .

أما الوقت الذي يذبح فيه ، فهو على العموم أيام النحر الثلاثة ، أو مع أيام التشريق كلها ، فيدخل اليوم الرابع ، وليلاحظ هنا أن تميين الوقت إنما هو لغير هدى السكفارات والنذر ؟ لأنه لا يتقيد بوقت . كما يلاحظ أن هدى التمتع يجوز أن يقدم ذبحه على الوقوف بعرفة بعد الإحرام بالحج أو قبله بعد التحلل من العمرة .

## الأسرار التي تنطوى عليها هذه المشاسك :

۸ -- ولكل عمل من أعمال المناسك سر ينطوى عليه ، ومعنى يرمز إليه ،
 يجب أن يلتفت إليه المسلم ، وهو يؤدى صورة هذه الأعمال .

فما الإحرام فى حقيقته ــ وهو أول المناسك ــ إلا التجرد من شهوات النفس والهوى ، وحبسها عن كل ما سوى الله ، وعلى التفكير فى جلاله .

وما التلبية إلا شهادة على النفس بهذا التجرد ، وبالتزام الطاعة والامتثال . وما الطواف بعد التجرد إلا دوران القلب حول قدسية الله ، صنع الخبب الهائم مع الحجوب المنعم ، الذي ترى نعمه ، ولا تدرك ذاته .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة الحج .

<sup>(</sup>٢) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>٣) ألآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وما السعى بمد هذا الطواف إلا التردد بين علمى الرحمة التماساً للمففرة والرضوان .

وما الوقوف بعد السعى إلا بذل المهج فى الضراعة بقلوب مملوءة بالخشية . وأيد مرفوعة بالرجاء ، وألسنة مشغولة بالدعاء ، وآمال صادقة فى أرحم الراحمين .

وما الرمى بعد هذه الخطوات التى تشرق بها على القلوب أنوار ربها ، إلا رمز مقت واحتقار لعوامل الشر ، ونزغات النفس ، و إلا رمز مادى لصدق العزيمة في طرد الهوى المفسد للأفراد والجماعات .

وما الذبح وهو الخاتمة فى درج الترقى إلى مكانة الطهر والصفاء إلا إراقة دم الرذيلة بيد اشتد ساعدها فى بناء الفضيلة ، ورمزاً للتضحية والفداء على مشهد من جند الله الأطهار الأبرار .

هذا هو معنى الحج فى حقيقته ومعناه ، والعبادات كلها و إن اختفت صورها ، تلتقى عند غاية واحدة ، وهو تحقيق معنى العبودية لله ، بالإخلاص فى طاعته ، والتوجه إليه وحده والاستمانة به وحده ، والتخلص من سلطان الحظوظ البشرية المظلمة .

ولكن الحج بزمنه اللافح قيظه وزمهريره ، وأمكنته الناطقة بنور الله وهديه ، وأفعاله التي يرجع بها المؤمنون إلى وحدتهم الطبيعية ، القارة في وجدانهم « فطرة الله التي فطر الناس عليها » \_ إنسانية عابدة ، أمام أحدية ، مبودة \_ أقواها وأعمها في تحقيق مهنى المبودية والإخلاص لله ، لهذا جمل عنوان الشروع فيه ، والشمار الذي يصحبه في جميع مراحله ، فيوجه القلب إلى الله ، ويصرفه عما سواه . هذا النشيد الرباني الذي ينزع النفس من ملكوت الأرض إلى ملكوت السهاء ، للنشيد الرباني الذي ينزع النفس من معانى الإخبات والخضوع والاستجابة للنهاء مولاهم .

يسجلون به على أنفسهم الاعتراف بوحدانيــة الله وأحديته في الملك

والسلطان ، في الفضل والإنعام ، في التدبير والتصرف ، في استحقاق الفضل والثناء : لبيك اللهم لبيك ، فأنا الواقف ببابك ، المتسمع لأوامرك ، المسارع لإجابتك ، والمقيم عليها دون تحول أو تردد ، وأنت الواحد الأحد ، الذي تلبي دعوته ، وتهرع النفوس إليه ، أنت الواحد الأحد ، رب النعمة التي لا تحصى ولا تكفر، رب العزة التي لا تذل ، رب القوة التي لا تعجز ، رب السلطان النافذ في السماء والأرض ، سبحانك ، لا إله إلا أنت : « لبيك اللهم لبيك . لبيك لاشريك لك به . « قُلْ إن الحمر يك لك به . « قُلْ إن صمارتي وَنُسُكِي وَعَمْياَى وَ مَمَاتِي لِلهِ رَبِّ القالمين لا شريك لك به و ويذلك المشريك لك به والملك لاشريك لك أن المشلمين » (١) أمرات وأنا أوّل المشلمين » (١)

## الحج مؤتمر إلهى كرم :

والحج باعتبار مكانته في الإسلام ، وغايته المقصودة منه للفرد والجماعة ، جدير أن يتجه إليه رجال العلم والرأى ، ورجال التربية والثقافة ، ورجال النظام والإدارة ، ورجال المال والاقتصاد ورجال الشرع والدين ، ورجال الحرب والجلاد .

جدير أن تفد إليه الطبقات ذات الرأى والحزم، ذات النظر والاجتهاد، ذات الإيمان الصادق والأهداف السامية ، التي يجب أن يقصدها المسلمون في حياتهم، حدير أن يتجه إليه هؤلاء جميعاً ، فنراهم وقد نشرت عليهم مكة أجمعتها ، وجمعتهم بكلمة الله ، حول بيت الله ، يتعارفون ، ويتشاورون ، ويتعاونون ، ثم يعودون إلى بلادهم أمة واحدة ، متحدة القلب ، متحدة الشعور والإحساس .

<sup>(</sup>١) الآية ١٦٢ من سورة الألعام .

## الا فيرة في دعوة إراهيم:

ولمل في هذا ما يكشف لنا عن المراد بالأفئدة التي جاءت في دعوة إبراهيم عليه السلام ، حينها أكل البيت ورفع قواعده ، وأسكن من ذربته بواديه « فَاجْعَلْ أَفْيِدَةٌ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ النَّمَرَاتِ لَعَالَمُمْ يَنَ النَّمَرَاتِ لَعَالَمُمُ وَارْزُقُهُمْ مِنَ النَّمَرَاتِ لَعَالَمُمُ يَشَكُرُونَ » (١) . فإن كلة أفئدة ، لا تعنى مجرد الأشباح التي تروح وتغدو ، والتي لا تعرف من معنى الحج ، سوى أعماله الفردية ، وسوى زيارة الرسول عليه الصلاة والسلام ، و إنما تعنى الأرواح والقلوب التي تقدر مأيجب أن يكون عليه الحجاء الحاشد — في أمكنة الذكريات الأولى ، وفي ظل عبادة الله صن أهداف تجمع قلوب الموحدين على خطط الحياة العزيزة ، كما جمعت أشباحهم من أهداف تجمع قلوب الموحدين على خطط الحياة العزيزة ، كما جمعت أشباحهم المعبادة والذكريات .

## شهود المشافع :

ولعل هذه الأهداف هي أول ما لغنت إليه الآية الكريمة التي تضمنت دعوة الناس إلى الحج : « وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحِجِّ يَأْنُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِر يَأْتَيِنَ مِنْ كُلِّ فَجَّ عَمِيقٍ ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ، وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ ضَامِر يَأْتَيِنَ مِنْ كُلُّ فَجَّ عَمِيقٍ ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ، وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ فَي أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَارَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْمَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا فِي أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَارَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْمَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِينَ الْفَقِيرَ ، ثُمَّ لَيْقَضُوا تَغَمَّهُمْ وَلْيُوفُوا الْذُورَهُمْ وَلْيَعَلَّوْفُوا بِالْبَيْتِ الْفَقِيقِ » (٢) .

فالمنافع التي جعل الحج سبيلا لشهودها والحصول عليها وهي أول ما ذكر

<sup>(</sup>١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم .

<sup>(</sup>٢) أكَيَات ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ سُورة الحبح .

فى حكمة الحج — عامة مطلقة ، لم تقيد بنوع دون نوع ، ولا ناحية دون ناحية ، وهى بعمومها و إطلاقها ، تشمل كل ما ينفع الفرد والجماعة ، ويصلح شأنهما فطهارة النفس ، والتقرب إلى الله ، منفعة ، والتشاور فى رسم خطط المم والثقافة ، وفى جمع الكلمة على تركيز الدعوة ، والعمل على إظهار الإسلام بسماحته وأحكامه الرشيدة ، منفعة ، و إعداد العدة لنسج خيوط الشخصية الإسلامية ، ثو با واحداً ، منفعة و أعداد العدة لنسج جيوط الشخصية الإسلامية ، ثو با واحداً ، منفعة وأى منفعة ، وامتلاء القاوب بمبدأ المحافظة على تلك الشخصية من التحلل والذوبان ، منفعة ، وهكذا تتعدد المنافع وتتنوع على حسب مقتضيات الأحوال التي توحى بها الأزمنة ومواقف الناس من الناس .

#### لمبش عالمی بجب انفاؤه :

ولقد جدت في البشرية آراء ومذاهب في الدين ، و الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، و بدت في آفاق القوة الغاشمة ، أسلحة جديدة أعدت للتخريب والتدمير وترويع الإنسانية ، وتجلت مطامع الجشع الإنساني في صورها البشعة الكريهة .

ولابد — احتفاظاً بدعوة الحق ، دعوة السلام والإصلاح الإلهى — أن يكون للمسلمين بإزاء هذا الجديد ، اجتماع عام شامل ، محددون فيه موقفهم ويشهدون به منافعهم التي تقيهم ، وتتى العالم ، شر ذلك الطيش الذي يقضى على الأمن والسلام ، و يلتهم الفضائل والتدين الحق .

و إذن ، فمنافع المسلمين اليوم التي يتخذ الحج سببلا لشهودها ، لم تبق في دائرتها الأولى ، دائرة المنفعة الروحية الفردية التي عمادها في الأذهان ، مجرد فعل المناسك حول بيت الله الحرام ، ألا و إن أبرز ماتصدق عليه كلة « منافع » فيما بين المسلمين ، أن تتحد كلتهم وشمورهم فيما يجب أن يتخذوه - بحكم دينهم

و إيمانهم — أساسًا لحياتهم ، وهو الاعتصام بحبل الله : « وَاعْتَصِوْو ا مِحَبْلِ اللهِ جَبْلِ اللهِ جَبْلِ اللهِ جَبِما وَلَا تَفَرَّقُوا » (١) .

#### مغتصيات الاعتصام محيل الله:

والاعتصام بحبل الله . يقضى أولا : بتنحية الشهوات والأهواء التى تثيرها بينهم العصبيات . القباية ، والجنسية ، والمذهبية ، تلكم العصبيات التى دفعت وتدفع بهم إلى جمر التفرق عن سبيل الله الواضحة ، وتجعلهم فلولا ، يستمين ببعضها العدو المشترك على باقيهم ، ويقضى على الجميع .

والاعتصام بحبل الله يقضى . ثانيا : بالنظر السريع فى تنقية المقاد والأعمال بيننا ، بما يشوبها من صور الشرك والابتداع ، الأمر الذى هيأ لخصوم الإسلام أن يقولوا : إن الإسلام ليس ديناً واحداً ، وإنما هو أديان متعددة تختلف باختلاف الأقاليم والمذاهب ، فلتركيا إسلام ، وللعراق إسلام ، ولإيران إسلام ، ولباكستان إسلام ، ولمصر إسلام ، و بلاد المغرب إسلام ، وللحجاز إسلام ، وأى إسلام من هذه ، هى إسلام محد و إسلام الفرآن ؟ كبرت كلة تخرج من أفواههم ، إن يقولون إلا كذباً ، فالإسلام وحدة فى المقيدة والعمل ، تعرف عناصرها من كتابه البين الواضح ، وما هذه المظاهر المختلفة التى نراها فى الجاعات الإسلامية إلا أثر من آثار الانحراف البشرى فى فهم المصادر بما توحيه المسلامية إلا أثر من آثار الانحراف البشرى فى فهم المصادر بما توحيه الموسيات الكريهة ، وما ينبغى أن تكون حالة المرضى الذين اتحرف المرض بطبيعتهم ، مصدراً سليا لمعرفة تلك الطبائع ، وإذن فعلينا ، ومحن المرضى ، أن نطبيعتهم ، مصدراً سليا لمعرفة تلك الطبائع ، وإذن فعلينا ، وعن المرضى ، أن نعاج أنفسنا من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثذ تكون نعائل من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثذ تكون نعائل من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثذ تكون نعائل من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثلث العرف نعائل نعائل من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثلث العرف نعائل من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثلث العرف نعائل من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعند ثلث المؤلف و ا

<sup>(</sup>١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

أحوالنا وشئوننا مصدراً حقاً لقدسية الإسلام وصلاحه ، كما هو واضح فى كتابه « إن هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم » .

والاعتصام بحبل الله يقضى . ثالثاً : بالعمل الجاد السريع فى إبراز أهداف القرآن ، بتفسير سهل واضح ، ويكون خاليا من الإسرائيايات ، والخلافات المذهبية والتطبيقات العربية التى اتصلت به ، وحشرت فى تفسيره حشراً ، شفل الناس بها ، عن معرفة هوايته و إرشاده ، وأن يطبع ذلك التفسير بلغات العالم المختلفة ، ثم يو زع على سائر الأقاليم ، ليتبين الناس عن كثب حقيقة الإسلام ، ويعرفوا دعوته على وجهها الصحيح ، وعندئذ تبوء بالإثم هذه الأقلام المأجورة على الدعايات السيئة ، ضد الإسلام وجاله .

والاعتصام بحبل الله يقضى . رابعاً : بوضع نظام محكم لنشر الدعوة الإسلامية في أرجاء العالم ، يكون أساسه الإعداد القوى لطائفة من الدعاة والمرشدين ، مزودين بالنضج الفكرى والمعرفة الصحيحة ، واللغات الأجنبية ، وأساليب العرض الملائمة ، وذلك و راء إلمامهم بمواقع البلاد التي يوجهون إليها ، ونفسيات أهلها . وعقائدهم وتقاليدهم ، وسائر شئونهم حتى يستطيعوا أن يتبوؤا فيا بينهم مكانة المواطن الحريص على خير مواطنيه ، وأن يتخذوا في دعوتهم إلى الخير سبيل الحكمة التي أمر الله بها في كتابه .

والاعتصام بحبل الله يقضى . خامساً : بالنظر السريع الجاد فى تنسيق شئون الاقتصاد فى الجماعات الإسلامية ، ويكون ذلك بتأسيس منظمة إسلامية اقتصادية مهمتها : تنظيم التبادل الإقتصادى ، وسد حاجات الجماعات الإسلامية ، بمضها من بعض ، حتى لا يكون للمستعمر ، أثر فى اتخاذ هذا الجانب سبيلا لاستنز أف

ثروة البلاد الإسلامية وتثبيت أقدامه فيها ، ثم الحياولة بيننا و بين الحصول على ما يحفظ كياننا و يرفع مستوانا .

هذه هى جهات المنافع التى تتوقف عليها حياتنا ، والتى يجب أن نفسر بها الآن قوله تعالى فى حكمة الحج: « ليشهدوا منافع لهم» و إن تفصيلها ورسم خططها والإيمان بها يتطلب اجتماعا فى ظل روحية صافية ، وليس ذلك إلا فى اجتماع الحج ومؤتمره الإلهى الكريم.

#### أين مؤتمرنا السنوى ؟

ليس لنا اجتماع سنوى عام يجب أن نهرع إليه من جميع الأفطار - بحكم الدين ، لا بحكم المطامع ، و بدعوة الأشخاص — سوى هذا الاجتماع .

ألا وإن مسارعة القادرين أرباب الرأى والحزم، إلى حضوره لمعالجة شئوننا لأجدى علينا وعلى الإنسانية كلها من مسارعتنا لحضور مؤتمرات لا يعرف

<sup>(</sup>١) الآية ٣٠ من سورة الأثقال .

من آثارها ، سوى إلاجتماع على موائد الطعام والشراب ، وسوى تبادل التحيات وكمات القدوم والانصراف . ثم يكون الانفضاض ، والظلم هو الظلم ، والاعتداء هو الاعتداء .

إن تشارنا في إعداد العدة لإبراز المنافع التي يقتضيها الاعتصام بحبل الله ، لأجدى بكثير علينا وعلى ديننا ، من إعداد العدة لمعرفة قوانين الغرب وفاسفة الغرب ، وآداب الغرب ، وتقاليد الغرب ، فنحن لا نجنى من وراء ذلك كله قبل تركز حياننا ، سوى ضياع شخصيتنا والثقة بأنفسنا .

#### نوجبہ وتقریب :

ليس من المعقول — ولله الحكمة البالغة — أن يكون القصد من هذا الاجتماع مجرد أن يطوف المؤمنون بالبيت ، وأن يقفوا في عرفات ، فإن الله يعبد في كل مكان ، « ويله المشرق والمتفرب فأينما تورو و كيب الداعى في كل مكان : « ويله المشرق والمتفرب فأينما تورو و خيب الداعى في كل مكان : « ويله المشرق والمتفرب فأينما تورو في وجه الله الحكمة كما أفصحت عنه آية الحج ، أن بجتمع الموحدون في زمن واحد ومكان واحد ، ليشهدوا منافعهم ، وليزيلوا تفثهم . أما المنافع فسبيانها ما ذكرنا ، وأما إزالة التفث ، فليس الأمر فيها قاصراً على إزالة أدران البدن من شعث السفر ، و إنما هو تنبيه بالأدنى ، وهو درن البدن على الأعلى وهو درن العقل ودرن الجماعة ، فدرن القلب : وقوعه تحت ضغط الشكوك والأوهام ، ودرن الجماعة : وقوعها تحت سيطرة الغاصبين .

و إذن ، فإزالة التفث ، تحلية عما لا ينبغى لافرد والجماعة ، وتحصيل المنافع ، تحلية بما ينبغى للفرد والجماعة ، والحج قد شرعه الله ، سبيلا لتلك التحلية ، وهذه

<sup>(</sup>١) ألاية ١١٥ من سورة البقرة .

التبحلية وهكذا كان الحج فى زمن الرسول ، كان حينا خرج إليه المسلمون أول ورثم الله عنه ، إذ تلا على بن أبى طالب بررة فى السنة التاسعة تحت إمرة أبى بكر رضى الله عنه ، إذ تلا على بن أبى طالب انتباً عن الرسول – أوائل سورة التو بة ، وفيها تطهير البيت من المشركين ، وكان حينا خرج إليه الرسول فى السنة التالية ، العاشرة بعد أن نفذت مواد التبليغ الإلهى السابق وفيه سمعوا من الرسول عليه السلام ، أيها الناس : إنما المؤمنون إخوة ، ولا يحل لامرى مال أخيه إلا عن طيب نفس منه ، فلا ترجعُن بعدى كفاراً ، يضرب بعضكم رقاب بعض ، و إنى تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تضاوا بعدى ... كتاب الله .

## الباب الثانى

نظام الأسرة والمواريث

## *الفصل لأول* **الا**ئسرة تكوينها والمحافظة عليها

#### أهمية الاسرة :

ا — ليس من شك ، فى أن الأسرة لبنة من لبنات الأمة ، التى تتكون من مجموعة أسر ، يرتبط بعضها ببعض ومن الطبيعى أن البناء المكون من لبنات ، يأخذ ما لهذه اللبنات من قوة أو ضعف ، فكلا كانت اللبنات قوية ذات تماسك ومناعة ، كانت الأمة المكونة منها كذلك ، قوية ذات تماسك ومناعة ، كانت الأمة المكونة منها كذلك ، قوية ذات تماسك ومناعة ، فاكلا كانت الأمة كذلك ، ذات ضعف وانحلال ، كانت الأمة كذلك ، ذات ضعف وانحلال ،

ومن هناكانت العناية بتقوية الأسرة ، من أهم ما يجب على المصلحين رعايته وأخذ الطريق إليه ، ولا يكون ذلك إلا بتوخى المبادئ القوية التي يشاد عليها صرح الأسرة ، وتضمن بقاءها ونموها ، قوية مثمرة ، ثم بقوة الهيمنة على تلك المبادئ ومراقبة تنفيذها .

#### الزواج أصل الاسرة :

٢ --- وإذا كانت الأسرة لبنة من لبنات الأمة ، فالزواج هو أصل الأسرة ،
 به تشكون ومنه تنمو .

ومن هنا \_أيضاً يأخذ الزواج نفس العناية التى تأخذهاالأسرة إن لم تكن أقوى وأشد ، ولا نعرف دينا من الأديان السماوية ، إلا وكان للزواج فيه المكان الأول عما يستدعى العناية والاحترام ، وكذلك لا نعرف أمة من الأمم التى تعرف قيمة الحياة ، إلا كان الزواج لديها ، آخذا تلك المكانة من العناية والاهتمام ، وليس ذلك فقط ، لأن الزواج أصل الأسرة ، بل لأنه \_أيضاً عما تدعو إليه الفطر ، وتقضى به الطبيعة .

وما الزواج في واقعه إلا ظاهرة من ظواهم التنظيم لفطرة ، أودعت في الإنسان ، كا أودعت في غيره من أنواع الحيوان ، ولولا الزواج الذي هو تنظيم لتلك الفطرة المشتركة بين الإنسان والحيوان ، لتساوى الإنسان مع غيره من أنواع الحيوان في سبيل تلبية هذه الفطرة عن طريق الفوضي والشيوع ، وعند أذ لا يكون الإنسان ، ذلك المخلوق الذي سواه الله ونفخ فيه من روحه ، شم منحه العقل والتفكير ، وفضله على كثير من خلقه ، واستخلفه في أرضه ، وسخر له عوالم كونه ، شم هيأ له ، مبادئ الروابط السامية التي يرتفع بها عن حضيض الحيوانية البحتة ، وتدعوه إلى التعاون مع بني نوعه ، في عمارة الكون وتدبير المسالح ، وتبادل المنافم .

#### مب الإنسال للبقاء:

٣ - و إذا كان الوضع الإلهى للإنسان في هذه الحياة ، وقيامه بمهمته التي وكلت إليه فيها ، يقضى بتنظيم الفطرة الخاصة ، بالزواج ، سموا به عن مراتع الحيوانية في تلبية هذه الفطرة ، فإن الإنسان من جهة أخرى ، مطبوع على حب البقاء ، وإذا كان لا سبيل إلى بقائه بذاته ، وكان يؤمن بذلك من مشاهداته ، وصنيع الله في آبائه وأجداده ، وسائر الأحياء ، فإنه يرى أن سبيله إلى البقاء ،

إنما هو النسل ، المعروف نسبته إليه ، يراه امتداداً فىبقائه ، واستمرارا لذكراه ، وخاوداً لحياته .

ومن هنا ، كان تنظيم الفطرة البشرية عن طريق الزواج ، الحقق لهذه النسبة أمراً لابد منه في حصول الإنسان على ما طبع عليه من محبة استمر ار وجوده ، الذي يراه في نسله من بنين وأحفاد .

ولعل من أوضح ما يملاً النفس بهذا الجانب الذي يدعو الإنسان إلى الزواج، وتنظيم فطرته به ، قوله تعالى : « وَاللهُ جَعَلَ لَكُم مِنْ أَ نَفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِنْ أَ نَفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِنْ الطَّيِّبَاتِ » (١) . وحسبنا في ذلك أن الله سبحانه وتعالى ، نظم الأزواج ، وما يمنحنا منهن ، من بدين وحفدة ، مع رزق الطيبات في عقد واحد ، وهو صنيع يشعرنا بأن الحاجة إلى الأزواج وثمرة الأزواج ، والتفضل بتنظيم الزواج ، يشعر بأن كل ذلك ليست حاجتنا إليه بأقل من حاجتنا في حفظ حياتنا ، والتمتع بلذائذ الحياة ، من حاجتنا إلى طيبات الرزق التي تحفظ كياننا ، وتقينا التعرض للضعف والانحلال .

وإذا كان الإنسان محتاجا فى بقائه إلى أبنائه وأحفاده ، وكان الزواج وحده هو السبيل إليهم ، فهو فى راحته القلبية ، وسكنه إلى القلب الذى يحنو عليه ، ويشاركه السراء والضراء ، أشد حاجة من حاجته إلى هؤلاء الأحفاد الذين لا ينم بهم إلا مع سكون القلب ، واطمئنان النفس ، وراحة الضمير ، و إلى ذلك يشير قوله تعالى . « وَمِنْ ءاياً تِهِ أَنْ خَلَقَ لَـكُمْ مِنْ أَ نُفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْهَةً » (٢) .

ولمل كل ذلك الذى نقرره فى ثمرات الزواج من جانبي البقاء والمودة ، هو

<sup>(</sup>١) الآية ٧٢ من سورة النحل .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢١ من سورة الروم .

قرة العين التي أطلق الله لسان عباده المقربين بدعائهم إيا. بها « وَالَّذِينَ ـَيْقُولُونَ رَبِّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيًّا تِنَا ثُوَّةَ أَعْبُنِ » (١) .

وفى دعاء زكريا عليه السلام لربه ، ما يجدر بالإنسان الكامل أن يقف عنده ، وأن بتذوقه حتى يملك عليه نفسه ، وحتى يؤمن بما آمن به المقربون من محبة الولد ، والحرص على طلبه والحصول عليه « رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْمَهْلُمُ مِنِّى وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَكُمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ، وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِيَ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَكُمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ، وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَآءَى وَكَانَتِ امْرَأَ فِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّذُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِ ثُنِي وَيَرِثُ مِنْ عَالَ رَابً رَضِيًّا » (؟) مِنْ عَالَ رَبِّ رَضِيًّا » (؟)

# الشدريب على تحمل المسكوليات:

ع - وإذا كان الزواج كا قلنا ، يقضى بتنظيم الفطرة الخاصة ،
 و يحقق الإنسان بواسطة النسل ، البقاء المطبوع على حبه ، فإنه من جهة ثالثة ،
 يهيء له جو الشعور بالمستوليات ، ويكون له درسا تدريبيا عمليا على تحملها ،
 والقيام بأعبائها .

والإنسان لم يخلق في هذه الحياة لمجرد أن يأكل ويشرب ، ويعيش ، ثم يموت كما يموت غيره من سائر الأحياء ، وإنما خلق ليفكر ويقدر ويدبر ، ويدير المصالح ، وينفع وينتفع .

فهو إذن بمقتضى خلقه وتكوينه ، و بما ميزه به من قوى الإدراك والعمل ، لا ينبغى ولا يصح أن يكون خاليا من المسئوليات ، و بالتالى ، لا يصح وهو عنصر

<sup>(</sup>١) الآية ٧٤ من سورة الفرقان .

 <sup>(</sup>۲) الآیات ٤ ــ ٦ سورة مریم .

من عناضر ألحياة العامة ، ألا يزود فى حياة خاصة محدودة بمــا يركز فيه مبادى. تحمل المسئوليات .

و إذن ، لابد أن يوجد فى بيئة (تحضيرية) له فيها هيمنة ، وله عليها قوامه ، وله بها رباط فى نفسه ، أن يتحلل منه ، وأن يلقى به عن عاتقه .

وفى جو هذه البيئة ، يتلقى عمليا الدرس النافع فى تقوية نفسه وقلبه على تحمل تلك المسئوليات ، و بقدر ما تمتد هذه البيئة ، وتتسع داثرتها ، وتتشعب فروعها وتكثر مطالبها ، تمتد مسئوليته ، و يعظم تدريبه ، ويتسع لديه نطاق التفكير والنظر فى التدبير والهيمنة ، و بذلك يجد السبيل إلى ما يجب أن يشارك فيه من تحمل المسئوليات الكبرى التى تتصل بأسرته الوطنية ، ثم بأسرته الإنسانية العامة .

وذلكم الرباط الذي يكون تلك المدرسة ، ليس شيئا فيا نرى ويرى الناس ، غير الزواج ، ولعل أقرب ما يوحى بهذا المعنى من كلام الله قوله تعالى : « يَأْيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَ بِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْس وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْ اللهِ اللهُ الذِي تَسَاءُلُونَ بِهِ مِنْ أَنْهُ اللّٰذِي تَسَاءُلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » (۱) « يَأْيُهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا كُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأَنْنَى ، وَجَمَلْنَاكُمْ شَمُو بَا وَقَبَا يُلَ لِتَمَارَفُواْ » (۲) .

رحم واحدة ، وأصل واحد ، وفروع تنبثق من ذلك الأصل ، وتتجه اتجاها واحدا ، هو اتجاه الخير والصلاح . وشعوب وقبائل : تتعارف ، لا تعارف الذوات والأسماء ، و إنما تعارف التعاون ، وتحمل المسئوليات المشتركة ، التي يعود على الأمة نفعها ، وعلى المجتمع الإنساني خيرها .

<sup>(</sup>١) الآية الأولى من سورة النساء .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٣ من سورة الحجرات .

## الإعراض عن الزواج :

هذه جهات ثلاث ، تتصل اتصالا وثيقا بحياة الإنسان ، ومقوماته البشرية الفاضلة تقضى بتنظيم الفطرة البشرية على وجه الاختصاص ، الذي يميز بين الإنسان وغيره من سائر الأحياء ، و يضع الحد الفاصل بين الإنسان الكادح والحيوان المسخر ، و يحفظ عليه تناسله ، ونسبة حلقاته إليه ، فيرى نفسه في تلك الحلقات ، كما برى نفسه في ذاته .

و يحقق له التنشئة على الشعور بالمسئوليات ، فلا تنحصر حياته فى ذاته ، ولا يسقط اعتباره من عناصر الوجود التى ترتفع عليها صروح الحياة العالية . هذا هو حظ من عرف قيمة الزواج ، وسعى إليه ، ومهد له ، ودخل فى مدرسته .

أما هؤلاء الذين يعرضون عن الزواج ، ويتعللون بمتاعبه ومطالبه ، و بأنه تقييد لحرية ، يجدر بها أن تنطلق دون أن تكبح ، فهم قوم جهلوا أو تجاهلوا معنى الإنسانية التي خلقوا على صورتها، وجدير بعقلاء الناس أن يضية وا عليهم المسالك حتى يرحلوا من بيئات الإنسان ، إلى غاب الوحش والحيوان .

## الزواج ميثاق وعهد :

٣ — وقد نظر القرآن السكريم إلى ما للزواج من هذه المسكانة السامية فى حياة الفرد والأسرة والأمة ، فنوه بشأنه ، ورفعه عن أن يكون عقداً تتم التزاماته بالإيجاب والقبول ، وشهادة الشهود ، فجعله « ميثأقا » تتحمل الضائر التى تعرف معنى الميثاق مسئوليته ، وتسكافح جهدها فى سبيل المحافظة عليه والوفاء به مما قد يمترضه من شدائد وصعوبات ، ثم لا يكتفى بجعله « ميثاقا » كيفا يكون ، تعتريه الرقة وخفة الميزان ، فيتعرض للنقض كما أراد عابث أو مأفون ، بل جعله الرقة وخفة الميزان ، فيتعرض للنقض كما أراد عابث أو مأفون ، بل جعله

« ميثاقًا غليظًا » و « عهداً قوياً » يتعذر حله ، فيربط القلوب ، ويحفظ المصالح ، ويندمج به كل من الطرفين في صاحبه ، فيتحد شعورها ، وتلتقي رغباتهما ، ويكون شخصه ماثلا دائماً بين أعينهما ، لا يمكن تناسيه ولا تقع الغفلة عنه حتى بعد انتهاء أجله ، واقرأ في ذلك قوله تعالى : « وَإِنْ أَرَدَثُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْج . مَكَانَ زَوْج وَءَا تَيْتُم وَالحَدُاهُن قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْه شَيْئاً أَتَأْخُذُونَه بَهْتَانَا وَإِنْما مُبِينا وَكَيْنَ تَأْخُذُونَه وَقَدْ أَفَعَى بَعْضُكُم إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذُنَ مِنْتَاناً وَإِنْما مُبِينا وَكَيْنَ تَأْخُذُونَه وَقَدْ أَفَعَى بَعْضُكُم إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذُنَ مِنْتَكُم ميثاقاً غليظاً» (١) . ثم تدبر في ذلك ما يوحى إليه قوله تعالى في شأن العلاقة الزوجية : « هُنَّ لِباسُ آسَكُم وَأَنْتُم لِباسُ لَهُنَّ » تدبر إيحاء ذلك لتعلم أن العلاقة الزوجية ، أسمى في معنى الترابط والاندماج من علاقات الصداقة والأبوة والمبنوة ، وأنها ليست كا يظن من لا يغمون حقيقتها ، ولا يعرفون وضعها والبنوة ، وأنها ليست كا يظن من لا يغمون حقيقتها ، ولا يعرفون وضعها الذين يضعون العلاقة الزوجية هذا الوضع ، هم قوم لم يشرق على قلوبهم النور الدين يضعون العلاقة الزوجية هذا الوضع ، هم قوم لم يشرق على قلوبهم النور الوضاء المنبعث من مثل قوله تعالى : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الذِي عَلَيْهِنَ إِلْمَعْرُوفِ » (٢)

وإذا كان المتتبع لكلمة « ميثاق » ومواضعها التي وردت فيها ، لا يكاد يجدها تأخذ مكانتها في التعبير القرآنى ، إلا حيث يأمر الله بعبادته وتوحيده ، والأخذ بشرائعه وأحكامه ، فإنه يستطيع – وقد جاءت في شأن الزواج – أن يدرك عن طريق قريب ، المكانة السامية التي وضع الله الزواج فيها ، وجعله في التعبير عنه صنوا للإيمان بالله وشرائعه وأحكامه .

هذه مكانة الزواج ، في سنن الجاعة البشرية ، وفي حكم الله وكتابه ، ومنها يعلم مقدار جرم المعرضين عن الزواج في حق أنفسهم ، وحق أمتهم و إنسانيتهم ،

<sup>(</sup>١) الآية ٢٠من سورة النساء .

<sup>(</sup>٢) • ٢٢٨ من سورة البقرة .

وجرم هؤلاء الآخرين الذين يتخذونه ملهاة بها يعبثون ، أو عقد بيع أو شراء ، به يسخرون و يستعبدون .

# مبادئ الإسلام في تأسيس الأسرة

أفرغ الإسلام على عقد الزواج ، صبغة « الميثاق الغليظ » وصور امتزاج الطرفين فيه بقوله تعالى : « هن لباس لسكم وأنتم اباس لهن » وركزه على عناصر « السكن والمودة والرحمة » وجعله أساساً لتسلسل الذرية « بالبنين والأحفاد » ، كا جعله الخلية الأولى التي تتكون منها الأسرة ، وتتغرع عنها غصون الإنسانية « شمو با وقبائل » تتعارف وتتعاون ، وتكون منها الأمة المثالية الفاضلة التي تأمم بالمعروف وتنعى عن المنكر ، وتعلى للإنسان مجده ، وتحقق له معنى الخلافة في الأرض التي خلق لأجلها ، وفضل بها على كثير من الخلق .

#### الشعرف:

ومن هنا ، عنى الإسلام بجملة من الوسائل التي من شأنها إذا روعيت ،
 وحوفظ عليها ، كانت قوة فى الحياة الزوجية ، وقوة فى استمرارها ووقايتها من التمرض للتدهور والانحلال .

وكان منها مايجب اتخاذه فى الزواج منذ اللحظة الأولى : لحظة التفكير فيه ، والتوجه إليه ، والعزم عليه .

وكان منها ما تجب مراعاته بعد أن يتم عقد الزواج ، وتسير الحياة الزوجية في طريقها .

وكان منها ما تجب مراعاته حين الشمور بمبدأ الزعزعة والاضطراب ، فترجع

النفوس عن غيها وتقف فى جانب المحافظة ودوام الاتصال ، بدلا من الاندفاع فى تيار الغضب والانحلال .

وكان أول ما تجب مراعاته من تلك الوسائل قبل الإقدام على الزواج أن يتعرف الطرفان ، كلاهما على صاحبه ، فلا يتركان الأمر للمصادفة الخابطة .

والإسلام في هذه الناحية يوصى باختيار من له دين وخاق ، و محذر الاعتاد على مجرد الجال أو الحسب ، أو المال ، و إن لصاحب الدين والحلق ، من دينه وخلقه ، أقوى مرشد وأهدى سبيل إلى تقدير هذه الرابطة تقديراً يدفع إلى القيام بمقتضاها ، والمحافظة على حقوقها ، وقديماً قيل : « إذا تزوج الرجل المرأة ، وقال : أى شيء لها ؟ فاعلموا أنه لص » ومن كلام الرسول عليه السلام في هذا المقام « من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله إلا ذلا ، ومن تزوجها لمالها ، لم يزده الله إلا فقراً ، ومن تزوجها لمالها ، لم يزده الله إلا أن يغض بصره ، و يحصن نفسه ، بارك الله له فيها ، وبارك لها فيه » وليس ممنى هذا إهال جانب الجال ، كيف وهو من بو اعث الألفة والحبة ، و إنما القصد أن الإنسان لا يخضع في الزواج لجرد الجال ، أو أحد أخويه : المال أو الحسب ،

وليس من ريب في أن سوء الخلق ، يقضى على كل خير ويبعث الريبة في كل مظهر وعندئذ لاينفع جمال ولا مال في إنشاء هذه الرابطة الشريفة .

#### الاختيار:

٨ -- وإذا تم تعرف أحد الطرفين على صاحبه من هذه الجهات ، واطمأنت النفوس إلى حسن الأخلاق الذي هو أساس في حسن المعاملة ، وبمو الرابطة وازدهارها ، فإن الإسلام يومى بعد ذلك مخطوة ثانية ، هي خطوة الخطبة ،

خطوة الاختبار ، عن طريق الحس ، مشاهدة واستماعا : يرى وجهها ويديها وقدميها ، ويستمع حديثها .

و بهذا الاختبار يتعرف كل من الطرفين ما لصاحبه من المزايا الجسمية والصوتية والفكرية .

ومن هذا التعرف تنبت الرغبة ، وتعرف اتجاهات القلوب ، والأرواح — كما قيل — جنود مجندة ، ماتعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف .

وقد يكون من الحق علينا أن أعرض في هذا المقام لعادات الناس .

يرى كثير من الشرقيين - و بخاصة سكان القرى والريف - أن رؤية الخاطب لمخطو بته أمر لايسمح به شرف العائلات ، ولا الغيرة على الكرامة والعرض ، ولا يسمحون إلا بالتعرف عن طريق الوصف من جارة ، أو قريبة للمخطوبة أو الخاطب .

و يرى آخرون ممن يقلدون الغربيين ، أن سبيل الاختبار ، العشرة الطويلة والاختلاط الكثير ، الذى يسبر به كل من الطرفين غور صاحبه ، ويعرف كامن أخلاقه .

ولست فى حاجة إلى بيان الفساد فى هاتين الطريقتين ، فكلتاهما بعيدة عن الجادة ، هما فى طرفى الإفراط والتفريط .

و إن فى مفاجأة كل من الزوجين لصاحبه على الطريقة الأولى دون أن يسبق بينهما تعارف ما ، أو رؤية ما ، تعريض الحياة الزوجية للانحلال إذا قدر للقلوب أن تتنافر ، وللضمائر ألا تسكن .

و إذا كانت هذه الطريقة فيها من الغلظة ، ما يقضى على الأسرة في مبدأ أمرها ، فإن في الطريقة الأخرى ، شراً ، وشراً مستطيراً ، وقد يكون فيها نقرؤه

أو نسمه بين اليوم والآخر من خوادث الخاطبين والمخطوبات — وقد رفعت بينهما الحجب ومكنا من الخلوة في الأسفار والمتنزهات — ما يغنينا عن التصريح بالآثار السيئة لهذه الطريقة التي كثيراً ما تودى بالشرف والكرامة ، وكثيراً ما تسبب إعراض الخاطبين عن المخطوبة .

و إذا كانت الفضيلة — كما يقو لون — وسطا بين طرفين هما رذيلة ، وكان اللبن الخالص السائغ للشاربين ، يخرج من بين الفرث والدم — فإن أعدل الآراء في الخطبة واختبار الخاطب لمخطوبته ، هو ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، وتضمنه إرشاد النبي الكريم لأمته عليه السلام .

وهو أن يرى كل منهما صاحبه ، وأن يستمع إلى حديثه ، وأنه لا بأس أن يجتمعا ومعهما بعض الأهل والأقارب ، دون أن تسد منافذ الرؤية و يحكم سدها ، ودون أن يطلق لهما السراح ، ويرخى لهما العنان ، فيذهبا و يجتمعا كلما أرادا ، وإلى أى مكان أرادا .

وقد صح أن المغيرة بن شعبة خطب امرأة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ( انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما ) ومعناه أن يحصل بينكما الموافقة والملاءمة ، والأحاديث التي تبيح للخاطب أن يرى مخطو بته كثيرة في الصحاح ، ولعل في هذا ما يخفف من غيرة أرباب الغيرة ، فلا يزجون بفتياتهم في ظلام ، قد لا يشرق عليهن نور من أفقه ، ولعل فيه أيضاً ما يخفف من إسراف الآخرين ، فلا يتركون الحبل على الغارب ، فتلفحهم نار الخزى والعار .

#### الرضا:

ه - لم تكتف الشريعة في وسائل تكوين الأسرة و بناء الحياة الزوجية
 على التعرف والاختبار السابقين ، و إنما أوجبت بعد ذلك تمام الرضا من الطرفين

وجملته شرطاً فی صحة العقد ، ولم تقم فی الزواج — فی أصح الآراء والمذاهب — وزنا لمجرد رضا الولی ، ولو کان أبا ، ما دام الطرفان أو أحدهما غير راض بقلبه وضميره ، إن لم يكن بنطقه ولسانه ؛ وكما لم تقم الشريعة فی الزواج وزنا لمجرد رأی المخطوبة ، و إنما جعلت الأمم شوری بينها و بين ولی أمرها وأمها .

فأمرت الولى أن يأخذ رأى المخطوبة فى شريك حياتها ، وأن يأخذ رأى أمها التى هى أدرى الناس بأحوالها ، وصح فى ذلك كله قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها فزواجها باطل ، وكررها ثلاثا » وقوله فى شأن البكر وقد قيل له : إن البكر تستأمر فتستحى فتسكت : « سكوتها إذنها» ، وعن ابن عمر رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : آمروا النساء فى بناتهن .

و بهذا الوضع ، تحفظ الشريمة للأب سلطته الأبوية ، وتصون للبنت أدبها مع تمكينها من الإعماب عن رغبتها .

و بهذا الوضع ، لا نرى أبا يستبد بسلطان الأبوة فى تزويج بناته ، دون تعرف رضاها ولا رضا أمها ، ولا نرى فتاة تخرج عن سلطان أبيها وأمها ، وترتبط بزوج لايعرف أهلها شيئًا عنه ، وكالا الأمرين قد يؤدى إلى فتن لاتقف عند حد : تنتحر الفتاة أو تتمرد على الزواج الذى أكرهت عليه ، تقيم أمها حربًا شعواء على الأب والزوج معًا ، فيفسد البيتان وتشقى الأسرتان ، يتملك الأب الغضب لكرامته ، فيفتك بابنته أو بمن اختارته زوجا لها دون أمره .

#### الكفادة:

١٠ -- ولم نقف الشربعة عند هذه الوسائل السابقة في بناء الأسرة

من التعرف ، والاختبار ، والرضا ، وإبما طلبت شيئاً آخر ، هو في الكثير الغالب ، ضمان لقوة الألفة وحسن العشرة ، ويسر تبادل الرأى والاقتناع والموافقة . ذلك هو أن يكون الزوج كفئاً للزوجة ، في الفضائل التي يعتز الناس بها في حياتهم الاجتماعية وهو شأن في صالح الزوجة ، وصالح أسرتها ، أكثر من أن يكون في صالح الزوج وأسرته .

وليس من ريب ، فى أن انحطاط مكانة الزوج من مكانة الزوجة ، يجملها دائماً تنظر إليه بعين الاحتقار ، وتتلقى فى شأنه من الناس ، نظرات النقد والتعبير .

ومن هنا ، تأبى عليها نفسها أن تخضع لرأيه ، أو تنزل على مقتضى قوامته وسلطانه ، هو زوج فى نظر نفسه وله حق الأزواج ، وذليل فى نظرها ، فلا تمنحه ذلك الحق ، فتختلف الحياة .

وهذا بمما يجب التنبي له والاحتراس منه قبل الوقوع فيه وقبل أن يستفحل الخطب ويدخل الزوج على زوجه ، وعند تُذْ يفتحون بأيديهم أبواب الحاكم والقضاء .

### المرير:

الشريعة للزوجة منحة تقدير تحفظ عليها حياءها وخفرها ،
 يتقدم بها الزوج معبراً عن تقديره إياها وعن رغبته في إتمام الزواج بها .

هذه المنحة التي تعرف باسم « المهر » وقد حثت الشريمة بكثير من الإرشادات النبوية على يسره وخفته ، وكان من ذلك « من بركة المرأة ، سرعة تزويجها و يسر مهرها » . « خير النساء أحسنهن وجوهاً وأرخصهن مهوراً » .

والواقع أن التشديد على الأزواج بالغلو في المهركما شاع ذلك بين الناس في جميع طبقاتهم ، ايس من مصلحة الفتيات ، ولامن هناءتهن في حياتهن الزوجية .

فالزوج الذى يستدين بسبب زواجه ، كثيراً ما يصاب بانقباض النفس وضيق الصدر وكثيراً ما يقترن ذلك بنظرته إلى من كانت سبباً فى شقائه بالدين المؤرق .

ومن هنا ، كان من الوصايا التى تلحق بالنعرف ، والاختبار ، والرضا ، والكفاءة يسر المهور وعدم المغالاة فيها ، و به تشرح الصدور ، وتقوى الألفة ، وتطيب الحياة .

هذا ما تراه الشريعة من الوسائل التي بجب مراعاتها قبل الإقدام على عقد الزواج ، تركيزاً له على الأسس القوية المتينة ، و بعداً به عن اللبنات الرطبة التي لاتلبث أن تذوب ، فينهار البنيان ، و يسقط العرش ، و يتلاشى الأمل .

# دعائم الحياة الزوجية السعيدة :

۱۲ – وإذا تمت هذه المقدمات ، واطمأنت النفوس إلى الاقتران ، وجرى العقد بين الزوجين ، ودخلا فى نطاق (الميثاق الغليظ) فإن الإسلام يقرر ينهما من الحقوق والواجبات المتبادلة ، ما به تحسن المعاشرة ، وتنمو الرابطة ، وتطيب الجياة .

ولا نكاد نجد فى تشريع ما ، أرضى أوسماوى ، مثل هذه القاعدة الجليلة التى جملها الفرآن أساساً للحياة الزوجية ، ولفت بها الأنظار إلى ما بين الزوجين من الحقوق والواجبات ، تلك القاعدة ، هى ما أحكمها الله بقوله : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » .

وقد قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، تعليقًا على هذه الآية المحكمة ، و بيانًا للمكانة التى رفع الإسلام المرأة إليها : هذه الدرجة التى رفع النساء إليها ، لم يرفعهن إليها دين سابق ، ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل إليها أمة

من الأم قبل الإسلام ولا بعده ، وهذه الأم الأوربية — التي كان من تقدمها في الحضارة والمدنية أن بالغت في احترام النساء وتكريمهن ، وعنيت بتربيتهن وتعليمهن الفنون والعلوم — لا تزال المرأة فيها ، دون هذه الدرجة التي رفعها الإسلام إليها ، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف في مالها دون إذن من زوجها .

ذلكم الحق الذي منحته الشريعة الإسلامية للمرأة من نحو ثلاثة عشر قرنا ونصف قرن ، فلم تبح للرجل أن يأكل من مالها — فضلا عن تملكه والتصرف فيه — إلا إذا كان عن طيب نفس منها « فَإِنْ طِبْنَ لَــكُم عَنْ شَيء مِنْهُ نَفْسًا فَــكُلُوهُ هَنِيئًا مَرَ يئًا » (1)

وقد كان النساء في أوربا منذ خمسين سنة بمنزلة الأرقاء في كل شيء كما كن في عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالا ، إلى أن قال: « وقد صار هؤلاء الإفريج الذي قصرت مدنيتهم \_ ولا أقول دينهم الذي جاء به المسيح \_ عن شريعتنا في إعلاء شأن النساء ، يفخرون علينا ، بل يرموننا بالهمجية في معاملة النساء ، و يزعم الجاهلون منهم بالإسلام أن ما نحن عليه هو أثر ديننا » .

## العرف يحدد الحقوق :

والآية السكريمة ، ترشد إرشاداً وانحاً إلى أن الأساس الذي يرجع إليه في تقرير الحقوق والواجبات ، إنما هو « العرف » الذي تقضى به فطرة المرأة ، وفطرة الرجل ، وشأن ما بينهما من المشاركة والاجتماع .

وقد تـكلم الفقهاء كثيراً في حق الرجل على المرأة وحق المرأة على الرجل .

<sup>(</sup>١) الآية ٤ من سورة النباء .

والحق الذى تهدى إليه الفطرة فى شأن الزوجين : هو ما قضى به النبى صلى الله عليه وسلم بين على ، وابنته فاطمة : قضى على ابنته بخدمة البيت ورعايته ، وعلى زوجها بمـا كان خارجا عن البيت من عمل .

فعليها تدبير المنزل ، ورعاية الأطفال ، وعلى الرجل السعى والكسب .

و بهذا التوزيع تتحقق الماثلة التي قررها القرآن في الآية الكريمة ، وبما يزيد الحياة الزوجية قوة أن يمد كل منهما يد المساعدة لصاحبه في عمله إذا دعت إليه ضرورة ، وهو نوع من التعاون الذي طلبه الإسلام وحث عليه في كل مجتمع « و تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْم وَالْمُدُوّانِ » (١) .

و إذن ، فمن يحمل زوجه ما لا طاقة لهنا به ، فليس بمحسن عشرتها ، و ومن تحمل زوجها ما لا تحتاج إليه من مظاهر الزينة وفاخر الملبس ، فليست بمحسنة لعشرة زوجها .

وليس إحسان العشرة خاصا بإجابتها له إذا دعاها ، ولا بإطعامها إذا جاعت ، و إنما إحسان العشرة ، معنى لا يجهله أحد ولا يعجز عنه أحد ، فهو بالنظرة وبالخطاب ، هو مهنى ينبعث من قلب الرجل بروح المودة والحجبة ، فيملأ قلب المرأة غبطة وسروراً ، وكذلك العكس ، ينبعث من قلب المرأة ، فتملك به على الرجل قلبه ، وتنشر به أريج الراحة والاطمئنان على نفسه ، وعلى أبنائه وعلى شأنه كله .

## درجة الرجال على النساء:

۱۳ — وفى القاعدة التى قرر القرآن بها الماثلة بين الزوجين فى الحقوق والواجبات ، قرر على الرجل مسئولية الهيمنة والقوامة ، وجعله المكلف بحق المرأة

<sup>(</sup>١) ألاية ٢ من سورة المائدة .

فيا يصل بها إلى الخير، ويدفع بها عن الشر، فقال « وللرجال عليهن درجة » .

وهذه الدرجة ليست درجة السلطان ، ولا درجة القهر ، و إنما هي درجة الرياسة البيتية ، الناشئة عن عهد الزوجية ، وضرورة الاجتماع هي درجة القوامة التي كلفها الرجل وهي درجة تزيد في مسئوليته عن مسئوليتها ، فهي ترجم في شأنها وشأن أبنائها وشأن منزلها إليه ، تطالبه بالإنفاق ، وتطالبه بمــا ليس في قدرتها ، وما ليس لها من سبيل إليه . وهذه المسئولية أساسها في تحميل الرجل إياها : هو ما أشارت إليه الآية الكريمة التي تقول « الرُّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللهُ كَبْفَضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَ بِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَ الِمِمْ » (1) أمران قضت بتحملهما طبيعة الرجل : القيام بمشاق الأمور ، وأساس ذلك ما أودع الله فيه من قوة فى البدن والعزم والعمل ، والإنفاق فيما يحتاج إليه البيت من مطعم وملبس، وما تنشرح به صدور الأبناء والأسرة . ولقد يكون في قوله تعالى « بما فضل الله بمضهم على بعض » دون أن يقول « بمـا فضامهم عليهنُ » إشارة وانحة إلى أن هذا التفضيل ، ليس إلا كتفضيل بعض أعضاء الجسم الواحد على البعض الآخر ، وأنه لا غضاضة في أن تكون اليد الميني أفضل من اليد اليسرى ، ولا في أن يكون المقل أفضل من البصر ما دام الخلق الإلمي اقتضى ذلك .

و إذن فهى درجة طبيعية لابد منها لكل مجتمع من المجتمعات ، قل ذلك المجتمع أو كثر . وليس من الحكمة فى نظر شرع أو وضع أنْ يترك مجتمع دون أن يعرف له رئيس يرجع إليه فى الرأى ، وعند الاختلاف ، وفى مهام الشئون . وإذا تصور مجتمع على هذا النحو ، ليس له محور يدور حوله ويعتصم به ،

<sup>(</sup>١) الآية ٣٤ من سورة النساء .

فهو مجتمع مآله حتما إلى السقوط والانحلال . مجتمع صائر لا محالة إلى الفوضى والاضطراب بالتنازع والتضارب وتناقض الرغبات .

و بذلك ينقلب المجتمع رأسا على عقب ، تتفكك وحداته وتتناثر لبناته ، وتضيم الثمرات التي عقدت به ، وأنشىء سبيلا للحصول عليها .

#### النشاور :

18 — بنى الإسلام المجتمعات فى إدارتها وتنظيم شــــئونها ــ مع تعيين مصدر القوامة فيها ــ على أساس من الشورى وتبادل للرأى ، يشاور الرئيس المرءوس ، والحاكم المحكوم ، ويكون العزم فى الفعل على ما يتم عن طريق المشورة .

قرر الإسلام هذا وجعله شأنا من شئون المؤمنين في مجتمعهم ، وقال : « وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ » (١) وقد أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ، تعرفا لما ينبغي أن يكون ، وتطييبا لقلوب أصحابه ، وإشعاراً لهم بأنهم أصحاب شأن في كل ما يعن للمجتمع ، فقال « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » (٢) .

ولم تكن الشورى أساسًا لمجتمع الحاكم والمحكوم فقط ، وإنما هي أساس الحكل مجتمع حتى مجتمع الرجل وزوجه في البيت والأسرة .

وقد جاء ذلك فى صريح القرآن فيما يتعلق بحق إبداء الرأى فى فطام الطفل ورضاعه ، ولم يجمل للرجل ولا للمرأة حق لاستئثار به دون الرجوع إلى صاحبه « وَالْوَ الدَّاتُ يُرْ ضِفْنَ أَوْ لَا دَهُنَّ حَوْ لَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ كُيْمٍ " الرَّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْمِ وفِ ، لَا تُسَكِّلُكُ نَفْسٌ إِلَّا وُسُعَهَا

<sup>(</sup>١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

<sup>(</sup>۲) ألاية ١٥٩ من سورة آل عمران.

لَا تُضَارٌ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَهُ بِوَلَدِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالَا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَ نَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا » (١) .

حقوق موزعة على الزوجين : إرضاع على الزوجة ، ونفقة على الزوج ، دون إرهاق ولا مشـقة ، ودون مضارة وإيذاء . ثم تشاور فى الرأى وتراض من جهة الرضاع أو الفطام .

وإذا كان للزوجة حق إبداء الرأى فى نظام تربية الولد وإرضاعه ، واشترط القرآن فى ذلك إرادتها مع إرادة الرجل ، ورضاها مع رضاه فإن ذلك يكون شأنها معه فى كل ما يمترضهما من شئون تحتاج إلى التشاور وإلى تبادل الرأى.

كيف والمشورة بينهما مما يشعر المرأة بأنها ذات مسئولية مشتركة وأنها تعيش فى جوحياة مشتركة ، يهممها صلاحها ، ويوغر صدرها فسادها ، فتكتل قواها ، وتجمع أمرها على الحفظ والصيانة ، وكمال الإشراف والرعاية .

وهذا من أقوى ما يوثق المرى بين الزوجين ، و يجعل منهما قلبا واحداً ، وعينا واحدة ، فيلطف جوهما ، وتنعم حياتهما .

<sup>(</sup>١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢١ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٣) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

« وَمِنْ ءَاياً تِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِن أَ نفسِكُم أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُواْ إِلَيْهَا وَجَمَلَ بَيْنَكُم مَوَدًا وَرَحْمَةً » (١) .

#### المعاشرة بين الزومين :

۱۵ — طلب الإسلام من الزوج أن يحسن إلى زوجه ، وطلب من الزوجة أن تحسن إلى زوجها .

وجاءت وصايا الرسول الكثيرة القوية مؤكدة لما طلبه القرآن من حسن المعاشرة بينهما ، وكان من الكلمات التي سجلها النطق النبوى في جو المسلمين ، والنبي على عتبة المقابلة لربه « استوصوا بالنساء خيرا » .

وكان منها « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته و إن نظر إليها سرته ، و إن أقسم عليها أبرته ، و إن غاب عنها حفظته في ماله وعرضه » « أكل المؤمنين إيمانا ، أحسنهم خلقا ، وخياركم ، خياركم لنسائهم » « لا يفرك مؤمن مؤمنة ـ لا يبغضها ـ إن كره منها خلقا ، رضى منها غيره » .

#### معنی الإحسال :

و إحسان المشرة من الزوج ، ليس خاصا بكفاية الزوجة من الطعام والشراب وصنوف الزينة، كما أنه من الزوجة ليس خاصا كذلك بإجابتها الزوج إذا دعاها ، ولا أن تههىء له طعام الغداء والمشاء فقط . و إنما هو حكما قلنا معنى ينبعث من قلب أحدهما إلى قلب صاحبه ، مدفوعا بروح الحجبة والمودة ، وروح الإيمان بالمهمة المشتركة بينهما والملقاة على عاتقهما في تذليل سبل الحياة ، وتدبير المنزل ، بما يضفي على الجيع متعة المادة والروح .

<sup>(</sup>١) الآية ٢١ من سورة الروم .

و إن تقرير الإسلام لاشتراك الزوجين فى واجب « حسن المعاشرة » ومسئولية كل منهما منه ، أثر من آثار المبدأ العام الذى أقروه فى استقلال كل من الرجل والمرأة فى المسئوليات كلها .

فليس عبء الحياة \_ عاما كان أم خاصا \_ واقعا على الرجل وحده ، ولا على المرأة وحدها .

وهذا هو الشأن ـكذلك ـ فى الحقوق ، فليس كلها للرجل ، وليست كلها للمرأة ، فهو مسئول وهي مسئولة ، وهو صاحب حق ، وهي صاحبة حق .

وقد كان من لوازم ذلك الاشتراك وهذا الاستقلال ، استواؤهما عند الله في درجات المقوبة على فعل الخير والطاعة ، ودرجات العقوبة على فعل الشر والمخالفة « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَات مِن ذَ كَرٍ أَوْ أَ نْتَى وَهُوَ مُوْمِنْ فَأُولَئِكَ وَالْحَالُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيراً » (١) .

وعلى هذا الوضع ، بنى الإسلام الأسرة الإسلامية ، وجعلها لبنة من لبنات الأمة المثالية الفاضلة ، التى خلع عليها وصف الخيرية المطلقة « كُنتُمُ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، تَأْمُرُونَ بِالْمَمْرُوفِ وَتَنهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » (٢) .

## مكافحة النزغات:

١٦ — لم يقف الإسلام فى حفظ الحياة الزوجية و إسعادها ، عند حد الأس بالإحسان و إبراز مقتضياته من الزوجين ، وآثاره فى الأسرة ، بل قدر أن النفوس البشرية عرضة للتقاب ، وأن لمظاهر الحياة ، أو أنحراف القلوب ، نزغات تحاول

<sup>(</sup>١) الآية ١٤٢ من --ورة النساء .

<sup>(</sup>٢) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

أن تغير من عواطف الحب والمودة والرحمة ، وتقطع ما يكون من صلات ، وتترك في النفوس النفرة بدل الألفة ، والشقاق بدل الوفاق ، والفراق بدل التلاق .

ومن هذا ، حذر القرآن مسايرة النزغة الطارثة ، وأرشد إلى محاربتها ، وعدم التأثر بها ، بل شكك فى وجدانها والشعور بها ، وفى ذلك يقول الله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُو أَلاَ يَحُلُّ لَكُمْ أَن تَر ثُو أَ النِّسَاء كُرْهًا ، وَلاَ تَمْضُلُوهُنَّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُو أَلاَ يَحُلُّ لَكُمْ أَن تَر ثُو أَ النِّسَاء كُرْهًا ، وَلاَ تَمْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُو أَن يَأْتَيِنَ بِفَاحِشَةٍ مُبَدِّيَةٍ ، وَعَاشِرُ وهُنَّ لِتَذْهَبُو أَ يَنْ يَفَاحِشَةٍ مُبَدِّيَةٍ ، وَعَاشِرُ وهُنَّ لِللهُ فِيهِ بِالْمَعْرُ وفِي فَإِن كُوهُتُهُ وَهُنَّ فَعَسَى أَن تَكُرَهُواْ شَيْئًا وَيَجْمَلَ اللهُ فِيهِ فِيهِ فَيْراً كُثِيراً » (١).

نهى وأمر ، وكلاها فى صالح الزوجة ، وقوة فى بناء الأسرة : نهى عن التضييق وشد الخناق على المرأة بالتزمت فى معاملتها بدون سبب معقول ، وأمر بالمعاشرة الطيبة ، التى يقرها العرف النابع من الكرامة الإنسانية ، المكون من هداية الله لعباده ، ثم تشكيك فيا يتسرب إلى القلب من بواعث الكراهة والبغض « فإن كرهتموهن » ثم عدة بالخير الكثير على مكافحة تلك البواعث التى تحاول بنزغات الخواطر النادرة ، أن تنفذ إلى القاوب المتحابة «فعسى أن تكرهوا شيئا و يجعل الله فيه خيرا كثيرا »

### مُوف النشورُ والشفاق :

۱۷ - لم يقف القرآن في علاج نزغات الكراهة بين الزوجيين عند هذا الحد الذي وجه إليه نظر الأزواج ، ونهاهم فيه وأمرهم ، و إنما قدر أيضا أن تمتد هذه النزغات إلى قلب المرأة ، فتحملها على النشوز .

وهنا أرشد إلى أن النساء \_ أمام قوامة الرجال عليهن \_ منهن صالحات شأنهن

<sup>(</sup>١) الآية ١٩ من سورة النساء .

الفنوت ، وهو السكون والطاعة لله فيما أمر به ، من القيام بحقوق الزوجية ، والخضوع لإرشاد الرجل ورياسته البيتية فيما جعلت له فيه الرياسة ، والاحتفاظ بالأسرار الزوجية والمنزلية ، التي لا تطيب الحياة إلا ببقائها مصونة محترمة .

وهذا الصنف من الزوجات ، ليس للأزواج عليهن شيء من سلطان التأديب « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » .

أما غيرهن ، وهن اللاتى يحادلن الخروج على حقوق الزوجية ، و يحاولن النرفع والنشوز عن مركز الرياسة البيتية ، بل على ما تقتضيه فطرهن ، فيعرضن الحياة الزوجية للتدهور والانحلال ، فقد وضع القرآن لردعهن وإصلاحهن ، وردهن إلى مكانتهن الطبيعية والمنزلية ، طريقين وانحين ، مألوفين في حياة التأديب والإصلاح ، وكل أحدها إلى الرجل بحكم الإشراف والرياسة وصونا لما بينهما من الذيوع والانتشار ، علاج داخلي قد نصل به إلى المدف دون أن تعرف المساوى ، ودون أن يتسمع الناس .

ذلسكم الطريق ، هو أن يعالجها بالنصح والإرشاد ، عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة . ثم بالهجر إذا لم يثمر الوعظ ، ثم بقليل من الإيذاء البدنى إذا اشتد بها الصلف ، وأسرفت في الطفيان . وفي ذلك يقول القرآن : « وَاللَّاتِي الشَّاهُ وَنَ نُشُوزَهُنَ فَيظُوهُنَ وَاهْجُرُوهُنَ فِي الْمَضَاحِعِ وَاضْرِ بُوهُنَ فَإِنْ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا » (١) . أَطَفْنَكُمُ فَلَا تَبْغُوا عَلَيهِنَ سَبِيلًا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا » (١) .

وإذن ، فالتي يكفيها الوعظ بالقول ، لا يتخذ معها سسواه ، والتي يصلحها الهجر نقف بها عند حده ، وهناك صنف من النساء معروف فى بعض البيئات ، لا تنفع فيه موعظة ، ولا يكترث بهجر ، وفي هذا الصنف أبيح للرجل نوع

١) الآية ٣٤ من سورة النساء "

من التأديب المادى ، وجعله القرآن آخر الوسائل الإصلاحية التي يملكها الرجل ، وبذلك كان كالدواء الأخير الذي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة .

# انحراف فی فہم التأدیب :

وقد أساء المتحضرون من أبناء المسلمين فهم هذا النوع من العلاج ووصفوه بأنه علاج صحراوى جاف ، لا يتفق وطبيعة النحضر القاضى بتكريم الزوجة وإعزازها .

إن الإسلام ، لم يكن لجيل خاص ، ولا لإقليم خاص ، ولا لبيئة خاصة ، و إن الإسلام ، لم يكن لجيل خاص ، ولا الأقاليم واحكل البيئات .

ولم ينظر إلى هذا العلاج الأخير إلا كما وضعه بمد الوعظ والهجر .

وقد أبرز القرآن الصنف المهذب من النساء اللاتى يترفعن بخلقهن وتربيتهن وإيمانهن ، عن النزول إلى درك المستحقات الهجر فضلا عن درك المستحقات للفرب ، وأفرغ عليهن من صفات الإجلال والتكريم ما يجدر بكل زوجة أن تعمل على التحلى بها والانطباع عليها .

والواقع أن التأديب المسادى لأرباب الشذوذ والانحراف الذين لا تنفع فيهم الموعظة ولا الهجر ، أمر تدعو إليه الفطر و يقضى به نظام المجتمع .

وقد وكلته الطبيعة في الأبناء إلى الآباء ، كما وكلته في الأمم إلى الحكام ، ولا صلحت أمة . وما كانت الحروب المادية التي عمادها الحديد والنار بين الأمم المتحضرة الآن ، إلا نوعا من هذا التأديب في نظر المهاجمين ، وفي تقدير الشرائع لظاهرة الحرب والقتال « فإن بغت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله » « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين » .

### ونود أن نسأل:

هل من كرامة الرجل أن يهرع إلى طلب محاكمة زوجته ، كلما انحرفت أو خالفت أو حاولت أن تنحرف أو تخالف ؟ .

وجدير بالمرأة العاقلة أن تجيب عن هذا السؤال:

أتقبل أن يهرع زوجها كلما وقعت فى شىء من المخالفة إلى أبيها أو إلى الحاكم و ينشر ثوبها أمامه ؟

أتقبل أن تترك تسترسل فى نشوزها فتهدم بيتها وتشرد أطفالها ، أم تقبل و هى هادئة مطمئنة ــ أن ترد إلى رشدها بشىء من التأديب المادى ، الذى لا يتجاوز المألوف فى تربيتها لأبنائها ؟

أنا لا أشك في أن جواب العاقلة في حال هدو شها عن هذين السؤالين سيكون واضحا في اختيار ما اختار الله .

## تلبيس وتملق :

والحق أن هؤلاء المتأففين من تشريع التأديب على هذا الوجه ، يلبسون على الناس ، ويلبسون الحق بالباطل ، فلم يكن الضرب هوكل ما شرع الإسلام من علاج ، وإنما هو واحد من أنواع من علاج ، وإنما هو واحد من أنواع ثلاثة هو آخرها في الالتجاء إليه .

والحق مرة أخرى ، أن هؤلاء المتأفنين من تشريع القرآن في هذا المقام ليسو الله متملقين لعواطف بيئة خاصة من النساء نعرفها ويعرفونها جميعاً ، يتظاهرون أمامها بالحرص على كرامتها وعزتها ، وعلى أن تكون في مستوى لاتعلق به الأبصار إلا على نحو خاص!

#### الزوجاد يصلحاد ما بينهما :

١٨ - وكا تحدث القرآن عن حالة ما إذا كان مثار النشوز هو المرأة تحدث عنها أيضاً فيا إذا كان مثاره ، هو الزوج ، فأرشدها إذا خافت من زوجها نشوزاً أو فتوراً في العلاقة الزوجية ، وما تقتضيه من راحة واطمئنان ، أن تعمل على كسب قلبه بما تقدر عليه من وسائل الترضية المشروعة التي لا تمس خلقاً ولا ديناً ، وأن تتنازل في سبيل ذلك عما جرت عادة الزوجات بالتمسك به من الرغبات وأن تحسن بقدر ما تستطيع معاملتها له ، وتتقي تفاقم الشر بينهما . وكم من كلة طيبة أو إشراقة في وجه ، أو ابتسامة في مقابلة ، أو عدول عن رغبة ، يكون له الأثر الحسن في عودة النفوس إلى صفائها ، والقاوب إلى تلاقيها « وَإِن يَكُون له الأثر الحسن في عودة النفوس إلى صفائها ، والقاوب إلى تلاقيها « وَإِن امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بِمُلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِماً أَنْ يُصْلِحاً بَيْنَهُما مُنْ يَصْلِحاً وَالْتُعْرَاتِ اللَّهُ مُنْ الشَّحَ ، وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَقُّوا فَإِنَّ الله صَلْحًا وَالصَّلَ مَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » (الله عنه مَا وَالله مَا وَالله مَا وَالله وَالله وَالله وَالله مَا مَا مَا مَا مَا مَا وَالله مَا وَالله وَاله وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَله وَالله وَالله وَتَقَلُّونَ وَالْمُنْهِ وَالْمُ وَله وَله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَله وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَالله وَله وَله وَالله وَاله وَالله وَله وَالله و

وما دام الخلاف لم يتجاوز حد خوف النشوز ، فالزوجان هما المكلفان بتسوية شأنهما ، وعلاج حالهما ، دون إفشاء لسرهما أمام أهل أو حاكم .

## المجلس العائلي :

19 — أما إذا اشتد الخلاف ، وتفاقم الأمر بين الزوجين ، ولم يجد أحدهما سبيلا لإصلاح ما بينهما ، فإن واجبهما أن يقفا كل من الآخر على الحياد ، لا يشتط أحدهما في إيذاء صاحبه ، ولا يتغالى في إهانته وقهره ، بل يجب على كل منهما أن يذكر ما كان بينهما من فضل و إفضاء ، وما تنسج أيديهما من خيوط

<sup>(</sup>١) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

الأسرة الواحدة ، التي تشترك فيها الحقوق ، ويسرى خيرها أو شرها من مبدئها إلى منتهاها .

هذا واجبهما إذا لم يقدرا على غسل ما فى نفوسهما ، وتلافى ما بينهما ، وفى هذه الحالة واجب آخر على جماعة المسلمين ، هو حق الزوجين ، أو حق الأسرتهما ، وبالتالى ، حق للأمة — باعتبار لبناتها التى تريد أن تنقض على الجماعة التى تعمل ، ويجب عليها أن تعمل لتماسك اللبنات ، وتوثيق ما بينهما من رباط . وذلك الواجب هو فرع من فروع الواجب العام ، للمسلمين على المسلمين ، وهو واجب الإصلاح بين المؤمنين « لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجُواهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ الْبَيْعَاءَ مَرْ ضَاتِ اللهِ فَسَوْفَ نُواتِيهِ أَجْرًا عَظِيماً » (١) « إِنَّمَا الْمُوْمِنُونَ إِخُودٌ وَالْتِهَاءَ مَرْ ضَاتِ اللهِ فَسَوْفَ نُواتِيهِ أَجْرًا عَظِيماً » (١) « إِنَّمَا الْمُوْمِنُونَ إِخُودٌ وَأَصْلِعُوا بَيْنَ أَخُويْكُمْ » (٢).

# إصلاح ذات البين:

وإذا كان مبدأ الإصلاح في الإسلام مقرراً هكذا على المسلمين بالنسبة للناس جميعاً ، وبالنسبة لإخوانهم في الدين خاصة ، فإنه أشد وجوباً وآكد طلباً بالنسبة لمادى الأسرة التي تشكون منها ومن أمثالها أمتهم ، والتي يتبادل أفرادها وسائل الحياة على جهة الدوام والاستمرار ، والتي يكون من إهال شأنها تدهور البيوت ، وتفكك الأسر ، وتشرد الأطفال ، وحرمان الأمة من ثمرات الجهود المشتركة بين الآباء والأمهات والأخوة ، وفي هذا تعريض الأمة خطر يشتد به إشفاق المخلصين علمها .

 <sup>(</sup>١) الآية ١١٤ من سورة اللساء .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٠ من سورة الحجرات.

ومن هنا ، كان الإصلاح بين الزوجين واجباً بوجه أخص على المسلمين .

و إذا كان واجباً بوجه أخص على المسلمين ، فإن وجو به على أهل الزوجين وأقاربهما — الذين يسعدون بسعادتهما ، و يشقون بشقائهما ، وتلفح وجوههم نار الخلاف التي تشتمل بينهما — يكون في أقصى مراتب الوجوب ، وهو واجب عيني أولا وبالذات عليهم ، ولا ترفع عنهم مسئولية التدهور العائلي الناشي عن الشقاق بين الزوجين ، إلا بعد عجزهم عن إذالة أسبابه ، وهنا ينتقل الوجوب إلى القادرين عليه من المسلمين .

وقد ذكر القرآن الأهل ، لأنهم أشد الناس حرصًا على سعادة الأسرة بمقتضى صلات القرابة التى توحد بين الجميع ، لأنهم كذلك أشد الناس حرصًا على حفظ ما قد يكون فى أسباب الشقاق من شئون يجب أن تكتم وتخفى حتى لا تشيع بين الناس ، وهى مما تتأثر به كرامة الجميع

على هذا الوضع جاءت الآية الكريمة ، ترسم العلاج في حالة التفاقم وشدة الخلاف ، وعجز الزوجين بأنفسهما عن إزالته « وَإِنْ خِفْتُم ْ شِقَافَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُو اللهُ عَلَمُ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدًا إِصْلَاحًا يُوفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنْ يُرِيدًا إِصْلَاحًا يُوفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنْ يُرِيدًا إِصْلَاحًا يُوفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنْ يُرِيدًا إِصْلَاحًا يُوفِقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللهُ كَانَ عَلِمًا خَبِيرًا » (1).

## لفتة إلهية كريمة :

حفظ العائلات الإلحى الكريم فى حفظ العائلات والأسر و إصلاح الحياة الزوجية ، لنقف أمامه وقفة يسيرة ، فهو أولا يخاطب المؤمنين جميعا ولا يتأتى أن يقوم بهذا التكليف جميعهم .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٥ من سورة النساء .

ومن هنا قال بعض المفسرين : إن الخطاب موجه فى مثل ذلك \_ وهو كثير فى القرآن الكريم \_ إلى من يمثل الأمة ، ووكات شئونها إليهم .

وقال بمضهم: إنه خطاب عام كما هو، يدخل فيه الزوجان وأقاربهما، فإن قاموا به فذاك، وإن لم يقوموا به وجب عليهم إبلاغه إلى الحاكم.

وكلا الرأيين ، يرمى إلى أصل من أصول النظام وحفظ الوحدة بين المسلمين .

فالأول: يكلف الحكام ملاحظة أحوال الناس والعناية بها ، والاجتهاد في إصلاحها .

والثانى : يكلف جماعة المسامين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ، ويعمل مع إخوانه على تحسين العلاقات الأسرية وما يشابهها من علاقات الخير والصلاح والإنتاج .

ولكل من الهدفين شأن يقرره الإسلام: يقرره على الحاكم باعتبار ولايته ، ويقرره على غير الحاكم باعتبار الرباط الدينى الذى يوجب التضامن فى مكافحة الشر وأسبابه ، والحصول على الخير ووسائله · وكيفا كان ، فلابد من جماعة يتولون هذا الأمر و يقلبون المسائل البيتية حتى يعرفوا واقعها ، وخير هذه الجماعات وأجدرها بتحقيق هذا الواجب ، هى جماعة الأهل والأقارب .

## سبيل النجاح:

وندود إلى الآية ، فنقرأ فيها بعد هذا التكليف قوله تعالى : « إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما » وهو توجيه من الله للحكمين نحو الإخلاص فى المهمة ، وصدق الإرادة وتحرى العدل ، والعمل جهدهما على إنقاذ الأسرة من الشقاق الذى وقعت أو يخشى أن تقع فيه . ويتضمن فى الوقت نفسه تطمين نفوس الحسكمين على الوصول إلى الغاية المنشودة ، وأن توفيق الله رائدهما ، وسائقهما ،

ومصاحبهما فيه ، فلا يتسرعان ، ولا يسأمان ، ولا يضيق صدرها بما يسمعان ، بل يحتملان كل مايمترضهما في سبيل إرادة الإصلاح ، ولابد بوعد الله أن يصلا إلى ما يحبه و يرضاه .

هذا هو السبيل الذي رسمه الله للإصلاح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما ، ولم تعرض الآية في مهمة « التحكيم » إلى الطرف المقابل وهو طرف التفريق ، سداً لباب اليأس من الوصول إلى الإصلاح المنشود ، ولم تتوسع في هذا التحكيم ، فتجعله جماعة من أهله ، وجماعة من أهلها ، صونا للأسر ار العائلية من الذيوع والانتشار .

وفى تذييل الآية بالوصفين السكريمين « إن الله كان عليما خبيراً » بعد البشارة بتوفيق الله للحكمين إذا أرادا الخير والصلاح ، دفع لهما مرة أخرى إلى صدق النية ، و بذل الجهد فى معرفة أسباب الشقاق التى تعرض للزوجين وليس لها فى قلوبهما جذور راسخة .

## 

# مهمة الحسكمين :

قرأ ما فى التحكيم الآية السكريمة ، وهى قوله تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْمَتُوا حَسَدَماً مِنْ أَهْلِمَا ، إِنْ يُرِيدًا إِصْلَاحًا يُونِيمِا فَابْمَتُوا حَسَدَماً مِنْ أَهْلِمَا ، إِنْ يُرِيدًا إِصْلَاحًا وَتَعَلَّمُا وَلَا اللهُ كَانَ عَلِيماً خَبِيرًا » (١) . ومجىء الآية على هذا يُوفِق اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيرًا » (١) . ومجىء الآية على هذا الوضع يؤذن أن القصد من التحكيم إنما هو الإصلاح بين الزوجين ، وإحلال الوفاق محل الشقاق .

وقد قوى الله عزيمة الحكمين في الحصول على هدف الإصلاح بقوله

<sup>(</sup>١) الآية ٣٠ من سورة النساء .

« إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما » وظاهر أن هذا الوضع ، لايؤذن أن يكون من مهمة التحكيم ، التفريق بين الزوجين .

وما التحكيم إلا وسيلة إصلاحية لم تعهد إلا لإطفاء نار الحرب وانتزاع أسباب البغضاء من القلوب .

وهو وسيلة إصلاحية وكل أمرها إلى غير الزوجين حينًا لم تنفع وسيلة الإصلاح التي وكلت إلى الزوجين أنفسهما .

وكلت إلى الزوج إذا كان النشوز من جهة الزوجة ، وفى ذلك يقول الله تعالى : « واللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَيظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِع ، وَاضْرِ بُوهُنَّ ، فَإِنْ أَطَمْنَكُمْ فَلَا تَبْغُو اعَلَيْهِنَّ سَبِيلًا » (١) .

ووكلت إلى الزوجة بما تقدر من ألوان الاستعطاف إذا كان النشوز من جهة الرجل ، وفى ذلك يقول الله تعالى : « وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِيهَا مُن جهة الرجل ، وفى ذلك يقول الله تعالى : « وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِيهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلْحُ فَيُونَ ، وَأَحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا خَيْرُهُ ، وَأَحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَقُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » (٢٠ .

و إذن ، فما أضيف إلى الحكمين ، وماأضيف إلى الزوجين ، وسيلتان ، أرشد القرآن إليهما لغرض واحد ، وهو الإصلاح فقط ، ينتقل من أولهما الخاص بمحبى الخير والإصلاح من الأهل والأقارب ، أو بمن يقوم مقامهم في محبة الخير والصلاح .

<sup>(</sup>١) ألآية ٣٤ من سورة النساء ٠

<sup>(</sup>٢) الآية ١٢٨ من سورة اللساء .

# لمريق العلاج بعد الحسكمين :

وقد صح أن امرأة ثابت بن قيس ، جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت يا رسول الله : ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ، ولكنى أكره الكفر فى الإسلام — لا أطيقه بغضاً — فقال النبى صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديقته ولا يزيد .

## الوضع الثرعى للخلع :

وهذا هو الموضع الذى شرع فيه الخلع وأبيح للمرأة أن تقدم لزوجها من مالها ما تخلص به نفسها منه حينما لا تطبقه بغضاً ، دون إيذاء أو ضرر ، أما إذا ضيق الرجل عليها ، ودفعها بظلمه إياها والإضرار بها إلى طلب الطلاق ، والافتداء

<sup>(</sup>١) الآية ٢٢٩ من سورة البترة .

بمال تدفعه إليه كارهة غير راضية ، فإنه يكون ظالمًا لها بأخذ الفداء ، ولا يكون هو الخلع المشروع ، و إذا أخذ المال في تلك الحال وطاقها ، كان الحكم فيما نختار ، أن الطلاق ينفذ عليه تخليصا لها من الضرر والإيذاء و يجب عليه رد المال الذي أكرهها على دفعه .

#### التطليق للضرر :

٣٧ — أما إذا لم تجد المرأة ما تخلص به نفسها من ضرر زوجها إياها ، أو وجدت ولكنه لم يقبل ، وآثر إبقاءها والاستمرار على إيذائها ، فإن الإسلام قد أفسيح أمامها في تلك الحال طريق وصولها إلى القاضي ترفع أمرها إليه ، وتثبت الضرر بين يديه فيطلقها عليه ، و يخلصها من إيذائه وضرره .

#### الطهوق علاج:

٢٣ — أما إذا أراد الزوج أن يطلق زوجه من تلقاء نفسه ـ دون مال تفتدى نفسها به ، ودون قاض ترفع أمرها إليه \_ تخلصا من الشقاق الذى لم تنفع الوسائل فى إزالته والقضاء عليه ، فإن الإسلام يبيح له أن يطلقها .

وهنا يجب أن يعرف أن الإسلام ، ليس ذا شغف بالطلاق ، يتلقفه بأية كلة ، وفى أية حال ، وإنما شرعه \_ على بغض له \_ علاجا للحياة الزوجية نفسها ، وجمله على وضع يمكن الزوجين من مراجعة أنفسهما وتدبر عاقبة أمرها ، وأمر ما قد يكون بينهما من أبناء وشئون ، تحملهما على شدة التبصر في الأمر ، وإعادة المياه إلى مجاربها .

لم يجعل الطلاق كلة يلقيها الزوج على زوجه فتحرم أحدهما على الآخر تحريما أبديا لا رجعة فيه ولا التئاما ، وإنما سلك به طريق العلاج ، وكرر في مراحله حتى يمتد أمد النظر والتبصر ، فشرعه أولا ، مفرّقا مرة بعد أخرى ، دفعات متعددة ليجرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ، ويروضها على الصبر والاحتمال ، ولتجرب المرآة أيضا نفسها ، حتى إذا لم تفد التجارب ، وأوقع الطلقة الثالثة وضع أمامهما حاجزا ، وهو أنه لا يباح لهما رجيم الحياة الزوجية إلا بعد شرط ، في تصوره ما قد يمنع الرجل عن إيقاع هذه الطلقة الثالثة ، وذلكم الشرط هو المشار إليه بقوله تعالى : « فَلَا تَحَلِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا فَهُمْ مَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا فَهُمْ مَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا فَهُمْ مَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا فَهُمَ مَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا فَهُمْ مَنْ .

وما دام لم يصل الرجل إلى الطلقة الثالثة فإن الإسلام يغربه بالرجوع إلى زوجه ، و يمكنه منها بكلمة (المراجعة) فقط دون تجديد عقد ما دامت في عدتها « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَ ّبَصْنَ بِأَنفسِهِنَ ۚ ثَلَا ثَةَ تُروه \_ حيض أو أطهار \_ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَ أَنْ يَكُتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ مُوثِمِنَ اللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَ بُعُولَتُهُنَ أَحَقُ بِرَدِّهِنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاَحًا » (٢) . وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَ بُعُولَتُهُنَ أَحَقُ بِرَدِّهِنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاَحًا » (٢) .

و إذن ، فالطلاق الثلاث في كلة واحدة ، لا يقع إلا ( واحدة ) وكما رسم الإسلام في الطلاق التفريق على هذا الوجه ، وجمل الجمع لفوا ، لا يقع به شيء ، كذلك رسم فيه أن يكون منجزا ، أى موقما بالفعل ، ليس مملقا على شيء بفعل منه أو منها ، كأن يقول : إن فعلت كذا فأنت طائق .

وكذلك رسم فيه ألا يتخذه يمينا على شيء يفعله أولا يفعله ، كأن يقول : على الطلاق أن هذه السلمة بكذا ، أو امرتى طالق إذا لم تسكن السلمة من نوع كذا ، وهكذا من الأيمان التي تجرى بين الناس وهم فى أسواقهم ومجتمعاتهم ، دون أن يكون لزوجاتهم شأن بها .

<sup>(</sup>١) ألاّية ٢٣٠ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

وكذلك رسم ، أن يكون الطلاق فى طهر لم يمسها فيه ، فإذا طلقها فى طهر مم يمسها فيه ، فإذا طلقها فى طهر مسها فيه فإنه يكون لنوا ولا تأثير له على الحياة الزوجية . وكذلك إذا طلقها فى غير طهر. وهكذا وضع الإسلام للطلاق الذى يقع قيوداً بالنظر إلى لفظه ، وبالنظر إلى أهاية الزوج ، وبالنظر إلى حالة الزوجة .

و بذلك ضاقت الدائرة التى يقع فيها الطلاق ، ويكون له تأثير على الحياة الزوجية التى استقرت وأخذت حظها من الوجود .

## منشأ ظهوركثرة الطلاق:

٢٤ -- مع أن الإسلام فى مصادره التشريمية قد ضيق دائرة وقوع الطلاق
 على هذا النحو ، فإنا نحن المفتين قد جرينا فى الحسكم بوقوعه على مذاهب معينة
 قد تشهد الحجة القوية لغيرها فى عدم وقوعه .

والذى يؤسف له أنه على الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية الحالى ألغى وقوع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث ، وجعله واحدة رجعية ، وألغى كذلك وقوع الطلاق المملق إذا قصد به الحمل على فعل شىء أو تركه ، فإن أكثر العلماء المتصدين لفتوى الناس فى الطلاق لا يفتونهم إلا بمذاهبهم الحاصة التى تعلموها ، وأهمل القانون الأخذ مها .

وكانت النتيجة لموقف هؤلاء المقتين أن يأخذ المطلق الفتوى بالوقوع عن السانهم ويذهب مؤمناً بها إلى المأذون ، فيحكى له أنه طلق امرأته ثلاثاً ، والمأذون لا يهمه أن يستفسر عن صيغة الطلاق ، ولا عن كيفيته ، وإنما يبادر إلى إخراج قسيمة الطلاق وفيها : حضر فلان ، وأقر بأنه طلق زوجته طلاقا مكملا للثلاث .

و بهذه الورقة الرسمية تبين الزوجة من زوجها ، ويقع الزوجان في ارتباك ، ويتمثل أمامهما فشلهما في الحياة الزوجية . ولم يكن لهذا الفشل أن يتمثل أمامهما لو أن مثل هؤلاء المفتين وقفوا عند الحد الذى تشهد به المصادر التشريعية الأولى للطلاق من جهة وقوعه ، أو عدم وقوعه . وكذلك ما كان للفشل أن يتمثل أمامهما ، لو أن المأذون كان فاقها للأحكام التى اختارتها اللائحة في وقوع الطلاق ، واستفسر عن لفظه وكيفيته قبل أن يكتب ورقته الرسمية التى قد لايكون لها واقع صحيح .

## أمراده نهدف إلبهما:

ريد بهذا العرض أعرين: أحدها ، أن الطلاق في جميع صوره التي يقع فيها ، ليس إلا نوعا من إعطاء فسحة للزوجين يتدبرون فيها أمرها ، ولعلهما بجدان ما يدفعهما إلى العودة إلى الحياة الزوجية ، إما بكلمة « المراجعة » وإما بإجراء عقد آخر جديد ، يستأنفان به حياة زوجية جديدة ، بعد أن تمثل لها شبح الافتراق الدائم المستمر ، وإذن ، يكون الطلاق من هذه الوجهة فيا عدا المكل للثلاث ، وسيلة من وسائل الاحتفاظ بالحياة الزوجية ويكون بمثابة العلاج ببتر بعض الأعضاء ، أما المكل للثلاث فقد بلغت فيه التجربة أقصى حد لها ، فضيق فيه أمر العلاج باشتراط « أن تنكح المرأة زوجا غيره » .

أما ثانى الأمرين ، فهو تحديد ما يقع به الطلاق وما لا يقع ، تحديدا بينا واضحا عن طريق الفقه المأثور عن أثمتنا ، وفيه من اليسر ورفع الحرج ما يحقق سماحة الدين و يسر الشريعة .

وسيجد المصلحون فيه متى حسن النظر والاختيار ، الوقاية الكافية من ظاهرة كثرة الطلاق التى يزعم بعض الناس \_ بحسب ما يذكرون من أرقام \_ أنها كثرة تهدد حياة الأسر .

وليس للأُسر ما يهددها في ظل الفقه الإسلامي الواسع إلا التزمت والجمود

على مذاهب معينة ، تتخذ دينا يلتزم ، وقانوناً يتحاكم إليه الناس فيما بينهم .

و إذا تم ذلك ، فسوف لا مجد للطلاق كثرة يتخذها بعض المتحدثين في شئون الأسرة أساساً لمحاولة تغيير شرع الله في انتزاع حق الطلاق من الزوج الذي بيده عقدة النكاح ، وتسليط القاضي عليه بالتحقيق والدفاع والاستشهاد ، وما إلى ذلك من شئون التقاضي التي تأباها الحياة الزوجية القائمة على أسس المودة والحية والتي من شأنها أن تكثر المكايد وخلق النهم في جوها مما ير بو ضرره بالأسر على ضرر الطلاق وكثرته .

إن إصلاح الأسرة لابد فيه من مراعاة الوصايا الدينية فيا يتعلق بتكوينها وبسلامتها بعد تكونها من الشقاق بين الزوجين و بتخير مذاهب اليسر فى وقوع الطلاق بالنظر إلى ألفاظه ، و بالنظر إلى الحالة التي يكون عليها الزوجان ، وتحديد الدائرة الضيقة التي يقع فيها الطلاق البغيض عند الله ، والذى جعله الله ضرورة اختيار أو إنقاذ من حالة طارئة يرجع به الزوجان إلى حالة السكن والمودة ، وطيب الميش وهناءته .

# *الفصـــالاث بن* تعدد الزوجات

تعدد الزوجات إحدى المعسائل التىكان لصوت الغرب المتعصب ، ودعايته المسمومة أثر فى توجيه الأفكار إلى نقدها ، حتى حاول فريق من أبناء المسلمين فى فترات متعاقبة \_ ولا يزالون يحاولون \_ وضع تشريع لها يقيد من إطلاقها بما لم يقيده الله به .

وقد وقعت هذه المسألة بين نص تشريعي ، وحالات اجتماعية ، وقد تجاذبت كلا منهما الأفهام والتقديرات .

فيينما نرى بعض الناظرين في النص الشرعى يقرر أن الأصل في تعدد الزوجات هو الحظر ، وأنه لا يباح إلا لضرورة ملجئة \_ نرى بعضا آخر يقرر أن الأصل هو الإباحة ، وأنه لا يحظر إلا إذا خيف أن يغلب خيره شره .

و بينها نرى بعض الباحثين الاجتماعيين يقرر كما أسلفنا أن تعدد الزوجات جريمة اجتماعية تقع على الأسرة والأمة فيجب الحد منها بقدر المستطاع ، نرى آخر يقرر أن هذا إسراف فى تقرير الواقع ، وتحكيم لحالات شاذة لا يصح أن تتخذ أساساً للحد من تشريع له من الآثار الطيبة فى الحياة الخلقية والاجتماعية معا ما يربو كثيراً عن تلك الحالات الشاذة .

هذا هو وضع المسألة ، وهو يقتضينا عرض الموضوع من ناحيتيه : الشرعية والاجتماعية ، وأن نزن جانبي التفكير في كل من الناحيتين بميزان العدل الذي

طابه الله فى كتابه وقضى به فى خلقه ، وبذلك يجىء الـكالام فى فصاين : أولها : تعدد الزوجات فى ظل النصوص الشرعية .

ثانيهما : التعدد في ظل الحالات الاجتماعية الواقعة .

# أولا: التعدد في ظل النصوص الشرعية

#### التعدد شرعة قديمة:

١ - عما لا شك فيه أن الفرآن جاء بمشروعية تعدد الزوجات ، ونراه في الآية الثالثة من سورة النساء: « وَإِنْ خِفْتُم ۚ أَلَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَا لَـكِحُوا مَا طَابَ لَـكُم مِنَ النِّسَاء مَثْنَى وَتُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُم ۚ أَلَا تَعْدُلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَت أَنْ يَعْدُلُوا » (١) .

وقد جاء متصلابها الآية ١٢٩من السورة نفسها : « وَلَنْ تَسْتَطِيمُوا أَنْ تَمْدِنُوا رَبِّنَ النَّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمْيِلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُمَلَّقَةِ وَ إِنْ تُصْلِيحُوا وَتَتَقُّوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا » (٢٠) .

والإسلام لم يكن في شرع تعدد الزوجات ، ولا في شرع أصل الزواج مبتكراً لشيء لم يكن معروفا من قبل ، وهذا شأنه في كثير من وجوه المعاملات والارتباطات البشرية التي تقضى بها طبيعة الاجتماع ، وإنما كان مقرراً ما تقتضيه الطبيعة من ذلك معدلا فيها بما يرى من جهات التهذيب التي تكفل للطبيعة الوقوف في الحد الوسط ، وتقيها شر الانحراف والميل ، وتحفظ للاجتماع خبر مقتضيات هذه الطبيعة .

<sup>(</sup>١) الآية ٣ من بسورة اللساء .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٢٩ من السورة نفسها .

عرف الزواج فى طبيعة البشر الأولى ، وعرف كذلك تعدد الزوجات فى الحقب الماضية ، وكان له فى كثير من الشرائع السماوية وجود واسع ، وامتداد إلى عدد كثير ، كما يحدثنا التاريخ عن إبراهيم ، ويعقوب ، وداود ، وسليمان ، وغيرهم من الأنبياء والمرسلين .

وكما يحدثنا عن العرب وغيرهم من أكثر بلاد المعمورة حتى عند أهل أوربا ، فقد كان مباحاً عندهم إلى عهد شرلمان الذي كان متزوجا بأكثر من واحدة ، ثم أشار القساوسة في ذلك الوقت على المتزوجين بأكثر من واحدة أن يختاروا لهم واحدة من بينهن ، يطلق عليها « زوجة » و يطلق على غيرها اسم « خدن » .

ومن هنا أخذ التمدد فى أوربا لوناً بغيضاً يقزز النفس ، ويحرج الصدر ، وينزل بالخلق ، وهكذا ظل التمدد محظوراً عندهم بالارتباط الشريف مباحا بالمخادنة .

#### حكمة التعدد :

٣ -- هذا وللباحثين فى تعليل تعدد الزوجات آراء . فنهم من يرى أنها أثر لأثرة طبع عليها الرجل بالنسبة للمرأة ، تدفعه هذه الأثرة إلى الاستيلاء على ما يستطيع الاستيلاء عليه من النساء ، وظاهر أن هذه الأثرة إن صح وجودها وصح التعليل بها لظاهرة تعدد الزوجات ، فمن الواضح أنها لا تهدف إلى مجرد الاستيلاء والحوز و إنما تهدف إلى تلبية طبيعة خلق عليها الرجل ، وهذا يوضحه التعليل الآخر وهو : أن التعدد أثر لعامل جنسى فى طبيعة الذكر والأنثى ، يقضى هذا العامل باستمرار القوة الفاعلة واتساع الأمد فى استعدادها ، و يقضى فى الوقت نفسه بطروء فترات يعدم فيها استعداد القابلية فى المرأة كفترات الحيض ، والحمل والوضع والنفاس ، و يقضى بقصر الأمد فى استعداد القابلية فيها عن أمد استعداد التعداد القابلية فيها عن أمد استعداد التعداد التعداد القابلية فيها عن أمد استعداد المستعداد المستعداد القابلية فيها عن أمد استعداد المستعداد القابلية فيها عن أمد استعداد المستعداد المستعدا

الفاعلية في الرجل ، فإن أمد الاستعداد عندها ينتهى ببلوغها سن الهأس المحدد في أكثر حالاته بالوصول إلى العقد السادس ، وبهذا تظل القوة الفاعلة مهددة للرجل في صحته ، أو خلقه ، أو فيهما معا ، مدة قد تصل إلى أربعين سنة أو خسين . ومن العلماء من برى أنها أثر لسنة كونية قضت بسخاء الطبيعة على الوجود بالأنى أكثر من سخائها بالرجل ، وقضت أيضاً بقسوة الطبيعة على الرجال قسوة جعلت تعداد متوفيهم أكثر من تعداد متوفى الإناث . وإذا لم يكن من عوامل تلك القسوة سوى تلك الحروب التي تشن على الدوام غاراتها في أرجاء العالم لكفت في تحقق هذه القسوة ، فما بالنا إذا ضم إلى ظاهرة الحرب التي تنتال الرجال وتجعل في تحقق هذه القسوة ، فما بالنا إذا ضم إلى ظاهرة الحرب التي تنتال الرجال وتجعل كثرة الأمم أطفالا ونساء ، ظاهرة التعرض لمسازق الحياة المرهقة و بخاصة في طبقات العال الذين يباشرون أعمالهم بين الحديد والنار ، وفي قاع المبحار وأمواجها ، وفي ظلمات المناج وضيقها ، وفي رفع أنقاض البيوت المهدمة وقطع الأحجار ونقلها وما إلى ذلك مما لا نعرف فيه عاملا سوى الرجل ، وقطع الأحجار ونقلها وما إلى ذلك عما لا نعرف فيه عاملا سوى الرجل ،

# الشريعة هذبت ما تقضى به الطبيعة :

٣ - هذه هى تعليلات تلك الظاهرة الاجتماعية فيأيرى العاماء والباحثون ، وهى تعليلات يرسمها الواقع الحس بحروف واضحة على صفحة الوجود ، وبها استقر تعدد الزوجات شأنا اجتماعيا قديما ، واستمر إلى الإسلام فلم تنقض شريعة الإسلام فيه ما تقضى به الطبيعة وهو أصل التعدد ، و إنما هذبته من ناحيتين :

وقفت به عند عدد يكفل حاجة الرجل على وجه لا يؤثر فيه طروء الفترات التي تعدم فيها قابلية المرأة .

وأوجبت على الرجل أن يمدل في مطالب الحياة بين هذه الزوجات حتى يكون

أعون على بقاء أصل الهدوء والاطمئنان ، وأبعد عن الظلم والميل والانحراف ، وهذا قدر اتفقت عليه النصوص الشرعية وأجمع عليه فقهاء الشريعة ، واقرأ فيها قوله تعالى : « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » (١) وقوله : « فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا تَمَدُّلُوا فَوَاحِدَةً » (٢) وقوله : « فسلا تَميلُوا كُلُّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةً » (٣) .

# عبث بآيات الله:

وقد يكون من أعجب ما استنبط من هذه الآيات أنها تدل على أن التمدد غير مشروع ، بحجة أن العدل جعل شرطا فيه بمقتضى الآية الأولى ، وأنبأت الآية الثانية أن العدل غير مستطاع ، و بذلك حال معنى الآيتين : يباح التعدد بشرط المعدل ، والعدل غير مستطاع ، فلا إباحة للتعدد .

وواضح أن هذا عبث بآيات الله ، وتحريف لها عن مواضعها ؟ فما كان الله ليرشد إلى تزوج العدد من النساء عند الخوف من ظلم اليتامى ويضع العدل بير الزوجات شرطا فى التعدد بأسلوب يدل على استطاعته والقدرة عليه ثم يعود وينفى استطاعته والقدرة عليه .

# المعنى ألصمبح للآبتين :

وإذن فتخريج الآيتين الذي يتفق وجلال التنزيل وحكمة التشريع ،
 ويرشد إليه سياقهما وسبب نزول الثانية منهما أنه لما قيل في الآية الأولى: « فإن خفتم ألا تعدلوا » فهم منه أن العدل بين الزوجات واجب ، وتبادر إلى النفوس أن

<sup>(</sup>١) الآية ٣ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٢) الآية السابقة .

<sup>(</sup>٣) الآية ١٢٩ من سورة النساء .

العدل بإطلاقه ينصرف إلى معناه السكامل الذى لا يتحقق إلا بالمساواة فى كل شيء ، ما يملك ومالا يملك ، فتحرج بذلك المؤمنون ، وحق لهم أن يتحرجوا ؛ لأن العدل بهذا المعنى الذى تبادر إلى أذهانهم غير مستطاع ، لأن فيه مالا يدخل تحت الاختيار ، فجاءت الآية الثانية ترشد إلى العدل المطلوب فى الآية الأولى ، وترفع عن كواهلهم هذا الحرج الذى تصوروه من كملة « فإن خفتم ألا تعدلوا » .

وكأنه قيل لهم: العدل المطاوب ليس هو ما تصورتم فضاقت به صدوركم ، و به تحرجتم من تمدد الزوجات الذي أباحه الله لكم، ووسع به عليكم، و إنما هو: ألا تميلوا إلى إحداهن كل الميل، فتذروا الأخرى كالمعلقة.

فهذا بيان إلهى كان ينتظره المؤمنون بعد نزول الآية الأولى ، وفهمهم منها ما فهموا ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى فى مفتتح الآية الثانية : « ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن » ، ثم عدد أموراً كانت موضع استفتائهم ، وكان خاتمها قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » .

# عمل الأمة أوضح شاهد:

وبهذا يتضح جلياً أن الآية الثانية تتعاون مع الآية الأولى على تقرير مبدأ التعدد بما يزيل التحرج منه ، وفى ضوء هذا المبدأ عدد النبى صلى الله عليه وسلم زوجاته ، وعدد الأصحاب والتابعون زوجاتهم ، ودرج المسلمون فى جميع عصورهم و بجميع طبقاتهم يعددون الزوجات متى شاءوا ، ويرونه مع العدل الذى طلبه الله من الأزواج ، حسنة من حسنات الرجال إلى النساء ، وحسنة إلى الرجال أنفسهم ، وحسنة إلى الأمة جميعاً .

ومضت على ذلك سنة المسلمين أربعة عشر قرنًا وجد فيها الأثمة المجتهدون

فى جميع الأمصار ، ودونت مذاهبهم ، وخدمت بالنشر والتعليم ، جيلا بعد جيل ، ولم نسمع عن أحد من هؤلاء جميعاً أن الآية الثانية تنقض أو تحاول أن تنقض شبئاً قررته الآية الأولى ، وإنما هى توضيح و بيان لما طلب فيها من العدل الذى جعل الخوف من عدمه موجباً لالتزام الواحدة .

# تقدير العدل إلى الفرد:

وكانوا جميعاً مع ذلك يعرفون أن قوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » خطاب موجه للأفراد فى شأن لا يعرف إلا من جهتهم يرجعون فيه إلى نفوسهم ، ويتحاكمون فيه إلى نياتهم وعزائمهم ، وليس له من الأمارات الصادقة المطردة أو الغالبة ما يجعل معرفته وتقديره داخلين تحت سلطان الحاكم حتى يرتب على تلك الأمارات تشريع المنع أو الإباحة .

وكم من شخص يرى بأمارات تدل على غلظ الطبع ثم يكون فى المعاشرة أو الاقتران مثالا حياً لحسن العشرة والقيام بالواجب .

و إذن فالشخص وحده هو المرجع فى تقدير خوفه من عدم العدل ، وهو المطالب فيا بينه و بين الله بتطبيق الحسكم المناسب لما يعرف من نفسه ولا سبيل ليد القانون عليه ، وشأنه فى ذلك ، هو شأنه فى سائر التكاليف التى تحاكم الشريعة فيها المؤمن إلى نفسه ،كالتيم ، أو الإفطار فى رمضان إذا خاف المرض أو زيادته باستعال الماء أو بالصوم .

# من يشرخل القانود، ؟

٣ - نعم بجد القانون سبيله إلى من تزوج فعلا بالثانية أو الثالثة ، ووقع منه الجود على إحدى زوجاته ، وأعلنت الحاكم بضررها وعندئذ يتدخل القانون

بالربع والزجر ثم بالحكين ، وما رسم الله من طرق الوفاق بين الزوجين ، حتى إذا ما استحكم الشقاق وتكرر الجور ، وتبين أنه لا سبيل إلى إزالته فللقاضى أن يقطع هذه الزوجية بالتفريق ، وهذه الحالة قد كفلتها الشريعة بما سنت من وجوه التعزير . وكفلها القانون حينها أخذ بمذهب الإمام مالك في تقرير مبدأ التطليق بالضرر (١) .

#### الإصل إبامة التعدد :

٧ - وإلى هنا يتضح جلياً أن القول والعمل يدلان من عهد التشريع على أن التعدد مباح ما لم يخش المؤمن الجور فى الزوجات ، فإن خافه ، وجب عليه تخليصا لنفسه من إثم ما يخاف أن يقتصر على الواحدة ، ويتضح أيضاً أن إباحة التعدد لا تتوقف على شىء وراء أمن العدل وعدم الخوف من الجور ، فلا يتوقف على عقم المرأة ، ولا مرضها مرضاً يمنع من تحصن الرجل ، ولا على كثرة النساء كثرة ينفرط معها عقد العفاف . نعم ، يشترط فى الزوجة الثانية ما يشترط فى الأولى من القدرة على المهر والنفقة .

هذا وقد وضعت الآية تعدد الزوجات في موضع الأصل في طريق التخلص من عدم القسط في اليتامى . ثم ذكر الاقتصار على الواحدة عند طروء الخوف من عدم العدل بين الزوجات ، ومن هذا كان لنا أن نقول: إن الأصل في المؤمن العدل ، و به يكون الأصل إباحة التعدد ، وأن الجور شيء يطرأ على المؤمن فيخافة و به يوجد ما يوجب عليه أن يقتصر على الواحدة .

ويلتتي هذا مع ما قرره الباحثون في تعليل ظاهرة التعدد في الزوجات

<sup>(</sup>١) راجع الواد ٦ -- ١١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩

كا سلف ، وأن التعليل في جملته وتفصيله يقضى بتعدد الزوجات ، إما بالنظر إلى حاجة الشخص ، أو حاجة المرأة .

ولوكان الأمر على عكس هذا لكان أسلوب الآية هكذا: وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا واحدة من غيرهن ، فإنكان بها عقم أو مرض، واضطررتم إلى غيرها فمثنى وثلاث ورباع .

ولفات بذلك الغرض الذى ربط به تشريع تعدد الزوجات من قصد التوسعة عليهم فى ترك اليتامى حين الخوف من عدم الإقساط فيهن .

ولكان الأساوب على هذا الوجه هو الأساوب الذي عهد للقرآن في إباحة المحرم عند الضرورة الطارئة ، وذلك كما نراه في مثل قوله تعالى: « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير . . . إلى أنقال: « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم » .

ولدلت الآية بهذا على أن التزام الواحدة هو الأصل والواجب ، وأن إباحة التعدد إنما تكون عند الضرورة .

ولكن شيئًا من ذلك لم يكن ، فإن أسلوب الآية كما ترى ، وضع التمدد أولا طريقًا للخلاص من التحرج فى اليتيمات ، ثم علقت الواحدة على طروء حالة هى الخوف من عدم العدل .

وعليه فلا دلالة فى الآية على أن المطلوب فى الأصل هو التعدد أو الواحدة ، وهذا إذا لم نقل إن الأصل والمطلوب هو التعدد ، تلبية للعوامل التى طبيع عليها الرجل والاجتماع البشرى والتى قضت بظاهرة تعدد الزوجات فى قديم الزمن وحديثه .

و بعد ؛ فلوكان التعدد مقيداً بشيء بما يذكرون وراء الخوف من عدم

المدل ، والمسألة تتعلق بشان يهم الجماعة الإنسانية وتمس الحاجة إلى بيان شرطها و بيانها لما أهمل هذا التقييد من المصادر التشريعية الأولى الأصلية ، ولكان النبي صلى الله عليه وسلم مع الذين أسلموا ومعهم فوق الأربع موقف آخر وراء التخيير في إمساك أربع ومفارقة الباقى ، وللزم أن يبين لهم — والوقت وقت وحى وتشريع — أن حق إمساك الأربع أو الزائد عن الواحدة مشروط بالعقم ، أو المرض أو القدرة على تربية ما قد يلد الرجل من زوجانه المتعددات ، وعلى الإنفاق على من تجب عليه نفقته من أصوله وفروعه وسائر أقاربه ، ولكن شيئاً من ذاك لم يكن ، فدل كل هذا على أن التعدد ليس مما يلجأ إليه عند الضرورة ، وليس مما يتوقف إباحته على شيء غير أمن العدل بين الزوجات ، فيما يدخل قيت قدرة الإنسان من النفقة والمسكن والملبس .

### كلمة للغزالى :

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أن كلة للإمام الغزالي فيما يتصل بتمدد الزوجات ، وسبب إباحته بالنظر إلى العامل الجنسي ، الذي سبق الكلام عليه في عرض آراء العلماء والباحثين في تعليل ظاهرة التعدد ، قال : « ومن الطباع ما تغلب عليه الشهوة بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة ، فيستحب لصاحبها الزيادة عن الواحدة إلى الأربع ، فإن يسر الله له مودة ورحة ، واطمأن قلبه بهن و إلا فيستحب له الاستبدال » . وعلى هذا عدد الأصحاب وقل فيهم من ليس له اثنتان .

ثم قال الغزالى : « ومهما كان الباعث معلوما فينبغى أن يكون العلاج بقدر العلة ، فالمراد تسكين النفس فلينظر إليه فى الكثرة والقلة » ، و يشير الغزالى بهذا إلى أن التعدد لتحصين النفس أمر مرغوب فيه شرعا ، أى مع أخذ النفس

بالمدل الواجب بين الزوجات ، ويشير أيضاً إلى أن الذين يعددون زوجاتهم لمجرد الانتقال من ذوق إلى ذوق ، دون حاجة إليه فى تحصين النفس ، وعفتها عن الحجرم يعملون عملا تأباه الشريعة ، ويمقته أدب الدين .

# ثانياً: التعدد في ظل الحالات الاجتماعية

#### مشروع تقبيد الثعدد :

١ — يثور بين الحين والحين كلام كثير؛ بل حلات مدبرة ، حول تعدد الزوجات وأضر اره الاجتماعية ، ولم يقف الأمر عند السكلام ، بل قامت حركات تطالب الحكومات بمنع التعدد أو تقييده ، وكان من أبرزها الحركة التي قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية المصرية سنة ١٩٤٥ ، ووضعت مشروعاً يقضى بتقييد تعدد الزوجات بإذن القاضى الشرعي بعد « الفحص والتحقيق من أن سلوك المتزوج الذي يريد أن يتزوج بأخرى ، وأحوال معيشته يؤمن معها قيامه عسن المعاشرة والإنفاق على أكثر ممن في عصمته ومن تجب عليه نفقتهم من أصوله وفروعه » .

و بالرجوع إلى المذكرات الإيضاحية لهذا المشروع فى أطواره الثلاثة يتبين أن لاحقها قد اعتمد على ما جاء فى سابقها ، وأنها كلها تدور حول أن التمدد مضيعة للأسر ، مفسدة للنسل ، وأنه يحمل الحكومة أعباء ثقيلة بكثرة المتشردين ومن لا عائل لهم ، و يقطع أواصر الرحم والقرابة ، وأنه لو لم يكن فى إطلاقه سوى أنه دافع إلى إهمال تربية النشء ، لكان ذلك داعياً إلى وضع نظام يقطع على غير القادرين طريق الإقدام عليه .

# أصحاب المشروع أهملوا محاسن التعدد :

٣ -- وبهذا العرض الوجيز لتلك المذكرات يتضح أن أصحابها قد أهملوا النظر إلى مقتضيات التعدد ومحاسنه ، وأغفلوها إغفالا تاما ، وكان من واجبهم أن يعرضوا لها ، وأن يقارنوا خير التعدد بشره ، كما هو الشأن في موازنة خير الشيء بشره إذا كان له جانبا خير وشر ، ثم يصدرون حكمهم في الجانب الذي ينظهر غلبته على الآخر .

ومن القواعد المقررة أن ما ترجح خيره على شره وجب المصير إليه ، وأن الشر القليل بجانب الخير الكثير لا يعبأ به فى مقام التشريع ، وما من تشريع له خيره الكثير ولا يوجد بجانبه شر ولو ضئيلا ، وأن الحياة الدنيا بطبيعتها لا يسلم خيرها مهما عظمت مقتضياته من شر تقضى به حالات الشذوذ التي لا تمنع تشريعا لجلب الحير الكثير .

# العدل المقصود في الآية :

٣ – وقد توسع أصحاب المشروع في معنى العدل المذكور في الآية « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة» فقالوا: إن التعدد لايباح إلا حيث لايخشى منه الجور، سواء أكان ذلك الجور يظن وقوعه بالزوجات أم بغيرهن ، و بذلك اعتبروا في الإذن بالزوجة الثانية القدرة على الإنفاق على من تجب نفقتهم عليه من الأصول والفروع ، وعلى تربية الأبناء الذين سينجبهم من الزوجتين أو الثلاث ، وهذا نوع غريب من التقييد فإن المفروض عند من يتزوج الثانية أو الثالثة أنه يدفع شراً عن نفسه باعتبار الفترات التى تفقد فيها المرأة استعداد القابلية ، و يدفع شراً عن أمته باغتبار ما تتركه السنة الكونية وضغط الحياة من النساء الكثيرات

ولاريب أن دفع حاجة نفسه المحققة وكذلك حاجة أمته المحققة مقدم فى الاعتبار على نفقة أصوله وفروعه ، ولا يتوقف على احتمال العجز عن تربية أبناء قد يأتون وقد لا يأتون ، وإذا أتوا لاندرى ماذا أضمره المستقبل من سعادة أو شقاء ، أو موت أو حياة.

والعدل و إن جاء مطلقاً في الآية فالمقصود به خصوص العدل بين النساء كا صرحت به الآية الأخرى « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء » .

وكما يبنته الأحاديث الكثيرة الواردة فى شأن القسم بين الزوجات ، ولم يقل أحد من الفقهاء أنه يتناول الإنفاق على الأصول والفروع ، والقدرة على تربية الأبناء . والعدل بهذا المعنى — الذى يشهد به القرآن وتشهد به الأحاديث مطلوب فى ظل الغنى وظل الفقر ، فالغنى مطالب بالعدل بين زوجاته بما هو متعارف فى بيئة الأغنياء ، والفقير مطالب بالعدل بين زوجاته بما هو متعارف فى بيئة الفقراء ، والمقصود ألا يميل الزوج إلى إحدى زوجاته كل الميل فيترك الأخرى كالمعلقة ، وبهذا يتضح أن تفسير العدل بما فسر وه به تحريف للكلم عن مواضعه .

# الأسباب الحقيقية للتشرد :

٤ — أما ما يذكرون من التشرد فحسبنا فى ندرة ارتباطه بتعدد الزوجات ، أن نشير إلى ما جاء فى إحصائية لمكتب الحدمة الاجتماعية نتيجة لبحث حالات النشرد و بيان الأسباب التى تحدثه مع النسبة المنوية لكل سبب ، فقد جاء فيها أنه ليس لتعدد الزوجات من حالات التشرد أكثر من ٣ / . وهى تساوى تماما فى هذه الإحصائية نسبة قسوة المنزل على الطفل ، وقسوة المخدوم على الحادم ، ولا ريب أنها نسبة ضئيلة جداً لايصح أن يذكر بإزائها أن للتشرد علاقة بتعدد الزوجات ، وأن تتخذ تلك العلاقة أسلساً للتذكير فى وضع حد للتعدد مع ما للتعدد من فوائد اجتماعية تربو بكثير وكثير جداً عن هذه النسبة .

ونحن لا نشك في أن التشرد داء و بيل في المجتمع يجب علاجه ، ووضع حد لاستثماله والقضاء عليه إن أمكن ، ويكون ذلك بمحاربة أسبابه الكثيرة الفالبة كالفقر ، وسوء تربية الوالدين ، وقسوة الصانع ، والمخدوم ، وزواج أحد الوالدين بعد موت الآخر ، والأوساط الفاسدة ، وفساد أعصاب الطفل مع الجهل بقواعد الصحة إلى غير ذلك من الأسباب التي لا نحصيها ، والتي لها النصيب الوافر في إحداث حالات التشرد ، فعلى الحكومات الساهرة على مصالح الأمة أن يشتد ساعدها في محاربة تلك الأسباب ، أما تعدد الزوجات فسبب تافه ليس له أثر يذكر في حالات التشرد حتى يقصد بالمنع أو التقييد ، ونحن إذا نسبنا حالات التشرد الناشئة عن تعدد الزوجات إلى اللقطاء ، والأطفال الموءودة التي يعثر عليها البوليس والناس في الشوارع والأزقة التي نشأت كثرتها عن الإعراض عن الزواج ، وعن تأيم كثير من النساء ، لوجدنا أن الحال تدعو إلى إغفال هذه النسبة من التشرد وتعرف أسبابها والقضاء عليها .

# عبرة من الفرب :

ولعلنا عندئذ نعرف ونعارف \_ كا عرف واعار ف كتاب الإفريج أنفسهم \_ أن منع تعدد الزوجات له دخل كبير في ارتفاع نسبة اللقطاء والموءوين ، وقد أدركوا ذلك وخطب به خطباؤهم ، ونادى به مصلحوهم في أوائل هذا القرن ، وذلك في المؤتمر الذي عقدته الحكومة الفرنسية سعة ١٩٠١ للبحث عن خير الطرق في مقاومة انتشار الفسق ، وكان مما قيل في المؤتمر : إن عدد الأولاد اللقطاء المجموعين في مقاطعة « السين » وحدها ، وجار تربيتهم فيها على نفقة المقاطعة بلغ خسين ألف لقيط ، وأن بعض القوام على هذه الملاجىء يفحشون بالبنات اللاتي شحت ولايتهم ، وأن نفس اللقطاء يفحشون بعضهم ببعض ولا زاجر يزجرهم .

وكتبت كاتبة إنجليزية في هذا الشأن: لقد كثرت الشاردات من بناننا ، وعم البلاء ، وقل الباحثون عن أسباب ذلك ، وإذا كنت امرأة ترانى أنظر إلى هاتيك البنات وقلبي يتقطع شفقة عليهن وحزنا ، وماذا يفيدهن بثى وحزنى وتوجعي وإن شاركني فيه الناس جيماً ١؟

لا فائدة إلا في العمل بما يمنع هذه الحالة التعسة ، ولله در العالم الفاضل و تومس » فإنه رأى الداء ووصف الدواء وهو الإباحة للرجل التزوج بأكثر من واحدة ، وبهذه الواسطة يزول البلاء وتصبح بناتنا ربات بيوت ، فالبلاء كل البلاء في إجباد الرجل الأوربي على الاكتفاء بواحدة ، وهذا التحديد هو الذي جمل بناتنا شوارد ، وقذف بهن إلى التماس أعمال الرجال ، ولابد من تفاقم الشر إذا لم يبح للرجل التزوج بأكثر من واحدة ، ولو كان تمدد الزوجات مباحاً لما نزل بنا هذا البلاء ، وهكذا أخذت تندب حظ بنات جنسها اللائي حرم على الرجال أن يتزوجوا منهن على زوجاتهم .

هذه الحالة التى نادت بمعالجتها الحكومة الفرنسية ووصفتها هذه الكاتبة الغربية هى الحالة التى نحشى بحق تفاقمها عندنا . أولا : بإعراض الشباب عن الزواج الذى أصبح ديدنا لكثرتهم الغالبة : وثانيًا بمنع أو تقييد تعدد الزوجات .

هى الحالة التي امتلاً ت نفوس شبابنا اليوم بمقدماتها و بواعثها .

هى الحالة التى قصد القرآن علاجها حينها وضع الزواج وحث عليه ، وحينها شرع التمدد ووسع فيه ، فهو بينها يقول في إغراء الرجال بالزواج : « وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاء ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَفُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ » (١) . يقول إغراء بتزويج النساء : « فَانْكِحُوهُنَ بِإِذْنِ أَهْلِمِنَ وَآتُوهُنَ أَجُورَهُنَ إِلَامَهُمُ وفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مَتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ » (٢) .

<sup>(</sup>١) أَكَيْة ٢٤ من سورة النساء . (٢) أَكَيَّة ٢٠ من سورة النساء .

فالسفاح والمخادنة هما رأسا البلاء الذى حل بالأمم الغربية ولم تجد علاجاً فى دينها وتشريعها فراحت تلتمس ما وضعه الإسلام من علاج وتشريع .

وماكان ليصح أن ننظر حين التشريع إلى جانب ضيق ضئيل ونترك هذا الجانب الذى تقضى به طبيعة الجنسين ، وتقضى به سنة الله فى كونه ، و مذلك نترك المرأة والرجل تحت ضغط الطبائع والسنن فيضطران إلى مقارفة الإنم مدفوعين بالطبيعة والسنن . وما أدق وألطف تنبيه الله إلى هذا الجانب بقوله : « وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِهَاء إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً » (1) .

#### درسی من الثرق :

وهذه أمة شرقية مسلمة نشأت فى أحضان الإسلام ، ثم تفلبت عليها نزعات الغرب ، ولوت وجهها عن الإسلام ، واتخذت قانونا مدنياً صدر بموجبه منع تعدد الزوجات ، وكان ذلك سنة ١٩٢٦ ولسكن لم تمض \_ بعد \_ ثمانى سنوات حتى هال أولياء الأمر، فيها عدد الولادات السرية ، وعدد الزوجات السرية العرفية ، وعدد وفيات الأطفال المسكتومة . وانظر فى معرفة الإحصائية لسكل ذلك فى مدة الثمانى السنوات، عدد ٢٥٥من مجلة آخر ساعة فى ٣من يونيه سنة ١٩٤٥للكاتب المصرى المعروف الأستاذ محمد التابعى ، وكان مقيا إذ ذاك بتركيا .

# الاُرقام تشكلم :

هذا و إذا رجعنا مرة أخرى إلى الإحصائيات المتعلقة بعقود الزواج ،
 و بحالات التعدد خاصة لوجدنا أن الحالة بحكم انصراف الشبان عن أصل الزواج ،
 وخفة ميزان الفضيلة في نفوسهم قد أخذت في التخلص من فكرة الزواج فضلا

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة النور .

عن فكرة التعدد ، ونخشى إذا اضطرد الحال \_ ولا نخالها إلا مطردة \_ فتفشو العزوبة وينعدم التعدد ، وعندئذ تكثر البلوى وتعظم الشكوى ، ونصبح نلتمس أكثر بما التمسته الحكومة الفرنسية فى سنة ١٩٠١ ونادى به إذ ذاك عقلاء الإفرنج فلا يجد نداؤنا سميماً ، ولا استغاثتنا مغيثاً .

أما أن تعدد الزوجات يسير إلى نقص مطرد فيدل عليه جدول مصلحة الإحصاء المصرية سنة ١٩٤٣ إذ نزلت نسبة التزوج باثنتين فى مدة عشر سنوات من ١٤٧٤ ٪ إلى ١٧٠٪ والتزوج بالثلاث من ٢٩٠٪ إلى ١٧٠٪ والتزوج بالثلاث من ٢٩٠٪ إلى ١٧٠٪ .

وهى حالة تنذر قطعاً بانقراض التعدد ، واتجاء الناس إلى الانصراف عنه بعامل انصرافهم عن أصل الزواج ، وهو الاكتفاء بسبيل الصداقة والمخادنة .

# مامننا إلى تشريع عكسى:

٣ - وإن مثل هذه الحالة جدير بأن يدفع بالأمة إلى التدهور الأخلاق، الذى شكا منه الغربيون أنفسهم ، وجربته دولة شرقية إسلامية ، وهو بما يوجب على عقلاء الأمة \_ اتقاء للانتكاس الحلق \_ أن يفكروا لا فى منع التعدد أو تقييده وإنما فى وضع حد أعلى للعزو بة بالنسبة لأصل الزواج ووضع تشريع عكسى فى تعدد الزوجات أقل درجاته مساعدة الذين يتزوجون بأكثر من واحدة مساعدة تحفز غيرهم إلى السير فى طريقهم ، وتساعدهم على الإنفاق على زوجاتهم وعلى أولادهم الذين ينسلون من هذه الزوجات إن لم يكونوا أرباب يسار يمكنهم من ذلك وأن التشريع لمنع ما يسير فى طريق العدم بمقتضى الظروف والأحوال من ذلك وأن التشريع لمنع ما يسير فى طريق العدم بمقتضى الظروف والأحوال والأفكار الخاصة لايتجه إليه فى أصول التشريعات الحية ، فإن التشريع يقصد أن يكون منه حواجز تحول بين الناس و بين الاندفاع فيا يعكر عليهم صفو الحياة يكون منه حواجز تحول بين الناس و بين الاندفاع فيا يعكر عليهم صفو الحياة

و يمرضهم للوقوع فى بؤر الشر ، مما تعظم بواعثه فى نفوسهم ، ولم نسمع أن تشريعاً يكون معيناً ، أو محرضاً لاندفاع الناس فى تلك المهاوى ، ثم يجد من يعمل عليه أو يعمل على حمايته .

ولا ريب أن التشريع الذي يراد لتعدد الزوجات هو في الواقع بملاحظة ماتقدم أكبر معين للناس في التخلص من العلاقات الشريفة ذات الآثار الطيبة في الأخلاق والاجتماع اكتفاء بما يقع في أيديهم من أعراض لم تجد من يغار عليها أو يعمل على صيانتها .

# خطأ آخر لاصحاب المشروع :

بقى أن هذا المشروع قد اتخذ أصحابه الفقر وعدم القدرة على تربية الأولاد والإنفاق على من تجب على الشخص نفقته أساسًا لتقييد التمدد ، وممناه أنهم يبيحون للغنى أن يعدد كما يشاء ، وليس للفقير أن يتزوج أخرى .

ولوكان يصح اتخاذ الغنى والفقر أساساً لإباحة التعدد ومنعه لكان الواجب عكس القضية بأن يباح للفقير و يمنع عن الغنى ، فإن الفقراء يطمئنون بعضهم إلى بمض و يتعاونون على تحصيل رزقهم ، فيسمى الرجل بقدر استطاعته ، وتسعى كل زوجة بقدر استطاعتها ، وليس عنده ما يمكن أن يحابى به إحدى الزوجات عن الأخرى .

أما الغنى فتنظر زوجاته إلى غناه، و يجد من ذات يده ما يحابى به إحداهن، فيقع الشقاق بينهن وتتفكات عرا الأسرة، وما دام الرجل غنياً قادراً فهو عند غير المحبو بة منهن مظنة المحاباة والميل، وأمر الفقير مكشوف لزوجاته يعلمون دخله وخرجه فليس محلا لهذه المظنة.

أما التباغض الذي يحصل من جراء تعدد الزوجات بينهن و بين أولادهن ٰ

فمنشؤه غيرة طبيعية لا يمكن سلامة النفوس منها ، وقد وجدت هذه الغيرة في أعلى طبقات النساء « أمهات المؤمنين » ولم تمنع من تعددهن لما في تعددهن من خير بر بو على شر هذه الغيرة .

كما وجدت أساليب السكيد في أعلى طبقات أولاد الضرائر «يوسفو إخوته» ومثل هذا الشأن الطبيعي لا يمكن وقف التشريع لأجله تحصيلا للفوائد العظيمة المترتبة على التشريع .

والله الذى يعلم أن الغيرة أمر طبيعى فى نفوس الزوجات ، شرع تعدد الزوجات فى قديم الزمن وحديثه ، ولم تر الحكمة الإلهية أن وقوع السكيد فيا بينهن ، وفيا بين أولادهن مانع مر إقرار التعدد ، فدل ذلك على أن مقاصد التعدد فى نظر المشرع الحكيم تسمو بكثير عما يقع من السكيد والتباغض أثراً لهذه الغيرة الطبيعية .

على أن هذا التباغض الذى يقع بين الزوجات ، يرى مثله كثيراً بين الزوجة وأحمائها ، ومثل ذلك عفو فى نظر التشريع ، لأنه و إن كان شراً إلا أنه شر قليل لا يترك لأجله الخير الكثير.

# الشريعة لم تهمل :

۸ — والشريعة من وراء ذلك كله لم تهمل جانب المواعظ والإرشادات والتعزيرات التي من شأنها تلطيف آثار الغيرة الطبيعية ، وتوجب مع هذا على أولياء الأمر تهيئة وسائل العيش والتربية الصحيحة للفقراء وأولادهم ، وترى أن التقصير في ذلك يقع أولا بالذات على كاهل الحكومات الإسلامية التي لا تعمل على إيجاد النسل القوى الصالح بتوسيع طرق العمل وصيانة حقوق العال .

و بعد: فإذا كان الواقع أن الطبيعة تسخو بالنساء أكثر مما تسخو بالرجال، وتقسو على الرجال أكثر مما تقسو على النساء وأن الاتجاه الطبيعى للجاعات في كل العصور إلى القوة لا إلى الضعف، وأن الرجل تطرد قوته الفاعلية إلى حياة أطول مما تستعد له قابلية المرأة، وأن الرجل لا تعتريه فترات يفقد فيها استعداده على نحو ما يعترى المرأة من هذه الفترات، وكان من الرجال من تغلب عليه جنسيته لا تحصنه المرأة الواحدة، وكان الغنى والفقر مرتبطين بأسباب أخرى وراه الزواج ترجع إلى العمل.

إذا كان هذا هو الواقع ، كان بلاشك بمايقضى بترك الشريعة كما أرادها الله ، لا تقيد إلا بما قيدها به من مراعاة العدل بين الزوجات فى الحدود التى رسم صاحب الشريعة .

و بعد مرة أخرى: أى الأمرين أحق بالقبول ؟ منع التعدد أو تقييده ، فتكثر النساء ويندفعن تحت ضغط هذه السكثرة ، وتحت الحرمان إلى الإخلال بالشرف ، وإلى ما صارت إليه الأمة الشرقية حينا قلدت الغربيين فيا يختص بالولادات المكتومة ، والزواج العرفى السرى . هذا أم ترك الأمر على ما هو عليه ولو تزوج الرجل فى كل بلدة واحدة ، وكان له منهن جميعا أولاد شرعيون ، يعرفون نسبتهم إلى أبيهم ، ويعرف الناس نسبتهم إلى أبيهم ، زوجات متفرقات بأولاد شرعيين خير أم أخدان يبعن عرضهن فى كل مكان ، ولكل شخص بأولاد غير شرعيين . أى الفريقين أحق بالقبول إن كنتم تعلمون ؟.

# الفصّال لثالث منظم النسال

هذه المسألة تناولها البحث قديماً وحديثاً ، وكانت موضع خلاف في القديم ، وظلت كذلك موضع خلاف في القديم ، وظلت كذلك موضع خلاف في الحديث ، وشأنها في ذلك شأن كل مسألة تسكتنفها اعتبارات مختلفة ، ولم يكشف جهة الحق فيها نص واضح في دلالته ، فيترك الحسكم فيها لما يترجح في نظر الباحث من هذه الاعتبارات ، وما تقضى به مصلحة صاحب الحق فيها فرداً كان أم جماعة .

وهذه طريقة الإسلام فى تشريع الأحكام ، فالذى لا تختلف فيه المصلحة باختلاف الأوقات والبيئات والاعتبارات ينص على حكمه نصاً قاطماً لا يجمل فيه مجالا للاجتهاد والنظر ، أما الذى تخضع المصلحة فيه للظروف فإنه يكله إلى أرباب النظر والاجتهاد وتقدير المصالح : « وَآمَ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأُمْرِ مِنْهُمُ مُ اللَّهُمُ لَهُمُ مَنْهُمُ » .

عرضت هذه المسألة في أكثر عبارات القديم تحت عنوان ( العزل ) .

وعرضت في أكثر عبارات الحديث تحت عنوان (تحديد النسل).

وتمرض اليوم تحت عنوان ( تنظيم النسل ) .

وكل هذه الغناوين تحاول الجواب عن شيء واحد ، وهو : هل يجوز منع الحل في حالات خاصة أو على العموم ؟

ولما كان العزل هو الطريق السهل المروف احكل الناس في جميع العصور

عرضت به المسألة فى القذيم تمشياً مع البساطة التى يألفها القديم ، وحينها اتشعت الحضارة وانكشفت للناس طرق أخرى لمنع الحمل غير العزل ، وشاع ذلك فيا بينهم ، وكان منها ما يقف بالنسل عند حد معين ، ومنها ما يمنع الحمل فترة من الزمن ولا يقطعه ، عرضت تحت عنوان التحديد تارة ، والتنظيم أخرى لنشمل جميع الوسائل الممكنة لمنع الحمل عزلا كانت أم غير عزل .

ولما كان تحديد النسل بمعناه المعروف: وهو الوقوف بنسل الأمة عند عدد معين لا تقصده أمة "ريد البقاء خصوصاً فى هذا العصر \_ عصر التنافس بين الأم فى الكثرة والقوة \_ كان لابد أن يراد به ما يلتقى مع معنى التنظيم الذى لا يأبى المكثرة ولا يقتضى الوقوف بالنسل عند حد معين .

لهذا اخترت «تنظيم النسل» عنوانا لهذا الفصل من مباحث هذا الكتاب.

# من لہ حق الولد ؟

إن من الأسس التي تفيدنا كثيراً في هذا البحث معرفة ؛ من له حق الولد ، أهو الوالد وحده ، أم الوالدان معاً ؛ أم أن الولد حق مشترك بينهما و بين الأمة ؟ وعلى الرغم من أننا لم نر لفقهائنا بحثاً صريحاً كهذا فإنه يبدو للناظر في تعليل آرائهم في هذه المسألة أنهم لم يغفلوا هذا البحث ، بل نظروا إليه و إن كان ذلك خفياً وارتبط رأى كل فريق منهم في المسألة برأيه فيمن له حتى الولد ، وعلى هذا الأساس نعرض أقوالهم في الموضوع ؛

من العلماء من رأى أن الولد حق للوالد وحده ، فله إن شاء أن يحصله ، وله إن شاء ألا يحصله ، ومن أصحاب هذا الرأى الإمام الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ ه . ومنهم من يرى أنه حق للوالدين مما ، ومن أصحاب هذا الرأى علماء الحنفية . ومنهم من رأى أن الولد حق مشترك بين الأمة والوالدين ولسكن حق الوالدين أقوى ،

ومن أصحاب هذا الرأى الشافعية والحنابلة والجمهور من أصحاب المذاهب الأخرى . ومنهم من يرى أن حق الأمة فى الولد أقوى من حق الوالدين ، ومن هؤلاء طائفة من رجال الحديث .

# الرأى الاثول:

يرى الإمام الغزالى أن منع الولد مباح ولا كراهة فيه ، قال : لأن النهى إنها يكون بنص أو قياس على منصوص ، ولا نص فى الموضوع ، ولا أصل يقاس عليه بل عندنا فى الإباحة أصل يقاس عليه وهو ترك الزواج أصلا ، أو ترك المخالطة الجنسية بمد الزواج ، أو ترك التاقيح بمد المخالطة . فإن كل ذلك مباح وليس فيه إلا مخالفة الأفضل ، فايكن منع الحل بالمزل وما يشبهه مباحا كما أبيح ترك الزواج وترك المخالطة . . الح .

هذا رأى الغزالى فى منع الحمل بقطع النظر عن البواعث التى تدفع إليه . أما إذا نطرنا إلى البواعث ما ليس منهياً عنه ولا مكروهاً فلا يؤثر فى حكم الإباحة ، وذلك كما قال : مثل استبقاء جمال المرأة ونضرتها ، ومثل الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد .

و يتلخص رأى الغزالى فى أن منع الحمل مباح فى ذاته و بقطع النظر عما يحمل عليه من البواعث ، وأنه يكون مكروها إذا كان الباعث عليه مكروها .

وقد أنجه على الغزالي في رأيه هذا :

أولا — قوله عليه الصلاة والسلام: «من ترك النكاح مخافة العيال فليس منا» ثانياً — قوله عليه الصلاة والسلام في العزل ، وقد سئل عنه : ذلك الوأد الخني .

ثالثًا : قول ابن عباس : المزل هو الوأد الأصغر .

والغزالى يحاول الإجابة عن هذه الاعتراضات فيقول: إن كلة (ليس منا) في الحديث الأول معناها: ليس على سنتنا وطريقتنا وسنتنا هي الأكل -: أي أنه خالف ما هو أكل وأمثل ، وهذا لا يعطى الكراهة ولا المنع .

وأن الحديث الثانى لا يقوى على معارضة ما صح من أحاديث الإباحة كا روى عن جابر رضى الله عنه قال: كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل.

وأما قول ابن عباس: العزل هو الوأد الأصغر. فهو قياس منه: قاس منم الحمل على قتل الطفل، وهو قياس ضعيف أنكره عليه على رضى الله عنه، وقال: لا تكون مو ودة إلا بعد سبعة الأطوار؛ وتلا قوله تعالى: « وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارِ مَكِينٍ \* ثُمُّ خَلَقْنَا النُّطْفَة عَلَقَةً، فَخَلَقْنَا الْمَصْفَة مَضْفَة ، فَخَلَقْنَا الْمُصْفَة عَلَقَا الْمُصْفَة عَلَقَا الْمُصْفَة عَلَقًا أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللهُ عَظَاماً ، فَكَالَة الْعَلَامَ عَلْماً ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الْقُالِقِينَ »

# الرأى الثاني :

و يرى الحنفية أن منع الحمل مباح بشرط أن تأذن فيه الزوجة لاشتراكم في حق الولد ، قال صاحب الهداية (١) : ولا يعزل عن زوجته إلا بإذنها لأن

<sup>(</sup>١) المرغيناني التوفي سنة ٩٩٣ ه.

تحصيل الولد من حقهاً ، وللسكال بن الهمام (١) وغيره من علماء الحنفية مثل هذا . وقال علماء الحنفية هذا هو أصل المذهب ، ولسكن المتأخر بن أفتوا في زمانهم بجوازه لأحد الزوجين بغير رضا صاحبه إذا خيف على الولد السوء لفساد الزمان ، وهذا منهم مبنى على قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان .

#### الرأى الشالث :

يرى جمهور العلماء من فقهاء الأمصار أن منع الولد مكروه نظراً لحق الأمة فيه. قالوا: قد رويت كراهته عن أبى بكر وعمر وعلى وابن مسمود رضى الله عنهم لأن فيه تقليل النسل ، وقد حث النبى صلى الله عليه وسلم على الزواج تكثيراً للنسل فقال : تناكحوا تناسلوا تكثروا ، وقال : سوداء ولود خير من حسناء عقيم .

هذا رأيهم فى منع الولد من جهة حق الأمة فيه: أما من جهة حق الزوجين فأفتوه بالحرمة إذا عزل الرجل بغير رضا زوجته . وقالوا جميعاً : إذا دعت إليه حاجة مهمة فى نظر الشرع جاز من غير كراهة ؛ وقد مثلوا لتلك الحاجة بأن يكون الزوجان فى الجهاد و يخاف على الزوجة أن يضعفها حملها مع مشقة السفر والجهاد أو بخاف أن يولد لهما ولد فى دار الحرب وليس عندها من وسائل الراحة والصحة ما يطمئنان به .

ومن أصحاب هذا الرأى موفق الدين بن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٣٠٠ ه، ومنهم الإمام النووى الشافعي المتوفى سنة ٣٧٦ ه، وعبارة النووى في شرحه لمسلم هكذا ؛ والعزل مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضيت أم لا لأنه طريق إلى قطع النسل ، ولهذا جاءت تسميته في الحديث ؛ الوأد الخني ،

<sup>(</sup>١) التوفي سنة ٢٦١ ه.

لأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالوأد ، ولملك تجد في كلام النووى دفعاً قويا لرد الغزالى على قول ابن عباس إنه الوأد الأصغر ، و إنه لم يرد حقيقة الوأد و إنما أراد التشبيه والإلحاق .

# الرأى الرابع :

يرى جماعة منهم ابن حبان (١) وابن حزم (٢) تحريم منع الولد مطلقاً ، وقد غلب هؤلاء حق الأمة في الولد على حق الوالدين . وقالوا : إن في العزل قطع النسل المطلوب شرعا من الزواج ، وفيه أيضاً صرف السيل عن واديه مع حاجة الطبيعة إليه واستعدادها للإنبات والإثمار لما ينفع الناس و يعمر الكون . .

# مكم إسقاط الحمل:

وكما بحث العلماء على هذا الوجه حكم منع الحمل بالعزل بمحثوا حكم إسقاط الحل على الوجه الآتى :

اتفقوا على أن إسقاط الحمل بعد نفخ الروح فيه حرام لايحل لمسلم أن يفعله ، لأنه جناية على حى ، ولذلك وجبت فيه الدية إن نزل حياً ؛ والغرة إن نزل ميتاً .

أما إسقاطه قبل نفخ الروح فيه ، فقد اختلفوا في حله وحرمته ، فرأى فريق أنه جائز زاعماً أنه لا حياة فيه فلا جناية ولاحرمة .ورأى آخرون أنه حرام . وقالوا إن فيه حياة محترمة هي حياة النمو والإعداد ؛ ومن هؤلاء الإمام الغزالي : فقد عرض لهذه المسألة وفرق بينها و بين العزل . وقال : « وليس هذا كالإجهاض والوأد لأن ذلك جناية على موجود حاصل . وأول مراتب الوجود أن تقع المادة في المحل وتختلط بالبويضة وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جناية ، وتعظم

 <sup>(</sup>١) هو الإمام المحدث أبو حاتم محمد بن حيان البستى صاحب الصحيح ، والتصانيف المفيدة المديدة المتوفى سنة ٤٥٣ هـ .

<sup>&</sup>quot; (٢) ابن حزم : هو فحر الأندلس ، ومجدد القرن الحاس توفيسنة ٥٦ هـ .

الجناية كما انتقلت المادة من طور إلى طور حتى تصل إلى منتهاها بعد الانفصال حياً » ومن هؤلاء أيضاً صاحب الخانية من علماء الحنفية ونصه : « ولا أقول بالحل إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لأنه أصل الصيد ، فلما كان يؤاخذ بالجزاء فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا هذا إذا أسقطت بعسير عذر » وقال ابن وهبان : ومن الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحل ، وليس لأبى الصبى ما يستأجر به الظائر و يخاف هلاكه ، ونقل عن الذخيرة : لو أرادت الإلقاء قبل مفى زمن ينفخ فيه الروح ، هل يباح لها ذلك أم لا ؟ اختلفوا فيه ، وكان الفقيه على بن موسى يقول : إنه يكره ، فإن الماء بعد ما وقع في الرحم مآله الحياة فيكون له حكم الحياة كا في بيضة صيد الحرم ، ونحوه في الظهيرية ، الحياة فيكون له حكم الحياة كا في بيضة صيد الحرم ، ونحوه في الظهيرية ، قال ابن وهبان : فإباحة الإسقاط محولة على حالة العذر ، أو أنها لا تأثم إثم القتل . ومن كلام ابن وهبان :

ويكره أث تستى لإسقاط حملها وجاز لمسذر حيث لا يتصور

# الفقهاء يعترفون بحياة مادة الشلقيح :

ومن هنا نرى أن علماء الشريعة يرون ـ كما يرى الطب ـ أن مادة التلقيح فيها حيوية يقدرها الفقهاء ويعتدون بها ويرتبون عليها آثارها ، وقد وجدنا ذلك فى حكمهم على كاسر بيض الصيد فى الحرم نظراً لأنه أصل الصيد ومآله .

أما الحياة التي لا تكبون إلا في الشهر الرابع فهي حياة الحس والحركة التي عبر عنها القرآن بالخلق الآخر وعبر عنها في الحديث بنفخ الروح .

والعلماء الذين نفوا الحياة قبل نفخ الروح يريدون هذه الحياة حياة الحركة لا حياة النمو، وهم لا ينكرون في الوقت نفسه: أن البويضة ذات حياة أثرها النمو والأطوار التي أشار إليها القرآن الكريم في تكوين الإنسان. واعتمد عليها الفقهاء في تقرير الضمان على كاسر بيض الصيد الغير المذر.

#### وعق الاثمة في النسل:

من هذا العرض المتقدم يبدو أن جمهور الفقهاء لم يحرصوا الحرص كله على إظهار حق الأمة فى الولد ، ولم يكن ذلك منهم ناشئا عن إهمال جانب الأمة وتكوينها بالقوة المطلوبة ، وإنما يرجم إلى اعتقادهم أن حق الأمة من هذه الوجهة مكفول لا خوف عليه ، وذلك لأمور :

أولها — أن للزواج فى الشريعة الإسلامية شأنا تغلب عليه الصبغة الدينية ، ويترتب عليه الثواب الأخروى لما فيه من فائدة التحصين المطاوب شرعا ، فالمسلمون بذلك حريصون دينيًا على تحقيق هذه الغاية ولاشك أن هذه الغاية لا تحصل إلا بترك الأمور تجرى على طبيعتها ، والمياه تسير فى واديها ، وبهذا الاعتبار الذى لا تفارق ملاحظته أكثر المسلمين، لا يمياون إلى عملية العزل أو نحوها ، فيتحقق النسل المطلوب لكثرة الأمة وتكوينها .

ثانيها — أن محبة النسل مغروسة فى الطباع ولا يمكن بحال فساد تلك الطبيعة أو عموم الرغبة فى تقليلها أو العمل على قطعها ، فإن وجدت فإنما توجد لأفراد لهم نزعة خاصة أو حالات خاصة ، فلا يؤثر القول بالإباحة فى شأن كهذا على تسكو بن الأمة وحقها فى الولد .

ثالثها -- أن الأمة الإسلامية كانت فى زمنهم بحالة من القوة والكثرة والساع العمران لا يخطر ببالهم فيها تقدير ضعفها أو قلة أفرادها أو انحلال أعصابها ، فقصر وا نظرهم أو جملوا أكثر نظرهم موجها إلى الفرد الذى يبتلى بتلك النزعة أو يبتلى بحالات تعكر عليه صفوه من جراً اه النسل وكثرته .

ونحن واثقون بأنهم لو نظروا فى أفق أوسع وقدروا أن سيكون فى مستقبل الزمن قوم يضمف دينهم ويفسد خلقهم إلى حد أن يفضلوا المخادنة على المزاوجة والسفاح على التحصين ، وآخرون يضربون عن النسل احتفاظاً بمتمة لا يقيم لها الرجال العاملون وزناً ، وآخرون يستمرئون حياة السكسل والبطالة ، وتضيق الدنيا في أعينهم و يشتد ضيقها كما بشروا بحمل أو ولد .

نحن واثقون بأنهم لو نظروا هذه النظرة لأجمعوا على الإفتاء بحرمة منع الولد إلا إذا ألجأت إليه ضرورة أو قضت به حاجة ملحة .

# الشريعة وجق الأمة في النسل:

ومما لاشك فيه أن الشريمة الإسلامية جملت الولد حقاً مشتركا بين الوالدين وبين الأمة ، على الوالد أن يحصله بالوسائل المشروعة ؛ وأن يعمل على تدميته وتهذيبه ثم يقدمه للأمة فيفيده ويفيد الأمة ، وقاعدة الشركة العادلة الايطنى أحد الشريكين بحقه على حق صاحبه ، فالولد إذا كان ذكراً لأبيه فهو لبيئة من بناء الأمة ، ولا ريب أن حياة الأم بقوتها ؛ وأن قوتها ترجع فيما ترجع إليه إلى تزايد النسل وقوته ، والشريمة الإسلامية حثت على مبادئ القوة والمزة ، واتساع العمران ، وعموم السلطان ، وكثرة الأيدى العاملة في عمارة الكون ، وتقويم الحياة ورقيها ، وهذه غايات لا يمكن الحصول عليها إلا بكثرة النسل المكون للأمة المضاعف لقو تها الموجد لعز تها ، ولو لم يكن سوى ما أوجبته الشريعة الإسلامية من الجهاد في سبيل الخير والدعوة إلى الحق والإصلاح في كل الثرمنة ، واتخاذ العدة الدائمة : ( وَأُعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُم مِنْ تُوتَة وَمِنْ رِبَاطِ النُور وَمَنْ رَبَاطِ النَّور وَمِنْ رَبَاطِ اللهِ عَدُوا الله وَعَدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُم مِنْ تُوتَة وَمِنْ رَبَاطِ النَّور وَمِنْ رَبَاطِ النَّور وَمِنْ رَبَاطِ اللهِ عَدُو الله وَعَدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُم مِنْ تُوتَة وَمِنْ رَبَاطِ النَّهُ الله وَعَدُوا الله عَمْ السَتَطَعْتُم مِنْ تُوتَة وَمِنْ رَبَاطِ النَّهُ الله وَكُولُ الله وَعَدُوا الله عَمْ السَتَطَعْتُ مِنْ تُوتَة وَمِنْ رَبَاطِ النَّهُ عَدُوا الله وَعَدُوا لَهُ مُنْ الله وَمَا السَتَعَامُ الله وَمَنْ رَبَاطِ الله وَمَا الله وَعَدُوا الله وَمَا السَتَعَامُ مُنْ الْمُنْ وَمُونَ بِهِ عَدُوا الله وَعَدُوا الْهَا مَنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ وَالْمَا الله وَمَا الله وَالْمُلْمُ السَائِقُولُ الله وَمِنْ رَبَاطِ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ المُنْ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ

# الشريعة وكثرة النسل:

نقول : لو لم يكن سوى هذا لكني في معرفة أن الأصل فيها هو العمل

كثرة النسل والتوالد ، وأن الولد لم يكن حقًا لوالديه إلا بمقدار ما يهيئانه لخدمة الأمة والقيام بنصيبه فيها .

ولقد رغب القرآن الكريم وحثت الأحاديث النبوية على الزواج مع أنه أمر طبعي لا تكاد النفس المهذبة تفكر في الإضراب عنه ما استطاعت إليه سبيلا ، انظر إلى قوله تعالى في معرض الامتنان على عباده : (وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَذْوَاجِكُمْ بَنينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنْ أَذْوَاجِكُمْ بَنينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ) وقوله جل شأنه بيانًا لمكانة البنين في هذه الحياة : (المتالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الحِيَاةِ الدُّنيَا) ثم انظر إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « تناكوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأم يوم القيامة » وقوله : « سوداء ولود خير من حساء عقيم » ، وقوله : « من ترك النكاح مخافة العيال فليس منا » .

ومن هذا يتبين أن القول بإباحة منع الحل على الإطلاق كا يراه الغزالى ، أو برضا الزوجين كا يراه الحنفية ، فيه إهدار لجق الأمة الذى تشير إليه هذه المنصوص ، وتقضى به روح الشريعة ، وأن حق الأمة يجب أن يكون له المكان الأول من النظر والاعتبار ، خصوصاً فى زمننا هذا الذى أصيبت فيه الشموب الإسلامية بالضعف والانحلال والتمزق .

وأن إباحة المنع من الحمل كما يراه الغزالى أيضاً لمجرد المحافظة على الجمال والمتعة الجنسية ، منع للطبيعة المستعدة للإثمار عن تأدية وظيفتها ، وإيتاء ثمرتها ، وقد صرح الدكتور الكبير سليان «باشا» عزمى في حديث له بأن الطب لا يقر بحال تحديد النسل لإمتاع النفس والجسم وإطلاق الحرية للسيدات في الرياضة والسفر والألعاب ؛ وإذا كان الطب \_ وهو المهيمن على الصحة والقوة والضعف \_ لا يقر هذا فالشريمة الإسلامية ذات المبادئ القويمة أشد منعاً لفكرة منع الحل

لهذه الأغراض. وذلك لأن الشريعة الإسلامية تبنى أحكامها فى دائرة الطب و على ما يراه الطب وهى فوق ذلك تقرر للزوجة مكانة سامية فى بناء الأسرة وبناء الأمة بالبنين والحفدة.

#### \* \* 4

هذان اعتباران قو يان يقفان أمام الإباحة المطلقة في منع الحل: اعتبار حق الأمة في الولد الذي تقرره الشريعة الإسلامية سبيلا لحفظ كيان الأمة ولنهوضها القومي ، واعتبار معا كسة الطبيعة في كف أجهزتها عن القيام بوظيفتها التي خلقت لها. « رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْء خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى » « يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء » « يَأْيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا ثُمْ مِنْ ذَكرٍ وَأَنْفَى وَجَمَلْنَا ثُمْ مِنْ ذَكرٍ وَأَنْفَى وَجَمَلْنَا ثُمْ شُعُوبًا وَقِسَاء » « يَأْيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا ثُمْ مِنْ ذَكرٍ وَأَنْفَى وَجَمَلْنَا ثُمْ شُعُوبًا وَقِسَاء » « يَأْيُهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَا ثُمْ مِنْ ذَكرٍ وَأَنْفَى وَجَمَلْنَا ثُمْ شُعُوبًا وَقِبَائِلَ لِيَعَارَفُوا » .

# الشريعة لا تعجبها الكثرة الهزيلة :

وإذا النقت الشريعة والطب في هذه الناحية فهما يلتقيان مرة أخرى في ناحية وجوب دفع الضرر الذي يلحق الزوجة أو الأمة من جراء إطلاق الحرية في تحصيل النسل وكثرته ، فكما أن الطب لا يقر حملا فيه إضرار بالمرأة أو بالنسل وتوافقه الشريعة في هذا فالشريعة أيضاً لا تعجبها كثرة هزيلة ، ولا تقيم لارتفاع نسبتها في التعداد وزنا ، ولا يتخذ منها النبي الكريم مبعثاً للمباهاة بها ، بل بالعكس تحقت الشريعة هذه الكثرة وتحقرها ، يشير إلى هذا ما صح في دلائل النبوة عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « توشك الأم أن تداعى عليكم كا النبوة عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « توشك الأم أن تداعى عليكم كا تداعى الآكمة إلى قصعتها» . فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال : « لا ، بل أنتم كثير ون ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهانة

منكم وليقذفن في قلو بنم الوهن ، قال قائل : وما الوهن يارسول الله ؟ قال : «حب الدنيا وكراهية الموت»، يشير الحديث إلى أن الكثرة التي تملكما عوامل الضعف كثرة لا خير فيها ، وكما تسكون عوامل الضعف من الجانب الخلقى ، فهى تكون في الجانب الخلقى ، والوهن كما يبعثه الجبن والبخل يبعثه ضعف البدن ، فلا خير في أمة ذبل أبناؤها ، كما لا خير في أمة حرمت فضيلة الشجاعة ، وحرمت فضيلة البذل والسخاء .

إن الشريعة فى الوقت الذى حثت فيه على كثرة النسل إنماء للأمة وتكويدا لقوتها ، قضت بصيانة هذه الكثرة من الضعف ، ومن أن تكون غثاء كغثاء السيل .

(1) حثت على الصحة وسلامة الأبدان من الأمراض ، علم ذلك من تشريعها حتى في العبادات فأباحت الفطر للمريض مخافة ازدياد مرضه ، وللمسافر حفظا لصحته ، وأباحت حلق الرأس في الإحرام إذا أصابها أذى أو سوء ، وأباحت التيمم في الطهارة إذا كان استعال الما، يؤذى الجسم أو يزيد في مرضه ، وإن المتتبع لجزئيات النشريع ليجد اعتبار الصحة والمرض أساساً لكثير من الأحكام .

وفوق ذلك جاء الأمر بالتداوى كثيراً في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وحبب فيه وأرشد بنفسه إليه في كثير من الأمراض ، وجاء أيضاً التحذير من المعدوى في الأمراض الفتاكة ، وجاء ما يدل على طلب الحجر الصحى عند حاول الوباء في مدينة أو قرية « إذا كان بأرض وأنتم مها فلا تخرجوا منها، وإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليها (١) ».

(ت) هذا ما جاء في شأن الصحة والقوة والوقاية على وجه العموم، وقررت

<sup>(</sup>۱) يراجع فى هذا الموضوع ما كتبه ابن القيم الجوزى فى كتابه (زاد المعاد) فى طب الأبدان ص ٦٤ وما بعدها جزء ثالث المطبعة المثيرية .

فيا يختص بالحياة الزوجية ما يجعل لأحد الزوجين حق فسخ عقد الزواج إذا ظهران بصاحبه مرضاً يمنع المقصود من الزواج ، أو يخشى تعديه إليه أو إلى النسل، ومن كلام الإمام الشافعي في كتاب الأم : « الجذام أو البرص فيا يزعم أهل أهل العلم بالطب والتجارب يعدى الزوج ، أما الولد فلا يسلم وإن سلم ، أدرك نسله » ا ه.

(ح) وجاء أيضاً في كلام النبوة محافظة على صحة الولد وقوته ما يدل على تحريم الإرضاع وقت الحل ، فمن أسماء بنت يزيد بن السكن رضى الله عنها قالت: سممت رسول الله صلى عليه وسلم يقول: «لا تقتلوا أولادكم سراً فإن الغيل يدرك الفارس فَيُدَعْثِرُه عن فرسه » رواه أبو داود ، يقال دعثر الحوض إذا هدمه ، والغيل الإرضاع في زمن الحل (١) فالطفل الذي يرضع ابن الحامل تضعف قوته ويحمل عنصر الضعف حتى إذا ما بلغ مبلغ الرجال ضعف عن مقاومة نظيره في الحرب ، وانكسر بسبب ذلك ، وقال المهاء: إن لبن الحامل فيه داء يعوق محو الطفل و يذهب بنضرته ، وتحن نشاهد في حالات كثيرة صحة ما قاله المهاء: شاهد ذبو لا واضمحلالا وضيق خلق و إشرافا على الحلاك في الأطفال الذين يسوء خطهم فيدركهم الحل وهم في زمن الرضاع ، وليس كل والد يستطيع أن يستأجر المراضع الخالية من الحل ليتم لابنه الرضاعة ، إنما الذي يستطيع ذلك أفراد قلائل في الأمة من ذوى البسطة واليسار ، ومثل هؤلاء لا يحكمون على المجموع .

وقد عالى الفقهاء حق الفسخ لعقد إجارة المرضع إذا تبين بها حمل بأن لبن الحبلى يضر بالصغير، وهي يضرها أيضاً الرضاع ، فكان لها ولوالد الطفل حق الفسخ دفعاً للضرر عنها وعن الصبى ، وصرحوا بجواز المعالجة في إنزال الدم قبل

<sup>(</sup>١) تيسير الوصول ج ٤ من ٢٧٥ .

نفخ الروح إذا كان فى ذلك صيانة الرضيع كما سلف فى ( إسقاط الحمل ) وقد علما ألموا علم المحارم بأنه يورث ضعف الولد فى الحلق وَالْخَلُقِ .

وحثت الشريمة على اختيار ذات المقل لأن الحمقاء يتعدى حمقها إلى ولدها، وأرشدت إلى أن تـكون الزوجة من غير ذات القرابة القريبة ، مخافةأن يجىء الولد ضاويا، وقديما قالوا: « اغتربوا لا تضووا » يعنون تزوجوا الغرائب كى لا يضمف أولاد كم . وقالوا: « الغرائب أنجب » وقدلوا: « اجتنبوا الحمقاء فإن ولدها ضياع » .

#### الشريعة نطلب كثرة فوية :

و إذا كانت مع هذا تباهى بالكثرة ، وتلتمس الأيدى العاملة في الحياة ، واتساع العمران ، فهى إذاً تطلب أن تكون الأمة ذات كثرة قوية ، هذا ماتطلبه الشريعة الإسلامية في تكوين أمتها وفي الوحدات التي تتكون مها الأمة .

و إذا كانت الشريعة الإسلامية تطلب كثرة قوبة فما هو السبيل إلى الحصول على تلك السكثرة القوية ؟

#### سعيل السكثرة الفوية:

السبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم النسل تنظيما يحفظ له قوته ونشاطه ، ويحفظ للأمة كثرته ونماءه .

وعلى أساس هذه القواعد العامة التي تقررها الشريعة ، وتحتم السير على

مقتضاها حفظا لحياة الفرد و إبقاء على حياة الجماعة ، نرى أن يكون أساس التنظيم المنشود على نحو ما يأتى :

أولا: العمل على منع الحمل منها مؤقتاً يمكن الأم من إرضاع الطفل إرضاعاً كاملا نقياً ، وقد حددت الشريعة الإسلامية مدة الرضاع بحولين كاملين : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْ ضِفْنَ أَوْلَا دَهُنَّ حَوْ آَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمِنْ أَرَادَ أَنْ نَيْمٍ الرَّضَاعَة » « وَالْوَالِدَاتُ يُرْ ضِفْنَ أَوْلَا دَهُنَّ حَوْ آَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمِنْ أَرَادَ أَنْ نَيْمٍ الرَّضَاعَة » و بمنع الحمل في ذلك الوقت تستريح الأم ، وتستعيد ما فقد من قوتها بسبب الحمل وعناء الوضع ، وتتفرغ بهمة ونشاط لتربية الولد و إنمائه بابن نقى بعيد عن التأثر بما سماه النبي صلى الله عليه وسلم غيلا يدرك الفارس على فرسه فيدعثره .

ثانياً : منع الحمل بين الزوجين منعاً باتاً إذا كان بهما أو بأحدها داء عضال من شأنه أن يتعدى إلى النسل والذرية ، وفى حالة امتناع الزوجين عن قبول علية منع الحمل يكون لولى الأمر الحق فى التفريق بينهما جريا على قاعدة أن على ولى الأمر الذى يصيب الأفراد أو الأمة .

وقد يظن بعض الناس أن التنظيم على أساس ( منع الحل ) بهذه الكيفية لم يعرض له الفقهاء، ولكنى أحيلهم على ما كتبه الإمام شمس الدين الرملى الشافعى فى كتابه نهاية المحتاج ( ح ٨ ص ٢٤٠ ) وسيجدون فيه أساساً عظيما لهذا التنظيم ، فإنه بعد أن عرض لخلاف العلماء فى استعال الدواء لمنع الحل قال : « ولو فرق بين ما يمنع بالكلية وما يمنع فى وقت دون وقت لكان متجها » .

وهذان الأمران هما العلاج فيما يختص بتنظيم الحمل من جهة وقاية الولد من الضعف الذى يلحقه من جراء الرضاعة فى زمن الحمل ، ومن الأمراض التئ تنتقل إليه من أبويه المريضين مرضًا عضالا كالسل والجذام وما إليهما ، ومن جهة وقاية المرأة من الضعف الذى ينتابها بسبب كثرة الحمل وتعاقبه دون أن يتخلل بين الحمل والحمل فترة تستريح فيها وتسترد قوتها .

و بقى النظر بعد هذا فى شأن من يخشى الوقوع فى الحرج بسبب عدم القدرة على تربية أولاده والعناية بهم أو يخشى أن تسوء صحته بضعف أعصابه عن تحمل واجباتهم ومتاعبهم ، فهل يباح له أن يعمل على تحديد نسله أو تقليله إلى الحد الذى لا يخشاه اعتماداً على ما عرف من أن خوف الوقوع فى الحرج من الأعذار التى يسوغ بها فى الشريعة ترك الواجبات ؟

وإنا نرى أن العلاج السابق لابد له من عنصر آخر ينضم إليه حتى يشمل العلاج جميع الفروض والحالات وهو : العمل على اتخاذ تدابير اجتماعية ومالية لمساعدة الفقراء الأصحاء في تربية أطفالهم وتعليمهم ومنحهم ما يرفه عنهم صيق الحياة المادية الذي يعرضهم إلى الضعف بسبب الجهل وسوء التغذية . وإذا كان للأمة كما قلنا حتى في الولد تنتفع به وتستشره في الحياة العامة والغنم بالغرم كما يقولون ، فالواجب على الحكومة أن تتخذ لهذه التدابير الوسائل التي تحقق مها تلك الغايات .

و إنا نكل الكلام في تفصيل هذه الوسائل واختيار أجداها إلى ذوى الخبرة من علماء الاجتماع والاقتصاد "

ولعل فى اقتراحنا بتنظيم الحمل على هذا الوجه حلا لمشكلة اجتماعية خطيرة تهدد الأمة ، وتتعب الحكومة تلك هى مشكلة المعانيه والمجانين و ذوى العاهات والزمانة ، فقد انتشر كل هؤلاء فى الشوارع والأزقة والمقاهى والميادين العامة ، واتخذوا من زمانتهم ما يبررهم فى الاستجداء وإراقة ماء الوجه والحياء ، وإذا كان النباس بألمون لحؤلاء ويألمون منهم ، فالحكومة المهيمنة على الجميع الساهرة على راحتهم جديرة بأن تألم كما يألم الناس ، وجدير أن يشتد بها الألم لأنها تعانى منهم فوق ما يعانى الناس ، تعانى منهم إنشاء المستشفيات والملاجى والإنفاق عايها وعلى من فيها من الموظفين والخدم والمرضى ، وتعانى منهم الإخلال

بالأمن ، وذهاب الأرواح بسبب ماعندهم من خيالات وأوهام وضيق صدر وفساد خلق وغير ذلك من بواعث الإفساد التي ينبتها الفقر والجنون .

# واجب الاُعْنياد والحكومة في مساعدة الفقراد:

ولو أن الحكومة عنيت بهذه المشكلة عناية جادة لارتاحت من هذا العناء ولوجدت من المادة المالية التي تنفقها عايهم متسعاً عظيما لمساعدة الفقراء وترفيه العيش عليهم ، ولانتفعت بأشخاص أقوياء في شتى نواحى الحياة .

وعلى عقلاء الأمة ذوى الغنى واليسار أن يمدوا يد المساعدة لحكوماتهم فيما تريده من وسائل الراحة والطمأنينة التى تحفظ عليهم حياتهم وتوفر بجزهم وترفع مكانهم . وهذا علاج لابد منه لأمة تريد تخياة قوية هادئة .

# ضرر تحدير نسل الفقراء:

أما فكرة تقليل النســـل خوفاً من فقر الأفراد فنتيجتها حرمان الأمة من منبع قوة يمكن الحصول عليها واستخدامها والانتفاع بها والاعتماد عليها فيما ينفع الأمة ويقوى شأنها ويمد عرانها.

# صرر إهمال الفقراء :

ومن البلاء الخطير أن يترك الفقراء تكثر أولادهم وتتعدد مطالبهم فيقعوا مع أسرهم فى أسر الحرج و يضعفوا عن مسايرة حياتهم الشقية وحظهم التمس ، وتسوء بذلك صحتهم وتفسد أخلاقهم فيستبيحوا فى سبيل التخلص من هذه الحياة، التى تفع قلوبهم بالنكد، الإخلال بالأمن والفتك بالأرواح ، و ينتهى بهم الأمر إلى الانتحار أو قتل الأولاد ، وهذه النتيجة أسوأ من نتيجة تقليل النسل السابقة ، وكلا النتيجتين من شر ما تصاب به الأم فى حياتها وعزتها .

وايست هذه النتيجة ولا تلك من جناية النقير وحده ، وإنما هي في النظر العادل جناية الأمة بأسرها وجناية الأغنياء على وجه خاص ، وجناية الحكومة على وجه أخص ، فإن الله أوجب على الأغنياء مد يد المعونة إلى الفقراء ، وأمرهم أن ينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه من ماله الذي آناهم ، وأوجب على الحكومة أن تحسن في رعاية الأمة ، وأن تهيىء لها وسائل الخير والسعادة . فإذا ما قصر هؤلاء في واجبهم ، فضن الأغنياء بالبذل والإنفاق ، وأهملت الحكومة جانب الإصلاح والإحسان في الرعاية ، حقت على الجيع الكلمة ، وكان إثم جرائم الفقراء وحرمان الأمة من قوى يمكن الحصول عليها حائقاً بهم .

#### مستولية الحسكومة شرعا عن حوادث الففراد :

وقد قررت الشريعة الإسلامية مبدأ مسئولية التقصير عن القيام بما أوجبه الشرع ، والمسئولية كما تتجه إلى الأفراد المعينين تتجه أيضاً إلى الهيئة التي تمثل القوة المهيئة على الأمة المدبرة لشأنها المطالبة بمصلحتها ؛ وإن التضامن الذي أوجبه الله بين الأفراد والأفراد ، و بين الأفراد والأمة ، لما يجعل مسئولية الفرد الناشئة عن ارتكاب ما جرّه تقصير غيره موجهة للجميع . وهذا هو التشريع الذي لايدرف الإسلام غيره في حياة الأمة ونهضتها .

#### نمائمة:

و (أما بعد) فإن من العيب الفاضح والخزى المبين لأمة تريد النهوض والحياة الطيبة ، أن يقف ما قد يكون من فقر عند بعض الأفراد مانعاً لها من النهوض والحياة الطيبة . خصوصاً إذا كانت كأمتنا المصرية فيها - بحمد الله – أغنياء موسرون ، ومكنت لها الطبيعة مساحات واسعة من الأراضى الزراعية

الخصبة ؛ ولديها من وسائل المشر وعات الصناعية الشيء الكثير ؛ و إنى لأرجو أن ترى قريباً من النظم الاجتماعية ما يريحنا من التفكير في وضع حد للنسل بسبب الفقر وما يجر إليه من البطالة والكسل ، و يحقق لنا كثرة قوية مبنية على اختيار الصالح للبقاء ، والعمل على حفظه ونمائه « فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاه وَأَمَّا مَا يَنفُعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ » « وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَر ثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ » .

# الفصاللابع المرأة فى نظــــالإســــــلام

## عنايذ الإسلام بالأسرة فرع من عنايند بسألد المرأة كلد:

عرضنا فيا مضى لأهم المبادئ التى أرشد إليها الإسلام عند إرادة تسكوين الأسرة ، وعرضنا فيها كذلك للأساس الذى قرره الإسلام أصلا فى سعادة الأسرة وهناءتها . ثم عرضنا لما قد يطرأ على الحياة الزوجية من مظاهر النشوز والشقاق ، وما اتخذه الإسلام علاجاً لتلك الحالة الطارئة .

و بينا أن الطلاق مهما تعددت صوره هو فى واقعه نوعمن محاولة الملاج لمرض الشقاق حينما يقوى ويتفاقم أمره ، وأنه لا يوجد فى الإسلام طلاق ما يحرم على الرجل أن تعود إليه زوجه .

فهو إما طلاق رجعي له أن يراجعها منفرداً عنها ، و بدون عقد عليها .

و إما طلاق يتوقف رجوع الزوجة فيه إلى الزوج ، على إجراء عقد جديد بمهر جديد .

و إما طلاق بلغت التجربة فيه أقصاها ، فشدد الإسلام فى سبيًل رجوع الزوجة إلى زوجها ، واشترط أن تتزوج غيره زواجًا شرعيًا لا يقصد منه تحليل ، ثم تطلق من زوجها الثانى وتمضى عدتها منه ، وهنا يجوز لزوجها الأول أن يستأنف معها حياة زوجية جديدة .

عرضنا لهذا ولغيره ، ونريد الآن أن نلفت الأنظار إلى أن عناية الإسلام بالحياة الزوجية ليست إلا فرعاً من فروع العناية بشأن المرأة كله .

#### المرأة في الفرآله:

١ حوقد عرض القرآن لحثير من شئون المرأة فى أكثر من عشر سور ،
 منها سور تان ، عرفت إحداها بسورة النساء الحبرى ، وعرفت الأخرى بسورة النساء الصغرى ، وها : سورتا النساء والطلاق .

وعرض لها في سور: البقرة ، والمائدة ، والنور ، والأحراب ، والمجادلة ، والمعتدنة ، والتحريم .

وقد دلت هذه العناية على المكانة التي ينبغى أن توضع فيها المرأة في نظر الإسلام . وأنها مكانة لم تحظ المرأة بمثلها في شرع سماوى سابق ، ولا في اجتماع إنسانى ، تواضع عليه الناس فيما بينهم ، وانحذوا له القوانين والأحكام ، وعلى الرغم من هذا فقد كثر كلام الناس حول وضع المرأة في الإسلام ، وزعم زاعمون أن الإسلام اهتضم حقها ، وأسقط منزلتها ، وجعلها متاعاً في يد الرجل ، يتصرف فيها كما شاء بما يشاء ، يزعمون هذا والقرآن هو الذي يقول : « وَ لَمُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بالْمَعْروف » (١)

والحقيقة أن المسألة لاترجع إلى حتى يريدون تقريره ، أو باطل يريدون ترييفه ، و إنما هى المصبية الدينية ، أو الفتنة بالتقليد الأجنبي عن طريق استحسان ما يستحسنه القوى ولو كان قبيحاً منكراً ، واستقباح ما يستحسنه الضميف ولو كان حسناً معروفاً . وهذا شأن درج عليه الناس في استحسان ما يستحسنون ، واستقباح ما يستحسنون .

<sup>(</sup>١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

## الاموال الشخصية :

وقد كان من النمرات المرة لاحتلال الأجانب لبلادنا ، وغزوهم المنظم لعقائدنا ، وتقاليدنا أن حلونا على نبذ أحكام الجنايات وأحكام المدنيات ولم يبق لنا من شرعنا سوى بضعة أحكام تتعلق بجانب الأسرة ، وعمادها (المرأة) ومع هذا لم يطيقوا صبرا على النزام هذه البقية الضئيلة من شريعة الإسلام ، فولوا وجهتهم نحو هذا أبلانب ، وأخذوا يغرون المرأة بأساليهم الخداعة وطرقهم الملتوية المفرضة بحجة الدفاع عنها .

وأخذوا يرددون في هذا السبيل شبها واهية ، وصوراً مكذو بة عن مكانة المرأة في الإسلام .

#### المرأة الغربية :

٢ - والحق أن الإسلام منح المرأة كل خير وصانها عن كل شر، ولم يأب عليها سوى ما دفعتها إليه هذه المدنية الكاذبة من حرية جملت المرأة الغربية إذا ماخلت إلى ضميرها الإنساني، تبكى دما على الكرامة المفقودة والعرض المبتذل والسعادة الضائمة.

وستملم المرأة متى ثابت إلى رشدها ، أنه لا منقذ لها ، ولا حافظ لكرامتها وحقوقها ، سوى هذه التعاليم الإلهية التى يحاول خصوم الدين والسائر ون في طريقهم من أبناء المسلمين ، أن يصوروها بصورة الأغلال التى تطوق الأعناق ، وتحول بينها و بين مالها من حتى في الحياة .

وفى هذا الفصل صورة للخطوط الأولى التي رسمها القرآن السكريم، في سبيل الإرشاد إلى حقوق المرأة وأحكامها ومنزلتها في حياة الأسر التي تعتبر بحق اللبنات

الأولى فى بناء الأمة والتى تخلع عليها ما لها من كيان قوى أو ضعيف ، وسيكون ذلك بإذن الله على أساس من تتبع السور القرآنية التى عرضت للمرأة ، و بيان ما لها من مكانة بجانب مكانة أخيها الرجل .

### الاً صل الذي خلق، منه الإنسان. :

س وأول ما يطالعنا من تلك الخطوط ، أن القرآن السكريم حيبا تحدث عن الأصل الذى تفرع منه الإنسان ، جعل المرأة شريكة فيه للرجل ، ومن مجموعها تعددت القبائل والشعوب ، وانتسبت الأفراد بالبنوة لسكل من الرجل والمرأة ، و بذلك كان الرجل أبا ، وكانت المرأة أما ، واعتبر القرآن السكريم ذلك نعمة على الإنسان ، توجب عليه الشكر ، وتوجب عليه تقوى الله ومراقبته ، وتوجب عليه النظرة المستقيمة إلى أخيه الإنسان الذى يشاركه في معنى الإنسانية ، وفي نسبته الى أصله الذى تسكونا منه .

ومعنى هذا أنه لاتفاضل بينهما من جانب الإنسانية ، وأن التفاضل إنما يكون عما يكنسبه الإنسان من الخلال التي توقى بالإنسانية إلى المستوى الفاضل . ولعلما نجد هذا في مثل قوله تعالى : « يَأْيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَة وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء » (١) مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَة وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء » (١) وفي مثل قوله تعالى : « يَأْيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكُر وَأُنْتَى ، وَحَمَلْنَاكُم مِنْ ذَكُر وَأُنْتَى ، وَجَمَلْنَاكُم مِنْ ذَكُر وَأُنْتَى ،

وقد كان من فروع الاشتراك في تلك العنصرية الإنسانية ، أن سمى الرجل والدا ، والمرأة والدة ، وجاءت التعاليم القرآنية بوضعهما معا موضع التكريم

<sup>(</sup>١) الآية الأولى من سورة النساء .

<sup>(</sup>۲) الآية ۱۳ من سورة الحجرات .

والإجلال ، رماكانت الوصايا السكثيرة التي حث على الإحسان « بالوالدين » إلا أثر الهسسندا الأصل الذي قرره القرآن في أصل الإنسان وتسكوينه « وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » (١) « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِبَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » (٢) .

والفرآن لا يقف في هذا المقام عند حد التسوية بين « الوالدين » في واجب الإحسان والإجلال ، بل يخطو خطوة ثانية فيرشد إلى ما للوالدة من جمود مضنية في تربية الأبناء ، ليس شيء منها للوالد ، وترى ذلك في مثل قوله تعالى : « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَبُهِ ، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنَا عَلَى وَهْنَ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ » (٣) .

وفى قول الرسول عليه السلام جوابا عن سؤال رجل : من أحق الناس بحسن صحابتى يا رسول الله ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك .

## الننظيم لمفتضى الفطرة:

٤ — والذي أحب أن أنبه إليه من هذه الفقرات الماضية ، أن القرآن حينما جاء بوصايا احترام الوالدين معا ، و بتخصيص الأم بنوع من العناية جاء منظا لما تقتضيه فطرة الخلق والتكوين ، وما تقتضيه عاطفة الحنو والشفقة التي أودعهما الله في قلب المرأة لولدها و بها احتمات ما احتمات في الحمل والإرضاع ، والتربية الأولى والسهر على حفظ صحته وسلامته بما يخطو به في مراحل الحياة الشاقة .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٦ من سورة النساء . (٢) الآية ٢٣ من سورة الإسراء .

 <sup>(</sup>٣) الآية ١٤ من سورة لقان .

ولم يكن بناء الإسلام وصاياه بالوالدين على ماتقتضيه الفطرة ، خاصاً بتشريعه ووصاياه في دائرة الوالدين فقط ، بل إذا امتد بنا النظر ، وتعرفنا مقتضى الطبيعة والفطرة في كل نواحى الحياة ، ثم طابقنا بين مقتضيات الطبيعة وبين تشريع الإسلام في هذه النواحى ، وجدنا أن الشأن العام الذي لم يشذ ولم ينحرف ، هو أن النشريع الإسلامي في كل ناحية من نواحى الحياة ، ليس إلا تنظيا لما تقتضيه الفطرة والطبيعة ، فتنظيمه في الأسرة ، وأن الأم هي المربية الأولى ، وهي المرضعة ، وهي الساهرة والرجل هو المربي الثاني ، وهو العامل الكادح ، وهو المغنى والمهيمن ، تنظيم لمقتضى الفطرة .

وتنظيمه في المال تحصيلا من طرقه المشروعة ، وإنفاقا في وجوهه المعقولة ، دون قبض أو تبذير ، تنظيم لمقتضى الفطرة .

وتنظيمه فى علاقات الناس بعضهم مع بعض ، على أساس من الحبة والتماون ، دون استغلال لحاجة محتاج ودون استعباد لضعف ضعيف ، تنظيم لمنتضى الفطرة .

#### وتلبية لنماء الحياة :

و — وهكذا لا يستطيع أحد أن يظفر بتشريع فى الإسلام ينبو عن هذه المكانة ، مكانة التلبية لمقتضى الفطرة وتنظيمها . ومن هناكان الإسلام عند الفاقهين اتشريعه ، الواقفين فى تفسيره وشرحه ، عند الحدود التى تبينها مصادره الأولى فى الأمر والنهى ، والحل والحرمة ، دين الحياة .

وما وضع التشريع الإسلامي على بساط النقد ، وتسلطت عليه الأحكام ببعده عن مسايرة الحياة ، إلا عند أحد رجلين : رجل تلقى أحكام الإسلام عن ميراث قديم زاغ فيه المفسرون عن اللب والحقيقة ، وتعلقوا بصور وأشكال ، زعموها الشرع والدين .

ورجل لم يكن له من سبيل إلى معرفة حقيقة الإسلام ، و إنما نشأ خصما للإسلام بعصبية موروثة ، فأخذ يضنى على الإسلام ما شاء له هواه ، وشادت له عصبيته ألوان المجافاة لسنن الجاعة ، وسنن الحياة .

وجدير بأرباب الغيرة على الإسلام أن يستقبلوا ما استدبروا ، وأن يبسطوا للناس هذه النظرية التي لا تعوزهم حججها ، ولا ينقطع عنهم سيلها متى تجردوا عن عصبية الميراث الثقيل التي دفعتهم إليها عضور التقليد ، وزعوا بها ، أن الأول لم يترك الآخر مجالا ينظر به في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، وأن الشأن قد انتقل من التلقي عن كتاب الله وسنة الرسول ، إلى التلقي عن الأفهام والآراء وإن كانت سقيمة لا تلتقي مع الأصل التشريعي ، ولا مع حكمة التشريع في قايل أو كثير .

#### المرأة ذات مستولية :

٣ -- وإذا كان ما أسلفنا تلبية لمقتضى الفطرة فى الأصل الذى تكون منه الإنسان ، فإن الإسلام يقرر أيضاً فى تلبية الفطرة التى خلقت عليها المرأة ، وهى « الإنسانية ذات العقل والإدراك والفهم » أن المرأة ذات مسئولية مستقلة عن مسئولية الرجل ، مسئولة عن نفسها ، وعن عبادتها ، وعن بيتها ، وعن جماعتها .

وهى لا تقل فى مطلق المسئولية عن مسئولية أخيها الرجل ، وأن منزلتها فى المثوبة والمقوبة عند الله معقودة بما يكون منها من طاعة أو مخالفة ، وطاعة الرجل لا تنفعها وهى طالحة منحرفة ، ومعصيته لا تضرها ، وهى صالحة مستقيمة

« وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرِ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُوْمِنْ ، فَأُولَٰتُكَ يَدُخُلُونَ الْجُنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا » . « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أُنِّى لَا أُضِيعُ عَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكْرِ أَوْ أَنْتَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْض » (١) .

وليقف المتأمل عدد هذا التعبير الإلهى « بعضكم من بعض » ليعرف كيف سما القرآن بالمرأة حتى جعلها بعضا من الرجل ، وكيف حد من طغيان الرجل فيعله بعضا من المرأة . وليس في الإمكان ما يؤدى به معنى المساواة أوضح ولا أسهل من هذه الكلمة التي تفيض بها طبيعة الرجل والمرأة ، والتي تتجلى في حياتهما المشتركة ، دون تفاضل وسلطان : « للرسجال نصيب عمل المتشبوا ، وللنساء نصيب عمل المتشبوا ،

وهذا هو شرع الله القديم : تسأل المرأة عن نفسها ، ولا يتحمل الرجل من خطيئته شيئًا ، من خطيئتها شيئًا ، ويسأل الرجل عن نفسه ولا تتحمل المرأة من خطيئته شيئًا ، « ضَرَب اللهُ مَمَّلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا ، امْرَأَةَ نُوجٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ ، كَانَتَا تَحْتَ عَبْدُ بْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَيَخَانَقَاهُمَا فَلَمْ يُمْنِينًا عَنْهُمًا مِنَ اللهِ شَيْنًا وَقِيلَ : وَخَرَبُ اللهُ مَمَّلًا لِلْذِبنَ آمَنُوا امْرأَةَ فِرْعُونَ ادْخُلًا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ، وَضَرَبَ اللهُ مَمَّلًا لِلْذِبنَ آمَنُوا امْرأَةَ فِرْعُونَ ادْخُلِي الْذَبنَ آمَنُوا امْرأَةَ فِرْعُونَ اللهُ مَنَالًا فِي الْجُنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَلَجِّنِي مِنْ اللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ مَن اللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ اللهُ مِن اللهُ اللهُ مِن اللهُ اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ اللهُ اللهُ مِن اللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ المِن اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مِن اللهُ اللهُ مِن اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مِن اللهُ اللهُ

## مستولية المرأة العامة:

✓ -- وإذا كانت المرأة مسئولة ، مسئولية خاصة فيما يختص بعبادتها ونفسها
 فهى فى نظر الإسلام أيضاً مسئولة مسئولية عامة فيما يختص بالدعوة إلى الخير

<sup>(</sup>١) الآية ١٢٤ من سورة اللساء . الآية ١٩٥ من سورة آل بحمران .

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٢ من سورة اللساء .

<sup>(</sup>٣) الآيتان ١١٤١٠ من سورة التعريم .

و الأمر بالممروف ، والإرشاد إلى الفضائل ، والتحذير من الرذائل .

وقد صرح القرآن بمسئوليتها في ذلك الجانب وقرن بينها و بين أخيها الرجل في تلك المسئولية كا قرن بينها و بينه في مسئولية الأنحراف عن واجب الإيمان والإخلاص لله والمسلمين : « وَالْدُوْمِنُونَ وَالْمُوْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُولِياله بَمْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَعْبُونَ النَّكَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياله بَمْضِ يَأْمُرُونَ الصَّلاة وَيُونُونُ الزَّكَاة وَيُطْيِعُونَ الله عَزِيزٌ حَكِيمٍ " الله عَنْ المُعْدُونَ وَالْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمُسْكَرِ وَيَنْهُونَ وَالْمُنَافِقِينَ هُمْ الْفَاسِقُونَ عَنِ الله فَنَسِيهُمْ إِنَّ الله عَزِينَ هُمْ الْفَاسِقُونَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُنَافِقِينَ فَيْهِا هِي حَسْبُهُمْ وَلَعْمُ الله وَلَمْهُمُ الله وَلَمْمُ عَذَابٌ مُقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَلَامُنَافِقِينَ وَلْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَلَامُنَافِقِينَ وَلَامُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَلَامُنَافِقِينَ وَلَالْمُنَافِقِينَ وَلَالْمُنَافِقِينَ وَلَامُنَافِقِينَ وَلَمُنَافِق

إن مستولية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، هى أكبر مستولية فى نظر الإسلام وقد سوى الإسلام فيها بصر يح هذه الآيات بين الرجل والمرأة .

و إذن فليس من الإسلام أن تكف المرأة عن الأمر بالمعروف والنهى عن المدكر ، اعتماداً على ظن أو وهم أنه شأن خاص بالرجال دون النساء .

وليس من الإسلام أن تلقى المرأة حظها من تلك المسئولية على الرجل وحده يحجة أنه أقدر منها عليه ، أو أنها ذات طابع لا يسمح لها أن تقوم بهذا الواجب، فللرجل دائرته ، وللمرأة دائرتها ، والحياة لا تستقيم إلا بتكاتف اللوعين فيا ينهض بأمتهما ، فإن تخاذلا أو تخاذل أحدها انحرفت الحياة الجادة عن سبيلها المستقيم . فليه فيهن .

<sup>(</sup>١) الآية ٧١ من سورة النوبة .

<sup>(</sup>٧) الآيتان ٦٧ ، ٦٨ من سورة التوبة .

## رأى المرأة في نظرالإسلام:

٨ ــ لم يقف الإسسلام بالمرأة عند حد اشتراكها مع أخيها الرجل في المسئوليات ــ جميمها خاصها وعامها بل رفع من شأنها وقرر - تلقاء تحملها هذه المسئوليات - احترام رأيها فيا تبدو وجاهته ، شأنه في رأى الرجل تماما سواء بسواء . وإذا كان الإسلام جاء باختيار آراء بعض الرجال ، فقد جاء أيضاً باختيار رأى بعض النساء .

وقد بدأت سورة المجادلة بأربع آيات نزلت في حادثة بين أوس بن الصامت و زوجه خولة بنت ثملب ، قال أوس لزوجه : أنت على كظهر أمى — وكان الرجل في الجاهلية إذا قال مثل هذا لزوجته حرمت عليه — ثم دعاها فأبت ، وقالت : والذي نفس خولة بيده ، لا تصل إلى وقد قلت ما قات حتى يحكم الله و رسوله .

ثم أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله ، إن أوسا تروجنى وأنا شابة مرغوب فى ، فلما خلا سنى ، ونثرت بطنى ، جعلنى عليه كأمه وتركنى إلى غير أحد ، فإن كنت تجد لى رخصة يا رسول الله تنعشنى سها و إياه فدثنى سها .

فقال عليه الصلاة والسلام: ما أمرت في شأنك بشيء حتى الآن، وما أراك إلا وقد حرمت عليه ، فقالت: ما ذكر طلاقا يا رسول الله ؟ وأخذت تجادله عايه السلام وتكرر عليه القول إلى أن قالت: إن لى صبية صغارا، إن ضميتهم إليه ضاءوا، و إن ضمتهم إلى جاعوا، وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول: اللهم إنى أشكو إليك، اللهم فأنزل على لسان نبيك، وما برحت حتى تزلت الآيات الأربع: « قَدْ سَمِـعَ اللهُ قَوْلَ أَلِتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَنَشْتَـكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تُحَاوُزًكُما إِنَّ اللهَ سَمِيعُ بَصِيرٌ » (١) .

نزلت الآیات تشنع علی الذین یقولون لز وجاتهم « أنت علی کظهر أمی » ، وتضع طریقاً للخلاص من هذا الکذب والافتراء وتجاو ز حدود الله ، وتبین أن « الظهار » وهو تشبیه الزوجة بالأم أو غیرها من الحجارم ، لیس طلاقا ولا موجباً لفرقة بین الزوجین : « وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُم اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ لَمُهَاتِهِمْ مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِمْ إِنْ أَمِّاتِهِمْ مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِمْ إِنْ أَمِّاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكُم مِنْ نِسَائِهِمْ مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِمْ إِنْ أَمْهَاتِهِمْ إِنْ اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكُرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا » (٢٠ ).

وانظر بعد ذلك كيف رفع الله شأن المرأة، وكيف احترم رأيها، وجعلها مجادلة ومحاورة للرسول وجعمها و إياه فى خطاب واحد: « وَاللّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُماً » (٢) وكيف قرر رأيها وجعله تشريعاً عاما خالداً ، لتعسلم أن آيات الظهار وأحكامه فى الشريعة الإسلامية ، وفى القرآن الكريم ، وأن سورة المجادلة ، لم تكن إلا أثراً من آثار الفكر النسائى ، وصفحة إلهية خالدة نامح فيها على مم الدهور صورة احترام الإسلام لرأى المرأة ، وأن الإسلام لا يرى المرأة مجرد زهرة ، ينعم الرجل بشم رائمتها ، وإنما هى مخلوق عاقل مفكر ، له رأى وللرأى قيمته وو زنه .

## تعلم المرأة :

٩ - وليس من شك في أن تحميلها المسئوليات ، يجعل لها أو عليها الحق

<sup>(</sup>١) أول سورة المجادلة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٤ من سورة الأحزاب.

<sup>(</sup>٣) الآية ٢ من سورة الحجادلة .

<sup>(</sup>٤) أول سورة المجادلة .

فى أن تتملم كل ما يمكنها من القيام بهذه المسئولية على الوجه الذى حددت به وطلبت منها عليه ، وهو تحرى الخير والصلاح ، والبعد عن الشر والفساد .

ومن هنا أوجب الإسلام عليها - كما أوجب على الرجل - معرفة العقائد والعبادات ، ومعرفة الحلال والحزام في المأكول والمشروب ، وسائر التصرفات .

ولا نعرف بينها و بين الرجل فارقا دينياً في التكليف وأهليته ، سوى أن التكليف يلحقها قبل أن يلحق الرجل ، وذلك لوصولها بطبيعتها إلى مناط التكليف وهو البلوغ قبل أن يصل الرجل إليه .

نعم رفع الإسلام عنها الإلزام ببعض التكاليف لا لأنها غير أهل لها ، ولوفعلتها لم تقبل منها ولم تثب عليها ، ولكن أبيح لها تركها تخفيفاً عنها ، وترخيصاً لها ، و بعداً بها عن مزاحمة الرجال ، وتفريغاً لها فى خدمة البيت والإشراف عليه ، و رعامة الأبناء .

وذلك كما في صلاة الجمعة والجماد ، ولو أنها آثرت حضور الصلاة الجامعة ، أو دخلت الصفوف المحاربة لما كان عليها من حرج في الدين .

#### غزوالنساء وفشالهي

۱۰ -- وهذا عنوان وضعه البخارى فى كتابه: باب « خروج النساء مم الغزاة فى سبيل الله » ، و روى فيه عن إحدى الصحابيات قالت : كمنا نفزو مم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نسقى القوم ونخدمهم ، و رد القتلى والجرحى إلى المدينة .

وعن أخرى قالت : غزوت مع رسول الله سبع غزوات ، أخلفهم فى رحالهم وأصنع لهم الطعام ، وأداوى الجرحى ، وأقوم على الزمنى . وعن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سليم ونسوة معها من الأنصار ، يسقين الماء ، ويداوين الجراح .

وقد كان تمريض المرضى ، ومداواة الجرحى ، وخدمة الجيش سمهلا يسيراً على النساء فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم ، والـكنه الآن صار متوقفاً على فنون متعددة تتطلب تعلما خاصا ، وتربية خاصة .

و إذن ، فما أحوج المرأة لقيامها بهذا الواجب إلى أن تتعلم كل ما يحتاجه التمريض وخدمة الجيش ، والإشراف على مهام الشئون التى تلاثم طهيمتها ، وتحسن القيام بأعبائها .

وقد قال الفقهاء : إن الجهاد فرض كفاية ، ولا يجب على أصحاب الأعذار لأعذارهم ، ولا يجب على المرأة لأنها مشغولة بحق زوجها . ولكن إذا أذن الزوج لمساأن تخرج مجاهدة أو أخذها معه فى الجهاد لا يكون عليه ولا عليها فى ذلك من حرج ، وكان له أو لهما ثواب المجاهدين فى سبيل الله .

وقالوا: هذا كله إذا لم يهجم العدو، فإذا هم العدو وجب على جميع الناس أن يخرجوا للدفاع عن الحوزة، فتخرج المرأة بغير إذن زوجها، كما يخرج الولدبغير إذن أبيه، والعبد بغير إذن سيده « انفِرُ وا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَ اللهُمُ وَأَنفُسِكُم فِي سَبِيلِ اللهِ » (١) .

وهذا أوسع مجال ، نجد الإسلام قرر فيه مشاركة المرأة للرجل ومعاونته ، وهو أمرز مواقف الحياة وأشدها .

وقد وضع الإسلام ذلك وقرره من أول يوم دخل فيه المسلمون ميدان الحرب والجماد . غير أن اختلاف النظم وتبدل الأحوال والشئون ، يوجب

<sup>(</sup>١) الآية ١٤ من سورة التوبة .

في هذه الأيام ، حفظًا لسكرامة المرأة إذا أرادت أن تساهم في هذا الواجب العام ، أن يتخذ لها الوضع الذي يصونها ويقيها شر العابثين ، مرضى القلوب الذين لا يسلم منهم جيش ولا مجتمع .

وهذا شأن من السهل تنظيمه على أرباب القيادة الحسكيمة التى تقدر للشرف والمرض مكانتهما ، والتى تؤمن الإيمان كله بأن طهر الأخلاق دعامة النجاح والظفر .

#### نظرة الجاهلية للحرأة :

۱۱ — ولقد كان وضع الإسلام للمرأة فى ميدان الجهاد هذا الوضع ، هادما للأساس الذى بنت عليه الجاهلية حرمانها من الميراث ، وهو « أنها لا تحمى الدمار ولا تدافع عن البيضة » فقد اعتبر لها عملا تتطوع به فى الحرب ، وقد يجب على الرجل .

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيها من الغنيمة كما يعطى الرجل وكان يعتبرها وهي في صفوف العدو مقاتلة يباح قتلها.

وقد ذكر رجال الحديث أن الذين أهدر الذي دمهم يوم الفتح كانوا أربعة عشر ، كان النساء منهم ستا ، وبداء على هذا كله فرض لها نصيباً في الميرات أماً كانت أم زوجة أم بنتا ، أم أختا ، ونص القرآن على حقها فيه على اختلاف درجاته « وللنساه نصيب ما ترك الوالدان والأقربون مِمّا قَلْ مِنْهُ أَوْ كُثْرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً » (١) .

وجاء بتقبيح نظرة الجاهلية إلى المرأة وأنهم عليها ، وحكى عنهم متهكما بمقولهم وتقديرهم : « وَ يَجْمَلُونَ لِلّٰهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ ۖ وَلَهُمْ مَا يَشَتَهُونَ ، وَإِذَا

<sup>(</sup>١) الآية ٧ من سورة اللساء .

بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأَنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا وَهُوَ كَيْظِيمٌ ، يَتَوَارَى مِنَ الْفَوْمِ مِنْ سُــوه مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِـكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي النَّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ »(١).

وأعلن أن الذكر والأنثى ، كلاها نعمة من الله يمن بها على عباده ، وتستوجب شكره : « وَاللهُ جَهَلَ لَـكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَـكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَـكُمْ مِنْ أَنْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » ('') وفسر الحفيد بولد مِنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » ('') وفسر الحفيد بولد الابن ، ذكراً كان أم أنثى .

## أهلية المرأة في العقود:

۱۲ — لم يكن من المعقول أن يضع الإسلام المرأة هذا الوضع من جهة المسئوليات عامها وخاصها ، ومن جهة تعلمها ما تحتاجه فى القيام بها ، ومن جهة ما أفسح المجال لها فيه ، وهو الجهاد والغزو ، ومن جهة ما فرض لها من حق في الميراث .

لم يكن من المعقول بمد هذا أن يسابها أهلية مباشرة عقود المدنيات من بيع وشراء.

فأباح لها أن تملك ، وأن تتصرف فيما تملك ، وأباح لها توكيل غيرها فيما لا تريد مباشرته بنفسها ، وأباح لها أن تضمن غيرها وأن يضمنها غيرها .

وأباح لها كل ذلك على نحو ما أباحه للرجال سواء بسواء .

ولا نعلم أحداً من فقهاء الإسلام رأى أن النصوص الواردة في مباشرة التصرفات المالية خاصة بالرجل دون المرأة .

<sup>(</sup>١) الكايات مُن٧ه ــ ٩ه من سورة الثمل.

<sup>(</sup>٢) الآية ٧٢ من سورة النحل .

وهذه منزلة قد منحها الإسلام للمرأة باعتبارها إنساناً كامل الإنسانية منذ أن أشرقت الأرض بنوره ، في حين أن المرأة الغربية \_ وفي عصر الحضارة ، وحقوق الإنسان كما يقولون \_ لم تصل إلى التمتع بهذا الحق الإنساني الذي تمتعت به المرأة في ظل الإسلام .

#### عق المرأة في عقدالزواج :

۱۳ - و إنى فى هذا المقام أتخيل صوتاً ينبعث من بعض الجهات و ينادينى ، كيف يمنح الإسلام المرأة أهلية التصرف فى سائر العقود المدنية ثم هو فى الوقت نفسه وفى بعض المذاهب الإسلامية ، بل فى أكثرها ، يرى حرمانها من مباشرة حق الزواج لنفسها ولفيرها ؟ و يرى أن لولى أمرها الحق \_ إذا كانت بكراً \_ فى أن يجبرها على التزوج بمن لا تريد ، وحتى لا تستشار ولا يؤخذ رأيها فيه ؟ وليس من ريب فى أن نفسها ألصق بها من مالها وكيف يكون شعورها إذا حرمت من إبداء الرأى فى نفسها ومنعت من مباشرة عقد زواجها مهما أوتيت من حرية التصرف و إبداء الرأى فما وراء نفسها ؟

وجوابنا على ذلك هو: أننا النزمنا في كلاتنا هذه عرض الوضع الذي وضع القرآن فيه المرأة ، وما دام القرآن هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي : فإنا إذا رجمنا إليه وجدناه يضيف بصريح العبارة هذا التصرف أيضاً إلى المرأة نفسها . ووجدناه في الوقت نفسه يحذر الرجال أن يمنعوا المرأة من هذا الحق فأين طَلَقَهَا فَلَا تَحَلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِرَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » (1) . « وَإِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجُمُنَ فَلَا تَعْضُلُوهُنَ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَ فَلَا تَعْضُلُوهُنَ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَ

<sup>(</sup>١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

إِذَا تَرَ اضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ » (١) . « فَإِذَا بَلَنْنَ أَجَلَهُنَ ۚ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي أَفَعَالُهُ فَا خَنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي أَفَعَالُ فِي أَنْفُرِهِنَ وَالْمَعْرُوفِ » (٢) .

وقد صحت الأحاديث الكتيرة في وجوب استئذان المرأة عند زواجها ، وحتمت على الثيب أن تصرح بالإذن ، واكتفت من البكر ترخيصا لها أن تجرى على عادتها في الحياء الذي يمنعها من التصريح ، وأن يكون منها ما يدل على الرضا ، فالحق حقها ، والشأن شأنها .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، و إذنها صماتها » .

وليس من المعقول ولا المعهود أن يعتبر رضا إنسان في صحة تصرف . ثم يحكم بمطلانه إذا باشره بنفسه . فصحة التصرفات لاتستدعى أكثر من أهلية التصرفات.

وما دامت البكركالثيب في العقل والبلوغ ، فإنا لا نكاد نفهم أنها تجبر على عقد الزواج بمن لا تحب ، أو أنها إذا باشرت عقد الزواج يكون باطلا.

وقد جاء فى كتب الحنفية « إن المرأة بعقد الزواج تتصرف فى خالص حقها ، وهى من أهل التصرف فى المال ، ولهذا كان لها حق التصرف فى المال ، ولها حق اختيار الأزواج » .

وجاء فى الصحيحين أن خنساء بنت جذام زوجها أبوها وهى كارهة ، وكانت ثيبًا فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نـكاحها .

وفيها يروى عن ابن عباس: أن جارية بكراً أنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قالت

<sup>. (</sup>١) الآية ٣٣٢ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .

بعد أن جمل الحق لها: قد أجزت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء .

نم ، جمل الإسلام للآباء ولسائر الأولياء إذا انحرفت المرأة فى اختيار الزوج ، حق الاعتراض . أو حق المنع متى ظهر لهم سوء اختيارها ، وأنها تزوجت غير كفء ، وذلك لأن عقد الزواج له إتصال بالأسرة ، فينبغى أن يكون للأولياء فيه بعض الشأن ، وحسبهم فيا لهم فيه من حق ، أن يمنحوا حق الاعتراض أو المنع .

وقال ابن القيم في هذا المقام: وهذا - يريد رضاها بالزواج وعدم إجبارها -- هو ما ندين الله به ولا نعتقد سواه ، وهو الموافق لحسكم رسول الله ، وأمره ونهيه ، وقواعد شريعته ، ومصالح أمته ، إلى أن قال : إن البسكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل من شيء من ملكها إلا برضاها ولا يجبرها على إخراج اليسير منه إلا بإذنها . فكيف يجوز أن يخرج نفسها منها بغير رضاها ؟ ومعلوم أن إخراج ما لها كله بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره » .

هذا هو حق المرأة في المقود والتصرفات مدنية أو شخصية كايدل عليه القرآن وكما تدل عليه سنة الرسول وقضاؤه ، وكما تقضى به أصول الشريمة الإسلامية .

## الإنسانية في الرجل والمرأة:

15 — كان من لوازم تحميل الإسلام المرأة مسئوليات الحياة ، عامة وخاصة ، أن يفسح أمامها مجال العلم ، ومجال العمل ، وقد تعلمت وعملت وعرفنا المرأة الأديبة والطبيبة والفقيهة والمتصوفة القانتة ، وما إليهن من كلماعرف مثله عن أخيها الرجل ،

وكان كل ذلك أثرًا لإنسانيتها المساوية لإنسانية الرجل، وقد ظهر ذلك في كثير من نواحي التشريع الإسلامي، فكان دمها مساويا لدمه، والحسكم

فيهما واحد، وهو القصاص « وَكُتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » (١٠). « يَأْيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْفَتْلَى » (٢٠).

و بذلك كان الجزاء الأخروى فى الاعتداء على حياة المرأة من نوع الجزاء فى الاعتداء على حياة المرأة من نوع الجزاء فى الاعتداء على حياة الرجل « وَمَنْ يَقْتُلْ مُوْمِناً مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدٌ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا » (٣) .

رتب الله الجزاء الأخروى على وصف الإيمان وجو مشترك حدون شك ـــ بين الرجل والمرأة .

وقد اتفق علماء التشريع على أن مثل هذا يناط بالوصف أينما وجد ، وأنه يم الصنفين الذكر والأنثى على حد سواء .

وقد يقف بعض الناس عند ظاهر قوله تعالى : « الْخُرُّ بِالْخُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْمَبْدِ وَالْعَبْدُ بِالْمَبْدِ وَالْأَنْثَى » (4) .

و يزعم أن الرجل لا يقتل بالأنثى ، ولو صح هذا لكان مقتضاه أن الأشى أيصاً لا تقتل بالرجل ، وأن الحر لا يقتل بالعبد ، ولا العبد يقتل بالحر ، ولاريب أن فى ذلك كله فتحا لباب جريمة القتل التى تهدد المجتمع الإنسانى فى عنصرى تكوينه « الذكر والأثنى » .

والواقع أن الآية قد قصد بها إبطال ما كان عليه المرب من الإسراف في القتل، وعدم اتخاذ ( القصاص ) فيه أساسًا للجزاء .

<sup>(</sup>١) الآية ٤٥ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>٢) ألآية ١٧٨ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) ألاية ٩٣ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٤) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

كانوا لا يقتصرون فى الجزاء ، على القاتل ، بل كانوا يقتلون بالعبد إذا قتله عبد ، سيداً من سادات القاتل .

وكانوا إذا قتلت المرأة ، لا يقتلون بها القاتلة ، وإنما كانوا يقتلون بها رجلا من قبيلتها .

وهذا الذي كان عليه المرب ، يشرح لنا المقصود من ظاهر الآية ، ومن مقابلة الأصناف الواردة فيها . قال البيضاوي في تفسير الآية : «كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء ، وكان لأحدها طول على الآخر ، فأقسموا لنقتلن الحر منكم بالعبد ، والذكر بالأشى ، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فنزلت الآية . وإذن فلا دلالة لمفهوم المقابلة على أن الرجل لا يقتل بالأشى ولا على أن الحر لا يقتل بالعبد » .

#### دية الرجل والمرأة سواد :

۱۵ — و إذا كانت إنسانية المرأة من إنسانية الرجل ، ودمها من دمه ، والرجل من المرأة والمرأة من الرجل ، وكان (القصاص) هو الحسكم بينهما في الاهتداء على النفس ، وكانت جهنم والخلود فيها ، وغضب الله ولعنته ، هو الجزاء الأخروى في قتل الرجل — الجزاء الأخروى في قتل الرجل — فإن الآية في قتل الرجل خطأ ، هي الآية في قتل الرجل خطأ .

. ونحن ما دمنا نستقى الأحكام أولا من القرآن ، فعبارة القرآن فى الدية عامة مطلقة لم تخص الرجل بشىء منها عن الموأة . « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُوامِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلِّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ » (١). وهو واضح فى أنه لافرق فى وجوب الدية بالقتل الخطأ بين الذكر والأثنى .

<sup>(</sup>١) الآية ٩٢ من سورة اللساء •

نم اختلف العلماء في مقدار الدية ، أهو واحد في الرجل والمرأة ، أو ديتها على النصف من دية الرجل ؟

وقد ذكر الإمام الرازى الرأيين فى تفسيره الكبير فقال ؛ مذهب أكثر الفقهاء أن دية المرأة نصف دية الرجل ، وقال الأصم وابن عطية : ديتها مثل دية الرجل .

وحجة الأكثر من الفقهاء أن عليًا ، وعمر ، وابن مسعود ، قضوا بذلك ، وأن المرأة فى الميراث والشهادة على النصف من الرجل فيهما فكذلك تكون على النصف فى الدية .

وحجة الأصم قوله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَحَرِيدُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً وَحَدِيةٌ مُسَلِّمَةٌ إلى أَهْلِهِ » . وأجمعوا على أن هذه الآية دخل فيها حكم الرجل والمرأة ، فوجب أن يكون الحسكم فيهما ثابتاً بالسوية .

## شهادة المرأة ومبراتها:

١٦ - ولا يزال فى الناس إلى يومنا هذا من يرى أن إنسانية المرأة أقل من إنسانية الرأة أقل من إنسانية الرجل، وأنها لذلك كانت فى الميراث على النصف من ميراث الرجل، وكانت كذلك فى الشهادة، ويقولون: إن ذلك هو حكم الإسلام وقد قرره القرآن « لِلذَّ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْ نَكَيْنِ » (١) . « فَإِنْ لَمْ يَسَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ » (٢) . « فَإِنْ لَمْ يَسَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ » (٢) .

والحق أن حكم المرأة في الميراث . ليس مبنيًا في الإسلام على أن إنسانيتها -

<sup>(</sup>١) الآية ١١ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

أفل من إنسانية الرجل ، و إنما هو مبنى على أساس آخر قضت به طبيعة المرأة في الحياة العاملة ، وكان من مقتضاه :

أن يحتمل الرجل نفقات الأسرة من زوجة ، و بنين ، وأقارب .

وأن يحتمل كذلك المهر الذى يقدمه للمرأة عنوانًا على رغبته فيها وبذله ما يجب في سبيل الاقتران بها .

وأن تحتمل المرأة تدبير البيت وشئون الحمل والوضع والتفرغ لحضانة الأطفال والقيام على أمرهم .

وفى ظل هذا الأساس نرى بالموازنة بين نصيب الرجل والمرأة ، أن المرأة أسعد حظاً من الرجل في نظر الإسلام :

أُوجِب لها مهراً لاحد لأكثره « وَ إِنْ آ تَيْتُمُ ۚ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا منهُ شَيْئًا »(١) .

وأوجب لها على الرجل نفقتها وكسوتها وجميع ما تحتاج إليه بالمعروف لبيئتها حتى أوجب الخادمة والخادمتين لا اِلْيُنْفِقْ ذُو سَمَةٍ مِنْ سَمَتِهِ » (٢).

وأوجب لها إذا ماطلقت ، نفقة العدة على نحو ماوجبت لها في حياتها الزوجية ، وأوجب لها « المتمة » وهي ما يبذله الرجل بعد طلاقها غير نفقة العدة ، مما تحفظ. به نفسها وكيانها « وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُ وفِ حَقًّا كُلَى الْمُتَّقِينَ » (٣)

أما الرجل فهوكا قلنا مطالب بنفقته على نفسه وعلى أولاده وعليها وعلى نوائب الحياة كلما التي تنشأ من مكافحته فيها ، ثم على والديه وأقار به إذا كانوا ضعافاً أو فقراء .

1

<sup>(</sup>١) الآية ٢٠ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٣) الآية ٧ من سورة العللق .

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٤١ من سورة البارة ،

و إذن، فباذا يمتاز الرجل عنها ؟ الرجل مطالب مكل شيء، والمرأة لاتطالب بشيء، فما أسعدها وما أشقاه !

هذا هو الأساس الذى بنى عليه الإسلام أن المرأة تسكون فى الميراث على النصف من الرجل ، وواضح جداً أن وضعهما فى الميراث لا علاقة له بالإنسانية التى يشتركان فيها على حد سهواء . وإذن ، فمن خطأ النظر أن تقاس الدية فى مقدارها للرجل والمرأة على الميراث .

#### الشهادة:

وليس قياس الدية على الشهادة آقوى من قياسها على الميراث ، فإن قوله تعالى : « فإن لم يكونا رجلين ، فرجل وامرأتان » ليس وارداً في مقام الشهادة التي يقضى بها القاضى و يحكم ، و إنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طرق الاستيثاق والاطمئنان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل « يَأْيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم مُ يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِينَ إِلَى أَجَل مُسَمَّى فَا كُتُبُوه وَلْيَكُتُب بَيْنَكُم كَايِب إِلَى أَجَل مُسَمَّى فَا كُتُبُوه وَلْيَكُتُب بَيْنَكُم كَايِب إِلْمَدُل ، وَلا يَأْب كَايِب أَنْ يَكُتُب كَمَا عَلَمه الله » إلى أن قال : بالمَدُل ، وَلا يَأْب كَايِب أَنْ يَكُتُب كَمَا عَلَمه الله » إلى أن قال : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُم فَإِنْ لَم يَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُل وَامْراً تَانِ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى المَقام مقام استيثاق على الحقوق ، لا مقام قضاء بها .

والآية ترشد إلى أفضل أنو اع الاستيثاق الذى تطمئن به نفوس المتماملين على حقوقهما .

وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللآني ليس معهن

<sup>(</sup>١) الآية ٢٨٧ من سورة البقرة .

رجل ، لا يثبت بها الحق ، ولا يحكم بها القاضى ، فإن أقصى ما يطلبه القضاء ، هو « البينة » وقد حقق العلامة ان القيم أن البينة في الشرع أعم من الشهادة ، وأن كل مايتبين به الحق ويظهره ، هو بينة يقضى بها القاضى و يحكم . ومن ذلك يحكم القاضى بالقرائن القطعية ، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لضعف عقلها الذي يتبع نقص إنسانيتها و يكون أثراً له ، و إنما هو لأن المرأة — كما قال الأستاذ الشبخ عبده — « ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات ، ومن هنا تكون ذا كرتها فيها ضعيفة ، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي شغلها ، فإنها فيها أقوى ذا كرة من الرجل ، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم و يمارسونها ، ويكثر اشتغالم بها » .

والآية جاءت على ما كان مألوفا في شأن المرأة ، ولا يزال أكثر النساء كذلك ، لا يشهدن مجالس المداينات ولا يشتغلن بأسواق المبايعات ، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافى هذا الأصل الذى تقضى به طبيعتها فى الحياة . و إذا كانت الآية ترشد إلى أكل وجوه الاستيثاق ، وكان المتماملون فى بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبايعات وحضور مجالس المداينات ، كان لمم الحق فى الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانها .

#### القضاء بشهادة المرأة:

۱۷ — هذا وقد نص الفقهاء على أن من الفضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها ، وهى القضايا التى لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها ، كالولادة والبكارة ، وعيوب النساء فى القضايا الباطنية . وعلى أن منها ما تقبل فيه شهادة

الرجل وحده ، وهى القضايا التى تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها ، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها فى الدماء إذ تمينت طريقاً لثبوت الحق واطمئنان القاضى إليها ، وعلى أن منها ما تقبل شهادتهما معاً .

وما لذا نذهب بعيداً وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل - سواء بسواء في شهادات اللعان ، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينا يقذف الرجل زوجه وايس له على مايقوله شهود « وَالَّذِينَ يَرْ مُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاهُ إِلَّا أَنْهُمُمُ ، فَشَهَادَةُ أَحَدهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتِ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَاللهَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَيَدْرَوُ عَنْهَا الْعَذَابِ وَاللهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَيَدْرَوُ عَنْهَا الْعَذَابِ اللهِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتِ بِاللهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (١) .

أر بع شهادات من الرجل يعقبها استمطار لعنة الله عليه إن كان من المكاذبين و يقابلها و يبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبها استمطار غضب الله عليها إن كان من الصادقين . و بعد ، فهذه عدالة الإسلام في تو زيع الحقوق العامة بين الرجل والمرأة ، وهي عدالة تحقق أنهما في الإنسانية سواء .

الآيات من ٦ ـــ ٩ من سورة النور .

## الفصل مخامين الموارسيت

### قواعدالميراث فى الإسلام :

١ -- ينبني الاستحقاق في الميراث ، في نظر الشريعة الإسلامية :

أولاً : على علاقتي القرابة والزوجية :

والقرابة تشمل : قرابة الولادة ( الآباء والأبناء ) ، وقرابة الأخوة بجهاتها الثلاث: للأب والأم مما ، وللأب فقط ، وللأم فقط .

والزوجية تشمل : الزوج والزوجة ، وهذه أسباب الميراث .

و بنى ثانيًا : على إلغاء صفات الذكورة والأنوثة ، والصغر والكبر ، في أصل الاستحقاق ، فكان للصغير والكبير ، والذكر والأنثى حق في الميراث .

و بنى ثالثاً : على أن الآباء والأبناء -- أعنى الأصول والفروع -- لا يسقطون فى أصل الاستحقاق بحال ما ، و إن كان يؤثر عليهم وجود غيرهم فى كية النصيب .

و بنى رابعاً : على أنه لا إرث للإخوة والأخوات مع وجود الأبوين و إن كانوا ينزلون بنصيب الأم من الثلث إلى السدس .

و بنى خامساً : على أنه متى اجتمع فى الوارثين ذكور و إناث أخذ الذكر ضعف الأنثى .

#### التركة:

۲ - و یری الإسلام: أن التركة ، التی یقسمها الوارثون ، علی هذه المبادی می الباق من ممتلكات مورثهم ، بعد قضاء دیونه ، وتنفیذ وصایاه .

و يرى أيضاً أن الوصية بشىء لا تجوز لمن ليس في حاجة إليها ، وكذلك لا تجوز إذا كان فيها إضرار بالورثة . وقد حدد الدي صلى الله عليه وسلم الوصية المباحة بثلث التركة ، فقال : الثلث ، « والثلث كثير » ، وفي الدين والوصية الضارة يقول الله تعالى : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ بُوْصَى بِهَا أَوْ دَيْنَ غَيْرَ مُضَارِّ ، وَصِيَّةً مِنْ اللهِ » (١) .

#### مصادر الشوريث في القرآب :

٣ -- هذا ، وقد بين القرآن في سورة النساء ، أنصباء الأبناء ، والوالدين والزوجين ، والإخوة في آيات ثلاث :

قوله تعالى: « يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُ نَدْيَيْنِ ، فَإِنْ كُنْ مَا تَرَكَةً وَ إِنَ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النَّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ فَوْقَ ا ثُمُلَةً فِي اللَّهُ مَا تَرَكَةً وَ إِنَ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النَّسُفُ وَلِأَبَوَ اللَّهُ مَا تَرَكَةً إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدُ وَوَرِثَهُ أَبُواهُ فَلِأُمِّهِ النَّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخُوتُ فَإِنْ لَهُ إِخُوتُهُ أَبُواهُ فَلِأُمِّهِ النَّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخُوتُ فَلِأَمِّهِ السَّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَذَرُونَ فَلِأَمِّهِ السَّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَذَرُونَ أَيْهُمُ أَفُورَ بُو مِنْ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا هُونَا اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا هُونِ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا هُونَ اللهِ إِنَّ اللهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا هُونَ اللهُ إِنَّ اللهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا هُونَا وَلَا اللهُ عَلَيْهُ مَا فَوْ يَضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا هُونَا وَلَا اللهُ عَلَيْهُ مَا فَوْ يَضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهُ كَانَ عَلَيمًا حَكِيمًا هُونَ اللهُ عَلَهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا فَوْ يَضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهُ كَانَ عَلَيمًا حَكِيمًا هُونَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

وقوله تعالى : « وَلَـكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُـكُمْ إِنْ لَمْ يَـكُنْ لَهُنَّ

<sup>(</sup>١) الآية ١٢ من سورة اللساء .

<sup>(</sup>٢) الآية ١١ من سورة الساء .

وَلَدْ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدْ، فَلَكُمُ الرَّبِعُ مِمَّا تَرَكُنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ مِهَا أَوْ دَيْنِ، وَلَهُنَّ الرَّبْعُ مِمَّا تَرَكُنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدْ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدْ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدْ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدْ، فَلِكَ اللَّهُ مُنَ مِمَّا تَرَكُنُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنِ، وَلَهُ أَخْ أَوْ أَخْتُ فَلِكُلُ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلْ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ، وَلَهُ أَخْ أَوْ أَخْتُ فَلِكُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَ الللهُ مَنْ وَلَكُ مَ فَلَاللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ مَن اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْهُ مِن اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مِنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مِنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مِنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مَنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مَنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مَنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مِنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مَنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مُنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مَنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ مُنْ اللهِ ، وَاللهُ عَلَيْمُ الْوَالْ أَلْهُ عَلَيْمُ اللهُ وَاللهُ عَلَيْمُ اللهُ وَاللهُ عَلَيْمُ اللهُ وَلْ اللّهُ اللهُ ا

وقوله تعالى: « يَسْتَفْتُو نَكَ قُلِ اللهُ مُيفْتِيكُم فِي الْكَالَةِ إِنِ امْرُوْ هَلَكَ لَيْسَلُ لَهُ وَهُو يَرِيْهَا إِنْ لَمْ يَسَكُنْ لَمَا لَيْسَ لَهُ وَلَدْ ، وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَاتَرَكَ ، وَهُو يَرِيْهَا إِنْ لَمْ يَسَكُنْ لَمَا وَلَدْ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ، فَلَهُمَا الثُّلْقَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخُوةً وَلَدْ ، فَإِنْ كَانَتُوا إِخُوةً وَلَدْ ، فَإِنْ كَانَتُهُ لَكُمْ أَنْ تَضِيُّوا وَاللهُ رَجَالًا وَنِسَاء فَلِلذَّ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَ نَلَيْنِ ، مُيبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِيُّوا وَاللهُ بِكُلِّ شَيْء عَلِيمٍ » (٢) .

## الحسكمة في التوريث وفي ابننائه على هذه الاسس :

غ الإسلام كثير من المبادئ والتشريعات التي تهدم على الرأسماليين الطغيان المالى ، كما تهدم على المقابلين لهم الفوضى ، فهو وسط : لا طغيان ولا فوضى .

وقد كان فى ابتناء التوريث فى الإسلام على هذه الأسس ، حكمة بجب تقديرها فى حياة الرجل والمرأة ، وفى حياة الأسرة ، وفى حياة الجاعة .

<sup>(</sup>١) الآية ١٢ من سورة اللساء.

 <sup>(</sup>٢) الآية الأخيرة من سورة اللساء .

١ -- فنى حياة الرجل والمرأة ، نظر الإسلام إلى أن أعباء المرأة فى حياتها ونفقة أولادها ، وتكاليف زواجها محمولة عن كاهلها ، وموضوعة على الرجل ، فكان من العدل بينهما أن يكون الرجل فى كمية الاستحقاق على ضعفها ، ليتمكن الرجل من القيام بأعباء حياتها وحياته ، وحياة الأولاد ، وكان إعطاؤها النصف مجرد احتياط للوقاية مما تصير إليه ، وتقع فيه من فقد مصدر الإنفاق عليها .

٧ — أما الحكمة في حياة الأسرة: فقد نظر الإسلام إلى أن توزيع النركة على أرباب القرابة والزوجية، يضاعف إخلاص القلوب، ويربط بمضها ببعض، ويجمل كلا منها شديد الحرص على خير الآخر الذي يعود نفعه بالميراث عليهم جيماً. وإذا ما خص فريق معين بالميراث دون غيره تنافرت القلوب، وتفككت الأسرة.

٣ -- وأما الحكمة في حياة الجاعة : فقد اتفى الإسلام بالتوريث ونظامه
 خطرين اجتماعيين عظيمين :

أحدها: تكدس الأموال في يد واحدة ، وهو من عناصر الطنيان المالى الذي يثير في الجماعة حرب الطبقات .

ثانيهما : حرمان جميع أفراد الأسرة من جهود الآباء والأبناء ، والأزواج والأقارب ، الذين يرتبط بعضهم ببعض بصلات الدم ، والقرابة والتعاون و بذلك تصرف التركة إلى هؤلاء المرتبطين المتعاونين ؛ فلا تصرف إلى شخص معين ، فيكون الطغيان المالى ، ولا تصرف إلى الدولة ، فيكون حرمان الجميع من جهود الآباء والأبناء ، والأزواج والأقارب ، وهو معنى لا يقل أثره السهىء في الجماعة إن لم يزد عن أثر الطغيان المالى فكلاها شر في الجماعة ، وكلاها طغيان وحرمان ، والحياة لا تصلح مع واحد منهما .

## الباب الثالث

الأموال والمبادلات

#### مقدمة:

والشعور (١).

تناولت الشريعة الإسلامية شئون الأموال بالتنظيم والتوجيه في أبواب مختلفة:

تناولتها في باب العبادات حين فرضت الزكاة ، وهي — كما أسلفنا — اسم الحزء من المال يخرجه الغني من ماله إلى إخوانه الفقراء ، وإلى إقامة المصالح العامة التي تتوقف عليها حياة الجاعة في أصلها وانتظامها ، وبالزكاة يطهر المجتمع — بقدر الإنسان القاهر ، وهو الفقر ، وتتوثق عرى الألفة والحجبة الإمكان — من عدو الإنسان القاهر ، وهو النقر ، وتتوثق عرى الألفة والحجبة بين الأغنياء والفقراء وتسرى بينهم روح التراحم والتعاون ، ويتبادلون الإحساس

وتناولت الشريعة شئون الأموال فى باب ما يسمى : «بالأحوال الشخصية» حين قررت الميراث ، ذلك المبدأ الإسلامى الذى يعمل على تفتيت الثروات ، والربط بين الأقارب بعضهم و بعض ، و بين الأجيال : سابقها ولاحقها ، فلا يحرم الأبناء من جهود الآباء

وقد بنت الشريمة هذا الميراث على قواعد فى غاية المدل والحكمة ، وتولى الله فى كتابه تنظيم أنصبته وتوزيمها بنفسه « فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما » وقد بينا ذلك فى المواريث من قبل .

ونعرض هنا لقيمة المال في نظر الإسلام، وطرق اكتسابه وتنميته والانتفاع به والمحافظة عليه، وإنفاقه في مصارفه التي أذن الله بها ورغب فيها، وإمساكه عما حرم الله من ألوان السرف والترف، كما نعرض لتنظيم الشريعة للتبادل المالي وما وضعت له من قواعد وآداب في رعايته صيانة المجتمع وتقدمه وسعادته.

<sup>(</sup>١) راجع ما كتبناء عن الزكاة في باب العبادات ص ٨٤ .

#### مكانة المال في الإسلام:

١ -- المتتبع لتعاليم الإسلام في قرآنه وسنة رسوله يخرج بنتيجة وانحة :
 هي أنه دين الحياة .

فلا عجب أن يكون للمال فى النظام الإسلامى قيمة كبيرة ، ومكان مرموق. وليس من ريب فى أن كل ما تتوقف عليه الحياة فى أصلها وكالها ، وسمادتها وعزها ، من علم وصحة وقوة ، واتساع عمر ان وسلطان . لاسبيل إليه إلا بالمال .

وقد نظر القرآن السكريم إلى الأموال هذه النظرة الواقعية . فوصفها بأنها زينة الحياة ، وسوى فى ذلك بينها و بين الأبناء ، ووصفها بأنها قوام للناس، وقوام الشيء مابه يحفظ و يستقيم ، وهى — كما نرى — قوام المماش والمصالح الخاصة والعامة .

ولما كان الإسلام ديناً عملياً ، ينظم بأحكامه – على أساس من الواقع – مقتضيات الحياة و يزاوج فى الوقت نفسه بين مطالب الروح والجسم بميزان المدل والاستقامة ، وقد رسم للروح طريق سعادتها . كان من الضرورى أن يرسم أيضاً للمادة طريق سعادتها ، ويأمر بتحصيل ما فيه خيرها ونفعها . ومن هنا أمر بتحصيل الأموال من طرق ، فيها الخير للناس ، فيها النشاط والعمل ، فيها عمارة الكون، والتقاب فى الأرض ، فيها الاختلاط والتعارف والتعاون والمبادلة .

## لمرق تحصيل المال والانتفاع بد:

 إِبلا فِهِمْ رِحْلَةُ الشِّتَاءُ وَالصَّيْفِ، فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ، الَّذِي أَطْهَمَهُمْ مِنْ جُوعِ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفِ » (١٠) .

وأمر بتحصيلها عن طريق الزراعة التي بها حياة الأرض واستثمارها ، وفي لفت الأنظار إلى نعمة الله بإعداد الأرض للزراعة يقول الفرآن الكريم : « فَلْمَيْنْظُرِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ وَمَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْ اللهُ اللهُ عَمْ اللهُ اللهُ عَمْ اللهُ وَعَلَمُ اللهُ عَمْ اللهُ وَعَلَمُ اللهُ وَعَلَمُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ وَعَلَمُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ ا

وأمر بتحصيلها عن طريق الصناعة ، والصناعة أقوى العمد التي تقوم عليها الحضارات ، وفي القرآن السكريم إشارات كثيرة إلى جملة من الصناعات التي لابد منها في الحياة ، فيه الإشارة إلى صناعة الحديد : « فيه بأس شديد ومَنافِع للنّاسِ » (٣) . والإشارة إلى صناعة الملابس « قَدْ أَنْر لَنَا عَلَيْكُم الباساً يُوارِي سَوْ آتِكُم وَرِيشاً » (٤) . و إلى صناعة القصور والمبانى «قيل لَمَا ادْخُلِي الصَّرْح ، سَوْ آتِكُم وَرِيشاً » (٤) . و إلى صناعة القصور والمبانى «قيل لَمَا ادْخُلِي الصَّرْح ، فَلَمَّا رَأْنَهُ حَسِبْتَهُ لَجَةً ، و كَشَهَتَ عَن سَاقَيْها ، قال إنّه صَرْح مُمَرّد مِن قوار بر ، (٥) . وهكذا يجد المتتبع لإيجاء ات القرآن كثيراً من التنويه بشأن الصناعات على اختلاف أنواعها .

أمر القرآن بتحصيل الأموال عن هذه الطرق الثلاثة ، وسمى طلبها ابتداء من فضل الله ، وقد بلغت عنايته بالأموال أن طلب السعى في تحصيلها بمجرد

<sup>(</sup>١) سورة قريش .

<sup>(</sup>٢) الآيات من ٢٤ --- ٣٢ من سورة عبس ،

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٥ من سورة الحديد .

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٦ من سورة الأعزاف .

<sup>(</sup>٥) الآية ١٤٤ من سورة النمل.

الفراغ من أدّاء العبادة الأسبوعية المفروضة ، وأنه لم يأمر بالانصراف عن تحصيلها إلا لخصوص هذه العبادة فهو يقول : « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » (١) .

ثم يقول: « فَإِذَا تُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضُلِ اللهِ (٢٠) ويقول في تحصيلها على وجه عام: «هُوَ الَّذِي جَمَلَ لَـكُمُ الْأَرْضَ ذَكُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِيهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهُ النَّشُورُ » (٢٠).

هـذا موقف القرآن بالنسبة للأموال وتحصيلها ، وله موقف آخر بالنسبة إلى الانتفاع بها ، والمحافظة عليها قرره بالنهى عن الإسراف فيها ، و بالنهى عن الفش بها ، وجمل الاعتدال في صرفها من صفات المقربين عباد الرحن « وَاللَّهِ بِنَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا » (3) . وجمل الإسراف فيها والضن بها عن الحقوق والواجبات مما يوقع في الحسرة والملامة « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَنْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطُهَا كُلُّ الْبَسْطِ فَتَقْمُدَ وَالمَلامة » (6) .

والقرآن كما طلب السعى فى تحصيل الأموال ، وطلب الاعتدال فى صرفها ، نهى عن تحصيلها بالطرق التى لا خير للناس فيها ، وفيها الشر والفساد . نهى عن تحصيلها بطريق الربا الذى يؤخذ استغلالا لحاجة الضعيف المحتاج ، و بطريق السرقة والانتهاب والتسول التى تؤعزع الأمن والاستقرار ، و بطريق التجارة فيا يفسد العقل والصحة كالحر والخنزير ، و بطريق الميسر والرقعى ، و بيع

<sup>(</sup>١) الآية ٩ من سورة الجية .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٠ من سورة الجمة .

<sup>(</sup>٣) الآية ه ١ من سورة الملك .

<sup>(</sup>٤) الآية ٧٧ من سورة الفرقان .

<sup>(</sup>٠) الآية ٢٩ من سورة الإسراء .

الأعراض ، من كل ما يفسد الأخلاق ، ويمبث بالإنسانية ، وبطريق الرشوة التى تذهب بالحقوق والكفايات ، وفي هذا وأمثاله يقول القرآن الكريم : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَمَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمُوالِ النَّاسِ بِالْإِمْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (١) .

وعناية الله بالأموال ، شرعة قديمة لم يخص بها جيلا دون جيل ، ولا رسالة دون رسالة ، وقد قص علينا القرآن أن الله عاقب بعض خلقه الذين عتوا عن أمره فيها ، وأكلوا أموال الناس بالباطل : « فَيظُلْم مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ فَيها ، وأكلوا أموال الناس بالباطل : « فَيظُلْم مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ فَيها ، وأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْ اللهِ كَثِيرًا ، وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْ مَا لَهُ اللهِ كَثِيرًا ، وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ » (٢٠) .

## الاستقلال الاقتصادى لجماعة المسلمين :

" — والإسلام حينا طلب تحصيل الأموال بالزراعة ، والصناعة والتجارة ، نظر إلى أن حاجة المجتمع المادية . تتوقف عليها كلما ؛ فإنه كما يحتاج إلى الزراعة في الحصول على المواد الفذائية التي تنبتها الأرض ، يحتاج إلى الصناعات المختلفة في المحددة : في ملابسه ومساكنه ، في آلات الزراعة وتنظيم الطرق ، في صغر الأنهار ومد السكك الحديدية ، في حفظ الكيان والدولة ، وما إلى ذلك مما لا سبيل إليه إلا بالصناعات .

و يحتاح أيضاً إلى تبادل الأعيان والمواد الغذائية والمصنوعات مع الأقاليم التى ليست فيها زراعة ولا صناعة . ولا تسعد أمة لا تسد حاجتها بنفسها . وإذن لابد من الاحتفاظ بالزراعة والتجارة والصناعة .

<sup>(</sup>١) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ١٦٠، ١٦١ من سورة اللساء .

ومن هذا قرر علماء الإسلام أن كل مالا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا ، فتعلمه ووجوده من فروض الكفاية ، قالوا : ومن ذلك أصول الصناعات ، كالفلاحة و الحياكة والحياطة ، وما إليها مما هو ضرورى ، أو كالضرورى فى المعاملات ويسر الحياة ، ودفع الحرج عن الناس ، ومعنى أنه من فروض الكفاية ، أنه إذا لم يتحقق فى الأمة كلها ، أثمت الأمة كلها ، وأن الإثم لا يرتفع منها إلا إذا قامت كل طائفة بنوع من هذه الأنواع .

وليس من ريب فى أن أساس هذه الفرضية ، هو العمل على تحقيق المبدأ الإسلامى الذى يوجبه الإسلام على أهله ، وهو مبدأ استقلال الجماعة الإسلامية فى تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجات ، فيا بينها ، و بيد أبنائها ، دون أن تمد يدها إلى غيرها من الأم .

و بذلك لاتجد الأمم الأخرى ذات الصناعات والتجارات ، سبيلا إلى التدخل في شئونها ، فتظل محتفظة بكيانها وعزتها ونظمها وتقاليدها ، وخيرات بلادها . وكثيراً ما اتخذ هذا التدخل سبيلا لاشتراك الدول الأجنبية في إدارة البلاد وتنظيمها واستمارها ، استغلالا لحاجتها في الصناعات والتجارات .

ولا ريب أن هذه الطرق الثلاثة : الزراعة والتجارة والصناعة ، وهي الطرق الطبيعية لتحصيل الأموال ـ عمد الاقتصاد القومي لكل أمة تريد أن تحيا حياة استقلالية ، رشيدة عزيزة ، من الضروري العمل على تركيزها في البلاد ، ثم العمل على تنسيقها تنسيقاً يحقق للأمة هدفها الذي يوجبه الإسلام عليها ، والذي يجب أن تحصل عليه وتحتفظ به وتنميه ، صوناً لكيانها واستقلالها في سلطانها وإدارتها . وقد أرشدنا تاريخ الاستعار ، أن أهم أسبابه وأول نافذة ينبعث منها إلى الأمة تياره الكريه ، وريحه الثقيل هو : نقص الأجهزة التي تحقق للأمة كفايتها من هذه العمد الثلاثة .

و إذا كان من قضايا العقل والدين ، أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب وكانت الحياة متوقفة على هذه العمد الثلاثة ، كانت هذه العمد الثلاثة واجبة وكان تنسيقها على الوجه الذى يحقق خيرها واجباً .

#### واجب الدولة في حماية الاستفلال الافتصادى :

ومن هناكان على ولى الأمر فى الجماعة الإسلامية ، المهيمن على مصالحها وتوجيهها ، أن يعمل جهده بما يحقق للأمة الانتفاع بهاكلها ، وأن يعمل على تنسيقها بحيث لايترك الأموال تتكدس فى تركيز عنصر واحد منها ، دون سواه ، فلا عليه أن يحول بعضا من الأراضى الزراعية إلى رؤوس الأموال تجارية أو شركات صناعية ، على حسب حاجة البلاد المبنية على تقدير مصالحها ، ويتم أو شركات صناعية ، على حسب حاجة البلاد المبنية على تقدير مصالحها ، ويتم بذلك تنسيقها على الوجه الذى يجعلها غنية بنفسها عن غيرها .

فلا يجد الأجنبي بابا للتدخل في شئونها إلا بقدر ما يحتاج هو إليها من طرق التبادل المأم الذي يقع بين الناس بمضهم مع بعض . وهذا نوع من التنظيم فيا ينفع البلاد ، ويقيها شر تدخل الأجنبي بما يركز فيها قدمه ، ويكون سيداً عليها ، ومستعمراً لها .

وليس هذا التنسيق من باب تقييد الحرية الملكية و إنما هو توجيه تستدعيه حاجة البلاد ، و يمكنها من حريتها الحق الكاملة .

وهو بهذه الاعتبارات وأجب ولى الأصر، حتى إذا ما قصر فيه أو أهماه كان آثماً ، وكانت أمته معه آثمة . وإذا ما قام به ووفر به مصالح البلاد واستقلالها ، وعاونته الأمة عليه ، كان سائراً بها في طريق الخير والسعادة ، وكانت معه في مكانة الأمن والاطمئنان .

ونظر إلى أن فائدة المال تم المجتمع كله ، وتقضى به حاجته على النحو الذى ذكرنا ، أضافه الله تنويها بشأنه ، تارة إلى نفسه وجمل المالكين له مستخلفين فى حفظه وتنميته و إنفاقه بما رسم لهم فى ذلك : « آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفَقُوا مِنْ حَمَلُهُ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ » (١). « وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الذِّي آتَاكُمُ " (٢).

وأضافه أخرى إلى الجماعة ، وجعله كله بتلك الإضافة ملكا لها : «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَ السَّفَهَاء أَمْوَ السَّمُ الَّتِي جَمَّلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا » (\*) وأرشد بذلك إلى أن الاعتداء عليها ، أو النصرف السهى، فيها ، هو اعتداء أو تصرف سبى، واقع على الجيع .

وذلك نتيجة ضرورية لما قرره الإسلام من أنه أداة لمصلحة المجتمع كله ، به تحيا الأرض ، و به توجد الصناعة ، و به تكون التجارة ، ثم به يساهم أصحابه في سد حاجة المحتاجين وتأسيس المشر وعات العامة النافعة ، إن لم يكن بعاطفة التعاون والتراحم ، فبحكم الفرض الذي أوجبه الله في أقوال الأغنياء للفقراء وفي سبيل الله ، و بحكم الضرائب التي يضعها ولى الأمر، حسب تقدير ما تحتاج إليه البلاد من مشر وعات الإصلاح والتقدم والصيانة .

وقد عنى القرآن عناية كاملة بالحث على البذل للفقراء والمساكين ، وفى صبيل الله . وكلة « سبيل الله » من الكلمات الفذة التى جاء بها القرآن ، وهى بذاتها تملأ القلب روعة وجلالا ، وتملأ الكون خيراً وصلاحاً ، ولا يخرج عن معناها نوع ما من أنواع البر ، خاصة وعامة .

<sup>(</sup>١) الآية ٧ من سورة الحديد .

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٣ من سورة النور . ب

<sup>(</sup>٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

<sup>(1)</sup> الآية ه من سورة اللساء .

# الإسلام بحارب الشح والإسراف والترف عند أصحاب المال:

عماون فيها ويعمرونها بمال الله ، هي لله ، كان من الضروري أن بكون المال يعملون فيها ويعمرونها بمال الله ، هي لله ، كان من الضروري أن بكون المال حوان ربط باسم شخص معين - لجيع عباد الله ، يحافظ عايه الجيع ، وينتفع به الجيع ، وقد أرشد إلى ذلك قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَـكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَعِيماً » (1) ومن هنا أضاف القرآن الأموال إلى الجاعة ، وجعلها قواما لمعاشهم : « وَلَا تُوْتُو اللهُ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً » (2) . « وَلَا تُوْتُو اللهُ اللهُ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً » (2) . « وَلَا تُوْتُو اللهُ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً » (2) .

وتحقيقا لانتفاع الجيع بها ، وتطهيراً للنفوس من بواعث الأثرة فيها ، حارب الإسلام في المالكين لها والقائمين عليها ، خلق الشح الذي يمنع من البذل والإنفاق ، كما حارب السفه الذي يؤدي بالمال في غير وجوه النفع و إقامة المصالح ، يقول الله سبحانه : « وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ كُمْ الْمُفْلِحُونَ » (1) .

وفى البخل وهو وليد الشح يقول: وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ مِمَا آتَاكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرَّ لَهُمْ سَيُطُوَّ قُونَ مَا يَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيِلْهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » (٥) .

ويقول « الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَ يَكُنُّمُونَ مَا آنَاهُمْ

<sup>(</sup>١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة

<sup>(</sup>٣) الآية ه من سورة النساء.

<sup>(</sup>٤) أَلَابَة ١٦ من سورة التغاين •

الآیة ۱۸۰ من سورة آل عمران .

ثم أرشد إلى أن الضن بالأموال عن أداء الواجبات ، وإقامة المصالح ، إلقاء بالنفس في النهاكة « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهُ لُكَةِ ، وَلَا تُلْقُوا بِأَنَّالُهُ عَمِيبٌ الْمُحْسِنِينَ » (أنه )

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فى التحذير من الشح «إياكم والشح فإيما هلك من كان قبلسكم بالشح ، وأمرهم بالقطيمة فقطموا ، وأمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا» ويقول «اتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلسكم : حلهم على أن يسفكوا دماءهم ويستحلوا محارمهم » ، ولست بواجد أقوى من هذا التعبير فى تصوير الخطر الاجتماعى الذى ينبعث من الشح ، ولا ريب أنه من أكبر الآفات التى تفرق المجتمعات وتقضى على حياة الأمم ، وصلاح العمران .

وكما وقف القرآن ، وبجانبه أقوال الرسول من الشح بالأموال هذا الموقف ، وقف أيضاً الموقف عينه ، من التبذير فيها ، و إضاعتها فيما لا يعود بخير على الأمة : « إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَا نُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينَ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا » (\*) .

و بعد أن أفرد القرآن كلا من الضن والتبذير بما يصور سوء عاقبته ، جمعهما في إطار واحد ، وأرشـــــد إلى الطريق السوى الذي يسلـكه أرباب الأموال

<sup>(</sup>١) الآية ٣٧ من سورة اللماء .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٣٤ ، ٣٥ من سورة التوية .

<sup>(</sup>٣) الآية ه ١٩ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٧ من سورة الإسراء .

ف أموالهم ، فيحفظ عليهم حياتهم ، ويمكنهم من إقامتها على عُمُد قوية ثابتة : « وَلَا تَجْمَلْ يَدَكَ مَفْلُولَةً ۚ إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقَعْدَ مَلُومًا تَحْسُورًا » (١) .

# عق ولى الاثمر :

وكما اتجه الإسلام بهذه الإرشادات إلى الأفراد ، تحذيراً لهم من آفتى الشح والتبذير ، يجعل من حق ولى الأمر القائم على المصالح الجاعية — بالنسبة لمن لم يخضع لهذه الإرشادات — أن يأخذ منهم بطريق القهر والقوة ما وضعه الله فى أموالهم من حقوق الأفراد والجماعة •

وقد وصل الأمر فى تطبيق هذا المبدأ أن قاتل الخليفة الأول جماعة الذين تكتلوا فى منع الزكاة ، حتى خضعوا فيها لأمر الله ، و به استقام الأمر وتركزت عناصر الدولة .

وكذلك جعل من حقه أن يحجز على السفهاء المبذرين، والولاية على أموال الصغار ومن إليهم، بمن لا يهتدون إلى وجوه التصرفات النافعة: « وَلاَ تُوْتُوا الشَّفَهَاء أَمُّوالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَـكُمْ قِيّامًا وَارْزُونُومُ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَيَهَا وَاكْسُوهُمْ وَيَهَا وَاكْسُوهُمْ وَتُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا ، وَا بْتَلُوا الْيَنَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ، فَإِنْ آنَسُمُ مِنْهُمْ رُشُدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمُوالَهُمْ وَلاَ تَأْكُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا آنَ سَهُمْ مِنْهُمْ رُشُدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمُوالَهُمْ وَلاَ تَأْكُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا وَنَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَا كُلْ أَنْ يَعْرُوا ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَا كُلْ اللّهُ مُولُوفٍ » (٢٠ أَنْ فَقِيرًا فَلْيَا فَلْيَسْتَقْفِفْ ؛ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَا كُلْ اللّهُ مُولُوفٍ » (٢٠ ).

<sup>(</sup>١) الآية ٢٩ من سورة الإسراء.

<sup>(</sup>٢) ألايتان ٥ ، ٦ من سورة اللساء .

### الترف منبع شر:

وقرر كذلك أن الترف منبع شر يملأ القلوب حقداً وضغينة و يقضى على حياة الأمن والاستقرار ، و يصل بأصحابه إلى جحود الحق و إنكار الشرائع ، و يغرس فى نفوسهم الأثرة وفتنة الطبقات . وما وقف فى وجه الرسالات الإلمية سوى المترفين الذين رأوا أن فى تلك الرسالات ماينزل بهم إلى مستوى الفقراء والضعفاء ، أو يصعد بهؤلاء إلى مستواهم ، نوى ذلك فى أول الرسالات ، ونراه فى آخرها .

فهاهم أولاء المترفون في زمن نوح يعيبون عليه أن كان أتباعه \_ كا يقولون - من الأراذل: « وَمَا نَرَ اكَ اتّبَعَكَ إِلَّا الّذِينَ مُمْ أَرَاذِلِنَا » (١) . وها هم أولاء المترفون في زمن محمد يقفون من بلال و إخوانه هذا الموقف نفسه ، ويكون جواب نوح هو جواب محمد عليهما السلام ، فنوح يقول : « وَمَا أَنَا بِطَارِدِ اللّذِينَ آمَنُوا إِنّهُمْ مُلَاقُوا رَبّهِمْ وَلَكِنِي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ، وَيَاقَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ أَفَلَا تَذَكّرُونَ » (٢) . ومحد يرشده ربه إلى نفس الجواب : « وَلَا تَطُرُدُ الّذِينَ يَدْعُونَ رَبّهُمْ بِالْفَدَاةِ وَالْعَشِيُّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، مَا عَلَيْكَ هِنَ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْء فَتَطُرُ دُهُمْ فَتَكُونَ مِنْ الظّالِمِينَ » (١) .

وفى شأن المترفين ووقفتهم فى وجه الحق يقول سبحانه : « وَمَا أَرْسَلْنَا فى قَرْ يَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَـا أَرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ، وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالاً وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ، قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ الرَّزْقَ لِيمَنْ

<sup>(</sup>١) الآية ٢٧ من سورة هود .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٢٩ ، ٣٠ من سورة هود .

<sup>(</sup>٣) الآية ٢ ه من سورة الأنمام ·

يَشَاهُ وَيَفْدِرُ ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، وَمَا أَمْوَ الْكُمْ وَلَا أَوْلاَدُ كُمْ الْمَا لِيَّا مَنْ الْمَنْ وَعَيلَ صَالِحًا ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاهُ الضَّعْفِ بَعَلَ عَيْدُوا وَهُمْ فِي الْنُونُوَاتِ آمَنُونَ ، وَالَّذِينَ يَشْعُونَ فِي آيَاتِنَا الضَّعْفِ بِيمَا عَيلُوا وَهُمْ فِي الْنُونُوَاتِ آمَنُونَ ، قُلْ إِنَّ رَبِّي يَشْعُونَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولِئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْفَرُونَ ، قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمِنَ مُعَاجِزِينَ أُولِئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْفَرُونَ ، قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمِنَ مُعَاجِزِينَ أُولِئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْفَرُونَ ، قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمِنْ مُعَاجِزِينَ أُولِئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْفَرُونَ ، قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمِنَ مُعَادِي وَيَعْدِرُ لَهُ ، وَمَا أَنْفَقَتُمْ مِنْ شَيْءَ فَهُو يَعْلَيْهُ وَهُو خَيْرُ الرَّانِ قِينَ » (١) .

وفى سوء العاقبة التى تنزل بالمترفين فى الدنيا يقول: « وَكُمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِيَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ، وَلَمَّا أَحَسُوا بَأْسَنَا إِذَا ثُمْ مِنْهَا يَرْ كُضُونَ ، لَا تَرْ كُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُثْرِ فَتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ مِنْهَا يَرْ كُضُونَ ، لَا تَرْ كُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُثْرِ فَتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ مِنْهَا يَرْ تُصُونَ ، لَا تَرْ كُفُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُثْرِ فَتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ مُنْهَا لَوْنَ ، قَالُوا يَاوَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ، فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعُوالُمْ حَلَيْكُمْ تُسُلُّمُ فَوْنَ ، قَالُوا يَاوَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ، فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعُوالُمْ حَلَيْكُمْ خَصِيداً خَامِدِينَ » (٢).

وفى سوء المصير الذى أعد لهم فى الآخرة يقول: « وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَسْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَسْحَابُ الشَّمَالِ. فِي سَمُومِ وَحَمِيمٍ ، وَظِلِّ مِنْ يَحْمُومِ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُو ا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ » (٣) .

### دعوة إلى الانفاق في سبيل الله:

م بهذا وغيره وهو كثير في القرآن ، حارب الإسلام في النفوس خلال الشح والإسراف والترف ، وعمل على تطهير الجماعة منها ، وأعد النفوس للبذل والعطاء في القيام مجتى الله وحتى الناس وكان له في ذلك من أساليب الترغيب

<sup>(</sup>١) الآيات من ٣٤ ــ ٣٩ من سورة سبأ .

<sup>(</sup>٢) الآيات من ١١ ــ ١٥ من سورة الأنياء.

<sup>(</sup>٣) الآيات من ٤١ ــ ٤٠ من سورة الواقعة .

فى البذل والترهيب من الضن ما يملأ قلب المؤمن بمبدأ التضحية ، وأنها سبيل الله فى الحياة الطيبة التي تسكفل للفرد والجماعة سعادة الدنيا والآخرة .

وإن أول ما يطالعنا من تلك الأساليب فى القرآن الكريم ، هو أننا لانكاد نجد فيه ذكراً للإيمان بالله ، إلا مقروناً بالإنفاق فى سبيله ، وإطمام البائس الفقير ، فسورة البقرة تبدأ ببيان أوصاف المتقين الذين ينتفعون بالقرآن وهديه ويكون منها : « الذين يُوامِينُونَ بِالْفَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهم يُنفَقِهُونَ »(١).

ثم تعرض لأصول البر الذي يطلبه الله من العباد ، ويكون منها بعد الإيمان : « وَ آ نَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيل وَ السَّالِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَةَ وَ آ تَى الزَّكَاةَ » (٢٠ . ويجعل ذلك من دلائل الصدق في الإيمان والتقوى .

<sup>(</sup>١) الآية ٣ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) الآية ٣ من سورة الأنفال ،

 <sup>(</sup>٤) الآية ٤ من سورة الأنفال .

<sup>(</sup>٥) الآية ٣٩ من سورة النساء.

ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَيِيلِ اللهِ ، أُولَٰثِكَ مُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (١) .

هذا أسلوب يضع الإنفاق في سبيل الله في مستوى الإيمــان .

و إذا قلبنا صفحات القرآن لم نجده أطلق عنوان العقبة التي تحول بين الإنسان وسمادته على شيء سوى إطعام الفقير والمسكين ، كا أنه لم يجعل عدم التحريض على شيء من تكاليفه علامة على التكذيب بيوم البعث والجزاء ، وعلامة على عدم الصدق في الصلاة وإقامتها ، سوى إطعام المسكين : « فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقْبَة ، الصدق في الصلاة وإقامتها ، سوى إطعام المسكين : « فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقْبَة ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا المَقْبَة ، فَكُ رَقَبَة ، أَوْ إِمْلَمَام فِي يَوْم ذِي مَسْعَبَة ، يَتِما وَمَا أَدْرَاكَ مَا المَقْبَة ، فَكُ رَقَبَة ، أَوْ إِمْلَمَام فِي يَوْم ذِي مَسْعَبَة ، يَتِما وَمَا أَدْرَاكَ مَا المَقْبَة ، أَوْ مِسْكِينا ذَا مَثْرَبَة ، أَوْ إِمْلَمَام فِي يَوْم وَي مَسْعَبَة ، يَتِما وَتَواصَوا وَتَواصَوا الله المَدْرَبَة ، أَوْ مِسْكِينا ذَا مَثْرَبَة ، أُولِيْكَ أَصْحَابُ الْمَدْيَمَة » (٢٠ ) ، « أَرَأَيْتَ اللّذِي اللّه مُلْقُونَ اللّذِينَ مُحْ مَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الّذِينَ مُحْ يُرَامُونَ وَيَمْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيُعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيُعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيُعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيُعْتُونَ وَيْعَوْنَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيُعْتُونَ وَيُعْتُونَ وَيَعْتُونَ وَيَعْتُونَ و

وهذا أساوب يضع الإنفاق في سبيل الله ، و إطعام الفقير المحتاج ، موضع المعقبة والحاجز الذي لابد من اقتحامه ليصل الإنسان إلى سعادته ، إن لم يكن بنفسه فبحض القادرين عليه و إرشادهم إليه وقد قص الله علينا بعد ذلك أن المجرمين سيسجلون على أنفسهم في الجواب حين يسألون يوم الدين : « مَا سَلَكَ عَلَمْ في سَقَر » (٢) ؟ .

<sup>(</sup>١) الآية ١٥ من سورة الحجرات.

 <sup>(</sup>٢) الآيات من ١١ ــ ١٨ من سورة البله .

<sup>(</sup>٢) سورة الماعون .

<sup>(1)</sup> الآية ٤٢ من سورة المدار .

سيسجلون مع التكذيب بيوم الدين ، والخوض فى الباطل إهمال حق الفقير والمسكبن : « لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ، وَلَمْ نَكُ نُطْمِمُ الْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَحُوضُ مُتَحَ الْخَائِضِينَ ، وَكُنَّا نُكَذَّبُ بِيَوْمِ الَّذِينِ » (١) .

هذه بمض أساليب القرآن في مكانة الإنفاق في سبيل الله ، وفي الترهيب من البخل بحق الفقير والمسكين .

أما أساليب الترغيب في الإنفاق ، فحسبنا أن نقراً فيها الآيات الواردة في سورة البقرة : «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الله قرضاً حَسَناً فَيضَاعِفَهُ لَهُ أَضْمَافاً كَثِيرَةً» (٢) للبقرة : «مَنْ ذَا الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَ اللهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلْ فِي كُنْ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلْ فِي كُنْ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلْ فِي كُنْ اللهِ كُمَثَلِ حَبَّةٍ وَالله عَلَيْ اللهِ يَعْمَ لِمَنْ يَشَاهُ وَالله وَالله وَاسِعْ عَلِيمٌ ، الَّذِينَ فِي كُنْ اللهِ عَمْ لَكُنْ يَشَاهُ وَالله وَلِي وَالله وَله وَالله وَله وَالله وَالله وَلا أَنْ وَلا أَنْ وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَلا أَلْمُ وَالله وَالله وَلا وَالله وَلا أَلْمُ وَالله وَالله وَلا أَلْمُ وَالله وَلا الله وَلا الله وَلا

« وَمَثَلُ الَّذِينَ مُينْفِقُونَ أَمْوَ الَهُمُ ابْتِفَاء مَرْ ضَاتِ اللهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَ قَلْ جَنْةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلْ فَآتَتُ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ مِيُصِبْهَا وَابِلْ فَآتَتُ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ مِيُصِبْهَا وَابِلْ فَطَلْ وَاللهُ مِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرَ هُ (\*) .

فهذه مكانة الإنفاق في سبيل الله ، وهذه عدة الله الصادقة لمن يجود بماله في سبيله ، وهما ، كما نرى ، مكانة وعدة لم يحظ بهما شيء من التكاليف الإلهية ، سوى الإنفاق ، فالصلاة على مكانتها في الدين ، وعلى أنها الركن الذي يلى الإيمان ، لا تقع عند الله موقعها إلا إذا دفعت بصاحبها إلى القيام بحق الفقير

<sup>(</sup>١) الآيات من ٤٣ ــ ٤٦ من سورة المدثر .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) الأيتان ٢٦١ ، ٢٦٢ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

والمسكين ، وكذلك الصوم والحج لا نجد لها فى ترغيب القرآن وترهيبه مثل ما وجدناه للإنفاق فى سبيل الله .

بهذا نستطيع أن نقرر أن الإسلام لا يقيم وزناً لشىء من تسكاليفه إذا لم تغرس فى قلب المسلم عاطفة الرحمة ، مبعث الإنفاق والبذل والعطاء ، هذا هو ما أعتقده وهو ما يدل عليه القرآن الكريم .

#### المبادلات المالية:

7 — وكما عرض الإسلام للمال فى قيمته ، وطرق اكتسابه ، وأساوب المحافظة عليه ، وإعطاء كل ذى حق حقه منه — عرضت شريعة الإسلام لجانب آخر من الجوانب التى تتعلق بشئون الأموال ومعاملاتها ، ذلك هو جانب النظم التى تبنى عليها المبادلات المالية ، وفيها أحكام البيع والإجارة ، وبيان ما يجوز بيعه وإجارته ، وما لا يجوز بيعه ولا إجارته ، وتشمل طرق استثمار الأموال والمضاربة والشركة وأحكام الأمانات ، وطرق الاستيثاق فى الديون ، وغير ذلك عما يجرى بين الناس ، ويحتاجون إلى ضبطه فى انتظام حياتهم ، وحفظ حقوقهم ومصالحهم .

والمبادلات المالية حدتها في الإسلام وأساسها ، الارتباط بالالتزامات ، والوفاء بالحقوق ، وعدم أكل أموال الناس بالباطل ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « يَأْيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْمُقُودِ » (١٠ . يَأْيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُوا وَالْمُوا اللهُ تَعْلَى اللهُ الله

<sup>(</sup>١) الآية الأولى من سورة المائدة •

 <sup>(</sup>٢) الآية ٢٩ من سورة اللساء .

ثم يشرع الرهن والإشهاد على المبايعات: « وَ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ " تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانْ مَقْبُوضَةً " » (" . « وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَا يَعْتُمْ " » (" .

وقد وضعت الشريعة للبيع والشراء آدابًا ينبغى مراعاتها وحرمت الغش والاستغلال تحريمًا قاطعًا .

## أدب البيع والشراء:

والواقع أن الإنسان في الحياة جانبين: جانباً مادياً أساسه المعاملات وجانباً روحياً أساسه العبادات، والجانب المادى يقتضى: أن يحصل الإنسان على مأكله ومشر به وملبسه، والجانب الروحى يقتضى: أن يهذب نفسه، ويطهر قلبه، وأن يتقرب إلى مولاه عن طريق عبادته وامتثال أمره.

ولما كان فى الجانب المادى متسع للشهوات والمنافسات والاستكثار والتحاثر ، وكلما اعتبارات ، قد ينزلق بها الإنسان عن مستوى الفضيلة ، ويغشى فى سبيلها ما يمكر صفو الجانب الروحى ، ويبعده عن رحمة الله ورضاه \_ جاءت الشريعة بالإرشاد إلى أدب فى البيع والشراء ، يتى الإنسان شر ذلك الانزلاق :

حشت على البيع والشراء ، ورغبت فيه تحصيلا للرزق ، و وضعت آدابا حتمت رعايتها في هـذه المعاملة ، التي تعتبر بحكم الطبيعة أساسًا لقضاء المصالح ، وتوفير الحاجات على وجه يسلم الإنسان فيه من الغش والخديعة والتضليل ، وما إلى ذلك

 <sup>(</sup>١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة ٠

 <sup>(</sup>٣) ألآية ٢٨٢ من سورة البقرة ٠

مما يدنس نفسه ، ويصرفه عن جانب الروح التي به تتحقق إنسانيته الفاضلة ، ويسمو إلى درجة المقربين عند الله .

## البيع والشراء معاملة عامة في هذه الحياة :

ومطالب هذه الحياة مهما تنوعت ، وظهرت في صور مختلفة ، وأنواع من المعاملات متبابنة ، فأساسها الذي تبني عليه ، ومحورها الذي تدور حوله «هو البيع والشراء » ، فالزارع لا بدله من البيع والشراء ، وكل عامل في عمله يبيع ويشترى ، حتى الموظف في ديوانه ، والمدرس في درسه ، والواعظ في وعظه والمجاهد في ميدانه ، والحاكم في حكمه ، كل هؤلاء يبيعون و يشترون : يبذلون العمل ، ويتسلمون البدل ، فن أخلص في عمله ، وقدمه على الوجه الذي يحقق الغرض المقصود منه و يرضى به ربه كان ما يتقاضاه في مقابل العمل محفوفا ، بالخير والبركة ، مشراً في نفسه وأسرته وكان هو محل ثقة عند من يعامله ، فتعظم مكانته والنفوس ، و يقبل الناس عليه و يزداد خيره .

أما من أساء فى عمله ، وخدع وغش ، وجعل همه أن يأخذ البدل ويستوفى الثمن على الوجه الذى يرضى شهوته فقط ، غير مكترث بالمصاحة العامة ، ولا بفائدة المجتمع ، وغير مقدر لغضب الله وسخطه — كان فيا يتقاضاه من الذين يأكلون في بطونهم ناراً ، وسيصلون سعيراً ، سيكتشف أمره ، ويفتضح شأنه ، ويعرف بالغش والخديمة ، فتسوء سممته بين الزملاء والرؤساء ، ولا يلبث حتى ينبذ من الجميع نبذ النوة ، أو يرمى كالثوب الخلق .

#### الغش في المعامد :

۸ -- مر النبى صلى الله عليه وسلم برجل يبيع الطعام ، فأعجبه ظاهره ، فأدخل يده فيه فوجد به بللا فقال : « ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته

السماء — يريد أن المطر نزل عليه — فقال عليه السلام : فهلا أبقيته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غش ، وفي رواية « من غشنا فليس منا » .

حكم عام حكم به النبى عليه الصلاة والسلام على من غش ، وخدع فى الطعام ، والطعام مادة ينقضى أثرها بسرعة ، وقد لا يكون للغش فيها ذلكم الأثر الذى يحدثه الغش فى الجوانب الأخرى ، من جوانب الحياة ، يحكم النبى على من غش فى الطعام بخروجه عن جماعة المؤمنين ، وأن الإيمان يقتضى الصدق ، ويقتضى التقوى ، ويقتضى الإخلاص ، والغش يقوض كل ذلك ، فيجعل صاحبه كذابا ، ويجعل صاحبه منافقاً .

وإذا كان الغش ، وهو تقديم الباطل في ثوب من الحق ، يكون في الرأى والعمل والفتوى والإرشاد ، والتوجيه والوظيفة ، فإن غش الطعام في الإفساد أقل بدرجات ودرجات من الغش في هذه النواحي المعتد أثرها الشامل ضررها ، وهو فيها أجدر بأن يخرج صاحبه من صفوف المؤمنين ، ويهوى به في مكان سحيق .

## أثر الغش فى المجتمع :

إن من غش فى رطل من الرطب أو من اللحم ، أو غش فى متر من القاش عن طريق تقديم الخبيث باسم العليب ، والردىء باسم الجبيد ، أو عن طريق انتقاص الحقوق ، انتقاص الحكيل أو الميزان لابد أن يكون نزاعا فى نفسه إلى انتقاص الحقوق ، أيا كانت ، وكيفا كانت وأن انتقاص الحقوق أساس كبير لزعزعة الثقة فى المجتمع ، وسبيل إلى قطع الصلات ، وإثارة الأحقاد والبغضاء بين الناس ، ولذلك ينتشر الفساد فى الأرض ، وتضيع المصالح ، ولمل هذا كان مبعث العناية الإلهية فى أن يبعث رسول من رسل الله — وهو شعيب عليه السلام — يدعو

الناس أولا إلى توحيد الله ، ويتبعه بالنهى والتحذير عن نقص الكيل والميزان ، معتبرا ذلك إفساداً في الأرض بعد إصلاحها : « وَ إِلَى مَدْيَنَ أَخَامُم شُعَيْباً قَالَ : يَا قَوْمِ اعْبُدُوا الله مَالَسَكُم مِنْ إِلَه غَيْرُهُ ، قَدْ جَاءَتُكُم بَيْنَة مِنْ رَبِّكُم فَأَوْفُوا الله مَالَسَكُم مِنْ إِلَه غَيْرُهُ ، قَدْ جَاءَتُكُم بَيْنَة مِنْ رَبِّكُم فَأَوْفُوا الله مَالَسَكُم وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِها وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِها وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِها وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ

لم يكن هدف الحكمة الإلهية بتخصيص السكيل والميزان في رسالة شعيب هو الوقوف بها عند حد ما يكال ، أو يوزن من طعام أو شراب ، و إنما الهدف هو اقتلاع الخلق الذي يدفع الإنسان إلى انتقاص الحقوق ، والسكيد لأسحابها عن طريق النش والخديمة ، وعن طريق تسخير المنافع العامة وحقوق الناس في سبيل الحصول على المنافع الخاصة ، وهذا هو الذي يعقب حقاً الإفساد في الأرض وزازلة الحياة العامة على أسحابها .

# عبرة الفائمين على مصالح المبتمع :

ومن هنا يجدر بالموظف والسكاتب والموجه والمشير والمعلم ، أن يأخذوا لأنفسهم من تخصيص السكيل والميزان فى رسالة شعيب ، وقرنهما بعبادة الله ، واعتبار انتقاصهما إفساداً فى الأرض — يجدر بهم جميعاً أن يأخذوا لأنفسهم أعظم عظة ، وأجدى عبرة ، وإن انتقاص السكيل والميزان فيا وراء السلع المادية لأشد خطراً ، وأقبح أثراً ، وأعم ضرراً ، من انتقاص حفنة من قدح ، أو أوقية من رطل ا

إن من حق الإنسان في هذه الحياة أن يتمتع محقه كاملا غير منقوص ومن حق المؤمن على أخيه أن يمكنه من حقه ، ويعاونه في الحصول عليه ، ومن حقه

<sup>(</sup>١) الآية ٨٥ من سورة الأعراف .

أن يرشده إذا استرشده ، وأن يمحضه النصح إذا استنصحه وأن يني له إذا عاهده ، وأن يصدقه إذا حدثه . إنها مبادلة ولسكن ليست في السلع ، ولا في الطعام ، ولا في الطعام ، ولا في الشراب ، و إنما في الحلق والمروءة والصدق والإيمان ، والانحراف فيها عن مقابلة الخير بالخير تطفيف في السكيل ، وانتقاص للحقوق ، وقد جعله الله علامة من علامات التسكذيب بيوم الدين ، وأنزل في شأنه سورة كاملة ، علامة من علامات التسكذيب بيوم الدين ، وأنزل في شأنه سورة كاملة ، هي سورة المطففين استهلها بقوله : « وَ يُلُ لِلْمُطَفِّقِينَ ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، أَلَا يَظُنُّ أُولِيْكَ فَلِي النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » (١) .

## الإسلام بحرم استغلال حاجة المحتاج ، وذلك هو أساس الربا :

و اتفتح بما أسلفنا من قبل أن الإسلام يعتمد فى بناء المجتمع على جلة من المبادئ ، أهمها فى الجانب المادى من الحياة ، مطالبة كل فرد من أفراد المجتمع بالعمل على تحصيل رزقه الذى يكفل حاجته و يوفر له حياة نفسية هادئة . وأشعر الإسلام بجانب هذا الأغنياء الذين آتاهم الله من ماله أن هذا المال و إن كان معقوداً فى ملكيته بأسمائهم إلا أن حق الانتفاع به مشترك بينهم و بين إخوائهم الفقراء الذين يكونون المجتمع معهم ، ويكون راحته من راحتهم، واضطرابه من اضطرابهم ، مشترك بينهم و بين المصالح العامة التى تحتاج إليها الجماعة فى راحتها واستقرارها و إدارة شئونها ، و بعد هذا أوجب الإسلام مد يد الجماعة فى راحتها واستقرارها و إدارة شئونها ، و بعد هذا أوجب الإسلام مد يد المحونة إلى الفقراء والمساكين وأرباب الحاجات ، إما بالبذل أو بتهيئة العمل ، كا أوجب مدها إلى أولياء الأمر بما يمكنهم من إقامة المصالح التى تحقق خير الجاعة .

<sup>(</sup>١) أول سورة المطفقين .

ووضعاً المعونة في موضعها ، ووقوفا بها عند الحد الذي يرفع عن كاهل المحتاجين عبء الضرورات المقومة ، والحاجات الميسرة والمصالح النافعة ، لهذا حذر الإسلام كل التحذير من الإسراف ، وإنفاق الأموال حيث لا ضرورة تلحىء إليه ولا حاجة تقتضيه .

على هذه الأسس التى تقتضيها الأخوة ، والتراحم والتماون ، والاشتراك فى الإحساس ، وتبادل الشعور بين الأفراد بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين الدولة، امتلاً القرآن فى مكيه ومدنيه بآيات الحث على الإنفاق للفقراء والمساكين وفى سبيل الله ، وقد وجهت العناية الكبرى فى ذلك إلى قضاء الحاجات الشخصية التى تطرأ على الأفراد فتوهن من قوتهم ، وتضعف من روحهم . ولا ريب أن قلقهم فى الحياة مع رؤيتهم تمتع إخوانهم الأغنياء ، ممنا يضاعف همهم ، ويفتح لم شر النوافذ التى يمكرون بها على الجماعة صغو الحياة ، و يزازلون عليها على الأمن والاطمئنان .

بهذا الوضع الذى انتهجه الإسلام فى بناء المجتمع ، ودبط به بين أفراده بما يجعلهم كالبنيان يشد بعضه بعضاً ، وكالجسم الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحى ، وكاليدين تفسل إحداها الأخرى بهذا الوضع الذى يركزه الإسلام ويدعو إليه ، ويحذر مخالفته أو النهاون فيه ، بهذا الوضع الذى يركزه الإسلام ويدعو إليه ، ويحذر مخالفته أو النهاون فيه ، ويعتبر التهاون إلقاء بالأنفس إلى النهلكة ، بهذا كان من غير المعقول أن يبيع الإسلام للغنى فيه القادر من أبنائه أن يستقل بمتمة ماله ، وأن ينفرد بحق الانتفاع به دون أن يمد يده لسد حاجة المحتاج من إخوانه أو دولته .

وقد صح عن الدي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، ومن تركه يجوع و يعرى — وهو قادر على إطعامه وكسوته — فقد

أسلمه » ، وصح عنه أنه قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » ويقول المحدث: ثم ذكر أصناف المال حتى رأينا أنه لا حتى لأحد منا فى فضله » ويقول عر ابن الخطاب : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

و إذا كان من غير المعقول في الإسلام ــ وموقفه هكذا من مبدأ التعاون ، أن يباح للغني أن يقبض يده عن معونة أخيه الفقير ، أو عن المساهمة في إقامة المصالح العامة ــ فن غير المعقول بوجه أبعد وأشد أن يباح له شد الخناق على رقبة أخيه الفقير ، أو دولته الفقيرة المحتاجة ، ففرض عليه أو عليها في مقابلة المعونة الواجبة دراهم معدودة يردها إليه أخوه الفقير المحتاج ، أو دولته الفقيرة المحتاجة ، زيادة على رأس ماله الذي أقرضه إياهم ، سداً للحاجة أو إقامة للمصلحة .

ومن هنا حرم الإسلام — إبقاء على هذه المبادئ الإنسانية — تحريمًا قاطمًا أن يتخذ الغنى حاجة أخيه الفقير، أو دولته المحتاجة ، فرصة لاكتساب المال عن هذا الطريق الذى لاخير فيه للمجتمع ولا الأفراد، والذى يجعل الغنى في تربص دائم لحاجة المحتاجين، يستغلما في زيادة ماله، دون عمل يحقق به نسبته إلى المجتمع، وجزئيته في بنائه، والذى ينزع من قلبه الشمور بالوحدة، ومعانى الرحة والعطف التي هي من خصائص الإنسان الفاضل.

وقد جاء فى القرآن : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » (١)

<sup>(</sup>١) الآية ٢٧٠ من سورة البقرة .

وجاء: « يَأْيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهُ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمُ مُؤْمِنِينَ ، فَايِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُنْبَتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (١)

وْهذا هو الأصل في تحريم الإسلام على أهله المعاملة المعروفة باسم الربا .

وقد جاء وقلوب الناس فارغة من معانى الرحمة والتعاون ، يأكل قويهم ضميفهم ، ويستغل غنيهم فقيرهم ، ولا فضل للغنى سوى أنه ذو مال ، ولا ذنب للفة بر سوى أن ظروف حياته لم تهيى له مواد الغنى وسبل الكسب . وفي هذا الجو المظلم تفتق جشع الأغنياء عن هذه المعاملة ، وتقاضوا بمن يداينونهم بقرض أو ثمن في مقابلة تأجيل القضاء ، زيادة عن رءوس أموالهم ، واتخذوا ذلك سبيلا لجع الأموال وتكديسها من دماء المحتاجين ، و بذلك نشأت الرأسمالية الطاغية ، فرقت الإنسانية وجعلت أفر ادها أشبه بحيوان الغاب ، الغنى يطبع فيفترس الفقير والفقير يحقد فيفترس الغنى ، ولكل سلاحه الذي يقتل به أخاه .

جاء الإسلام والناس على هذا الوضع السيء ، فأفرغ جهده فى القضاء على منابع الشر، وأخذ بمبادئه الحكيمة ، يزيل الحواجز التى قطعت ما بين الناس من صلات التراحم والتعاون ، والبر والإحسان ، وأخذ يبنى المجتمع بناء واحداً مناسك اللبنات ، متضام الوحدات ، وكان أول ما اتخذه من ذلك من الناحية الإيجابية الحث على التعاون والتراحم ، وأخذ القادر بيد الضعيف ، و وصل ماقطعوا من صلات . ثم كان تحذيره الشديد فيا يختص بالناحية السلبية ، فرم الربا والرشوة ، بعد أن حرم الشح والبخل والضن بحق الفقير والمسكين .

و لإظهار ما بين الناحيتين من تفاوت ، قابل القرآن الكريم في كثير

<sup>(</sup>١) ألكيتان ٧٧٨ ، ٧٧٩ من سورة البقرة .

من آياته بينهما ووضع أمام الأبصار صورة مضيئة هي صورة التراحم المطاوبة، وبجانبها صورة مظلمة هي صورة الاستغلال الممقوتة ، كي يمعن المناظرون في الآثار الطيبة لصورة التراحم ، والآثار السيئة لصورة الاستغلال فيكون لهم من هذا الوضع ما يردهم عن احترام صورة الاستغلال إلى احترام صورة التراحم و بذلك تتحقق إنسانيتهم الفاضلة و يسيرون في الحياة بخطوات متزنة في البناء والتشييد، فينعمون بالحياة وتنعم بهم الحياة .

ومن هنا لا نكاد مجد آية من آيات التحذير عن مبادئ الاستغلال الا و بجانبها آية أو آيات تعلى من شأن البذل والمعونة والتراحم. و إن شئت فاقرأ من سورة البقرة المدنية الآيات من الواحدة والستين بعد المائتين: « مَثَلُ الَّذِينَ مُينْفِقُونَ أَمْوَ اللهُمُ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلُّ سُنْبُلَةٍ مِائَة حَبِّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاء وَاللهُ وَاسِع عَلِيمٍ » إلى الآية التمانين بعد المائتين : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ، فَنَظِرَة ۚ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدّقُوا خَيْرُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُ تَعَلَّمُونَ » .

واقرأ من سورة آل عمران المدنية ، الآية الثلاثين بعد المائة : « يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُمُلِيحُونَ » . إلى الآية الرابعة والثلاثين بعد المسائة : « الَّذِينَ يَنْفَقُونَ فِي السَّرَّاء وَالضَّرَّاء وَالضَّرَّاء وَالضَّرَّاء وَالْسَرَّاء وَالْضَرَّاء وَالْسَرَّاء وَالْسَاسِ وَاللهُ يُعِيثُ الْمُحْسِفِينَ » .

واقرأ من سورة الروم المسكية الآبتين ، الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين :

« فَمَاتَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ وَأُولَئِكَ مُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَمَا آتَينُتُمُ مِن رِبًا لِيَرْبُوا

فِي أَمْوَ الْ النَّاسِ فَلَا يَرْ بُو ا عِند اللهِ وَمَا آ تَدْتُمْ مِنْ زَكَآةٍ تُرِيدُونَ وَجُهَ اللهِ فَأُولَئِكَ ثُمُ الْمُضْمِفُونَ » .

اقرأ هذا كله بعين بصيرة وتدبره بروح الإيمان الصادق تعرف الهدف الله على الله على القرآن الربا ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وسد أبو ابه وأحكم السد على أهله وأتباعه ، وتعرف أنه هدف يتصل اتصالا وثيقاً ببناء المجتمع بناء متيداً تتفاعل وحداته بإحساس واحد واتجاه واحد وغاية واحدة .

وليس غير هذا المجتمع يريد الله .

# الباب الرابع

# العقوبات

# الفسل لأول مسلك الشريب وهرفها فى تقهير العقوبات

#### رادع الدين ورادع السلطان :

ا — حذرت الشريعة الإسلامية من ارتكاب المحرمات على وجه العموم ، منذرة بعقو بة الآخرة ، على صورة تثير فى نفوس المؤمنين شدة الخوف من الإقدام على شىء منها ، وتدفع فى الوقت نفسه عن المجتمع كثيراً من شرورها ، ثم وضعت لبعض الجنايات عقوبات دنيوية إلى جانب العقوبات الأخروية ، حتى يتآزر فى دفعها و زجر الناس عنها ، رادع الدين ، و رادع السلطان .

فاكان من الجنايات خفياً لا يمكن ضبطه بمظاهر محددة ، كالنيبة ، والنميمة ، والحسد ، والحقد ، والكذب ، وغير ذلك بما يتصل بالجانب الخلق أكثر من اتصاله بالجانب العملى ، أوكان متصلا كثيراً بالجانب العملى ، ولكن لم يأخذ المال غصباً ، اقتصرت فيه على الصورة القصوى من صور الإجرام ، كأخذ المال غصباً ، اقتصرت فيه على التحذير بالعقو بة الأخروية ، التي ترجع إلى العليم بما تنطوى عليه الجوامح ، وما تخفيه الصدور .

وماكان منها متصلا بالحياة العامة ، وله آثاره السيئة في حقوق الأفراد والجاعات ، وله من عناوين الإغراق في الشر أقصاها ، جعلت له عقو بات دنيوية على الحاكم تطبيقها وتنفيذها .

#### مسلك الشريعة في نقرير العقو بات الدنبوية :

سلكت الشريعة فى تقرير العقوبة الدنيوية مسلكين بارزين : المسلك الأول — العقوبة النصية ·

المسلك الشانى - العقوبة التفويضية.

## المسلك الأول ــ العقوبة النصية

نص فى القرآن أو السنة على عقوبات محددة لجرائم معينة ، هى من عموم الجرائم بمنزلة الأمهات ، نظراً إلى دلالتها على تأصل الشر فى نفس الجانى ، وإلى شدة ضررها فى المجتمع ، وإلى حرمة ما وقعت عليه فى الفطر البشرية .

وهي الجرائم الآثية :

#### عفوبة الاعتدادعلى الدين بالردة:

الاعتداء على الدين بالردة يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو ارتكاب ما يدل على الاستخفاف والتكذيب ، والذى جاء فى القرآن عن هذه الجريمة ، هو قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْ تَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَهُتْ وَهُو كَافِرْ ، وَالذي عَنْ وَينِهِ فَيَهُتْ وَهُو كَافِرْ ، وَأَلْ لِكُ عَنْ دِينِهِ فَيَهُتْ أَصْحَابُ النّارِ فَأُولَيْكَ خَيْطَتْ أَصْحَابُ النّارِ عَنْ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَيْكَ أَصْحَابُ النّارِ مَنْ حَمْ مِبُوط مُنْ فِيهَا خَالِدُونَ » (١) ، والآية كا ترى لانتضمن أكثر من حكم مجبوط المسل والجزاء الأخروى بالخلود فى النار .

أما المقاب الدنيوي لهذه الجناية ، وهو القتل ، فيثبته الفقهاء بحديث يروى

<sup>(</sup>١) الآية ٢١٧ من سورة اليقرة .

عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوم » .

وقد تناول العاماء هذا الحديث بالبحث من جهات :

هل المراد من بدل دينه من المسلمين فقط ، أو هو يشمل من تنصر بعد أن كان يهوديا مثلا ؟

وهل يشمل هذا العموم الرجل والمرأة ، فتقتل إذا ارتدت ، كما يقتل إذا ارتد ، أو هو خاص بالرجل ، والمرأة لا تقتل بالردة ؟

وهل يقتل المرتد فوراً ، أو يستتاب؟

وهل للاستتابة أجل ، أو لا أجل لهـا فيستتاب أبدا ؟

وقد يتغير وجه النظر في هذه المسألة إذا لوحظ أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الآحاد، وأن السكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم، وإيما المبيح للدم هو محار بة المسلمين، والعدوان عليهم، ومحاولة فتنتهم عن دينهم، وأن ظواهم القرآن السكريم في كثير من الآيات تأبي الإكراء على الدين؛ فقال تمالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيِّنَ الرُّشُدُ مِنَ الْفَيِّ » (١)، وقال سبحانه: « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيِّنَ الرُّشُدُ مِنَ الْفَيِّ » (١)، وقال سبحانه: « أَفَانَتَ تُكُوهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » (٢).

## عفوبة الاعتداد على الأعراض بالزنا أوالفذف:

٣ - وقد جاء في الزنا قوله تعالى: « وَاللَّانِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ فَاسْنَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ ، أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَانِ يَأْتَيَانِهَا مِنْكُمْ فَا خَتَى يَتَوَقَّاهُنَّ اللهَ كَانَ تَوَاللَّهَ مِنْ مَنْكُمْ فَا فَرْضُوا عَنْهُما ، إِنَّ اللهَ كَانَ تَوَاللَّه رَحِيماً » (٥٠).

<sup>(</sup>١) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٩٩ من سورة يونس .

وقوله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلَا تَأْخُذْ كُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَلَا تَأْخُذْ كُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَلَيْسَهُدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةً مِنَ الْمُوْمِنِينَ ، الزَّانِي لَا يَسْكِحُ إِلَّا زَانِيةً وَلَيْ زَانِيةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيةُ لَا يَسْكِحُهَا إِلَّازَانِ أَوْ مُشْرِكَةٌ ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » (1) .

وينبغى أن يعلم هنا :

أولا: أن كثيراً من العلماء يرى أن ما تضمئته آية النساء كان هو العقو بة أولا لجريمة الزنا، ثم جاءت عقو بة الجلد المذكورة في آية النور بدلا منها

ونقل الرازى عن أبى مسلم الأصفهائى ، وهو بمن لا يرون وقوع النسخ في القرآن ، أن الآية الأولى منهما ، وهى قوله تعالى: «واللاتى يأتين الفاحشة..» خاصة بجريمة المرأتين إحداها مع الأخرى ، وعقو بتها كا جاء فى الآية الحبس إلى الموت ، وأن الآية الثانية ، وهى قوله تعالى : « واللذان يأتيانها منكم . . . » ، خاصة بجريمة الرجلين أحدها مع الآخر ، وعقو بتها كا نطقت الآية : الإيذاء بالقول والفمل . وأن آية النور ، وهى قوله تعالى : « الزانية والزائى . . . » خاصة بجريمة الرجل مع المرأة وعقو بتها الجلد، و بذلك يكون القرآن فى نظر أبى مسلم الأصفهائى، قد استكل عقو بة الجناية على العرض في جهاتها الثلاث ، وتكون الآيات كلها قد استكل عقو بة الجناية على العرض في جهاتها الثلاث ، وتكون الآيات كلها عكمة لا نسخ فى شيء منها .

ثانياً: أن الفقهاء حملوا آية النور على غير المحصن ، وبينوا في كتبهم شروط الإحصان ومصادرها ، أما المحصن فقد قرروا أن عقو بته الرجم ، أخذا من عمل الرسول ، ومن أحاديث وردت في هذا الشأن .

<sup>(</sup>١) الآيتان الثانية والثالثة من سورة النور .

وقد أنكر الخوارج الرجم ، واحتجوا بوجوه أوردها الفخر الرازى في تفسيره ، ولعلهم أنكروا أنه تشريع عام دائم ، واعتبروا أن ما حصل من الرسول كان على سبيل السياسة والتعزير ، كا يرى الحنفية في تغريب غير المحصن .

ثالثاً : أن كثيراً من العلماء ، حمل آية « الزانى لا ينسكح إلا زانية أو مشركة . . . » ، على مجرد التنفير من تزوج البغى ، وعليه لا تكون من آيات العقوبة .

وقال ابن القيم في كتابه زاد المعاد :

صرح الله سبحانه وتعالى بتحريم نكاح الزانية في سورة النور ، وأخبر أن من نكحها إما زان أو مشرك ، ثم صرح بتحريمه فقال : « وحرم ذلك على المؤمنين » ، ولا يخنى أن دعوى النسخ للآية بقوله : « وأنكحوا الأيامي منكم » ، من أضعف ما يقال ، وأضعف منه حل النكاح على الزنا ، إذ يصير معنى الآية : الزانى لا يزنى إلا بزانية أو مشركة ، والزانية لا يزنى بها إلا زان أو مشرك ، وكلام الله ينبنى أن يصان عن مثل هذا ، كيف وهو سبحانه إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان ، وهو العفة ، إلى أن قال : في أنبح القبائح أن يكون الرجل زوج بنى ، وقبح هذا مستقر في فطر الحلق ، وهو عندهم غاية المسبة ، وأيضاً فإن البنى لا يؤمن أن تفسد على الرجل فراشه ، وتعلق عليه أولاداً من غيره ، والتحريم يثبت من غير هذا ، وأيضاً فإن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآية على مرثد الغنوى حيما استأذنه أن يتزوج بنياً ،

وليس من القصد هنا أن نوازن بين هذين الرأيين . و إنما القصد أنه على

رأى ابن القيم ، يكون للزنا عقو بة أخرى أدبية بعد العقو بة المنادية ، وهى أثر المعقو بة المنادية الأصلية لجريمة الزنا .

ونستطيع أن نأخذ من هذا ، ومن الحسكم بحرمان القاتل من الميراث ، والحسكم بإهدار شهادة المحدود في القذف - أن الشريعة الإسلامية تقرر في مصادرها الأولى ، (السكتاب) و (السنة). العقوبات التبعية .

هذا ماجاء في الزنا ، أما ما جاء في القذف ، فقوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْ مُونَ الْمُخْصَنَاتِ ثُمُّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ تَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ تَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَدَاء فَابِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَالَّذِينَ يَرْ مُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَسَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاء فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَالَّذِينَ يَرْ مُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَسَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَة أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالنَّاسِيَةُ أَنْ لَمَنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينِينَ ، وَيَدْرَوُا عَنْهَا الْعَذَابِ قَانُ نَشْهَدَ أَنْ لَمُنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ ، وَيَدْرَوُا عَنْهَا الْعَذَابِ قَلْ نَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتِ فِاللهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ ، وَيَدْرَوُا عَنْهَا الْعَذَابِ قَلْ نَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتِ فِاللهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْسَادِقِينَ ، وَالْمُامِسَةُ أَنْ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِينِ ، وَالْمُامِسَةُ أَنْ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (1) عَضَلَدُ اللهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » وَالْمُامِسَة أَنْ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » وَالْمُامِسَة أَنْ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (1)

و يلاحظ هذا أنه لما نزلت الآيات الأولى ، وفيها أن عقو بة القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء ثمانون جلدة ، وفهم الأصحاب منها أن حكم قذف الزوجة وقذف الأجنبية سواء في هذه العقو بة — نشأت فيا بينهم مشكلة تقدموا بها إلى الرسول وهي : أرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأص عظيم . وإن سكت سكت على مثل ذلك ، وإن ذهب ليأتي بالشهود انتهى كل شيء فسكت الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يجب عن هذه الشكوى .

<sup>(</sup>١) الكيات من ٤ لمل ٩ من سورة التور .

فلما كان بعد ذلك أتاه السائل فقال : إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به ، فأنزل الله قوله : « والذين يرمون أزواجهم . . . » ، و بها حلت المشكلة ، وأقيمت الشهادات الأربع من الجانبين محل الشهود الأربع ، ودفع بها العقاب وكان الحكم بينهما بعد هذا : التفريق الأبدى . وكانت هذه الآية ناسخة أو مخصصة لعموم الآية الأولى ، وكانت أصلا تشريعياً لما هو معروف في لسان الفقهاء باسم ( اللعان ) وقد تكفلت كتب الفقه ببيان أحكامه .

هل هو الحد الذي بين في الآية الأولى ، ويكون الفارق بين قذف الزوجة وقذف غيرها هو الاكتفاء عن الشهود الأربع بالشهادات ، فإذا امتنعت عن الشهادات أو امتنع ، أقيم الحد الأصلى ، وهو الجلد ، على المتنع منهما ؟ .

أو أن العذاب المذكور فى الآية شىء آخر غير الحد ، ويكون الفرق بين القذفين من جهة قيام الشهادات مقام الشهود ، ومن جهة قيام عقوبة أخرى مقام عقوبة الجلد؟.

رأيان للفقهاء ، الأول منهما للشافعية ، وثانيهما للحنفية والعقوبة عندهم التي عبر عنها في الآية بالمذاب ، هي الحبس ، والترجيح بين الرأيين مذكور في كتب الفقه .

وعلى مذهب الحنفية يكون للقذف عقو بتان . عقو بة الجلد فى قذف الأجنيية وعقو بة الحبس فى قذف الزوجة .

و بهذا يكون الحبس ، كعقو بة ، ذكر فى القرآن ثلاث مرات فى ثلاث جنايات : إحداها : قذف الزوجة ، على فهم الحنفية .

والثانية : الفاحشة تقع بين المرأتين على فهم أبي مسلم الأصفهاني .

والثالثة : جناية الإفساد في الأرض في قوله تعالى : « أو ينفوا . . . » . على رأى الحنفية كما تقدم .

عقوبة الاعتداد على الاثموال بالسرقة ، أوعلى الاثمن العام بالمحاربة والإنساد في الاثرض :

وقد جاء فى السرقة قوله نعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَافْطَمُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبا نَكَالاً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٍ ، فَمَنْ تَابَ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبا نَكَالاً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٍ ، فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَنُورٌ رَحِيمٍ » (١) .

وقد تكلم الفقهاء في هذه المقوبة ، أخذا من الأحاديث الواردة فيها ، على السارق ، وعلى مقدار المسروق منه .

وتـكلموا على اجتماع القطع والصمان ، أو عدم اجتماعهما .

وتكلموا على محل القطع وكيفيته .

وتـكلموا على أن التوبة وصلاح النفس يسقطان الحد ، أو لا يسقطان .

ولهم فى ذلك تفريعات كثيرة ، وآراء وحجج متعددة ، مما يفسح أمام الناظر الحجال فى تدقيق النظر ، لمعرفة المتفق عليه فى إقامة هذه العقوبة ، وترجيح ما يراه من المسائل المختلف فيها .

وقد جاء في الاعتداء على الأمر بالمحاربة والإفساد ، قوله تعالى :

<sup>(</sup>١) الآيتان ٣٨ ، ٣٩ من سورة المائدة .

« إِنَّمَا جَزَاهِ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ كُيْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْتَىٰ فِي الدُّنْيَا » (١٠). وسنعرض لها عند الكلام على أسباب الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْتَىٰ فِي الدُّنْيَا » (١٠). وسنعرض لها عند الكلام على أسباب اختلاف الفقهاء في القسم الثالث من هذا الكتاب ·

## عقو بة الاعتداد على العقل بسترب المسكر:

م يرد لهذه الجداية عقوبة دنيوية في الفرآن ، وإنما الذي جاء فيه بالنسبة إليها قوله تعالى : « يَأْيُهُمَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الَّذْمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَيْنُهُوهُ لَعَلَّكُمْ تُغْلِيحُونَ ، إِنَّمَا يُريدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُو قِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَبَصُدًّ كُمْ الشَّيْطَانُ أَنْ يُو قِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَبَصُدًّ كُمْ الشَّيْطَانُ أَنْ يُو قِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَبَصُدًّ كُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمُ مُنْتَهُونَ » (٢) .

أما العقوبة الدنيوية ، فقد ورد أن النبى صلى الله عليه وسلم ضرب الشارب بجريدة نحو أربعين . وفعله أبو بكر كذلك بعده ، وأن عمر ضربه ثمانين ، وورد غير ذلك .

وجاء عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يبين فى الخمر حداً . وللناظر فى هذا الموضوع أن يرى العقوبة فى شرب الحمر ليست حداً ملتزماً فى كمه وكيفه ، و إنما هو نوع من التعزير الذى نشكلم عليه بعد .

عقو بة الاعتداد على النفس بالقثل ، أو بما دونه مه القطع أو الجرح :

ج وهذا هو الموضوع الذي سنتناوله بالبحث ، بعد الانتهاء من هذا الثمهيد إن شاء الله ، وهناك نسوق ما ورد فيه من قرآن وسنة .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة المائدة ..

<sup>(</sup>٢) ألايتان ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة .

هذه هي جملة ( العقوبات النصية ) ، التي جاء بها القرآن والسنة لهذه الجرائم التي أشرنا إلىها .

#### حق الله وحق العبد:

وينبني أن يلاحظ هنا ما يأتى : أن هذه الجرائم التى نصت الشريعة عليها وعلى عقوباتها ، منها ما يراه العلماء اعتداء على حق الله الخالص . وذلك فيما يتعلق بحرمة الدين ، والنسب ، والأمن العام .

ومنها ما يعتبرونه جامعاً بين حق الله وحق العبد . وحق العبد غالب ، وذلك فيا يتعلق مجرمة نفس الآدمي وأعضائه .

ومنها مايعتبرونه كذلك جامعًا بين الحقين وحق الله غالب ، وذلك فيما يتعلق بحرمة العِرض .

والفرق بين الحقين ، أن حق الله ، ما تعلق به النفع العام للجاعة البشرية ، ولم يختص بواحد من الناس ، ونسب إلى الله مع تنزهه سبحانه عن أن ينتفع بشيء ما ، تعظيما لشأنه ، وتنويها بخطره في المجتمع .

أما حق العبد ، فهو ما تعلق به نقع خاص لواحد معين من الناس ، وأصيف إلى العبد لظهور اختصاصه به .

وقد اصطلحوا على تسمية عقو بة الاعتداء على ما خلص فيه الحق لله ، أو غلب ، بالحد ، وعلى تسمية العقو بة فيما غلب فيه حق العبد ، بالقصاص .

#### الفرق بين الحدود ، والقصاص :

۸ -- ونظراً لاختلاف هذه الجرائم على هذا النحو ، اختلفت أحكام الحدود ، والقصاص ، ووجدت بينهما فروق نذكرها بعد .

وضماناً للعدل فى الجميع ، روغى الاحتياط فى ثبوت الجريمة والحسكم بالمقو بة وتنفيذها ، وأصل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « ادرءوا الحدود بالشبهات ، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلمين مخرجاً خلوا سبيلهم ، الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلمين مخرجاً خلوا سبيلهم ، فإن الإمام لأن يخطىء فى العقو بة » .

وقد أجمع الفقهاء على ذلك ، وتكلموا فى أبواب هذه المقوبات على الشبهة ، فعرفوها وقسموها ، و بينوا ما يسقط العقوبة منها وما لا يسقط .

أما الفروق التي بين الحدود والقصاص ، والتي هي في الواقع أثر للاختلاف بين طبيعتيهما كا سلف ، فإنا نسوق فيها ما كتبه صاحب الأشباه في قاعدة : ( الحدود تدرأ بالشبهات ) ، قال :

إن القصاص كالحدود إلا في سبع مسائل :

الأولى : يجوز القضاء بعلم القاضي في القصاص ، دون الحدود .

الثانية : القصاص يورث ، والحد لا يورث .

الثالثة : لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف ، و يصح في القصاص .

الرابعة : التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل ، مخلاف الحدود ، سوى حد القذف فإن التقادم يمنعه .

الخامسة : القصاص يثبت بإشارة الأخرس وكتابته بخلاف الحد .

السادسة : لا تجوز الشفاعة في الحدود ، وتجوز في القصاص .

السابعة : الحدود ، سوى حد الفذف والسرقة ، لا تتوقف على الدعوى ، بخلاف القصاص فلابد فيه من الدعوى .

وزيدت ثامنة : وهي اشتراط الإمام لاستيفاء الحدود دون القصاص ؛ وعلى

هذه قيل: لو قتل الرجل عمداً ، وله ولى واحد ، فِله أن يقتل قصاصاً ، قضى القاضى به أو لم يقض .

وقد جاء فى شرح الدر المختار ؛ استيفاء القصاص كالحدود عند الأصوليين ، أى فى اشتراط الإمام للاستيفاء .

وفرق الفقهاء بينهما ، فاشترطوا الإمام لاستيفاء الحدود ، دون القصاص .

وزيدت تاسعة : وهي جواز الاعتياض في القصاص، بخلاف حد القذف، وللشافعية وجه في جواز الاعتياض عنه .

وعلى كل فالأساس فى اختلاف أحكام القصاص والحدود ، واختلاف أحكام بمض الحدود عن أحكام البعض الآخر منها ، هو : خلوص الحق لله ، أو غلبة أحد الحقين على الآخر .

هذا ومن آثار الفرق بين الحدود والقصاص المبنى على هذا الأساس ، ما يقوله الحنفية فى شأن الخليفة العام من (أنه يؤخذ بالقصاص والأموال) لأنهما من حقوق العباد ، فيستوفيه ولى الحق منه ، إما بتمكين الخليفة صاحب الحق من نفسه ، أو بمنعه المسلمين ، (ولا يؤخذ بحد ولو قذفا) ، لغلبة حتى الله ، وإقامة حد الله إليه ، ولا ولا ية لأحد عليه حتى يستوفى منه . قالوا وفائدة الإيجاب الاستيفاء ، فإذا تعذر لم يجب ، وليس من المعقول استيفاء الشخص من نفسه (١).

ولملك إذا نظرت إلى أن الخطاب فى مثل قوله تمالى : « فاجلدوا . . » موجه إلى جماعة المسلمين ، وما الإمام إلا نائب عن الجماعة فى تنفيذ الأحكام ، و إقامة الحدود ، وأنها صاحبة الحق أولا وبالذات - فتحالله عليك باباتمرف منه

<sup>(</sup>١) أظهر شرح ألدر المختار، وحاشية ابن عابدين عليه ، في آخر كتاب الحدود الجرء الثالث.

الحق فى هذه المسألة ، وهو أنه على جماعة المسلمين أنفسهم ، أن ينفذوا حكم الله فيما لا يأبه بحرمة الله ، و إنه لجدير بهم أن يسلبوا منه تلك النيابة فيما يقع منه اعتداء على حدود الله ، وهذا هو العدل الذى جاءت بتركيزه و إقراره الشريعة الإسلامية ، دون استثناء ، لأى اعتبار كان .

هذا وقد جاء فى مذهب الشافعية : ( لو زنا الإمام الأعظم لم ينعزل ، ويقيم عليه الحد من ولى الحسكم عنه ، كما قال القفال ) ، وجاء فى بيان من يستو فى الحد عندهم : ( و يستوفيه من الإمام بعض نوابه )(١).

### المسلك الثاني ـ العقوبة التفويضية.

### معنى التعزير وكلام الفقهاء فيد :

٩ — كاسلكت الشريعة طريقة النص على بعض العقوبات لبعض الجرائم، وهى التى مضى التنبيه عليها ، فإنها سلكت طريقا آخر للجرائم التى لم تنص عليها ، وهى طريقة التفويض للإمام فى أن يعاقب على بعض الجنايات بعقوبة يراها رادعة ، وهذا هو المعروف عند الفقهاء باسم (التعزير) ، ويكون فى الجرائم التى لم تحدد لها الشريعة عقوبة معينة ، وفى الجرائم التى حددت لها عقوبات ، ولكنها لم تتوافر فيها شروط تنفيذ هذه العقوبة ، كا إذا لم يشهد بالزنا أو القذف أربعة ، أو وجدت شبهة فى الزنا ، أو السرقة ، أو القصاص ، أو حصل شروع فى قتل ولم يحصل القتل ، وهكذا .

قال ابن القيم في كتابه « إغاثة اللهفان » :

الأحكام نوعان : نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها ، لا محسب الأزمنة،

٠ (١) الفتل تحلة المحتاج ، لابن حجر الهيتمي ، الجزء التاسع ، صفعة ه ١١ .

#### هل يصل التعزير إلى ما فوق مقدار الحد؟:

۱۰ — أما المسألة الأولى ، فقد رأى المالكية فيها أنه يجوز الزيادة فى التمزير عن الحد المقرر لجنس الجريمة ، وقالوا : إن الحديث الذى يستدل به على عدم جواز الوصول بالتعزير إلى الحد ، فضلا عن الزيادة عليه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجلدوا فوق عشر جلدات ، إلا في حد من حدود الله » ، قالوا إنه مقصور على زمنه صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يكنى الجانى من التعزير هذا القدر ، ومعنى هذا أنه قد روعى في الحديث طباع الأمة .

وقد قال الحسن البصرى: إنكم لتأتون أموراً هي أدق في أعينكم من الشمر ، وإنا كنا لنمدها من الموبقات ، فكان يكفيهم ذلك .

وقال صاحب تهذیب الفروق : ولم یرد (الحسن) رضی الله عنه نسخ الحـکم، بل یرید أن المجتهد ینقله اجتهاده من حکم إلى حکم ، لاختلاف الأسباب .

ويؤيد هذا قول عمر بن عبد العزيز: تحدث للناس أقضية ، بقدر مايحدثون من فجور .

و إذا ذكرت مما سلف فى المقدمات ، أن للرسول صلى الله عليه وسلم أقوالا باعتباره إماماً ، وأنها مبنية على التدبير المصلحى ، زادت عندك وجهة المالكية وضوحاً فى هذا المقام .

وقد جاء فى ابن عابدين ، نقلا عن الحافظ بن تيمية ، أن من أصول الحنفية ، أن ما لا قتل فيه عندهم . مثل القتل بالمثقل ، وفاحشة الرجال إذا تكررت ، فللإمام أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر ، إذا رأى المصلحة في ذلك (١).

<sup>(</sup>١) حاشية ابن عابدين على شرح الدر المحتار ــ الجزء الثالث ــ بي باب ( التعزير ) .

وقد نص الحنفية على كثير مَنْن هذا ، في أبواب الجنايات والحدود .

## هل يصبح التعزير بأخذا لمال؟

أما المسألة الثانية ، وهي التعزير بالمال ، فقد قال فيها ابن القيم : إن النبي صلى الله عليه وسلم عزر بحرمان النصيب المستحق من السلب ، وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله ، فقال صلى الله عليه وسلم فيما يرويه أحمد ، والنسأني ، فوأبو داود : « من أعطاها مؤتجراً فله أجرها ، ومن منعها فإنا آخذوها ، وشطر إبله ، عزمة من عزمات ربنا » .

وقال صاحب معين الحكام: يجوز التعزير بأخذ المال ، وهو مذهب أبي يوسف ، و به قال مالك . ومن قال إن العقو بة المالية منسوخة فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا واستدلالا ، وليس يسهل دعوى نسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ، ولا إجماع ، يصحح دعواهم إلا أن يقولوا : مذهب أصابنا لا بجوز!

و بهذا يتضح لك أن العقوبة التفويضية المسهاة عند الفقهاء بالتمزير ، مجال واسع أمام الحاكم ، يؤدب به من شاء على ما شاء ، بما شاء ، غير مقيد فيها بشىء ما ، لا في نوعها ، ولا في كها ، ولا في كيفيتها . ما دام رائده النظر ، والمصلحة ، وقصد الردع والتأديب ، و إقرار الحق والعدل ، وهذا هو الوضع الذي يقتضيه خاود الشريعة ، وصلاحيتها لكل زمان ، ومكان، وحال، إلى يوم الدين .

ولا يرتاب منصف بعد هذا فى أن هذه العقو بة أساس قوى ، ومصدر عظيم لأدق قانون جنائى ، تبنى أحكامه على قيمة الجريمة ، وظروفها المتصلة بالجانى والمجنى عليه . ومكان الجريمة وزمانها ، فى كل ما يراه الحاكم اعتداء على حقوق

الأفراد، أو الجماعات، بل فى كل ما يراه ضاراً بالمصلحة واستقرار النظام، غير مقيد فيما يراه إلا بمــا تقضى به مشورة أهل الرأى والنظر (١).

## هدف الشريعة من تقرير العقو بة

## حكمة تشريع العقو بات الدنبوية :

۱۱ — إن الإسلام لم يقف فى الزجر عن اقتراف الجريمة ، عند حد الترهيب بغضب الله ، وعذاب الآخرة ، والحسكم بطرد المجرم من رحمة الله ونعيمه ، علماً منه بأن لذة العاجلة التى يتخيلها المجرم فى جريمته ، ويقضى بها حاجة شهوته وغضبه ، كثيراً ما تغطى عليه ألم الآجلة ، وتحول يبنه و بين التفكير فى سوء العاقبة.

لهذا لم يقف الإسلام عند حد العقوبة الأخروية ، بل وضع عقو بات دنيوية التحون سيفاً مسلطاً على رءوس من تضعف عقيدتهم في هذا الترهيب الأخروى ، أو يغفلون بدواعى التنافس في الحياة عن استحضاره ، والتأثر به .

و إذا كانت الطبيعة البشرية مبنية على تحكم الرغبات والشهوات ، و بخاصة إذا ما خفت دواعى السيطرة الروحية من القلوب \_ فإنا ولا بد واجدون فى أبناء هذه الطبيعة ، من تضعف عقيدتهم فى الترهيب الأخروى ، أو يغفلون عن تقديره والنظر إليه ، وكان من مقتضيات الحكمة فى السلامة من تعارض الرغبات والشهوات ، وضعف المعنى الروحى فى مقاومة الشر ، اتخاذ علاج ناجع ، لكبح هذه النفوس ، صيانة للجاعة من شيوع الفساد ، وتفشى جراثيم الإجرام ، فشرع الإسلام العقو بة الدنيوية بنوعيها : (النصية) و (التفويضية) .

<sup>(</sup>۱) يلاحظ أن الإمام الذي تمنعه الفعريعة الإسلامية هذا الحق العظيم ، ليس هو من يخلع عليه طائفته ، أو إقليمه ، أو نفر من الناس ، لقب ( الإمام ) بل هو الحاكم الذي يعرف في صدر الإسلام بلقب ( الحليفة ) ، والذي حدد السكتاب والسنة مركز. في الأمة ، وهدفه في الجاعة .

### سبل الوقاية من الإجرام :

۱۲ — لم يكن الملاج بوضع المقو بة الدنيوية ، هو أول ماهرع إليه الإسلام في سبيل وقاية المجتمع من آثار التعارض في الرغبات والشهوات ، بل اتخذ قبل هذا العلاج نوعين عظيمين من الوقاية الشديدة ، التي إذا ما نفذت وأحكم تنفيذها كان لها الأثر الحسن في راحة المجتمع ، وسلامته من الشرور والمقاسد .

أولها: العمل على تهيئة الإنسان ليكون عضوخير و إنتاج في سعادة الجاعة الإنسانية ، فكلف الناس جميماً بالعمل ، وأرشدهم إلى التجارة ، والصناعة ، والزراعة ، ونفر من البطالة ، و إهمال النفس في هذه الحياة .

جاء فى وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتى بحزمة حطب ، فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه » .

إلى هذا الحد طالب الإسلام الناس بالعمل ، وألزم أولياء الأمر بالهيمنة عليهم ، وسد حاجاتهم عن هذا الطريق ، الذي يزيل عنهم وصمة التقاعد عن الأعمال النافعة ، و بذلك يشتغل كل امرى بشأنه ، ولا يجد بجالا للتفكير في سلب ، أو نهب ، أو قتل ، أو في شيء من أنواع الإجرام التي تغرى بها البطالة ، ويدفع إليها التعطل ، قال الله تعالى : « وَهُوَ اللّذِي جَعَلَ لَـكُمْ الْأَرْضَ ذَلُولاً ، فامشُوا في مَنَا كِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَ إِلَيْهِ النَّشُورُ » (١) ، وقال سبحانه : « يَأْيُهُا الذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمْعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِيكُمْ فَرْلُ لَـكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاة وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِيكُمْ فَيْرَا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِيكُمْ فَيْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاة وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِيكُمْ فَيْرُ لَـكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَادَةُ وَالْمَالَة اللهُ عَلَى اللهُ الل

<sup>(</sup>١) الآية ١٥ من سورة الملك .

فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِيدُوا اللهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِيحُونَ » (١) .

أما السبيل الثانى من سبيلى الوقاية من ارتكاب الجرائم ، فهو أنه ضمن للإنسان فوق حياته المادية بالعمل ، حياة أخرى نفسية سعيدة ، ترجع إلى كفالة حقوقه الشخصية والاجتماعية ، بتقرير العدل فى أدق صوره ، وتقرير التواصى بالحير ، والتناهى عن الشر ، وتقرير معونة الفقراء الذين لا يجدون عملا ، أو لا يستطيعون ، وبذلك تصل الحقوق إلى أربابها ، التى يستوجبونها بأعمالهم وكفاياتهم ، دون تحكيم لأى اعتبار آخر من حسب أو نسب ، أو التي يستوجبونها بمقتضى التضامن الاجتماعى ، والتكافل الإنسانى الذى وضع أو التي يستوجبونها بمقتضى التضامن الاجتماعى ، والتكافل الإنسانى الذى وضع طى فعله ، ويعاقب على تركه .

ولا ربب أنه متى ضمنت الحقوق على هذا الوجه ، ووصلت إلى أسحابها وتمتعوا بها ، اطمأنت نفوسهم ، وانطفأت لديهم ثورة الغضب والانتقام ، التي كشيراً ما يبعثها الشمور بالظلم ، وخمط الحق في هذه الحياة . قال الله عن وجل : « إِنَّ اللهُ يَأْمُرُ مُ أَنْ تُوَرِّدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا خَكَمْتُم ، بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِيمًا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنْ اللهَ نِيمًا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا » (٢) .

هذا هو الوضع الذى سلكته الشريعة في تربية النفوس وتهذيبها ، وتوجيهها إلى الخير ، ومنعما من التفكير في الإجرام والفساد ، وهوكما ترى وصع روعي

<sup>(</sup>١) الكيتان ٩ ، ١٠ من سورة الجمة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٨٥ من سورة النساء .

فيه اتجاهات النفوس، وتلبيتها فيما طبعت عليه من التمسك بالحقوق، والحرص عليها، والانتفاع بها.

فمن غلب على نفسه الانجاء إلى الآخرة ، وإيثارها على الدنيا ومظاهرها ، وجد فى التهديد بوعيد الآخرة ، أكبر رادع عن التفكير فى الجريمة والإيذاء ، مهما ضاع له فى الدنيا من حقوق ، وإن الآخرة عنده لخير وأبتى .

ومن غلبت في نفسه مظاهر الدنيا ، وأضعفت عنده جانب المراقبة الأخروية ، وجد فيما اتخذته الشريعة من مبادئ التضامن الإنساني ، في تيسير العمل النافع ، وحفظ الحقوق ، ما يغنيه عن التفكير في الجويمة والإفساد .

#### العقوبة الدنيوية لابر منها :

١٣ - لم يكن للشريعة الإسلامية بعد هذا - وهى الصادرة عن العليم بغرائز النفوس وخفايا الفلوب - أن تقف عند هذا الحد فى مكافحة الشر والإجرام ، بل رأت - وهو ما يشهد به الواقع - أن الشذوذ على الرغم من هذه الوسائل ، لابد أن يصاحب هذه الجاعة البشرية ، وأن طهارة الجاعة البشرية من الشر ، ضرب من الحيال اللذيذ ، الذى لا يتحقق إلا بأن يصاغ ذلك العالم صوغا حديداً ، لا شهوة فيه ، ولا غضب ، ولا تتمارض فيه الرغبات والأهواء ، وأن ذلك الشذوذ الذى لم تنفع فيه وسائل الإصلاح والتهذيب ، لآية واضحة على تأصل الشر في بعض النفوس .

رأت الشريعة كل هذا ، فلم تجد بداً ... وقد نصحت بكل الطرق الوقائية ... من أن تضع العلاج الحاسم لكبح هذا الشذوذ ، ورده عن طغيانه ، والتحجير عليه حتى لا يتسع نطاقه ، وتتقشى جرائيمه ، فيندفع العالم كله إلى مباءة شرو إجرام ، فاقتضت الحكمة الحازمة أن تشرع هذه العقوبات صوناً للجاعة

عن التدهور والأنحلال ، وردعاً للنفوس الطاغية ، التي لم يبق لها عذر ما في ارتكاب الجريمة .

## · حكمة تنويع العقوبات الدنيوية إلى نفية وتفويفيذ:

18 — ولتكفل هذه العقوبات راحة المجتمع وسعادته بقدر الإمكان ، نوع الإسلام العقوبة ، وجعل منها ( تفويضية ) ، بحسب ما يراه الحاكم في كل زمان ، ومكان . وحال ، وأخرى ( نصية ) ، لا يحوز تعديها ، ولا الوقوف دونها ، وذلك فيا يأخذ صفة الإجرام عند جميع الناس ، وفي جميع الأزمنة والأمكنة .

## الاحتياط في الحسكم بالعفوبة .

ومع ذلك فقد وضع للحكم بهـــــذه العقوبات وتنفيذها ، شروطاً حرص كل الحرص على تحققها ، صوناً للعدالة ، و بعداً عن الأخذ فيها بالشهة .

وقد جمل لتحقق التو بة من الحجرم ، والعلم بصلاح نفسه قبل تنفيذ العقو بة عليه — فيما يختص بالاعتداء على حقوق العامة — أثراً في تخلية سبيله والتجاوز عن عقابه .

كا رغب — فيما يتعلق بحق العبد — صاحب الحق ، فى العفو عن حقه ، ووعده بعظيم الأجر والمثوبة . واقرأ فى هذا قوله تعالى فى آخر آية المحاربين : « إِلَّا الَّذِينَ تَا بُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (١) وتوله تعالى فى آخر آية السرقة : « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٢) ، وقوله تعالى فى آية الفصاص ، وستاتى : يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٢) ، وقوله تعالى فى آية الفصاص ، وستاتى :

<sup>(</sup>١) اكمية ٢٤ من سورة المسائدة .

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٩ من سورة المائدة .

« فَمَنْ عُنِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْء فَاتَبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاه إِلَيْهِ بِإِحْسَانِ » (١) . أثر تو بذ الجانى فى إسفاط العفو بذ :

هذا ، وقد كتب الإمام ابن النيم فى كتابه « إعلام الموقعين » فصلا قيا ، بين به أن توبة الجانى تسقط عنه العقوبة ، لا فرق بين جريمة وجريمة ـ نسوقه هنا لجليل نفعه ، وعظيم قدره ، فيما نحن بصدده . قال :

وأما اعتبار تو بة المحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال: أين في نصوص الشارع هذا التفريق ؟ بل إن نصه على اعتبار تو بة المحارب قبل القدرة عليه ، من باب التنبيه على اعتبار تو بة غيره بطريق أولى ، فإنه إذا دفعت تو بته عنه حد حرابته ، مع شدة ضررها وتعديه ، فلأن تدفع التو بة ما دونه بطريق الأولى والأحرى . وقد قال الله تعالى : «قل للذين كفروا إن ينتهوا ينفر لحمما قدسلف» وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » .

والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم ، ورفع العقوبة عن التائب شرعا وقدراً ، فليس في شرع الله ، ولا في قدره ، عقوبة تائب البتة . وفي الصحيحين من حديث أنس ، قال : « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل ، فقال يا رسول الله : إلى أصبت حداً فأقه على \_ قال : ولم يسأله عنه \_ فضرت الصلاة ، فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قام إليه الرجل ، فقال : يا رسول إلى أصبت حداً ، فأقم في كتاب الله ، قال أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : « فإن الله عز وجل قد غفر لك ذنبك » .

فهذا لما جاء تائبًا بنفسه — من غير أن يطلب — غفر الله له ، ولم يتم عليه

<sup>(</sup>١) الآية ١٧٨ من سورة البثرة .

الحد الذي اعترف به ، وهو أحد القولين في المسألة ، وهو إحدى الروايتين عن أحد ، وهو الصواب ، فإن قيل : فماعز جاء تائباً ، والغامدية جاءت تائبة ، وأقام عليهما الحد ؟ قيل لا ريب أنهما جاءا تائبين ، ولا ريب أن الحد أفيم عليهما ، وبهما احتج أصحاب القول الآخر . وسألت شيخنا عن ذلك ، فأجاب بما مضمونه : إن الحد مطهر ، وإن التو بة مطهرة ، وهما اختارا التطهير بالحسد ، على التطهير بمجرد التو بة ، وأبيا إلا أن يطهرا بالحسد ، فأجابهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك ؛ وأرشد إلى اختيار التطهير بالتو بة ، على التطهير بالحد ، فقال في حق ماعز : « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه » ، ولو تمين الحد بعد التو بة لما جاز تركه بل الإمام مخير بين أن يتركه ، كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به : « اذهب فقد غفر الله لك » ، و بين أن يقيمه ، كما أقامه على ما عز والغامدية لما اختارا الإمامة عليه وسلم مراراً وهما يأبيان فقد عامهما .

وهذا المسلك وسط بين مسلك من يقول: لا تجوز إقامته بعد التوبة ألبتة ، و بين مسلك من يقول: لا أثر للتوبة في إسقاطه ألبتة ، و إذا تأملت السنة رأيتها لاتدل إلى على هذا القول الوسط (١).

هذا هو الفصل الذى رأيت نقله مما كتبه الإمام ابن القيم ، فيما يتصل بأثر التو بة فى سقوط العقو بة ، وعليك بمراجعة جميع ما كتبه فى شأن العقو بة الإسلامية ، وحكمة توزيعها على الجرائم ، وستجد فيه ما يملؤك إيمانًا بحكمة المشرع الإسلامي فى هذه الناحية الخطيرة (٢٦) .

<sup>(</sup>١) انظر الجزء الثانى من ( إعِلام الموقعين ) ــ صفحق ١٩٧ و ١٩٨ . وراجع الجزء السابع من ( نبل الأوطار ) ، والرابع من كتاب ( سبل السلام ) لتعرف قصة ماعز والنامدية .

<sup>(</sup>٢) انظر الجزء الثاني من ( إعلام الموقعين ) ... ص ٢١٤ الى ٢٣٤ .

### إنهام الشريعة بالتفصير أو الإسراف :

17 — بتبين مما أسلفنا في هذا المقام ، أن هدف الشريعة في مسلكها في العقو بة ، إنما هو إصلاح النفوس و تهذيبها ، والعمل على سعادة الجاعة البشرية . وأنها لم تدع سبيلا لهذا الغرض إلا اتخذته ، وحثت عليه ، وأمرت بمراقبته . وأنها لم تكن فيا وضعته من عقو بات إلا كطبيب حاذق ، رأى بعد بذل غاية وسعه في العلاج ، أن سلامة المريض و إنقاذ حياته تستدعى بتر بعض الأعضاء ، فيسلم المريض ، أو كربان ماهم ، رأى أن إنقاذ السفينة من الغرق ، يستدعى إلقاء بعض الأمتعة في البحر ، فتنجو السفينة ومن فيها . وأنها لم تكن شديدة الحرص على الحكم بالعقو بة وتنفيذها ، إلا بقدر ما يتصل بها من صلاح ، وأنه الحرص على الحكم بالعقو بة وتنفيذها ، إلا بقدر ما يتصل بها من صلاح ، وأنه إذا ما تحقق العفو الذي حببته إلى النفوس ، كانت في حل من إسقاط العقو بة .

هذا هو هدف الشريعة من تقرير العقوبة ، وهو هدف يتلاشى به فى نظر الباحث المنصف ، ما يثيره من آن إلى آخر بعض الكاتبين ، حول موقف الشريعة الإسلامية ، من تهذيب النقوس ، وعلاج الإجرام ، ويتضح له حكتها التي سايرت بها الطبيعة في هذا الشأن ، واحتضنتها احتضان الأم الرءوم لولدها ، بالتهذيب والتقويم . ويتضح أيضاً أنها لم تهمل — كا يظن بعض المغرضين — شيئاً من الجرائم فلم تضع له العقوبة الرادعة ، وأنها لم تسرف فيما اتخذته من عقو بات ، كا يظن آخرون ، لم يقدروا طبيعة البشر ، ولا ما تحدثه الجريمة من الترويع والاضطراب في الجاعة البشرية .

و بعد فقد صدق الله العظيم في قوله : « وَيَرَبَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْرِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحُنَّ وَيَهْدِي إِلَى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ » (١٠).

<sup>(</sup>١) الآية السادسة من سورة سبأ .

## الفص رابات بي

# جريمة القتل في الإستبلام والشرائع الأخرى

يرى بعض ذوى المشاعر المرهفة أن عقو بة القصاص بالقتل ( الإعدام ) عقو بة شديدة قاسية ، بل تفادى بعض المدارس الغربية الحديثة في القانون والاجتماع بإلغاء هذه العقو بة ، ويتردد صدى النداء في بلادنا العربية بين الحين والحين .

من أجل ذلك نمرض هنا بتوسع لعقو بة القصاص فى الشريعة الإسلامية ، لا لنتبين المبادئ العادلة التي أقام الإسلام عليها هذه العقو بة . ونقدم لذلك بما يلى :

## (أولا) جريمة القتل في الشرائع الآخرى

جاء الإسلام بعد شرائع متعددة ، وجماعات مختلفة ، وكان للقتل في هذه الشرائع ، وعند تلك الجماعات ، نظم وتشريعات لا بد لنا من ذكر شيء عنها ، ليسكون سبيلا للموازنة بينها و بين الأصول التي توختها الشريعة في تهذيب تلك النظم وهذه التشريعات .

#### تمریبد:

۱ — ما فتىء الناس منذ تكونوا جماعات ، وظهر فيا بينهم تعارض الرغبات والشهوات ، وتمكنت بها فى النفوس بواعث التعدى ــ يرون أن جريمة

القتل من أكبر الجرائم ؛ ذلك أنها سلب لحياة المجنى عليه بغير حق ، وتيتيم لأطفاله ، وترميل لنسائه ، وحرمان منه لأهله وذويه ، وأنها تحد لشعور الجماعة البشرية الذى فطرت عليه ، من اعتقاد أن الحياة حق لسكل حى يتمتع به ، ولا يجوز انتزاعه منه ، وأنها زعزعة لما ترجو هذه الجماعة من هدوء الحياة واستقرارها ، وأنها فوق ذلك هدم لعارة شادها الله ، تشكون منها ومن أمثالها العارة السكبرى لهذا السكون .

لهذا لا نكاد نعثر في التاريخ على جماعة هانت عليها النفوس ، وغضت أيصارها عن آثار هذه الجريمة السيئة ، فلم تفضب لها ، ولم تكترث بشأنها .

#### الغذل في أول جماء: بشرية :

٧ — وهذا هو القرآن السكريم ، يحدثنا عن أول اعتداء وقع من الإنسان على أخيه الإنسان بالقتل ، ويصور لنا كيف كان القاتل والمقتول ، كلاهما يعد أن القتل جريمة آثمة ، تستوجب غضب الله ، والدخول مع الظالمين في الجحيم ، وأن القاتل لشعوره بهذا كان يعالج في نفسه الإقدام على جريمته ، علاج السكاره المتحرج ، حتى « طوعت » له نفسه قتل أخيه ، ففتله ، « فأصبح من الخاسرين » ، و « من النادمين » .

قص الله علينا هذه الجريمة الأولى ، وربط بها أول تشريع جنائى فيما نعلم ، فقال عن وجل : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِى إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ، فَكَأَ ثَمَا قَتَلَ النَّاسَ جِيمًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَ ثَمَا أَكْمَا أَكْمَا النَّاسَ جِيمًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَ ثَمَا أَكْمَا النَّاسَ جِيمًا » (١٠) .

وقد جاء في صحيحي البخاري ومسلم ، عن ابن مسعود رضي الله عنه ،

<sup>(</sup>١) أقرأ الآيات من ٢٧ إلى ٣٧ من سورة المائدة .

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « ليس من نفس تقتل ظلماً ، إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ، لأنه أول من سن القتل » .

#### الفشل في التوراة:

٣ - وقد تناولت التوراة جملة من صمور القتل ، وبينت ما يستحق القصاص وما لا يستحق ، وجاء بها أن القتل أكبر الذنوب ، وأفظع الجرائم عند الله ، وكان من نصوصها :

« من ضرب إنساناً فمات فليقتل قتلا . فإن لم يتعمد قتله بأن أوقعه الله في يده ، فسأجمل لك موضعاً يهرب إليه . وإذا بغى رجل على آخر فقتله اغتيالا ، فمن قدام مذبحى تأخذه ليقتل . ومن ضرب أباه أو أمه يقتل قتلا . وإذا تخاصم رجلان فضرب أحدهما الآخر بحجر أو بلكة ولم يقتل ، بل سقط فى الفراش ، فإن قام وتمشى خارجاً على عكازه يكون الضارب بريئاً ، إلا أن يعوضه عطلته وينفق على شفائه . وإن حصلت أذية تعطى نفساً بنفس ، وعيناً بعين ، وسنا بسن ، ويدا بيد ، ورجلاً برجل ، وكيا بكى ، وجرحا بجرح ، ورضاً برض » (1).

وجاء بها أيضاً و لا يسفك دم برىء فى وسط أرضك التى يعطيكها الرب إلهك ميراتاً ، فيكون دمه عليك . وإن كان رجل مبغضاً لصاحبه فكن له ووثب عليه ، وضر به ضر بة قاتلة فمات ، ثم هرب إلى إحدى هذه المدن ، فليتوجه شيوخ مدينته و يأخذوه من ثم ، و يسلموه إلى ولى الدم فيقتل ، لا تشفق عينك عليه بل أزل دم البرىء عن إسرائيل فتصب خيراً » (٢).

<sup>(</sup>۱) سفر الخروج ــ الحادى والعمرون .

<sup>(</sup>۲) سفر التثنية \_ الفصل التاسع عصر .

### الفشل فى الإنجيل :

٤ - أما الإنجيل ، فيذكركثير من الناس أن قتل القاتل لم يكن من شرائعه ، و يستندون إلى نص إنجيل متى الذى يقول :

« سممتم أنه قيل : عين بعين ، وسن بسن ، وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له خدك الآخر أيضاً ، ومن رأى أن يخاصمك ، ويأخذ ثو بك فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سخرك ميلا واحداً فاذهب معه اثنين » (١) .

ويذكر بعض المفسرين أن الدية كانت محتمة عندهم في حالة القتل العمد ، وأن الذي لم يكن من شرائعهم إنمـا هو القود ·

ويروى السيد رشيد رضا فى تفسيره ، أن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده :

( أنكر على المفسرين قولهم أن الدية كانت حتما عند النصارى ، فإنه ليس فى كتبهم شىء يحتم عليهم ذلك ، إلا أن يقال ، إن ذلك مأخوذ من وصايا التساهل فى الإنجيل ، ولكن يعارضه قول عيسى عليه السلام فى هذه الأناجيل: ما جئت لأنقض الناموس ، وإنما جئت لأتم . وهذه من الرواية الصحيحة عنه ، لأنه مؤيد بقوله تعالى حكاية عنه : « وَمُصَدِّقًا لِما بَيْنَ يَدَى مِنَ التَّوْرَاة » (٢) .

وللناظر أن يرى أن نص إنجيل متى السابق ليس فيه ننى للقود ، وأن قوله : « لا تقاوموا الشر ... » يجرى مجرى العفو والتسامح الوارد فى كثير من آيات القرآن السكريم ، مثل قوله تعالى : « وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ،

<sup>(1)</sup> الأصماح الحامس ــ الآيات من ٣٨ ــ ٤١

<sup>(</sup>۲) الآية ٥٠ من سورة آل عمران .

ادْفَع بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كُأَنَّهُ وَلِيُّ حَيْمٍ» (١). ولا يتنافى مع استمرار حكم القصاص الذي جاءت به التوراة ، ولا سما إذا انضم إلى ذلك قول عيسى : « ما جثت لأنقض الناموس ... » . وقوله تعالى فياحكاه القرآن عنه : « وَمُصَدِّقًا لِما بَيْنَ يَدَى مِنَ التَّوْرَاة » (١).

#### الفشل في الفانود الروماني :

ه — كان القتل عند الأم القديمة عقوبة لجريمة القتل، وكان لنظام الطبقات المعروف عند الرومان أثر في تطبيق العقوبة، فإذا كان الجانى من الأشراف ( أرباب الوظائف الحكومية) رفع عنه القتل واكتنى بنفيه، وإذا كان من أواسط الناس كانت عقوبته قطع الرقبة، وإذا كان من الطبقة الدنيا كانت عقوبته في حظيرة حيوان مقترس ثم غير هذا بالشنق.

وعلى الجلة ، فقد مرت بالجرائم فى الشعب الرومانى كما فى سائر الشعوب أربعة أدوار ، كان آخرها تدخل الحكومة تدخلا مباشراً فى للعاقبة على الجرائم باعتبار أن المصلحة العامة التى تمثلها تقتضى ذلك . ولم يكن هذا التدخل قاصراً على الجرائم الماسة بالحكومة ، كالخيانة العظمى والثورة ، بل كان شاملا للجرائم الواقعة على الأفراد ، كالقتل والسرقة .

و بذلك جعلت الجرامم الخاصة جرائم عامة ، ووقعت الحكومة عليها عقاباً جسمانياً وألفت الدية ، كما ألفت الثأر ، وهذا هو ما وصلت إليه الأمم الحديثة .

و بمقتضى هذا الوضع الذى صارت إليه الجرائم الواقعة على الأفراد فى الأم الحديثة ، صار العقاب عليها من خصائص الحكومة أيضًا ، ومنحت الدساتير رئيس الدولة حق العفو ، وحق تخفيف العقوبة .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٤ من سورة فعبلت .

<sup>(</sup>٢) الآية ٥٠ من سورة آل عمران .

وعالوا ذلك: بأن حق الغفو وسيلة ضرورية لضمان نظام الحسكم السليم ، من جمة أنه علاج للأخطاء القضائية التى تقع فيها الحجاكم ، وعلاج للتخفيف من صرامة القانون ، إذا كانت نصوصه لا تسمح باستعال الرأفة ، ولا بإيقاف التنفيذ (١) .

#### القتل عندالعرب:

" - كان للمرب قبل الإسلام عادات ونظم يرجمون إليها فى كثير من شيه شيه الاجتاعية ، وكان من بينها قتل القاتل ، وكانوا يقولون فى ذلك : (القتل أنني للقتل) . ولكمهم بحكم العصبية القبلية ، والحية الجاهلية . وجنونهم بأخذ الثأر ، كانوا يسرفون فى تطبيق ذلك المبدأ ، ولا يتوخون فيه معنى العدل الذي يوجب الوقوف عند حد القصاص الصحيح : (النفس بالنفس) ، وكانوا كثيراً ما يطلبون فى سبيل ذلك غير القاتل بالقاتل ، والعدد بالواحد ، والرجل بالمرأة ، والحر بالعبد ، بل كانوا كثيراً ما يأخذون الإنسان بالبهيمة .

وكانوا يغعلون ذلك أيضاً فى الجراحات والديات ، فيجعلون جراحاتهم ودياتهم ضعف جراحات الخصوم ودياتهم ، وربما زادوا على ذلك وأعنتوا ، فطلبوا غير المعقول ، إسرافاً فى الظلم ، وفى تلبية العصبية الغاشمة .

ومن ذلك ما يروى في أسباب نزول آية القصاص : أن واحداً قتل آخر من الأشراف ، فاجتمع أقارب القاتل عدد والد المقتول . وقالوا له ماذا تريد ؟ قال : إحدى ثلاث . قالوا وما هي ؟ قال : إما أن تحيوا ولدى . أو تملاً وا دارى من نجوم السماء ، أو تدفعوا إلى جملة قومكم حتى أقتلهم ، ثم لا أرى أنى أخذت عوضاً ا

<sup>(1)</sup> راجع مقارنات الأستاذ محد صبرى ، وكتاب الفانون الروماني تأليف الاستاذعلي بدوى .

وكثيراً ما دفعهم هذا العسف إلى الحروب ، فاندلعت ألسنتها فيا بينهم ، فيشتد أوارها ، ويطول أمدها ، حتى تنتهى بفناء القبائل(١) .

### الوضع العام لعفوية القثل في هذه الشرايع :

المرض الوجيز ، الذى بينا به نظرة الشرائع الأخرى إلى جريمة القتل ، وأنها على وجه على في شأن تنفيذها ، إما إلى جانب الإفراط ، أو إلى جانب التفريط .

فالتوراة : تتجه في تشريعها إلى جانب المجنى عليه ، فتفرض لوليه قتل الجانى ، ولا تقبل هوادة فيه ، وهذا تفريط في شأن الجانى ، وإفراط في شأن الجنى عليه .

والإنجيل: على ما يفهم كثير من الناس \_ يغض النظر عن الجناية ، و يحدر من الشر بالشر ، و يحتم العفو على ولى الدم . وهذا عكس الأول . تفريط في شأن المجنى عليه ، و إفراط في النظر إلى الجانى .

والقانون الرومانى : فى قديمه \_ يعطف على الجانى إذا كان من الأشراف ، ويقسو عليه إذا كان من غيرهم ، وكأن (غير الشريف) فى نظرهم الأيلتقى مع الشريف فى صلب رجل واحد ، ولا تنتظمها الإنسانية الواحدة ، فهو مع نفسه فى جانب التفريط بالنسبة إلى الشريف ، وجانب الإفراط بالنسبة إلى غيره ، وبينها ترى هؤلاء الثلاثة : « التوراة ، والإنجيل ، والقانون الرومانى القديم » فى هذا الوضع الذى وصفنا ، وتواها تلزم فى جانب العقوبة أخذ الواحد من غير زمد ولا إسراف \_ ترى العرب يسرفون . فيأخذون غير الجانى ، والكثير بالواحد ، فى الأشخاص ، والجراحات ، والديات .

<sup>(</sup>١) راجع تاريخ العرب ، وكتب التفسير في أسباب ترول آيات القصاص .

و بينما ترى الشرائع القديمة كلمها تجمل الحق لولى الدم ، نظراً إلى أن الجناية تقع عليه أولا و بالذات ترى أن الوضع الجنائى الذى صارت إليه الأم الحديثة ، واستمر العمل به إلى الآن ، يعتبر أن الجريمة الواقعة على الأفراد جرائم عامة ، و يجمل الحق فى المقوبة والعفو عنها لولى الأمر ، رضى ولى الدم أم أبى .

وهناك مع هذا في وقتنا الحاضر ، من يرون عدم صلاحية القصاص لأن يكون عقوبة ، و يقولون ، إنه من القسوة وحب الانتقام ، و يرون أن المجرم الذي يسفك الدم ، و يرمل النساء ، و يروع الأسر ، يجب أن تكون عقوبته تربية وتهذيباً ، لا قسوة وانتقاما ، و يشددون النكير على من يحكم بالقتل بغير الإقرار . و يرون أن الحكومة إذا علمت الناس التراحم كان أحسن تربية لهم . و يما سمعنا هذا أو قرأناه لبعض المسلمين المشتغلين بفقه الجريمة والعقاب .

## (ثانياً) الأصول التي توخاها الإسلام في عقوبة القتل

هذا هو الوضع العام لقديم التشريع وحديثه فى عقو بة القتل ، وهو — كما قلما — واقم إما في جانب الإفراط أو جانب التفريط .

وقد جاء الإسلام — وهو آخر الأديان السياوية ، وجاء على أنه الدين العام للماس جيماً — على قاعدة : ( التهذيب واختيار الأصلح ) ، فاتخذ الحد الوسط بين طرفى الإفراط والتفريط فى كل شىء ، فى عقىائده ، وأخلاقه ، وشرائمه فردية كانت أم اجتماعية . قال تعالى : « وَكَذَلْكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ » (١) .

<sup>(</sup>١) الآية ١٤٣ من سورة البقرة . واقرأ مقالنا : سر الحلود في الصريعة الإسلامية في مجلة الرسالة عدد ٨ يناير سنة ١٩٤٥ السنة الثالثة عصرة .

وكان من مقتضيات هذا الوضع الذى جاء عليه الإسلام ، أن توخى في عقو بة القتل أصولا بعدت بتلك العقو بة في جميع نواحيها ، عن طرفى الإفراط والتفريط ، اللذين صحياها في عامة أدوارها ، بل في كل نظر يخالف ما يقتضيه الحد الوسط ، الذي لا إسراف فيه ولا تقصير .

وهذه هي الأصول:

#### إقرار الغثل عفوبة لجريمة الفثل:

۸ — وضع الإسلام سبل الوقاية من الجريمة كا علمت ، ثم نظر إلى جانب الشذوذ الذى لا تسلم منه أفراد الجاعة البشرية ، ففرض العقو بات علاجاً لهذا الشذوذ ، وكان له فى ذلك — كا أسلفنا — مسلكان أفسح بهما المجال أمام الحاكم فى الردع عن الشر إلى حد ما .

وأقر فى سبيل ذلك من الشرائع السابقة القصاص عقوبة للقتل ، وأباح به دم الجانى ، وفي ذلك نزلت آيات القصاص التي نشرحها بعد . وجاء في الأحاديث النبوية : « لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى اللاث خصال : زان محصن فيرجم ، ورجل يقتل مسلما متعمداً فيقتل ، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل ، أو ينفى من الأرض » .

و بهذا الأصل حد الإسلام من جانب التفريط ، و إهمال الجريمة من العقاب ، كما دعا إليه الإنجيل فى فهم كثير من الناس ، وكما يراء بمض باحتى هذا العصر الذين امتلأت قلوبهم رحمة بالمجرم ، فغضوا أبصارهم عن الآثار السيئة للجريمة فى شخص المجنى عليه ، وذوى قرابته ، وفى هدوء الجماعة البشرية واستقرارها .

#### النخيير بين القصاص والعفو :

٩ --- مع أن الإسلام أقر القصاص عقو بة لجريمة القتل ، لم ير أنه واجب متدين لابد منه ، بل خير بينه و بين العقو ، وخير فى العقو بين البدل : الدية أو الصاح ، و بين العقو عنهما أيضاً .

وحبب العفو إلى النفوس ، وأثار فى سبيله عاطفة الأخوة ، منبع التراحم والتسامح ، وقد صبح عن أنس رضى الله عنه أنه قال : ما رفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فيه القصاص ، إلا أمر فيه بالعفو .

و بذلك صار من المعروف عند الفقهاء قولهم : العفو أفضل من الصلح ؛ والصاح أفضل من القصاص ، وحسب العافى المؤمن قوله تعالى : « فَمَنْ عَفَا وَأَصْابَحَ ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ » (١) .

وهذا أبلغ تعليم لفضيلة المفو والتراحم يدعو الإسلام إليه ، ولا يراه منافرا لوضع عقو بة القصاص ، كما يظنه العلماء المحدثون ·

وبهذا الأصل خفف الاسلام من إفراط التوراة بتحتيم المقوبة ، وتحريم المفوعن : « ذَا لِكَ تَخْفِيفُ مِنْ رَبِّكُمْ ۚ وَرَّحَةُ ۚ » (٢٠).

#### التسوية بين الناسى في العفوبة:

الإسلام التكافؤ بين الناس جميعاً فى الدماء، ولم يجعل لدم أحد فضلا على دم آخر ، ولم يرفى المجموعة البشرية من هذه الناحية (شريفاً) لاتمس حياته بجريمته ، و (غير شريف) يلقى - بجريمته - للحيوانات المفترسة .

<sup>(</sup>١) الآية ٤٠ من سورة الشورى .

<sup>(</sup>٢) الكية ١٧٨ من سورة البقرة .

قال ابن قدامة الحنبلي : (و يجرى القصاص بين الولاة والعال، و بين رعيتهم لمموم الآيات والأخبار ؛ ولأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم · ولا نعلم في هذا خلافًا . وثبت عن أبي بكر رضى الله عنه ، أنه قال لرجل شكا إليه عاملا أنه قطع يده ظلمًا: ائن كنت صادقا لأقيدنك منه . وثبت أن عمر رضى الله عنه كان يقيدمن نفسه و روى أبو داود أن عمر خطب ، فقال : إنى لم أبعث عمالى ليضر بوا أبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، فمن فعل به ذلك ، فليرفعه إلى ، أقصه منه ، فقال عمرو ابن العاص: لو أن رجلا أدب بعض رعيته تقصه منه ؟ قال : أى والذى نفسى بيده أقصه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قص من نفسه ) (١).

وقال القرطبي : ( أجمع العلماء على أن على السلطان أن يقص من نفسه ، إن تعدى على أحد من الرعية ، إذ هو واحد منهم ، و إنما له مزية النظر لهم كالوصى والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص ، وليس بينه و بين العامة فرق في أحكام الله غز وجل )<sup>(۲)</sup>:

وهذه التسوية بين السلطان والرعية ، لا يراها الإسلام في حقوق العباد خاصة ، كالقصاص والأموال ، و إنما يراها كما سبق في حقوق الله الخالصة أيضاً كحد الزنا والسرقة .

وقد روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة ابن زيد ، فكلموه ، فكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله » ، شم قام النبي صلى

<sup>(</sup>١) أظر الجزء التاسع من كتاب المغنى .

۲) أنظر الجزء الثانى من تفسير القرطى .

الله عليه وسلم خطيباً ، فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذى نفسى بيده ، لوكانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » . وقطع يد الحزومية (١) .

وبهذا الأصل العظيم ، الذى تنكش أمام روعته جميع التشريعات البشرية إذا ذكر « العدل الإنسانى » أهدر الإسلام نظام الطبقات ، الذى كان أساس التشريع عند الرومان ، والذى لا يزال الطغيان البشرى يحتفظ ببعض آثاره إلى الآن ، وجعل الجيع أمام الحق والواجب سواء .

ومن خطبة النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع : « أيها الناس إن ربكم واحد ، و إن أباكم واحد كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ليس لمربى فضل على مجمى إلا بالتقوى . ألا هل بلفت ، اللهم اشهد».

هذا وقد يمكر على هذا الأصل عدد بعض الناس ، ما يراه بعض الفقهاء من عدم قتل الوالد بولده ، والسيد بعبده ، والحر على الإطلاق بالعبد ، والمسلم بالذمى . والحقيقة في هذا أن عدم القصاص في هذه الجرائم — عند من يراه من الفقهاء — ليس تطبيقاً لأصل عام في الإسلام ، وإنما هو فهم شخصى لمن يراه ، مبناه الاستثناء من الأصل العام — المتفق عليه بين الجميع ، والثابت بقطعى النصوص — لاعتبارات خاصة بمحل الجريمة ، لا تبيحها ولا تمنع المستولية عنها، وإنما ترفع عنها العقاب في نظرهم فقط .

على أن هذه الاعتبارات ، ستعرف أنها لا تنهض فىالنظر دليلا على الاستثناء من هذا الأصل العام ، وأن الحق الذى تشهد به النصوص والمعانى التشريمية ، إنما هو القصاص فى الجيع .

<sup>(</sup>١) انظر الجزء السابع من نيل الأوطار للموكاني .

#### مسئولية الجائى وحده:

۱۱ — قرر الإسلام أن مسئولية الجناية لايتحملها غير الجانى ، فلا يقتل بها غيره ، فقال تعالى : « وَلَا تَسَكُّسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةُ وَرِرَةُ وَرِرَةُ وَرِرَةُ وَلَا تَضَاعَفَ جِراحَهُ ولادياتَهُ ، ولايتحملها بأكثر من جنايته ، فلا تضاعف جراحه ولادياته ، ولذلك قال سبحانه : « وَإِنْ عَاقَبْتُمُ فَعَاقِبُوا بِمِيثُلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » (٢) .

وبهذا الأصل أهدر الإسلام ذلك النظام الذى كان سائداً عند العرب، وهو مسئولية القبيلة عن جناية الواحد منها، والتحكم في مضاعفة الجراحات والديات.

ولكن جاء فى السنة أن العاقلة هم الذين يدفعون الدية ، أو يشتركون فيها ، وكان ذلك إقراراً لنظام عربى ، اقتضاه ماكان بين القبائل من التناصر والتعاون ، وليس تشريعاً عاما ، ملتزما فى جميع الأزمنة والأمكنة ، دون نظر إلى الأحوال والاعتبارات .

<sup>(</sup>١) الآية ١٦٤ من سورة الأنعام .

۲) ۱۲۳ من سورة النحل.

 <sup>(</sup>٣) الآية ٩٢ من سورة اللساء - والغلر الجزء الثالث من تفسير الرازى .

ويدل على هذا، أن التناصر حينا انتقل من العشيرة والأسرة إلى أهل الديوان وجماعة العمل - جمل عمر رضى الله عنه الدية على أهل الديوان .

وقد نص الفتهاء على أن الدية فى زمننا هذا ، لا تكون إلا فى مال الجانى ، قالوا : إن العشائر قد وهت ، و رحمة التناصر قد رفعت ، و بيت المال قد انهدم ، فوجب أن تكون فى مال الجانى .

وقال صاحب الدر المختار: ( إن التناصر أصل فى هذا الباب، فمتى وجد، وجدت العاقلة، و إلا فلا، وحيث لا قبيلة ولا تناصر، فالدية فى بيت المال، فإن عدم بيت المال أو لم يكن منتظا، فالدية فى مال الجانى)(١).

هذه نظرية العاقلة ، قد أسعفتك بشىء عنها لمناسبة هذا الأصل ، حتى لا تتخد سبيلا للتشكيك فيه .

#### مِن العَبُولُولَى الدَمُ :

۱۲ — جعل الإسلام حق المطالبة بالدم ، وحق العفو ، لولى المجنى عليه ، ولم يجعل لولى الأمر حقا فى العفو ، إذا ما تمسك ولى الدم بالقصاص ، ولسكن جمل له حقاً فى التمسك بعقو بة الجانى ، إذا ما اختار ولى الدم العفو ، وكان الجانى معروفاً بالشر ، وظهر للإمام أن المصلحة تقضى بعقابه دفعاً للشر ، وحفظاً للأمن . وقد علمت فى «العقو بة التفويضية» أن للإمام أن يصل بها إلى القتل .

وتحقيق هذا الأصل، أن جريمة القتل عند تحليلها، يعلم أنها اعتداء أولا و بالذات على نفس الحجنى عليه، وعلى عصبته الذين يعتزون بوجوده، وينتفعون بآثاره، ويحرمون بفقد عونه و رفده.

<sup>(</sup>١) انظر شرح ألدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، في آخر كتاب المعاقل من الجزء الحامس .

وهذه جهات لا بد من النظر إليها ، حينا يراد تعرف صاحب الحق في هذه الجريمة ، وليس ذلك لفائدة العصبة فقط ، ولكن لفائدة الجماعة أيضاً ، فإن الحق إذا ما انتزع من أيديهم ، وجاز ألا يقتص الحاكم ، فإنهم يحتالون بما لايقع تحت طائلة القانون - للانتقام والأخذ بالثأر ، فيشتد بينهم و بين القاتل وقومه ، التشاحن والحصام ، و يستمر البغي والعدوان ، و ر بما انتقل إلى عشائرهم القريبة ، وانحاز إلى كل فريق فريق ، فيفشو الفساد ، ويعم الإجرام ، وهذا من شر ما تصاب به الجاعة في أمنها واستقرارها .

ولكن إذا ما وضع الحق فى أيديهم ، ثم جاء العفو من قبلهم ، واطمأنت النفوس وطهرت من الأحقاد والأضغان ، وأمن المحظور والفتنة ، وكان العفو الذى حببت فيه الشريعة ، طهرة للدماء ، وعلاجا للجراحات .

نعم . إن فى جريمة القتل فساداً فى الجماعة ، ومن هذه الجهة كان للجماعة حق فى تلك الجريمة ، ولسكن لا يظهر هذا الحق واضحاً يتلمق به فساد الجماعة ، إلا إذا كان الجانى معروفا بالشر ، يرى لنفسه لذة فيه . ونظراً إلى هذه الجهة ، أعطى الإسلام للحاكم حقاً يتصرف به حسب ما يراه فى دفع الشر عن الجماعة ، وبهذا حفظت الشريعة للعصبة حقهم ، وللجماعة حقها ، ولم تهمل واحداً من الحقين . وظاهر أن هذا التسكييف الواقعى لجريمة القتل ، يجمل صاحب الحق الأصلى في الجريمة ولى الدم ، وأنه هو الذى يطلب القصاص ، و يطلب العفو ، دون أن في الجريمة ولى الدم ، وأنه هو الذى يطلب القصاص ، و يطلب العفو ، دون أن يحول ذلك بين الإمام و بين المحافظة على أمن الجماعة وسلامتها .

أما إذا عكس الوضع ، وجعلت الحكومة - كما هو الشأن في القوانين الحديثة - صاحبة الحق الأصلى ، ولها وحدها أن تقتص ، ولها وحدها أن تعفو ، دون نظر إلى قرابة المجنى عليه ، واكتنى بحق التعويض لهم ، فإن النفوس ذات أحقاد وحفائظ ، لا ينهض التعويض المالى على تطهيرها منها وسلامتها .

و إنما لم تأخذ الجرائم الأخرى ذات الحدود ، كالسرقة والزنا ، هذا الوضع الذى أخذته جريمة القتل ، لأنها فى النظر الواقعى اعتداء أولا و بالذات على الجماعة ؛ وذلك من جهة أنها عنوان على تأصل الشر فى نفس الجانى ، وتمكن خلق الخيانة منه ، وبذلك كانت انتهاكا لحرمات الأمن والعرض بأسلوب يعسر اتفاؤه وكان حق الجماعة فيها ظاهراً ، وكان على الإمام تنفيذ عقو بنها ، متى انضح فيها من غير شبهة ، معنى الانتهاك ، والضعة الخلقية ، ولم تكن لهذا محل عنو أو شفاعة . قال الله تعالى فى شأن الزانية والزانى : « وَلَا تَأْخُذُ كُمْ بِهِمَا رَأَفَةُ أَو شفاعة . قال الله تعالى فى شأن الزانية والزانى : « وَلَا تَأْخُذُ كُمْ بِهِمَا رَأَفَةُ أَو شفاعة . قال الله تعالى فى شأن الزانية والزانى : « وَلَا تَأْخُذُ كُمْ بِهِمَا رَأَفَةُ مِن وَلِي اللهِ إِنْ كُنتُمُ تُومِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَائِفَةُ مِنَ اللهِ إِنْ كُنتُمُ وَلِي اللهِ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاء مِن اللهِ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاء مِن اللهِ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاء عَنْ يَتَهُمُا مَنَ اللهِ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاء عَنْ اللهُ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاء عَنْ اللهُ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاء عَنْ اللهُ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاء وَاللهُ وَاللهُ عَنْ وجل فى السرقة : « فَا قُطَمُوا أَيْدَ عَلْهُ وَاللهُ عَنْ وَاللهُ عَنْ وَاللهُ وَلَا تُعْدُرُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَنْ وَاللهُ وَاللهُ

وقد جاءت نصوص القصاص على غير هذا الأساوب ، ففيها التصريح بجمل الحق لولى المجنى عليه ، وفيها نهيه عن الإسراف فى أخذ حقه : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْالُوماً فَقَدْ جَعَلْمَا لِوَلِيَّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ » (٣) . وفيها تجبيبه في العفو ، وفتح باب البدل المالى : « فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْء فَاتّباع في المَعْرُوفِ وَأَدَاه إِلَيْهِ بِإِحْسَانِ » (١) .

ولملك تلمح من هذا ، أن الشريعة تجمل القصاص عقو بة للقتل عن طريق جبر القلوب التي تخدشها الجريمة ، ولهذا اعتبرت فيه معنى الماثلة ، وأهابت بالعفو ، ولوحت بالبدل ، رجاء أن يكون جابراً للجريمة ، في قلوب المصابين بها .

<sup>(</sup>١) الآية الثانية من سورة الثور ،

<sup>(</sup>٢) ألآية ٣٨ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>٣) الآية ٣٣ من سورة الإسراء.

<sup>(</sup>٤) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

ولعلك أيضاً تلمح فى مقابلة هذا ، أنها تجعل الحدود الأخرى عقو به لنفس الأفعال دون نظر إلى نفسيات الججنى عليهم ، ولهذا لم تحدد قدراً معيناً فى السرقة يكون له بال فيما بين الناس ، كما لم تأبه بعفو المسروق منه ، ولا برضا المزنى بها أو أهلها .

وهذه نظرة دقيقة سامية ، يجدر بأرباب التشريع الجنائى أن يوجهوا إليها عنايتهم ، ويولوا وجوههم شطرها ، فيدركوا أن عقو بة القتل عقو بة فيها معنى الجبروالمائلة ، وأن عقو بة الزنا عقو بة على الغمل نفسه، لابمائلة فيها ولاجبر . و بذلك تحفظ الأعراض لذات الأعراض ، والأمانة لذات الأمانة . ولا يسمع الناس أن القانون المصرى لا يضع جريمة الزنا في صف الجرائم إلا إذا اقترنت بظروف أخرى ، تجعلها اعتداء على الأشخاص ، كأن يصحبها إكراه ، أو يقع من الزوج أخرى ، تجعلها اعتداء على الأشخاص ، كأن يصحبها إكراه ، أو يقع من الزوج في يبت الزوجية ، كما أنه يجعل أم الحاكة بيد الزوج ، ويخول له أن يقف تنفيذ العقو بة الحكوم بها(١).

وهذا الذي كتبناه في هذا الأصل ، يفسر لنا وجه تفرقة الشريعة بين القصاص والحدود .

وقد حاول ذلك من قبل ، القاضي ابن العربي في تفسيره ، حيث قال :

( إن الله أوجب القصاص ردعا عن الإتلاف ، وحياة للباقين . وظاهره أن يكون حقاً لجميع الناس ، كالحدود والزواجر عن السرقة والزنا ، حتى لا يختص بها مستحق ، بيد أن البارى تعالى استثنى القصاص من هذه القاعدة ، وجعله للأولياء الوارثين ليتحقق فيه العفو الذى ندب إليه فى باب القتل . ولم يجمل عفواً في سائر الحدود ، لحكته البالغة ، وقدرته النافذة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم :

<sup>(</sup>١) انظر المواد ٢٦٧ و ٢٧٣ و ٢٧٤ من نانون المقوبات المصرى .

« من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، بين أن يقتل ، أو يأخذ الدية » . وكانت هذه خاصية أعطيتها هذه الأمة تفضلا وتفضيلا ، وحكمة وتفصيلا ، فحص بذلك الأولياء ، ليتصور العفو أو الاسيتفاء ، لاختصاصه بالحزن (١) .

هذا ما أردناأن ننبه عليه من الأصول العامة التى بنى الإسلام عليها عقو بة القتل . إزاء ما عرف عنها فى الشرائع الأخرى ، حديثها وقديمها ، مما لا يقع فى جملته \_كا عامت \_ إلا فى جانب الإفراط أو التفريط .

وقد آن لنا أن ننتقل إلى شرح آيات القصاص ، والأحاديث الواردة فيه ، وتعرف الأحكام التي استنبطها الفقهاء منها ، وهو ما تواه فى البحوث الآتية إن شاء الله .



<sup>(</sup>١) اظر أحكام القرآن لابن العربي في تفسيره الآية رقم ٣٣ من سورة. الإسراء .

### الفصال لثالث

# محم العترآن والتنتم في العتل والعصرة اص

#### تمهيد :

۱ — الاعتداء على النفس قد يكون بالقتل ، وقد يكون بما دونه من قطع أو جرح . وعلى كل إما أن تحكل فيه معانى الجناية ، فيجب القصاص ، أو لا تحكل ، فلا يجب . والذى تريد بحثه الآن هو نصوص القصاص بنوعيه . و بذلك عقدنا بحثين :

أحدها: للقصاص في النفس ، وهو هذا البحث الذي نحن بصدده . وثانيهما ، ويأتى بعد ، لنصوص القصاص فيا دون النفس .

ولعلك عرفت مما تقدم ، أن للشريعة فى كل فعل من أفعال المكلفين ، حكما « أخروياً » ، من جهة الثواب والعقاب ، وأساسه صفة الفعل الشرعية ، من حل ، أو حرمة .

وحكما « دنيويًا » ، من جهة ما يترتب عليه من الآثار التي هينها الشارع بإزائه ، كثبوت الملك للمقود ، والعقو بة للجرائم .

هذا وقد اتفقت جميع الملل والنحل منذ بدء الخليقة ، على أن قتل النفس عداً بغير حق ، جريمة منسكرة ، لا يقرها شرع ، ولايتقبلها وضع ، ولايستسيمها

اجتماع . وقد أولت الشريعة الإسلامية هذه الجريمة كثيراً من الاهتمام ، فأكثرت من النهى عنها ، وشددت في التنفير منها ، والسكير عليها ، ولم تكتف بأساليب النهى المتعددة ، وإنما بينت بوجه خاص حكمها الأخروى ، وأفاضت فيه ، وحكمها الدنيوى ، وفصلت أهم نواحيه ، تحذيراً للنفوس عن اقترافها ، صيانة للأرواح ، وقطعاً لعوامل الشر ، وعملا على استقرار الأمن بكل بمكن من الوسائل .

#### نصوص النهى عن الفيّل :

٧ - في القرآن ، والسنة ، كثير من نصوص النهي عن القتل .

فمن الآيات: قوله تمالى فى الوصايا العشر، التى لم تخل منها شريعة، والتى قال فيها ابن مسعود: ( من سره أن ينظر إلى وصية محمد التى عليها خاتمه، فليقرأ هؤلاء الآيات ):

« قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ، أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقِ نَحْنُ نَرْ ذُكُكُمْ وَإِبَّاهُمْ ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقِ نَحْنُ نَرْ ذُكُكُمْ وَإِبَّاهُمْ ، وَلَا تَقْدُ بُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا يَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ » (١) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَ كُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقِ ، نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ، إِنَّ قَتْلَهُمُ كَانَ خِطْنًا كَبِيرًا . وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلًا . وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلًا . وَلَا تَقْدُ إِلَّا بِالْحُقِّ » (٢) .

ومن الأحاديث ، قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرى مسلم يشهد

<sup>(</sup>١) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

<sup>(</sup>٢) ألاّيات من ٣٦ — ٣٣ من سورة الإسراء .

أن لا إنه إلا الله ، وأنى رسول الله ، إلا بإخدى ثلاث : « الثيب الزانى ، والنفس ، والتارك لدينه المفارق للجاعة » .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « اجتنبوا السبع المو بقات » . وعد منها « قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق » .

### نصوص العقو بة الأُخروية للفتل :

٣ -- ومن الآيات الدالة على الحسكم الأخروى للقتل ، قوله تعالى :
 «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمَّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَمَنَهُ وَأَعَدًا لَهُ عَذَابًا عَظِمًا » (١)

وقوله تعالى فى أوصاف عباد الرحمن : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَّهُ آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ أَلِّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَوْ نُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . بُضَاعَتْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَلَا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَبِّنَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِمًا » (٢٧) .

وأنت إذا نظرت في الآية الأولى ، وجدت أن جزاء القاتل المتعمد هو الخاود في جهنم ، وما عطف عليه من غضب الله ولعنته ، والعذاب الأليم الذي لايعرف قدره ولا كنهه إلا الله الذي أعده ، وهو حكم تنخلع به القاوب المؤمنة ، إذا ما حضرتها بواعث التفكير في قتل المؤمن .

وقد جاء هذا الحسكم كما ترى ــ مطلقاً عن التقييد ، فلم يستثن منه التائب من الجريمة ، وهو إطلاق لا يجعل أملا في النجاة لمن يرتــكبها .

<sup>(</sup>١) الآية ٩٣ من سورة اللساء.

<sup>(</sup>٢) الآيات من ٦٨ ــ ٧٠ من سورة الفرقان ـ

### اختلاف العلماء في توبة القائل :

وقد وقف فريق من العلماء عند ظاهر هذه الآية السكريمة ، ورأوا
 أن ما ذكر فيها جزاء محتم ، لقاتل المؤمن عمداً ، وأن توبته من جريمته غير
 مقبولة . وروى ذلك الرأى عن ابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وغيرها من الصحابة.

وجاء في البخاري ، عن سعيد بن جبير ، أنه قال :

( اختلف أهل الكوفة فى قاتل العمد ، هل له تو بة ؟ فرحلت فيها إلى ابن عباس ، فسألته عنها ، فقال : نزلت هذه الآية : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّدًا ، فَخَرَ اوَّهُ جَهَنَّمُ ... » (١) ، وهى آخر ما نزل فى عقاب القتل ، وما نسخها شى . . . وقرأت عليه آية الفرقان التى فيها : « إلا مَنْ تَابَ وَ آمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا ... » فقال : هذه آية مكية ، نسختها آية مدنية ، « ومن يقتل مؤهنا ... » .

هذا رأى ابن عباس فى تو بة القاتل ، وهذا رأيه فى علاقة آية النساء بآية الفرقان .

ولك أن تقول كما قاله غيره ، إن آية الفرقان لم تذكر فيها التو بة فقط ، و إنما ذكر معها الإيمان والعمل الصالح ، وجملة الثلاثة متعلقة بجملة أعمال ذكرت قبل الاستثناء ، وهي : الشرك ، والقتل ، والزنا ، و بعبارة أخرى إن آية الفرقان نزلت في شأن المشركين الذين يفعلون هذه الجرائم بحكم شركهم ، وتو بتهم إنما تكون بالإقلاع عن الشرك وتوابعه ، ولذلك ضم إلى التوبة ، الإيمان والعمل الصالح .

ومن أصول القرآن في شأن المشركين ، قوله تعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُو ا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » (٢٠) .

<sup>(</sup>١) الآية ٩٣ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٢) ألَّاية ٣٨ من سورة الأقيال . . .

أما المذكور في آية النساء فهو خاص بالمؤمنين الذين يرتكبون هذه الجريمة ، ويرشد إليه قوله تعالى في الآية قبلها : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا مُوَمِنًا لَا خَطَنًا » ، إلى أن قال عن وجل : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ... » ، ويكون القصد تغليظ حكم المؤمن الذي يقتل مؤمنًا ، بعد أن عرف أحكام الإيمان ، وما يوجبه على أهله من التعاون والتحاب ، وما يحرمه عليهم فيا بينهم من التباغض والتقاتل .

وبهذا لا يكون بين الآيتين تعارض ، حتى يحتاج إلى القول بأن الآية المدنية ، وهى آية الفرقان ، كا جاء المدنية ، وهى آية الفرقان ، كا جاء فى حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس ، على أن الذين يقبلون نظرية النسخ فى القرآن ، لا يقولون به فى آيات الأخبار التى منها آية النساء ، و إنما يقبلونه فى آيات الأحكام فقط ، لأنها هى التى يتحقق فيها معنى النسخ ، وتظهر حكمته .

وبذلك أيضاً ، تسكون آية النساء المذكورة مخصصة لعموم قوله تعالى : « إِنَّ الله لَا يَنْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَنْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمِنْ يَشَاءٍ » (1) ويكون المعنى « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » إذا لم يكن قاتلا وقد ثبت أن آية النساء نزلت قبل هذه الآية ، فصح أن تكون مخصصة لها .

ورأى فريق آخر من العلماء ، أن مرتكب الكبيرة قتلا أو غيره ، لايخلد في النار ، وأنه إذا تاب قبلت تو بته قطماً ، وإذا مات ولم يتب من ذنبه ، فأمره مفوض إلى ربه ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه عذاباً لا خاود فيه . ويقولون إن آية النساء ، قد خصصتها النصوص الدالة على أن لله أن يغفر ما دون الشرك ، والنصوص الدالة على أن لله أن يغفر ما دون الشرك ، والنصوص الدالة على أن الله على أن التو بة من كل الذنوب مقبولة ، وعليه يكون معناها :

<sup>(</sup>١) الآية ١١٦ من سورة اللساء.

فجراؤه جهنم خالداً فيها ـ أى إذا لم يتب ، أو لم ينله عفو الله ، ويفسرون الخلود بطول المسكث ، ويقولون إن الخلود لايقتضى الدوام والتأييد ، ومنه قوله تعالى : « وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد » وقوله عن وجل : « أيحسب أن ماله أخلده » ، وتقول المرب : لأخلدن فلانا في السجن ، وتقول : خلد الله ملكه ، وأدام أيامه ، ومعلوم أنه ليس شيء من هذا بدائم مؤ بد .

ورأى فريق ثالث ، أن مرتكب الكبيرة لايناله عفو الله إلا بالتوبة ، ولا فرق فى ذلك بين القتل وغيره ، فهم يو افقون الفريق الثانى فى أن التوبة تمحو الذنب ، ويخالفونهم فى المغو المجرد عن التوبة . ومن هؤلاء الزيخشرى ، وله عبارة جيدة فى تفسير آية النساء ، نسوقها لروعتها وما فيها من الفوائد . قال : (هذه الآية فيها من التهديد ، والإيعاد ، والإبراق ، والإرعاد ، أم عظيم ، وخطب غليظ ، ومن ثم روى عن ابن عباس ما روى ، من أن توبة قاتل المؤمن عداً غير مقبولة ،

وعن سفيان : كان أهل العلم إذا سئلوا عنها قالوا : لا تو بة لها . وذلك محمول منهم على سنة الله فى التغليظ والتشديد ، و إلا فكل ذنب بمحو بالتو بة وناهيك بمحو الشرك دليلا .

وفى الحديث: « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرى مسلم » ، وفيه : « لو أن رجلا قتل بالمشرق ، وآخر رضى بالمغرب ، لأشرك فى دمه » ، وفيه : « إن هذا الإنسان بنيان الله ، ملمون من هدم بنيانه » ، وفيه : « ومن أعان على قتل مؤمن بشطر كلة ، جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه : « آيس من رحمة الله » والعجب من قوم يقرأون هذه الآية ، ويرون ما فيها ، ويسمعون هذه الأحاديث ، وقول ابن عباس بمنع التو بة ، ثم لاتدعهم أشعبيتهم وطاعيتهم الفارغة ، واتباعهم هواهم ، وما يخيل إليهم مناهم ـ أن يطمعوا فى العقو عن قاتل الفارغة ، واتباعهم هواهم ، وما يخيل إليهم مناهم ـ أن يطمعوا فى العقو عن قاتل

المؤمن بغير تو بة ، « أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالهـــا » (١٠) .

ويرد الزنخشرى في عبارته هذه على أصحاب القول الثانى ، وهو في الوقت نفسه لايقبل قول الفريق الأول ، ويحمل ما روى عن ابن عباس وغيره. ، من عدم قبول توبة القاتل على سنة الله في التغليظ والتشديد ، ولعل هذه السنة نفسها هي محمل آية النساء ، وما اشتملت عليه من التهديد والإيعاد ، والإراق ، والإرعاد .

ولعلك تأخذ من الخلاف فى قبول تو بة قاتل المؤمن على هذا النحو الذى ذكرنا ، عظم هذه الجريمة فى تقدير علماء الإسلام ، سلفهم وخلفهم ، وفى نظر الشريمة الإسلامية قرآنا وسنة .

#### المفتول الذى كان حريصاً على فنل قاتع:

ه - ومن الأحاديث الدالة على الحسكم الأخروى للقتل ، قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التتى المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول فى الدار » فقيل هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائى .

وفى هذا الحديث ، وراء ما يدل عليه من الحسكم الأخروى ، معنى جديد ، لم يكن فى غيره من النصوص الأخرى ، وله نفع عظيم فى النشريع الدنيوى ، فيما يختص بالشروع فى الجريمة ، و إن لم تقع المأنه قد علل مصير المقتول إلى النار ، بأنه «كان حريصاً على قتل صاحبه » ، وليس المراد بالحرص مجرد العزم والتدبير ، حتى يتعارض مع النصوص الأخرى الدالة على محو السيئة التي هم بها صاحبها ، ثم تركما ، و إنما المراد به القصميم المقترن بالشروع فى الجريمة ، فحموع الأمرين :

<sup>(</sup>١) أنظر الجزء الأول من تضير الكشاف في سورة النساء .

التصميم والشروع ، هو محل المؤاخذة ، ويرشد إليه قوله : « إذا التقى المسلمان بسيفهما » ، فمجرد الحرص لاقيمة له ، والتقاء السيفين ، لا على وجه الحرص على القتل ، كما في حالة المران على المبارزة ، أو حالة اللعب ، ليس محل مؤاخذة .

و إذا كان هذا أصلا للمقاب الأخروى بمنطوق الحديث، و إن لم يتم القتل، كان ذلك دليلا واضحاً على أنه صنيع محرم عند الله ، يستحق به صاحبه الإنم والمقاب . وإذا كان كذلك صح أن يوضع له عقاب دنيوى هو المعروف بنقو بة الشروع فى القتل . ونظراً لاختلاف درجاته باختلاف الأشخاص والأحوال ، ترك النص على عقو بته ، وجعلت عقو بته من نوع العقو بة التفويضية التي يراها الإمام .

# حكم قاتل نفس – الانخار :

٣ - لم يكن قتل الإنسان نفسه ، إلا نوعًا من قتل النفس التي حرمها الله ، وهو جدير في نظر العقل أن يكون أفظع أنواع القتل ، لأن حرص الإنسان على حياته أمر طبيعي ، ليس من شأنه أن تثور عليه عوامل الغضب والانتقام ، وإذا كان جزاء قاتل الغير هو ما سمعت في الآيات التي تلونا ، والأحاديث التي روينا \_ فإن الرسول صلى الله عليه وسلم يصور لنا جزاء القاتل لنفسه بصورة تفعل في النفوس مالا تفعله الأحاديث السابقة .

ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفسه بحديدة ، فحديدته في يده يتوجأ (١) بها في بطنه ، في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بسم ، فسمه في يده ، يتحساه

<sup>(</sup>١) معني ( يتوجأ ) . يضرب بها نفسه .

فى نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً . ومن تردى من جبل فقتل نفسه ، فهو مترد فى نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً » .

ومنه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة أيضاً قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لرجل ممن يدعى الإسلام : هذا من أهل النار سفلها حضر القتال قاتل ذلك الرجل قتالاشديداً ، فأصابه جراح ، فقيل يارسول الله : الذي قلت آنفا إنه من أهل النار ، قد قاتل قتالا شديداً ، وقد مات . فقال صلى الله عليه وسلم : إلى النار — فكاد بعض المسلمين أن يرتاب ، فبيناهم على ذلك إذ قيل له : إنه لم يمت ، ولكن به جراحة شديدة ، فلما كان من الليل دسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ؛ الله أكبر ، أشهد أنى عبد الله ورسوله ، ثم أمر بلالا فنادى في الناس : إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » ، ومنه عن جندب البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كان ممن كان قبلكم رجل به جرح فجزع ، فأخذ سكيناً فحز " بها يده في رقا الدم حتى مات ، قال الله تعالى : « بادر في عبدى بنفسه ، حرمت عليه الجنة » أخرجاه . ومنه في رواية أبي داود من حديث جابر ابن سمرة قال : أخبر الذي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه فقال : لا أصلى عليه » .

## نصوص النهى عن قتل المعاهد :

√ — إذا كانت النصوص السابقة دلت على حرمة قتل النفس مطلقاً ،
 وحرمة قتل النفس المؤمنة على وجه خاص ، فإن هذه نصوص صريحة فى حرمة قتل النفس المعاهدة ، وفى أنها فى العصمة عند الله ، كالنفس المؤمنة سواء بسواء .
 وهى : ما روى عن عبد الله بن عمر ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

« ومن قتل معاهداً لم يرح<sup>(۱)</sup> رائحة الجنة ، و إن ريحها يوجد من مسيرة أر بهين عاما » رواه أحمد ، والبخارى وغيرها .

ولما روى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ألا من قتل نفساً معاهدة ، لها ذمة الله ، وذمة رسوله ، فقد أخفر ذمة الله ، ولا يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين خريفاً » . رواه ابن ماجه ، والترمذي وصححه .

والمعاهد هو الرجل من أهل دار الحرب، يدخل دار الإسلام بأمان، فيحرم على المسلمين قتله حتى يرجع إلى مأمنه ، ويدل على ذلك قوله تعالى : « و إن أحد من المشركين استحارك فأجره ، حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه » . وهذا أقصى ما يمكن أن يتوخى فى سبيل المحافظة على العهد والأمان ، و إذا كان هذا شأن الحربى يدخل بلاد الإسلام بأمان ، فيا بالك بالذمى الذي يواطن المسلمين ، وعليه ما عليهم ؟

وقوله عليه السلام: « لم يرح رائحة إلجنة » ، كناية عن عدم دخول من يقتل المعاهد الجنة ، لأنه إذا لم يشم نسيمها ، وهو يوجد من مسيرة أربعين عاما ، كان بعيداً عنها بتلك المسافة ، فلم يقترب منها فضلا عن أن يدخلها .

### تصومى القصاص فى النفس :

٨ — علمت بما سبق نصوص النهى عن القتل ، وعلمت نصوص الحسكم الأخروى لجريمة القتل ، وقد حق لك أن تعلم نصوص الحسكم الدنيوى لتلك الجريمة وهو للسمى في اصطلاح الإسلام « بالقصاص » .

<sup>(</sup>١) ( يرح ) بنتج أولها وكسر الراء ، معناها يجد ريحها . ( ولم يرح ) : لم يجد ريحها .

ونظراً إلى دقة أحكام هذا الموضوع ، وتشعب جهات النظر فيه ، أفردنا له البحث الآتي :

## آيات القصاص في النفس

نزلت في عقوبة القتل آيتان:

آية مكية وهى قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَمَنْ تُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ حَمَلْنَا لِوَ لِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ ، إِنَّهُ كَانَ مَنْشُورًا » (1) ، وهى أول ما نزل في القتل على الإطلاق .

ومن الحق علينا قبل تفسير هاتين الآيتين ، ومعرفة مايدلان عليه من أحكام ، أن نذكر هنا (موجزا) بما يتعلق بهما من الفروق التي بين مكى القرآن ومدنيه ، وبذلك توضع كل منهما وضعها الصحيح ، وتظهر صلة كل منهما بالأخرى في تكوين جريمة القتل ، والوضع الشرعى لعقو بتها ، وقد رأينا أن نفرد لهذا الموجز بحثاً خاصاً هو :

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة الإسراء.

<sup>(</sup>٢) الآيتان ١٧٨ ، ١٧٩ من سورة البقرة .

### مكى الفرآن ومدنيه — الإرشاد والنشريع :

٩ — استنبط العلماء فروقاً بين مكى القرآن ومدنيه ، ويهمنا منها هنا فرقان : الفرق الأول : أن المسكى يتجه نحو الأحكام السكلية ، فيأمر بها ، أو ينهى عنها ، من غير أن يعرض لتقييد فيها ، أو تفصيل لها . وأن المدنى يأتى بعد ذلك مكملا لتلك السكليات ، بوضع قيودها ، وتفصيل أحوالها ، وتتميم أحكامها ، أو يأتى منشئاً لأحكام جزئية ، اقتضتها ظروف الحياة الجديدة ، من اتساع العمران واختلاط المؤمنين بغيرهم في حالات السلم ، أو في حالات الحرب .

ومن ذلك الفرق ، نرى أنه وضعت بمكة أولا أصول الإيمان وأمر فيها بحفظ الفروج إلا على الأزواج ، ومملوكات البين ، ونهى فيها عن الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق . ثم فصلت بعد ذلك في المدنية أحكام الإيمان وواجباته ، بشر وطها وأركانها ، وفصلت أحكام الأسرة ، من زواج وطلاق ، وما يتبعهما من حقوق و واجبات ، كا فصلت بها محرمات الطعام والشراب ، ومحرمات النكاح والمبادلات ، وفصلت عقو بات الجرائم من الإفساد في الأرض ، والسرقة ، والزنا ، والقتل .

الفرق الثانى: أن معظم التكاليف المكية وجه إلى الأفراد ، لا باعتبار وصف مشترك بينهم ، يجمل منهم وحدة تكون أساساً لتضامنهم في المسئولية . أما المدنى فقد وجهت فيه التكاليف إلى الجاعة بوصف الإيمان .

وقارن فى ذلك مثل قوله تعالى فى المسكى : « هُوَ الَّذِي جَعَلَ كَـكُمْ الْأَرْضَ ذَلُولاً ، فَامْشُوا فِي مَنَا كِيهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ ِ النَّشُورُ » (١٠ ،

<sup>(</sup>١) الآية ١٥ من سورة تبارك.

بمثل قوله تعالى فى المدنى: « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمُ تَعْلَمُونَ ، فَإِذَا قُضِيتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللهَ كَنْيِرًا لَمَقَلَكُمْ ثُفْلِيحُونَ » (١).

فأنت ترى أن الخطاب وجه فى الأولى إلى الأفراد من غير أن يخلع عليهم فى صيغة الخطاب وصف مشترك بينهم ، وأنه وجه إليهم فى الثانية بوصف الإيمان ، الذى يعتبر أساساً فى مسئوليتهم التضامنية .

وعليك بمد هذا المثال — أن تتبع بنفسك آيات المسكى والمدنى ، لتعرف ذلك الفارق معرفة بينة واضحة .

### أساسى التفرقة بين المسكى والمدنى :

۱۰ — و يرجع أساس النفرقة بين المسكى والمدنى من ناحية هذين الفرقين إلى أن حياة المؤمنين بمكة لم تسكن حياة قارة متركزة ، ذات اجتماع يستدعى النظام ، وتفصيل الأحكام ، و إنما كانت حياة دعوة ، مترددة بين الحل والترحال والسكون والقلق ، والقبول والرفض ، وبهذا لم يكن المؤمنون في استعداد لأن يخاطبوا بنظام تفصيلي ، و بصفتهم أمة تهيمن على نظامها ، وتأخذ نفسها بتنفيذه .

ولكنهم حينها ارتحلوا إلى المدينة ، وألقوا فيها حبالهم وعصيهم ، وتكونو ا بأخوة الإيمان جماعة متميزة فى الحياة ، بدينها وجهادها وخطتها ، نزلت عليهم بهذا الاعتبار ، التشريعات المنظمة لأحوالهم ، المركزة لشئونهم ، الفاصلة بينهم و بين غيرهم . وخوطبوا بهذا الوصف الذى جعل منهم أمة واحدة ، يسأل بعضها

<sup>(</sup>١) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الجمة .

عن بعض ، فكانت تنزل الآيات : « يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود - بأيها الذين آمنوا كونوا قو امين بالقسط شهداء لله - يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لايضركم من ضل إذا اهتديتم - يأيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلي - يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام » . وهكذا ، إلى آخر ما تراه كثيراً في السور المدنية ، كالبقرة ، والنساء ، والمائدة ، والأنفال ، والتو بة ، والطلاق ، والجعة .

### الفروق التي بين الايثين اللئين معنًا :

۱۱ — وعلى ضوء هذين الفرقين اللذين ذكرناها بين مكى القرآن ومدنيه ، تستطيع بنظرة سريعة ، أن تدرك ما بين الآيتين اللتين نحن بصدد تفسيرها من فروق .

وأول ماتجده من الفروق ، أن الآية (المكية) ، وهي قوله تعالى: «ولاتقتاوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ... » ، لم يوجه فيها الخطاب بوصف الإيمان الجامع بين المخاطبين ، و إنما وجه فيها بالصفة الشخصية ، التي لا تكون أساساً في مسئولية اجتماعية . ولكنك ترى الآية (المدنية) قد وجه فيها الخطاب بهذا المعنوان الجامع بين المخاطبين ، وكان الخطاب فيها على هذا النحو ، مرشداً إلى تقرير مسئولية الجميع عن تنفيذ ما تضمنته من أحكام .

وثانى ما تجده من الفروق بين الآيتين ، أنك ترى (المكية) تعالج أثر الجريمة فى نفس ولى الدم وحده ، فتطيب قلبه ، بمظاومية قريبه فى القتل ، و بأنه هو لذلك كان محل عطف ، ونصرة من الله ، ومن الناس ، و بأنه قد جمل له سلطان يشغى به نفسه ، شم تنجه إليه ، بالنهى عن الإسراف فى استخدام ذلك

السلطان ، وتقف به عند هذا الحد ، فلا تلوح له ببدل يؤخذ عرب الجناية ، ولا تفتح باب المفو عنها ، بل ولا تمنح عقو بة الجريمة عنوان « القصاص » ، الذي يحدد المقصدود بالإسراف المنهى عنه ، بل تذكرها بمنوانها المعروف في الجاهلية وهو عنوان « القتل » .

بينها ترى هذا كله فى الآية المسكية ، ترى الآية (المدنية) وهى : « يأيها الله ينها ترى هذا كله فى الآية المسكية ، ترى الآية (المدنية) وهى : « يأيها الله ين آمنوا كتب عليكم القصاص ... » ، تمنح العقوبة اسم « القصاص » ، وهى كلة واضحة فى الدلالة على معانى المدل والمساواة ، ثم تجعله مكتوبًا عليهم ، مفروضًا محتما ، وبهذا ترفعه إلى مصاف الأحكام التى يتعبد الله بها عباده مثل مفروضًا محتما ، وبهذا ترفعه إلى مصاف الأحكام التى يتعبد الله بها عباده مثل توله تعالى : « إنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى النَّهُ مِنْ مِنْ كَيَابًا مَوْقُوبًا » .

وتراها بعد ذلك تفتح باب العفو ، وتهز النفوس إليه ، فتذكر الأخوة الدينية ، التى من شأنها أن تدفع إلى التسامح ، واقتلاع البغض من قلوب الجانبين ، ثم لا تقف عند هذا الحد ، بل تقدر أن بعض النفوس قد يصاب بالشذوذ ، فينقلب بعد العفو ثائراً للثأر ، فتسجل عليهم أن نقض العفو ، والرجوع بعده إلى الأخذ بالثأر ، يكون اعتداء جديداً بالجريمة . وله ما للجريمة المبتدأة من العذاب الأليم .

ثم تذيل الأحكام بعد ذلك بجملة فذة من البلاغة ، تجلى بها حكمة الحكيم سبحانه فى مشر وعية القصاص ، وأنه لم يكن تشريعه لمجرد حق المجنى عليه ، ولا ذوى قرابته ، وإنما هو حفاظ قوى متين ، للحياة الكاملة الطيبة ، التي بجب أن تتوخى الأم والجماعات سبلها السليمة الواضحة .

### تنبج الفروق التي بين الاسبنين :

١٩ - نستطيع أن نقرر أخذاً من وضع هاتين الآيتين ، ومما أدركها من فروق بينهما - أن عقو بة القتل ، كنظام محدد ، وتشريع كامل ، معروف باسمه ، وحكمته ، وصفته ، ونوعه ، لم يكمل تشريعها إلا في الآية المدنية بعد أن استقرت الجاعة ، وتركزت حياتها ، وأن الآيات التي نزلت فيها قبل ذلك ، لم تكن إلا مجرد إرشاد إلى ما ينبغي أن يكون عليه الأفراد بمقتضي إيمانهم الذي يدعوهم إلى العدل ، وينهاهم عن الإسراف . وأنها من جانب آخر تهبي النفوس لحياة اجتماعية فاضلة ، تكون أساساً لنزول تشريع عام مكتمل ، له حاكم النفوس لحياة اجتماعية وتعفيذه .

وليس معنى هذا أن ما تضمنه المسكى ، لا ينظر إليه فى فهم المدنى ، أو أنه منقطع الصلة به ، بل معناه أن المسكى أساس لفهم المدنى ، وابتنائه عليه ، اللهم إلا إذا جاء فى المدنى مايدل على نسخ شىء فى المسكى ، وهذا — إن صح — شىء آخر ، ليس فيا معنا شىء منه .

## تفسير الآية الأولى

و إذا عرفت الفرق بين المسكى والمدنى ، ولمسته واضحاً جلياً بين الآيتين اللّتين معنا ، فإنه يجدر بنا أن نشرع فى تفسيرهما ، مبتدئين منهما ، بالآية المسكية ، حسب الترتيب فى الوضع القرآنى .

وقد رأينا تسميلا للتفسير، وتعبيراً للموضوعات الفقهية التي تدل عليها الآية \_ أن نجملها جملتين، نتناول كل جملة منها بالتفسير على حدة. و إليك البيان: الجمد الأولى قول تعالى: « ولا تغتلوا النفسى التى حرم الله إلا بالحق »:

١٣ - هذه الجلة تشتمل على ثلاثة أجزاء:

أولها : قوله تعالى : « ولا تقتاوا النفس »

ثانيها : قوله تعالى : « التى حرم الله » .

ثالثها : قوله تعالى : « إلا بالحق α .

أما الأول: وهو قوله تعالى: « ولا تقتلوا النفس » فهو نهى عن قتل النفوس وهو واضح لا يحتاج إلى بيان ، وقد كان هو المصدر الشرعى فى تحريم « الفتل » شأن كل نهى فى إفادته تحريم ما يتعلق به ، وكان أيضًا أساسًا للمقاب الأخروى — الذى مر بيانه — لجريمة القتل .

أما الثانى : وهو قوله تعالى: « التي خرم الله » فلسا فى تعسيره وجهان :

أحدهما: أن المراد به التحريم التشريعي ، الذي ترلت به الشرائع السابقة ، وذلك مثل ما كتبه الله على بني إسرائيل: « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَيِيعًا » ، ومثل ما أخبر الله به عن التوراة : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » ، وقد تقدمت نصوص التوراة الصريحة في تحريم قتل النفوس .

والقصد من التنبيه على هذا التحريم الشرعى السابق ، هو الدلالة على أن حرمة النفوس البشرية قديمة فى الشرائع السماوية ، وأنها شرع عام لم يخص أمة دون أخرى ، ولا جيلا دون جيل ، وإنما هو شرع الله منذ عرفت الأرض تشريع السماء .

ثانيهما : أن المراد بالتحريم الذي وصفت به النفوس ، المصمة الطبيعية التي المبتت للإنسان بمقتضى خلقه نوعا عاقلا ، مفكرا عاملا في الحياة ، خليفة عن الله في عمارة المكون .

ولا ريب أن مجرد الخلق على هذا النحو ، ولتلك المناية ، يعطى الإنسان مناعة يكمل بها حقه فى التمتع بحياته ، ويمنع غيره الاعتداء عليه . بما يقطع هذه الحياة أو يفسدها .

وقد يشير إلى هذا، ما يحكيه الله على لسان « المقتول » من ولدى آدم ، إذ يقول الأخيه \_ وقد رأى منه التصميم على قتله : « لَهِنْ بَسَطْتَ إِلَى بَدَكَ لِتَقْتُلَنِي يَقُولُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتَلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوأً بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ، فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ، وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ » (١).

فقد أدرك أن القتل إثم ، وأن الخوف من الله بمنعه ، وأنه ظلم ، موجب للنار ، وكان ذلك قبل أن يشرع الله لبنى إسر ائيل . « أنه من قتل نفساً بعير نفس ، أو فساد في الأرض فكأ نما قتل الناس جميعا » .

وعلى هذا الوجه يكون المعنى : أن النفس التي ينهى الله عن قتلها معصومة محترمة بمقتضى الخلق والإيجاد ، وأن حرمتها قارة فى النفوس ، ثابتة فى المقول ، ليست مكتسبة من شرائع ، وما النهى عن قتلها ، ونزول الشرائع به ، إلا تأييد لما استقر فى الفطر ، واستجابة لنداء الحكمة الإلهية ، المنبعث من خلق الإنسان و إيجاده ، ونزولا على مقتضى القانون الطبيعى الذى يكنى مجرد المقل فى معرفته ، والإيمان به .

وهذا التقرير في معنى التحريم المذكور ، يرشد إرشاداً واضحاً إلى أساس

<sup>(</sup>١) الآيتان ٢٩ ، ٢٨ من سورة المائدة

ما يقره العلماء ، من أن الحرمة ، هى الأصل فى النفوس لاتباح إلا بحق طارى مل في المامة ، هى الأصل على ذاتها قد اقترفته بطنيانها وهو ها وأنها فى ذلك بخلاف الأموال ، فإن الأصل فيها هو الإباحة كما يدل عليه قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَـكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ بَهِيمًا » (١) . أما حرمتها فهى طارئة بتقرير الشرائع قاعدة « الملكية خاصة » .

وقد كان من فروع هذا الأصل بالنسبة إلى النفوس والأموال ، أن من أكره على قتل غيره بقتل نفسه ، أو أصيب بمخمصة ، ولم يجد ما يدفعها إلا أكله « إنسانًا » ، وجب عليه أن يصبر حتى يقتل هو أو يموت ، و يحرم عليه – إحياء لنفسه – قتل غيره أو أكله . ولكنه إذا أكره على إنلاف مال الغير ، أو دفعته مخصة إلى أكل طعامه بغير إذنه ، فإنه يحل له الإفدام على ما أكره عليه ، أو اضطر إليه من إتلاف المال أو أكله .

ولعلك تتنبه بعد تفسير التحريم في قوله تعالى: « التي حرم الله » ، بأحد هذين الوجهين \_ إلى أن التحريم المستفاد من صيغة النهى في الجزء الأول من الآية ، وهو قوله تعالى : « ولا تقتلوا » ، غير التحريم المصرح به بعد ، في كلة «حرم الله » و بذلك تكون الآية في نظرك أفادت بطريق سهل ، واضح الفائدة السامية ، التي تتفق و بلاغة الكلام و إمجازه ،

أما الجزء الثالث، وهو قوله تعالى : « إلا بالحق » ، فهو استثناء ، قصد به بيان أن هذه الحرمة الثابتة فى النفوس ، تزول عنها فى حالات تطرأ عليها فتجملها مباحة ، ولا يكون قتلها فى تلك الحالات جريمة منهيًا عنها .

وهذه الحالات : منها ما جاء به القرآن ، ومنها ما جاءت به السنة ، ومنها ما اتفق العلماء على إباحة القتل به . ومنها ما اختلفوا في إباحته للقتل .

<sup>(</sup>١) اكية ٢٩ من سورة البقرة .

و يمكن ضبط تلك الحالات ، باعتبار الغرض المقصود منها ، إلى ثلاث جهات نه

- (١) جهة تنفيذ أمر واجب.
- . ( ٢ ) جهة استيفاء حق ثابت .
- (٣) جهة دفاع عن حق محترم.

أما جهة تنفيذ الأسر الواجب: فهى فيما إذا أس الحاكم إنسانا بقتل آخر فقتله ، والأصل فى هذه الجهة ، أن طاعة ولى الأسر واجبة شرعا ، فيما ليس بمعصية ، وأن الشأن فى ولى الأسر ، أنه لا يأسر إلا بمـا هو حق ، وهو يملك بحكم الشرع ، القتل للإفساد فى الأرض ، وللزنا ، ولاستيفاء الفصاص للناس .

وعلى هذه المبادئ يكون الذى أمره الحاكم بقتل غيره ، فقتله ، منفذا لواجب شرعى عليه ، ويكون قاتلا بحق ، ولسكن إذا علم المأمور أن من أسم بقتله لا يستحق القتل ، وأقدم مع ذلك على قتله ، تنفيذاً للأس ، فإنه لا يكون قاتلا بحق ، ويكون عليه القصاص ، لأنه غير ممذور فى فعله ، وقد صح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » ، وأنه قال : « من أمركم من الولاة بغير طاعة الله ، فلا تطيعوه » .

ووجوب القصاص على المأمور فى تلك الحالة ، إنمسا يكون إذا كان فى قدرته أن يتخلى عن الأمر ، أما إذا أكرهه السلطان عليه بالقتل ، فهى مسألة « القتل بالإكراء » ، وفيها خلاف الفقهاء .

وأما جهة استيفاء الحق : فينبغى أن نعلم أن الحق فيها قسمان :

الأول حق لولى الدم \_ وذلك كما فى القتل قصاصاً . وقد جاءت فيه نصوص القرآن الكريم ، وهى نصوص الموضوع الذى نعالجه ، ولكن هل تختص الإباحة الناشئة عن هذا الحق بولى المجنى عليه ، فتكون الإباحة له فقط ، دون غيره ؟

قد عرض الفقهاء لهذه المسألة ، وفيها يقول ابن قدامة الحنبلى : « و إذا قتل القاتل غير ولى الدم ، فعلى قاتله القصاص ، ولو رثة الأول الدية ، و بهذا قال الشافعى ، وقال الحسن ومالك : يقتل قاتله ، و يبطل دم الأول . لأنه فات محله ، وروى عن قتادة وأبى هاشم ، أنه لا قود على الثانى ، لأنه مباح الدم ، فلا يجب قصاص بقتله . وحجة الجمهور فى وجوب القصاص على القاتل ؛ أنه محل لم يتحتم قتله ، ولم يبح قتله لغير ولى الدم ، فوجب بقتله القصاص .

وجاء في كتب الحنفية : « ولو قتل القاتل أجنبي ، وجب القصاص عليه في الفتل عداً ، لأن دمه محقون بالنسبة إليه ، وإباحته لم تكن إلا بالنسبة لمن قتله هو ، ويسقط حق المقتول الأول في الدية ، كا سقط في القصاص لأن المال لا يجب إلا بالتراضى ، ولم يوجد . وهذا أعم من أن يكون القتل قبل الحكم بالجناية أو بعده ؟ لأن احتمال عنو الأولياء قائم ، ما دام الحكم لم ينفذ »(٢).

وقول الحنفية : « إن احتمال عفو الأولياء قائم ، ما دام الحسكم لم ينفذ » ، هو معنى قول ابن قدامة في حجة الجمهور « إنه محل لم يتحتم قتله »

ومن هنا يتبين أن حق القصاص مبيح لدم الجانى عند جمهور العقباء ، إباحة خاصة بولى الحجنى عليه ، وليست إباحة مطلقة ، إلا في نظر قتادة ، وأبي هاشم .

وأما الثانى من قسمى الحق فى جهة الاستيفاء \_ فهو ما يكون للإمام . وهو فى صور : منها \_ وقد جاء فى القرآن \_ قتل المحارب المفسد فى الأرض ، قال تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، و يسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا » ، ومنها \_ وقد جاء فى السنة \_ قتل الزانى المحصن ، وقتل التارك لدينه ، المفارق للجاعة ، وقد روينا من قبل حديثهما .

<sup>(</sup>١) انظر الجزء التاسع من كتاب المغي ه

<sup>(</sup>٢) الظر باب مايوجب القود في الجزء الحامس من شرح الدر وحاشية أبن عابدين .

ويذكر بعض الفقهاء فى هذا القسم ، تارك الصلاة ، ومانع الزكاة ، ومرتبكب الفاحشة مع الرجال ، أو البهائم . كما يذكرون الساخر الذى يفرق بين المرء وزوجه ، و ربما زاد بعضهم على ذلك .

ويذكر الفقهاء هنا بالنسبة للزانى المحصن ما إذا قتله غير الإمام ، ويقولون فيه : وليس على قاتل الزانى المحصن قصاص ، ولا دية ، ولا كفارة وحكى بعض الشافهية وجها ، أن على قاتله القود . لأن قتله إلى الإمام ، فيجب القود على من قتله ، وهو فى ذلك كن عليه القصاص ، إذا قتله غير مستحقه ، وحجة الجمهور ، أنه مباح الدم ، وقتله محتم ، والدفو فيه غير مشروع فلا يضمن وصار فى ذلك كا لحربى الذى لاعصمة لدمه .

واملك تذكر أن الشرع جعل لولى الدم حق القصاص ، ولم يمنحه لغيره ، وجمل كذلك لولى الأمر حق الحد ، ولم يمنحه لغيره ، فالتفرقة بينهما غير ظهرة ، وقياس الزانى المحصن على الحربى ، قياس مع الفارق العظيم فلا يلحق به .

وأما الجهة الثالثة وهي جهة الدفاع عن الحق ، فينبغي أن تعلم أن الحق ، إما نفس ، أو عرض ، أو مال . وقد وردت السنة بإباحة القتل دفاعاً عن هذا الحق بأنو اع، الثلاثة ، وعنى الفقهاء فيها بالتفصيل والتفريع ، شأنهم في كل ما يعرضون لبحثه .

وقد قال صاحب السكنز وشارحه فى الدفاع عن النفس: ( ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ومن شهر على المسلمين سيفاً فقد أطل دمه » ، ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله إذا لم يمكن دفعه إلا به . وكذا إذا شهر على رجل سلاحاً ، فقتله أو قتله غيره ، دفعا عنه ، فلابجب بقتله شيء . ولا يختلف أن يكون بالليل أو النهار ، فى المصر أو خارج المعر ، لأن السلاح لا يلبث . وإن شهر عليه عصا فكذلك إن كان ليلا ، أو نهاراً

خارج المصر ؛ لأنه لايلحقه الغوث بالليل ، ولا فى خارج المصر ، فكان له دفعه بالقتل )(١).

وظاهم أن الحديث الذي جملوه أصلا في ثبوت حتى الدفاع عن النفس ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من شهر على المسلمين سيناً فقد أطل دمه » ، وأباحوا به دم المهاجم ، إنما ينطبق بلفظه ، وحرفه ، على الخروج على جماعة المسلمين ، فهو بإثبات حتى دفاع البغاة أشبه .

ويظهر أن عوم كلة « من » فى الحديث ، وشمولها الفرد والجاعة ، هى منشأ الاستدلال بهذا الحديث على أبوت حق الدفاع عن النفس مطقاً ، على أن المسألة فى تعليلها الفقهى ، وروحها التشريعى صحيحة معقولة ، تتفق ومبادى الشريعة العامة ، بالنسبة للضروريات التى منها حفظ النفس .

وقال صاحب السكمز وشارحه أيضاً في الدفاع عن المسال: (ومن دخل عليه غيره ليلا ؛ فأخرج السرقة ، فأتبعه ، فقتله ، فلا شيء عليه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: « قاتل دون مالك » ، ولأن له أن يمنعه بالقتل ابتداء ، فكذا له أن يسترده به انتهاء ، إذا لم يقدر على أخذه منه إلا به . ولو علم أنه لو صاح عليه ؛ يطرح ماله ، فقتله مع ذلك ، يجب القصاص عليه ، لأنه قتله بغير حق ) ، ثم قال يطرح ماله ، فقتله مع ذلك ، يجب القصاص عليه ، لأنه قتله بغير حق ) ، ثم قال وهو بمنزلة المفصوب منه إذا قتل الغاصب حيث يجب عليه القصاص ، لأنه يقدر على دفعه بالاستعانة بالمسلمين والقاضى ، فلا تسقط عصمته ، مخلاف السارق ، والذى لايندفع بالصياح ) (٢٠)

 <sup>(</sup>١) انظر الجزء السادس من تبين الحقائق لازيلي ، وغيره من كتب الحنفية ، في باب
 ما يوجب القود ، وما لايوجبه .

<sup>(</sup>٢) انظر المصدر الدابق.

وترى من هذا أن الفقها، يقيدون إباحة الدم فى حالة الدفاع عن المال ، بما إذا لم يقدر صاحب المال على دفع السارق إلا بالقتل ، فإن قدر بما دونه ، أو بصياح واستفائة ، فلا يحل له دمه ، وأنهم بذلك يجعلون للزمان والمكان فى تكييف الجريمة ، على الوجه الذى يباح بها الدم ، اعتباراً معقولا ، يلتقى وعدالة التشريع ورحمته ، و بعبارة أخرى أن تكييف الجريمة يتأثر عندهم بظروف التشديد والتخفيف المتصلة بها .

ولعلك تلمح من كلامهم أيضاً أنهم ينظرون في هذا الحق إلى مبدأ « التلبس بالجريمة » ، ويرون أن السارق قبل دخوله البيت ، وقبل التيقن بمحصوله على المسروق ، وإخراجه إياه ، لا يكون مباح الدم . وأن الفرار بالمسروق ، وقبل وصول السارق إلى مأمنه ، داخل في حالة التلبس المبيحة للدم ، أما إذا وصل إلى مأمنه فلا يباح دمه بالسرقة .

أما حق الدفاع عن العرض ، فقد قرره الفقهاء بالنسبة للمرأة يكرهها الرجل على نفسه ، و بالنسبة لمن رأى رجلا مع امرأته ، أو محرمه ، و بالنسبة لمن رأى رجلا مع امرأة أجنبية منه ، وقيدوه في الجيع بما إذا لم يوجد للدفاع عن العسرض سبيل دون القتل ، كما قرروا به قتلهما معا إذا كانت المرأة مطاوعة للرجل .

وقد روى فى هذا المقام — بالنسبة للرجل بجد أجنبياً فى حالة تلبس كامل مع امرأته — عن عمر رضى الله عنه : أنه كان يوما يتغذى إذ جاءه رجل يعدو، وفى يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون خلفه ، فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون ، فقالوا : يا أمير للؤمنين ، إن هذا قتل صاحبنا ، فقال له عمر : ما يقولون ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى ضربت فخذى امرأتى ، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته ، فقال عمر : ما يقول ؟ قالوا يا أمير المؤمنين ، إنه ضرب

بالسيف ، فوقع فى وسط الرجل ، وفخذ المرأة فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه ، وقال : إن عادوا فعد .

وروى عن ابن الزبير، أنه كان يوما قد تخنف عن الجيش، ومعه جارية له ، فأتاه رجلان ، فقالا : اعطنا شيئا ، فألقى إليهما طعاماً كان معه فقالا : خل عن الجارية ، فضربهما بسيفه ، فقطعهما بضربة واحدة .

ويشترط كثير من الفقهاء في إباحة الدم محق الدفاع عن العرض ، أن يثبت الاعتداء بأر بمة شهداء ، وهو الطريق الشرعي لإثبات جريمة الزنا ، و إلا كان قذفا يستوجب العقو بة . ولكن إذا لوحظ أن الإباحة المذكورة في همذا الباب ليست إقامة حد ، و إنما هي دفاع عن العرض ، يرجع إلى شخص المعتدى على عرضه بعامل « الغيرة التي تشبه الجنون» (١) ، وهو لا يملك مع ذلك إقامة الحد . وليس نائباً عن الإمام في إقامته — إذا لوحظ ذلك ، استبعد أن يشترط إثبات الاعتداء بأربعة شهداء ، واتضح أنه لا حاجة إلى هذا الاشتراط ، كا يرى بعض الفقهاء . نم ، لابد من ثبوت الاعتداء على العرض ، و يكني فيه البينة الشرعية ، التي يعتمد عليها الحاكم في سائر الشئون ، وللقضاء طرق كثيرة في الإثبات ، وراء الشهود الأربعة .

بقى أن الإباحة فى حالة ما إذا وجد رجل مع أجنبية ، لم يذكر الفقهاء لها مستنداً شرعياً يصح التعويل عليه ، اللهم إلا ما قالوا من أنه من باب النهى عن المنكر ، والنهى عن المنكر واجب ، وهوكا يكون بالقول ، يكون بالفعل لمن يقدر عليه . ورتبوا على هذا ، أنه لا يشترط فى إباحة دم المخالط للمرأة أن يكون محصلاً . وتراهم بهذا التعليل يقروننا على أن القتل فى هذه

<sup>(</sup>١) انظر ما قاله إصبغ أحد أصحاب الإمام مالك فى توجيه حكم الامام بسقوط حق القذف عن المرأة ، التى وجدت زوجها مع صبى ، وأبلنته للعاكم -- فى تبصرة ابن ارحون المالسكى .

الحالات، ليس إقامة للحد، وكان عليهم لهذا ألا يشترطوا الشهود الأربعة

على أن ما يعللون به الإباحة فى هذه الحالة من النهبى عن المفكر ، لا يقبله كثير من العلماء ؛ فقد نص الغزالى وغيره على أن إزالة المنكر بالقتل ، ليست إلا إلى الإمام ، ولا يملكها الأفراد إلا بالنصح والتعنيف ، و بكل ما لا يترتب عليه فتنة ، تفوق فى ضررها ضرر ارتكاب المنكر ، أو يكون فيها افتيات على حق الإمام . وهو كلام وجيه يتفق وأصول الشريعة العامة فى ارتكاب أخف الضررين .

هذه هى حالات الإباحة على المهوم ، وقد بحث فقهاؤنا كثيراً من جزئيات هذه الحالات بحثاً مستفيضاً ، وعرضوا فيها لحالات - كا قلنا - اتفقوا جميماً على أنها مبيحة للدم ، وحالات أخرى ، كانت إباحتها للدم محل خلاف بينهم .

وحسبنا في شرح قوله تعالى: « إلا بالحق » الذى جعل في الآية أساساً لزوال حرمة النفس — ما ذكر ناه من هذه الحالات مما نص عليه السكتاب ، وصحت به السنة ، ومن أراد الاستقصاء في معرفة تلك الحالات ، وأحب الوقوف على توجيهاتهم فيما اتفقوا فيه أو اختافوا ، فعليه بالرجوع إلى كتبهم وسيجد فيها غناء أى غناء .

ولكن يهمنا قبل أن ننتقل إلى غير هذا الموضوع أن نلفت النظر إلى أن حرمة النفوس ، أصل متيقن ، وأن إباحة ماكان كذلك ، لا تكون إلا بحق ، يتيقن ثبوته عن الشارع ، كما يتيقن وقوعه على وجه لاشبهة فيه .

وهذا أصل ينفعك كثيراً فى تعرف الحالات التى تندرج بحق ، تحت قوله تمالى : « إلا بالحق » .

### الجملة التانية من الآية الأولى قول تعالى :

· « ومن قتل مظلوماً ، فقد جملنا لوليه سلطانا ، فلا يسرف فى القتل ، إنه كان منصوراً » .

#### علم: العقوبة الدنيوية للقشل:

١٤ -- من القواعد المعروفة أن الحسكم على شىء موصوف بوصف يدل
 على أن ذلك الوصف علة فى ثبوت ذلك الحسكم .

وهذه القاعدة أحد مسالك العلة التى تسكلم الأصوليون عليها فى بحث القياس، وهو المسلك المعروف، عندهم بمسلك الإيماء والتنبيه، و به عرف أن السفر والمرض علة فى إباحة الفطر فى رمضان، أخذا من قوله تعالى: « فمن كان ملكم مريضاً، أو على سفر، فعدة من أيام أخر، وعرف أن السرقة والزنا علة موجبة للحد، أخذا من قوله تعالى، « والسارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما »، وقوله تعالى، « الزانية والزانى فاجلوا كل واحد منهما مائة جلدة » .

وكذلك عرفنا به هنا أن القتل ظلمًا ، علة فى أن يجمل الله لولى المقتول سلطانًا فى الجناية ، أخذا من قوله تمالى : « ومن قتل مظلوما فقد جملنا لوليه سلطانا » .

وفى الواقع أن العلة فى هذا مجوع أوصاف ثلاثة وهى : الفتل ، وكونه ظلماً ، وكونه عمداً .

وقید المظلومیة هو المعروف فی لسان الفقهاء وصف « العدوانیة » ، وهذا یرجم إلی أن یکون القتل وقع بغیر « الحق » الذی مر بیانه فی الجلة .

أما قيد الممدية فمصدره أمران :

أولها: أن الله رتب غير القصاص على ما لا عمد فيه وهو الخطأ ، وذاك في قوله تعالى: « ومن قتل مؤمناً خطئاً فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله » ، ووصف القتل الذي هو جريمة واعتداء بالعمدية في قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً » ، وهي آية الجزاء الأخروى التي سبق بيانها ، فدل هذا وذاك على اعتبار قيد « العمدية » في تكون القتل جريمة ، موجبة للعقوبة .

ثانيهما: وهو مأخوذ من طريق النظر – أن القتل نهاية العقوبة ، ونهاية العقوبة يا تخامل الجناية ، ولا تتكامل الجناية إلا بوصف (العمدية) الذي هو أساس المؤاخذة ، ويؤيد هذا أن كلة « قتل » جاءت في النص مطلقة ، ومن المقرر أن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل ولا ريب أن أكل أنواع القتل هو ماكان عن طريق العمد .

والاستدلال على « العمدية » بهذين الوجهين اللذين بيناهما ، استدلال معروف مقبول عندكافة العلماء .

أما الاستلال عليه بقوله صلى الله عليه وسلم: « العمد قود » ، فهو استدلال لا يتفق وقواعد الحنفية في « حمل المطلق على المقيد » وذلك لأنه تقييد في السبب ، وقد قرروا أن المطلق في الأسباب لا يحمل على المقيد منها ، لعدم تنافيهما ، فيجب العمل بكل منهما ، أى فيكون الحديث مفيداً لترتب القود على العمد ولا يمنع ترتبه على غير العمد ، كما يعطيه ظاهر الآية ، حيث أطلقت القتل ولم تقيده بالعمد .

### تعريفنا للقتل والتفريع عليه :

١٥ — أما القتل ، وهو العنصر الأول من عناصر الجريمة ، فتمريفه كالآتى :
 « إزهاق روح إنسان متحقق الحياة ، قارها ، بفعل من شأنه عادة أن يزهق الروح ، يقوم به إنسان مؤاخذ بعمله » .

هذا هو ما رأينا فى تعريف « القتل » الذى يعتبر جريمة موجبة للقود وعليه فليس من القتل المذكور ، إزهاق روح غير الإنسان ، ولا إزهاق روح إنسان غير متحقق الحياة ، كالجنين ، ولا إزهاق روح متحقق الحياة غير مستقرها ، كأن يكون فى حالة النزع من جناية سابقة ، ولا إزهاق روح مستقر الحياة بغير فعل يقوم به إنسان ـ وهو صادق بأن لم يكن بفعل أصلا وهو الموت ، أو بفعل يصدر من غير إنسان ، ولامدخليته ، أو بفعل يقوم به إنسان ليس مؤاخذاً بعمله ، كالصبى والمجنون ، ولا إزهاق بفعل ليس من شأنه أن يزهق ، وإن قارنه الزهوق كغمزة بإصبع ، أو بإبرة فى جلد ، لم تحدث تورماً ولا تسمماً .

وهذا كله باتفاق العلماء ليس قتلا موجباً للقود ، ولم يكن منه محل خلاف بينهم ، سوى مسألة واحدة ، وهى مسألة ( إزهاق الروح فى حالة النزع من جناية سابقة ) ، فإن الجمهور ذهبوا إلى أن القود على الأول ، لأن زهوق الروح مستند إلى فعله ، ولا عبرة بحياته التى قطعتها جناية الثانى ، لأنه فى حكم الميت (١).

ورأى الظاهرية أن القود على الثانى ، وقد عرض لها ان حزم تحت عنوان : ( مسألة فيمن قتل إنسانًا يجود بنفسه للموت ) .

وقال فى توجيه الرأى: (لا يختلف اثنان من الأمة كلها فى أن من قربت نفسه من الزهوق بعلة أو جراحة ، أو بجناية عمداً أو خطأ . فمات له ميت ، فإنه يرثه ، وفى أنه من قدر على الكلام فأسلم وكان كافراً ، وهو يميز بعد ، فإنه مسلم يرثه أهله من المسلمين ، فصح بذلك أنه حى ، وأن قاتله ، قاتل نفس بلاشك ، عليه القود إن كان عمداً ، والدية إن كان خطأ ) (٢٠) .

ولسا في ذلك التوجيه نظر ، فإن من يرى أن حياته ليست حياة معتبرة

<sup>(</sup>١) انظر باب ما يوجب القود في الجزء الثالث من شرح الدر المحتار وابن عابدين .

<sup>(</sup>٢) انظر الجزء العاشر من كتاب المحلى .

وأن القود على الجانى الأول ، لا يسلم مسألة الميراث ، فقد صرحوا بأنه لو مات ابنه ، وهو على تلك الحالة ، ورثه ابنه ، ولم يرث هو ابنه ، و بمقتضى هذا قد لا يحكمون بإسلامه مادام المفروض أنه فى حالة النزع ، وأنه يجود بنفسه . على أن مايستدعيه القود من حياة المجنى عليه غير ما يستدعيه الحكم بالإرث وصحة الإسلام ، فإن الميراث يكنى فيه مطلق حياة ، وصحة الإسلام يكنى فيها التمييز والإدراك ، فنبوت هذه الأحكام ، لا يعنى الجانى الأول من القود ، وليس هذا ، كن أصيب بملة ، صار بها إلى النزع ، فأجهز عليه إنسان ، فإنه لم يحدث به جناية سابقة من شأنها أن تزهق روحه ، وتجعله فى حالة النزع حتى يضاف قطع الحياة إليها ، و إنما أصيب بجناية واحدة ، وهى فعل من شأنه الإزهاق ، فليضف الإزهاق سابقة اليها باعتبارها جريمة ظاهرة ، قطعت على الحى — الذى لم تقطع عليه جريمة سابقة — حياته .

هذا وفى مذهب المالكية ، ما يفيد أنه متى كانت الجنايتان نافذتين إلى المقتل ، وكان لا يعيش عادة بو احدة منهما ، فإنه يقتل الضارب الأول والثانى .

هذا وقد نص العلماء على أن القود لا يشترط فيه أن يكون إزهاق الروح متصلا بحصول الضرب ، وعلى ذلك قالوا : لو جرح رجل عمداً ، وصار ذا فراش حتى مات ، يقتص منه ، وعللوا ذلك بأن الجرح سبب ظاهر لموته ، فيحال الموت عليه ما لم يوجد ما يقطعه كر الرقبة ، أو البرء منه ، ولا يشتبه وضع هذه المسألة مع وضع المسألة السابقة التى فرض فيها أن الجريمة السابقة صيرت المجنى عليه في حالة النزع ، ولا كذلك هذه .

# اخشوف العلماء في آلة الفشل والتسبب فيه :

17 — لم يعرض القرآن الكريم ، ولا السنة النبوية الصحيحة إلى تحديد آلة القتل ، وإنما وقفا عند وصفه بالعمدية والعدوانية ، وتوكا آلة القتل للعرف ، يحددها ويكشف عن معناها ؛ وذلك لحكة سامية ، هي أن طرق القتل تختلف في الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، وأن الابتكار يدخلها كما يدخل كل شيء من شئون الإنسان ، فالإنسان يبتكر آلة الشر . كما يبتكر آلة انظير ، فلو أن المشرع حدد للقتل الذي يكون جريمة آلة مخصوصة ، وكيفية مخصوصة ، لاستطاع المتفننون في الإجرام أن يبتكروا في الوصول إلى غايتهم ، آلة غير الآلة التي حددها ، و بذلك ينجون التي حددها ، و بذلك ينجون من طائلة العقاب ، وتفوت الحكمة من مشروعية القود التي يقول الله فيها : من طائلة العقاب ، وتفوت الحكمة من مشروعية القود التي يقول الله فيها :

لهذا ترك المشرع تحديد الجريمة فى الآلة والسكيفية ، وترك ذلك للمرف يحدده و يحكم عليه ، بعد أن وضع الوصف العام من العمدية والعدوان .

وقد مشى فى ظل هذه الحسكمة جمهور الفقهاء ، فلم يشترطوا فى الجريمة آلة محددة تفرق الأجزاء ، كما لم يشترطوا أن تسكون بطريق المباشرة ، بل قدروا أن كل مامن شأنه عادة أن يزهق الروح ، محدداً أو غيرمحدد ، مباشرة أو تسبباً ، فهو محتق للجريمة ، موجب للقود ، متى كان عن قصد .

ومن ذلك قالوا بالقود فى السلاح ، والحجر الثقيل ، بل والصغير إذا أصاب مقتلا .

وقالوا به فى التخنيق ، والتغريق ، والإلقاء للأسد فى بيته — والإلقاء للحية . وقالوا به فى الحبس عن الطعام والشراب مدة يتحقق الإزهاق فيها عادة بالجوع والعطش ، وهكذا ، إلى أن قالوا : بالقود فى تعمد شهادة الزور أمام الحاكم بالقتل ، ليحكم على المشهود عليه بالقصاص . ورأوا أن الشهادة طريق شرعى للقتل (۱) .

هذا رأى الجهور، وهو يتفق إلى حد ما والحكمة التى بيناها فى عدم تحديد المشرع لآلة القتل.

و يقابله تماما رأى أبى حنيفة رضى الله عنه ، وهو: أن القتل الموجب للقود يشترط فيه أن يكون بآلة محددة ، تفرق الأجزاء ، كالسلاح وما يعمل عمله في تفريق الأجزاء . كالنار ، ويوجه أصحابه هذا الرأى بأن القود لا يكون باتفاق إلا بالفتل العمد ، والعمدية أمر خنى ، لا يعرف بنفسه ، و إنما يعرف بآلة الضرب ، وليس هناك من آلة تقطع حبل الشك في تعمد القتل إلا الحديد ، وما يجرى مجراه .

وهذا الرأى — وإن كان يساير في ظاهره — قاعدة التحرى في « الحق » الذي يرفع حرمة النفس ، ويجعلها مباحة ، إلا أنه من جانب آخر يوسع مجال الإجرام للمجرمين ، ويمكن لهم من ارتكاب جرائمهم ، وهم في مأمن من العقاب الرادع ، وهو في الوقت نفسه يقلل من أهمية هذه الحكمة السامية التي كانت أساساً في إطلاق « القتل » في النصوص ، بل وفي إطلاق غيره من الجرائم ، أساساً في إطلاق عيره من الجرائم ، مثل « السرقة » ، « والإفساد في الأرض » عن التحديد بطريقة مخصوصة ، وآلة معينة .

ووجهة النظر فيه بعد ذلك غير مستقيمة فإن القضية القائلة : « وليس هناك

<sup>(</sup>١) قارن المسادة ٢٩٥ من قانون العقوبات المصرى .

من آلة تقطع حبل الشك في تعمد القتل إلا الحديد وما يجرى مجراه » ، غير صحيحة في نفسها ، فإن عملية التخنيق والتفريق والرض بالحجر الثقيل والإلقاء من شاهق أشنع جرما ، وأفظع قتلا ، وأقطع لحبل الشك في تعمد القتل ، من الضرب بقشرة قصب لازقة وزجاجة تشق الجلد وتعمل عمل الذكاة في الحيوان ، والقصد منها تطهير اللحم من الدم مقياساً لقتل الإنسان ، ويقال : « كل ما به الذكاة يكون به القود ، و إلا فلا » (1)

وقد أفسح هذا الرأى لكثير من علماء المذاهب الأخرى مجال النقد للإمام أبى حنيفة وأسرف بمضهم فى ذلك أى إسراف ، حتى يقول ابن حزم : « ومن عجائب الأقوال أن الحنفيين يقولون من أخذ قنطاراً من حجر ، فضرب به متعمداً رأس مسلم ثم لم يزل يضر به به حتى شرخ رأسه كله ، فإنه لاقود فيه » . ويقول : « وما نعلم مصيبة ولا فضيحة على الإسلام أشد عمن لا يرى القود فيمن يقتل المسلمين بالصخرة ، والتفريق والشرخ بالحجارة ، ثم لا قود عليه ولا غرامة ، بل تكاف الديات فى ذلك عاقلته » (٢)

وفى غالب الظن أن الإمام أبا حنيفة لم يرد هذا الرأى إلا تحكيما للشأن الفالب لجريمة القتل فى زمنه ، وفى البيئة التى عاش فيها وأنها كانت لا تعرف الاعتداء بالقتل إلا بطريق « الآلة المحددة » التى تفرق الأجزاء .

وفى غالب الظن أيضاً أنه لو امتدت به حياته حتى رأى الابتكار فى وسائل الإجرام ، على نحو ما نرى ورأى غيره — لما أحجم عن القول بوجوب القود فى تعمد الضرب بالحجر الكبير والتخنيق والتغريق .

<sup>(</sup>١) انظر الدر المختار في أول كتاب الجنايات .

<sup>(</sup>٢) انظر الجزء العاشر من كتاب المحلى .

وفى غالب الظن أيضاً أن توجيه رأيه المذكور فى كتب الحنفية ، والذى خصناه لك آنفاً . لم يكن إلا من صنع علماء المدهب ، الذين يهتمون كثيراً بتخريج رأى الإمام وتوجيهه لكل مايستطيعون . وكان على ابن حزم أن يعرف لأبى حنيفة قدره و بلاءه ، فلا يسبق قلمه فيه بتلك الكلمة القاسية ، فقد كان أبو حنيفة رحمة وخيراً للإسلام ، وشرفاً للمسلمين ، وعلى الجيم رحمة الله ورضوانه .

و يتوسط بين هذين الرأيين ، رأى الإمامين : أبى يوسف ، ومحمد — من علماء الحنفية — و يتلخص هذا الرأى فما يلى :

إن العمد الموجب للقود هو كل ماكان بفعل يقتل مثله غالباً ؛ وبهذا يتناول عندهم بالمحدد ، وغير المحدد ، من الحجر الكبير ، والتخييق ، والتغريق . غير أنهما يشترطان فيه أن يكون بعمل متصل بالمجنى عليه ، وهو المعروف بكامة « المباشرة » ويخرجون منه ماكان بطريق التسبب ، فلا يوجب القود عندهم القتل بحبس الطعام والشراب ، ولا القتل بإطلاق الحيوان المفترس على الإنسان ، ولا بقطع حبل تعلق به إنسان بقصد قتله ، ولا بشهادة زور بما يوجب القتل أو غير ذلك مما لا يكون الجانى فيه مباشراً للعمل الذى ترتب عليه الإزهاق مباشرة .

وهذا الرأى – وإن كان فى جملته وسطا بين الرأيين السابقين إلا أنه فيما نرى حكم هو الآخر فى تسكييف الجريمة الموجبة للقود جهة لا تقف محاولات المجرمين عندها ، فالحق أن التسبب كالمباشرة متى كان على وجه التمدى ، وتحققت فيه صلة السببية بين الفعل والموت ، وذلك بأن يكون مؤدياً إليه غالباً فى مجرى العادة ، ولم يطرأ على الفعل ما يقطع نسبة الموت إليه ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون التسبب شرعياً ، كا فى شهادة الزور الموجبة وحدها حكم القاضى

بالقصاص ، أو غير شرعى ، كما فى حبس الطعام والشراب ، والإلقاء من شاهتى ، وقطع الحبل الذى يتعلق به إنسان .

### رأينًا في الموضوع :

هذه هي الآراء الثلاثة في آلة القتل ، بسطنا لك جهات النظر فيها ، ونحن لا زلنا عند رأينا الأول فيا ينبغي التعويل عليه ، حول تكوين هذه الجريمة ، من هذه الجهة ، وهو الرجوع فيها إلى العرف الذي تقره الجاعة ، ويشهد به الواقع الذي تمسه الجريمة ، ويحقق الحكة التي لأجلها شرع العقاب .

### احتلاف العلماء في شيد العمد :

۱۷ — كما اختلف العلماء فى تسكييف القتل الذى يكون موجبا للقصاص ، من جهة آلته ، على النحو الذى ذكرناه ، اختلفوا أيضاً فى وجود قسم اللث بين العمد والخطأ ، فذهب الجمهور إلى أن هناك وسطاً بينهما ، وهو شبه العمد ، ويسمى : عمد الخطأ ، أو خطأ العمد .

وقد اختلفوا فى معناه ، بناء على اختلافهم فى الموضوع السابق ، فيرى أبو حنيفة أنه تعمد الضرب بما ليس حديداً ، ولا ما يجرى مجرى الحديد ، كالحجر الثقيل ، والتخنيق ، والتغريق مما يقتل غالباً .

ويرى الجمهور أنه تعمد الضرب بمالا يقتل غالباً ، كشبة صغيرة ، أو لكزة في غير مقتل ، ومنه عند الصاحبين التسبب المفضى إلى الهلاك ، كنع الطعام والشراب .

وهو فى نظر من قال به ، يشبه العمد ، من جهة قصد الضريب ، و يشبه الخطأ

من جهة أنه ضرب بمـالا يقصد به القتل غالبًا ؛ ولهذا سموه عمد الخطأ ، وخطأ العمد وهو لا يوجب القود عندهم .

وخالف الجمهور في إثبات شبه العمد، الإمام مالك، ونحا نحوه في إنكاره أهل الظاهر.

وبمن حمل راية الهجوم القوى على القول به ، الإمام ابن حزم ، حيث يقول : « والقتل قسمان ، عمد وخطأ ، برهان ذلك الآيتان اللتان ذكر ناها آنفا<sup>(۱)</sup> ، فلم يجعل عز وجل بين الممد والخطأ قسماً ثالثاً . وادعى قوم أن ها هنا قسما ثالثاً وهو عمد الخطأ ، وهو قول فاسد ، لأنه لم يصح فى ذلك نص أصلا . وقد بينا سقوط تلك الآثار التى موهوا بها » .

وقد عرض فى موضع آخر للحديث الذى يعتمد عليه الجمهور ، فى إثبات شبه العمد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا إن قتل الخطأ ، شبه العمد ، ما كان بالصوت والعصا والحجر ، ديته مغلظة ، مائة من الإبل ، منها أربعون فى بطونها أولادها » ، وأثبت أنه حديث مضطرب لا تقوم به حجة ، ووافقه على ذلك ابن رشد ، وقال : ( إنه حديث لا يثبت من جهة الإسناد )(٢) .

#### الولى والسلطان الذي جعب اللم له :

۱۸ - « الولى » هو الوارث مطلقا ، نسبياً كان أم سببياً ، ذكراً كان أم أنى ، أو هو الوارث النسبى فقط فلا حتى للزوجين فى القود ، ما لم يكونا

<sup>(</sup>١) حما قوله تمالى : • وما كان اؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ، ، وقوله تعالى : • ومن يقتل مؤمنا متعمدا ... ،

<sup>(</sup>٢) انظر الجزء العاشر من كتاب المحلى ، والجزء الثانى من بداية المجتهد .

من النسب ، أو هو الذكور العصبة فقط دون غيرهم من الأقارب .

واستدل الذين عموا في (الولى) ، بماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وعلى المقتتلين أن ينحجزوا ، الأول فالأول ، و إن كانت امرأة » ، وقد فسر أبو داود ، ممن رووا الحديث (المقتتلين) بأولياء المقتول الطالبين للقود ، وفسر (ينحجز) ، بالكف عن القود ، بعفو أحدهم ، ولو كانت امرأة ، وفسر (الأول فالأول) بالأقرب فالأقرب .

وقد ترجم صاحب منتقى الأخبار لهذه المسألة بقوله : ( باب فى أن الدم حق لجميم الورثة من الرجال والنساء ) .

هكذا اختلف الفقهاء فى المراد ( بولى الدم ) ، وذلك بعد اتفاقهم جميعًا ، على أن الحق فى الجناية من عفو أو قود ، ثابت شرعا وقطعًا بالنص القرآنى الصر يح لولى المجنى عليه ، وقد بسطنا وجهة نظر الشريعة فى جعل حتى المطالبة وحتى العفوله دون ولى الأمر ، فارجع إليه إن شئت .

وقد ذكر الفقهاء مسائل كثيرة تتملق باتفاق الأولياء أو اختلافهم في طلب هذا الحق ، ولا يهمنا شيء منها في دراستنا هذه ، غير أنهم ذكروا مسألتين ينبغي أن نشير إليهما نوعا ما من الإشارة .

إحداها : هل ثبوت ذلك الحق للولى بطريق الإرث عن المجنى عليه ، أو هو حق ثبت لهم ابتداء دون انتقال إليهم من الحجنى عليه ؟ وعلى الأول يكون الولى نائباً عن المقتول صاحب الحق ، وعلى الثانى يكون الولى صاحب حق بالإصالة .

ذهب إلى الأول أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبى حنيفة ، وذهب الإمام إلى الثانى ، واستدل له بظاهر قوله تمالى : ( فقد جملنا لوليه سلطاناً ) ، نظراً إلى أن الأصل فى ( اللام ) التمليك ، فيكون الله بهذا ، قد ملك التسلط للولى بعد القتل ،

وظاهر أن هذا ليس نصاً فى تأييد مذهب الإمام لأن التسلط كما يكون بثبوت الحتى ابتداء ، يكون بصير و رته وانتقاله من المورث إلى الوارث ، وقد يرشح هذا التعبير بكلمة « جعلنا » الدالة فى أصل وضعها على الصير و رة والانتقال ، كما يرشحه أن المجنى عليه إذا عفا قبل موته ، سقط الحق ولا يكون للأولياء شىء بعد ذلك.

وبما يتفرع على هذا الخلاف أن أحد الأولياء يقوم خصا عن الغائبين في إثبات الحق على رأى الصاحبين ، خلافا للإمام الذى يرى وجوب إعادة الإثبات على الغائب متى حضر ؛ وهذا مبنى على قاعدة مقررة عندهم وهى : أن كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة ، فإن أحدهم ينتصب خصا عن الباقين ، ويقوم مقام الكل في الخصومة . وأن مالا يملكه الورثة بطريق الوراثة ، لا يصير أحدهم خصا عن الباقين .

وثانية المسألتين ، هي إذا كان في الأولياء كبار وصغار ، وكان القصاص مشتركا بين الفريقين ، جاز للكبار أن يستقلوا بالحق قبل أن يبلغ الصفار ، وهذا عند أبي حنيفة .

وقال الصاحبان: ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار، لأن الحق مشترك بينهم ولا ولاية للكبار على الصغار حتى يملكوا استيفاء حقهم، ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزؤ، وفيه إبطال حقهم بغير عوض يحصل لهم، فتعين التأخير إلى أن يدركوا.

واستدل لأبى حنيفة ، بما روى من أن عبد الرحمن بن ملجم حين قتل علياً رضى الله عنه قتل به ، وقد كان من أولاد على رضى الله عنه صغار ، ولم ينتظر بلوغهم ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضى الله عنهم ، ولم ينكر واحد منهم

<sup>(</sup>١) راجع شرح الدر ، وأبن عابدين ، في باب الصهادة في الفتل - بالجزء الخامس .

فحل محل الإجماع . وقد روى أن علياً رضى الله تعالى عنه ، قال عندما أصيب : « أما أنت يا حسن ؛ فإن شلت أن تعنو فاعف ، و إن شلت أن تقتص ، فاقتص بضر بة واحدة و إياك والمثلة » . فلما مات على ، قتل به ابن ملجم ، وكان فى و رثة على ولده العباس ، ولم يكن سنه يزيد عن أربع سنين (١) .

أما السلطان الذي جعله الله للولى ، فقد فسره بعض العلماء ، بحق طلب القود وفسره البعض الآخر بحق التخيير بين العفو والقود . وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو: هل موجب العمد القود عينا ، أو موجبه التخيير بين القود والعفو ؟ وهذه مسألة سنعرض لها إن شاء الله في تفسير آية : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص » .

### الإسراف المنهى عنه فى الفثل:

١٩ — لما بين الله أن للولى سلطاناً حينها يقتل وليه ، وكان من شأن من يصير إليه سلطان فى شىء ، أن يمنح نفسه كامل التصرف فيه بما يشاء ، ور بما أوقعه ذلك فى تجاوز الحق الذى خوله ، فيصبح مسئو لا بعد أن كان سائلا ، ومؤاخذا بعد أن كان آخذا — لهمذا فرع الله على جمل السلطان للولى بالنهى عن الإسراف فى ذلك الحق ، فقال : « فلا يسرف فى القتل » . والإسراف فى الأصل هو التجاوز عن الحد المطلوب ، وقد يكون باعتبار القدر والعدد ، وقد يكون باعتبار المحدود ، ولا على الجميع ، ويكون المعنى : يكون باعتبار الكيفية ، ولإطلاقه فى الآية ينبغى حمله على الجميع ، ويكون المعنى : لا يقتل غير القاتل ملباً ، أو تقطيعاً ، أو تقطيعاً ،

<sup>(</sup>١) اظر تهيين الحقائق على السكنز ، وحاشية الثلمي عليه - بالجزء الحامس .

# الاستيفاء وحكم الحاكم :

حوقد أخذ جماعة من العلماء من قوله تعالى: « فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل » ، أن للولى حق الاستيفاء ، قضى به القاضى أم لم يقض ، وصرح بذلك فى كتب الحنفية .

وقد جاء فى تبصرة ابن فرحون المالكى ، فى بيان ما يفتقر لحسكم الحاكم ، ومالا يفتقر ، ما يأتى :

( إن كل ما يحتاج إلى نظر وتحرير ، وبذل جهد فى تحرير سببه ومقدار مسببه ، لابد فيه من حكم الحاكم) ، ثم عد من جزئيات ذلك الحدود ، وقال فيها : ( إنها تفتقر إلى حكم الحاكم ، وإن كانت مقاديرها معلومة ، لأن تفويضها لجيم الداس يؤدى إلى الفتن والشحناء ، والقتل ، وفساد الأنفس والأموال .

وكذلك التعزيرات ، لأنها تفتقر إلى تحرير الجناية ، وحال الجناية ، والمجنى عليه ، فلابد فيها من الحاكم) ثم قال ، (وكذلك ما جرى هذا المجرى ، كاستيفاء القصاص ) (١) .

وقد نقل ذلك علاء الدين الطرابلسي الحنني ، قاضي القدس في كتابه «معين الحسكام» ، وأقره باعتباره « الشأن الذي لا ينبغي سواه » ، ولعلك تأخذ من صنيع القاضي علاء الدين في موافقة ابن فرحون على ذلك ، آن الفقهاء يرون أن السياسة الشرعية لها تأثير عظيم في تنظيم الأحكام وتركيز الحقوق ، حتى عند من لا يرى مذهبه ذلك التنظيم ، ولا ذلك التركيز .

وقد جاء في سائر كتب المالكية أن : الأصل عدم تمكين الإنسان

<sup>(</sup>١) انظر الجزء الأول من التبصرة على هامش فتح العلى المالك . مطبعة التقدم .

من استيفاء حقه بنفسه ، لأن تخليص الناس بعضهم من بعض ، من وظيفة الحكام . وقد أبيح للحاكم أن يجعل استيفاء القتل ، لولى الدم ، وذلك اتباعا لما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم : « سلم القاتل لولى المجنى عليه » و بقى ما عدا القتل على الأصل المذكور ، حتى أنه لا يجوز تفويضه لولى الدم فيما دون النفس .

ولملك تتنبه بمد هـذا إلى أن السلطان الذى جمل لولى الدم ليس هو : الاستيفاء الفعلى ، و إنما هو حق الطلب ، وهذا هو وحده ، المقرر فى الشريعة ، الثابت بالنصوص .

وقد جاء فى تفسير القرطبى : ( لا خلاف أن القصاص فى القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر ، فرض عليهم النهوض بالقصاص و إقامة الحدود وغير ذلك ، لأن الله سبحانه خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتهيأ المؤمنين جميماً أن يحتمموا على القصاص . فأقاموا السلطان مقام أنفسهم فى إقامة القصاص ، وغيره من الحدود ) (1)

هذا وقد قرر المالكية ، أن ولى الدم إذا باشر قتل الجانى بنير تفويس من الإمام أو نائبه ، فإنه يؤدب لافتياته على الإمام فى حقه ، وجاء مثل ذلك فى كتب الشافعية .

ولملك بمد هذا تعرف أن حكم الحاكم ، أمر لابد منه فى استيفاء القود ، وأن الاستيفاء حق للحاكم ، له أن يفوضه لولى الجناية فى النفس فقط ، وأن يفوضه لغيره ممن يختار فى النفس ، وفيما دونها .

<sup>(</sup>١) انظر الجزء الثاني من تفسير القرطي .

#### آلة الاستيفاد :

٢١ – لم يعرض القرآن الكريم ، في استيفاء « القود » إلى تحديد آلة
 خصوصة يكون بها الاستيفاء ، ولهذا كانت المسألة محل خلاف بين العلماء .

فرأى الشافعية أن الاستيفاء يكون بالآلة التى ارتكبت بها الجريمة . ولهم كلام طويل فيما لو ارتكبت الجريمة بفعل غير مشروع ، واستدلوا بما روى عن أنس رضى الله عنه أن « يهودياً رض رأس صبى بين حجرين ، فأص رسول الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين » .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : « و إن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » . و بأنه استيفاء على وجه القصاص ينبىء عن الماثلة ، فيجب أن تتحقق الماثلة في الأصل والوصف .

ورأى الحنفية أن القود يجب أن يكون بالسيف لا غير ، واستدلوا بحديث رووه فى ذلك ، وهو : « لا قود إلا بالسيف » ، وقد طمن الشافمية فى هذا الحديث كما حل الأحناف ، حادثة اليهودى ، على أنه كان ساعياً فى الأرض بالفساد ، فقتل بما رآه الإمام وقالوا فى آية : « و إن عاقبتم فعاقبوا بمثل ماعوقبتم به » إن المقصود بها « نفى الزيادة » ، وذلك على ماروى عن ابن عباس ، وأبى هريرة ، من أنه لما قتل حزة ، ومثل به ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « و إن عاقبتم فعاقبوا بمثل بهم لأمثلن بسبعين رجلا منهم » . فأنزل الله تعالى : « و إن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بل نصبر » ، فصبر ، وكفر عن يمينه .

أما الاستدلال بأن القصاص يقتضى الماثلة ، وهي في الأصل والذات ، فنرى أنه تحميل للفظ أكثر بما يحتمل ، لأن الله يقول: « ولكم في القصاص حياة » ،

ولا شك أن الحياة التي تترتب على القصاص ، ليس من وسائلها أن يكون القود بآلة مخصوصة ، فهي تتحقق بمجرد أخذ الحق .

أما ما يجب فى آلة الأخذ ، فذلك شىء كما قلنا توكه القرآن للعرف ، وينبغى أن يحكم فيه معنى الإحسان الذى أمر الله تعالى به فى كل شىء ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله كتب الإحسان على كل شىء ، فإذا قتاتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » .

فأنت ترى أن الإحسان فى القتلة مأمور به فى هذا الحديث على وجه العموم، ولا ريب أن إحسانها ، إنما يكون بكل ما لا يجدث مثله ، ولا يضاعف ألماً .

وعلى ذلك نرى : أنه يجب أن يكون التنفيذ بكل آلة تحقق الإحسان على هذا الوجه ، والحياة كلا تقدمت في الابتكار ، وجد فيها من وسائل الإحسان في القتلة ، ما لا يوجد من قبل ، فيلزم أن يتبع كل ما جد من وسائل الإحسان تحقيقاً للأسر به في كل ما يمكن .

وليس الوقوف على رأى معين من آراء الفقهاء فى مثل هذا الموضوع ، ما ينبغى أن يحفل به ، لأنه كما قلنا فى طريق ارتكاب الجريمة ، مفوت لقصد المشرع الحكيم فى عدم التحديد بآلة مخصوصة ، وطريقة معينة .

و إلى هنا تم ما أردنا من تفسير الآية الأولى ، في القصاص بالنفس ، ولننتقل إلى تفسير الآية الثانية ، والله الموفق والمعين .

## تفسير الآية الثانية

وجرياً على السنن الذى نهجناه فى تفسير الآية الأولى ، نستطيع أن نفصل من هذه الآية — أربعة أجزاء ، نفرد كلا منها بالشرح والبيان ، وهى :

١ - قوله تمالى: « يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى » ،
 وفيه ما يأتى :

معنى توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين .

وكالة الحاكم عن الأفراد في المطالبة بالحقوق.

معنى القصاص الذي كتبه الله في شأن القتل.

ح قوله تمالى: « الحر بالحر ، والعبــــد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » .
 وفيه ما يأتى :

لا اعتبار لشيء من الأوصاف في القصاص.

الرأى المختار في بمض الجزئيات المختلف فيها .

٣ — قوله تعالى : « فَمَنْ عنى له من أخيه شى ، فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » .

٤ — قوله تمالى : « ولكم فى القصاص حياة ياأولى الألباب لعلكم تتقون ».

قوار تعالى « يأبرها الزين آمنوا كتب عليكم القصاص في القالى » : دول حد عرفت في تفسير الآية الأولى ، وهي الآية « المكية » ، منى

« القتل » الموجب للقود ، وأنه هو « العمد العدواني » وأنه عبر عنه بالقتل ، كاكانوا يدبرون .

وعرفت من الآية نفسها ، أن الله جعل لولى المقتول سلطاناً على القاتل ، ونهاه عن الإسراف في ذلك السلطان ، كما كانوا يسرفون .

وعرفت أن الآية «المسكية» ، لم تعرض بعد هذا لبيان صاحب الاختصاص في القضاء بهذا الحق أو تنفيذه ، إذا ما طابه صاحبه ، وهو ولى المقتول ، وإنما تركتهم وشأنهم ، الذي كانوا يألفونه في الجاهلية .

#### معنى توجيد الخطاب إلى جماعة المؤمنين :

٣٣ - ثم جاءت الآية الثانية ، وهي هذه الآية التي معنا ، بعد أن تركز المؤمنون بالمدينة ، جماعة ، لها حاكم يقضي وينفذ ، فيا يقع فيهم من خصومات ، ويثبت من حقوق ، فوجهت الخطاب إلى المؤمنين ـ كا ترى ـ بالوصف الجامع لهم ، وهو الإيمان ، وبينت أن الله «كتب » ، وفرض عليهم القصاص ، في شأن من قتل عمداً بغير حق .

و بذلك علم أن جماعة المؤمنين — وهم الذين كتب عليهم القصاص في شأن المقتولين — هم الذين ناط الله بهم الحكم بالقصاص وتنفيذه ، وأن ذلك واجب عليهم لولى المقتول .

وكان ذلك من جهة أن الوجوب المذكور ، لا يمكن أن يكون على فرد معين ، لا ولى المقتول . لأن الحق له لا عليه ، كا صرحت به الآية الأولى ، ولا غيره ، وهو ظاهر ، إذ لا شأن لواحد معين غير ولى الدم بالجناية ، حتى يجب عليه ذلك الحق ، و إذاً فهو فى واقع الأمر ، كا جاء فى منطوق الآية ، واجب على المخاطبين وهم (جماعة المؤمنين) .

وينبغى أن نسلم هنا ، أن ما وجه فيه الخطاب ، إلى جماعة المؤمنين ــ أخذاً من طبيعة الأفعال التي خوطبوا بها ــ قسمان :

قسم يطلب من كل فرد أن يقوم به ، وذلك كالصيام ، في قوله تعالى : « إن الصلاة في قوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا » ، وهذا القسم يقوم به الأفراد ، بمسئولية بمضهم عن بعض فيه ، من جهة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وقسم يطلب من الجماعة من جهة أنها « جماعة » ، أن يقحقق فيما بينهم ، منتضامنة فيه ، مسئولة عنه ، بعضها عن بعض ؛ ولكن لا يمكن أن يقوم به كل الأفراد ، لأن طبيعته تأتى ذلك .

ومن هذا القسم : الحسكم في الخصومات ، وتنفيذ المحسكوم به ، فنيط بمن يمثل الجماعة ، وينوب عنها ، وهو ( الحاكم ) . وقد أنزل الله على نبيه قوله تعالى تقريراً لمبدأ الحسكم ، وتركيزاً لسلطانه : « يَأْيُهَا اللّهِ يَنَ آمَنُوا أَطِيمُوا الله وَأَطِيمُوا اللّه وَأَطِيمُوا الرّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » (١) . وقوله تعالى : « إِنّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِيمُوا الرّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » (١) . وقوله تعالى : « إِنّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ النّاسِ بَمَا أَرَاكَ الله مُ هذا وكان هذا هو الأصل في إقامة ( الخليفة ) على المسلمين . ومن هنا قال العلماء : « لابد للأمة من إمام يحيى الدين ، ويقيم السنة ، وينتصف المظلومين ، ويستوفى الحقوق ، ويضعها مواضعها » (٢) .

وقد عنى الداماء أيما عناية ، بتحرير الشروط التى تؤهل لهذا المركز ، و بطرق الاختيار الذى تتحقق به النيابة عن الجماعة ، و بتعيين اختصاص النائب،

<sup>(</sup>١) الآية ٩٥ من سورة النساء.

<sup>(</sup>٢) د ۱۰۵ من سورة الناء.

<sup>(</sup>٣) المقاصد للتفتازاني .

من مراعاة المصالح ، و إقامة الحدود ، وتنفيذ الأحكام ، وقد بالغ الحنفية فى جهة اختصاص « الخليفة » ، فاشترطوا فى صحة « صلاة الجمة » ، حضور السلطان أو نائبه ؛ كما اشترطوا فى البلد الذى تقام فيه الجمعة ، أن يكون له حاكم ، يقيم الحدود ، و ينفذ الأحكام .

و بهذا الوضع الذى دل على وجو به النظر الصحيح ، وأيدته النصوص ، واتفقت عليه كلة العلماء ، و بالغ فيه الحنفية على الخصوص – لا يمكن أن يقال : إن حق ولى الدم فى الجناية ، حق شخصى ، كالأكل والشرب ، له الحق فى تنفيذه ، متى علم به ، ولا يتوقف على قضاء حاكم ، ولا تنفيذه .

وقد قرر هذا جمهور الفقهاء ، وجاءت نصوص كثير من المذاهب \_كما سبق في تفسير الآية الأولى \_ تقرر أن القصاص ، والحدود ، لابد فيها من حكم الحاكم ، وأن الأصل في استيفاء الحقوق ، إنما هو للحاكم لا لصاحب الحق .

وصرح كثير من المفسرين بهذا المعنى ، فى حكمة توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين ، فى الآيات التى خوطبوا بها ، مثل آية القصاص. قال القرطبى : ( إن الله سبحانه وتعالى خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتهيأ للمؤمنين جميماً ، أن يجتمعوا على القصاص ، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم فى إقامة القصاص ، وغيره من الحدود) .

وقال الرازى : ( إن المراد إيجاب إقامة القصاص على الإمام ، أو من يجرى مجراه ، لأنه متى حصلت شرائط وجوب القود ، فإنه لا يحل للإمام أن يترك القود ) .

وجاء في تفسير المنار : ( إن الإمام الشيخ محمد عبده بعد أن بين أن الآية جارية على أسلوب القرآن ، في مخاطبة جماعة المؤمنين في الشئون العامة والمصالح ، لاعتبار الأمة متكافلة فى تنفيذ الشريعة ، قال ، فنى هذا الخطاب يدخل القاتل ؛ لأنه مأمور بالتنفيذ ، ويدخل الحاكم ؛ لأنه مأمور بالتنفيذ ، ويدخل سائر المسلمين ؛ لأنهم مأمورون بمساعدة الشرع وتأييده ، ومراقبة من يختارونه للحكم به وتنفيذه ) .

ولعلك تعرف بعد هذا ، أن ولى الدم ، لا يملك إلا أن يطالب بحقه ، وليس له — كما نقل عن بعض الفقهاء — أن يستوفى القود بنفسه ، قضى به القاضى أو لم يقض ، ثم اشتهر ذلك فيا بين الناس على أنه : «الشريعة الإسلامية » والشريعة الإسلامية في هذا ، هي ، ما رأيت لا ما سمعت واشتهر .

#### و كان ( الحاكم ) عن الأفراد في المطالبة بالحقوق :

٧٤ — وإذا عرفت هذا ، فلتعرف أن الشريعة الإسلامية تفسح المجال لصاحب الحق فى أن يطلبه بنفسه ، وفى أن يوكل غيره فى طلبه . قال الفقهاء : ( يصح التوكيل بالخصومة فى الحقوق ) ، وهو على إطلاقه يشمل القصاص وغيره من سائر الحقوق .

وكما أن الأمة تقيم « الحاكم » مقام نفسها فى الحسكم بالحقوق وتنفيذها ، تقيمه أيضاً مقام نفسها فى المطالبة بها ، كلا أو بعضاً حسباً يتفق عليه أولو الرأى فيها ويقره الحاكم ، ويأس به .

و يكون ذلك توكيلا لازما ، متى نص عليه تشريع الأمة ، ولا يملك الناس بعد ذلك حق الرجوع فيه ، ما دام تشريعاً عاماً قائماً .

أما قول الفقياء : « إن الوكالة عقد غير لازم ، فيجوز للموكل أن يرجع فيها متى شاء » . فمنظور فيه إلى طبيعة الوكالة بين الأفراد بعضهم مع بعض ، أو فى الشئون التى لم ير أولو الرأى أن المصلحة العامة تقضى فيها باللزوم .

ومع ذلك قد قرر الفقهاء فى حالات كثيرة ، لزوم وكالة الأفراد ، وعدم صحة عزل الوكيل<sup>(١)</sup> .

ومن البين الواضح ، أن مطالبة الوكيل بحق القصاص ، لا تؤثر على حق ولى الدم فى الجناية ، فهو صاحب الحق قطعاً ، إن شاء ترك وكيله فى المطالبة بالحق حتى يثبته وينفذه . وإن شاء ، عفا عن التنفيذ بعد الثبوت ، وإن شاء ، عفا عن المطالبة ، مع العلم بأن حقه فى كل هذا ، لا يؤثر على ما يرى (الحاكم) للجاعة من حتى فى الجناية ، كا سبق .

#### معنى القصاص في القتلي:

70 — أما معنى القصاص الذى كتبه الله على جماعة المؤمنين فى شأن (القتلى) ، فهو قتل من قتل على وجه لا إسراف فيه ، كما صرحت به الآية (المكية) ، وهو يتفق تماما مع ماكتبه الله فى التوراة من أن (النفس بالنفس) ، وهو حق يثبت فى قتل كل نفس ، قتلت عمداً وظلماً بغير حق .

وعليه : يقتل الحر بالعبد ، والعبد بالحر ، والذكر بالأنثى ، والأثنى بالذكر ، والذمى بالمسلم ، والمسلم بالذمى ، والولد بالوالد ، والوالد بالولد ، فالكل نفس محرمة ، ولوليها بنص القرآن حق القصاص .

#### قول تعالى : « الحر بالحر ، والعيد بالعيد ، والأنثى بالأنق » :

٢٦ -- نم خصصت الآية التي معنا ، بعض الجزئيات بالذكر ، فقالت :
 « الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأثنى بالأثنى » ، تأكيداً لإبطال ماكانوا عليه
 في الجاهلية من عدم الاكتفاء بقتل القاتل خاصة ، وليس هذا التخصيص بياناً

<sup>(</sup>١) يراجع باب الوكالة في تبيين الحقائق للزيلمي وغيره من كتب الفقه .

لمعنى « القصاص فى القتلى » ، فإنه واضح لايحتاج إلى بيان ، كما أنه ليس لاتخاذ هذه الأوصاف أساساً لوجوب القصاص .

قال البيضاوى ، وهو بمن يعتبرون المفهوم فى النصوص : (كان فى الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء ، وكان لأحدها طول على الآخر ، فأقسموا : لفقتلن الحر منكم بالعبد ، والذكر بالأثى . فلما جاء الإسلام ، تحاكموا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فنزلت آية القصاص ، وأمرهم أن يتبارؤوا ، ولا تدل على ألا يقتل الحر بالعبد ، والذكر بالأنثى ، كا لاتدل على عكسه ، فإن المفهوم يعتبر حيث لم يظهر للتخصيص بالذكر غرض ، سوى اختصاص الحكم ) .

#### لا إعتبار لشيء من الأوصاف في الفصاص :

٣٧ - هذا وقد رتب الله القصاص في النصوص المحكمة على « قتل النفس » باعتبارها نفساً حرمها الله ، قد قتلت ظلماً ، ولم تشر آية ، ولاحديث ، إلى اعتماد شيء في القصاص من الأوصاف الزائدة على أنها « نفس محرمة » .

و إنا لو ذهبنا إلى تحسكيم الأوصاف فى القصاص ، لاضطربت قاعدته ، وفاتت حكمته ، ولما صدق « أن كل من قتل مظلوما » يكون لوليه سلطان فى القتل . وذلك ، أنه ليس للأوصاف فى اعتبارها ، أو عدم اعتبارها ، ضابط يمكن أن يتفق عليه الناظرون ، فلابد أن يختلفوا فيها ، وهى كثيرة متفاوتة ، فهناك التساوى وعدمه فى الأعضاء وأجزائها ، وفى منافعها ، وفى العقول والحواس ، وفى قوة الحياة وضعفها ، وفى الصحة والمرض المميت ، وفى الصنائع والمهارة الحيوية ، وفى البطالة والنشاط ، وفى ارتفاع المكانة وانحطاطها .

ولا يقل التفاوت فيما بين هذه الأوصاف ، عن التفاوت الحاصل بالحرية والرق ، أو بالذكورة والأنوثة ، فللذكورة مكانتها

ف الحياة ، وما الرق إلا ضرورة أقرتها الشريعة الإسلامية مجاراة لنظام كان سائداً بين الناس ، وكم من رقيق ، من عليه مالكه بالحرية ، وكان له فى نفع الناس بمامة ، وللمسلمين بخاصة ، ما لا يعرف لكثير من الأحرار الأصلمين .

فالحق أن قوله تعالى : « كتب عليكم القصاص فى القتلى » ، كلام مستقل بنفسه ، واضح فى دلالته ، وليس محتاجا إلى البيان بما بعده . وهذا هو الذى لا نكاد نفهم من الآية سواه .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى الآية هو: طلب مراعاة التساوى بين القاتل والمقتول، وجعلوا قوله تعالى: « الحر بالحر، والعبد بالعبد، والأثى بالأثى »، بياناً لأساس التساوى، الذى طلبت مراعاته.

ثم اختلفوا فیما یتحقق به التساوی وما لا یتحقق ، ونشأ عن ذلك اختلافهم فی قتل الحر بالعبد والذكر بالأنثی ، والوالد بالولد ، والجماعة بالواحد ، والمسلم بالذمی .

اختلفوا فی هذه الجزئیات ، والحق فیما نری ، أن اختلافهم فیها ، منشؤه اعتبارات فقهیة ، أو أحادیث ، اختلفوا فی صحتها ، وأنه لا یمت إلى أسلوب الآیة بأدنی سبب .

#### الرأى المختار فى بعطى الجرثيات المختلف فيها :

٢٨ — ولا يعنينا من هذه الجزئيات سوى ثلاث مسائل هي :

جناية الوالد على ولده ، وجناية الجماعة على الواحد ، وجناية السلم على الذمى .

#### جناية الوالدعلى ولده:

أما الأولى — وهى جناية الوالد على ولده : فنحن نرجح فيها مذهبالقائلين بالقصاص ، وذلك عملا بعموم الآيات ، ويكون ولى الدم فى تلك الحالة هو ولى الأمر .

ومن أحكام الشريعة ، أن الولى الخاص ؛ إذا كان سي التصرف فاسد التدبير ؛ نزعت منه ولايته على غيره ، وليس أبلغ في سوء التصرف وسوء التدبير ؛ من أن يفسد طبع الأب ؛ فيعدو على فلذة كبده ؛ وبهذا إذا لم يكن للولد من يطالب بدمه بعد أبيه ؛ اعتبركأنه لا ولى له ؛ والسلطان ولى من لا ولى له .

و إلى أسوق هنا ؟ ملخص ما كتبه ابن العربى فى هذه المسألة ، قال : (هل يقتل الأب بولده لعموم آيات القصاص ؟ ) قال مالك : يقتل به إذا تبين قصده إلى قتله ؛ بأن أضجعه وذبحه ، فإن رماه بالسلاح ؛ لا يقتل به ؛ لاحتمال الحنق أو التأديب ؟ وذلك لوجود معنى الشفقة الطبيعية . وخالفه سائر الفقهاء ؟ وقالوا لا يقتل به . سمعت شيخنا ففر الإسلام أبا بكر الشاشى يقول : فى النظر لا يقتل الأب بابنه ؛ لأنه سبب وجوده ؛ فكيف يكون هو سبب عدمه ، وهذا يبطل بما إذا زنا بابنته ؛ فإنه يرجم ؛ وكان سبب وجودها ؛ ثم أى فقه تحت هذا ؟ ولم لا يكون الولد سبباً فى عدم أبيه إذا عصى الله تعالى فيه .

ثم قال : وقد تعلقوا بحديث باطل ، وهو : « لا يقاد والد بولده » .

ومذهب مالك الذى قرره ابن العربى فى المسألة ، هو مذهب وسط بين مذهب الجمهور القائلين بعدم القصاص على الإطلاق ؛ والمذهب الذى اخترناه ؛ الموجب للقصاص على الإطلاق .

#### جِنَايِةِ الجَمَاعَةِ عَلَى الواحِدِ:

• • أما جناية الجاعة على الواحد ، فيرى الجمهور أنها تقتل بالواحد ، وحجتهم في ذلك — كما قال ابن قدامة وغيره — إجماع الصحابة على ذلك ، فقد روى أن عمر رضى الله عنه ، قتل سبعة من أهل صنعاء ، قتلوا رجلا ، وقال : لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً .

وعن على رضى الله عنه أنه قتل ثلاثة ، قتلوا رجلا ، وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد .

ولم يمرف لهم جميماً في عصرهم مخالف ، فكان إجماعاً . ثم قال ؛ ولأن القصاص لو سقط بالاشتراك لأدى إلى التسارع في القتل ، فيؤدى إلى إسقاط حكمة الردع والزجر .

ولم يكن هذا الحسم تحسكها للمعنى فقط، و إنما هو من دلالة النص أيضاً. ذلك أن القصاص، ليس هو قتل الواحد بالواحد فقط كما قد يظن، و إنما القصاص كما قلما، هو قتل القاتل، والقاتل كما يكون واحداً، يكون جماعة، والسلطان الذي جعله الله لولى المقتول، قد رتبه على « قتله »، ولم يعتبر فيه أن القاتل واحد أو أكثر.

هذا وقد عرض الفقهاء فى كتبهم إلى تفصيل فى الاشتراك، والمسألة عندهم ذات وجوه كثيرة ، وآراء متعددة ، ومن أرادها كاملة فعليه بكتب الفقه ، فإنها لها مستوعبة .

#### مِنَاية المسلم على الدّمى :

٣١ ـــ أما جناية المسلم على الذمي ، فيرى فيها جمهور العلماء ، عدم القصاص

على المسلم . وحسبنا هنا أن نسوق فيها مناظرة ، جرت بين عالمين عظيمين ، حنني وشافعي ، أوردها ابن العربي في تفسيره . قال :

(ورد علينا بالمسجد الأقصى سنة سبع وثمانين وأر بمائة ، فقيه من علماء الحنفية ، يعرف بالزوزنى ، زائراً للخليل صلوات الله عليه ، فحضرنا في حرم الصخرة المقدسة وحضر علماء البلد ، فسئل على العادة ، عن قتل المسلم بالسكافر ، فقال : الدليل عليه ، قوله تعالى : هال : يقتل به قصاصاً . فطولب بالدليل ، فقال : الدليل عليه ، قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى » . وهذا عام في كل قتيل ، فانتدب معه للكلام فقيه الشافعية بها وإمامهم ، عطاء المقدسي وقال : ما استدل به الشيخ الإمام لا حجة له فيه من ثلائة أوجه :

أحدها: أن الله سبحانه قال: «كتب عليكم القصاص» فشرط المساواة في المجازاة ، ولا مساواة بين المسلم والكافر ، فإن الكفر حط منزلته ووضع مرتبته .

الثانى: أن الله سبحانه ربط آخر الآية بأولها ، وجعل بيانها عند تمامها ، فقال : «كتب عليكم القصاص فى القتلى ، الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » ، فإذا نقص العبد عن الحر بالرق ، وهو من آثار الكفر ، فأحرى وأولى أن ينقص عنه الكافر .

الثالث : أن الله سبحانه وتعالى قال : « فمن عنى له من أخيه شىء » . ولا مؤاخاة بين المسلم والكافر ، فدل على عدم دخوله في هذا القول .

فقال الزوزنى: بل ذلك دليل صحيح، وما اعترضت به لايلزمنى منه شىء. أما قولك: إن الله تعالى شرط المساواة في الحجازاة، فكذلك أقول.

وأما دعواك أن المساواة بين الكافر والمسلم في القصاص ، غير معروفة ، فغير

صيح ، فإنهما متساويان في الحرمة التي تسكنى في القصاص ، وهي حرمة الدم الثابتة على التأييد ، فإن الذمي محقون الدم على التأييد والمسلم محقون الدم على التأييد وكلاها قد صار من أهل دار الإسسلام . والذي يحقق ذلك أن المسلم تقطع يده بسرقة مال الذمي ، وهذا يدل على أن مال الذمي قد ساوى مال المسلم ، فدل على مساواة دمه لدمه ، إذ المال إنما يحرم محرمة مالكه .

وأما قولك : إن الله ربط آخر الآية بأولها، فغير مسلم، فإن أول الآية عام، وآخرها خاص، وخصوص آخرها لايمنع من عموم أولها، بل يجرى كل على حكمه من عموم أو خصوص .

وأما قولك : إن الحر لا يقتل بالعبد ، فلا أسلمه ، بل يقتل به عندى قصاصا فتعلقت بدعوى لا تصح لك .

وأما قولك : « فمن عنى له من أخيه شيء » ، يعنى المسلم ، فكذلك أقول ولكن هذا خصوص فى العفو ، فلا يمنع من عموم ورود القصاص ، فإنهما قضيتان متباينتان ، فعموم إحداها لا يمنع من خصوص الأخرى ، ولاخصوص هذه يناقض عموم تلك ) .

ولملك بتدقيق النظر فى هذه المناظرة ، و بما ستعرف من أن الأخوة فى الآية، ليس بلازم أن تحمل على أخوة الإيمان ، بل يجوز حملها على ما يم أخوة النسب، والناس كلهم لآدم وآدم من تراب ، و بما عرف من أن خطاب المؤمنين ، بأن القصاص كتب عليهم فى القتلى ، لا يرتبط بإيمان المقتول ولا كفره ، و إنما يتحه إلى تعيين صاحب الاختصاص فى الحسكم بالقصاص وتنفيذه فقط ، لعلك بكل هذا توافقنا على أن الحق أن المسلم يقتل بالذمى إذا قتله ظلماً بغير حق .

#### فولد تعالى: «فن عفى له من أخير شىء، فانساع المعروف وأداء إليد بام حساله»

٣٧ - قلنا آنفاً ، إن الآية « المكية » لم تبين صاحب الاختصاص في الحكم بالقصاص وتنفيذه ، وأنها لم تفتح باب العفو عن القصاص ، وأن الآية « المدنية » جاءت بعدها : تكل تشريع القصاص ، فذكرت التشريع في هاتين الناحيتين .

وقد علمت وجه دلالة الجزء الأول من هذه الآية على أن المختص بالحـكم والتنفيذ في القصاص ، هو ولى الأمر ، وجاء هذا الجزء الثانى ، يضع تشريع العفو ، ويهيب به ، ويوجه النفوس إليه ، ويثير في سبيله عاطفة الأخوة ، إنسانية أو دينية ، فالناس كلم م لآدم ، والمؤمنون إخوة .

وكلة « عفو » فى باب الجناية ، معروفة متداولة ، مشهورة فى الكتاب والسنة ، واستمال الناس ، ومعناها إسقاط الحق فى الجناية ، والتجاوز عنها .

و بهذا يكون معنى الآية : إن القاتل إذا حصل له تجاوز عن جنايته من أخيه ، ولى الدم ، فعليهما أن يتعاملا بما يشرح الصدور ، و يذهب بالأحقاد : على أخيه العانى ، أن يتبع عفوه بالمعروف ، فلا يثقل عليه فى البدل ، ولا يحرجه فى الطلب ، وطلى القاتل الذى عنى له عن جنايته ، أن يقدر ذلك العفو ، الذى كان أثراً لماطفة شريفة ، هى عاطفة التسامح والتراحم والعطف ، فلا يبخسه حقه ، ولا يمطله فى الأداء .

والمراد بقوله فى الآية « شىء » أى من العفو . والقصد من هذا : الإشارة إلى أن سقوط القصاص لا يتوقف على أن يكون العفو صادراً عن جميع الدم ، ولا من جميع الأولياء ، بل يكنى حصول شىء من العفو ، فلو عنى عن بعض الدم ، أو عنا بعض المستحة بن للدم ، سقط القصاص ، لأن الدم حق لا يتحزأ ،

لا في ذاته ، ولا في استحقاقه ، والشريعة عظيمة التشوف إلى العفو ، وحفظ الدماء ، وهذا هو مذهب جمهور العلماء .

ونقل ابن قدامة عن بعض أهل المدينة ، أن القصاص لا يسقط بعفو بعض الشركاء ، وقال إنه رواية عن مالك ، ولسكن الحق ، هو الذى أشارت إليه الآية ، وذهب إليه الجمهور .

وظاهر أن نص الآية صريح فى أن حق العفو عن الجناية ، لا يملـكه إلا ولى الدم ، صاحب الحق فى القصاص . وقد بينا حكمة جمل « العفو » بيد ولى الدم دون أن يكون للحاكم فيه حق .

أما قوله تمالى بعد ذلك : « ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » ، فهو امتنان من الله سبحانه على عباده ، بما في هذا النشريع ، الذى تضمن فتح باب العفو في جناية القتل ، والا كتفاء بالبدل ، حفظاً للنفوس ، واقتلاعا لمعانى البغض من القاوب . ثم قنى على ذلك بتحذير من يخفر ذمة العفو . ويرجع بعاطفة الغضب ، إلى قصد الانتقام ، فيقتل «أخاه » من يخفر ذمة العفو . ويرجع بعاطفة الغضب ، إلى قصد الانتقام ، فيقتل «أخاه » الذي عفا عنه : « فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » ، عذاب الدنيا بالقصاص ، وعذاب الآخرة بغضب الله .

# قول تعالى : « ولسكم فى الفصاص حياة باأولى الألباب لعلسكم تتقود » :

٣٣ -- من سنة القرآن في تشريعيه « المدنى والجنائى » ، أن يلمب النفوس إلى الامتثال ببيان ما في التشريع من حكم وفوائد تعود عليها بخيرى الدنيا والآخرة ، وكان ذلك بمنزلة إقامة البراهين العقلية على قضايا النظر ، فتتقبلها العقول ، ويزول عنها الشك في أحكامها ، وعلى هذه السنة جاءت هذه الآية

تشير إلى ما في القصاص، تشريعاً وتنفيذاً ، من حياة عظيمة تحفظ فيها الأرواح ، وتطنّن النفوس ، و يستقر النظام .

ولا ريب أن من علم أنه إذا قتل قتل ، وأن القصاص له بالمرصاد كف نفسه عن قتل صاحبه ، فتحفظ لهما حياتهما ، ويسلما : هذا من القتل ، وهذا من القصاص .

وكذلك فى تنفيذ القصاص على الوجه الذى شرع الله ، وهو قتل القاتل وحده دون إسراف بقتل غيره ، وقوف بالقتل فى دائرة ضيقة ، وحفظ للقبائل من الفناء ، الذى يجر إليه إسراف الجاهلية فى الأخذ بالثأر والانتقام .

ثم أشار الله بقوله بعد ذلك: « يا أولى الألباب » إلى أن القصاص مجانبيه ، من شأن أولى العقول الذين يقدرون وسائل الحياة الصحيحة ، وأن إهمال الأمة في تشريع القصاص ، أو إسرافها في الأخذ بالثأر ، صنيع لا يتفق وقضايا المقل الصحيحة .

ثم أشار بعد ذلك إلى أن هذا التشريع من شأنه أن يعد النفوس للصلاح بدل الفساد ، وللتقوى بدل العصيان ، فقال عز وجل: « لعله متقون » . قال الزيخشرى : ( لعله تعملون عمل أهل التقوى في المحافظة على القصاص ، والحه عمل به ، وهو خطاب له فضل اختصاص بالأئمة ) .

ولعلك تذكر بكلمة الزمخشرى هذه ، ماقررناه فى صدر الآية من أن الحاكم هو صاحب الاختصاص فى ( القصاص ) حكما وتنفيذاً .

وقد تم بهذا ماأردنا أن نكتبه في نصوص القصاص في النفس.

#### نصوص القصاص فما دون النفس

علمت أن الجناية ، قد تكون اعتداء بالقتل ، وعقو بتها هي المسهاة بالقصاص في النفس ، وقد تقدم الكلام على نصوصه في البحوث السابقة .

وقد تكون اعتداء ، بقطع عضو ، أو جرحه ، وعقو بتها هى المسماة في لسان الفقهاء باسم ( القصاص فيما دون النفس ) ، وقد عقدنا البحث للكلام على نصوصه .

وسنقصر الـكلام فيه على ناحيتين :

الناحية الثانية : عرض المصادر التشريمية ، لحسكم القصاص فيما دون النفس . وذلك ليتبين لنا ما إذا كان هذا القصاص من ( فقه القرآن والسنة ) ، أو ليس من ( فقه القرآن والسنة ) ، و إيما هو في فقه الإجماع والرأى .

#### الناحية الأولى

عرض القواعدائي قررها الحنفيذ في عقوبة القصاص فيما دول النفس :

٣٤ - أما الناحية الأولى ، فإن الحنفية يرون كما يرى غيرهم ، أن تكون الجناية متعمدة ، وأن يكون الاستيفاء ممكناً من غير حيف ، وأن تتساوى

الأعضاء التي يكون القصاص بينها من جهة السلامة والشلل ، والكمال والنقصان ، والأصالة والزيادة .

و يرون أن العضو المأخوذ ، مثل العضو المجنى عليه ، وألا تسكون الجناية بين رجل وامرأة ، ولا بين حر وعبد ، ولا بين عبد وعبد ، ولا بين واحد ومتعدد .

ويرون ألا تسكون الجراحة ، فى غير الوجه والرأس ، وأنه لا قصاص فى جراحات الرأس والوجه ، إلا فى واحدة وهى (الموضحة )(١) ، ولا قصاس فما قبلها ، ولا فيا بعدها .

ويرون مع هذا ، أن القصاص فى الموضحة ، إنما يكون حيث لم تستتبع جراحة أخرى . كما يرون على العموم ، أن الجناية إذا وقعت على محل ، فأحدثت عاهة فى غيره ، فإنه لا يجب فيها القصاص .

وأنه لا قصاص في العين إذا قلعت ، كا لا قصاص في السن إذا ما قلع ، ورأى بعضهم أنه لا قصاص فيها إذا كسرت ، وذلك جريا على قاعدة عدم القصاص في العظم .

وطى هذه القواعد: لا قصاص بين عضو صحيح وعضو أشل ، ولا بين يد كاملة الأصابع وأخرى ناقصتها ، ولا بين أصبع أصلية وأصبع زائدة ، ولا بين الرجل والمرأة ، ولا الحر والدبد ، ولا العبد والعبد ، ولا بين الناب والسن ،

<sup>(</sup>۱) (الموضعة) مي إحدى جراحات الرأس والوجه ، وهي عشرة : (الحارصة) وهي التي تخدش الجلد . و (الدامية) وهي التي تخدش الجلد . و (الدامية) وهي التي تظهر الدم كالدمع دون إسالة . و (الدامية) وهي ما تسيل الدم . و (الباضعة) وهي التي تأخذ في اللهم . و (المتلاحة) وهي التي تأخذ في اللهم . و (السمحاق) وهي التي تصل الحلى الجلدة الرقيقة التي بين اللهم وعظم الرأس . و (الموضعة) وهي التي توضع المنظم ، و (الماشة) وهي التي تنكسر المظم ، و (المتقلة) وهي التي تتقل المنظم ، و (المتقلة) وهي التي تتقل المنظم ، و (الآمة) وهي التي تصل الحل أم الدماغ ، وهي الجلدة التي هو فيها ، و الدامنه) وهي التي تخرج الدماغ ،

ولا بين الأعلى من الأسنان بالأسفل منها ، ولا بين رجلين ورجل واحد ، ولا فى موضحة أذهبت عينا ، ولا فى إصبع شل جاره ، أو شل ما بتى منه ، ولا فى عضو ينقبض وينبسط .

وعلى العموم فلم يتفقوا بعد الاستقراء والتقبع ـ إلا في موضعين: في الموضحة بشرطها السابق . ومع ذلك يؤخرون القصاص فيها حولا ؛ فإذا التحمت فلا قصاص ، وإن لم تلتحم ، وحدث تسم حصل به الموت ، كان الحكم القصاص في النفس .

والموضع الثانى : جناية على مفصل ، أو ما يشبهه ، بالشرط السابق أيضاً ، ولا ريب أن هذه حالة ، لا تتحقق بشرطها المذكور ، إلا على ضرب فرضى في صورة الإجرام ، وذلك بأن يقبض جماعة على شخص ، فيكبلوه بحيث لا يستطيع حركة ما ، ثم يأخذ أحدهم سكيناً ، وبهدوه يشبه هدوء الطبيب الجراح ، يرتكب الجناية ويقطع المفصل ، متحرزاً أشد التحرز ، من أن يخالف الشروط التي لابد منها في القصاص .

هاتان هم الحالتان اللتان يجب فيهما الفصاص فقط باتفاق الحنفية ، وما عداها فإنهم إما مختلفون مع بعضهم ، أو مع غيرهم ، على ثبوت القصاص فيه ، أو أن الكل مجم على عدمه .

#### الناحية الثانية

عرض المصادر التشريعية للقصاص فيما دود النفس : ﴿

٢٥ - أما الناحية الثانية ، وهي عرض المصادر التشريعية للقصاص فيا دون
 النفس ، فهي كما استدل الفقهاء : « الكتاب ، والسنة ، والإجماع » .

أما الكتاب — فقد استدلوا منه بآية خاصة ، وآيات أخرى عامة . فالآية

الله على على على على على الله عليهم فينها أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ ، وَالْمَانِنَ بِالْمَيْنَ ، وَالْأَنْتَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنَّ ، وَالجُرُوحَ قِصَاصُ » (١) قالوا: هذه الآية ، و إن كانت حكاية لما كتبه الله في التوراة ، على بني إسرائيل ، إلا أن الله قد حكاها في القرآن ، من غير إنكار لهـا ، فكانت شرعا لازما علينا .

وأما الآيات العامة ، فهي قوله تعالى : « فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُم » (٢) . وقوله تعالى : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا يمِيْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَكَثِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَبْرٌ لِلصَّابِرِينَ » (٢٠). وقوله تعالى : « وَجَزَاء سَيْئَةِ سَيِّئَةِ مَثْلُمَا »(١)

قالوا : وهذه عمومات وانحة في الدلالة على اتخاذ قاعدة المثل أساساً في العقاب.

وأما السنة - فحديث أنس بن مالك ، وهو : أن الرُّ بَيِّم عمته كسرت ثنية جارية ، فطلبوا إلى أهلها العفو فأبوا ، فعرضوا عليهم الأرش<sup>(٥)</sup> فأبوا ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبو ا إلا القصاص ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم القصاص . فقال أنس بن العضر : بارسول الله . أتكسر ثنية الربيع ؟ لا ، والذي بمثك بالحق لا تكسر ثنيتها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أنس : «كتاب الله القصاص » . فرضي القوم فعفوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأ بره » . رواه البخارى ، والخسة ، الا الترمذي .

<sup>(</sup>١) الآية ١٥ من سورة المسائدة .

<sup>(</sup>٢) د ۱۹٤ من سورة البقرة ،

<sup>(</sup>٣) د ١٢٦ من سورة النحل.

٤) د ٤٠ من سورة الثورى .

<sup>(</sup>٥) البدل المالي الجناية .

قالوا: في هذا الحديث ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص ، والأمر صريح في الوجوب ، وفيه أيضاً التصريح بأن «كتاب الله القصاص » ، وهو يشير إلى آية المائدة ، إذ ليس في كتاب الله تشريع خاص للقصاص فيا دون النفس ، سوى هذه الآية .

#### مناقشة هذا الاستدلال :

هذا وقد نوقش الاستدلال بهذه النصوص ، على مشروعية القصاص فيا دون النفس . وحاصل مناقشة الاستدلال بالآية الخاصة ، وهي آية : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ... » ، أنها قد وردت في كتاب الله حديثاً عن التوراة ، وهو يقص علينا شرائع الأم الثلاث .

من هذا العرض ، يتبين أن ما جاء عن القصاص فيا دون النفس ، إنما هو تشريع لأهل التوراة ، وقد انفق العلماء على أنه لم يلحقه فى القرآن تقرير ولا نسخ ، ومى : وبذلك كانت من جزئيات المسألة الأصولية التى اختلفت فيها العلماء ، وهى :

<sup>(</sup>١) ألآيات من ٤٤ إلى ٤٨ من سورة المــائدة ,

(شرع من قبلنا شرع لنا) ، وقد ذهب فيها الإمام الرازى والآمدى وجمهور الشافعية ، والأشاعرة ، والمعتزلة ، إلى أنه ليس شرعاً لنا .

ومن كلام الرازى فى تفسيره ، وهو بصدد تفسير قوله تعالى : « لـكل جملنا منكم شرعة ومنهاجا » ، ما نصه :

احتج أكثر العلماء بهذه الآية على أن شرع من قبلنا لايلزمنا ، لأن قوله ، « ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » ، يدل على أنه يجب أن يكون كل رسول مستقلا بشريعة خاصة ، وذلك ينغى كون أمة أحد الرسل مكلفة بشريعة الرسول الآخر .

وقال فى خصوص آية القصاص: ( واعلم أن هذه الآية دالة على أنه كان شرعا فى التوراة ، فمن قال : شرع من قبلنا يازمنا ، إلا مانسخ بالتفصيل ، قال هذه الآية حجة فى شرعنا ، ومن أنكر ذلك ، قال : إنها ليست حجة علينا ) .

هذا ، وكثيراً ما نرى الحنفية يستدلون على قتل المسلم بالكافر ، والحر بالعبد، بقوله تعالى فى هذه الآية : « أن النفس بالنفس » ، فير د عليهم أرباب المذاهب الأخرى ، كالشافعية وابن حزم ، والشوكانى ، وغيرهم ، بأن الآية ممما كتبه الله فى التوراة ، ولا تلزمنا شر اثم من قبلنا .

ومن هنا ، ترى :

أولا: أن أكثر الأشاعرة والمعتزلة ، يرون أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ، ما لم يطلب منا .

وثانياً : أن هؤلاء \_ بحكم ذلك \_ متفقون على عدم صحة الأستدلال بالآية على مشروعية الفصاص عندنا فيما دون النفس .

وثالثاً: يرفض كثير من الفقهاء في الخلافيات الاستدلال بهذه الآية ،

و إذن ، فللباحث أن يساير هؤلاء جميعاً ، ولا يقبل هو أيضاً أن تكون آية الممائدة ، مصدر تشريع للقصاص فيا دون النفس .

أما الآيات العامة التي استداوا بها ، فللباحث أن يناقش الاستدلال بها أيضاً ، على مشروعية هذا القصاص . وذلك أنها نزلت في رسم ما يكون بين المؤمنين والكافرين حالة الاعتداء ، لا فيا بين أفراد المؤمنين ، بعضهم مع بعض ، وارجع في هذا إلى سياق هذه الآيات ، ليتضح أنها في التشريع الخارجي الذي يكون بين الأمة وغيرها من الأم ، لا في التشريع الداخلي ، الذي يكون بين أفراد الأمة الواحدة .

وكم من أحكام تشرع في الناحية الأولى ، ولا تشرع في الناحية الثانية .

وايست هذه المناقشة مبنية على تخصيص العام بسببه ، كما قد يظن ، و إنما هي إعمال للعام ، في حدود مايدل عليه لفظه في وضعه وسياقه ، وهذا شيء آخر ، غير تحكيم خصوص السبب في عوم اللفظ ، فالمناقش يرى أن الآية عامة ، تتناول كل اعتداء بين المسلمين والكافرين ، في المناضي والحاضر والمستقبل ، لم يحكم فيها سبب خاص ، كاعتداء خصوص السكفار الذين كانو ا وقت النزول .

على أن كثيراً من العلماء يرى أن هذه العمومات ، قد نسختها الآيات الموجبة للقتال ، فلا تصلح للاستدلال على شيء لم تنزل فيه .

و بهذه المناقشة يتبين أن هذه العمومات لا تصلح أيضاً أن تكون أصلا لتشريع القصاص فيا دون النفس ، بين المؤمنين بمضهم مع بعض م أما الاستدلال بحديث أنس بن مالك ، فقد نوقش من جهة أنه جاء في بعض رواياته : أن الجعاية كانت جراحة ، وفي بعضها كانت كسر ثنية .

ومن جهة أنه جاء فى بعضها أن الحالف : أنس بن النضر أخو الربيع ، وفى بعضها أنها أمه .

ومن جهة أن بعض المحدثين يرى أنها حادثة واحدة ، وأن بعضهم يرى أنها حادثتان .

ومن جهة أن بعض الرواة أسند إلى الرسول أنه أمر بالقصاص ، وأن بعضهم أسند إليه أنه قال : «كتاب الله القصاص » .

وللباحث أن يقول: إن لم يكن هذا إضطرابا يضعف قيمة الاستدلال بالحديث — فإن كلة « أمر » لا تخوج عن أنها حكاية حال ، بلفظ لايدرى عومه فيا يماثل من الحوادث ، وخلاف الأصوليين في عموم هذا معروف ومشهور ، وبذلك لايتم الاستدلال بالحديث على فرض أن الذى صدر من الرسول كلة (أمر).

أما بالنظر إلى أن الذى صدر من الرسول ، هو كلة «كتاب الله القصاص » فقد اختلف العلماء فى المراد من كتاب الله فيها ، فرأى بعضهم أن المراد بها قوله تعالى : « أن النفس بالنفس » ، وقد علمت ما فيه ، ورأى بعضهم ، أن المراد به العمومات السابقة ، وقد علمت أيضاً ما فيها ، ورأى بعضهم أن المراد به حكم الله ، وعليه فحكم الله كا يكون بالنص يكون بالاجتهاد .

وللباحث أن يقول بعد هذا كله : إن الحديث على فرض صحته حديث آحاد ، وقد أنكر كثير من الأصوليين سحة الاستدلال به على مشر وعية العقو بات كالحدود والقصاص .

و بعد \_ فللناظر فى هذه المناقشة ألا يعتبر القصاص فيا دون النفس من ( فقه القرآن والسنة ) ، وليس معنى هذا ، أنه ليس من الفقه أصلا ، فإن للفقه مصدراً قو يا آخر ، معتداً به ، وهو الإجماع .

فقد اتفقت الأمة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم على مشر وعية القصاص في الجروح، ثم تلاحقت أجيال الصحابة والتابسين والأثمة المجتهدين على مشر وعيته، من غير أن يعلم مخالف فيه ، أو منكر له .

وقد وضع الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة ، وألفت فيه السكتب ، وانتشرت في جميع أنحاء المممورة ، ونوقشت فيها جميع المسائل الخلافية ، وكلها مع ذلك مجمة على أحكام القصاص فيا دون النفس ، وعلى أنه مشروع في الإسلام ، شرعا عاما ، وليس من التعزير الذي يوكل الأمر فيه إلى الإمام ، إن شاء نفذه ، وإن شاء تركه ، تبعاً لما يرى من افهو فقه إسلامي ، ولسكن ليس من فقه القرآن والسنة ، وكفي بالإجاع دليلا على المشروعية .

# المستولية المدنية والجنائية

إن الشريعة الإسلامية اكتفت فى قسم المعاملات بالإرشاد إلى أن القصد إنما هو تحصيل المصالح ، وحفظ النظام والحقوق ، وترقية الحياة . ولذا لم تأت فيه غالباً إلا بما يشبه القوانين السكلية . أما التفاصيل والتطبيق على الجزئيات التى لا تقف عند حد والتى تختلف وجهة الحق فيها باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد تركتها الشريعة إلى ما يتفق عليه أهل الرأى و يرشد إليه النظر فى كل زمان ومكان قال الله تعالى فى سورة النساء : « ولوردوه إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

وقد كان للفقهاء في البحث طرق متعددة ، فمنهم من كان يقف عند الدلالة اللفظية للنص الوارد في أصل التشريع . ومنهم من كان ينظر إلى العلة التي بني الحسلم عليها فيحكمها ويقيس النظير على النظير ، ومنهم من كان يحكم المصلحة التي جاءت لها الشريعة ، وكثيراً ما كانوا يرجعون في ذلك إلى ما تدل عليه العادة وترشد إليه ظروف الحياة التي تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص . وقد كان اختلافهم في طرق البحث على هذا النحو بعض الأسباب التي أدت إلى تعدد المذاهب في الفقه الإسلامي وكثرة الآراء والنظريات حتى في المذهب الواحد . وأن الناظر في مذهبي المالكية والحنفية ليجد أمثلة كثيرة لما بني من الأحكام على المصلحة والعرف . وقد أحدث كل ذلك للفقه الإسلامي ثروة تشريعية واسعة النطاق ، عظيمة الأثر .

# المئولية المدنية في الفقية الإستلامي

على هذه الطريقة التى عرفناها للفقهاء فى البحث بحثوا مسائل الإتلاف وعرضوا لأسباب الضمان وأوسعوا القول فيها تفريماً وتخريجاً بما لا يدع مجالا لباحث وسنقدم هنا كليات عن المسئواية المدنية عندهم تبين :

معناها ، وأساسها فى أصل الشريعة ، وموقف العلماء من تطبيقها ، وأسبابها ، وتأثير عوارض الأهلية فيها ، وتحملها عن الفاعل ، وطرق رفعها وطرق إثباتها ، والتمويض الواجب بها . تاركين فى كل ذلك التفصيل والتوجيه لكتب الفقه فى المذاهب المختلفة .

#### ١ ــ معنى المسئولية المدنية

لعل كلة « ضمان » أو « تضمين » فى الفقه الإسلامى أقرب ما يؤدى الممنى المراد من كلة « مسئولية مدنية » فى الفقه الحديث . ومن الواضح أن تضمين الإنسان عبارة عن الحسكم عليه بتمويض الضرر الذى أصاب الغير من جهته .

والتعويض قسمان: منصوص عليه فى الشريعة كالديات وأروش الجراحات وغير منصوص وهو ما يقدره الحاكم إما بنفسه و إما بواسطة الخبراء الفنيين كقيم المتلفات المالية أو البدنية التى ليس للشرع فيها تقدير وقد عرف ذلك الأخير عند الفقهاء باسم « حكومة عدل » .

والضرر منه ما يصيب الإنسان في نفسه أو ماله ومنه ما يصيبه في شرفه وسمعته.

فالأول كا تلاف عضو أو مال ، والثانى كالقذف وكالإعراض عن المخطوبة بعد تمام الخطبة بغير سبب ظاهر معروف . وكما يتنوع الضرر باعتبار محله إلى هذين النوعين يتنوع باعتبار سببه إلى ما يأتى :

ما ينشأ عن مخالفة عقد بين المعتدى والمعتدى عليه ، وما ينشأ بالاستيلاء على ملك الغير بطريق القهر ، وما ينشأ عن إتلاف مال الغير ، وما ينشأ عن التسبب في الإتلاف .

والتسبب كما يكون بإحداث علة الإتلاف يكون بالتقصير في القيام بما يجب من وسائل الحفظ الممكنة ، وكما يُسأل الإنسان عن الضرر الذي ينسب إليه يشأل أيضاً عن الضرر إذا كان نتيجة لعمل الموضوع تحت يده من حيوان أو جاد أو تلميذ .

ونستطيع بمد الذي تقدم أن نقول: المسئوليسة المدنية لابد في تحققها من ضرر ترتب على إخلال بحق ثابت للنير إما بالمقد و إما بالشرع فلا مسئولية حيث لا ضرر ولا مسئولية حيث لا إخلال بحق مقرر.

وقد قسم الفقهاء الحق إلى قسمين : حق الله . وحق العبد . فحق الله هو ما يتملق به النفع العام للمالم فلا يختص به أحد دون أحد ، ولعظم خطره نسبوه إلى الله تنويها بشأنه وذلك كرمة الطرقات وكحد الزنا والسرقة وشرب الخر .

وحق العبد ما تتعلق به مصلحة خاصة كرفة مال الغير . وحق الله لا يباح بحال ولا يصح فيه الإسقاط ولا تقبل فيه الشفاعه بعد ثبوته ، ولكل واحد من الناس أن يتقدم بطلبه فللإمام أن يطلبه ؛ حفظاً لحقوق العامة وصوناً لمصالحهم ، التي جعل الإمام حفيظاً عليها ومستولاً عنها أمام الله وأمام الأمة ، وأما حق العبد فيباح بالتمليك أو الإباحة من صاحب الحق ،

و يصح فيه الإسقاط والتجاوز عن مسئولية الإخلال به ، ولابد فيه من طلب صاحب الحق إما بنفسه أو نائبه .

### ٢ ــ الأصل الشرعي للسئولية المدنية

قرر القرآن الكريم — وهو الأصل الأول للتشريع الإسلامي — مبدأ المسئولية المدنية فيما يتعلق بحق الله بقوله تعالى في سورة المائدة آية « ٩٥ » : « يأيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم . ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من الدمم يحكم به ذوا عدل منكم » . وقررها فيما يتعلق بحق العبد وهو القتل الخطأ بقوله تعالى في سورة النساء آية « ٩٢ » : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودبة مسلمة إلى أهله » .

وقررتها السنة النبوية — وهى الأصل الثانى للنشريع — فى حق العبد من جهات :

قررتها على الإنسان يعتق نصيبه من العبد المشترك بينه و بين غيره . روى أحد وأبو داود أن رجلا أعتق شقصاله فى مملوكه فرفع ذلك إلى النبى صلى الله عليه وسلم فجعل خلاصه عليه فى ماله وقال : ليس لله عز وجل شريك . ومن هذا يتضح مبلغ حدب الشريعة الإسلامية على الرقيق وانتهازها الفرص لتحريره مع المحافظة على حق المالك فعى لم تر تنصيف الحرية ولم تر الشركة مانعة من خاوصها ولم تهدر نصيب الشريك الذى لم يعتق نصيبه .

وقررتها على الرجل يبيع ثم تبين أن المبيع ليس ملكا له فيأخذه صاحبه . روى أحمد وأبو داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ، ويتبع البيع « المشترى » من باعه . ولأحمد

وابن ماجه إذا سرق من الرجل متاع أو ضاع منه فوجده بيد رجل بعينه فهو أحق به و يرجع المشترى على البائع بالثمن . وهذا يعد من المسئولية الناشئة عن مخالفة مقتضى العقد .

وقررتها على الرجل يمد يده إلى مال الغير فيأخذه قهراً بدون إذن ثم يهلك ، « على اليد ما أُخذت حتى ترد » ، وهذا أصل فى المستولية الناشئة عن الاستيلاء القهرى وهو المسمى فى اصطلاح الفقهاء « بالغصب » .

وقررتها على الطبيب يعالج : وهو ليس أهلا للملاج فيتلف ما يعالجه . روى أبو داود والنسائى وابن ماجه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن» وقال: « أيما طهيب تطبب على قوم لا يعرف تطببه قبل ذلك فأعنت فهو ضامن » .

وقررتها على التقصير في إغاثة الملهوف : بما يحفظ حياته وتركه حتى بموت . جاء عن أحمد أن رجلا أتى أهل بيت فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات فأغرمهم عمر الدية وقال أحمد وأنا أقول به .

وقررتها فى الإتلاف بالمباشرة : عن أنس رضى الله عنه قال أهدى إلى النبى صلى الله عليه طمام فى قصمة فضر بت عائشة القصمة بيدها فألقت ما فيها فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « طمام بطعام وإناء بإناء ».

وقررتها فى إتلاف الماشية زرع النير: روى أحمد وأبو داود وابن ماحة أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطاً فأفسدت فيه ، فقضى نبى الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحائط حفظها بالنهار ، وأن ما أفسدته المواشى بالليل ضمان على أهلها .

وقررتها فى الإتلاف بوقف الدابة بالطريق العام . عن النمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وقف دابة فى سبيل من سبل المسلمين أو فى سوق من أسواقهم فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن . « الدارقطنى » .

وهذا ومن يتتبع السنة وقضاء الرسول وأسحابه من بعده يجد كثيراً من جزئيات المسئولية المدنية . ويحن نكتني بهذا القدر مع ماثبت من روايات متعددة عنه صلى عليه وسلم من قوله : « لا ضرر ولا ضرار » ؛ فإنه قاعدة كلية يرجع إليها في تطبيق جزئيات المسئولية والمؤاخذة بها . وقد كانت هذه الوقائع وغيرها أساساً لقواعد عامة ثبتت عند الفقهاء كأصل من أصول الشريعة المسلم بها عند الجيع . ومن ذلك قولم : « الضرر يزال » و « الضرر مدفوع بقدر الإمكان » و « الضرر الحاص يتحمل لدفع المضرر العام »كان لهذه القواعد أثر كبير في تطبيق مبدأ المسئولية عن الضرر ، وكان لها في الوقت نفسه أثر بالغ في دفع المسئولية كا قرروه في أكل الميتة المضطر وإساغة اللقمة بالشراب المحرم والتلفظ بكلمة الكفر للإ كراه وفي أخذ مال الممتنع من أداء الدين بغير إذنه وفي دفع الصائل أو المنتهب أو المتلصص أو الباغي .

# ٣ ــ الفقهاء الإسلاميون ومبدأ المستولية المدنية

مع انفاق الفقهاء على مبدأ ( تعويض الضرر ) أخذاً من النصوص الشرعية المتقدمة ، و إعمالا للقواعد المتفق عليها ، فإنهم اختلفوا فى مدى تطبيق هذا المبدأ اختلافا واسع الشقة .

فنهم من توسع فيه إلى أقصى حد بمكن مراعياً فى ذلك جانب المجنى عليه والمحافظة على الحق الذى يملكه بالعقد أو الشرع . ومنهم من ضيق فيه إلى أقصى حد بمكن أيضاً عملا بأصل براءة الذم ولا يصار إلى خلافه إلا بوضوح وجلاء

ف الإخلال وفي نسبة الإخلال إلى الجاني و بعد الشبه عزمعني التملك أو الاباحة .

و يجدر بنا أن تورد هنا بعض النظريات التي اختلفوا فيها تصويراً لموقفهم إذاء ذلك المبدأ الذي اتفقوا على تقرر أصله . وسترشدنا مواقفهم في تلك النظريات إلى أن التفكير الفقهي الإسلامي ارتكز على حرية واسعة النطاق ، وأنه كان متى خلا جوه من نص قاطع لا يحتمل التأويل اندفع في النظر وتقدير المصالح واستخراج العلل ومعرفة الأحكام إلى أبعد حد يمكن أن يجول فيه نظر ناظر وعقل عاقل .

### أمثلة من مواضع الخلاف :

(۱) يرى الشافعية والحنابلة أن التعويض كما يكون بإتلاف الدين أو إثلاف جزء منها أو إتلاف وصف مقصود فيها يكون بإتلاف المنافع التي تحدث باستعالها وقتاً فوقتاً ، و يرى المالكية والحنفية أن المنافع لا تضمن وقد عرضوا لهذه المسألة في باب الغصب وأوردوا حجج الفريقين وعلى هذا قال الحنفية ومن وافقهم أن منافع المغصوب لا تضمن ، فمن غصب دابة واستخدمها أو لم يستخدمها أن منافع المغصوب لا تضمن ، فمن غصب دابة واستخدمها أو لم يستخدمها ولكن ضيع منافعها على صاحبها مدة فإنه لا ضمان عليه . وقال الآخرون عليه الضمان.قالوا : والكلام فيما له منافع تستباح بعقد الإجارة كالعقار والثياب والدواب فأما الغنم والشجر والطير ونحوها مما لاتستحق منافعها به وض فإنه لاضمان لمنافعها .

ولعل هذا الاستثناء بالنظر إلى بلاد لم يجر العرف فيها باستحقاق العوض على منافع هذه الأشياء . أما البلاد التي يجرى العرف فيها بهذا النوع من الاستنجار فيظهر أنهم يقولون بالضان في منافعها لتحقق العلة التي بعوا عليها الضمان .

ومما تضمن منافعه عندهم الحر يستخدمه الغير بالإكراه أو يحبسه مدة لمثلها أجر .

ويقاس على ذلك ضمان مدة الجرح الذى أحدث فيه ومنع به عن العمل ؛ فإنه حبس عن العمل وتفويت للمنفعة المتقومة .

وقد عرض الإمام العز بن عبد السلام الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠ ه في كتابه « قواعد الأحكام في مصالح الأنام » لهذه المسألة وكتب فيها فصلا ممتماً يجدر بالباحث أن يرجع إليه .

· وكذا تكلم عليها ابن قدامة الحنبلي في كتابه للغني جزء خامس . صفحة ٢٣٥ .

وقد نظر في هذا المقام متأخرو الحنفية ورأوا ما في مذهب الشافعية والحنابلة من إنصاف وعدالة فقرروا أن منافع المقار الموقوف مضمونة سواء أكان معداً للاستغلال أم لا، نظراً للوقف وأن المعد للاستغلال مضمونة منافعه موقوفاً أم غير موقوف ، وكذا رأوا ضمان المنافع في أموال اليتامي عامة . وفي الحجتبي : وأصحابنا المتأخرون يفتون بقول الشافعي في المستغلات والأوقاف وأموال اليتامي ويوجبون أجر منافعها على الغصبة ، اه . جلبي على الزيلعي . واعلنا ندرك من موقف المتأخرين في هذه المسألة ما يدل دلالة واضحة على أن الفقهاء الإسلاميين كانوا يتلمسون أحكام المصالح أني وجدوها ولو خالفوا في ذلك مذاهب أثمتهم من غير غضاضة ولا تحرج .

(ب) ومن مسائل الخلاف أن أبا حنيفة يرى مسئولية المسلم إذا أتلف مال الذمى الذى يحرمه الدين الإسسلامى ،كالخر والخنزير ، و إن كان المسلم قاصداً بإتلافه الأجر والثواب من الله ، وخالف الشافعى فى هذا وقال لا ضمان عليه فى إتلاف ما خرمه الشرع و إن كان مملوكا لغيره . و يعتمد أبو حنيفة فى تقرير هذه المسئولية على أن الدين أمرنا بتركهم وما يدينون، وقد روى أن عمر سأل عماله

ماذا تصنعون بما يمر به أهل الذمة من الخمور؟ فقالوا نعشرها فقال : لا تفعلوا وولوهم بيمها وخذوا العشر من أثمانها . قال أبو حنيفة لولا أنها متقومة وأن بيعها جائز لهم لما أمرهم بذلك ، ومن المعلوم أن التقوم أصسل الضمان والمسئولية . أما إهدار تقومها فإيما هو بالنسبة للمسلم فقط .

- (ح) ومن تلك المسائل أن أبا حنيفة وأبا يوسف يقرران أن المسئولية الناشئة عن الاستيلاء القهرى لابد فيها من إزالة يد المالك و إثبات اليد القاهرة ، ويرى محمد من أثمة الحنفية أنه يكنى فيها تفويت يد المالك . ويرى الشافمي أنه يكنى فيها إثبات اليد القاهرة . وعلى هذا الخلاف قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إن هذه المسئولية لا تتحقق في المقار ، وحكم الشافعي ومحمد بفهانه . أما زوائد المفصوب فحمد يرى كأستاذيه عدم ضمانها لعدم تفويت يد المالك فيها . ويرى الشافعي ضمانها لإثبات اليد القاهرة ومن فروع المسألة ما لو غصب رجل دابة وساقها فتبعها ولدها ، فتلف الولد بذئب اعتدى عليه فإنه لا يضمن الغاصب إن لم يستى الولد معها ، و يرى الشافعي الضهان .
- (د) يرى أبو حنيفة أن لا مسئولية على صاحب الماشية إذا أتلفت ولم يكن ممها أحد بأن انفلتت ليالاً أو بهاراً ، ويرى غيره أن المسئولية كما تتجه إلى السائق أو القائد أو الراكب تتجه أيضاً إلى من هى تحت يده إذا انفلتت؛ لتقصيره في حفظها فيسأل عن الفرر الذى تحدثه وهى تحت يده متى كان حفظها مقدوراً له ، وقد مرت هذه في أقضية النبوة التي رويناها .
- (ه) يرى أبو حنيفة أن المعقود عليه فى الأجير المشترك وهو ما يعمل لغير واحد هو العمل فقط والحفظ ضر ورة يستدعيها العمل من غير أن يرد العقد عليه، ويرى غيره أن المعقود عليه العمل والحفظ معاً. وتفرع على هذا الخلاف أن العين إذا تلفت فى يد الأجير بغير فعله، وكان بمسا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان على

الأجبر عند أبى حنيفة و يرى غيره الضان. وهناك قال متأخرو الحنفية: يفتى بقول غير الإمام صيانة لأموال الناس. وفى الزيلعى: (و بقولها يفتى لتغير أحوال الناس، و به تحصل صيانة أموالم ؟ لأنه إذا علم أنه لايضمن ربما يدعى أنه سرق أوضاع من يده). ومن هنا يتبين أن اختلاف الأثمة فى مسئولية الأجير المشترك عما تلف بغير فعله اختلاف مبنى على اختلاف أحوال الناس فى الأمانة والصدق.

وهذه ظاهرة من ظاهرات المرونة الواسعة التي ترافق الفقه الإسلامي في جميع المصور والأحوال .

أما مستولية الأجير عن التلف يحصل بعمله فإن أبا حنيفة يقول بها ، وذلك كتخريق الثوب من الدق وغرق السفينة من المد . ويرى غيره عدم الضمان ، فأبو حنيفة يرى أن العمل السليم هو المعقود عليه ، وهو فى قدرة العامل ، ويرى غيره أن التحرز عن المعيب ليس فى قدرة العامل . وإذا كان هذا هو مبنى الخلاف فإنا نستطيع أن نتحاكم فى المسألة إلى أهل الخبرة بالصنائع - هل العمل المصلح فى الوسع والمفسد مما يمكن التحرز عنه ؟ فإن كان جوابهم « نعم » فالرأى رأى أبى حنيفة و إن كان « لا » فالرأى رأى غيره ، وبذلك خرج الخلاف عن أن يكون فقهيا تعرف حجته من الفقهاء إلى موضوعى ، يعرف من أهل الصنائع والحرف، والذى جرى به العرف فى بلادنا اعتبار الأجير فى أحوال التلف مقصراً فيا يمكنه أن يتوخاه من المصلحة ، و إن ذلك من مقتضيات الصنعة ، و بناء على ذلك ثبتت مسئوليته و يحكم عليه بالفهان ، وهذا بما يتفق الفقهاء على تقرر ذلك ثبتت مسئوليته و يحكم عليه بالفهان ، وهذا بما يتفق الفقهاء على تقرر السئولية فيه .

(و) يرى الحنفية أن حق الله وحق العبد إذا اجتمعا فى شيء ونفذ أحدها سقط الآخر . وعلى ذلك قالوا : « لا يجتمع قطع وتغريم فى سرقة » و « لا يجتمع حد وصداق فى إكراه على الزنا » . و يرى غيرهم أنه لا تنافى بين الحقين فلا يمنع تنفيذ أحدها تنفيذ الآخر .

(ز) يرى الحنفية أن ( الاضطرار لا يبطل حق الغير ) وفرعوا عليه أن من قتل جملا صائلا عليه يضمن ، و إن كان فى قتله مضطراً لدفع الضرر عن نفسه ، ومن أكل طعام غيره لدفع مخمسة يضمن وخالف الشافعي في هذا ، وأسقط المسئولية بالاضطرار ؛ لوجود الإذن والإباحة من الشارع ولا تجتمع إباحة وضمان . وفرق غيرها بين ما إذا كان الإتلاف لدفع أذى المتلف عن المتلف كالجل الصائل فلا يضمن و بين ما إذا كان لدفع أذى المتلف بالمتلف كأكل الطعام للمضطر فيضمن . هذا التفصيل لفقهاء الحنابلة .

هذه بعض مما اختلف الفقهاء فى تطبيق مبدأ التعويض عليه . وإن الناظر فى هذه المسائل وما ماثلها إذا كان ذا روح فقهية ، وإلمام بأصول البحث عند الأئمة ، يجد له مجالا لترجيح ما يتفق عليه جميعهم ، وتشهد له أصولهم ، وقد يكون له من العرف الحادث ونظام الحياة الجديد ما يساعده على الوصول إلى الحكم الذى يحفظ على الناس مصالحهم ويقف بحرياتهم عند حدها النافع .

# ٤ ـــ أسباب المستولية المدنية

لا نستطيع أن نعرض في هذه الرسالة لجيع فروع المستولية المدنية التي عرض لها الفقه الإسلامي فإنها قد سردت في جميع أبوابه وألفت فيها كتب مستقلة وعقدت لها فصول طويلة في سائر كتب المذاهب الفقهية وسنكتني بعد الذي أسلفنا بموجز عن أسبابها الأربعة التي استخلصناها من كلام الفقهاء وأجملناها في السكلام على معنى المستولية المدنية في الفقه الإسلامي .

#### (١) المستولية الناشئة عن مخالفة العقد:

للعقد طبيعة تقتضي أحكاماً خاصة . وقد يقترن المقد بشرط لأحد المتعاقدين

أولها مصرح به في صيغته أو مدلول عليه بالعرف ، فالإخلال بما تقتضيه طبيعة المقد أو يقتضيه الشرط سبب من أسباب المستولية . فالعقد يقتضى بطبيعته سلامة المعقود عليه من العيب أو الاستحقاق فإذا ظهر بعد القبض أحدها تحققت المستولية و وقرر الفقهاء بناء على هذا مستولية و المستأجر » عن الفرر الذي يصيب العين المستأجرة ومستولية و الأجير » وهو العامل الذي يستأجر على على بعد أن قسموه إلى خاص ومشترك ، و بينوا المعقود عليه مع كل منهما ومتى تتجه المستولية عليهما . وكما قرروا في الإخلال بما تقتضيه طبيعة العقد على هذا النحو ، قرروها في الإخلال بالشرط المصرح به في العقود . وقد اختلف العلماء في قرن المقود بالشروط فمنهم من منع مطلقاً ، ومنهم من أجاز مطلقاً ، ومنهم من فصل في فنع الشرط الذي لا يلائم العقد وأباح الشرط الملائم . وقد جاء اعتبار الشرونية في كلام النبوة و المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالا أو أحل حراما » .

ومن قواعد الحنفية فيا يختص بالشروط « يلزم مراعاة الشرط بقد إلا الإمكان »، وهم يريدون بهذا أن الشرط متى أمكن مراعاته وتحققت له فائدة وجب اعتباره وكان الإخلال به موجباً للمسئولية . ويلاحظ أن الشافعية يرون في هذا المقام أن الشرط يجب مراعاته متى أمكن ، وإن لم يكن مفيداً ، حتى لو أمر رب الوديعة المودّع أن يحفظها في بيت معين من الدار كان الإخلال به والحفظ في غيره من الدار موجباً للمسئولية .

وكا قرروا المسئولية في الإخلال بالشروط المصرح بها على هذا النحو قرروها في الإخلال بها إذا دل عليها العرف المتبادل بين الناس و إن لم يصرح بها ، وقد جاء في قواعد الفقهاء « أن العادة المطردة تنزل منزلة الشرط » و بذلك تكون مخالفتها إذا أحدثت ضرراً توجب مسئولية المخالف . وقد اعتبر الفقهاء العرف أصلا كبيراً لكثير من الأحكام ورتبوا اختلافها على اختلافه ، و بلغ

من أمر العرف عند بعض الفقهاء أن كان مخصصاً لعموم النص وقاضياً على القياس. ومن الحفوظ عندهم كقاعدة قولم :

والعرف فى الشرع له اعتبار لذا عليه الحسكم قد يدار وألف فى تأثير العرف على الأحكام الإمام ابن عابدين الحنفى رسالته المعروفة باسم « نشر العَرف فى بناء بعض الأحكام على العرف » .

### (ت) المسئولية الناشئة عن الاستيلاء القهرى :

اتفق العلماء على أن من أسباب الضمان أن يزيل الإنسان يد المالك عن ملكه ويضع يده عليه . واختلفوا بعد ذلك فى تفويت يد المالك فقط أو إثبات اليد القاهرة هل يكفى أحدها فى تحقق المسئولية عند هلاك المال ؟ وقد سبق أن هذه إحدى مسائل المسئولية التى اختلف الفقهاء فيها ، وقد أفردوا لها كتاباً على حدة سموه «كتاب الفصب » ، عرضوا فيه لمعنى الغصب لها كتاباً على حدة سموه «كتاب الفصب من الغاصب ، كا عرضوا فيه لملك الفاصب وأحكامه المترتبة عليه ، وحكم الغصب من الغاصب ، كا عرضوا فيه لملك الفاصب المغصوب إذا أدى الضمان ، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالغصب ، ونحن نكتنى بالإرشاد إلى ما كتبوا والتوصية بالاطلاع عليه .

#### (خ) المسئولية الناشئة عن مباشرة الإتلاف :

الإتلاف مباشرة : هو إتلاف الشيء بالذات ، ويقال للفاعل « مباشر » و إتلاف الشيء ، إخراجه من أن يكون منتفعا به منفعة مطلوبة منه عادة ، وقد اتفق الفقهاء على أن من أتلف مالا أو نفساً أو عضواً من نفس أو فوت جمالا في عضو بنيرحق شرعى ، فعليه مسئولية ما أتلف . وتكلموا في باب الجنايات على إتلاف النفس والأعضاء الموجب للضمان المالي وتكلموا على الضمان الواجب ، وهو دية النفس ودية الأعضاء وحكومة العدل ، وقد سبق ترجيح المسئولية عن إتلاف المنافع .

ومن فروع مسئولية الإتلاف تقرير الضمان على من أحدث جرحا فى غيره ولم يبق له أثر ، فقد قرر أبو يوسف على الجانى أرش الألم وهى حكومة عدل ، أما أبو حنيفة فرأى عدم المسئولية متى برئت الجراحة ، ومحمد رأى تقدير أجر الطبيب وثمن الدواء .

ولا تنس ما تقدم عن الحنابلة من ضمان المنافع التي فاتت المجنى عليه مدة الجراحة .

ومن فروعها مسئولية خطأ الطبيب إذا تجاوز الحد المعتاد ، أو أهمل فى العلاج ، أو لم يكن من أهل الطب . وفى تقرير هذه المسئولية حفظ الأرواح التى يتلاعب بها بعض الأطباء ، وحفز للأطباء على التنبه إلى واجبهم ، وأتخاذ الحيطة اللازمة فى أعمالهم المتعلقة بحياة الناس .

ومن فروعها مسئولية التشويه المعروفة بمسئولية « العاهة المستديمة » ، فقد قالوا : من ضرب إنساناً فاصفر سنه أو احمر مع بقاء المنفعة — عليه مسئولية ما أحدث . وقد وردت بذلك آثار سحيحة تدل على مبلغ عناية الفقه الإسلامي بتحرى العدالة وحفظ الحقوق .

ومن فروعها مسئولية تجاوز حدود السلطة المخولة ، وقرروها على ناظر الوقف إذا فعل مالا يسوغ له أن يفعله وعلى الوكيل والوصى كذلك ، وقرروها في تأديب الصبي والزوجة .

### (د) السئولية الناشئة عن التسبب في الإتلاف:

الإتلاف تسببا هو : إحداث أمر يفغنى إلى تلف شيء آخر على جرى العادة ، ويقال الفاعل « متسبب » كمن قطع حبل قنديل معلق فسقط القنديل وانكسر ؛ فإن الفاعل بالنسبة لتلف الحبل مباشر ولكسر القنديل متسبب .

ولا بد في الضان بالتسبب من أمور ثلاثة : (١) التعدى . (٣) تحقق السببية بين الفعل والضرر ، وذلك بأن يكون مؤدياً إليه غالباً . (٣) ألا يقطع سببية الفعل للضرر قاطع أجنبي من الفاعل ، ويتفرع على الشرط الأول أن من حفر بنراً في غير ملسكه و بلا إذن صاحب الأرض فوقع فيه إنسان ضمن ، ولا ضمان إذا كان في ملكه أو أذن المالك ، ويتفرع على الثاني أن من حفر قناة صغيرة لا يموت ما يقع فيها عادة ووقع فيها إنسان أو حيوان ومات لا ضمان ، ويتفرع على الثالث أن من حفر بنراً في ملك غيره وأوقع إنسان نفسه فيه أو أوقعه غير المافر لا ضمان على الحافر لا نقطاع معنى السببية بالفعل الطارئ ، ومن ذلك إذا الحافر لا ضمان على الحافر لا نقطاع معنى السببية بالفعل الطارئ ، ومن ذلك إذا أوقد رجل ناراً في داره كالمعتاد فهبت ربح طيرت منها شرارة أحرقت نفساً أو مالا لا يضمن ، وقد استثنى الفقهاء من هذا الشرط مسئولية من سعى كذبا أو مالا لا يضمن ، وقد استثنى الفقهاء من هذا الشرط مسئولية من سعى كذبا بشخص إلى السلطان فغرمه السلطان فإنهم حكموا بتضمين الساعي متى ظهر كذبه وإن كان فعل السلطان طرأ على التسبب . « وتنظر في هذا : الفتاوى الخيرية جزء ثان » .

ومن القسواعد التي بنيت على الشرط الثالث قولم : « إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحسكم إلى المباشر » وقد تكلم صاحب الأشباه على هذه القاعدة و بين أن الدال على مال الغير ليُسْرَق لاضمان عليه لأن السرقة تخللت بين الدلالة والتلف ، ولم تكن الدلالة علة السرقة و إنما علتها سوء اختيار الفاعل ، نم أوجبوا مسئولية المودّع إذا دل السارق على الوديعة فسرقها لأن الدلالة في هذه الحالة إخلال بواجب الوديعة وهو الحفظ ، فالضمان ليس لذت الدلالة بللأنها تضمنت علم الحفظ وهوموجب للمسئولية بمقتضى طبيعة عقد الوديعة . و إن معرفة ما يقطع السببية عما لا يقطعها تحتاج إلى شيء كثير من الدقة والاستمانة بالعرف وأهل السببية عما لا يقطعها تحتاج إلى شيء كثير من الدقة والاستمانة بالعرف وأهل

الخبرة في طبائع الأشياء والحيوانات . وهنا تظهر دقة القاضي ونباهته . أما الأساس الفقهي فواضح .

### التسبب إبجابي وسلبي :

قد يممل الإنسان عملا فينشأ عنه الإتلاف، وقد يهمل القيام بممل مطلوب منه فيحصل التلف ، والحالة الأولى هي التي نعبر عنها « بالتسبب الإيجابي » . والحالة الثانية هي التي نعبر عنها « بالتسبب السلمي » وقد فرض الفقياء فروعا كثيرة في النسبب بعضها يرجع إلى الأول و بعضها يرجع إلى الثاني ، وبما يرجع إلى الأول وقف الدابة في الطريق السام ورش الماء فيه ووضم الأحجار وكل ما من شأنه أن يحدث ضرراً وفعله الإنسان في الطريق العام بغير إذن الحاكم وأحدث ضرراً في نفّس أو مال . ومنه ما نعبر عنه « بمسئولية الصيحة المفاجئة » فقد جاء في « التأثرخانية » :من صاح على آخر فجأة فمات من صيحته تجب الدية . و في مجمع الفتاوى : لو غير صورته وخوف صبياً فجن الصبي يضمن . ومن التسبب الإيجابي المسئولية المعروفة « بمسئولية سوء استعال الحق » وأساسها عندهم أخذا من الفروع أن يملك الإنسان تصرفا أو فعلا ، ولسكن يحدث إذا أوقعه على بعض الوجوء إضراراً بالغير . وقد اختلف الفقياء في هذه المسئولية ، فبعضهم لا يثبتها ويعطى الإنسان الحق في أن يستعمل حقه على أي وجه يريد ولا يوجه عليه في ذلك مستولية ما ، و بعضهم يثبتها و يرى أن شرط تصرف الإنسان فما يملك ألا يحدث ضرراً بغيره . وقد جاء في قواعد الحنفية لا تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضر ربه غيره » قال الحنفية : والقياس أنه يصح و إن تضرر به الغير ، لأنه تصرف في خالص ملكه ولكن ترك القياس في محل يتحقق فيه الإضرار بالغير عملا محديث « لا ضرر ولا ضرار » . ومن فروع سوء استمال الحق ما لو ستى أرضه بما فوق الممتاد أو فى غير نو بتها فنزّت أرض جاره أو غرقت فإنه يضمن . ومن فروعها بناء التنور في الدار للخبز وتثبيت رحا الطحن ومدقة القصار .

ومن التسبب الإيجابى فتح باب الصياع كفتح القفص للطائر ، والباب للدابة وغيرها من كل ما يمكن المحبوس من الفرار بشرط آلا يطرأ عليه ما يقطع تسببه كما إذا فتح الباب وهيج الطير غيره فإنه لا ضمان على الفاتح ؟ لأن عمل الفير تخلل بين الفعل والتلف و يمكن أن يضاف إليه التلف .

وعلى هذه المستولية يمكن تطبيق تسهيل طرق الفرار من الحاكم للجناة وطمس معالم الجناية . ومن النسبب الإيجابى ما قرره الفقهاء من مسئولية رجوع الشهود عن الشهادة ومسئولية خطأ القاضى فى الحسكم و بينوا فى هاتين المسئوليتين شرط الضمان وعلى من يسكون فى الخطأ والعمد وحق الله وحق العبد . ولتراجع كتبهم فى هذا .

### ( ه ) المسئولية الناشئة عن التقصير فيما يجب :

ذكرنا أنواعاً من المستوليات الناشئة عن التسبب الإيجابي . أما مستوليات التسبب السلبي فترجع إلى هذه القاعدة العامة « إذا قصر الإنسان في القيام بما بجب عليه بالشرع أو بالعقد فتلفت نفس أو مال وجب عليه ضمان ما تلف » قرر الفقهاء هذا الأصل في فروع كثيرة تراها في الوديمة والإجارة بمد انتهاء المقد والإعارة بعد انتهاء المقد والإعارة بعد انتهاء المقد والإعارة بعد انتهاء المدة وتراها في باب الأنفس والحقوق العامة .

وقد سبق أن روينا أن رجلا أثى أهل بيت فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات فأغرمهم عمر الدية ، وقال أحمد: وبه أقول. وقال الشوكانى فى «نيل الأوطار»: فى هذا الحديث دليل على أن من منع غيره ما يحتاج إليه من طعام أو شراب

مع قدرته على ذلك فمات ضمن لأنه متسبب بذلك ، وسد الرمق واجب ، وجاء في كتاب « معين الحكام » : صبى ابن ثلاث سنين وحق الحضانة الأم فخرجت وتركت الصبي فوقع في النار تضمن الأم . وفيه امرأة تصرع أحيانًا فتحتاج إلى حفظها لئلا تقع في النار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها وإن لم يحفظها حتى ألقت نفسها في النار عند الصرع فعليه ضمانها. وفيه : امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت لها : هو في حجرك حتى أرجع فذهبت المرأة الثانية وتركته فوقع الصغير في النار فعليها الدية للأم وسائر الورثة إن كان نمن لايحفظ نفسه . وقال الإمام الدردير المالكي المتوفى سنة ١٢٠١ ه في كتابه « الشرح الكبير على منن خليل»: يضمن من ترك تخليص مستهلك من نفس أو مال قدر ٠ على تخليصه بقدرته أو جاهه أو ماله فيضمن في النفس الدية . وفي المال القيمة . والمرآد بالمستهلك في عبارته المعرض للهلاك . قال : وتخليصه واجب على من قدر عليه ونو بدفع مال من عندمو يرجع به على ربه حيث توقف الخلاص على دفع المال ولو لم يأذن له ربه في دفع المال لخلاصه . و يدخل في هذا الأصل مستوليات أجير النقل والرعىوالحر اسةإذا قصروا في حفظ ما بأيديهم حتى تحقق التلف. ويتجلى في تقرير هذه المستولية على هذا النحو مقدار عناية الفقه الإسلامي بحق الإنسان على الإنسان و إن لم يكن بينهما التزام خاص وأنه يوجب الحفظ والمستولية .

# تسلسل السببية وحصول الضرر بالسبب الأخير

قال الفقهاء : لو وسقط حائط إنسان على حائط آخر فسقط الحائط الثانى على رجل فقتله ضمن صاحب الحائط الأول لأن تسبب حائطه لم ينقطع . و إن عثر إنسان بتراب الحائط الثانى لا يضمن الأول لأن التفريغ ليس عليه ولا الثانى إلا إذا علم بسقوط حائطه ولم ينقل ترابه فى مدة تسع النقل . وقالوا : لو أشهد على حائطه

بالميل فلم ينقضه صاحبه حتى سقط فقتل إنساناً ثم عثر رجل بنقضه وعثر آخر بالقتيل وعطبا كان ضمان القتيل الأول وعطب الثانى على صاحب الحائط لأن الحائط ونقضه مسئولان منه أما التلف الحاصل بالقتيل الأول فليس عليه لأن نقله ليس مسئولا منه .

نأخذ من هذين الفرعين أن تسلسل السببية يوجب الضان على صاحب السبب الأول إذا بقى معنى تسببه فى السبب الأخير . أما إذا انقطع وأضيف الضرر إلى غيره فإنه لا يضمن .

### ٣ ــ المسئولية عن فعل الغير

كا قرر الفقهاء مسئولية الإنسان عن الإتلاف مباشرة أو تسبباً إيجابا أو سلبا — قرروا مسئوليته أيضا عن فعل الغير بشرط أن يكون ذلك الغير في رعايته وتحت يده ، وذلك يشمل الحيوانات والجادات والتلاميذ . أما عن الحيوانات فقد عقدوا لها بابا على حدة تحت عنوان « جناية البهيمة » وقد توسع الحنابلة في هذه المسئولية وذكروا فروعا كثيرة ضمنوا فيها صالحب الحيوان إذا أتلف مالا أو نفساً وكان في استطاعته أن يحول بينه و بين الإتلاف ، وقد سبق أن روينا فيها حديث البراء بن عازب ،

أما عن الجاد فتكلموا على مسئولية الإنسان عما يحدثه ووضعوا له فصلين أحدها تحت عنوان « ما يحدث الرجل في الطريق وغيره » والآخر تحت عنوان « الحائط المائل » .

والحسكم في هذه المسئولية ينبني على قواعد هي : دفع الضرر العام واجب. الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام . شرط انتفاع الإنسان بالحق العام

السلامة . وشرطوا فى المستولية عن ضرر الحائط المائل أن يتقدم طلب بنقض الحائط فى مدة يقدر فيها صاحبه على النقض . والمطالبة حق المامة أو الحاكم إن كان الميل للطريق العام ، وحق صاحب الملك إن كان الميل إلى ملك معين ، وشرط المطالبة أن تسكون لمن يملك النقض والتفريغ فلا تسكنى مطالبة من لا يتمكن كالمرتهن والمستأجر والمودع .

أما المستولية عن عمل التلاميذ فالذي يؤخذ من فروعهم التي ذكروها في أبواب الإجارة وغيرها: أن عمل التلميذ مضمون على الأستاذ بشرط أن يكون الممل في حدود وظيفته آلة ومحلا وكيفية ، أو أن يكون مأموراً به من قبل أستاذه صراحة أو دلالة، فإن لم يكن في حدود وظيفته ولا مأموراً به ولا مما جرت العادة بأن مثله يفعله فلا ضمان على الأستاذ و إنما الضمان على التلميذ في ماله . وفي البزازية : أجير القصار لا يضمن ما تخرق من عمل مأذون فيه إلا أن يخالف الأستاذ . قالوا ؛ وولد القصار مثل تلميذه في هذا الحسكم .

# ٧ - تأثير عوارض الأهلية في المستولية

تكلم علماء الفقه وأصوله على الأهلية فعرفوها وقسموها ، وعلى عوارضها وقسموها إلى سماوية ومكتسبة ، و يبنوا تأثير كل عارض فى حقوق الله الخالصة ، وحقوق المستركة بين الله و بين العبد ولهم فى ذلك تفصيلات وتفريعات ليس من واجبنا فى هذا الكتاب أن نعرض لها و إنما الذى نعرض له بيان تأثير العوارض فى المستولية ولنجعل المكلام فى فصلين : أحدها فى تأثير عارض الصغر والجنون ، والآخر فى تأثير عارض الإكراه .

#### (١) عارضا الصغر والجنون :

قرر الفقهاء أن للصبى والمجنون ذمة صالحة لتعلق المسئوليات المالية المحضة كالأعواض فى المعاملات والغرامات بسبب إتلاف مال الغير، وكالصلات والمؤن من النفقات والعشر والخراج لأن المال هو المقصود فيها ويكنى أداء الولى . أما الواجب جزاء وعقدوبة فلا يتعلق بذمتهما كال الدية ويسقط عنهما كل ما يراعى فى ثبوته وصف العقوبة كالقصاص والحرمان من الميراث ؛ لأن العقوبة جزاء التقصير وها ليسا من أهلها .

ثم إذا لم يكن لها مال ثبت ما وجب عليهما فى الذمة حتى اليسار . ولا يجب على الولى ولا على القيم إلا إذا كان إتلافهما المال ناشئًا من تقصيره فى حفظهما أو ناشئًا من إغرائهما بالإتلاف • وقد جاء فى قواعد الحنفية « الصبى المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله » « وكذلك المجنون » .

وجاء فى قوانين « ابن جزى المالكي » : وأما الصبى الذى لا يعقل فلا شيء عليه فما أتلفه من نفس أو مال كالعجاء . أما العاقل فني ماله .

## (س) عارض الإكراه:

تكلم الفقهاء على الإكراه وشروطه وحكم تصرفات المكره والتزاماته و بينوا حكم المسئولية عما يحدثه بالإكراه فى نفس أو مال وهذا الأخير هو الذى يهمذا بيانه الآن وخلاصة ما قالوا فيه أخذا من مذهب الحنفية : أن المسكره عليه إن كان فعلا لا يحتمل كون الفاعل آلة للحامل اقتصر حكمه على الفاعل ولا يتعدى غيره و إن كان يحتمل اعتبار الفاعل آلة للحامل كالإكراه على إتلاف المال والنفس فنى الإكراه الملجىء ينسب الفعل إلى الحامل فيلزمه ضمان المال في الإكراه على إتلاف في الإكراه على إتلاف المال ويزمه القصاص فى الإكراه على القتل . ويوجب

« زفر » من علماء الحنفية القصاص على الفاعل فقط ، و يرى الشافعي أنه يقتص منهما معاً . أما الإكراه غير الملجىء فهو لا يرفع مسئولية المال ولا النفى عن الفاعل فيضمن ما أتلف من مال ويقتص منه بالقتل إذا تحقق شرط القصاص . ( والشافعي يرى أن الإكراه نوع واحد ولا يسمى غير الملجىء إكراها وأنه يدفع المسئولية مطلقاً ) .

### ٨ - تحمل المستولية عن الفاعل

الأصل فى المسئولية أن تتعلق بمن باشر الإتلاف أو تسبب فيه ولكن توجد أحوال يتحمل فيها تبعة المسئولية غير المباشر وغير المتسبب . ونستطيع أن نرد تلك الأحوال إلى أمور ثلاثة :

أحدها: أن يكون الفاعل بمن نصب لمصلحة الناس فتصرف بمقتضى قوانينه وترتب على التصرف تلف فى نفس أو مال ثم تبين أن الجنى عليه لا يستحق ذلك وهذا يظهر فى الحسكم إذا تبين كذب الشهود ويظهر فيا لو أخطأ الحاكم فزاد فى تنفيذ العقوبة بما أوجب التلف ويظهر فى سائر التصرفات التى يراها الحاكم فى المصلحة العامة ويترتب عليها تلف أموال لخاصة الناس فإن الضمان فى كل هذا يتحمله بيت المال.

ثانيها: أن يكون الفاعل باشر الفعل بأمر غيره الذى أفهمه أنه صاحب أمر وملك، ومن ذلك ما قاله الزيلمى ، لو استأجر إنساناً ليشرعله جناحا فى فناء داره وقالله : إنه ملسكى ، أو لى حق الإشراع فيه من قديم ولم يعلم الأجير حقيقة الحال فظهر بخلافه فسقط على إنسان قبل الفراغ أو بعده فإن الضان يكون على الأجير و يرجع مه على إنسان قبل الفراغ أو بعده فإن الضان يكون على الآمر، ومنه ما لو رش إنسان فناء حانوت بإذن صاحبه فإن الضان يكون

على الآمر. ومن ذلك ما سبق من تحمل الأستاذ مسئولية ما أتلفه التلميذ في أثناء العمل الذي أمر به من أستاذه .

ثالثها: الإكراه. وقد سبق بيانه.

### طريق رفع المستولية :

قد يحصل الضرر بفعل أو تسبب ولكن ترتفع المسئولية عن الفاعل أو المتسبب فلا يحكم عليه بضمان التلف ثم إن حكم بالضمان على غيره في تلك الحالة كان من قبيل « تحمل المسئولية عن الفاعل » .

وأما إذا لم يحكم بالضمان على أحد فذلك هو المقصود من رفع المسئولية . ونستطيع أخذا من الفروع أن نعد من طرق رفع المسئولية ما يأتى :

أولا: أن يحصل التلف بقوة لا يستطيع الإنسان دفعها وليس في قوته أن يحترز عنها كما إذا غرقت السفينة من ريح شديد أو موج هائج أو اصطدام بصخر لا يعرفه الملاح ولا عهد له به . ومنه التلف الحاصل بسريان العملية الجراحية التي وقعت معتادة ولم يهمل الطبيب علاجها .

ثانيا : أن يحصل التلف بفعل يقدر الإنسان على دفعه ولكنه فوجى به في مكان مأمون أن يفاجاً فيه بمثله كفاجاً وراعى الغنم بذئب في مكان مأمون . ولا شك أن غير المقدور والمفاجى كلاها لا دخل للإنسان فيه ولا ينسب إليه تقصير ولذا كانا رافعين للمسئولية عن الضرر الحاصل بهما . ومن القواعد المقررة أن التكليف بحسب الوسع وقد جاء في القرآن : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » •

ثالثًا : أن يكون الإتلاف بعامل الدفاع عن النفس أو العرض أو المال .

و إذا نظرنا إلى أن الإنسان يفعل فى هــذه الحالة تحت التأثر بعاطفة صحيحة لا يستطيع دفعها صح مع شىء من التوسع أن نعتبر هذا من نوع « القوة القاهرة » و إن كان الفعل صادراً بقوة الإنسان واختياره .

أما ما يرجع إلى فقد معنى التسبب كضرب عادى خفيف فى غير مقتل ترتب عليه تاف لا يترتب مثله على مثله عادة فهذا مما للمتولية أى يحول بينها و بين التحقق وهو غير الرفع الذى يقتضى تحقق المستولية بأركانها منسو بة إلى الجانى ثم لا يحكم عليه بالتعويض لفقد ركن الاختيار أو لتحقق الإباحة .

#### طريق إثبات المستولية:

١٠ -- هى طريق إثبات كل دعوى . وقد تكلم الفقهاء على طرق الإثبات ووضعت فيها مؤلفات خاصة وللفقهاء فيها طريقان :

الأول : عدم تقيد القاضى بنوع معين فله أن يقبل أية حجة تؤيد دعوى المدعى ومن أكبر أنصار هذا الرأى العلامة ابن القيم الجوزى المتوفى سنة ٧٥١هـ.

الثانى : حصر طرق القضاء فى طائفة معينة وهى البينة والإقرار واليمين والنبكول والقسامة وعلم القاضى والقرينة القاطعة . والقاعدة العامة للبينات أنها لإثبات خلاف الظاهر، فمن جمح به فرسه فأتلف إنساناً حال جموحه وأنكر أولياء الدم الجموح وعدم قدرته على المنع كلف إثبات مجزه عن المنع لتحقق سبب الضمان وحصول الشك فيما ينافيه ، والأولياء ينكرون المنافى وهو يدعيه والأصل عدمه والبينات لإثبات خلاف الظاهر . وخلاصة هذا أن المدعى عليه بالضرر يثبت أن الضرر لم يكن من جهته .

وقاعدة « البينة على المدعى » لا تؤثر علينا في هذا المقام لأن المدعى فيها

يشمل مدعى الضمان ومدعى سبب البراء منه عند تحقق السبب . قال الفقهاء : إذا ادعى المدين قضاء الدين أو إبراء الطالب فإن القول قول الطالب لأن المدين لما ادعى القضاء أو الإبراء صاركانهما اتفقا على أن الدين كان ثابتاً و بذلك كان شغل الذمة هو الأصل والمدين يدعى خلافه والطالب ينكر والبينة تكون على من يدعى خلاف الأصل وهو المدعى عليه الأصلى .

وللدقة فى تكييف الدعوى فى جميع مراحل السير فيها دخل كبير فى تعيين من يكلف بالإثبات .

### الشعويعنى فى الثريعة الإسلامية :

هو المال الذي يحكم به على من أوقع ضرراً على غيره في نفس أو مال أو شرف. والتقدير في تمويض الشرف من باب التعزير الذي وكلت الشريمة الإسلامية أمره إلى الحاكم يقدره بالنظر إلى قيمة الضرر ومنزلة المجنى عليه والعرف الجارى في مثله ، وأساس التعويض المالى في الشرف مأخوذ من مذهب الإمام الشافعي .

أما تعويض المال فقاعدته المثل إن كان مثليًا كالميكالات والموزونات والقيمة إن كان قيميًا كالحيوانات والثياب . والمعتبر قيمة المتلف يوم التعدى ولا عبرة مهبوطها بعد ذلك و إن كان قبل الحسكم .

أما تمويض النفس والأعضاء فهو الدية وأجزاء منسوبة إليها وقد عرفها الفقهاء بأنها : المال الواجب للجناية على الحرفى النفس أو فيما دونها . وعرفها الشيخ مجد عبده بأنها « ما يعطى إلى ورثة المقتول عوضاً عن دمه أو عن حقهم فيه » ونأخذ من هذا التعريف أن الشيخ عبده يرى أن الأصل في الدية عدم التقدير وأنها في مقابلة حق الورثة في فقيدهم ، ولعله لاختلاف الحقوق وتفاوتها

يرى أن تكون الدية على حسب تفاوت حقوق وانتفاع الورثة بالمجنى عليه ، ومما يؤيد هذا أنه قال في أطلق القرآن الدية وذكرها نكرة ، وظاهر ذلك أنه يجزى منها ما يرضى أهل المقتول وهم ورثته قل أم كثر ، ولكن السنة بينت ذلك وحددته على الوجه الذي كان معروفاً مقبولاً عند العرب . وتفصيل مقادير الدية كا بينتها السنة تكلفت به كتب الفقه على أكل وجه . ومما يجب التنبيه له أن الأصناف المذكورة هناك ليست واجبة الاتباع بل جوزوا العدول عنها إلى قيمتها وما كانت الأصناف الواردة في السنة إلا لأنها الميسورة وقت التشريع وجرت عادة العرب على التعويض بها .

أما نظرية اتحاد قدر الدية بالنسبة إلى جميع الناس فهى مبنية على أن الدية في مقابلة الدم فقط والناس في نظر الشريعة من هذه الحيثية سواء ، وهذا لا يمنع الحاكم من أن يقدر الأضرار التي تصيب الورثة بموت مورثهم فيحكم بالنظر إليها بما يعوض عليهم مافاتهم من الانتفاع به و بناء على نظرية المساواة في الدماء سوت الشريعة بين دية الذكر والأنثى والصحيح والمريض والسليم والأشل كاسوت بين دية المسلم ودية غيره إذا لم يكن حربياً ، قال الله تعالى : « و إن كان من قوم بين كم و بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة » .

قال الشيخ عبده في تفسيرها: فالواجب في قتل المعاهد والذمي هو كالواجب في قتل المعاهد والذمي هو كالواجب في قتل المؤمن : دية إلى أهله تكون عوضاً عن حقهم فيه وعتق رقبة مؤمنة كفارة عن حق الله تعالى الذي حرم قتل الذميين والمعاهدين ، كما حرم قتل المؤمنين . ثم قال : وقد نكر الدية هناكما نكرها هناك وظاهر أنه يجزئ كل ما يحصل به التراضي وأن للمرف العام والخاص حكمه في ذلك ولا سيما إذا ذكر في عهد الميثاق أن من قتل ديته كذا وكذا ، فإن هذا الدص أجدر بالتراضي

وأقطع لمرق النزاع وظاهر الآية أن أمر الدية منوط بالعرف و بالتراضى والأقرب أن اختلاف السلف فيهاكان لأجل هذا .

وظاهر الآية أن التعويض في النفس إنما هو على الجاني وهو الأصل في المسئولية كما يقتضيه قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى» ولكن النبي صلى الله عايه وسلم جاء فوجد العرب على نظام خاص في الديات يقضى بتوزيعها على العاقلة بمقتضى ماكان بينهم من التناصر ومسئولية الأسرة عن خطأ الواحد منها فأقره في غير موجب القود وفي غير الثابت بالإقرار حثًا على التناصر وطابًا لبقاء الوحدة أن خطأ الواحد من الأسرة منسوب إليها جميعًا فأوجبت الدية عليها ويدل على هذا أن التناصر حينها انتقل من العشيرة والأسرة إلى أهل الديوان جمل عمر العقل على أهل الديوان . وفي غاية البيان أن ذلك لم يكن من عمر تغييراً لحكم الشرع بل تقريراً لأنه عرف أن العشيرة كانت تتحمل بطريق النصرة فلماكان التناصر بالرايات جمل العقل عليهم. وقد نص الفقهاء على أن الدية في زمننا هذا لاتكون إلا في مال الجاني قالوا : لأن العشائر قد وهت ورحمة التناصر قد رفعت و بيت المال قد انهدم فوجب أن تـكون في مال الجاني . وقال صاحب الدر المختار : « إن التناصر أصل في هذا الباب فمتى وجد وجدت العاقلة و إلا فلا ، وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال أو لم يكن منتظماً فالدية في مال الجاني » . هذا هو أصل الماقلة في الشريعة الإسلامية وذاك هو ما آلت اليه .

أما من يكون له التمويض فقد صرح القرآن بأن الدية تكون لأهل المقتول حيث يقول: « ودية مسلمة إلى أهله » وهم ورثته الذين كانوا ينتفعون

به فىحياته و يملقون عليه الآمال. أما تعويض الجراحة فهى للمجنى عليه لأنه هو الذى نزل به الضرر.

وإذا كان التمويض حقاً ثابتاً لأهل المجنى عليه أوله فإنه يأخذ حكم سأثر الحقوق المالية من قبول البنازل والعفو وقد عرض القرآن السكريم إلى ذلك بقوله: « إلا أن يصدقوا » قال الشيخ عبده : إلا أن يعفوا عنها و يسقطوها باختيارهم فلا تجب حينئذ وقد عبر عنه بالتصدق للترغيب فيه والحث عليه .



# المب ولية الجنائية في الإسلام

ا — عرض القرآن السكريم لجرائم مخصوصة لها أثر سيئ في النظام العام وفرض لها عقوبات معينة تقال من وقوعها . وهذه الجرائم ترجع إلى الجناية على النفس والمال والعرض والنسب والعقل والدين والنظام العام .

فالجناية على النفس تكون بالقتل أو إتلاف عضو منها . وعلى المال تكون بالسرقة . وعلى المرض تكون بالقذف . وعلى النسب تكون بالزنا . وعلى المقل تكون بشرب المسكر . وعلى الدين تكون بالردة . وعلى النظام العام تكون بقطع الطريق والإفساد في الأرض . وقد شرع القصاص للقتل والجرح بقوله في سورة البقرة : « يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى » و بقوله في سورة المائدة : « والحروج قصاص » . وشرع حد السرقة بقوله في سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وشرع حدى الزنا والقذف جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » وشرع حدى الزنا والقذف بقوله في سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما بقوله في سورة النور : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » و بقوله في السورة نفسها : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلاوهم ثمانين جلدة » .

وقد انعقد إجماع العلماء على أن قذف الرجال والنساء في الحسكم سواء وشرع حد قطاع الطريق بقوله في سورة المائدة : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الآرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم . إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » . و بينت السنة النبوية حد إزالة العقل وحد الردة .

\* \* \*

٣ -- هذه هي الجرائم التي نصت عليها الشريعة وحددت لها متى تكاملت في ممناها عقابًا خاصًا ورأت أنها إذا لم تتكامل في معناها تكون عقو بتها من باب التعزير كغيرها من سائر الجرائم التي لم تنص عليها الشريعة . والتعزير عقوبة وكل الشرع أمرها وتقديرها إلى رأى الحاكم . قال ابن القيم الجورى : اتفق العلماء على أن التعزير مشروع فى كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية في العظم والصغر وحسب الجانى في الشر وعدمه . وقال صاحب معين الحـكام : والتمزير لايختص بفمل ممين ولا قول معين فقد عزر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجر ، وذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تمالي في سورة التوبة بقوله : « وعلى الثلاثة الدين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بمــا رحبت: الآية » وعزر بالنغى و بالحبس ، وعزر الأصحاب بعده بالتحريق و إتلاف أدوات الفساد و بأخذ المال وقد عزر به عمر من وجده يتسول ومعهمن الطمام ما يكفيه وقدنص الفقهاء على أن للحاكم التعزير بالفتل فيمن تكررت منه الجريمة وسقطت عنه عقو بتها الخاصة لشمهة دارئة . قال في شرح الدر المختار وهو يتكلم على موجب القتل الشبيه بالعمد : لا قود فيه إلا أن يتكرر . وقال ابن عابدين : إن التكرار محصل بمرتين.

٣ - مما تقدم يتبين أن الشريعة الإسلامية لا تشترط في « المسئولية

الجنائية » النص على الجريمة أو العقاب وهذا وضع يتفق تمام الاتفاق مع صلاحيتها للتطبيق في كل العصور والأحوال ، وليس من شك في أن الناس يتطورون في تقدم الحياة وابتكار وسائل الخير وصوره ، فليس من الحكمة مع هذا التشريع الذي جاء للخاود أن ينص على جرائم وعقو بات بأعيانها ثم يقول : ( لا جريمة إلا بنص ) ( ولا عقو بة إلا بنص ) .

إن التمريف السكلي للجريمة يسمل على الحاكم تطبيقه على الحوادث بمعونة المرف والبيئات .

وقد توسع علماء الشريمة في هذا الباب ومكنوا الحاكم من اتخاذكل ما يراه مقوما للنظام مصلحاً للمجتمع ، ويشير إلى ذلك قول عمر بن عبد العزيز: ( يحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون من فجور ) .

\* \* \*

٤ — هذه الجرائم التي نصت عليها الشريعة منها ما هو اعتداء على حق الله ، ومنها ما هو اعتداء على حق العبد . فالأول جرائم الزنا والقذف والسكر والتعدى على الدين وقطع الطريق . والثانى جريمة التعدى على النفس . وقد أمرت الشريعة في جميعها بالاحتياط في توقيع عقو باتها فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فحلوا سبيله فإن الإمام أن يخطىء في العقوبة . وقال : ادرءوا الحدود بالشبهات ، ادفعوا الفتل عن المسلمين ما استطعتم . وقد تسكلم الفقهاء على الشبهة وقسموها و بينوا ما يكون منها مسقطاً للعقوبة وما لا يكون .

\* \* \*

ه — مع استواء هذه الجرائم في لزوم الاحتياط في توقيع عقو بتها المنصوص

عليها أو الدفع بالشبهة استنبط الفقهاء فروقاً بين القصاص وغيره اتفقوا على بعضها ، واختلفوا في البعض الآخر، ، ومن تلك الفروق أن القصاص يورث والحد لا يقبل ، وأن التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد ما عدا حد القذف لما فيه من حق العبد . وأن الشفاعة في القصاص تجوز ولا تجوز في الحد إلا قبل الوصول للحاكم . وقد روى عن ربيعة بن أبي عبد الرحن أن الزبير بن العوام لتي رجلا قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال : لا حتى أبلغ به السلطان. فقال الزبير : إذا بلغت به السلطان فلمن الله الشافع والمشفع . وعن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تعافوا الحدود فيا بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب .

وعن عائشة أن قريشاً أهمتهم المخزومية التي سرقت قالوا : من يكلم رسول الله عليه وسلم - الله صلى الله عليه وسلم - في الله عليه وسلم الله عليه وسلم وسول الله فقال له : أتشفع في حد من حدود الله ؟ شم قام فخطب فقال : يأيها الناس إنما ضل من كان قبلهم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليهم الحد ، وأيم الله لوأن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها ، وهذا يدل على مبلغ عناية الشريعة الإسلامية بخفظ النظام وحق المجتمع .

ومن الفروق أن القصاص لابد فيه من تقدم الدعوى من صاحب الحق أما الحد فتجوز فيه الحسبة واستثنوا منه حد القذف . ومنها أن القصاص يجوز الاعتياض عنه بخلاف الحدود ، وأجاز الشافعي الاعتياض عن حد القذف . وبهذه الفروق ونحوها اختلفت الأحكام المتعلقة بالقصاص و بقية الحدود .

7 — قد اشترطت الشريعة الإسلامية في تحقق المستولية الجنائية على العموم أن يكون الجانى عاقلا بالفا مختاراً ، وأن يكون المجنى عليه محترما معصوما فلاجناية من صبى ولا مجنون ولا نائم ولا مغمى عليه ولا سكران ، ولا جناية في مال سقط تقومة ونفس سقطت عصمتها وغير ذلك عما تكفلت كتب الفقه ببسط القول فيه .

واشترطت في تحقق الجناية الموجبة للقصاص أن تكون عمداً عدوانا خالية من شبهة عدم القصد فلاجناية بالخطأ ولا بماكان دفاعا عن حق ولا بما لايقتل به غالباً كاللطم.

وقد اختلف الفقهاء فى جناية الوالد على ولده وجناية السيد على عبده فمنهم من رأى أنها لا توجب القصاص لأن السميد جنى على ملكه وجناية للمالك على ملكه هدر ، أو على الأقل يكون الملك شبهة تدرأ القصاص أما جناية الوالد فقد قال فيها الشيخ عبده توجيها لعدم مشر وعية القصاص فيها : إن شرع العقو بة يكون حيث تتحرك النفوس للجناية ونفس الوالد أبعد من أن تقدم بقصد على قتل الولد لعظم الشفقة والحنان فإذا قتل والد ولده كان ذلك إما لفساد الفطرة أو لعقوق شديد وهذا نادر لا حكم له .

ومنهم من رأى أن الجنايتين توجبان القصاص عملا بظاهر آية القصاص والأخبار الموجبة له . روى اللخمى عن قتاده عن الحسن عن سمره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه . وقواعد الشريعة وعموماتها تشهد لهذا الرأى بالقوة فهو آدمى معصوم الدم على التأبيد وإنسانيته غير مملوكة لسيده ولا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى .

واشترطت الشريعة في الجني عليه أن يكون معصوم الدم على التأبيد والعصمة

تتحقق بالإسلام وبالعهد فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالذمى والذكر بالأنثى . وقد ورد عن عبد الرحمن بن بيلمانى ومحمد بن المنكدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة فأمر به فضرب عنقه وقال: أنا أولى من وفى بذمته . ولا يرى فقهاؤنا أن المخالفة فى الدين مبيحة للدم بنفسها و إنما تبيحه بواسطة الحرابة \_ وقد قال على رضى الله عنه . إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا .

\* \* \*

√ - وترى الشريعة الإسلامية أن الجناية لا يتحمل مسئوليتها غير الجانى وبذلك هدمت النظام الذي كان متبعاً عند الجاهلية في جناية القتل الذي كان يقتضى مسئولية القبيلة عن جناية الواحد منها وجاء في ذلك قوله تعالى : «كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر » آية القصاص وقوله تعالى : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوايه سلطاناً فلا يسرف في القتل » .

\* \* \*

۸ — وترى الشريعة أن حق المطالبة بالدم إنما هو لولى الدم وليس للسلطة الحاكة ، وحكمة ذلك ضمان حق الحرية فى الحقوق الإنسانية ومخافة أن يصدر العفو من غير رضا صاحب الدم الذى كوته نار الجناية فتثور نفسه إلى الأخذ بالثأر ويتكرر الإجرام . وترى أن القصاص الذى جملته حقاً لولى الدم ليس متميناً بل خيرته بينه و بين العفو ببدل والعفو بغير بدل .

قال تعالى فى سورة البقرة : « فمن عنى له من أخيه شىء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » ، وفى سورة المسائدة : « فمن تصدق به فهو كفارة له » . ٩ - وترى الشريعة الإسلامية بناء على ما قررته من تكافؤ الدماء أن القصاص بجرى بين الحكام والرعية وعلى ما قررته من أن القصاص جزاء الفمل لا الحل رأت قتل الجماعة بالواحد بشرط أن يسكون لسكل واحد منهم عمل مؤد إلى القتل مستوجب للقصاص لو انفرد وقد صح عن عمر أنه قال: لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتاتهم جميعاً . وإنا لو جرينا على أن القصاص يسقط بالاشتراك لوجد المجرمون متسماً للقتل به فيؤدى إلى إسقاط حكمة الردع .

#### استيفاد القصاص :

الشريعة الإسلامية جملت حق القصاص لولى الجنى عليه قررت أنه لا يجوز استيفاؤه إلا بحضرة الحاكم حسما للحيف والفوضى . قالوا : وعلى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التى يقع بها الاستيفاء مخافة من زيادة التعذيب وأن يوكل التنفيذ إلى من يحسنه . وجملوا أجرة المنفذ على بيت للـال .

أما طريقة الاستيفاء فرأى جماعة من الفقهاء أنه يكون بالسيف ورأى آخرون أنه يكون بما وقمت به الجناية واستدل كل فريق بما لا يصح عند الآخر . ونحن نرى أخذاً من الحديث الصحيح المتفق على صحته وهو قوله عليه الصلاة والسلام: « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » أن الشريعة الإسلامية لم تعين آلة خاصة لاستيفاء القصاص ، وإنما طلبت « إحسان القتلة » وإحسانها يكون بكل مالا يحدث مثلة ولا مضاعفة ألم ، وعلى ذلك يجب التنفيذ وإحسانها يكون بكل مالا يحدث مثلة ولا مضاعفة ألم ، وعلى ذلك يجب التنفيذ بحل آلة تحقق الإحسان على هذا الوجه ، وكما تقدمت الحياة في ابتكار وسائل بكل آلة تحقق الإحسان على هذا الوجه وجب شرعاً المصير إلى التنفيذ به .

ويشترط في الاستيفاء اتفاق جميع الأولياء على طلبه ، وأن يؤمن فيه التعدى إلى غير الجانى فلا قصاص إذا عفا بعض الأولياء ، ولا قصاص على حامل حتى تضع حملها وتسقيه اللبن ، والأصل في ذلك قوله تعالى : « فلا يسرف في القتل » وما روى من قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملا وحتى تكفل ولدها . و إن ادعت الحل نظرها أهل الخبرة فإن أشكل أمرها أخرجت حتى يتبين ويضمن الجنين لو اقتص منها ؟ ويرى بعض العلماء أن الضمان على السلطان الممكن .

وعلى أصل الانتظار فى تنفيذ الجناية قال الفقياء « لا يفاد جرح إلا بعد برئه » .

وقد ورد أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه . والحسكمة فيه أن الجراحات تحتمل السراية إلى النفس فلابد من معرفة مآ لها حتى يتبين الواجب .

\* \* \*

#### مسقطات العقوبة:

مسقط المقوبة نوعان: نوع يسقط وجوبها . ونوع يسقط تنفيذها ويرجع الأول إلى تخلف شرط من الشروط الموجبة القصاص التي سبق بيانها . وقد اختلف الفقهاء في الجناية على شخص يأمر بها المجنى عليه أو وليه . فمنهم من رأى أن أمر المجنى عليه يسقط القصاص عن الجانى وأن أمر وليه لا يسقطه كما إذا قال له : اقتل أخى أو ابنى . ومنهم من رأى القصاص في الكل والمسألة ذات بحث التل أخى أو ابنى . ومنهم من رأى القصاص في الكل والمسألة ذات بحث واجتهاد ، والرأى أن الأمر بالجناية إذا لم يكن مصحوباً يإكراه لا يصلح أن يكون شبهة تسقط القصاص ، وقد صح أن الجانى على نفسه مؤاخذ بجريمته عند الله .

ويرجع النوع الثانى وهو المسقط للتنفيذ إلى أمرين : أحدها : فوات الحل موت القاتل . ثانيهما : العفو عن الجناية . ومعناه التجاوز عن الجريمة والصفح عن عقو بتها الخاصة . وشرط أن يكون صادراً من أهله الذين يملكونه وهم أولياء الدم . وليس للحكومة أن تمنع عن العفو إذا رضوا به ولا أن تستقل به إذا طلبوا القصاص . وقد حبب القرآن في العفو وفرض اتباعه ، وإن لم يكن متفقاً عليه من جميع أصحاب الدم .

وبما يحسن التنبه له فى هذا المقام أن الشريعة الإسلامية و إن جعلت لولى الدم حق المطالبة بالقصاص وحق العفو إلا أنها جعلت للسلطان حقاً آخر يتصرف فيه حسبا يرى من المصلحة: قال الفقهاء: « إن الجانى إذا كان معروفاً بالشر أو ظهر للإمام أن المصلحة تقتضى عقابه فللإمام أن يعذره بما يراه محققاً للمصلحة دافعاً عن الشر بحبس أو سجن أو قتل » .

أما عفو المقتول قبل أن يموت فقد رأى بعض الفقهاء أن ليس له حق لأن الحق الحق للولى بنص القرآن: « فقد جعلنا لوليه سلطاناً » . ورأى آخرون أن الحق الذى جعل للولى إنما هو حق المقتول لأنه بدل نفسه والولى نائب . ومن الفقهاء من نظر إلى أن القصاص بدل نفس المقتول وهو من هذه الجهة يكون حقاً له فيصح عفوه عنه ، وهو في الوقت نفسه شفاء لنفس الولى ودرك للثار لأن الميت لا ينتفع به وهو من هذه الجهة حق للأولياء ابتداء فلا يقوم أحدهم مقام الفائبين . كفلاف الأول . أما أثر العفو فهو سقوط العقو بة التي أوجبتها الجناية ، وقد يكون عوض . العفو بصلح أو دية فيجب ما وقع عليه الصلح . وقد يكون مجرداً عن عوض . ولا يفوتنا أن محو العقو بة بعفو المجنى عليه لا توجب العفو المطلق فإن للحاكم حقاً وللمجتمع حقاً على الإمام أن يقدره ، ولعلماء الإسلام طرق في سياسة الأمة وضبط شئونها وحفظ حقوقها تساير أحدث مدنية وأحدث تشريع .

وقد اشتمل كتاب « الطرق الحكيمة » للإمام ابن القيم على مُثُلِ لذلك قيمة تقدم لنا أبهى صورة عن التشريع الإسلامى وقدرته على حفظ الحةوق فى جميع العصور المختلفة . وقد كتب غيره كثيراً فى ذلك وكتب الفقه الإسلامى مملوءة بالذخائر التشريعية النفيسة ، وعلى من يريد الانتفاع بمزايا ذلك التشريع ودقته أن ينظر فى تلك الكتب نظرة إمعان وتدبر فيخرج منها بأحدث تشريع لأحدث مدنية .

#### العقو مأث التبعية :

قررت الشريعة الإسلامية لبعض الجرائم التي نصت على عقو باتها عقو بات أخرى طلبت تنفيذها بعد العقو بات المنصوص عليها . و بذلك تقرر في الفقه الإسلامي عقو بة تبعية تنشأ عن العقو بة الأولى وقد رأينا أثر العقو بات التبعية في القاضى إذا جار في الحكم فإنه يعزر ويضمن ثم يعزل ولا يولى القضاء حتى يظهر عليه أثر التو بة . ورأيناه في ناظر الوقف وكل من تولى عملا فأساء أو أسرف فإنه بعد الضمان والتعزير يحرم من التولية

وقد جاء في أصول التشريع الإسلامي من هذا النوع عقوبات ثلاث: عدم إرث القاتل ، وإهدار شهادة المحدود في قذف ، وحرمة التزوج بالزابي والزانية ، وقد ورد في الأولى ما رواه مالك في الموطأ « ليس لقاتل ميراث » ، ومن قواعد الفقهاء « من استمجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه » ، والنظر الصحيح يقضى بناء على هذه القاعدة بحرمان كل من كان له دخل في القتل باشر أم تسبب ؟ أم أعان . أما الخطأ والملحق به في فقد القصد فإنه ينبغي ألا يحرم من الميراث . أما الثانية فقد أجمع العلماء عليها في كل محدود في قذف أو غيره قبل التوبة . أما الثالثة فقد قال

فيها الإمام ابن القيم في كتابه « زاد المعاد في هدى خير العباد » : صرح الله سبحانه بتحريم نكاح الزانية في سورة النور وأخبر أن من نكحها إما زان أو مشرك وقال : « وحرم ذلك على المؤمنين » ووجهه بقوله : أباح الله نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان وهو العفة . والأصل في الأبضاع التحريم في قباحتها على ما ورد به الشرع . و إنه لمن أقبح القبائح أن يكون الرجل زوج بغي وقبح هذا مستقر في الفطر وقد صح أن مرثد بن أبي مرثد الغنوى استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج « فلانة » وكانت بنياً فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى في سورة النور : « الزاني لا ينكح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى في سورة النور : « الزاني لا ينكح المؤمنين ، » وقال له : لا تتزوجها .

\* \* \*

و بعد فهذا ما أردنا أن نقدمه صورة مصغرة لأصول عامة في الشريعة الإسلامية عن المسئوليتين المدنية والجنائية تاركين التفاصيل والتفاريع إلى كتب الفقه ، مكررين القول بأن الشريعة الإسلامية لم تقيد الفقهاء بعد أصولها الكلية بخطة معينة في البحث و إنما فوضت لهم الرأى والاعتماد فيه على ما يقدرون مصالح وحقوق وواجبات في العصور المختلفة والبلدان المتباينة . وهكذا نشأ الفقه الإسلامي وهكذا اتسع وهكذا يساير الإنتاج العقلي الصحيح ومقتضيات المدنية مهما تقدمت وارتقت بها الحياة .



# الباب السادس

الأمة في الإسلام

# الفصلالأول أسس الدولة في الإسلام

نظر الإسلام إلى المسلمين باعتبارهم أمة يتسكون منهم ما عرف في اصطلاح الناس بمد باسم « الدولة » فاعتبر فيهم مزايا ومقومات هي سر المفامة والمجد والقوة ، التي كانت طابع الدولة الإسلامية ، وأهم هذه للقومات أربعة :

# ١ – الأخوة الدينية

لم يعتبر الإسلام في تكوين الدولة الجنسية ولا المنصرية ولا التوطن في بلد معين كما ألفته الأوضاع البشرية للدول ، ولقد رأى أن في ذلك تحديداً وتضييقاً ينافي عالمية وعمومه كدين سماوى أريد به خير البشر جميعاً ، فسما عن جميع هذه الاعتبارات البدائية الشخصية ، ورفع درجة الجماعة الإنسانية عن أن يكون اتحادها وتعاونها راجعاً إلى غير المبادئ والمثل العليا ، فرأى أن يوحد بين الجميع بالفكرة أو المقيدة التي يعتنقها الكل عن إيمان ورضا ، وتسكون تلك المقيدة على الوحدة المشتركة بينهم ، والروح السادية فيهم .

فكانت « الأخوة الدينية » بين المسلمين هي أصدق تعبير عن هذه الوحدة المشتركة أو هي هذه الوحدة المشتركة : قررها القرآن السكريم « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِنَّمَا اللهُ مِنُونَ إِنَّمَا اللهُ عليه وسلم : « المسلم أخو المسلم » .

<sup>(</sup>١) الآية ١٠ من سورة الحجرات.

قررت الأخوة الدينية بين المسلمين على أنها شأن طبيعى من شئون المؤمدين يتحقق من تلقاء نفسه بمجرد الإيمان، ويستتبع جميع آثاره من حقوق وواجبات، وليست وصية يوصيهم بها ولا تكليفاً جديداً يطلب تحقيقه بعد الإيمان.

وقد غلبت أخوة الإيمان كل صلة سواها حتى صلة النسب ، فنسى المرء بها قبيلته ، وخرج على عشيرته ، وخاصم الولد أباه ، وقاتل الأخ أخاه « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولوكانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم» (١) كما اصطلح بها المتخاصمون، واجتمع عليها المتفرقون، فنسيت عداوات الجاهلية، وأهدرت دماؤها وتراثها، وأصبح المرء يجلس آمناً مطمئناً في ملاً أو خلوة مع من قتل أباه أو أخاه وهو لا يخشى انتقامه ، ولا يتوقع أذاه .

وأصبحت صلة النسب عارية عن الفائدة والأثر إذا تجردت عن أخوة الإيمان، فلا يرث غير المسلم المسلم ولوكان أباه أو أخاه .

وربطت هذه الأخوة بين قلوب المسلمين حتى أصبحوا أسرة واحدة كبرى: يفرح المسلم لفرح أخيه ، ويحزن لحزنه ، و يمد يد المعونة إليه عند الحاجة ، و يرشده إذا غوى ، ويهديه إذا ضل ، و يرجه إذا ضعف ، و يعامله بما يحب أن يُعامَل به ، و يمحضه النصح إذا استنصحه أو رأى عليه ما ينكره الشرع والدين ، و يحفظه في ماله وعرضه غائباً وحاضراً ، و يسعى في إصلاح ذات البين و رفع ما يقع من الخلاف : إخوة متصافون رحاء بينهم . شعارهم . « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه » « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » « لا يؤمن أحدكم حتى عب لأخيه ما يحب لنفسه » ودعاؤهم « ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجمل في قلو بنا غلا للذين آمنوا » (٢) .

<sup>(</sup>١) الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

<sup>(</sup>٢) د ١٠ من سورة الحمر .

وقد طبق مبدأ الأخوة الدينية لأول مرة بمؤاخاة النبى صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار حين قدم المدينة مهاجراً ، وكانت مظهراً من مظاهر القوة الذاتية لتماليم الإسلام ، واختلاطها بالنفوس والقلوب . آوى الأنصار إخوانهم المهاجرين ، وآثر وهم على أنفسهم فى كل ما يحتاجون إليه ، حتى سجل القرآن هذا الإيثار السكريم : « يُحيِبُونَ مَنْ هَاجَرَ إليهم قولًا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِم عَلَ أَنفُسِهم قَلَو كُن بَهم خَصَاصَةٌ » (1) .

هذه هي الأخوة الدينية التي اعتبرها الإسلام بين المسلمين ، كأساس من أسس دولتهم وجماعتهم ، وقدامتن الله على نبيه وعلى المؤمنين ، فذكرهم بنعمة التآلف بعد التقاطع : « وَاذْ كُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ ۚ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُو بِكُمْ فَأَصْبَحْتُم ۚ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً ، وَكُنْتُم ۚ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النّارِ قُلُو بِكُمْ فَأَصْبَحْتُم ۚ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً ، وَكُنْتُم ۚ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النّارِ قَلُو بِكُمْ فَأَصْبَحْتُم وَ اللّه مِنْ النّارِ فَأَنْ مَنْ اللّه وَلَكُن الله عَلَى اللّه وَلَكِن الله عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه وَلَكِن الله وَلَكِن الله الله وَلَكِن الله الله الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلْمُؤْمِنِينَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَفْتَ بَيْنَ قُلُو بِهِمْ وَلَكِنَ الله وَلَكِنَ الله الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلِي الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلِي الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلِي الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلَكِن الله وَلِي الله وَلِي الله وَلَكِن الله وَلِي الله وَلَكُن الله وَلَكُن الله وَلَيْ الله وَلَهُ وَلِي الله وَلَهُ وَلَكِن الله وَلِي الله وَلَكُن الله وَلَهُ وَلِيهُ وَلِهُ وَلِي الله وَلَهُ وَلِي الله وَلَهُ وَلِيهِ مِنْ اللّه وَلِي الله وَلَهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِي الله وَلَهُ وَلِيهُ وَلّهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلّهُ وَلِيهُ وَلِي وَلّهُ وَلِيهُ وَلِيه

# (٢) التكافل الاجتماعي

والتكافل الاجتماعى لازم من لوازم الأخوة ، بل هو أبرز لوازمها ، وهو شعور الجيع بمسئولية بعضهم عن بعض ، وأن كل واحد منهم حامل لتبعات أخيه ، ومحمول على أخيه ، يسأل عن نفسه و يسأل عن غيره .

وهذا فى الواقع قانون من قوانين الاجتماع الراقى ، وعنصر من عناصر الحياة الطيبة ، يتوقف عليه كال السعادة ، بل هو الأساس فى حياة الأم و بقائها عزيزة كريمة متمتعة بهيبتها ، قائمة بواجبها .

<sup>(</sup>١) الآية ٩ من سورة الحدر .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

<sup>(</sup>٣) الآيتان ٦٢ ، ٦٣ من سورة الأثقال .

#### وللتكافل شعبتان :

شعبة مادية : وسبيلها مدّ يد المعونة في حاجة المحتاج ، و إغائة الماهوف ، وتفريج كربة المكروب ، وتأمين الخائف ، و إشباع الجائع ، والمساهمة العملية في إقامة المصالح العامة ، وقد دعا القرآن الكريم إلى هذا التعاون المادى وحث عليه ، واستمهض الهم فيه ، وأطلق عليه جملة من العناوين الحببة فيه ، الداعية إليه . أطلق عليه عناوين « إحسان ، زكاة ، صدقة ، حق ، إنفاق ، في سبيل الله » ثم طلبه بصفته ركناً من أركان الدين و بصفته فضيله إنسانية وأوجبه في أصناف الممال كله : نقده ، وزرعه، وماشيته . أوجبه للفقير على الفني، وأوجبه للفقير على العقير ، وكان ذلك منه تدريباً للفقير على الإعطاء ، والمساهمة في سد الحاجات بقدر ما يستطيع ، وليدرك الذة اليد العليا ، فيسعى في تحصيل في سد الحاجات بقدر ما يستطيع ، وليدرك الذة اليد العليا ، فيسعى في تحصيل الأموال ، وتكون له اليد العليا على الدوام ، وليجد في ضميره ما يدفعه إلى المعونة الأموال ، وتكون له اليد العليا على الدوام ، وليجد في ضميره ما يدفعه إلى المعونة المسرى متى وجد إليها سبيلا ، ولعل أوضح شاهد لذلك ما شرء الإسلام المركبرى متى وجد إليها سبيلا ، ولعل أوضح شاهد لذلك ما شرء الإسلام في آخر شهر رمضان من كل عام باسم « زكاة الفطر » .

وشعبة أدبية : ونعنى بها تـكافل المسلمين جميعًا وتعاونهم المعنوى بالتعليم والنصح والإرشاد والتوجيه .

وقد أعطاه القرآن اسما كريما يحببه إلى النفوس ، ويغرى به العقول والقاوب ، فسماه « الأسر بالمعروف والنهى عن المذكر » ولا شك أن كلة « المعروف » عنوان أخاذ يجذب إليه القلوب ، و يحمل على الأسر به ، وأن كلة « المنكر » من شأنها أن تبشّع الشر والفساد وأن تثير النفوس عليهما ، وأن توجه إليهما من الجماعة حربا لا هوادة فيها .

والإسلام بجعل هذا التكافل الأدبى فريضة لازمة على كل مسلم ، بل جاء

على لسان الرسول أنه الدين كله بالنسبة إلى جميع الطبقات « الدين النصيحة . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

وقد طلبه الله على وجه خاص من القادرين عليه ، الواقفين على حدود الله ، ورتب عليه الفلاح المطلق : « وَلْتَكُنُ مِنْكُمُ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْمُنْدِ وَيَأْمُرُ وَنَ وَالْمَعْرُ وَفَ اللهُ اللهُ

وجعل له شأناً من شئون المؤمنين ، وألبسه ثوب الولاية : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ عَنِ وَالْمُؤْمِنُونَ عَنِ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَامُرُونَ وِالْمَثْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » (٢٠) .

وقد صور رسول الله صلى الله عليه وسلم صلة المسلم بالمسلم بقوله :( المؤمن مرآة المؤمن ) وفى بعض الآثار : المسلم للمسلم كاليدين تفسل إحداهما الأخرى .

هكذا فهم المسلمون الأولون مبدأ مسئولية المؤمنين بعضهم عن بعض ، فقاموا بالنصح والإرشاد : ينصح عالمهم جاهلهم ، ويرشد كبيره صغيره ، بل لقد نصح الصغير الكبير ، والمرءوس الرئيس ، والمحكوم الحاكم ، وتقبل الجميع من الجميع شاكرة ألسنتهم ، مطمئنة قلومهم ، فاستقامت لهم الأمور ، وتقدمت بهم الحياة ، وكانوا أقوياء وغيرهم الضعيف ، وأعزاء وغيرهم الذايل . وظلوا كذلك يتعاونون على البر والتقوى و يتناصحون بالخير والمروف ، حتى نبتت فيهم نابئة الشهوة والهوى فأفسدت عليهم تصورهم للحياة ، وظنوها مادة عليها يتنافسون ، وأموالا وجاها بها يتفاخرون و يتكاثرون ، و بذلك ضعف ما تكنه قلوبهم نحو روابط الإيمان ، فضعف شعورهم بتلك المسئولية ، فنظر بعضهم الى بعض كوحدات مبعثرة لا يضم شتاتها رباط ، وانساب كل منهم في مهاب الى بعض كوحدات مبعثرة لا يضم شتاتها رباط ، وانساب كل منهم في مهاب

<sup>(</sup>١) ألآية ٤٠٤ من سورة آل عمران .

<sup>(</sup>٢) الآية ٧١ من سورة التوبة .

الشهوة والهوى ، وعندئذ رأى الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المسكر أن أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المسكر قد يغضب عليهم الناس . أو يمنعهم متاع الحياة ، أو يفقدهم النفوذ والجاه ، فعاشر وا الناس على ما يعلمون منهم و يعرفون فيهم ، فألف الناس المسكر ، وأنسكر وا المعروف وأصبح التوجيه للحق عليهم ثقيلا ، والموجه المخلص ينهم دخيلا .

ولقد قص الله عليها مصير الأولين من الأم التي تركت هذه المسئولية ، فحل بها من الويلات ما حل : « فَلَوْلَا كَانَ مِنَ القُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ مِن الْوَيلاتِ مَا حَلِيلاً مِنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتْرِ فُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ (١) مَا أَتْرِ فُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ (١)

وجاء على لسان النبي صلى الله عليه وسلم: « لما وقعت بنو إسرائيل فى المعاصى ودخل النقص عليهم فى دينهم نهتهم علماؤهم فلم ينتهوا ، فجالسوهم وواكلوهم وشار بوهم ولم يمنعهم العصيان عن مخالطتهم فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ففرق كلتهم وأذلهم وشتت شملهم. ثم قرأ : « لُعِنَ اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَكَانُوا يَمَّدُدُونَ . كَانُوا لا يَدَناهَوْنَ عَنْ مُنْسَكَرٍ فَعَلُوهُ لِبَنْسَ مَا كَانُوا وَكُنُوا . كَانُوا لا يَدَناهَوْنَ عَنْ مُنْسَكَرٍ فَعَلُوهُ لِبَنْسَ مَا كَانُوا وَمُعَلِّونَ » (٢٠) .

# **۴** ـ الشوري

أما الشورى فهى أساس الحسكم الصالح ، وهى السبيل إلى تبين الحق ، ومعرفة الآراء الناضجة ، أمر بها القرآن ، وجعلها عنصراً من العناصر التي تقوم

<sup>(</sup>١) ألآية ١١٦ من سورة هود .

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٧٩ ، ٧٩ من سورة المائدة .

عليها الدولة الإسلامية ، فني الكتاب الكريم سورة عرفت باسم « سورة الشورى » وقد سميت بذلك لأنها السورة الوحيدة التي قررت « الشورى » عنصراً من عناصر الشخصية الإيمانية الحقة ، ونظمتها في عقد ، حباته طهارة القلب بالإيمان والتوكل ، وطهارة الجوارح من الإثم والفواحش ، ومراقبة الله بإقامة الصلاة ؛ وحسن التضامن بالشورى ، والإنفاق في سبيل الله ، ثم عنصر العزة بالانتصار على البغي والعدوان، وذلك في قوله تعالى من تلك السورة : « وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرُ وَالْمَا اللهُ مَا مَعْمَ المَوْمَ الْمَا اللهُ مَا مَعْمَ المَا اللهُ مَا مَعْمَ المَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرُ وَاللهِ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهِ اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ اللهُ وَاللهِ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَلهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ

وقد نزل بعد أن أصيب المسلمون فى غزوة أحد بما أصيبوا ، أمر الله لدبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه فيا يطرأ لهم من الشنون ربطاً للقلوب وتقريراً لما يجب أن يكون بين المؤمنين من حسن التضامن فى سياسة الأمور ، وتدبير الشنون ، وذلك قوله تعالى فى سورة آل عران : « فَبِمَا رَحْقَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَقًا غَلِيظً الْقَلْبِ لَا نَفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فى الْأَمْر ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَ كُلُ عَلَى اللهِ »(٢).

# الشورى فى عهد الرسول وأصمابه:

وقد كان الذي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه فيا لم ينزل عليه فيه الوحى وكان في بمض الأحيان يمدل عن رأيه ، و يأخذ برأى أصحابه ، وقد حدث أنه أخذ برأيه

<sup>(</sup>١) الكيات ٣٦ ، ٣٩ من سورة الشورى .

<sup>(</sup>٢) الآية ٩ ٩ من سورة آل عمران .

ورأى أبى بكر فى حادثة أسرى بدر ، ورفض العمل برأى عمر ومن وافقه ، فنزلت آيات شديدة العتب على النبى صلى الله عليه وسلم فى أنه لم يأخذ برأى الآخرين ، وقد كان هو الأوفق بحالتهم فى هذا الوقت : « مَا كَانَ لِنبِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِنَ فِي الأَرْضِ تُر يدُونَ عَرضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُر يدُ الآخِرَة ، وَاللهُ عَزِيزْ حَكِيمٍ ، لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم فَهِ أَ أَخَذْتُمُ عَذَابٌ عَظِيمٍ » أَ وَلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم فِهَا أَخَذْتُمُ عَذَابٌ عَظِيمٍ » أَ وَلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم فِهَا أَخَذْتُمُ عَذَابٌ عَظِيمٍ » أَ فَا لَا يَعْمَ اللهُ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم اللهُ اللهِ اللهِ عَظِيمٍ » أَ فَا لَا كَتَابُ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

ومن هنا كانت الشورى أصلا فى إدارة الشئون الجماعية ، وكان تحرى الحق أو الموافقة فى المصلحة من ألزم الواجبات على صاحب الأمر ، وقد درج على ذلك أصحاب الرسول بعده ، فكان أبو بكر يستشير الصحابة فيها يعرض له من شئون الجماعة ، وكان يأخذ برأى غيره متى بدت آيات الحق فيه وكان عمر يجمع كبار الصحابة فى عهده ، وكان يمنعهم من الحروج من المدينة لمسكان حاجته إلى استشارتهم .

وكان الأساس في الاستشارة كفالة الحرية التامة في إبداء الآراء ما لم تمس أصول العقيدة أو العبادة .

ولم يضع القرآن ، ولاالرسول للشورى نظاماً خاصاً ، و إنما هو النظام الفطرى يجمع النبى أو الخليفة من بعده أصحابه ، و يطرح عليهم المسألة ، و يبدون آراءهم فيها ، ومتى أجمعوا على رأى ، أو ترجح عندهم رأى عن طريق الأغلبية ، أو عن طريق قوة البرهان أخذ به وتقيد .

و إنما ترك هذا الجانب من غير أن يوضع له نظام خاص ، لأنه من الشئون التي تتغير فيها وجهة النظر بتغير الأجيال ، والتقدم البشرى ، فاد وضع نظام

<sup>(</sup>١) الآيتان ٦٧ ، ٦٨ من سورة الأنفال .

فى ذلك العهد لاتخذ أصلا لايميد عنه من يجىء بعده ، ويكون فى ذلك التضييق كل التضييق عليهم ألا يجاروا غيرهم فى نظام الشورى .

فالشورى من الأمور التى تركت نظمها دون تحديد ، رحمة بالناس غير نسيان ، توسعة عليهم ، وتمكيناً لهم من اختيار ما يتاح للعقول وتدركه البشرية الناضجة ، وما دام المقصود هو أصل المشورة ، والوصول بها إلى قوانين التنظيم المادل التى تجمع الأمة ولا تفرقها ، والتى تعمر وتبنى ، ولا تخرب وتهدم ، فالأم فى الوسيلة سهل ميسور .

# الاستبداد عدوالإنسانية :

و يتقرير القرآن مبدأ الشورى ، قضى الإسلام على عدو الإنسانية الفاضلة ومفسدها ، وهو : الاستبداد بالحسكم والرأى ، واحتكار النشريع والتصريف والإدارة . وحقق للفردكر امته الفسكرية ، وللجاعة حقها الطبيعى في تدبير شئوبها والقرآن لا يريد من « الشورى » حين يضعها بين عنصرى الصلاة . والإنفاق في سبيل الله ، لا يريد هذه الصورة الهزلية التي ألفناها في الماضى ، وتواضع أرباب البغى والاحتكار عليها ، واتخاذها ستاراً يخفون به طغيانهم النفسى في إرادة سلب الحقوق ، وإنما يريدها حقيقة نقية في واقعها كا يريد من الصلاة والإنفاق ، حقية تهما المحققة لأثرها ، الحالصة مما يكدر صفوها .

# الدُورى التي لا قيمة لها عندالله :

و إن الإسلام الذي يحكم بالبرهان ، والمنطق الإنساني السليم في عقائده وشرائعه و ينعى على التقليد والمقلدين ، وعلى اتخاذ الهوى إلها يمتثل أمره ، لا يمكن أن يهمل من أصول الحسكم ، ذلكم المبدأ الطبيعي في الحياة وهو « الشورى » .

كا لا يمكن أن يريده حين يضمه « محمدة اختيارية » يقصد بها مجرد تأليف القاوب ، وتطبيب النفوس ، دون العمل به . كا يذهب إلى ذلك صنائع الملوك المستبدين ، ولا أن يريده « صورة مفتعلة » يبرر بها أرباب الطغيان طغيانهم ، و إنما يريده أمراً ثابتاً مقرراً ، مأمور به ، هو حق للأمة تأخذه بالقوة ، وواجب عليها ، تأثم جيمها بتركه . وحقيقة لها أثرها العملى فى الحسكم وسياسة الجاعة . و إذن فالشورى التى تنسج خيوطها بكثرة العدد ، أو عن طريق الإغراء والإرهاب لا قيمة لها عند الله ، والشورى التى لا يمقل حاكاً بأمره فى الأمة ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التى لا يجد المخلصون فى جوها متنفساً يكشفون فيه عن عبث العابثين ، وفساد المفسدين ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التى الإخلاص ، عند الله ، والشورى التى يلبس المنافقون فى جوها مسوح الصدق والإخلاص ، عند الله ، والشورى التى يلبس المنافقون فى جوها مسوح الصدق والإخلاص ،

## البثورى وأولوالامر:

وضع الإسلام مبدأ الشورى ، وعمل به النبى في حياته ، والخليفتان من بعده ، وكان له في صدر الإسلام ، شأن تجلى به سمو الإسلام في تقرير حق الإنسان وكان الأساس فيه — كما قلنا — الحرية التامة في إبداء الرأى من أهل الرأى ، مالم يمس أصلا من أصول العقيدة أو العبادة . وقد جاء في بيان المصادر التي يجب على المؤمنين اتباع الأحكام والنظم والأوامر الصادرة عنها ، قوله تعالى في سورة النساء : « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . وإذا كانت إطاعة الله هي العمل بما تضمنه كتابه الواضح الذي لا يجتمل الرأى ، وكانت إطاعة الله هي العمل بما تضمنه أهل النظر الذين عرفوا في الأملة بكال بسبتها إليه . كان « أولو الأمر » هم أهل النظر الذين عرفوا في الأملة بكال

الاختصاص فى بحث الشنون و إدراك المصالح والغيرة عليها ، وكانت إطاعتهم هى الأخذ بما يتفقون عليه فى المسألة ذات النظر والاجتهاد ، أو بما يترجح فيها عن طريق الأغلبية أو قوة البرهان .

وليس من شك في أن شئون الأمة متعددة بتعدد عناصر الحياة ، وأن الله قد وزع الاستعداد الإدراكي على الأفراد حسب تنوع الشئون ، وصار لـكل شأن بهذا التوزيع رجال ، هم أهل معرفته ، ومعرفة ما يجب أن يكون عليه ، فني الأمة جانب القـــوة التي تحمي حاها ، والتي تحفظ أمنها الداخلي ، وفى الأمة جانب القضاء وفض المنازعات وحسم الخصومات ، وفيها جانب المــال والاقتصاد ، وفيها جانب السياسة الخارجية وفيها غير ذلك من الجوانب، ولحكل جانب رجال عرفوا فيه بنضج الآراء وعظبم الآثار وطول الخبرة والمران . وهؤلاء الرجال هم « أولو الأمر من الأمة » وهم الذين يجب على الأمة أن تعرفهم بآثارهم وتمنحهم ثقتها ، وتنيبهم عنها في نظمها وتشريعها والهيمنة على حياتها ، وهم الوسيلة الدائمة في نظر الإسلام لمعرفة ما تسوس به الأمة أمورها مما لم يرد من المصادر السماوية الحاسمة ، وأخيراً هم « أهل الإجماع » الذي يكون اتفاقهم « حجة » يجب النزول عليها والعمل بمقتضاها مادام الشأن هو الشأن والمصلحة هي المصلحة ، حتى إذا ما تبدل الشأن وتغير وجه المصلحة بتغير المقتضيات الحافة بموضوع النظر ، كان عليهم أو علىمن يخلفهم إعادة النظر على ضوء ماجد من ظروف ومقتضيات، وحل الاتفاق اللاحق ، محل الاتفاق السابق ، وكانت الأمة في الحالين خاصمة لما أمرها الله بطاعته فقد أقام من رحمته رأى أولى الأمر فيما ترك النشريع العيني فيه مقام تشريع كتابه ، وتشريع رسوله فيما وردا فيه ، وسوى بين الثلاثة « كل في دائرته » في عموم وجوب الطاعة والامتثال .

#### الحكام والفقهاد:

وإذن ، فايس أولو الأمر ، الذين أمر المؤمنون بإطاعتهم ، خصوص الأمراء والحكام كيفاكان شأنهم ، وما ساب المسلمين مبدأ الشورى سوى هذا التخريج الذى اتخذ في كثير من الفترات سبيلا لإخضاع الأمة للحاكم ولوكان غاشماً ظالماً ، أو جاهلا مفسداً . وكذلك ليس «أولو الأمر » خصوص الممروفين في الفقه الإسلامي باسم « الفقهاء أو المجتهدين » الذين يشترط فيهم أن يكونوا على درجة خاصة من علوم اللغة وعلوم الكتاب والسنة فإن هؤلاء ولم يألفوا البحث في تعرف كثير من الشئون العامة ، كشئون السلم والحرب والزراعة والتجارة والصناعة والإدارة والسياسة ، نعم ، هم - كغيرهم لم جانب خاص يعرفونه حق المعرفة وهم أرباب الاختصاص وأولو الأمر فيه ، وهو ما يتصل من التشريعات العامة بأصول الحل والحرمة في دائرة ما رسم القرآن من قواعد تشريعية أو تشريعات جزئية .

#### ع ــ العـــدل

إن أهم دعائم السعادة التي يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم ، وأن يستقر المدل فيما بينهم ، وإنا لا نكاد نعرف شيئاً أبعث للشقاء والفتن وأنني الهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجاعات ، من سلب الحقوق ، واغتيال الأقوياء حقوق الضعفاء ، وتسلط الجبارين على الآمنين المسالمين ، وليس من ريب في أن هذه الفاواهم — التي ينحرف بها أهلها من سنن الله ونظامه في كونه — أشد ما يقطع الصلات ، ويغرس الأحقاد ، ويثير أعاصير الكيد والانتقام ، ويهدد

المجتمع بالأخطار التي تحمل الناس مالا طاقة لهم باحتماله ، من آثار الخصومات والضغائن والأحقاد .

#### مكانة العدل في الفرآن :

وقد كان فى أول ما قرره الإسلام حفظًا لكيان المجتمع البشرى ، مبدأ المعدل بين الناس عنى به القرآن الكريم فى مكيه ومدنيه ، وحذر مقابله وهو الظلم فى مكيه ومدنيه ، أمر به عاما وخاصا : أمر به عاما ، حتى مع الأعداء ، الذين محملون لنا ومحمل لهم من الشنآن والبغض ما تنوء بحمله القلوب « وَلَا يَجْرِ مَنْكُمُ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقُوكَىٰ » (1) . « إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْقَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » (2) . « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا » (3) .

ومن هنا ، جمل الله المدل واسطة حبات العقد، الذي كون به لرسوله منهج الدعوة الإصلاحية ، التي حمالها إياه ، ، إنقاذاً للبشرية من ظلمات الجهل والبغى والعدوان « فَالِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِوْتَ وَلَا تَنْسِعْ أَهُوَاءُمُ وَقُلْ آمَنْتُ مِا اللهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِوْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللهُ رَبّناً وَرَبّكُمْ لَنَا وَرَبّكُمْ لَنَا وَرَبّكُمْ لَنَا وَرَبّكُمْ لَنَا وَرَبّكُمْ لَنَا وَلَيْهِ أَعْدَلَ بَيْنَكُمُ اللهُ يَعْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ أَعْدَلَ بَيْنَكُمُ اللهُ يَعْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ أَنْ اللهُ يَعْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمُتَصِيرُ » (1)

أمر القرآن الكريم بالمدل هكذا أمراً عاماً ، دون تخصيص بنوع دون نوع ، ولا بطائفة دون طائفة ، لأن المدل نظام الله وشرعه ، والناس عباده وخلقه ، يستوون - أبيضهم وأسودهم ، ذكرهم وأنثاهم ، مسلمهم وغير مسلمهم

<sup>(</sup>١) الآية ٨ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>۲) د ۹۰ من سورة النعل ه

 <sup>(</sup>٣) د ١٥٢ من سورة الأنعام .

<sup>(</sup>٤) د ۱ ۱ ن سورة الشورى .

أمام عدله وحكه « لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَهْمَلْ مِنَ شَمَلْ مِنَ شُوءا يُجُزَّ بِهِ ، وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ السَّالِحَاتِ ، مِنْ ذَكَر أَوْ أَنْشَىٰ وَهُوَ مُوْمِنْ ، فَأُولَٰنِكَ يَدْخُلُونَ الْجُنَّةَ السَّالِحَاتِ ، مِنْ ذَكَر أَوْ أَنْشَىٰ وَهُوَ مُوْمِنْ ، فَأُولَٰنِكَ يَدْخُلُونَ الْجُنَّةُ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا » (1).

وضع الله المدل هكذا ، وجعل إقراره بين الناس ، هو الهدف من بعث الرسل و إنزال الشرائع والأحكام « لَقَدْ أَرْسَلنَا رُسُلنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَ لَنَا مَعَهُمُ الرَّسَلَ وَالْبَيْنَاتِ وَأَنْزَ لَنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَ لَنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسُ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » (٢٠ ) ولفد نرى فى ذكر الحديد هنا ، إيحاء قوياً واضحاً ، إلى أن إقرار المدل فيا بين الناس ، واجب إلهى محتم ، للقائمين به أن يستعينوا عليه باستعال القوة التى سخر لها ولآلاتها الحديد ، ذو البأس الشديد .

#### العدل وتوحيدالله:

وما حاربت الشرائع الساوية ، الشرك بالله ، لجرد أنه شرك به سبحانه ، وإنما لما يحل في طياته من بواعث الظلم والطغيان ، التي ينحرف بها الناس عن العدل ، ولا نعرف في القرآن السكريم ذكراً للقوة المادية في جانب مبدأ من مبادئه ، غير مبدأ العدل ، حتى عقيدة التوحيد فهو لم يلوح فيها مع كثرة ذكرها والدعوة إليها باستعال الحديد والقوة بالنسبة للذين جحدوا وحدانية الله ، وأشركوا معه غيره في العبادة والدعاء ، ولسكنه وقف هذا الموقف ، ولوح باستعال المقوة والحديد في وبعد بالنسبة للذين بشهادة التوحيد والرسالة الحقوق ، وقف في وجوههم ولوكانوا في عداد الناطقين بشهادة التوحيد والرسالة

<sup>(</sup>١) ألآية ١٢٣ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٢) و ٢٥ من سورة الحديد .

« فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَا تِلُوا أَلَتِي تَنْبغِي حَتَّىٰ تَنِفِء إِلَى أَمْرِ اللهِ » (١٠).

#### العدل في شيُود خاصة :

أمر الله بالعدل ، أمراً عاماً كما رأينا ، وأمر به على وجه خاص فى شئون ، كثيراً ما يلعب فيها من وجوه الاضطراب ما لا تحتمله الجاعات ، أمر به فى الأسرة ، وجعله شرطاً فى الإفدام على تعدد الزوجات : « فَإِنْ خِنْتُم وَ أَلَا تَعْدُلُوا فَى الأسرة ، وقد جعل الله هنا مجرد الخوف فَوَاحِدَة » (٢٠) ، « ذَلِكَ أَدْنَى أَلَا تَعْوُلُوا » (٣٠ . وقد جعل الله هنا مجرد الخوف من الجور ، مانعاً من إباحة ما أباحه وشرعه ، وهو تعدد الزوجات ، وأرشدنا بهذا إلى أن إباحته لشىء ما مشر وطة بسلامته من الضرر والإيذاء ، وأنه متى صحبه ضرر أو إيذاء وجب منعه ، وخرج عن أن يكون مباحاً ، وهذه قاعدة تشريعية . تنقلها أثمة الفقه والتشريع بالقبول فى كل العصور ، وكان لها من الآثار الحسنة فى السياسة الشرعية ، ما استقام به المعوج وتعبد به السبيل الشائك .

#### العدل في الوبَّايُق 😳

<sup>(</sup>۱) الآیة ۹ من سورة الحجرات ۰

<sup>(</sup>٣،٢) الآية ٣ من سورة النساء .

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

وَكَذَلَكُ أَمْرَ بِهِ فِي الشَّهَادَة ، والعدل فيها يتناول أداءها على وجهها دون كَتَهان أُو تَحْرِيف : « وَلَا تَكُنتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمُ قَلْبُهُ » (١) ، « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَ بِينَ » (٢) .

#### العدل في القضاء:

وأخيراً ، أمر به فى الحسكم والقضاء ، واعتبره نوعاً من أداء الأمانات « إِنَّ اللهُ يَأْمُرُ ۖ كُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَسَكُمْتُمُ ۚ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْسَكُمُوا بِالْقَدْلِ<sup>(٣)</sup> .

و إذا كانهذا شأن العدل في الشهادة – وهي إحدى طرق القضاء – كما ورد في القرآن الكريم ، وكان للعدول فيها عن العدل ، آثاره السيئة في تضليل القضاء ، فما بالنا بالمدول في القضاء نفسه عن العدل ؟ وهو الأداة المهيمنة الفعالة في حفظ الحقوق وصيانتها ، هو القوة التي يلتجي اليها الضعيف حتى يأخذ حقه ، والمتهم البرىء حتى ينصف ، هو السيف الذي يجرد في وجه القوى ، حتى يؤخذ منه الحق ، وفي وجه الباغي ، حتى يعدل عن بنيه ا

#### مثل واقعى :

وهذه حادثة ، ابتلى بها النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو فى المدينة ، وكثيراً ما يبتلى بمثلها فى كل زمان ومكان ، العاملون المخلصون ، والحسكام العادلون ، على أيدى نفر من الناس ، يتقربون إليهم ، و يلبسون لهم مسوح التتى والصلاح

<sup>(</sup>١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

 <sup>(</sup>۲) د ۱۳۵ من سورة اللساء .

<sup>(</sup>٣) ع ٥٨ من سورة اللباء .

ومحبة الصدق والغيرة على الحق بالباطل، ويعملون جهدهم - بأساليب، ظاهرها الحرص على الحق والعدل، وباطنها الحداع والتمويه - فى صرفهم عن إحقاق الحق و إبطال الباطل.

وتتلخص هذه الحادثة فى أن رجلا من المسلمين الذين رق إسلامهم ، وضمف إيمانهم ، يقال له « طمعة بن أبيرق » سرق درعا من جاره ، ثم خبأها عند يهودى وحامت الشبهة حول « طععة » فالتمست الدرع عنده ، فلم توجد ، وحلف بالله ما أخذها وما له علم بها ، ثم وجدت الدرع عند اليهودى ، فسئل عنها فقال : دفعها إلى « طعمة » واستحفظنى عليها وشهد له بذلك أناس من اليهود . فاهتم قوم « طعمة » للأص ، وأخذوا فيا يينهم يتناجون فى وسائل تبرئة صاحبهم ، و إلصاق السرقة باليهودى ، دفعاً للمار الذى يلحقهم بين الناس : « يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم » .

بيت قوم طعمة ما بيتوا وانطلقوا إلى الرسول ، وأخذوا يثيرون نفسه على اليهودى بما يعرفه من عداوة اليهود للمسلمين ، وبأن صنيعتهم في هذه الحادثة ، ليس إلا من كيد اليهودية المعروف ، و بأنهم لا يعلمون عن صاحبهم « طعمة » إلا خيراً ، واقسموا جهد أيمانهم على براءته وسرقة اليهودى ، وسألوا الرسول عليه السلام ، أن يخاصم ويدافع عن صاحبهم ، في سبيل تبرئته و إنقاذه من تهمة السرقة ، وأكثروا عليه في هذا الشأن ، حتى كاد — محكم الطبيعة البشرية — التي ليس لها من سبيل إلى معرفة بواطن الأمور — يتأثر بخداعهم وتلبيسهم ، فبادره الوحى من السهاء ، يكشف له حقيقة الأمم ، وينزل عليه فيه جملة من الآيات ، جدير بكل من يتصدى للحكم بين الناس ، وجدير بالناس أجعين ، أن يجعلوها نصب أعينهم ، كما أرادوا الحكم والقضاء ، وكما أرادوا أمعين ، أن يجعلوها نصب أعينهم ، كما أرادوا الحكم والقضاء ، وكما أرادوا أن يقتربوا من الخصوم وأن يعاونوهم : « إنّا أبز أننا إلينك الكتاب بالحق أن يقتربوا من الخصوم وأن يعاونوهم : « إنّا أبز أننا إلينك الكتاب بالحق أن يقتربوا من الخصوم وأن يعاونوهم : « إنّا أبز أننا إلينك الكتاب بالحق أن يتقدر وا من الخصوم وأن يعاونوهم : « إنا أبز أننا إلينك الكتاب بالحق أن يعلونه بالخور بالناس المناس الحديد بالناس المناس المناس بالحق المناس المناس بالحق المناس الحصوم وأن يعاونوهم : « إنا أبز أننا إلينك الكتاب بالحق المناس بالحق المناس بالحق المناس بالحق المناس بالحق المناس بالحق المناس الحق المناس بالحق المناس بالمناس بالحق المناس بالمناس بالمناس

لِتَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ٥(١).

#### عيرتنا من الحادثة :

نسوق هذه الحادثة للناس جميعاً ، وللمسلمين منهم بخاصة ، ونرشد إلى آياتها أن الواردة فى القرآن الكريم ، ليعلموا مقدار الغضب الإلهى على الظلم ، وتنكب طريق الحق فى معاملة الناس ، والحكم لهم أو عليهم ، كيفا كان دينهم وكيفا كانت علاقتهم بالقاضى أو الخصوم ، وليعلموا مرة أخرى ، أن الإسلام ، لا يعرف المجاملة ولا المحاباة فى حكمه وقضائه ، فالأبيض والأسود ، والضعيف والقوى ، والمسلم وغير المسلم ، والحاكم والمحكوم ، أمام حكم الله وعدله سواء .

# العدل هو لحريق السلم :

وليعلموا ثالثة ، أن السلم الذي تنادى به الدول ، من شرق العالم وغربه ، ويملأون به الجو صراخا و إعلانا ، وتنطبق به الأبواق ، وتنعقد الهيئات ، للدعوة إليه والتفكير في سبله ، ليس له من سبيل ، سوى الإخلاص ونقاء الضمير ، ومجابهة الحقائق التي تطهر بها النفوس من طغيان الهوى والشهوة ، ومن جرائيم الجشع فيما يملك الناس . وعندئذ ، لا يجدون سوى « العدل » الذي نوه الإسلام بشأنه ، ودعا إليه ، ينشرون أعلامه على ربوع العالم : على الأفراد بعضهم مع بعض ، وعندئذ ، تكون السعادة ، ويكون السلم والاطمئنان .

<sup>(</sup>١) الآية ١٠٦ من سوزة اللساء .

# الفصلات بن العلاقات الددلية في الإسلام

كانت الغرائر الحيوانية ، والطباع الوحشية قبيل الدعوة الإسلامية ، هى صاحبة السلطان والسيطرة على جميع التصرفات ، فردية كانت أم اجتماعية ، و بذلك كانت الظاهرة العامة التى تنظم الوجود ، هى الطغيان فى كل شىء ، طغيان يفتك به القوى بالضعيف ، و يستلب القادر حتى العاجز ، و يستنزف الغالب دم المغلوب .

#### شمس الإسلام :

ا — وفي هذا الجو القائم الذي ذبل فيه الروح الإنساني ، وخفت صوته ، وضعف حسه بزغت شمس الإسلام ، وانبعث نورها على الإنسان من أفق الحياة العليا ، فأيقظ روحه ، وأحيا ضميره ، وأرشده إلى الخير والهدى ، وأدرك للإنسانية — وقد رفع الله مستواها — حقا يجب أن تمكن منه ، وتنع به ، لتصل عن طريقه إلى الغاية التي طلبت منها ، وذللت لها تذليلا ، بزغت شمس الإسلام ، وأذابت حرارتها عفو نة الجبروت التي مانعقدت على الروح الإنساني فأفقدته الوعى ، وسلبته مواهبه التي بها محوّل ، والتي كان بها هو المسئول عن فساد الحياة وصلاحها ، وتقدمها وتأخرها .

#### الوحدة الإنسانية والمساواة فى الحفوق والواجبات :

٧ - بزغت شمس الإسلام ، وصاح في الناس بوحدتهم في المربوبية لرب واحد ، و بوحدتهم في المربوبية لرب واحد ، و بوحدتهم في الإنسانية لهدف واحد . و بوحدتهم في الإنسانية لهدف واحد ، و بوحدتهم بالوحدة في كل ذلك ، وقضى على مظاهر التفرقة التي اخترعها الإنسان وجعل بها من نفسه طبقات : السادة والأراذل ، الأغنياء والفقراء ، الألوان والمنصرية ، الغربية والشرقية : « يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنَ ذَكَر وَأُنشَى لَا وَجَعَلْنَاكُمْ مِنَ ذَكَر وَأُنشَى لَا فَيْنَاكُمْ مِنَ ذَكَر وَأُنشَى لَا فَيْنَاكُمْ مِنْ نَفْسِ وَاحِدَة ، وَخَلَقَ مِنْهَا وَوَجَهَا النَّاسُ النَّهُ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ " (١) . « يَاأَيُّهَا النَّاسُ اللهِ أَتْقَاكُمْ " (١) . « يَاأَيُّهَا النَّاسُ اللهِ أَتْقَاكُمْ " (١) . وَجَلَق مِنْهَا رَجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَقُوا اللهَ الذِي تَسَاءُلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " (٢) .

أعلن الإسلام الناس بالوحدة ، ومن مقتضياتها المساواة بين بنى الإنسان في الحقوق والواجبات والعدل هو الشعار الصادق لهذه الوحدة ، يكون حيث تكون ويفقد حيث تفقد .

و إذا كانت الفروق الشخصية فى نظر الإسلام — بمنأى عن محيط الوحدة ، وكان المدل شمارها الدال عليها ، وسورها المحدد لها ، لزم أن تكون تلك الفروق بمنأى كذلك عن محيط العدل ، ويستوى فيه القوى والضعيف . والغنى والفقير ، والقريب والبعيد ، والمسلم وغير المسلم : « يَأَيُّهَا النَّيْنَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ والْقَسِطِ شُهَدَاء لِيَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْهُ النَّيْنَ ، أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ » (٢٠) والقسط شُهَدَاء لِيَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْهُ النَّسِكُمْ ، أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ » (٢٠)

<sup>(</sup>١) الآية ١٣ من سورة الحجرات ٠

 <sup>(</sup>۲) د الأولى من سورة النساء .

<sup>(</sup>٣) : ١٣٥ من سورة النساء .

« وَلَا يَجْرِ مَنْكُمْ شَنَثَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَمْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَثْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ »(١)

السلم هو العلاقة الأصلية بين الناس فى الإسلام :

٣ — وعلى هذه الأسس بنى الإسلام سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين
 بمضهم مع بعض ، وفيما بينهم و بين غيرهم من الأمم المختلفة .

و بذلك كان السلم هو الحالة الأصلية التي تهيىء للتعاون والتعارف و إشاعة الخير بين الناس عامة ، وهو بهذا الأصل لا يطلب من غير المسلمين إلا أن يكفوا شرهم عن دعوته وأهله ، وألا يثيروا عليه الفتن والمشاكل ، ويأبى الإباءكله ، أن يتخذ الإكراه طريقاً للدعوة إليه ونشر تعالميه : « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » (٢) .

وإذا احتفظ غير المسلمين بحالة السلم فهم والمسلمون فى نظر الإسلام إخوان فى الإنسانية ، يتعاونون على خيرها العام ، ولكل دينه يدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة . دون إضرار بأحد ولا انتقاص لحق أحد .

## الحرب فى الإسلام :

٤ — والإسلام لا يخرج عن هذا الوضع الطبيعى إلا إذا امتدت إليه يد العدوان ووضعت أمامه العراقيل وأخذت فى فتنة الناس عنه بالإيذاء والتنكيل ، وهنا فقط يؤذن لأهله أن يردوا العدوان بالعدوان إقراراً للسلم وإقامة للقسط ، وهو بذلك يحرم عليهم حرب الاعتداء والعسف واستنزاف الموارد والتضييق على عباد الله ، وفى ذلك يقول : « أَذِنَ لِلَّذِينَ مُيقاً تَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا وَإِنَّ اللهَ

<sup>(</sup>١) الأنة ٨ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>۲) د ۹۹ من سورة بولس ۰

هَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِياَرِهِمْ بِغَيْرِ حَقِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ » (1) . « وَقَا تِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ كُيْفَا تِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهُ لَا يَكُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » (٢) .

وقد كان له فيما يختص بجانب الحرب عناية خاصة ، تجلت في المبادئ الآتية : —

أولاً ؛ أن الأصل في العلاقة الإنسانية هو السلم والتعاون.

ثانيًا : أن الحرب ليست إلا علاجًا لشذوذ لم تنفع فيه الحكمة ولا الموعظة الحسنة.

ثالثًا : أن الحرب إذا وقعت كان لها حكم الضروريات ، تقدر بقدرها دون بغي ولا عدوان .

رابعًا : أن غير الحاربين والمدبرين للحروب لا ينالون فيها بسوء .

خامساً: يسارع إلى وقف الحرب تلبية لرغبة السلم متى جنح إليها أحدالجانبين.

سادساً: يعامل أسرى الحرب بالبر والإحسان، إلى أن يطلق سراحهم بالمن أو الفداء ،

# رأفة الإسلام في الحرب :

الإسلام يحذر أولاً: أن تكون الحرب إذا وقعت حرب تنكيل أو تخريب فلا يبيح قتل من لا يقاتل من النساء والأطفال والشيوخ والعجزة والمدنيين ، والمحفوظ من وصايا الرسول في ذلك « لا تقتاوا الذرية في الحرب » فقيل له: أليسوا أولاد المشركين ؟ فقال: أو ليس خياركم أولاد المشركين ١١ ».

<sup>(</sup>١) الآيتان ٣٩ ، ٤٠ من سورة الحج .

<sup>(</sup>٢) الآية ١٩٠ من سورة البقرة .

ولا يبيح ثانياً : الدخول في الحرب إلا بعد إعلان العدو في مدة تني لوصول خبرها إليه .

ولا يبيح ثالثاً: إساءة معاملة الأسرى ولا التنكيل بهم ، فضلا عن قتلهم . وقد وضع في معاملتهم قاعدة إنسانية فاضلة : « فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء » (١) . وجعل إطعامهم من صفات الأمرار المقربين إلى الله : « وَيُطْمِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَدِياً وَأُسِيرًا » (٢) .

ثم هو رابعاً: لا يرى توقف إنهاء الحرب على أن يسلم المحاربون ، وحسبه أن يكفوا شرهم ، وأن يتعهدوا بوقف الشر ، وينزل معهم فى المعاهدات على ما يحفظ الحقوق و يتى الناس من الطغيان والفتن .

هذه شريعة الإسلام في الجهاد وضع دستورها كتابه ، وطبقها بالعمل رسوله وخلفاؤه من بعده .

## المعاهدات في الإسلام :

وإذا كان الإسلام يقرر أن السلم هو الأصل في العلاقة بين الناس؟ وأن الحرب ليست إلا علاجًا لشذوذ لم تنفع فيه الحكمة ولا الموعظة الحسنة ، وأنها إذا وقعت وجنح أحد الطرفين إلى السلم وجبت تلبيته حقنا للدماء :
 وأن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحُ لَهَا وَتَوَ كُلُ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ .
 وإنْ يُريدُوا أَنْ يَعْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسَبَكَ اللهُ » (٣) .

إذا كان الإسلام يقرر هذا ، فإنه يجعل للمسلمين الحق في أن ينشئوا

<sup>(</sup>١) الآية ٤ من سورة محد .

 <sup>(</sup>۲) د ۸ من سورة الدهر .

<sup>(</sup>٣) الآيتان ٦٢،٦١ من سورة الأنفال .

ما شاءوا من المعاهدات بينهم و بين غيرهم إبقاء على السلم الأصلى أو رجوعاً إليه بوقف الحرب وقفاً مؤقعاً أو دائماً ، وكذلك يجعل لهم الحق فى إنشائها بقصد التحالف الحربى ، والتعاون على دفع عدو مشترك ، و يقصد الحصول على كل ما يحقق مصلحتهم كيفها كان نوعها .

وقد عاهد النبى صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب لأول عهده بالمدينة ، وكانت تلك المعاهدة أول حجر في بناء الدولة الإسلامية ، وأول علاقة سياسية تقرر حرية التدين في العقائد والعبادة وتحافظ على الأمن والسلام .

وفى المعاهدة على التحالف الحربى يقول عليه السلام: « ستصالحون الروم صلحًا تغزون أنتم وهم عدوا من ورائكم » .

و بقصد وقف الحرب مدة معينة جاءت معاهدة الحديبية التي عقدها الرسول مهادنة مع قريش في السنة السادسة من الهجرة ، و بها رجع إلى المدينة دون أن يعتمر . وعلى قصد الصلح الدائم جاءت معاهدة أهل نجران حينا دعاهم الرسول عليه السلام إلى الإسلام فامتنعوا ولكنهم قبلوا أن يخضعوا لحكم الإسلام و يعيشوا في جواره آمنين .

#### الشروط التي بجب توافرها في المعاهدة:

والإسلام حينًا يترك للمسلمين الحق فإنشاء المعاهدات لما يرون من أغراض. يشترط في صحة المعاهدة شروطا ثلاثة :

أولها — ألا تمس قانونه الأساسى وشريعته العامة التي بها قوام الشخصية الإسلامية ، وقد جاء في ذلك قوله عليه السلام : «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ومعناه أن كتاب الله يرفضه ويأباء .

ومن هذا الشرط لا يعترف الإسلام بشرعية « معاهدة » تستباح بها

الشخصية الإسلامية ، وتفتح للأعداء باباً يمكنهم من الإغارة على جهات إسلامية ، أو يضعف من شأن المسلمين بتفريق صفوفهم وتمزيق وحدتهم .

ثانيها -- أن تكون مبنية على التراضى من الجانبين ، ومن هنا لا يرى الإسلام قيمة لمماهدة تنشأ على أساس من القهر والفلبة وأزيز « النفاثات » وهذا شرط تمليه طبيعة العقد و إذا كان عقد التبادل فى سلعة ما بيعا أو شراء لابد فيه من عنصر الرضا « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » فكيف بالمعاهدة وهى للأمة عقد حياة أو موت ا

#### الوفاء بألمعاهدات:

وحافظ عليها الطرف الآخر ولم تبد من جانبه نية الحيانة ، ولم تتغير الظروف التي وضعت المعاهدة بمقتضاها — كان الوفاء بها واجباً دينياً ، يسأل عنه المسلم فيا بينه و بين الله و يكون الإخلال بها غدراً وخيانة . أما إذا أخل الطرف الآخر

<sup>(</sup>١) الآية ٩٤ من سورة النحل.

بشىء من التزاماته ، أو ظاهر علينا الأعداء بالمال أو السلاح أو بالرأى والتدبير ، أو هاج هو أو حلفاؤه ، حلفاءنا — فإن المعاهدة تفقد حرمتها وتجب مهاجمته ورد بغيه دون إنذار أو إعلان ، وقد غزا النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك قريشا واعتبر مساعداتهم لحلفائهم «بني بكر على حلفائه «خزاعة» نقضا لما بينه و بينهم من عهد وسار إليهم بجيشه وفتح مكة وقد أشار إلى هذا قول الله تعالى : « إِلَّا الّذِينَ عَاهَدْتُم \* مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُم مَ لَم \* يَنْقَصُومُ \* شَيْئًا وَلَم \* يُظَاهِرُوا عَلَيْكُم \* أَحَدًا فَأَ يَتُوا إِلَيْهِم عَهْدَهُم إِلَى مُدَّتِهم \* ه (١) فهو يدل بمفهومه على أنا عكون في حل من مهاجمتهم حينا ينقصوننا شيئًا من المعاهدة ، أو حينا يظاهرون علمنا أعداءنا .

وكذلك تفقد المعاهدة حرمتها في حكم الإسلام إذا توقع أحد الطرفين خيانة من الآخر بأنباء صادقة ، أو قرائن واضحة . وكذلك إذا كانت قد وضعت في ظروف خاصة ، ثم تغيرت تلك الظروف وصار العمل بها يوقع الأمة في مفاسد تربوعلي ما في المعاهدة من خير وصلاح . ولكن الإسلام يوجب في هاتين الحالتين إعلان الطرف الآخر بنبذ المعاهدة ولا يسمح بالمهاجمة إلا بعد وصول نبأ النبذ إلى العدو ، وقد جاء في الحالة الأولى قوله تعالى : « وَإِمَّا تَنْحَافَنَ مِنْ قَوْمِ نِنَا النبذ إلى العدو ، وقد جاء في الحالة الأولى قوله تعالى : « وَإِمَّا تَنْحَافَنَ مِنْ قَوْمِ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاهُ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُ النَّاسِ يَوْ مَ الحُجُ الْأَكْرِ أَنَّ الله قوله تعالى : « وَأَذَانٌ مِنَ اللهُ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْ مَ الحُجُ الْأَكْرِ أَنَّ الله ترى المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى النَّاسِ يَوْ مَ الحُجُ الْأَكْرِ أَنَّ الله ترى مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى النَّاسِ يَوْ مَ الحُجُ الْأَكْرِ أَنَّ الله ترى مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى النَّاسِ يَوْ مَ الحُجُ الْأَكْرِ أَنَّ الله ترى مِن الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى النَّاسِ يَوْ مَ الحُجُ الْأَكْرِ أَنَّ الله بَرى الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى النَّاسِ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ مِنْ الله بَرى الله عَلَى مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى النَّاسِ مِنْ مَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ مِنْ الله بَدَى الله عَلَى مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهِ إِلَى الله المُعْرِينَ الله الله عَلَاهُ عَلَى مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ مِنْ الله الله الله الله المؤلى المؤلى

هذا هو حكم الإسلام في الماهدات التي تضمن السلام وتحفظ الحقوق

<sup>(</sup>١) الآية ٤ من سورة التوبة .

 <sup>(</sup>٢) • ٨٥ من سورة الأنفال .

<sup>(</sup>٣) ﴿ ٣ من سورة التوبة .

من جهة إنشائها والوفاء بها ، ومن جهة نقضها وسقوط حرمتها ، وضعه القرآن ودرج عليه الرسول وأصحابه منذ أربعة عشر قرناً ، في وقت كانت دول الحضارة الغابرة تتعثر في عادات وحشية جافة .

وجاءت بعدها دول الحضارة الحاضرة فخدعت الناس بما سمته « القانون الدولى العام » وبما سمته « الهيئات الدولية الححكمة » وها هى ذى المجازر البشرية تجرى على أيديهم فى أكثر أقاليم المعمورة تنطق بخداعهم وفشلهم ، كا تنطق بكذبهم إذا قالوا ، السلم ، أو قالوا ، حقوق الإنسان ، والإنسانية منهم براء « إِنَّ شَرَّ الدَّوَابُ عِنْدَ اللهِ الذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤمِنُونَ . الَّذِينَ عَاهَدْتُ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَقُونَ » (١) .



<sup>(</sup>١) الآيتان هه ۽ ٦ ه منسورة الأثنال .

# خاتمة

# الأخلاق في الإسلام

١ — للإسلام — كما عرفنا — شعب تسكليفية ، اعتبرت فيه الأساس الأول ، ليسكون المرء مسلماً عند الله ، وهي : شعبة العقيدة ، شعبة الإيمان بالله ، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وشعبة العبادات والتقرب إلى الله ، وهي الأثر للصدق في الشعبة الأولى ، وم الوقت نفسه ، غذاء يقويها و ينميها ، وشعبة النظم التي تساس بها الحياة ، وتجيء المعاملات على مقتضاها وفق ميزان . العدل والحكة .

حوال شعب أخرى إرشادية توجيهية ، نذكر منها : شعبة علاقة الإنسان .
 الإنسان بالحياة وما فيها من نعيم . وشعبة الكون أمام الإنسان .

وقد أباح الإسلام للإنسان في علاقته بالحياة ، أن يمتم نفسه بكل نعمة من نعمها على وجه لايخرجه عن حد القصد والاعتدال : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرُّزْقِ ا ! ؟ » (١) . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ ، لَا يُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ كَلَمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ ، وَكُلُوا مِمْ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ مَا اللهُ اللهِ مُؤْمِنُونَ » (٢) .

و بشعبة السكون أمام الإنسان ، أشعره بالعبارة الجلية الواضحة ، أنه بسط السكون أمامه ، وسخره له ، ليعمل فيه و يكافح ، وكان من ذلك قوله تعالى : « هُوَ اللّٰهِى خَاقَ لَـكُمْ مَافِي الأَرْض جَيِماً » (١) . وفي هذا السبيل ، سخر له الشمس والقمر ، والليل والنهار ، والبحار والأنهسار ، والأرض والجبال ،

<sup>(</sup>١) الأيامن ٣٢ سورة الأمراف.

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٨٨ ، ٨٨ من سورة المسائدة .

<sup>(</sup>٣) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

وسخر له كل ما فى الكون ، ووجهه إلى بحثه والنظر فيه ، واستخراج أسراره والانتفاع بذخائره .

#### شعبة الأخلاق :

٣ - وليس من شك فى أن قوام الانتفاع بهاتين الشعبتين ، وقوام الصدق فى شعب العقيدة والعبادة والنظم ، إنما هو التمسك بشعبة أخرى ، هى شعبة الأخلاق .

لقد دل تاريخ الرسالات الإلهية في جميع مراحلها ، على أن السعادة التي جملت هذه الشعب سبيلا إليها . لا بد في الحصول عليها من حسن الخلق ، وأن الإيمان الذي يرجع فقط إلى مجرد العلم بوحدانية الله ، والعبادة التي ترجع فقط إلى الصور والأشكال ، وأن النظم التي ترجع فقط إلى مواد القوانين والفقه المحفوظ في الصدور وأن المتمة بالحياة التي ترجع فقط إلى إصابة لذائذها ، وأن نظرة الإنسان إلى السكون التي ترجع فقط إلى مظاهره العامة — دل تاريخ تلك الرسالات وإرشاداتها — على أن انقطاع هذه الشعب في جوهرها عن شعبة الأخلاق هكذا أو انقطاع شعبة الأخلاق عنها بما يهدم في النفوس ، وفي الحياة ، الأثر الذي ترتبه الحكمة الإلهية في الإنسان على التكليف بهذه الشعب والإرشاد الى المشك بها .

# الخلق هو المعتصم :

وليس الخلق المطلوب في صون هذه الشعب التي يرجع إليها الدين عند الله ، مجرد أن يعرف أن الصدق فضيلة والكذب رذيلة ، وأن الإخلاص سمو ، والمكر والخداع انحطاط ، ولا مجرد الحديث فيا بين الناس عن ذلك ،

وأن الناس تخلوا عن الأخلاق الفاضلة ، وإنما الخلق ، هو انفعال النفس وتأثرها عالم ينبغي أن يكون ، فيترك .

والخلق بهذا المعنى . هو الصمام لهذه الشعب كلها ، وهو المعتصم الذى يتمسك به من أراد أن يكون « مسلماً حقاً » . والعقيدة وما إليها دون خلق ، شجرة لا ظل لها ولا ثمرة ، والخلق دون عقيدة ، ظل لشبح غير مستقر .

ومن هنا ، كانت عناية الإسلام بالخلق ، عناية تفوق كل عناية ، ولقد وصلت هذه العناية عند الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إلى أن جمل الخلق ، متعلق رسالته « إنما بعثت لأثم مكارم الأخلاق » .

وقد كثرت توصيات الرسول في هذا الجانب حتى قال : « أثقل ما يوضع في الميزان يوم القيامة ، تقوى الله وحسن الخلق » وحتى جاءه رجل ذات مرة ، ووقف بين يديه وسأله : « ما الدين يا رسول الله ؟ فقال : حسن الخلق . فجاءه من قبل يمينه وسأله السؤال نفسه وكان الجواب: حسن الخلق ، ثم جاءه من الشمال، ومن الخلف ، وسأله السؤال ، وكان الجواب هو الجواب » .

وما أشد وقع حكم الرسول على المرأة التى قيل له فيها: إن فلانة تصوم النهار وتقوم الليل وهى سيئة الخلق ، تؤذى جيرانها بلسانها . فقال : لاخير فيها ، هى من أهل النار . ما أشد وقع هذا الحسكم على هؤلاء الذين وقفوا من الدين ، عند الهمهمة بالتسبيح ، وكثرة التحدث عن الفضيلة وصور العبادات وأشكالها ، ثم ما كانت نفوسهم منطوية إلا على الفش والمسكر والخداع ، والملق والنفاق . يدبرون السوء ، ويفسدون مابين الناس من روابط ، مستعينين بتشويه الحقائق ، ودس الأكاذيب ، والعمل على ستركل ما يقوض دعائم الحياة العليبة الفاضلة ودس الأكاذيب ، والعمل على ستركل ما يقوض دعائم الحياة العليبة الفاضلة هؤلاء في واقعهم ، ليسوا من العدين في شيء ، وأن الله سبحانه لم يجعل الإيمان به أساس دينه ، ولم يجعل العبادات أركاناً له ، إلا لما تحدثه من أثر طيب به أساس دينه ، ولم يجعل العبادات أركاناً له ، إلا لما تحدثه من أثر طيب

فى النفوس ، يكون عنصراً لتسكون الخلق الفاضل ، وانظر فى مثل قوله تعالى : قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِي الْفَوْحِشَ مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِنْمَ وَالْبَغْىَ بِغَيْرِ الْحُقُ ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لاَ يَعْمَلُونَ » (1) لتعرف أن هؤلاء بوضعهم الخلق، ومسلكهم بين الناس والمسالح العامة ، استحلوا لأنفسهم المهنى من الفواحش ، واستحلوا لأنفسهم الإثم والبغى بغير الحق ، وقالوا على الله ما يعتقدون بغض الله له .

### صيوح الظاهرمي مسيوح البالمن :

وفى ظل هذه الشعبة ، شعبة الأخلاق ، يكون الربانيون والشهداء والصالحون وفى ظلها يكون الأثمة والهداة والمرشدون . فى ظلها تطهر النفس الإنسانية من الحقد والحسد والنفاق ، والجبن والكذب والخيانة وما إلى ذلك من الأخلاق السيئة التى كثيراً ما أفسدت على الناس حياتهم ، وتوارت فى ظلمتها القاتمة وسائل الخير والصلاح .

إن إصلاح الباطن أساس لكل إصلاح ظاهرى ، ولا بقاء لإصلاح خارجى ، إلا إذا تركز وكان نتيجة وأثراً للإصلاح الباطنى . وشعبة الأخلاق ، هى الكفيلة بالإصلاح الباطنى ، وهى الشجرة الطيبة التى ثبت أصلها و بسق غرعها ، وطاب ثمرها وآنت أكلها كل حين بإذن ربها ،

ولعل قوله عليه الصلاة والسلام « إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، و إذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب » من أقوى العبارات المأثورة فى تقرير القضية الطبيعية ، قضية الضمير ، وهى « صلاح الظاهر نتيجة لصلاح الباطن » .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة الأمراف .

# العشم المثالث مصادر المشريعية

تحدثنا فى القسم الثانى من الكتاب عن الخطوط الرئيسية لشريعة الإسلام فى عباداته ومعاملاته ونظمه ، وهى خطوط متشابكة : بها صار للمسلمين شخصية لايشاركهم فيها غيرهم، ويرجع ذلك التشابك إليها فى ذاتها ، وفى السلطان المشرف طى تنفيذها .

و إذا كان مصدر العقيدة في الإسلام ليس إلا مصدراً واحداً ، وهو القرآن الصريح الحاسم في معناه ، الذي لا يحتمل سواه ، فإنا نقرر هنا أن مصدر الشريعة أوسم نطاقاً من ذلك ، فهي تؤخذ :

أولا : من القرآن : نصه ومحتمله .

وتؤخذ ثانياً: من السنة: وهى أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته التشريعية بشرط صمة نقلها عنه عليه الصلاة والسلام.

وتؤخذ ثالثاً: من الرأى عن طريق النظر في محتمل القرآن والسنة ، وفي إلحاق ما لم ينص على حكمه بما نص في حكمه ، وفي تطبيق القواعد السكلية المأخوذة من جزئيات النشريع القرآني على الحوادث الممروضة ، وذلك مثل قاعدة « الأصل في الأشياء الإباحة » وقاعدة « حفظ المصالح » وقاعدة « اليسر ورفع الحرج » وقاعدة « إزالة الضرر » وقاعدة « ســـد ذرائع الفساد » وقاعدة «الضر ورات تبيح المحظورات» ، «والضر ورات تقدر بقدرها» ، « ودفع الضرر مقدم على جلب المنافع » وقاعدة « ارتكاب أخف الضردين » ، « والضرد لا يزال بالضرر » ، « وتحمل الضرر الحاص لدفع الضرر العام » إلى آخر

ما عرف من القواعد العامة للتشريع ، وأخذ في الإسلام مكانة النصوص القطعية التي يرجع إليها جميع المجتهدين .

ومن هنا يتبين أن مصادر التشريع في الإسلام ثلاثة : القرآن ، والسنة ، والرأى ، وهي في المصدرية على هذا الترتيب ، في الحجد في القرآن أخذ منه ولا يطلب له مصدر سواه ، وما لم يوجد فيه بحث عنه فيا صحت روايته وثبت وروده عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإذا وجد فيه أخذ منه ، ولا يطلب له مصدر سواه ، وإذا لم يوجد له مصدر من كتاب ولا من سنة صريحين ، كان مصدره البحث والنظر من أهل العلم بالقرآن والسنة ، و بروح التشريع وقواعده العامة ، وهم المعروفون باسم « الحجتهدين » والمعروف بحثهم ونظرهم باسم « الحجتهد » وقد تقررت في الإسلام مصدرية الثلاثة للشريعة على هذا الترتيب من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يوم الدين .

وفى الأبواب التالية نمرض لسكل مصدرمن هذه الصادر، وقيمته التشر يمية، واتجاه فقهاء الإسلام في استنباط الأحكام من كل منها.



### الباب الأول

# التسرآن

### الفرآله في الوضع اللفوى :

9 — قال الراغب الأصفهاني في المفردات: القرآن في الأصل مصدر نحو كفوان ورجحان. قال الله تعالى: « إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ». قال ابن عباس: إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به . وقد خص بالسكتاب المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم فصار له كالعلم ، كا أن التوراة لما أنزل على موسى، والإنجيل على عيسى صلى الله عليهم وسلم . قال بعض العلماء: تسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتب الله لكونه جامعاً لمثرة كتبه بل لجمعه شمرة جميم العلوم كما أشار تعالى إليه بقوله: « وتفصيل كل شيء » ، وقوله « تبياناً لسكل شيء » ، وقوله « قرآنا عربياً غير ذي عوج » .

والقرآن بدد صيرورته علماً على السكتاب المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم واشتهار ذلك عند الناس أجمعين ليس ممما يحتاج إلى تعريف ، إذ ليس هناك من يجهل أنه هو هذه السور وتلك الآيات التى يقرؤها المسلمون ، و يحفظها كثير منهم بعد أن تلقوها ممن قبلهم جماً عن جمع عن نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم .

### القرآل عند العلماد :

٣ - ومع هذا فقد عرفه العلماء تمريغاً جمع خواصه ، وذلك نظرا لما يتعلق

بتلك الخواص من أحكام و يتفرع عليها من آثار ، وقد يكون لها ارتباط بالغرض المقصود من دراستناكما يتضح بمد .

وقد عرفوه بأنه: « اللفظ العربى المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المنقول الينا بالتواتر » . وقد سماه الله « الكتاب » ، فقال تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » وقال « إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم » . ولا تطلق الكلمة معرفة هكذا « القرآن » إلا على جميعه ، أما كله « قرآن » مجردة من حرف التعريف فإنها تطلق على كله وعلى جزئه . فمن الأول قوله تعالى : « وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث » ، ومن الثانى قولنا الآية الواحدة : هذه قرآن ، لتقرأه على الناس على مكث » ، ومن الثانى قولنا الآية الواحدة : هذه قرآن ، ولا يصح أن يقال هذه الفرآن . هذا وقد تكلم العلماء على كيفية نزوله وأنه كان بالتدريج حسب الوقائع المقتضية ، وحسب الأسئلة والاستفهامات الموجهة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيا يمن للناس أو يمتاجون إليه ، كا تكلموا على مكيه ومدنيه ، و بينوا خصائص كل من المسكى والمدتى في الأساوب والمعنى والخطاب، وعرضوا أيضاً إلى نسبة المدنى وللمسكى ، وأفاض في ذلك الإمام الشاطبى في كتابه ( الموافقات ) ببحوث ممتعة .

ولكن الذى يهمنا الآن أن نرجع إلى التعريف فنأخذ منه أركان أو عناصر القرآنية التي باختلالها كلها أو بمضها لاتتحقق حقيقة القرآنية ولا يكون الكلام قرآنًا .

والتمريف المذكور يرشدنا إلى أن عناصر القرآنية أربعة :

أولا : كونه لفظًا .

ثانيًا : كونه عربيًا

ثالثًا : كونه منزلا على محمد صلى الله عليه وسلم .

رابعاً : نقله إلينا بالتواتر، وذلك بأن يتلقاه الجمع العظيم عن الذبي صلى الله عليه وسلم ثم ينقله جمع عن هذا الجمع ، وهكذا حتى يصل إليناكا نطق به النبي صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تبديل ولا نقص ولا زيادة . والنقل بهذه الطريقة هو السبيل الوحيد لصيانة القرآن وحفظه على الوجه الذي أنزل عليه . وقد كان تلقى الناس له بهذه السكيفية وحفظهم إياه في صدورهم هو الأصل الحسكم عند الاختلاف في كتابة حرف أو كلة منه ، وهو طريق حفظه الذي وعد الله به في كتابه إذ يقول : « إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون ».

### المعتى وحده ليسى قرآ نا :

" - ويتفرع على المنصر الأول وهو كونه (لفظاً) أن ما يوحيه الله من المعانى إلى النبى ثم يعبر عنه النبى بألفاظ من عنده لا يكون قرآناً ، ولايأخذ حكم القرآن من جواز الصلاة به ، وطهارة قارئه ، وما إلى ذلك من الأحكام التى تتعلق بنفس القرآن ، فالأحاديث المروية عن النبى صلى الله عليه وسلم و إن كانت من وحى الله ليست قرآناً ، وكذلك ليس بقرآن ما يبينه الناس من معانى القرآن ، و يعبر ون عنه بألفاظهم كالتفسير ، ولا يقال له قرآن .

### هل فى القرآق ألفاظ غير عربية؟:

٤ — و بعنصر (العربية) نعلم أن ترجة القرآن إلى غير لغة العرب مهما روعى فيها من الدقة لمسايرة الأصل ومحاذاته ، لا تسكون قرآنا ولا تأخذ شيئا من أحكام القرآن التي أشرنا إليها ، بل ولا تسكون مصدر تشريع لأنها تعبر عما يفهمه المترجم من القرآن ، كا يعبر التفسير عما يفهمه المفسر ، فلا يكون الاستنباط من أحدهما استنباطاً من كتاب الله و إنما يكون أخذاً بفهم من لا تقوم بفهمه حجة .

وليس معنى هذا أن ترجمة القرآن ، على معنى بيان معانيه وما احتوى عليه من آداب و إرشاد بغير لغة العرب محظورة ، بل قد تسكون فيما نرى طريقاً متعيناً لنشر ما تضمنه من عقائد وأخلاق وأحكام .

هذا وينبغي أن نعرض هنا لمسألتين :

(إحداها) أن الله وصف القرآن في غير موضع بأنه عربى ، ثم بحث العلماء فيا إذا كان القرآن يحتوى على كلمات خارجة عن لفة العرب ، أو لا يحتوى ، وكان مثار هذا الخلاف وجود كلمات في القرآن ليست من لفة العرب ، وذلك مثل كلة : (مشكاة) للكوة ، و (الناشئة) للقيام من الليل ، و (القسورة) للأسد فإنها من لفة الحبشة ، وكلة (غساق) للبارد المنتن فإنها من لسان الترك ، و (القسطاس) للميزان في لفة الروم . و (السجيل) للحجارة والطين بلسان الفرس ، و (الطور) للجبل ، و (اليم) للبحر بالسريانية .

وعجل الرأى فى هذا أن العلماء اتفتوا على أنه ليس فى القرآن كلام مركب على أساليب غير العرب وهو مصداق الوصف بالعربية الذى ورد فى القرآن ، واتفقوا أيضاً على أن فى القرآن أعلاما من غير اللسان العربى ، مثل (إسرائيل) و (جبريل) ، و (عران) ، و (نوح) ، و (إبراهيم) .

واختلفوا بعد هذا هل وقع فيه ألفاظ مفردة ليست أعلاما من غير كلام الممرب ؟ فذهب جماعة إلى أنه لا يوجد فيه شيء من غير لغة العرب وأنه كله بأساليبه ومفرداته عربي لا شية للعجمة فيه ، وما يوجد فيه من المفردات التي يغلن أنها من اللغات الأخرى فهي مما تواردت عليه اللغات فتكلم به غير العرب كا تكلم به المرب . ورأى آخرون وجود هذا النوع في القرآن ، وأن وجوده وهو قليل جدا — لا يؤثر في كون القرآن عربياً مبيناً ، لأن عربية الأسلوب

جميعه ، وعربية السكثرة الساحقة من المفردات التي تتلاشى فيها هذه القلة ، مما يكني لتحقق اتصافه بأنه عربي مبين .

وذهب جماعة ثالثة إلى أن الأصل فى هذه الألفاظ العجمة ، وقد انتقلت إلى العرب أثرا للتجاور والاختلاط ، فاستعملها العرب بما خففها على ألسنتهم حتى لانت بها ، وجرت عندهم مجرى العربى الأصيل ، وعلى هذا نزل بها القرآن .

ونحن نرى ترجيح هذا القول الأخير . لأن هذه الكلمات مخالفة فى وزنها للأوزان المربية الممروفة ، ولأنها قليلة الاستمال عند المرب ، وبهذين يترجح الحكم بأنها غير عربية الأصل .

نم نقلها المرب عن غيرهم بطريق الجاورة كما تقدم واستعماوها حتى لانت بها ألسنتهم ، فأصبحت مما يتكلم به الدرب و يتخاطبون به ، وإن لم يكن من أوضاعهم ، وهذا القدر كاف في تحقق عربيته ، وعدم المنافاة لوصف القرآن بأنه عربي مبين .

## زعم أند أبا حنيفة برى أند الفرآند اسم للمعنى فقط:

ه -- (المسألة الثانية) أن بعض الناظرين أخذ من كلام العقهاء في مسألة (القراءة في الصلاة بالفارسية) ، والخلاف الذي بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في جوازها -- أن الإمام يرى أن القرآن اسم للمعنى فقط ، وأن الصاحبين يخالفانه في ذلك ، و يريان أنه اسم للفظ والمعنى معاً ، وأنه لهذا رأى جواز القراءة بغير العربية في الصلاة دونهما .

ولكن الحق أن الجميع متفقون على أن القرآن اسم للفظ والمعنى مماً ، وأنه لم يذهب إلى جواز القراءة بالفارسية بناء على هذا الذى نسب إليه فى مسمى القرآن ، وإنما نظرا إلى أن المقصود من القراءة فى الصلاة مجرد المناجاة ،

والمناجاة تحصل بغير العربية ، ولهذا فقط رأى جوازها بالفارسية في الصلاة .

قال الزيلمى: « والصحيح أن القرآن هو النظم والمغنى جميعا عنده لأنه معمجزة للنبى صلى الله عليه وسلم ، والإعجاز وقع بهما جميعاً إلا أنه لم يجمل النظم ركناً لازماً فى حق جواز الصلاة خاصة لأنها ليست بحالة الإعجاز » . ومع هذا فقد قرر السكال فى فتح القدير أن تخريج رأى الإمام على هذا الاعتبار غير صحيح أيضاً ، وقال : « إنه معارضة للنص بالمعنى فإن النص طلب بالعربية ، وهذا الاعتبار يجيزه بغيرها ، ولا بعد فى أن يتعلق جواز الصلاة فى شريعة النبى صلى الله عليه وسلم الآتى بالنظم المعجز بقراءة ذلك المعجز بعينه بين يدى الرب تعالى . فلذا كان الحق رجوعه إلى قولها فى المسألة » . و يريد السكال من قوله « والنص طلب بالعربى » قوله تعالى : « فاقرءوا ما تيسر من القرآن » ، وبهذا يثبت أن الإجماع بالعربى » قوله تعالى : « فاقرءوا ما تيسر من القرآن » ، وبهذا يثبت أن الإجماع منعقد على أن القرآن اسم للفظ والمعنى حتى فيا يختص بقراءة الصلاة .

### حكاية الشرايع السابقة في الفرآله:

7 — والمنصر الثالث للقرآنية هو عنصر التنزيل على محد ، وهذا المنصر يدلنا على أن ما أنزل على الأنبياء السابقين كإبراهيم ، وموسى ، ولم يحك في القرآن لا يكون قرآنا ، أما ما أنزل عليهم وقص علينا في القرآن بالإنزال على محد فهو قرآن قطعاً تثبت له سائر أحكام القرآن . ولكن هل يكون — إذا تضمن حكا كلفوا به — مصدر تشريع لنا فنلزم به أيضاً كا كانوا ملزمين به ؟ هذه هي المسألة التي بحثها علماء الأصول تحت عنوان (شرع من قبلنا) وخلاصة ما قالوه فيها أنه إذا قرنت حكاية الشرائع السابقة في القرآن بما يدل على تقريرها على نسخها عندنا فليست تشريعاً لنا باتفاق ، وإذا قرنت بما يدل على تقريرها وكتابتها علينا كا كتبت على الذين من قبلنا فهي تشريع لنا باتفاق .

أما إذا ذكرت مجردة عما يدل على نسخها أو تقريرها فهى محل خلاف بين العلماء: فذهب جمهور المالكية ، والحنابلة ، والحنفية إلى أنها شرع لنا ، وذهب جمهور الشافعية ، والأشاعرة ، والمعتزلة ، إلى أنها ليست شرعا لنا ، وقد تكفلت كتب أصول الفقه ببيان آراء الفريقين ومناقشة الأدلة فلبرجع إليها من شاء .

غير أنه ينبنى أن يعلم أن من أهم ما يترتب على الخلاف فى هذه المسألة ومعرفة الحق فيها تبين المصدر التشريعي لمثل نظرية « القصاص فى الجروح والأطراف التى يقررها الفقه الإسلامي كتشريع عام ، فعلى رأى المثبتين يكون القرآن — بما يحكيه فى سورة المائدة عن التوراة من تشريع ( المين بالمين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن) ، هو المصدر التشريعي الخاص ، أو من المصادر التشريعية الخاصة لهذا الحكم ، أما على رأى النافين فإن الفظرية لا يكون لها مصدر تشريعي خاص بها من القرآن ، و إذا فهم يلتمسون مصدرها من العمومات القرآنية مثل قوله تعالى : « فمن اعتدى عليهم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليهم » ، ومثل قوله عز وجل : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » ، ما اعتدى عليهم من الأحاديث فى الوقائم الزمنية التى حدثت على عهد الرسول صلى و بما يروى من الأحاديث فى الوقائم الزمنية التى حدثت على عهد الرسول صلى دلك فى باب « العقو بات » .

# مكم الفراءة الآحادية في الامتجاج:

العنصر الرابع للقرآنية عنصر التواتر في النقل. وهذا العنصر يخرج ما نقل بطريق الآحاد عن أن يكون قرآناً ، ولا خلاف لأحد من العلماء في هذا وإن اختلفوا في أنه حجة ، فرأى بعضهم أنه وإن لم تثبت قرآنيته لعدم تواتره

فقد ثبت أنه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والعمل بخبر الواحد واجب ، ورأى آخرون أنه لا يصلح الاحتجاج به نظراً إلى أنه ليس بقرآن قطعاً ، ولم ينقل على أنه خبر .

وينبنى على هذا الخلاف أن مثل قراءة ابن مسعود فى كفارة اليمين « فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات » ، وفى الإيلاء « فإن فاءوا فيهن » ، وفى عقو بة السرقة « فاقطعوا أيمانهما » لا يحتج بها على وجوب تتابع الصوم فى الأول ، ولا على وجوب قطع اليمين فى السرقة ، ولا على أن النيء فى الإيلاء يكون فى أثناء المدة فقط — لا يحتج بها على شىء من هذا ، إلا فى رأى الحنفية القائلين بأن القراءة الشاذة ـ وهى ما نقل بطريق الآحاد \_ حجة فى الأحكام .

### المقصد من إنزال القرآله :

۸ — هذا هو القرآن ، وهذه هي عناصر القرآنية ، وقد أثرله الله لأمرين عظيمين :

أحدها: أن يكون معجزة دالة على صدق الرسول في دعوى الرسالة والتبليغ عنه سبحانه ، و بمقتضى هذا أنزله يحمل في أساو به ومعانيه وتشريعه ومعارفه عناصر الإعجاز ، وقد أمر رسوله أن يتحدى به القوم فتحداه حتى ظهر عجزه ، وتمت عليهم الحجة وفي ذلك يقول الله تعالى : « و إن كنتم في ريب بما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله » (١) ، وقوله تعالى : « أم يقولون افتراه قل فأتوا بمشر سور مثله مفتريات » (٢) وقوله عز وجل : « قل لأن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولوكان بمضهم لبعض ظهيراً » (٢) على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولوكان بمضهم لبعض ظهيراً » (٢) .

 <sup>(</sup>١) الآية ٢٣ من سورة البقرة.
 (١) الآية ٢٣ من سورة البقرة.

<sup>(</sup>٣) د ٨٨ من سورة الإسراد.

وقد كانت معجزات الرسل قبله خوارق حسية ، لا عقلية يجول فيها العقل ريفسول ، ويعمل فيها الذهن بالتفكير والتدبر ، وكانت منقرضة لا دائمة ، وذلك لأن رسالتهم لم تكن عامة لأهل زمنهم ، ولا خالدة .

الأمر الثاني : وثاني الأمرين اللذين أنزل القرآن لها ، أن يكون منهم هداية وإرشاد ، ومصدر تشريع وأحكام ، يجب اتباعه والرجوع إليه ، ولا يكني فى إثبات أنه واجب الاتباع مجرد ثبوت أنه معجز ، بل لابد مع هذا من ملاحظة أن إمجازه دل على أنه من عند الله . وقد احتوى على الأمر الإلمي الصريح بوجوب اتباعه ، والعمل بما تضمنه من الأحكام في غير موضع ، و بغير أسلوب واحد ، فقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء »(١) ، وقال سبحانه: « إنا أنزلنا إليك الـكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله» (٢٠). وقال عز وجل : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (٣٠ . وقال تعالى : « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ، ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » (٤) ، وقال عز وجل : « وأن احكم بينهم بمــا أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن ينتنوك عن بسض ما أنزل الله إليك ، فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيراً من الناس لفاحقون ، أُغْمَمُ الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٥٠).

<sup>(</sup>١) الآية ٣ من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٢) د ۱۰۵ من سورة النساء .

 <sup>(</sup>٣) • ٢٢٩ من سُورة البقرة .

<sup>(</sup>٤) - م ٤٨ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>٥) الآيتان ٤٩ ، ٠٠ من سورة المسائمة .

وقد انعقد إجماع المسلمين على أن القرآن السكريم هو أساس الدين والشريعة ، حتى صار ذلك عندهم بما علم من الدين بالضرورة ، لا فرق فى ذلك عندهم بين عصر وعصر ، و إقليم ، فهو حجة الله العامة على الناس أجمين فى كل زمان ومكان ، فى عقائده وأحكامه وأخلاقه ، ومن زعم أنه حجة خاصة بقوم دون قوم ، أو بعصر دون عصر ، فهو خارج عن ربقة الإسلام .

#### محتويات الغرآب :

احتوى القرآن على ما يأتى :

(أولا) — العقائد التي يجب الإيمان بها ، في الله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وهي الحد الفاصل بين الإيمان والكفر .

(ثانياً) — الأخلاق الفاضلة التي تهذب العفوس، وتصلح من شأن الفرد والجاعة، وتحذر الأخلاق السيئة، التي تودى بمعانى الإنسانية الفاضلة، وتسبب الشقاء في الحياة.

(ثالثاً) — الإرشاد إلى النظر والتدبر في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله من شيء ، لتعرف أسرار الله في كونه ، وإبداعه في خلقه ، فتمتلي القلوب إيماناً بمظمته ، عن نظر واستدلال ، لا عن تقليد ومجاراة . وقد نعى القرآن كثيراً على الذين يقلدون الآباء والأجداد في عقائدهم ودينهم ، وعاداتهم السيئة ، كا أنه فتح للناس بهذا الإرشاد باب البحث عن خواص الأجسام في أرضه ، وسمائه ، وهوائه ، ومائه ، فينتفون بها في حياتهم ويستخدمونها في مقاصد التعمير والإنشاء . وعلى الرغم من الإرشادات المتكررة في هذه الناحية في مقاصد التعمير والإنشاء . وعلى الرغم من الإرشادات المتكررة في هذه الناحية قد أهمل المسلمون هذا الجانب ، ولم ينتفعوا بإنجاء القرآن فيه ، بينها انتفع به غيرهم قد أهمل المسلمون هذا الجانب ، ولم ينتفعوا بإنجاء القرآن فيه ، بينها انتفع به غيرهم

ممن خاضوا غمار هذا الكون ، وعرفوا أسراره ، واستخدموها في نواحي هذه الحياة ، بعد أن كانوا في عماية وضلالة .

رابعاً: قصص الأولين أفراداً وأمماً ، وقد أورد القرآن من ذلك كثيراً عما يثير الاعتبار والاتعاظ ، ويرشد إلى سنن الله فى معاملة خلقه الصالحين منهم والمفسدين . وهذا هو مقصد القرآن من ذكر هذا القصص فلم يذكره على أنه تاريخ بحدد الزمان والمسكان والأشخاص . وعلى الرغم من هذا فقد شغل المفسر ون أنفسهم وشغلوا الناس معهم بتحميل الآيات القصصية ما لم يرده الله منها ، و بذلك صرفوا الناس عن مقصد العظة والاعتبار فحرموا فائدتها ، و بقيت آيات تتلى لا ينتغم بها مؤرخ في تحقيق ، ولا مؤمن في اعتبار واتعاظ .

خامساً : الإنذار والتخويف ، أو الوعد والوعيد :

وللقرآن في ذلك طريقان :

أحدهما : الوعد والوعيد عن طريق الحياة الدنيا ، بعموم السلطان والتمكين في الأرض ، أو بتقلص العز والملك وتسليط الظالمين ، فقال تعالى : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملو الصالحات ليستخلفنهم في الأرض (١١) » ، وقال عز وجل : « وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان ، فكذرت بأنع الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون (٢٧) » .

ثانيهما : الترغيب والترهيب بدميم الآخرة وعذابها ، فقال تعالى : « ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم (٢٠) » ، وقال سبحانه : « ومن يعص الله ورسوله و يتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين (٤) » ، وأمثال ذلك كثير في القرآن .

<sup>(</sup>١) الآية ٥٥ من سورة النور .

<sup>(</sup>٢) الآية ١١٢ من سورة النعل.

<sup>(</sup>٣ ، ٤) الآيتان ١٣ ، ٤٤ من سورة اللساء .

سادساً : الأحكام العملية التي وضعها ، أو وضع أصولها وكلفنا اتباعها في تنظيم علاقاتنا بالله سبحانه ، وعلاقاتنا بعضنا ببعض ، وهي المسهاة (فقه القرآن) في المبادات على اختلاف أنواعها من صلاة وصوم ، وزكاة وصدقة ، وحج وجهاد ، ويمين ونذر ، ما يقرب من مائة وأربعين آية وجاء في أحكام الزواج والطلاق وما يتبعهما من مهر ونفقة وحضانة ورضاع ، ونسب وعدة ، ووصية وإرث ، ما يقرب من نحوسبعين آية . وجاء في أحكام المعاملات المالية كالبيع والإجارة ، والرهن والمداينة ، والتجارة ، مايقرب من نحوسبعين . وجاء في أحكام المعالمات المالية كالبيع المبايات كالقتل والسرقة ومحاربة الله في أرضه ، والزنا والقذف ، ما يقرب من المبايات كالقتل والسرقة ومحاربة الله في أرضه ، والزنا والقذف ، ما يقرب من على المبايات كالمبايات على المبايات المبايات

هذا ولم يتفق العلماء الباحثون فى القرآن على عدد آيات الأحكام نظراً لاختلاف الأفهام وتفاوت جهات الدلالة ، والذى ذكرناه هنا إنما هو على جهة التقريب، وللنظر التحقيقي رأيه وحكمه .

## الفرآن ليسى ميشكراً في كل ما جاد به من أحكام :

الم يكن القرآن مبتكراً في كل ما جاء به من هذه الأحكام العملية
 بل كثيراً ما جاء مهذباً لطرق التعامل الذي تقتضيه طبيعة الاجتماع ، أو منتقياً
 لأكل ما كان موجوداً منها ، في تحقيق الغرض القصود منه . وإنه لمن المؤكد

أن اجتماعاً ما لم يخل عن بيع وشراء ، ولا عن نكاح وميراث ، ولا عن عقو بات وطرق للفصل في الخصومات .

وقد كان للأمة العربية التي ظهر فيها التشريع الإسلامي ونزل القرآن عليها أولا ، عرف يحكمون به و يسيرون عليه ، وكان لهم ضوابط يرجمون إليها في خصوماتهم وقضائهم .

وليس من سبيلنا الآن أن نبين مصدر هذه العادات وتلك الضوابط التي كانت عندهم ، أكان الإلهام والفطرة ، أم كان التلقي عن شرائع قديمة أو أم مجاورة ؟ ولكن الذي نريد أن نقرره أن التشريم الإسلامي جاء ، وللعرب عرف ومعاملات ، وأحكام وعبادات ، فأقر القــرآن كثيراً مما درجوا عليه في هذه الشئون ، وهذب فيها وعدل وألني و بدل ، وليس ذلك عا يضير القرآن في تشريمه واستقلاله ، فما كان الإسلام إلا دينًا يراد به تدبير مصالح العباد وتحقيق العدالة وحفظ الحقوق ، ولم يأت ليهدر كل ماكان عليه الناس ، ليؤسس على أنقاضه بناء جديداً لا صلة له بفطرة البشر وما تقتضيه سنن الاجتماع ، و إنمــا كان ينظر إلى الأشياء من جهة ما فيها من مصالح ومضار ، فما كان منها صالحاً أبقاه وأقره كالقسامة والديات ، وجعله من شريعته ، وما كان منها ضاراً مفسداً للمال أو للاجتماع أو للأسر نهى عنه وحرمه ، وما احتاج منها إلى التنقيح والتهذيب أدخل عليه من التهذيب ما جعله صالحاً كفيلا بخير الناس. وقد يقر الشيء نظراً للتمامل الشائع حينذاك ، ويشرع من جانب آخر ما يوحى بإنهائه ، أو بمدم الرغبة فيه ، وذلك كا صنع في الرق وقتل الأسرى ، فإنه أقر الرق نظراً لشيوع التعامل به في وقت النشريع ، ومن جهة أخرى حبب في العتق وطلبه في مواضع كثيرة تكفيراً للذنوب والخطايا ، ككفارة اليمين ، والقتل الخطأ ، والإفطار في رمضان ، والظهار ، و رتب عليه في ذاته درجات عظيمة من المثو بة عند الله .

وأباح أيضاً قتل الأسرى جريا على قاعدة المعاملة بالمثل ، ولكنه لم يجمله التشريع الدائم و إنما جمل التشريع الدائم فيها المن أو الفداء . وقد دلت على هذا آية شد الوثاق في سورة القتال (١) .

ومثال ما ألغاه من النظم العربية نظام التبنى الذى كانوا يورثون به المتبنى ، وجاء فيه قوله تعالى: « وَمَاجَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ ۚ قَوْلُكُمْ ۚ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللّٰهُ كَيْتُولُ الْحَقِيّ وَهُو يَهَدِي السّبِيلَ » (٢) وقوله تعالى : « ادْعُوهُمْ لِأَبَا يُهِمْ وَاللّٰهُ كَيْتُولُ اللّٰهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءُهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » (٢) هُو أَقْسَطُ عِنْدَ اللّٰهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءُهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » (٢) وأبطل التوارث في قوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضِ فَي كِتَابِ اللهِ » (١) .

ومماً عدله الظهار . وهذه قصة المرأة التي ظاهر منها زوجها أى قال لها :

(أنت على كظهر أى ) ونحوه ، تدل على أن القوم كان لهم نظم فى الأحوال الشخصية وكانوا متمسكين بها وكان الرسول فيا بينهم يتمسك بها أيضاً ويفتى فيها بما هو معروف بينهم حتى ينزل الوحى بما يريد الله . والقصة تتلخص في أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته ، ثم ندم على ما قال ، فرفعت الزوجة أمرها إلى الرسول فقال لها : «حرمت عليه » فقالت يا رسول الله ما ذكر طلاقا و إنما قال إنما أنت على كظهر أى فقال لها : «حرمت عليه » فقالت : إلى الله أشكو فاقتى و وجدى ، وجعلت تراجع الرسول صلى الله عليه وسلم وكلا قال لها : (حرمت عليه) هتفت بالشكوى إلى الله ، فنزلت أوائل سورة المجاذلة قال لها : (حرمت عليه) هتفت بالشكوى إلى الله ، فنزلت أوائل سورة المجاذلة قل مع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى إلى الله ، والله يسمع تحاوركا ،

<sup>(</sup>١) الآية الرابعة .

 <sup>(</sup>٢) و الرابعة من سورة الأحزاب .

<sup>(</sup>٣) د الخامسة من السورة نفسها .

 <sup>(</sup>٤) آخر آية من سورة الأنفال .

وهكذا بجد الناظر في أسباب نزول التشريع العملي ما يثبت أن القرآن لم تكن أحكامه كلما إنشاء وابتكارا ، ومن هنا نرى كثيرا ما يقول الفقهاء في بيان مشروعية العمل : ( بعث الرسول والناس يتعاملون به ) ، ويعتبرون هذا دليلا إقراريا على المشروعية لا إنشائياً . وهذا بحث جدير بالاستيعاب في التتبع ، إذ به يتبين مقدار الصلة بين التشريع الإسلامي ، و بين ما كان ممروفا عند العرب وقت نزول القرآن ، و به تبطل شبهة القائلين : ( إن الشريعة الإسلامية جاءت عن طريق الشرائع القديمة ، ولم يكن للعرب قانون معروف حتى تكون تعديلا له وتنظيا لأحكامه ) ، وليس هذا المشاً إلا عن عدم البحث أو إرادة التمويه و إخفاء الحق بالباطل

# مهيج الفرآن في بيان الأحكام:

۱۱ — يستطيع الناظر في آيات الأحكام ، أن يخرج منها بجملة خواص لا يراها لغير القرآن في بيان الأحكام ، هي التي نسميها (نهيج القرآن في بيان الأحكام) ، وهي بحسب نظرنا تتلخص فما يأتي :

[ أولا ] أن بعض آيات الأحكام قد جاء بصيغة قاطعة فى معنى معين فلم تكن محل اجتهاد الحجتهدين ، كآيات وجوب الصلاة والزكاة ، وكآيات الميراث التى حددت أنصبة الوارثين ، وكآيات حرمة الزنا ، والقذف ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والقتل بغير حق ، وما إلى ذلك مما اشتهر عند المسلمين ، وأخذ حكم المعلوم بالضرورة .

وإن بعضاً آخر من آيات الأحكام جاء بصيغة لا يتمين المراد منها ، وهى بذلك كانت قابلة لاختلاف الأفهام ، وكانت مجالا للبحث والاجتهاد ، ومن أمثلة هذا النوع تحديد القدر الذى يحرم فى الرضاع ووجوب النفقة المطلقة طلاقاً باثناً ، وتحديد المسح بالرأس فى الوضوء ، إلى غير ذلك من الأحكام التى كانت موضع خلاف بين الأئمة .

والفرق بين النوعين أن الأول بمنزلة العقائد بحيث إن من أنكره يكون خارجاً عن الملة ، مخلاف الثانى فإن من أنكر فيه فهما معيناً محتمله الآية كا تحتمل غيره لا يكون كذلك ، وأن الأول واجب الاتباع عيناً على كل الناس . مخلاف الثانى فإن كل مجتهد يتبع فيه ما ترجح عنده ، وكذلك المقلد يتبع فيه رأى من شاء أن يقلده .

ومن هذا النوع الثانى تعددت المذاهب الإسلامية ، واختلفت آزاء الفقهاء ، واتسع نطاق ذلك الخلاف إلى درجة أن رأينا الآراء تصل إلى السبعة أو الثمانية في المسألة الواحدة ، كما نجد في حكم ( انعقاد الزواج بغير ولى ) ، بل إلى درجة أن رأينا جميع الاحتمالات العقلية في المسألة الواحدة مذاهب وآراء ذهب إلى كل منها فقيه ، وذلك كما نرى في حكم « القصاص في الفتل بالإكراء » ، فنهم من قال بوجو به على المكرة ، ومن قال بوجو به على المكرة ، ومن قال بوجو به على المكرة ، ومن قال بوجو به على واحد منهما .

وفى مثل هذا وهو كثير فى الفقه الإسلامى لا يمكن أن يقال إن السكل دين يجب انباعه ، لأنها آراء متناقضة ، ولا أن الدين واحد مدين منها ، لأنه لا أولوية لبعضها على بعض ، ولا أن الدين واحد منها لا بعينه ، لأنه شائع لا يعرف على التحديد ، وإنما الذي يقال فى هذا وأمثاله إنها آراء وأفهام ، للحاكم أن يختار فى العمل أيها شاء تبعاً لحا يراه من المصلحة ، ولعل هذا هو السرفى سعة المنفة الإسلامى ، واستطاعته حل المشاكل الاجتماعية ، مهما امتد الزمن بالحياة وكثرت صور الحوادث والحضارات ،

[ثانياً] إن بيانه لتلك الأحكام لم يكن على سنن البيان المعروف في القوانين الموضعية ، بأن يذكر الأواص والنواهي جافة مجردة عن معافى الترغيب أو الترهيب و إنما بسوقها مختلفة بأنواع من المعانى التي من شأنها أن تخلق في نفوس المخاطبين بها الهيبة والمراقبة والارتياح والشعور بالفائدة العاجلة والآجلة ، فيدعوهم كل هذا إلى المسارعة إليها وامتثال الأص فيها ، نظراً إلى واجب الإيمان ، و بداعية الخوف من عقاب الله وغضبه ، والطمع في ثوابه ورضاه . وهذا هو الوازع الديني الذي المتاز بغرسه في المنفوس الشرائع السماوية ، وهو بلا شك أكبر عون للوازع الزمني في الحصول على مهمته .

وتستطيع أن تدرك هذا المعنى إذا رجعت إلى ما ذكرنا من آيات إبطال التبنى ، وتعديل الظهاز ، وإلى غيرها من آيات التشريع ، وانظر فى مثل قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » .

[ ثالثاً ] لم ينهج القرآن في ذكره لآيات الأحكام منهج الكتب المؤلفة ، لتى تذكر الأحكام المتعلقة بشيء واحد في مكان واحد ، ثم لاتعود إليه إلا بقدر

ما تدعو إليه المناسبة ، وإبما فرق آيات الأحكام تفريقاً ؛ وقد يورد ما يتعلق بالطلاق والرضاع وأحكامها ، وما يتعلق بالخر وحرمتها ، بين ما يتعلق بالقتال وشئون اليتامى ؛ وانظر فى ذلك قوله تعالى : « حافظوا على الصاوات والصلاة الوسطى » فى سورة البقرة ، فإنها وقعت بين آيات الطلاق وما يتعلق به (۱) ، ثم وانظر إلى قوله تعالى : « يسألونك عن الخر » فى السورة نفسها مع ما قبلها من آيات القتال والردة ، وما بعدها من آيات اليتامى ونكاح المشركات (۲) ، ثم انظر إلى آيات الحج التى ذكر بعضها فى سورة البقرة من الآيات رقم ١٩٦ ألى ٣٧ ، وذكر البعض الآخر فى سورة الحج من الآيات رقم ٢٦ إلى ٣٧ ، وكذلك تجد أحكام الطلاق والزواج والرجمة ، ذكر بعضها فى سورة البقرة ، و بعضها فى سورة الطلاق .

وهكذا نجد القرآن فى ذكره لآيات الأحكام ، وكأنه فى ذلك أشبه شىء ببستان فرقت ثماره وأزهاره فى جميع نواحيه ، حتى يأخذ الإنسان أنى وجد فيه ، ما ينفعه وما يشتهى من ألوان مختلفة ، وأزهار متباينة ، وثمار يعاون بعضها بعضاً فى الروح العام الذى يقصد ، وهو روح التغذية بالنافع والهداية إلى الخير .

ولهذه الطريقة — فيا نرى — إيحاء خاص ، وهو أن جميع ما فى القرآن و إن اختلفت أماكنه وتعددت سوره وأحكامه فهو وحدة عامة لايصح تفريقه فى العمل ولا الأخذ ببعضه دون البعض. وكأنه وقد سلك هذا المسلك يقول للمكلف وهو يحدثه عن شئون الأسرة وأحكامها مثلا : لا تلهك أسرتك وشئونها عن مراقبة الله فيما يجب له من صلاة وخشوع ، ولا ريب أن لمثل هذا الإيحاء تأثيراً

<sup>(</sup>١) الآيات من ٢٢٨ إلى ٢٤٨ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٧) الآيات من ٢١٦ الى ٢٢١ من سورة البقرة .

فى المراقبة العامة وعدم الاشتغال بشأن عن شأن ، فيسكمل للروح تهذيبها وللنفس صلاحها ، وللمقل إدراكه ، والمجتمع صلاحه .

[رابعً] لم يكن القرآن في أكثر أحكامه مفصلا ، يذكر الوقائع ويتتبع الصور والجزئيات ، ولكنه يؤثر الإجال ، ويكتنى في أغلب الشأن بالإشارة إلى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ، ثم يترك للمجتهدين فرصة الفهم والاستنباط على ضوء هذه القواعد وتلك المقاصد ، وكثيراً ما نساعد السنة و إن كانت آحادية في بيان ما أجله أو تشريع ما توكه .

على أنه قدفصل فى نواح لابد فيها من التفصيل ، سموا بها عن مواطن الخلاف والجدل ، كما فى العقائد والعبادات ، أو لأنه يريدها مستمرة على الوضع الذى حدده ، لابتنائها على أسباب لا تختلف ولا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ، وذلك كما نراه فى تشريع المواريث ، ومحرمات النكاح ، وعقو بة بعض الجرائم .

وفى غير هذين النوعين آثر الإجمال وترك التفصيل ليحكم فيه أهل الرأى فى دائرة مابين لهم من مقاصد ، أو أشار من قواعد .

ومن هذا نجده عرض لحل البيع ، والاستيثاق في الديون ، ولم يذكر شيئًا من تفاصيل البيوع ولا مايلحقها من خيارات وما لايلحقها، كما لم يذكر ــ تفصيلاً ما يتعلق بموضوع الاستيثاق في الديون من تفريعات جزئية ، وأحكام تفصيلية .

وعرض للقيام بالقسط والعدل في الشهادة والقضاء ، ولم يذكر طريق الشهادة ولا كينية القضاء ، ولا طرق رفع الدعوى .

وعرض لمقوبات بعض الجنايات ، ولم يذكر مقدار المسروق مثلا ، ولا مقدار الدية ، وهكذا .

ونجده ذكر الصوم محقيقته وزمانه ورخصه ، والحج وأركانه ، وكثيراً من

تفاصيله ، وذكر المواريث مبيناً نصيب كل وارث في حالاته المختلفة مكتفياً في إجمال ما أجمل بالمبادئ العامة ، كقاعدة ( اليسر ورفع الحرج ) ، وقاعدة ( دفع الضرر ) وقاعدة ( الصلاح والفساد ) ، وقاعدة ( سد الذرائع ) ، وأمثال ذلك بما أفر ده العلماء بالتدوين وأخذ عنده حكم المعلوم بالضرورة ، وقد كان هذا الوضع ، وهو « تفصيل مالا يتغير ، و إجمال ما يتغير » من ضرورة خلود الشريعة ودوامها ، فليس من المعقول أن تعرض شريعة جاءت على أساس من الخلود والبقاء والعموم — لتفصيل أحكام الجزئيات التي تقع في حاضرها ومستقبلها ، فإنها مع كثرتها الناشئة من كثرة التعامل وألوانه ، متجددة بتجدد الزمن وصور الحياة ، فلا مناص إذاً من هذا الإجمال والاكتفاء بالقواعد العامة والقاصد التي تنشدها للعالم ، و بإزاء هذا حثت على الاجتهاد واستنباط الأحكام الجزئية التي تعرض حوادثها ، من قواعدها السكلية ، ومقاصدها العامة .

وقد جمل القرآن لأهل الذكر والاستنباط منزلة سامية ، وأمر الناس بالرجوع إليهم فيا يحتاجون إليه ، فقال تمالى : « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، وقال تعالى : « ولو ردوم إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم » ، « فاسألوا أهل الذكر و إلى أولى الأمر منهم » ، « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . و بهذه الآيات ونحوها حث القرآن على الاجتهاد في تعرف الأحكام ، وسؤال أهل العلم والمعرفة .

وقد مهد النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده طريق الاستنباط لمن جاء بعده من أثمة المسلمين وعلمائهم ، وبذلك اتضح مقدار سعة هذه الشريعة وتناولها لكل ما يجد فى الحياة ، وأنها بحق صالحة لتنظيم جميع الشئون ، اجتماعية أو فردية ، إلى يوم الدين .

#### البإب الثانى

### السي السالم

### السنة فى الوضع اللغوى :

السنة كلة قديمة معرفة في اللغة العربية بمعني الطريقة المعتادة ، حسنة كانت أم سيئة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » . وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع متعددة ، بمعنى العادة المستمرة ، والطريقة المتبعة ، فقال تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن » ، وقال عز وجل : « سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا » ، وقال سبحانه : « فقد مضت سنة الأولين » ، وقوله عز وجل : « ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

### ي صدر الإسلام ولسأله الشرع:

٧ — وقد اقتسما عاماء الإسلام من القرآن واللغة ، واستعمارها في معنى أخص من المعنى اللغوى ، وهى بحسب استعالهم الطريقة المعتادة في العمل بالدين ، أو بمبارة أخرى في الصورة العملية التي بها طبق النبي وأصحابه أواصر القرآن ، على حسب ما تبين لهم من دلالة القرآن ومقاصده .

ويقرب منها في المعنى كلات (السبيل. الصراط. الطريقة. الطريق المستقيم)، قال تمالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل

المؤمنين نوله ما تولى » ، وقال تعالى : « والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » وقال تعالى : « لقد كان لهم فى رسول الله أسوة حسنة»، وقال عز وجل: « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا»: وقال سبحانه : « قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابًا أنول من بعد موسى مصدقا لما بين يديه يهدى إلى الحق و إلى طريق مستقيم » وقال سبحانه : « وأن هذا صراطى مستقيم التهموه » .

و بهذا المعنى عرفت كلة السنة فى صدر الإسلام ، وقد وردت مقترئة بالكتاب فى وصايا الرسول فى قوله صلى الله عليه وسلم : ( تركت فيسكم أمرين لن تضاوا بعدى ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة رسوله ) .

والسنة المقرونة بالسكتاب ، والتي يكون التمسك بها كالتمسك بالسكتاب في الوقاية من الضلال ، ليست إلا الطريقة العملية المضطردة التي نقلت عن الرسول نقلا متواترا عملياً معروفا عند السكافة ، ومن الوصايا بها على هذا المعنى ما ورد من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ) وقوله صلى الله عليه وسلم : ( من رغب عن سنتي فليس منى ) فإن سبيلها في هذين هو سبيلها في الوصية السابقة ، ومنه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في الجوس : ( سنوا بهم سنة أهل السكتاب ) أي اسلكوا في معاملتهم الطريقة التي اتبعت مع أهل السكتاب ، وهذا في الجزية خاصة .

ويقابل (سنة ) على هذا الاصطلاح كلة (بدعة ) التى فسرها النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : (من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ) ويقرب منها فى هذا المعنى كلة (سبيل) الواردة فى عبارتى (سبيل للفسدين، وسبيل المجرمين)، الواردتين فى قوله تعالى : « وكذلك نفصل الآيات، ولتستبين سبيل المجرمين » ، وقوله عز وجل: « ولا تتبع سبيل المفسدين » ،

والخلاصة أن كلة (سنة) عربية الأصل ، وجاءت فى الفرآن ، واقتبسها المسلمون للطريقة التي كان عليها الرسول وأصحابه ، وشاع ذلك فى الصدر الأول ، كما شاعت كلة ( بدعة ) فى سلوك طريق آخر غير طريقهم .

# فى اصطهوح علماء الأصول:

٣ -- ثم أخذت الكلمة عند علماء الأصول معنى آخر ، وهو : ما روى
 عن النبى صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال ، أو تقريرات .

وكانت بهذا المعنى المصدر الثانى من المصادر التشريعية ، يستنبطون منها كا يستنبطون من المصدر الأول وهو القرآن ، و يرجدون إليها فى فهم المراد منه ، ومن ذلك قول العلماء : (أصول الشرع : الكتاب والسنة) .

ونظراً إلى ما لها من هذه المكانة ، أفردها العلماء ببحوث خاصة ومسائل متدوعة ، تتعلق مجميتها وأقسامها ، من جهة القبول والرد ، والصحة والضعف ومن جهة مايثبت بها من الأحكام ومالا يثبت ، ومن جهة مركزها من السكتاب وتأثيرها فيه وعدم تأثيرها إلى آخر بحوثهم .

# زعم بعمن الناس أن كلمة سنة دخيعة في اللغة العربية :

ع - هذا وقد زعم بعض الباحثين أن كلة (سنة) مأخوذة من كلة (مشناه) العبرية ، التي كان يطلقها اليهود على مجموعة الروايات الإسرائيلية ، و يعتبر ونها شرحاً للتوراة ، ومرجماً لهم في تعرف أحكامها ، وأن المسلمين عربوها بكامة (سنة) ، وأطلقوها هم أيضاً على مجموعة الروايات المحمدية ، واعتمدوها مصدراً لأحكام دينهم ، كا فعل اليهود ، ولعلك تعلم عما تقدم فساد هذا الزعم ، فإن المسلمين الأوائل لم يستعملوا الكلمة في مجموعة هذه الروايات ، و إنما استعملوها

كما استعملها القرآن ، وكما استعملها النبي صلى الله عليه وسلم فى المعنى الذى بينا آنفا ، وهو : الطريقه العملية التي كان يطبق بها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما يفهمونه من القرآن بوجوه دلالاته المختلفة ، وتحرى مقاصده المنشر يعية . وأن إطلاقها على مجموعة الأقوال المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا بعد تمام المائة الأولى من تاريخ الإسلام ، حيث قصدت الأحاديث والروايات بالجمع والتدوين .

على أن ما أطلقت عليه روايات عن الرسول نفسه صاحب الشرع ، لا عن العلماء الذين تناولوا المصدر الأول بالتفسير والبيان على نحو ما حصل في المسمى بكلمة (مشناه) بالنسبة للتوراة . ومع هذا الفارق السكبير فالسنة لم تحل عند المسلمين محل المصدر الأول وهو القرآن المحفوظ بنصه المتواتر في نقله ، بل كانت في المرتبة الثانية ، لا يفزع إليها إلا حيث لم يوجد في السكتاب نص واضح في الحسم المعلوب ، وعندئذ كانوا يتلمسون الأحاديث إما لمعرفة الحسم ، أو لممرفة دلالة القرآن ، فلم تسكن عندهم بمثابة الروايات الإسرائيلية التي حلت عند اليهود محل التوراة ، وصارت مرجعاً لهم في تعرف أحكامها .

على أن هناك ما يقطع فى المسألة من جهة أخرى ، وهو أن السكلمة عرفت عند العرب قديمًا ، واستعملها القرآن مضافة إلى الله وإلى الرسل ، ومضافة إلى الأم ، فلم يأخذها علماء الأصول عن كلة ( مشناه ) العبرية ، وإبما أخذوها من صميم لفتهم وصريح كتابهم .

نم رأوا أن مجموعة ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال ، وأفعال ، وتقرير ، هو الطريق الوحيد لتصوير الطريقة العملية التي درج عليها الرسول وأصحابه فأطلقوا كلة ( سنة ) على هذه المجموعة ، وجعاوها في المرتبه الثانية

من المصادر التشريعية ، فكيف يصح أنهم اقتبسوها من العبرية ؟ وكيف يصح أن يقال إن صنيعهم كصنيعهم ؟

### السنة في اصطهوح الفقهاء:

ه - وكما أخذت كلة (سنة) عند الأصوليين هذا المعنى ، أخذت عند الفقهاء معنى آخر ، وهو الصفة الشرعية الفعل المطلوب طلباً غير جازم ، بحيث يثاب المرء على فعله ، ولا يعاقب على تركه .

والفرق بين اصطلاح الأصوليين واصطلاح الفقهاء ، أنها عند الأصوليين : اسم لدليل من أدلة الأحكام ، فيقال : هذا الحسكم ثبت بالسنة أى لا بالقرآن ، أما عند الفقهاء فعى : حكم شرعى يثبت للفمل بهذا الدليل ، فيقال : هذا الفعل سنة ، أو حكمه السنية ، أى ليس فرضاً ولا واجبا ، فهى على هذا حكم من الأحكام ، لا دليل من الأدلة .

ومما تقدم يتبين أن كلة ( السنة ) مرت بها أطوار أربمة :

- (١) ممناها في اللغة .
- (ت) معناها في صدر الإسلام ولسان الشرع .
  - (ح) معناها عند الأصوليين .
    - (د) معناها عند الفقهاء.

ومن الواضح أنها فيا نحن بصدده ، (مصادر الشريعة) ، لا يراد منها سوى اصطلاح الأصوليين ، لأنها بهذا الاصطلاح هي التي اتخذها العلماء مصدراً من مصادر التشريع ، ودليلا من أدلة الفقه ، يستنبطون منها الأحكام و يرجمون إليها كما قلنا في تفهم القرآني .

### شبهة المخالفين في إنه السنة مصدر من مصادر النشريع :

٣ - ويهمنا هنا أن نعلم أن جماعة من الباحثين أبوا أن يتخذوا هذه الأحاديث المروية مصدراً من مصادر التشريع، رأوا أن القرآن بدلالاته المختلفة ، و إشاراته المتعددة ، وما تناقله المسلمون بالعمل ، كفيل ببيان أحكام الله ، وأن ماجاء من هذه الأحاديث لم يكن صادراً عن الرسول إلا باعتباره إساماً للمسلمين، يقدر مصلحتهم التي تحددها الظروف وتمليها الأحوال، وليست من قبيل التشريع العام الملزم في جميع الأزمنة والحوادث والأشخاص .

و يستدلون على هذا بمثل قوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم (١) » ، وقوله تمالى: « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء (٢٦) ، وقوله عن وجل: «ما فرطنا في الـكتاب من شيء (٣) »، وقوله سبحانه : «إن هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم (1) » ، وغير ذلك بما يدل دلالة واضحة على أن القرآن فيه كفاية المسلمين في دينهم وتشريعهم . ويرون أن البيان الذي كلفه الرسول ما هو إلا التطبيق العملي لمــا فهمه من القرآن ، وهو ( السنة ) بالمعنى المعروف أولا .

و يستدلون أيضًا بأن الأحاديث لوكانت تشريعًا عاما كالكتاب، لأس الرسول بتدوينها وحفظها ، كما فعل ذلك في القرآن ، وليس من المعقول أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم مصدرًا لإيجَّابِ أو تحريم يتملق بأمة خالدة . ثم لا يأمر – وهو الرسول المكلف بالبلاغ والبيان – بتدوين ما به البلاغ والبيان حفظاً له من الضياع والاختلاف .

<sup>(</sup>١) الآية ٣ من سورة المائدة .

<sup>(</sup>٢) ه ٨٩ من سورة النحل .

و ٣٨ من سورة الأنعام . (4)

و ٩ من سورة الإسراء ...

ومع هذا فقد وجدت أحاديث تمنع من تدوين الحديث ، منها ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدرى أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تكتبوا عنى ، ومن كتب غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، ومنها ما جاء في البخارى عن ابن عباس أنه قال : لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال : « إيتونى بكتاب أكتب لهم كتاباً لن تضاوا بعده » ، قال عمر : إن النبي غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا .

قالوا: ولقد رأينا الخلاف يشتد بين الحدثين ، بعضهم مع بعض ، والفقهاء بمضهم مع بعض ، والفقهاء بمضهم مع بعض ، والتعويل بمضهم مع بعض ، والتعويل عليه في الدلالة أو عدم التعويل ، وذلك بما يشهد بأن الحديث لوكان أصلا في التشريع والتحليل والتحريم ، لما ترك بدون تحديد وضبط ، حتى تثور حوله هذه الخلافات الشدودة .

ولقد كان من أثر هذا أن رفض جماعة من العلماء كثيراً من الأحاديث المروية ، لاعتبارات فقهية لم يعتمدوا فيها على غير الرأى العقلى البحت (١٠).

بهذا ونحوه استدلت هذه الطائفة ، وأسقطت الأحاديث المروية من أصول التشريع ، ورأت أن كل ما ورد منها قولا ، أو فعلا ، أو تقريراً ، بما لم يتواتر علياً ، فسبيله إن صحت روايته ، وثبت اتصاله ، الاجتهاد الذي يتغير تبعاً للمصلحة ، وليس من المتبليغ الدائم والشرع العام ، كا أنه ليس من الهوى الذي نفاه الله عن رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى » ، على أن القوم ما كانوا يرمونه بالهوى إلا فيا كان ينطق به قرآناً ووحياً من عند الله .

<sup>(</sup>١) راجع الجزء الثاني من كتاب أعلام الموقمين لابن الليم الجوزي المتوفي سنة ٧٥١ هـ .

#### الرد على سبه هؤلاء :

ولسكن المحققين من العلماء ، قد أثبتوا بالسنة قولا وعملا ، كثيراً من الأحكام التشريعية الدائمة ، كا اعتمدوا عليها في بيان القرآن بتخصيص عامه ، وتقييد مطلقه ، وبيان مجمله ، وغير ذلك ، معتمدين في هذا على القرآن نفسه ، إذ يقول الله تعالى : « وما آتا كم الرسول فذوه وما نها كم عنه فا نتهوا (١) » و يقول عن وجل : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (٢٥) » ، و يقول سبحانه : « فلا وربك لا يؤمنون « من يطع الرسول فقد أطاع الله (٢) » ، و يقول تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيا شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا بما قضيت ، و يسلموا انسليا تنافي ، و يقول عن وجل: « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن تسليا تأثم تؤمنون بالله واليوم الآخر (٥) » .

وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً على اعتبار السنة مصدراً من مصادر التشريع ، حينًا بعثه إلى البين ، واستقر ذلك عند الأصحاب حتى كتبها عررضى الله عنه لأبى موسى الأشعرى في عهده إليه بالقضاء ، واعتبرها مصدراً تالياً للكتاب .

ومن هنا يتبين أن الرأى السابق مخالف لإجماع الذين يعتد بإجماعهم ، وأن ما ذكروه من الشبه لا قيمة له أمام العمل المستمر من عهد الرسول إلى يومنا هذا ، في نزوع المسلمين في تعرف أحكامهم إلى السنة المروية . وإذا كانت السنة

الآیة ۷ من سورة الحصر .

<sup>(</sup>٢) د ٥٩ من سورة اللماء .

<sup>(</sup>٣) م ٨٠ من سورة اللباء،

<sup>(</sup>٤) د ٦٥ من سورة اللساء،

<sup>(</sup>٥) د ٩٥ من سورة النساء -

العملية المتواترة حجة عندهم ، فسنة المسلمين العملية المتواترة فى جميع الأجيال السابقة ، هى استدلالهم على الأحكام بما صح من أحاديث الرسول أقوالا كانت أو غير أقوال .

ومع اتفاق العلماء على أن السنة مصدر من مصادر التشريع ، فقد جعلوها في المرتبة الثانية بعد القرآن ، فلم يكن لهما عندهم حكم مع صريحه .

#### القروق بين الفرآد والسنة وأثرها :

٨ -- ويرجع ذلك إلى فروق بينهما نجمل أهمها فيما يأتى :

[أولا] \_ القرآن قد اتخذ له الرسول صلى الله عليه وسلم كتاباً يكتبونه و يرتبونه بآياته وسوره حسب ما أمر به من الله ، بينما السنة لم يتخذ لها كتابا ، ولم يكتب منها إلا القليل ، بل وردكا تقدم النهى عن كتابتها اكتفاء بحفظها في الصدور .

[ثانياً] ــ القرآن نقل إلينا بالتواثر حفظاً وكتابة ، بينها السنة قد نقلت في معظمها بطرق الآحاد ، ولم يتواتر منها إلا القليل .

[ثالثاً] - القرآن لم يتقل منه شيء بالمعنى ، ومنع ذلك فيه منماً باتاً ، بينما السنة قد أبيح فيها ذلك ، ونقل كثير منها بالمعنى ، ولا يخفى تفاوت الناس فى فهم المعنى وأسلوب التمبير والنقل .

[رابعً] - كان الأصحاب ير اجمون النبى صلى الله عليه وسلم عند اختلافهم في حرف من الفرآن ، وكان يحكم بينهم فيه ، إما بتعيين إحدى القراءتين أو بإجازتهما ، بينما السنة لم يعهد فيها شيء من ذلك .

#### أثر هذه القروق :

وقد كانت هذه الفروق أصلا في انحصار مصدر العقيدة في القرآن ، وعدم الاعتماد في ثبوتها على السنة ، وكانت في الوقت نفسه سبباً عظيما في اتساع نطاق الخلاف في دائرة السنة أكثر منه في دائرة القرآن ، فإن الخلاف فيها تناولها من جهة الثبوت ، ومن جهة الدلالة ، ومن جهة المعارض لها منها أو من غيرها ، بينما القرآن لم يتناوله الخلاف إلا فيما يختص بجهة الدلالة أو بجهة المعارض له منه إن وجد ، وسيتضح هذا حين نذكر أسباب الخلاف بين العلماء في فقه القرآن والسنة .

### البنة نشريع وغير نشريع :

بنبغى أن يلاحظ أن كل ما ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم ودون
 كتب الحديث من أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، على أقسام :

أحدها: ما سبيله سبيل الحاجة البشرية ، كالأكل والشرب والنوم والمشى والتزاور ، والمسالحة بين شخصين بالطرق العرفية ، والشفاعة ، والمساومة في البيع والشراء .

ثانيها: ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية ، كالذى ورد في شئون الزراعة والطب ، وطول اللباس وقصره .

تالثها: ما سبيله التدبير الإنسانى أخذاً من الظروف الخاسة ، كتوزيم الجيوش على المواقع الحربية ، وتنظيم الصفوف فى الموقعة الواحدة ، والكون والحر والقر ، واختيار أماكن النزول ، وما إلى ذلك بما يعنمد على وحى لظروف والدرنة الخاصة .

وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعا ، يتعلق به طلب الفعل أو النرك ، و إنما هو من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول صلى الله عليه وسلم فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع .

### والسنة تشريع عام وخاص :

١٠ - ( رابعها ) - ما كان سبيله النشريع ، وهو على أقسام :

[أولا] \_ ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم على وجه التبليغ بصغة أنه رسول ، كأن يبين مجملا في الكتاب ، أو يخصص عاما ، أو يقيد مطلقاً ، أو يبين شأناً في العبادات ، أو الحلال والحرام ، أو المقائد والأخلاق ، أو شأناً متصلا بشيء مما ذكر .

وهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة ، فإن كان منهياً عنه اجتنبه كل إنسان بنفسه ، لايتوقف فى ذلك على شىء سوى العلم به والوصول إليه .

[ثانياً] \_ ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم بوصف الإمامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين : كبعث الجيوش للقتال ، وصرف أموال بيت المال في جهاتها ، وجمعها من محالها ، وتولية القضاة والولاة ، وقسمة الننائم ، وعقد المعاهدات ، وغير ذلك بما هو شأن الإمامة والتدبير العام لمصلحة الجماعة .

وحكم هذا أنه ليس تشريعاً عاماً ، فلا يجوز الإقدام عليه إلا يإذن الإمام ، وليس لأحد أن يفعل شيئاً منه من تلقاء نفسه بحجة أن النبي فعله أو طلبه .

[ثالثاً] ... ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم بوصف القضاء ، فإنه كاكان رسولا يبلغ الأحكام عن ربه، ورئيساً عاما للمسلمين ينظم شئونهم ويدبر سياستهم ، كان عليه الصلاة والسلام مع ذلك قاضياً يفصل في الدعاوى بالبينات ، أو الأعمان أو الدحول .

وحكم هذا كسابقه ، ليس تشريعاً عاما ، حتى يجوز لأى إنسان أن يقدم عليه بناء على قضائه به ، وفصله فيه محكم معين ، بين من حكم بينهم . بل يتقيد المكلف فيه مجكم الحاكم ، لأن الرسول تصرف بوصف القضاء ، ومن هذه الجهة لا يلزم المكلف إلا بقضاء مثله . فن كان له حق على آخر ، و يححده ، وله عليه بينة فليس له أن يأخذ حقه إلا مجكم الحاكم ، لأن هذا هو الذي كان شأن أخذ الحقوق عند التجاحد على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

هذا ومن المفيد جداً معرفة الجهة التي صدر عنها التصرف ، وكثيراً ما تخنى فيا ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ، ولا ينظر فيه إلا من جهة أن الرسول فعله أو قاله أو أقره ، ومن هنا تجد أن كثيراً مما نقل عنه صلى الله عليه وسلم صور بأنه شرع أو دين ، وسنة أو مندوب ، وهو لم يكن فى الحقيقة صادراً على وجه التشريع أصلا . وقد كثر ذلك فى الأفعال الصادرة عنه صلى الله عليه وسلم بعنة البشرية ، أو بصفة العادة والتجارب .

ونجد أيضاً أن ما صدر على وجه الإمامة أو القضاء ، قد يؤخذ على أنه تشريع عام ، ومن ذلك تضطرب الأحكام وتختلط الجهات .

وقد تكون معرفة الجهة فيا ينقل من كل ذلك واضحة جلية ، فيتقيد كل فعل بالجهة التي صدر عنها . وقد يشتبه الأمر، على الناظر في معرفة الجهة التي صدر عنها الفعل ، فيقع خلاف بين العلماء في صفة التشريع ، تبعا لخلافهم في الجهة التي صدر عنها ذلك التشريع .

ولنضرب لذلك أمثلة يتضح بها هذا النوع:

(١) صبح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له». واختلف العلماء في أن ذلك : هل صدر عنه بطريق التبليغ والفتوى فيكون حكما

عاما ، لكل أحد أن يحيى أرضاً ليس لأحد حق فيها فتكون له ، أذن الإمام فى ذلك أم لم يأذن ، أو أنه صادر عنه باعتبار إمامته ورياسته ، فلا يكون حكما عاما ، ولا يجوز لأحد إحياء الأرض المذكورة إلا بإذن الإمام ؟

ذهب إلى الأول جمهور الفقهاء ، و إلى الثانى أبو حنيفة <sup>(١)</sup> .

(٣) صبح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لهند بنت عتبة لما قالت له إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وولدى ما يكفيني ، قال لها : « خذى لك ولولدك ما يكفيك بالمروف ». واختلف العلماء في هذا : هل كان بطريق الفتوى والتبليغ فيجوز لكل من ظفر بحقه أن يأخذه بغير علم خصمه ، أوكان بطريق القضاء ، فلا يجوز لأحد أن يأخذ حقه أو جنس حقه ، إذا تعذر أخذه من غريمه ، إلا بقضاء القاضى ؟ وهذه هي المسألة المروفة عبد الفقهاء بمسألة ( الظفر ) ، ولهم فيها أقوال وترجيحات (٢) .

(٣) صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من قتل قتيلا فله سَالَبه » ، والسلب هو ما على القتيل من ملابس وأدوات . واختلف العلماء أيضاً فيه على النحو المتقدم ، فمنهم من يرى أنه تصرف بالإمامة — فلا يستحق أحد سلب مقتوله ، إلا أن يقول الإمام ذلك في الموقعة ، ومنهم من يرى أنه تبليغ — فيستحق كل قاتل سلب قتيله ، أعلن الإمام أم لا .

قال السكال : « ولا خلاف في أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك ، وإنما السكلام في أن هذا كان منه نصب شرع على العموم في الأوقات والأحوال ، أو كان تحريضاً قاله في وقائم فيخصها » . فعند الشافعي هو نصب

<sup>(</sup>۱) وقد ذكرت هذه المسألة في كتاب • إحياء الموات ، من كتب الحنفية ، وراجع فيها إن شئت الجزء السادس من شرح الزيامي والتعايقات عليه .

<sup>(</sup>٢) اغظر إن هنت : ( إغاثة اللهفان ) لابن اللهم ، وماب المارية من كتاب ( سبل السلام ).

شرع ، لأنه هو الأصل في قوله : لأنه مبعوث لذلك ، إلى آخر المسألة في فصل التنفيل من الجزء الرابع في فتح القدير . هذا وقد عرض لهذه المسألة بوجه عام الإمام القرافي في كتابه ( الغروق - - + 1 ) ، كما عرض لها الإمام ابن القيم الجوزى في كتابه ( زاد المعاد - - + ۲ ) في أثناء المكلام على غزوة حدين ، وعرض لها كما أشرنا كثير من الفقهاء في جزئيات المسائل التي انبني الخلاف فيها بين الأثمة على الخلاف في جهة التصرف الذي صدر عن الرسول .

ومن هذا نرى أن كل الفقهاء مجمون على تقرير مبدأ التفرقة بين الجهتين في مصدر التصرف ، وأنه معارف به عندهم .

# محشوبات القسم القشريعى فى السنة :

11 - وإذا قطعنا النظر عما ورد فى السنة بما سبيله العادة والتجارب والشئون التى تعتمد على محض التدبير الإنسانى ، فإنا نستطيع أن نحصر ما احتوت عليه سائر الأحاديث من شئون تشريعية فيا يأتى :

(أولا) العقائد التي حددها الإسلام ، في الفرق بين الإيمــان والــكفر فيما يتعلق بالله وصفاته ، وما يتعلق بالرسل والوحى ، وما يتعلق باليوم الآخر .

وهذا القسم قد تكفل القرآن ببيانه ، وكان القرآن لتواتره و إفادته القطع ، هو المصدر الوحيد لتعرف هذه المقائد ، فما طلب من الناس الإيمان به فهو عقيدة ، وما لم يطلب الإيمان به فليس بمقيدة ، و « الحديث » في هذا القسم ليس إلا مرددا لما أثبته القرآن منه ، وليس في العقائد ما انفرد الحديث بإثباته ، أو ما مخالف الحديث فيه القرآن .

وقد كان مسلك الحديث فيه كمسلك القرآن ، فمنه الحسكم البين ، ومنه المتشابه المشكل . وما كان للعلماء من آراء في متشابه القرآن ، فهو لهم في متشابه

الحديث ، وذلك مثل كلمات : (اليد) و (الوجه) و (استوى) المنسوبة إلى الله ، في مثل قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » ، وقوله عن وجل : « ويبقى وجه ربك » ، وقوله سبحانه : « ثم استوى على العرش » . فالعلماء في مثل هذا ، سواه ورد في القرآن أم في السنة ، بين أن يقولوا : آمنا به على المعنى الذي يريده الله ، وهو مذهب (التفويض) ، ولا يكلفون أنفسهم المبحث عنه ، ولا يتحملون تبعة تحديد معنى خاص لها ، و بين أن يقتحموا هذه الألفاظ ويفسروها بمعان تتفق مع التنزيه لله سبحانه عن مشابهة الحوادث ، الألفاظ ويفسروها بمعان تتفق مع التنزيه لله سبحانه عن مشابهة الحوادث ، كتفسير اليد بالقدرة ، والوجه بالذات الأقدس ، والاستواء بعموم السلطان والتدبير ، وهو مذهب (التأويل) .

و إنما لا تثبت العقيدة بالحديث ، لأن العقيدة ما يطلب الإيمان به ، والإيمان معناه الية بن الجازم ، ولا يغير اليقين الجازم إلا ما كان قطمى الورود والدلالة ، وهو المتواتر ، والأحاديث المروية لم تتوفر فيها أركان التواتر ، فلا تفيد بطبيعتها إلا الظن ، والظن لا يثبت العقيدة (١) .

(ثانياً) الأخلاق: جاء فى الأحاديث كثير من الحكم والآداب والنصائح، مثل ما ورد فى مدح العدل ، والصدق ، والوفاء بالعهد ، وذم ما يقابلها ، وهى كثيرة فى القرآن والحديث ، وهى بطبيعتها أمور يتطلبها السكال الإنسانى ، وتدعو إليها الفطر السليمة ، وكل ما جاء منها فى الأحاديث فله أصل فى القرآن ، والحديث فيها إما مردد ومذكر ، أو موضح ومفصل .

وهذان القسمان : العقائد والأخلاق ، لا كلام لنا فيهما فيما نحن بصدده ، و إنمــا الــكلام في القسم الثالث وهو :

<sup>(</sup>١) وأج فصل • طريق ثبوت العقيدة ، من القسم الأول من السكتاب .

(ثالثاً) الأحكام العملية التي تتصل بضبط العبادات، وتنظيم المعاملات، وتمييز الحقوق، والحسكم بين الناس.

وقد روى فى هذا القسم جزء كبير من الأحاديث ، اتخذها العلماء كما قللا المصدر الثانى للتشريع بعد القرآن ، فنظروا فيها ، واستنبطوا منها ، و بينوا بها دلالات القرآن فيا عرض له من أحكام . والأحكام التى تستفاد من هذا القسم هى التى نسميها : ( فقه السنة ) . وأحاديثها تعرف بأحاديث الأحكام ، كما أن أحكام العبادات والمعاملات التى تستنبط منها هى التى نطلق عليها : ( فقه القرآن ) ، وآياتها تعرف بآيات الأحكام .

وعليه يكون المراد من عبارة ( فقه القرآن والسنة ) : الأحكام العملية المتعلقة بشئون الإنسان ، فرداً كان أو جماعة . المستفادة بطريق مباشر من القرآن والسنة بحسب الدلالات المعهودة للسكلام في اللغة العربية . و إنما قلنا بطريق مباشر ، لنخرج الأحكام المستفادة بطريق القياس ، أو تقدير المصلحة ، فإنها لا تندرج تحت هذا العنوان .

وبما ينبغى ملاحظته فى هذا المقام ، أن الخلاف الذى حصل بين العلماء فى وسائل الاستنباط من آيات الأحكام ، قد حصل مثله بينهم فى الاستنباط من أحاديث الأحكام . فما من آية حصل من دلالتها اختلاف بين العلماء ، وفى موضوعها حديث أو أحاديث ، إلا كانت هذه الأحاديث أيضاً محل خلاف بينهم ، وقلما نجد حديثاً رفعت دلالته ما بين العلماء من خلاف فى دلالة آية من القرآن ولعل ذلك يرجع إلى اشتراك القرآن والسنة فى الأسلوبية المربية ، وهى واحدة فيهما ، كما يرجع إلى أسباب أخرى تتملق بثبوت الحديث ، وعدم ثهوته ، وقوته وضعفه .

## الياب الثالث

# أسباب اختلاف الأئمة في فقته المنسرة والسنة

يحسن أن نذكر هنا ، مجل الأسباب التي أدت إلى اختلاف العلماء في استنباط الأحكام من الآيات والأحاديث ، حتى تكون بمثابة إرشاد — لمن يريد فقه الشريعة من القرآن والسنة — إلى معرفة طرقهم في الاستنباط ، وإلى الموازنة بينها ، وترجيح ما يظهر له رجحانه ، من آرائهم وأفهامهم .

وقد اتفقوا جميماً على أن الأصل الذى لا يمدل عنه فى التشريع ، و يقضى على كل ماسواه متى وجد ، هو كتاب الله ، ثم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما من إمام إلا بذل غاية جهده فى الوصول إلى ما يدل عليه القرآن ، أو السنة ، أو هما مما ، وعلى الرغم من هذا وقع بين الأثمة اختلاف كثير فى استنباط الأحكام من هذين المصدرين .

و يمكن حصر أسباب الاختلاف في نوعين : أحداً - أسباب تعم القرآن والسنة ، وثانيهما - أسباب تخص السنة .

# أولاً : أسباب الاختلاف التي تعم القرآن والسنة

من خصائص اللغة العربية : اشتراك اللفظ في الوضع لمعنيين فأكثر ، وتردده بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى ، أو بين المعنى الحقيقي والمعنى الشرعى .

ومن خصائصها أيضاً: اشتراك الجل المركبة بين معنيين مختلفين بسبب تركبها بحروف خاصة ، (كأداة الاستثناء) ، وكلتي (أو) و (الفاء).

ومن المعلوم أن القرآن والسنة عربيان ، فيهما ما فى اللغة العربية من هذه الخصائص التى تؤدى إلى الاحتمال فى المعنى ، ومن هنا وقع الاختلاف فى فهم ما مدلان عليه .

ولنذكر جلة أمثلة نوضح بهاكيف نشأ الخلاف بينهم من هذه الخصائص: الاختماف الذي رجع إلى الاشتراك في اللفظة المفردة:

١ -- ولهذا النوع من الاختلاف أسباب:

(١) تردد اللفظة المفردة بين معنيين حقيقيين :

أمثلة :

المثال الاول

فمن أمثلة الاشتراك في اللفظة المفردة : كلة (قرء) الواردة في قوله تعالى ، بيانًا لمدة المطلقات ذوات الحيض : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ وَرُوه » (١) . فإنها مشتركة بين الحيض والطهر ، وثبت ورودها في كلام العرب لهما على حد سواء ، ولا خلاف بين العلماء في ذلك ، كما لا خلاف بينهم في أن المراد منها هو أحد المعنيين لا مجموعهما ، وإنما اختلفوا في المراد منها في الآية :

فذهب جماعة من الفقهاء ومنهم مالك ، والشافعي ، إلى أن المعنى المراد هو الطهر . وعليه فإن عدة المطلقة المذكورة تحسب بالأطهار ، أعنى الأزمنة

<sup>(</sup>١) الآية ٢٢٨ من سورة القرة •

التى تقع بين الدمين ، وتنتهى العدة بانتهاء الطهر الثالث ، فلا يكون للزوج عليها رجمة ، و يحل لها أن تتزوج بنيره .

وذهب جمهور آخرون ومنهم أبو حنيفة إلى أن المراد منها هو الحيض . وعليه فعدة المطلقة المذكورة تحسب بالحيض ، ولا تنتهى العدة عندهم إلا بانقضاء الحيضة الثالثة .

وقد أكثركل فريق من استغلهار القرائن التي تدل في نظره على أن المراد من السكامة هو المعنى الذي ذهب إليه . ومما قاله الأولون: إن اسم المعدد (ثلاثة) جاء في الآية مؤنثاً ، وهو في اللغة المربية يدل على أن المعدود به مذكر ، وهو لا يكون مذكراً إلا إذاكان المراد به الطهر . وأن كلة (قرء) إذاكانت بمعنى الحيض جمعت على (أقراء) ، ومنه قول الرسول صلى الله عايه وسلم للمستحاضة : « دعى الصلاة أيام أقرائك » ، أما الذي بمنى الطهر فإنه يجمع على (قروء) ، كالوارد في الآية ، فليسكن هو المراد .

## ومما قاله الآخرون :

١ -- إن العدة شرعت لتمرف براءة الرحم من الحل ، والذى يدل عليها إنما هو الحيض لا الطهر ، بدليل أن الشارع اعتبر استبراء الجوارى المشتراة ، بالحيض ، نظراً لأنه المعروف للبراءة المطلوبة ، فليعتبر الحيض فى العدة أيضاً ، لأن المقصود منها هو المقصود من الاستبراء .

٢ --- إن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « طلاق الأمة تطليقتان ،
 وعدتها حيضتان » ، والأمة لا تخالف الحرة في جنس المشروع ، و إنما تخالفها
 ف التصنيف ، فإذا كانت عدة الأمة بالحيض ، كانت عدة الحرة به أيضاً .

٣ --- إن الآية نصت على عدد مخصوص وهو ( ثلاثة ) وحقيقته ثلاث

وحدات ، ولا يطلق على وحدتين و بعض الثالثة إلا مجازاً . وعلى رأى الآخرين قد تكون العدة طهرين و بعض الثالث ، وذلك فيما إذا وقع الطلاق فى نهاية الطهر ، فلا يصدق العدد على سبيل الحقيقة . وليس كذلك على ما ذهبنا إليه ، لأن الحيضة التى يقع فيها الطلاق لا تحسب عندنا من العدة .

ع - إن قوله تعالى ، فى بيان عدة التى لا تحيض : « وَاللَّا فِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِن ارْ تَنْبَتُمْ فَمِدَّتُهُنَّ تَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّافِي مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِن ارْ تَنْبَتُمْ فَمِدَّتُهُنَّ تَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّافِي الْمَدَة ، فصار لَمْ يَصِلُ الأشهر بدلا من الحيض في المدة ، فصار الاعتداد بالأشهر مشروطا بعدم الحيض ، فدل على أن الحيض هو الأصل ، وهذا شأن قاعدة البدل والمبدل منه ، كا نراه في التيم والوضوء ، أخذا من قوله تعالى : ه فَلَمْ تَحِدُوا مَا مُ فَتَكِمَّمُوا » فإنه دل عند الجيع على أن الأصل هو التطهر بالماء ، وأن التطهر بالتراب بدل عنه ، فكذلك هنا .

ثم قالوا بعد هذا : صحته روى الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الرجل أحق بامرأته مالم تغتسل من الحيضة الثالثة » ، ولم تتوقف ولو كانت العدة بالعلهر لانتهت بالدخول في الحيضة الثالثة ، ولم تتوقف على الاغتسال منها ، كا جاء عن هؤلاء الصحابة وهذا دليل آخر على أن المراد من السكلمة هو الحيض لا العلهر .

ثم ناقشوا ما أورد الأولون من قرائن ، فأثبتوا لهم مجى ، (قروء ) جما لتر ، بمعنى الحيض ، ووجهوا تأنيث العدد ؛ أنه منظور فيه إلى اللفظ ، ومراعاة اللفظ كثيرة فى اللغة ، والآية جاءت على هذا الاعتبار ، فلا يدل على تذكير المعدود .

وقد قال ابن رشد : ( ولكلا الفريقين احتجاجات طويلة ، ومذهب

<sup>(</sup>١) الآية ؛ من سورة الطلاق .

الحنفية أظهر من جهة المنى ، وحجتهم من جهة المسموع متساوية أو قريب من متساوية ).

ولعلك تأخذ من هذا النقاش فكرة مدى بحث الفقهاء في الاستنباط وتأييد الآراء.

#### المثال الثاني :

ومن الأمثلة أيضاً اختلاف الفقهاء فى معنى كلة ( تكح ) ، فى قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاء ، (١٠ . فإنها مشتركة بين العقد والوطء ، ومن هذا الاشتراك نشأ اختلافهم فى معنى الآية .

فحملها أبو حنيفة على الوطء، ورأى حرمة من زنى بها الأب على الابن .

وحملها الشافى وآخرون على المقد ، ورأوا أن مزنية الأب لايحرم زواجها على الابن .

وقد وردت السكلمة فى القرآن ، ولسان العرب ، بمعنى الوطء مرة ، و بمعنى المقد أخرى ، فاختلف العلماء فى تعيين الممنى المراد . والترجيح بين الرأيين مذكور فى كتب التفسير والفقه ، فارجم إليه إن شئت .

## س — نُرود اللفظة المفردة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى :

ومن أمثلة الاختلاف الناشىء من تردد اللفظة بين المعنى الحقيق والمعنى المجازى: اختلافهم فى معنى كلة (أو ينفوا من الأرض) الواردة ضمن عقوبات الحجاربين لله ولرسوله ، فى الآية التى تذكر بعد .

<sup>(</sup>١) الآية ٢٢ من سورة اللساء .

إلى أنها ليست بنتاً شرعية ، بدليل عدم توريثها ، وعدم إباحة الخاوة بها ، وعدم ثبوت ولايته عليها .

ومنشأ هذا الخلاف تردد اللفظ بين المعنى اللغوى ، وهو المتولد من ماء الرجل مطلقا ، والحقيقة الشرعية ، وهو خصوص المتولد من ماء الرجل فى ظل نكاح شرعى صحيح .

الامتلاف الناشىء من الاشتراك الواقع فى تركيب الالفاظ بعض :

٢ --- أمثلة :

المثال الأول:

ومن أمثلة الاشتراك الواقع في تركيب الألفاظ بعضها على بعض قوله تعالى: 
« إِنَّمَا جَزَاءِ اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَسْمَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ، 
أَنْ يُقَتَّلُوا ، أَوْ يُصَلّبُوا ، أَوْ تُقَطّع أَبْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنفَوا 
مِنَ الْأَرْضِ » (أَ ) ، فقد ركب فيها السكلام بكلمة (أو) ، وهي تجيء في لسان العرب للتخيير بين شيئين أو أشياء تارة ، وتجيء للتنويع والتوزيع ، بالنظر الى حالات مختلفة تارة أخرى .

ومن هنا نشأ اختلاف الفقهاء في هذه العقو بات: هل هي مترتبة على الجنايات التي علم الشارع ترتبها عليها ؟ وعليه فلا يقتل من المحاربين إلا من قتل ، ولا يقطع منهم إلا من أخذ المال ، ولا ينفي إلا من يقتل ولم يأخذ المال .

<sup>(</sup>١) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

و إلى هذا الرأى ذهب جهور العلماء حملا لـكلمة ( أو ) على التنويع والتو زيع .

أوهى ليست مترتبة على الجنايات ، وإنما سيقت على وجه التخيير ؟ فيكون للإمام الخيرة في توقيع أيتها شاء على من شاء ، بمر ثبت عنده أنه بحارب الله ورسوله ، ويسعى في الأرض بالفساد ، سواء أقتل أم لم يقتل ، وسواء أخذ المال أم لم يأخذ . وإلى هذا ذهب جماعة آخرون .

وحجة الأولين أن المذكور في الآية عقوبات متفاوتة: (القتل ـ الصلب ـ قطع الأيدى والأرجل — الدفي) . والجرائم التي يرتسكبها المحاربون متفاوتة أيضاً ، فنها الفتل ، ومنها أخذ المال ، أو ها معا ، والتخويف والتهديد دون واحد منهما ، وإذا كان الأمركذلك فإن التخيير يقتضى جواز ترتيب أغلظ العقوبات على أخف الجرائم ، وأخفها على أغلظها ، وهذا مما تدفعه قواعد الشريعة العادلة ، فلا بد من مراعاة ما عهد في الشرع من ترتيب القتل على القتل ، والقطع على أخذ للمال ، والنفي على الإخافة . ونتيجة هذا وذاك وجوب توزيع العقوبات المذكورة على ما يقع من الجرائم بجسب الغلظ والخفة .

وينبنى أن يعلم هنا أن الذى قال بالتخيير للإمام ، لم يرد أن الإمام يحكم بمجرد الهوى والشهوة ، حتى يقال إن التخيير يقتضى ترتيب أغلظ العقوبات على أخف الجرائم .. إلخ ، وإنما يريد أن الحاكم نخير بحكم اجتهاده فى اتخاذ ما يراه دارتًا للمفسدة ، محققا للمصلحة . وليس المقصود من هذه الآية بيان عقو بات جرائم معينة تقع من الأفراد ، وإنما القصد بيان عقوبة المحاربين - عصبة لا أفرادا - وأن الإمام نخير فى توقيع ما يراه ، بما يمليه عليه النظر المصلحى ، وقد تكون جرائمهم خالية من قتل وأخذ مال ، ولكن يرى الإمام أن لهم باعتصابهم شرورا ومفاسد فى الأمة ، تربو بكثير عن قتل شخص فقط ،

أو عن قتله وأخذ ماله ، وذلك كا فى العصابات المتآمرة على خطف الأولاد والسيدات ، وتدبير الثورات الداخلية ، التى من شأنها أن تفسد الأمن العام ، وتروع الآمنين فى المساكن والطرقات . ولا شك أن هذا التخيير هو أساس صلاحية هذه الآية لأن تسكون مصدراً لأعظم تشريع ، يضرب به على أيدى العصابات المفسدة .

أما هذا التوزيع الذى ذهب إليه الأولون ، ففضلا عن أنه ليس له سند يحتمه ، فهو تقييد للحاكم بما لم يرد الله أن يقيده به . ومراعاة ماعهد فى الشرع لجرائم الأفراد فى عقو بة الحاربين — ليس فى الشرع ما يدعو إليه . أو يدل عليه . ويرشد إلى هذا أن القطع هنا لليد والرجل معا بخلافه فى جريمة السرقة المعتادة ، وأن الصلب هنا بخلافه فى أية جريمة أخرى فردية .

فالحق الذى تراه فى هذه المسألة هو الحل على التخيير ، المبنى على الاجتهاد والمشورة فى تعرف المصلحة ، وما يجب أن يسن من قوانين . أما الاختيار بالهوى والشهوة فلا يعرفه الإسلام من الحاكم الإسلامي المنوط به تنفيذ حدود الله وأحكامه .

ولا يهولنك ما تسمع من أفواه المشوهين للإسلام فى عقو باته ، فتذكر كا يذكرون : « أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف » ، وتقول كما يقولون : عقو بات تتخلع من هولها القلوب . بل عليك أن تستحضر معنى قوله تعالى : « الذين يحاربون الله و رسوله و يسعون فى الأرض فسادا » ، وعندنذ ينفتح لك باب من العلم والحكمة ، تؤمن منه بحكمة المشرع الحكيم ، ثم تلتفت إلى هؤلاء الذين يقتلون الجاعات والأم ، رجالا ، ونساء ، وأطفالا ، ويذرون الديار بلاقع من غير أشجار ولا بناء ، وتقول لهم أين رحمت كم التى

لا تظهر إلا لغرض تشويه الجال ، وإلباس الحق بالباطل ؟ ولكنه الهوى يملى على صاحبه ما يشاء .

#### المثال الثاني :

ومن أمثلة الاشتراك الواقع فى التركيب أيضاً ، قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ كُمْ يَأْتُوا بِأَرْبِعَةِ شُهَدَاء ، فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلا تَقْبَلُوا لَهَمْ شَهَادَةً أَبَداً ، وَأُولَـلَيْكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (١) » ، فقد ركب الحكلام فيها بكلمة ( إلا ) بعد جملتين متعاطفتين ، وها قوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » ، وقوله « وأولئك هم الفاسقون » . ومثل هذا التركيب فى اللغة ، شهادة أبداً » ، وقوله إلى الجلة الثانية فقط ، و يحتمل رجوعه إلى الجلة الثانية فقط ، و يحتمل رجوعه إلى الجلتين معا .

و بالنظر إلى هذا الاشتراك اختلف العلماء : فذهب الحنفية إلى الأول ، ورأوا أن المجاود بالقذف يظل بعد التو بة غير مقبول الشهادة .

وذهب غيرهم إلى الثانى ، ورأوا أن التوبة ترد إليه اعتباره فى الدنيا ، فتقبل شهادته ، كما ترد إليه اعتباره عند الله ، فتخرجه من زمرة الفاسقين .

و إنما ذهب الحنفية إلى الأول ، لأنهم يرون أن رد شهادة القاذف من تمام الحد لأن الآية رتبت على القذف أمرين : أحدهم إيجابى ، هو الجلد المذكور بقوله تمالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » ، والآخر سلبى ، وهو عدم قبول الشهادة المذ دورة بقوله تمالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » .

أما غيرهم فرأى أن الحدهو خصوص الجلد ، وأن رد الشهادة عقو بة زائدة ؛ وحجتهم فى ذلك أن المدروف فى الحدود أنها عقوبات بدنية ، ورد الشهادة عقو بة أدبية ، ولم تعهد عقو بة أدبية فيما شرعت له الحدود .

<sup>(</sup>١) الآية ٤ من سورة النور .

وقد آنخذكل منهما نظرته إلى رد الشهادة أساساً لرأيه فى رجوع الاستثناء، و بهذا وذاك كان الخلاف فى المسألة .

وقد عرض الأصوليون لمسألة ( رجوع الاستثناء بمد الجمل المتماطفة بالواو )، و بينوا ما للعلماء فيها من مذاهب ، وما لهم على مذاهبهم من حجج ، فليرجع إليها من شاء .

وينبغى أن تعلم أن الخلاف فيها إنما هو فى حالة ما إذا تجود السكلام عن دايل يعين أحد الاحتمالين ، كما هو الشأن لسكل اختلاف فى مشترك .

أما إذا وجد في الكلام ما يعين أحد الاحتمالين ، فإنه يجب المصير إليه النفاق ، وذلك مثل قوله تعالى ، في كفارة القتل الخطأ : «فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » ، فإنه قد اشتمل على قرينة تمين أن الاستثناء راجع إلى الجلة الأخيرة فقط ، وهـذه القرينة هي امتناع عود الاستثناء إلى تحرير الرقبة ، لأن تحرير الرقبة حق لله تعالى ، وتصدق الولى لا يتعلق به ولا يسقطه .

ومثال ذلك أيضاً : الاستثناء الواقع في آية المحاربين السابقة وهي : 
« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا ، 
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك 
لهم خزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل 
أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم » ، فإنها قد اشتملت على قرينة 
تفيد رجوع الاستثناء إلى الجل كلها ، وهي قوله تعالى : « من قبل أن تقدروا 
عليهم » ، وتمنع رجوعه إلى الأخيرة وحدها ، وهي قوله تعالى : « ولم في الآخرة عذاب عظيم » ، لأنه من المعلوم أن التو بة من الذنوب تسقط العذاب الأخروي

مطلقاً ، كانت قبل القدرة عليهم أم بعدها ، فلا يبقى على هذا الفرض للتقييد . بقبل القدرة فائدة ، فوجب رجوع الاستثناء بهذا إلى جميع ما ذكر ، فترفع التو بة الحدكا ترفع العذاب والخزى .

#### المثال الثالث:

ومثال الاشتراك الواقع فى التركيب أيضاً قوله تعالى : « لِلَّذِينَ 'يُؤْلُونَ مِنْ نُسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرُ فَإِنْ فَاءِرا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَ إِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعُ عَلِيمٍ مَ اللهِ .

وينبغى أن تعلم هنا أولا ، أن الإيلاء هو حلف الرجل على هر امرأته أربعة أشهر فأكثر ، وقد كان عند الجاهاية من أساليب إضرارهم بالزوجة ، وكان يمتدعندهم إلى سنتين ، تكون المرأة فيهما كالمعلقة ، لامتزوجة ولا مطلقة ، فعدله الإسلام ورده إلى أربعة أشهر ، ورتب عليه حكمه الذي يرفع عن المرأة الفسر ربهذه الآية ، وقد ركب الكلام فيها بكلمة الفاء وهي للتعقيب ، غير أنها تجيء في لسان العرب للتعقيب الزمني تارة ، فيكون زمن ما بعدها بعد زمن ما قبابها ، نحو أراد الصلاة فتوضاً ، وتجيء أخرى للتعقيب الذكرى ، نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ، فلا تغيد التأخير من الزمن ، وإنما تكون تفصيلا لحالة الفعل في زمن ما قبلها .

وقد نشأ من هذا الاحتمال اختلاف الفقهاء فى معنى الآية ، فمن ذهب إلى الأول رأى أن المعنى : فإن فاءوا بعد انقضاء المدة فإن الله غفور رحيم ، و إن عزموا الطلاق أى بعد المدة أيضاً ، فإن الله سميع عليم . و بذلك رأوا

<sup>(</sup>١) الآيتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ من سورة البارة ٠

أن مضى الأجل لا يقع به طلاق ، والواجب على الزوج حينئذ أن يطلق ، فإن أبى ، رفع أمره إلى الحاكم فيجبره على الطلاق أو يوقعه عليه .

ومن ذهب إلى الثانى رأى أن الطلاق يقع بمضى المدة لأن المعنى : فإن فاءوا فيهن فإن الله غفور رحيم ، و إن عزموا الطلاق أيضاً فيهن ، وذلك بعدم النيء إلى مضى المدة فإن الله سميع لحديث نفوسهم بهذا العزم ، عليم بما يكنونه من الإضرار المرأة .

وهكذا كان الخلاف في حكم الإيلاء مترتباً على الخلاف في تعيين المراد من التعقيب الذي تدل عليه ( الفاء ) .

وقد اعتمد الحنفية الذين ذهبوا إلى الاحتمال الثانى على قراءة ابن مسعود « فإن فاءوا فيهن » ، وقال السكال من علمائهم : ( رجعت قراءة ابن مسعود احتمال التعقيب الذكرى . لأن الأصل توافق القراءات ، أو لأنها قراءة آحادية وهي تثبت الحكم وقد قام الدليل على سحة الإثبات بها ، إذ ليس من شك في أنها قرآن عن صاحب الوحى عند الراوى ، فإذا امتنعت القرآنية لعدم التواتر ، بقي أنها عن صاحب الوحى . ونني الخاص ، وهو أنها قرآن ، لا ينني العام ، وهو أنها عن صاحب الوحى ، فهى إما قرآن أو حديث . وهذا دوران بين وهو أنها عن صاحب الوحى ، فهى إما قرآن أو حديث . وهذا دوران بين الحجية على وجه ، والحجية على وجه آخر ، لا بين الحجية وعدمها ) ، وعلى كل الحجية على وجه ، والحجية على وجه آخر ، لا بين الحجية وعدمها ) ، وعلى كل فلكل فريق استدلالات وترجيحات يرجع إليها من شاءها في كتب التفسير والفقه ، وفي هذا القدر كفاية في المراد هنا .

## المثال الرابع :

ومن أمثلته أيضاً ، قوله تعالى : « وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ الَّـٰتِي فِي حُجُورِكُمْ مِن نِسَائِكُمُ الـٰتِي دَخَلَتُمْ بِهِنَّ »(١) ، وقد ركب الـكلام

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٣ من سورة اللساء وهي آية المحرمات في النسكاح .

فيها على صفة بعد موصوفين ، فالصفة قوله تعالى : « اللانى دخلتم بهن » والموصوفان « نسائسكم » المذكورة مع الأمهات . و « نسائسكم » المذكورة مع الربائب ، يمثل هذا يحتمل رجوع الصفة إلى الموصوف الثانى فقط ، ومن هذا نشأ الاختلاف بين الفقهاء .

فرأى جاعة , جوع الصغة إليهما ، وكان المعنى عندهم : حرمة أمهات النساء اللاتى دخلتم بهن ، وعليه فلا تحرم الأم إلا بالدخول على البنت ، كالبنت لا تحرم إلا بالدخول على الأم .

ورأى آخرون أنها صفة الثانى فقط ، فلا تغيد سوى تقييد حرمة البنت بالدخول على الأم ، وتبقى حرمة الأم مطلقة حصل دخول ببنتها أو لم يحصل ، وإلى هذا ذهب الجهور ، وهو معنى القاعدة المشهورة : (العقد على البنات بحرم الأمهات ، والدخول بالأمهات بحرم البنات ) .

## الا مُشلاف الناشيء من الامشلاف في القواعد الأصولية :

٣ - إن معرفة هذا النوع من أسباب الاختلاف ، تستدعى الإلمام بآراء
 الفقهاء في القواعد الأصولية ، وهي كثيرة متنوعة .

فني باب الأمر : هل يدل على الوجوب ، أو على الندب .

وفى باب النهى : هل يدل على الفساد ، أو على الصحة ، أو لا يدل على واحد منهما . ؟

وفى باب العام: هل هو حجة بعد التخصيص فى الباقى ، أو ليس حجة ؟ وهل يصح التخصيص بحديث الآحاد ، و بالفياس ، أو لا يصح ؟ .

وفى باب المطلق : هل يحمل على المقيد أو لايحمل عليه ، وهل يصح التقييد محديث الآحاد أو لا يصح ؟ . وفى باب المفهوم: هل له دلالة على نقيض الحكم فى الجانب المخالف المنطوق، أو ليس له دلالة؟ وغير ذلك مما عرض لبحثها علم الأصول، وعرفت آراء الملاء فيه.

ونذكر هنا جملة أمثلة توضح كيفية الاختلاف الناشىء من الاختلاف في هذه القواعد، لتكون بمثابة إرشاد لمعرفة التطبيق الخلاف من هذه الناحية.

#### المثال الأول:

فمن ذلك اختلافهم فى المقدار الحجرم من الرضاع: فقالت طائفة يحرم قليله وكثيره، ورأت أخرى أن مطلق الرضاع لا يحرم، و إنما يحرم منه قدر مخصوص، ومع هذا اختلفوا فى تحديد ذلك القدر: فمنهم من يرى أنه ثلاث رضعات، ويرجع ومنهم من يرى أنه عشر رضعات، ويرجع اختلافهم هذا إلى معارضة إطلاق الكتاب لأحاديث وردت بالتحديد، وإلى معارضة أحاديث التحديد بعضها بعضاً.

و إطلاق الكتاب في هذا هو قوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتى أرضمنكم » ، ومن الأحاديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصة ولا المستان » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم نسخن مخمس معلومات .

فمن رجح ظاهم القرآن على هذه الأحاديث . فلم يقيد بها مطلقه ، قال بتحريم الرضاع ولوكان قطرة . ومن قبل هذه الأحاديث وقيد بها الكتاب ، قال بالتحديد . و بعد هذا اختلف هؤلاء في ترجيح بعض أحاديثهم على بعض ، ولحكل طريقة في ترجيح ما رجح .

ويلاحظ هنا أن الفقهاء جميعًا حصر وا نظرهم في دلالة كلة (أرضعنكم) ،

فبعضهم أخذها منفردة عن الأحاديث ، و بعضهم أخذها مفسرة بما صح عنده منها . ولسكفا لم نعرف أحداً منهم نظر إلى ما تعطيه كلة (أمها تكم) ، من طول مدة الاحتضان الأمومي ، الذي يستحق في الورف أن يعبر عنه بكلمة (أمهات) ، ولو أن ناظراً نظر إلى هذا وأخذ ما تعطيه الكلمة بحسب العرف من معاني الأمومة ، لتغير وجه الحسكم في مسألة التحريم بالرضاع ، وليس في هذا أكثر من عدم الأخذ بالأحاديث الواردة في الموضوع ، كما صنع فريق المطلقين اكتفاء بإطلاق الإرضاع في الآية ، وكان عليهم أن ينظروا تركيب « اللاتي أرضعنكم » باطلاق الإرضاع في الآية ، وكان عليهم أن ينظروا تركيب « اللاتي أرضعنكم » على كلة « أمها تكم » ، فينكشف المدني الذي نحاول الإشارة إليه ، ولهذا بجال على كلة « أمها تكم » ، فينكشف المدني الذي نحاول الإشارة إليه ، ولهذا بجال الحريب هذه .

#### المشال الشائي:

ومن أمثلة ذلك اختلافهم فى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها: فقد ذهب الجمهور إلى أن عدتها أطول العدتين: (عدة المتوفى عنها زوجها وهى أربعة أشهر وعشر، وعدة الحامل وهى وضع الحمل).

ومنشأ الخلاف تعارض نصين عامين وردا في الموضوع ، أحدا قوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَ ۚ أَنْ يَضَعَنَ خَلَهُنَ ۗ » (١) ، وهي تشمل بعمومها المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، والآخر قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُتُوَفِّونَ مِنْكُمْ وَيَلْدَرُونَ أَزْوَاجًا ، يَاتَرَبَّصْنَ بِأَنْسِهِنِ أَرْبَعَةَ أَشْهِرٍ وَعَشْرًا » (٢) وهي بعمومها وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ، يَاتَرَبَّصْنَ بِأَنْسِهِنِ أَرْبَعَةَ أَشْهِرٍ وَعَشْرًا » (٢) وهي بعمومها تشمل الحامل وغير الحامل .

فرأى الأولون تخصيص الآية الثانية بالآية الأولى ، وحجتهم أن الأولى

<sup>(</sup>١) الآية ٤ من سورة الطلاق .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

نزات بعدها فتكون مفسرة لهما ، وعليه يكون المعنى : أن المتوفى عنها زوجها تمتد بالعدة المذكورة ، ما لم تكن حاملا ، فتعتد بوضع الحل ، و بقيت الآية الأولى على عمومها ، فتمتد الحامل بوضع الحل ، ولوكانت متوفى عنها زوجها .

ورأى الآخرون أن خصوص كل منهما ، أثر فى عموم الأخرى ، وكان المعنى : أن ذات الحمل تعتد بوضع الحمل ، ما لم تكن متوفى عنها زوجها ، فإذا كانت متوفى عنها زوجها ، ووضعت قبل مضى مدة المتوفى عنها زوجها ، فلابد من إتمامها ، فإذا مضت المدة وهي حامل بقيت فى المدة حتى تضع حملها ، وإن وضعت حملها قبل المدة ، وجب عليها إتمامها ، فعدتها أطول المدتين ، فهي معاملة بالآيتين .

#### المثال الثالث:

ومن أمثلة ذلك أيضاً اختلافهم فى نفقة المبتوتة وسكناها ، إذا لم تكن حاملا فذهب الحدفية إلى أن لها السكنى والنفقة ، وذهب أحد إلى أن لها السكنى ولا سكنى ، وذهب مالك والشافعى إلى أن لها السكنى ولا نفقة لها .

ويرجع هذا الخلاف إلى اختلاف الرواية فى حديث فاطمة بنت قيس ، ومعارضة ظاهر الكتاب له . فالذين أوجبوا لها السكنى والنفقة تمسكوا بعموم قوله تعالى : « أَسْكِنوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِيَعْمَدُوا عَلَى مَنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِيَعْمَدُوا عَلَى مَنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِيَعْمَدُوا عَلَى بَهِ وَجَبِت النفقة لِيُحْمَدُوا عَلَى بَهِ السكنى ، فوجبت النفقة لأنها تابعة للسكنى في المعهود من الشرع ، وأهماوا حديث فاطمة بنت قيس ، وهو أنها قالت : طلقنى زوجى ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنيت النبى صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لى سكنى ولا نفقة . وفي بعض الروايات

<sup>(</sup>١) الآية ٦ من سورة الطلاق .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجعة » .

لم يلتفت الحنفية إلى هذا الحديث ، بل ردوه مقدمين عليه عموم الآية المذكورة ، وسلفهم فى ذلك عمر بن الخطاب الذى روى عنه أنه قال فى حديث فاطمة هذا : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » ، يريد الآية التى أشرنا إليها ، و يريد أن السنة قد جرت بوجوب النفقة حيث وجبت السكنى .

أما الذين لم يوجبوا لها نفقة ولا سكنى ، فقد قبلوا الحديث وجملوه مخصصاً للآمة بالمطلقة الرجمية .

أما الآخرون فقد علوا هم أيضاً في سقوط الففقة ، بحديث فاطمة الذي ثبت عندهم ، كا جاء في موطأ مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : « ليس لك عليه نفقة » ، وأمرها أن تعتد في بيت أم كاثنوم ، ولم يذكر فيه إسقاط السكني ، فبقيت الآية على عمومها في السكني ، وإنما قطعوا ما بين السكني والنفقة من اتصال وتلازم ، ولم يروا أن إيجاب السكني مستلزم لإيجاب السكني مستلزم لإيجاب الله قد صرحت السنة بإسقاط النفقة ، والآية بوجوب السكني ، فكأنهم عماوا بالمصدرين اللذين لا يتعارضان .

## المثال الرابع :

ومن أمثلة ذلك أيضاً اختلافهم فى القضاء بشاهد و يمين المدعى . فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى عدم جوازه فى شيء ما .

وذهب الجمهور إلى جواز القضاء بالشاهد مع يمين المدعى فى الأموال . وسبب هذا الخلاف معارضة ما روى من أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى بالممين مع الشاهد ، لظاهر، قوله تعالى : « وَأَسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ كُمْ يَكُونَا رَجُايْنِ ، فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضُونَ مِنَ ٱلشُّهَدَاء » (١) . فإنْ كُمْ يَكُونَا رَجُايْنِ ، فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضُونَ مِنَ ٱلشُّهَدَاء » (١) .

فقال الحنفية : إن الآية أفادت أن الاستشهاد ، وهو حجة المدعى ، لابد أن يكون إما برجلين ، أو برجل وامرأتين ، ولا ثالث لهما . والحديث تضمن زيادة عما في الكتاب ، والزيادة على الكتاب نسخ ، ونسخ الكتاب لا يكون بأحاديث الآحاد .

أما الجهور فقد قبلوا الحديث ، وعملوا بمقتضاه ، ومنموا أن الزيادة به على الكتاب نسخ ، وقالوا ؛ إنها زيادة عما فى الكتاب ، وليست تغييراً لحم ثبت بالكتاب حتى تكون نسخا ، وقد ألزموا الحنفية بعد هذا الرد بأنهم خالفوا قاعدتهم هذه فى كثير من فروعهم المذهبية ، فقد قدروا المهر ، ومقدار المسروق بعشرة دراهم ، مع أن القرآن فيهما — وهو قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن » ، بالنسبة للمهر ، وقوله تعالى : « والسارق والسارقة » ، بالنسبة للسرقة – مطلق يشمل القليل والمكثير ، فصنيعهم فى مثل هاتين المسألتين لا يتفق وصنيعهم فى مواضع النزاع التى ردوا بها الأحاديث الآحادية ، بحجة أنها لا يتفق وصنيعهم فى مواضع النزاع التى ردوا بها الأحاديث الآحادية ، بحجة أنها زيادة على الكتاب ، ولكن الأحاديث التى وردت فيها ليست أحاديث آحاد ، وإنما هى أحاديث مشهورة ، ( والأحاديث المشهورة قسم ثالث بين الآحاد والمتراتر ) ، وللمشهور من القوة ما المتواتر ، فصح قبولها وتخصيص عوم والمتراتر ) ، وللمشهور من القوة ما المتواتر ، فصح قبولها وتخصيص عوم والمتراب ، أو تقييد مطلقه بها .

ولا يخني أن هذه نزعة قد لا يوافقهم عليها خصومهم ، فالأحاديث المذكورة

<sup>(</sup>١) الآية ٢٨٧ من سورة البقرة ٠

لم تصل قطعاً إلى درجة التواتر الذي يحكمونه في الكتاب بالزيادة والنسخ . ولقد كانت هذه القاعدة مجالا واسعاً يرجع إليه كثير من الخلافات الفقهية بين الحنفية وغيرهم . وقد عرض ابن القيم في كتابه « إعلام الموقعين » إلى هذه المسألة ، في الجزء الثاني تحت عنوان ( بحث الزيادة على القرآن نسخ ) ، و بحثها بمثاً مستفيضا ، وأورد لها شواهد متعددة ، و بين أن الحنفية تضاربوا مع أنفسهم في تأصيلها والعمل على خلافها . والموضوع هناك عظيم النفع يجب الرجوع إليه والإلمام به .

وللإمام ابن تيمية كلام جيد في توجيه الآية التي استدل بها الحنفية في هذا الموضوع ، بما يخرجها عن محل النزاع ، فضلا عن أنها تفيد حصر طريق القضاء في الشاهدين ، كما يريد الحنفية ، ونحن نورده هنا لما فيه من الفوائد الفقهية المتصلة بطريق القضاء على وجه عام :

قال: القرآن لم يذكر الشاهدين ، والرجل والمرأتين في طرق الحسكم التي يحكم بها الحاكم ، و إنما ذكر هذين النوعين من البينات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه ، و بعد أن ذكر الآية قال : فأمر هم سبحانه محفظ حقوقهم بالسكتابة ، وأمر من عليه الحق أن يملي السكاتب ، فإن لم يكن بمن يصح إملاؤه أملي عنه وليه ، ثم أمر من له الحق أن يستشهد على حقه رجلين ، فإن لم يجد فرجل وامرأتان ، ثم نهى الشهداء للتحملين للشهادة عن التخلف عن إقامتها إذا طلبوا لذلك ، ثم رخص لهم في التجارة الحاضرة ألا يكتبوها ، ثم أمر هم بالإشهاد عند التبايع ، ثم أمر هم إذا كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً ، أن يستوثقوا بالرهان المقبوضة ، كل هذا نصيحة لهم ، و تعليم و إرشاد لما يحفظون به حقوقهم ، بالرهان المقبوضة ، كل هذا نصيحة لهم ، و تعليم و إرشاد لما يحفظون به حقوقهم ، وما يحكم به الحاكم شيء آخر ، فإن طرق الحكم وما تحفظ به الحقوق شيء ، وما يحكم به الحاكم شيء آخر ، فإن طرق الحكم وسع من الشاهدين ، والرجل والمراتين ، فإن الحاكم يمكم بالفكول ، ولا ذكر له

في القرآن ؛ فإن كان الحسكم بالشاهد واليمين محالفًا لكتاب الله ، فالحسكم بالنكول أشد محالفة .

#### آية المداينة:

وُنحن إتماما للفائدة نسوق هنا آية المداينة التي جاء فيها الاستشهاد برجلين، أو برجل وامرأتين، مع الإشارة إلى ما دلت عليه من أهم الأحكام.

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَا يَنْتُمُ بِدَيْنِ إِلَى أَجَل مُسَمَّى فَا كُتُبُوهُ ، وَلَيَكُتُبُ بَيْنَكُمُ كَايِبُ إِلْمَدُلِ . وَلَا يَأْبَ كَاتِبُ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكُتُبُ ، وَلَيُمْلِل الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّتِي اللهَ رَبَّهُ ، وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيها أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلُّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَ بْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَــكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلُ وَامْرَأْتَان يِمَّنْ تَرَ ْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاء ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَائِمًا فَتُذَكُّرَ إِحْدَائِمًا الْأُخْرَى . وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاء إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا نَسْنَمُوا أَنْ تَسَكُمْنُهُو مُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ؛ ذَ لِيكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشُّهَادَةِ ، وَأَدْنَى أَلَّا تَوْتَابُوا ، إِلَّا أَنْ تَسَكُونَ تَجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكُنُّبُوهَا ، وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَا يَمْتُمُ \* ، وَلَا يُضَارُّ كَأَتِبُ وَلَا شَهِيدٌ . وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بسكم \* ، وَاتَّقُوا اللَّهُ ، وَيُعَلِّمُ اللهُ ، وَاللَّهُ بِكُلُّ شَيْء عَلِيمٌ . وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَكُمْ تَتَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانُ مَقْبُوضَةٌ ۚ ، فَإِنْ أَمِنَ بَمْضَكُمْ بَمْضًا فَالْيُورَدُّ الَّذِي أَوْتُمِنَ أَمَانَتَهُ ، وَلَيْتَقِ اللَّهَ رَبُّهُ . وَلَا تَكْتُمُوا الشُّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمُهَا ْفَإِنَّهُ آَثِمُ قَلْنُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » (١٠ .

<sup>(</sup>١) الكيتان ٢٨٢ ، ٢٨٣ من سورة البقرة .

هذه هي الآية ، وهي المعروفة في لسان الفقهاء بآية ( المداينة ) ، والمراد بالمداينة : التعامل بالدين ، والدين هو المال الذي يكون في الذمة عيناً كان أو نقداً ، فهو يشمل القرض ، والسلم ، و بيع الأعيان بثمن مؤجل . والأجل المسمى هو : الوقت الذي يعين بين المتعاملين بالتسمية ، كالشهر ، والسنة .

أما أمهات الأحكام التي تدل عليها الآية ، فإنا نجملها فيما يلي :

(أولا) يؤخذ من هذه الآية على وجه عام وجوب المحافظة على الأموال ، وقد احتوى أسلوبها على أنواع كثيرة من التأكيدات والتحذيرات المشددة في أوامرها ونواهيها ، وعليك بتدبرها لتضع يدك على ما اشتمات عليه من ذلك ، فتعلم مبلغ عناية القرآن بحفظ الأموال واستثمارها ، و بتقرير الحق على وجه يملأ القلوب طمأنينة ، وحسبك في المحافظة على الأموال أن جماما القرآن قياما للناس ، وربط بها سعادتهم في الدنيا والآخرة .

(ثانياً) طلبت الآية في الاستيثاق بالديون أموراً ثلاثة : الكتابة ، والإشهاد، والرهن المقبوض.

ا — أما الكتابة ، فقد أشار فيها القرآن إلى ما يجب على الكاتب ، من تحرى العدل بين الطرفين ، ولا ريب أن تحرى العدل يستدعى العلم بشئون التوثيق الذي يحفظ الحقوق ، حسب المعروف بين الناس أو المنصوص عليه في القوانين الموضوعة ، وفي هذا إيجاء قوى إلى أنه ينبغى أن يكون في الأمة المتعلمون القادرون على القيام بهذه المهمة ، وهم المعروفون اليوم باسم ( المحررون) . وأشار فيها أيضاً إلى أن الذي يتولى إملاء الكاتب إنما هو المدين ، والقصد من هذا أن يكون محضرته واعترافه ، ليكون ما في الوثيقة حجة تحفظ الحق الذي يتفق عليه مع دائنه ، ثم وكلت الإملاء المذكور إلى وليه الذي يكفله الذي يتفق عليه مع دائنه ، ثم وكلت الإملاء المذكور إلى وليه الذي يكفله

و يرعى شئونه ، فيما إذا كان غير رشيد ، أو عاجزاً بآفة تمنمه من النطق ، أو جاهلا بشئون التعامل وكيفيته ، وذلك حرصاً على حقه ، وخوفا من أن توقمه حالته في الإساءة إلى نفسه .

٧ — أما الإشهاد ، فقد طلبت الآية أولا : أن يكون برجلين من المخاطبين ، وهم المؤمنون ، وقد أخذ جمهور العلماء من هذا ، ومن قوله تعالى فى الاستشهاد على مراجعة الرجل لزوجته بعد الطلاق : « وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْل مِنْكُمْ » (١) ، ومن قوله تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » (٢) ، أنه لا يعمل بشهادة غير المسلم ، وعموا ذلك فى الماليات وغيرها .

وقد عرض ابن القيم فى كتابه « الطرق الحكمية » لبحث (شهادة غير المسلمين على بعضهم ، وعلى المسلمين ) ، و بين آراء الفقهاء فيها وأدلتهم ، والناظر فى المصادر التشريعية لهذه المسألة يخرج منها بأن الشريعة الإسلامية تقبل شهادة غير المسلمين بعضهم على بعض ، وعلى المسلمين ، فى المعاملات العامة التى جرت العادة بحصولها أمامهم أو اشتراكهم فيها .

أما مثل الرجمة ، والزواج ، وطهارة الماء ونجاسته ، وحل الذبيحة وحرمتها ، من الشئون الخاصة بالمسلمين ، والتي يغلب فيها الجانب الديني – فإن شهادتهم فيها لاتقبل ، وبهذا ضعف الاستدلال بآية الاستشهاد على الرجعة .

أما تقييد الشاهدين في الآية التي نحن بصددها بكونهما من رجال المخاطبين ، وهم المؤمنون ، فهو منظور فيه إلى أن الغالب في معاملات المسلمين أن تجرى بينهم دون أن يحضرها غيرهم . ومثل هذا التقييد على فرض تسليم دلالة المفهوم

<sup>(</sup>١) الآية ٢ من سورة الطلاق ٠

۲) د ۱٤۱ من سورة النساء •

- لامفهوم له باتفاق - فلا يدل على عدم محة الاستشهاد بغير المسلمين ، مادام الشرط الجوهري للشهادة ، وهو الصدق ، متحققا .

أما آية النساء ، فيدل سابقها ولاحقها على أن (السبيل) فيها ، لا يشمل الشهادة ولا القضاء ، إنما هو سبيل العزة والقهر من (الكافرين) ، على (المؤمنين) . وفى الواقع أن السبيل فى الشهادة والقضاء إنما هو للحق الذى ظهر للقاضى بأى طريق كان ، ولا سبيل لذات الشاهد ، لا على المشهود عليه ، ولا على القاضى . و بهذا تبين أنه لا دلالة لقوله تعالى : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » ، على منم قبول شهادة غير المسلمين .

وقد أرشد الله بعد ذلك إلى أن الرجل والمرأتين ، يقومون مقام الرجلين في الاستيثاق ، إذا لم يوجدا وقت المعاملة ، وأشارت الآية إلى أن الحكمة في جعل المرأتين بمنزلة الرجل الواحد ، هي أن المرأة يغلب عليها النسيان أو الخطأ . والله ذلك يرجع إلى أن ممارستها لشئون المعاملات العامة قليلة غير مألوفة لها ، فليس عندها من المران ما يجعلها ذاكرة أو حفيظة على كل ما ترى منها أو تسمع ؟ تأمل قوله تعالى : « أن تضل إحداها فتذكر إحداها الأخرى » .

٣ - أما الرهن ، فقد أرشدت إليه الآية ، إذا كان المتعاملان على سفر ولم يجدا الكاتب . ولا يدل هذا التقييد على أن مشر وعية الرهن فى الاستيثاق خاصة بتلك الحالة ، لأنه قد ثبت فى الصحيحين أن الدي صلى الله عليه وسلم رهن درعه فى المدينة ليهودى ، وجرى التعامل بين المسلمين على الرهن ، فى السفر والحضر ، وجد الكاتب أم لم يوجد ، وإيما أرشدت الآية إلى مايقوم مقام الكتابة فى الحالة التى يغلب فيها عدم وجود الكاتب ، وهى حالة السفر ، وقد وصفت الآية ( الرهان ) بأنها ( مقبوضة ) ، وأخذ منه جهور العلماء أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض ، وأن مجرد العقد لا يكنى فيه . و وأى المالكية أنه يلزم

بالمقد، ويجبر الراهن على دفع الرهن ، عملا بالنصوص الدالة على وجوب الوفاء بالمقود، وعلى أن المؤمنين عند شروطهم.

(ثالثاً) دل قوله تعالى في آخر الآية : « فإن أمن بعضكم بعضاً ، فليؤد الذي اؤتمن أمانته » ، على أن طرق الاستيثاق التي تضمنتها الآية حق للمتعاملين ، فإذا ماحلت الأمانة فيا بينهم محلها ، وذهبت بخوف الجحود ، وضياع الحقوق ، كان لهم أن يركنوا إليها ، وكان على المدين أن يقدر ثقة صاحبه به . واثنانه إياه ، فليؤد إليه أمانته ، وليتق الله ربه . وقداستدل الفقهاء بهذا ، على أن الأواص التي تضمنتها الآية في أصل الاستشهاد ، والكتابة ، والرهن ، ليست أواص إبحابية ، وإنما هي إرشادية ، تلفت نظر الناس إلى ما يطمئنهم على حقوقهم عند الخوف ، وعدم الثقة ، أما الأوامر المتعلقة بالعدل كتابة و إملاء ، و بأداء الشهادة وعدم كتمانها وغير ذلك مما في الآية ، فلم يذهب أحد إلى أنها إرشاد وتعليم ، بل أجمع المكل على أنها للوجوب والتحتيم .

(رابعاً) دلت الآية بإرشادها إلى السكتابة في طرق الاستيثاق ، على أنها من طرق القضاء أيضاً ، و إلا لمما تحقق أنها وثيقة تحفظ الديون .

وقد اختلف الفقهاء قديماً في الفضاء بالكتابة ، وكانت حجة الجهور أن الكتابة يدخلها التزويركثيراً ، وأن الخطوط متشابهة ، فلا تفيد الطمأنينة على حقيقة ما احتوت عليه . ولكن المحققين من الفقهاء يرون أن التزوير قدر مشترك بين الشهادة والكتابة ، وربماكان في الشهادة أكثر منه في الكتابة ، وأن طرق مضاهاة الخطوط التي عرفها الخبراء وأتقنوها قللت من الضرر المتوقع للكتابة ، ولا يوجد مثل ذلك في الشهادة ؛ والمطلوب للقاضي هو ظهور الحق ولو بغلبة الظن ومتى وجد ذلك بطريق ما ، وجب عليه الحسكم ، وكان حكمه نافذاً مقبولا في نظر الحق والمدالة .

ومن لطائف ما يحكى فى شأن القضاء بالكتابة : أن مدعياً تقدم إلى قاض بو ثيقة كتابية موقع عليها بحتم المدعى عليه ، فقال له القاضى : إنه لا يعمل بهذا الصك لأن الختم ليس بينة شرعية ، والبينة هى الشهود . فقال له المدعى : من قال بهذا ؟ قال القاضى : الإمام أبو حنيفة . فقال المدعى ؛ هل عندك شهود سمعت من الإمام ذلك ؟ فبهت القاضى ولم يجد جواباً .

ومغزى هذه الحكاية ، أن الكتابة كانت هى الطريق الوحيد فى حفظ الفقهاء ، ووصولها إلينا ، ومعرفتنا بها ، فإذا كانت بما يمتمد عليه فى معرفة القوانين والأحكام ، فلأن يعتمد عليها فى القضاء بتلك القوانين أولى ، وهى تدل فى الوقت نفسه على أن اعتماد الكتابة فى حفظ الحقوق شأن فطرى يدركه أصحاب الفطر السليمة التى لم تطف بها مظاهر التقليد .

هذا ما أردت أن أنبه إليه نما تضمنته هذه الآية الكريمة التي اتخذها الفقهاء مصدراً لكثير من الأحكام حتى قال بعضهم إنها تضمنت ثلاثين حكما . وعلى الباحث أن يستخرج مايستطيع استخراجه منها .

### المثال الخامس :

ومن أمثلة اختلافهم الناشئ من الاختلاف في هذه القواعد ، اختلافهم فيا تدل عليه الآية التي جاء فيها قوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْم مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، فَيْ مَامَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » (أَمُوْمِنَاتِ » (أَمُومِ بِالأَمَة الحَكتابية ،

فقد رأى الجهور أن حل الأمة مشر وط بأمرين : عدم طول الحرة للوَّمنة ،

<sup>(</sup>١) الآية ٢٥ من سورة الساء.

وأن تكون الأمة مؤمنة ، وذلك جرياً منهم على رأيهم في العمل بالمفهوم ، فإن مفهوم الشرط وهو قوله تعالى: « ومن لم يستطع منكم طولا » ، يدل على أن من استطاع طولا نكاح المحصنات المؤمنات ، لا يباح له التروج بالأمة ، وأن مفهوم الوصف المذكور من قوله تعالى: « من فتياتكم المؤمنات » يدل على أنه لا يباح تروج الأمة الكتابية .

وخالف الحنفية فى ذلك ، جرياً منهم أيضاً على رأيهم فى إلغاء العمل بالمفهوم فأباحوا نكاح الأمة ، و إن كانت كتابية .

والترجيح بين الرأيين يدفعنا إلى معرفة حجج الفريقين في هذه المسألة الأصولية ، ومحلما علم الأصول ، وليرجع إليها من شاء .

# الاختلاف الناشىء من الاختلاف في تحكيم القواعدالفقهية :

٤ - و يلحق باختلاف الفقهاء الناشىء من الاختلاف فى القواعد الأصولية ،
 الذى ذكر نا له هذه الأمثلة السابقة اختلافهم الناشى من تحكيم القواعد الفقهية .

ويظهر هذا فى موقفهم أمام الحديث المعروف بحديث «المصراة» ، وهو ما روى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن شاء أمسك ، و إن شاء ردها ، وصاعا من تمر » .

والمصراة هي الدابة التي ربط ضرعها ليجتمع اللبن فيه ، من قولك صريت الماء في الحوض — بالتخفيف والتشديد — إذا جمعته . والمراد بالنظرين : الرأيان ، والصاع قدحان وثلث .

فكان العلماء أمام هذا الحديث فريقين : فريق أخذ بمقتضاه ، فأثبت حق الرد للمشترى ، و إلزامه بصاع من تمر يدفعه إلى البائع ، سواء أكان اللبن قليلا

أم كثيراً . ومقتضاه أن اللبن لا يرد عليه ، لأن الحديث أثبت له صاع تمر بدلا عن اللبن .

وخالف الحنفية هذا الحديث ، فلم يثبتوا الرد بميب التصرية ، ولم يوجبوا رد الصاع من التمر ، ومنشأ ذلك عندهم أن الحديث فيما يرون يخالف الأصول الفقيية من جهات ، فلا يصح الأخذ به :

يخالفها من جهة أن اللبن ضمن فيه بالتمر ، والتمر ليس مثلياً ، ولا قيمياً للبن ، والقاعدة أن ضمان المثليات يكون بمثلها ، والقيميات بقيمتها .

ومن جهة أنه قد حدد قدر الضمان بالصاع ، ولم ينظر إلى كمية اللبن ، والقاعدة أن الضمان إنما يكون بقدر التالف.

ومن جهة أن اللبن ضمن فيه بالتمر مع بقائه ، والقاعدة أن الأعيان إنما تضمن عند هلاكها .

قالوا: فلما خالف الحديث هذه القواعد الفقهية ، وهي مقطوع بها ، وجب رده . ولم يثبتوا بهذا حق الحيار للمشترى بعيب التصرية ، كا لم يوجبوا عليه الفيان المذكور . وقد حاولوا بعد هذا طعن الحديث تارة بالقدح في الصحابي الراوى ، وأخرى بالاضطراب ، وثالثة بالنسخ ، ورابعة بأنه معارض بقوله تعالى : « و إن عاقبتم فعاقبوا بمثل ماعوقبتم به » . وقد قال الصنعاني في كتابه سبل السلام : وكلها أعذار مردودة ، ثم عرض لتفصيل الرد عليهم ، وليرجع إليه من شاء .

وقال ابن القيم في الرد عليهم : ( وزعهم أن هذا حديث يخالف الأصول فلا يقبل ، فيقال : الأصول كتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع أمنه ، والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة . فالحديث الصحيح أصل بنفسه ، فكيف يقال الأصل يخالف نفسه ! ؟ هذا من أبطل الباطل . والأصول في الحقيقة اثنان

لا ثالث لهما :كلام الله ، وكلام رسوله ، وما عداها ، فمردود إليهما ، فالسنة أصل قائم بنفسه ، والقياس فرع ، فكيف يرد الأصل بالفرع ! ؟ .

قال الإمام أحمد : إنما القياس أن تقيس على أصل ، فأما أن تجيء إلى الأصل فتهدمه ، ثم تقيس ، فعلى أى شيء تقيس ؟

وقد تقدر موافقة حديث « المصراة » للقياس ، و إبطال قول من زعم أنه خلاف القياس، وأنه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح، وأما القياس الباطل، فالشريعة كلها مخالفة له.

والذي يفهم من كل ما كتبه في هذا الموضوع ، أن الحديث أصل في الرد بالتدليس والغش ، فإنه والخلف في الصغة من باب واحد ، والتدليس أولى في الرد به من العيب ، ولا ريب أن هذا محض القياس ، وموجب المدل ، فإن المسترى إنما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع في المبيع ، ولو أنه علم في المبيع خلافها لم يبذل له ما بذل ، فإلزامه بالمبيع مع التدليس والغش من أعظم الظلم ، أما كيفية الضمان وأنه بالتمر ، فقد نظر فيه إلى المعروف عندهم ، وتحديده بالصاع أما كيفية الضمان وأنه بالتمر ، فقد نظر فيه إلى المعروف عندهم ، وتحديده بالصاع أما كان حسما للمزاع في تقدير الضمان ، وكان التمر لأنه أقرب شيء يشبه اللبن فيا يقتاته العرب ، ومتى اتفق الطرفان أو الحاكم على كيفية الضمان وقدره ، كان محل الرضا والعدالة .

وللكتف بهذه الأمثلة في سبيل الإرشاد إلى أسباب الخلاف الواقع بين الفقهاء فيا يعم القرآن والسنة ، ولننتقل بكم إلى النوع الآخر وهو:

ثانياً: أسباب الاختلاف التي تخص السنة وحدها

وترجع هذه الأسباب إلى ثلاث جهات : جهة الرواية والنقل ، وجهة فمل الرسول ودلالته بالنسبة إلى الأمة ، وجهة تكييف التقرير الصادر منه صلى الله عليه وسلم لفعل شيء رأى غيره يفعله .

# الاختلاف الذي يخفى السنة من جهة النقل والروابة :

و — والاختلاف الذي يرجع إلى هذه الجهة يمكن إجماله فيما يأتى : أن يصل الحديث إلى أحد الأثمة بينما لا يصل إلى غيره . أو يصل إليهما ، ولكن يصل إلى أحدها عن طريق لا تقوم به الحجة ، بينما يصل إلى الآخر عن طريق تقوم به الحجة أو يصل إليهما من طريق واحد ، ولكن يرى أحدها أن فى بعض رواته ضعفاً لا يراه الآخر . أو يصل إليهما من طريق واحد متفق على أوصاف رجاله ، غير أن أحدها يشترط فى العمل بمثله شروطاً لا يشترطها الآخر ، كمرضه على كتاب الله ، أو فقه المحدث ، أو اشتهار الحديث فيما تعم به الباوى ، أو الاتصال وعدم الإرسال ، وغير ذلك .

وقد نشأ من هذه الجهة اختلاف واسع النطاق بين أئمة الحديث ، وتبعا اختلاف الفقهاء فى العمل بالأحاديث المروية ، وعدم العمل بها ، ولعل ذلك أوسع أسباب الاختلاف بين الأئمة فى الأحكام التى للسنة دخل فيها ، إما على سبيل الاستقلال ، وعلى سبيل البيان للكتاب .

## الاختلاف الذي يخصى السنة مي جهة الفعل:

قانه بالنظر إلى فعل الرسول ودلالته بالنسبة إلى الأمة يتبين ما يأتى:
 فعل ثبت أنه من خواصه عليه السلام ، وذلك كوجوب صلاة الضحى،
 والتهجد بالليل ، والتزوج بما فوق الأربع ، أو بغير مهر ، وهذا القسم لا يدل الفعل فيه على مشاركة الأمة له .

ولكن قد يقع الخلاف بين العلماء فى أن الفعل خاص به ، أو عام يشمر أمته ، وذلك كالتزوج بلفظ الهبة ، فقد أجازه الحنفية ، بدلالة قوله تعالى

« وَامْرَأَةً مُوْمِنَةً ، إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ، إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَفَكِحَمَّا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (١) بناء على أن الأصل فى أفعاله صلى الله عليه وسلم أن تسكون تشريعاً عاماً ، ولم يثبت لديهم خصوصية ذلك به صلى الله عليه وسلم ، ومنعه غيرهم بناء على أنه خاص به صلى الله عليه وسلم ، كما ترشد إليه الآية في قولها : « خالصة لك من دون المؤمنين » . ووجه الحنفية هذا الخلوص إلى سقوط المهر ، لا إلى الصيغة .

وينبنى على هذا أنه يجوز لنيره من أمته أن يعقد النكاح بلفظ الهبة على مذهب الحنفية ، مع اتفاقهم جميعاً على عدم سقوط المهر ، وإن لم يجر له ذكر فى العقد ولا فيا بينهما .

(٢) ثبت أنه بيان لنص من الكتاب ، وهذا تشريع فيحق الأمة باتفاق، وحكمه حكم النص الذى يعتبر أصلاله ، فإن كان الوجوب فالوجوب ، أو الندب فالندب ، أو الإباحة .

ويعرف أن الفعل بيان للنص تارة ، بصريح مقاله صلى الله عليه وسلم ، كقوله : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » ، وقوله صلى الله عليه وسلم . « خذوا عنى مناسككم » ، فإنهما قد دلا على أن صلاته عليه الصلاة والسلام ، بيان لقوله تعالى : « وأتيموا الصلاة » ، وأن حجه وعمرته ، بيان لقوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » .

ويعرف تارة أخرى بوقوعه عقب مجمل ، أو عام ، أو مطلق لم يسبق منه بيان له لعدم تطبيقه ، وذلك كقطعه صلى الله عليه وسلم يد السارق من السكوع ، بيانًا لقوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » (٢) ، وكتيمه

<sup>(</sup>١) ألآية ٥٠ من سورة الأحزاب.

<sup>(</sup>٢) • ٢٨ من سورة المائدة .

إلى المرفقين ومسحه كل الوجه ، بيانًا لقوله تعالى : « فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَاسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » (١٠ .

هذا وقد يقع الخلاف أيضاً في أن الفعل الصادر منه بيان ، أو ليس بياناً ، فينشأ بذلك خلاف في الحسكم الذي يدل عليه . وهذا مثل مداومته صلى الله عليه وسلم على المضمضة والاستنشاق في الوضوء ، فإن الحنفية قالوا بعدم وجوبها مع مواظبته عليها بناء على أنها ليست بياناً للوضوء الواجب . ورأى غيرهم وجوبها في الوضوء ، بناء على أن مواظبته عليها كانت بياناً للوضوء الواجب .

٣ — فعل لم تثبت خصوصيته به صلى الله عليه وسلم ، ولم يثبت أنه وقع بياناً لنص سابق عليه ، ولكن قد عرفت له صغة شرعية من قبل أن يفعله . وذلك مثل صلاة النوافل الراتبة مع الفرائض ، قبلا ، أو بعداً ، وحكم هذا القسم أن أمته مثله فيه .

٤ — فعل لم يثبت فيه شيء مما تقدم ، لا الخصوصية ، ولا البيان ،
 ولا معاومية الصفة الشرعية .

وهذا القسم قد اختلف العلماء فى صفته بالنسبة إلى الأمة \_ على أقوال: قيل يدل على الوجوب، وقيل يدل على اللاباحة، والحنبار أنه إن كان قربة، أى من جنس ما يتقرب به إلى الله، ولم يواظب عليه، دل على الندب فى حق الأمة، و إن لم يكن من جنس القربات، دل على الإباحة بالنسبة لما، و إنما كان هذا هو المختار لأن المتيقن من صدور الفعل منه صلى الله عليه وسلم إباحته، فلا يثبت ما زاد عليه إلا بدليل.

<sup>(</sup>١) الآية ٦ من سورة المائدة.

و بهذه القاعدة التي ذكر ناها لأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم يعرف منشأ الحتلاف الأئمة فما ورد منها بالنسبة للأمة .

## الاعتبلافُ الذي يخص السنة من جهة التقرير :

√ — أما التقرير، وهو سكوته صلى الله عليه وسلم عن الإنكار عند رؤيته شخصاً يفعل شيئاً فقد اتفق العلماء على أنه يدل على إلاحة ذلك الفعل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحداً على فعل منكر في الدين ، وشرطوا لذلك أن يكون قادراً على الإنكار، وأنه لم يعلم تقدم إنكاره على ذلك الفعل ، فإن لم يكن قادراً على الإنكار، أو كان قادراً ولكن علم تقدم إنكاره عليه فإنه لايدل على إباحة الفعل .

وقالوا أيضاً إن التقرير المذكور إذا اقترن بالاستبشار و إظهار الفرح بالفعل الذي رآه ، كان ذلك أدل على الإباحة .

وقد يوجد التقرير ، ويظهر الاستبشار ، ولكن يختلف العلماء في مثار التقرير ، ومنشأ الاستبشار ، أهو مشروعية الفعل فيدل على الإباحة ، أم شيء آخر وراء المشروعية ، وأن المشروعية لم تكن ذات دخل في التقرير والاستبشار فلا يدل على الإباحة ؟

وقد كان من أثر ذلك ، اختلاف الفقهاء في اعتبار « القيافة » دليلا على ثبوت النسب . فذهب إليه مالك والشافعية ، وخالفهم في ذلك الحنفية .

والقيافة مصدر قاف قيافة ، والقائف هو الذي يتتبع الآثار و يعرفها ، و يعرف أصابها ، و يعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه ، والأصل في هذا الموضوع ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « دخل على صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسر وراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم ترى إلى مجزز المدلجى ، نظر آنفاً إلى زيد

ابن حارثة ، وأسامة بن زيد ، فقال « هذه الأقدام بعضها من بعض » ، وكان الكفار يقدحون فى نسب أسامة من زيد ، لأنه كان أسود شديد السواد ، وكان زيد أبيض شديد البياض . أقر الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذه الحادثة مجزز المدلجى على القيافة ، واستبشر بمقالته التى قالها فى زيد وأسامة ، والتقرير المقترن بالاستبشاد ، أقوى صور التقرير الذى يدل على إباحة الفعل .

ومن هنا قال ، مالك ، والشافعي ، وجهاهير العلماء ، باعتبار (القيافة) دليلا في ثبوت النسب ، ولسكن الحنفية قالوا إن سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على فعل مجزز وعدم الإنكار عليه ، ليس تقريراً لفعله ، حتى تتخذ القيافة دليلا على ثبوت النسب ، لأن نسب أسامة كان معلوما من قبل وأنه لزيد ، وإنما كان السكفار يقدحون في نسبه لما بينه و بين أبيه من تباين اللون ، واستبشاره إنما كان لإلزام السكفار الطاعنين في نسب أسامة ، بما يقررونه ويعتمدون عليه في عاداتهم وأعرافهم ، وإذا فليس السكوت في هذه الحادثة من باب التقرير الدال على مشروعية الفعل ، حتى تكون القيافة دليلا على ثبوت النسب . فهذا نوع اختلافهم في دلالة التقرير المقترن بفعل خاص ، على مشروعية ذلك الفعل أو عدم المشروعية .

أما ترجيح أحد الرأيين في المسألة ، فسبيله استقصاء كل ما ورد فيها ، ومرجعه كتب الفقه والحديث ، وإن الناظر فيها يخرج بترجيح رأى الجمود ، واعتماد أن « القيافة » دليل يعتمد عليه شرعا في ثبوت النسب ، وهو بعد هذا يلتق مع ما تقرر في الشريعة على وجه عام من وجوب الرجوع في معرفة الوقائع على وجهها ، إلى قول أهل البصر والمعرفة ، وقد كان هذا أصلا عظما في الأخذ برأى الطب الشرعى ، في الحوادث التي يعتبر القانون نظرها ، لتبين جهة الحق فيها ، من اختصاصه ، و يمكن أن نلج من هذا الباب إلى الاعتماد في القضاء والحسكم من اختصاصه ، و يمكن أن نلج من هذا الباب إلى الاعتماد في القضاء والحسكم

على الوسائل الجديدة التي لم تعرفها الفقهاء من قبل ، كتحليل الدم وكآثار الأيدى والأقدام ، وغير ذلك ، مما يعرفه علماء التحقيقات الجنائية وأهل الخبرة ، ويشهدون بصحتها ، أخذاً من التطبيق المتكرر الذى يحدث علما أو غلبة ظن على الأقل ، في حقية ما يدل عليه .

ولهذا الموضوع صلة وثيقة بموضوع الحسكم بالقرآن في الشريمة ، وما القيافة وتحليل الدم ، و إظهار آثار البصمات ومضاهاتها . إلا قرائن لها دلالات يفهمها العارفون لها .

### القضاء بالقرائن

وبما ينبنى المسارعة إليه فى هذا المقام ، أن الناظر فى كتب الأئمة ، يرى أنهم مجمعون على مبدأ الأخذ بالقرائن ، فى الحسكم والقضاء ، وأن أوسع المذاهب فى الأخذ بها مذهبا المالسكية ، والحنابلة ، ثم الشافعية ، ثم الحنفية .

وقد أفاض ابن القيم في كتابيه ؛ (إعلام الموقمين ، والطرق الحكمية ) ، في هذا المقام ، بمالا يدع مجالا للشك في اتخاذ القرآئن بينة للقضاء . ومن قوله ؛ (لا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين وظهرت أمارته ، بقول أحد من الناس ) ، وهذا منه بناء على تفسير كلة « بينة » الواردة في لسان الشرع بما يبين الحق ويظهره — ( وهي تارة تكون أربعة شهود ) إلى أن قال : ( وتم ينل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات ، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات ، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخلفها ولا إقرارا) . وقال : (والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهده والقرائن الحالية والمقالية أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه ) .

ثم ذكر وقائع كثيرة قص القرآن والسنة الحكم فيها بمقتضى القرائن ، وجرى على ذلك عمل الصحابة والتابعين ، فمن ذلك قميص يوسف فى حادثتى إخوته وامرأة العزيز.

ومن ذلك حكم سليمان بين المرأتين اللتين ادعتا ولداً إذ قال: ائتونى بالسكين أشقه بينكما نصفين ، فقالت الصغرى: وقد كان داود حكم بالولد للسكبرى — لا تفعل رحمك الله ، هو ابنها ، فقضى به للصغرى معتمداً على ما بدا منها من قوة الشفقة والإشفاق .

وبهذا يتبين أن الأخذ بالقرائن فى الأحكام ، ليس من مبتكرات القوانين الحديثة ، وإنما هو شريعة إسلامية جاء بها كتاب الله ، وقررته السنة ، ودرج عليه حكام المسلمين وقضاتهم فى جميع العصور ، وأن دمى الشريعة بالقصور أو الجود فى طرق الحكم ، ناشىء إما عن الجهل بها ، وعدم الاطلاع على كدوزها ، أو عن سوء النية ، وقصد تشويه الحق والجال .

نعم كان للمحدثين ظاهرة التنظيم والتنويع ، مع العلم بأن كل ما أوردوه من تقسيم للقرائن موجود بذاته فى كتب الفقه الإسلامى ، لا ينقصه إلا الأسماء الجديدة ، والذهب هو الذهب ، و إن علاه الصدأ .

### الباب الرابع

# الرأى والنظر

١ — انقضى عهد الرسول وقد تركز فيه مصدران للتشريع: المصدر الأصلى وهو القرآن ، والمصدر البيانى وهو السنة . . وقد استقبل أصحابه بعد موته حياة أوسع ، عرضت لهم فيها شئون احتاجوا إلى معرفة أحكامها ، فكانوا يرجعون إلى القرآن ، فإن لم يجدوا فيه ما يدل على حكمها ، بحثوا عنه فيا يحفظه المندول الثقات من بيان الرسول واجتهاده ، فإن لم يجدوا الحسكم في بيان الرسول ، نظروا وبحثوا ، مستلهمين روح الشريعة ، وماعرفوه من هدفها ، وما ترشد إليه قواعدها العامة ، التي أخذت في مصدرية التشريع ، مكانة النصوص الواضحة .

وكان الشأن العام فى عهد أبى بكر وعر ، التحرى الشديد فيما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، والنزوع فى الشئون العامة إلى استشارة كبار الصحابة المقيمين معهما بمركز الخلافة ، والمعروفين فيما بينهم بدقة الرأى والنظر فى إدراك المصالح ، وحسن الفهم لروح الشريعة ، وجودة التطبيق على القواعد العامة ، وكانوا إذا أجموا على رأى وجب تنفيذه . . . و بذلك كان أخذ الرأى بطريق الاستشارة ، مصدراً جديداً ، ظهر العمل به بعد وفاة الرسول ، فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة ، أو فما فيه نص محتمل .

#### حجية الرأى :

٢ — وترجع حجية الرأى في النشريع إلى أمور:

أُولاً : تقرير القرآن سبدأ الشورى « وأمرهم شورى بينهم » .

ثانياً: أم القرآن برد المتنازع فيه إلى أولى الأمر ، وهم الذين أوتوا الفهم والحسكة ، وطرق الاستنباط « ولو ردوه إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (١٦) .

ثالثاً: ثبوت إقرار النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه الذين كان يبعثهم إلى الأقاليم النائية على الاجتهاد والأخذ بالرأى . فيما لم يجدوا حكمه فى القرآن أو السنة .

## منيق دائرة الخلاف بين المجهدين :

٣ - ولمكانة الاستشارة في عهد الخليفتين ، ولشدة تحريبهما في رواية السنة ، وإقامة معظم فقهاء الصحابة معهما في مركز الخلافة .

لهذه الأسباب الثلاثة كانت دائرة الخلاف فى زمنهما ضيقة ، ومحصورة فى مسائل معدودة يرجع معظمهما إلى الشئون الفردية ، وكان منشأ هذا الخلاف القليل تفاوت الصحابة ، فى فهم القرآن . وفى الثقة بصحة السنة ، ومدى الأخذ بها ، وفى إدراك روح التشريع ، وانتقال بعضهم عن مركز الاستشارة التشريعية .

ومن هنا وجد للرأى مظهران : مظهر جماعى سبيله الاستشارة ، ومظهر فردى سبيله الاستقلال في النظر .

<sup>(</sup>١) ألاية ٨٣ من سورة اللماء .

وقد اتسع نطاق الرأى الفردى أو الطائنى ، بعد عهد الخليفتين ، وبخاصة بعد أن وقست الفتنة الكبرى بمقتل الخليفة الثالث 1 1 . . . التى جعلت من المسلمين طوائف عادى بعضهم بعضاً . وحكموا تزعاتهم فى مبادئ الرأى والنظر .

والذي يهمنا من هذا ، أن عهد الشيخين أبي بكر وعمر هو وحده الذي يصور لنا المنى الصحيح في مصدرية الاجتهاد : فردياً كان أم جماعياً ، ومنه نأخذ أن الاجتهاد الذي كانت الاستشارة سبيله ، هو ما عرف باسم « الإجماع » وأن مبناه كان استطلاع رأى أولى الأمم ، وهم أهل المعرفة بالنظر والاجتهاد الممروفين ، واتفاقهم على الرأى في المسألة المطروحة عليهم .

#### الإجماع:

عن هنا يكون الإجماع — الذى يعتبر فى الإسلام مصدراً من مصادر التشريع ، فيما لا نص فيه — هو اتفاق أهل النظر فى المصالح ، وهم رجال الشورى الذين تعرض عليهم الحوادث ، و يتناولونها بالبحث ، وتتفق آراؤهم فيها .

و بما أن هذا الاتفاق لا يكون إلا أثراً للبحث والنظركان خاصاً بأهل البحث والنظر ، ولا عبرة فيه بموافقة من ليس أهلا للنظر ، ولا بمخالفته .

## إجماع الاصولين:

أما الإجماع الذي يصور بأنه: اتفاق جميع الأمة مجتهديها وغير مجتهديها خاصها وعوامها ، فليس هو الإجماع الذي يعتبر مصدراً من مصادر التشريع ، وإنما هو إجماع على العلم بما أجمعت الأمة عليه لثبوته بالتشريع المقطوع به ، الذي ليس محلا للنظر والاجتهاد ، والذي يجب أن يستوى في العلم به جميع المسلمين ، ولا يصح لمسلم أن يجهله . وهذا شيء آخر غير الإجماع الذي يعرفه الإسلام مصدراً للتشريع ، بعد القرآن والسنة .

### تحفيق الإجماع الأصولى:

- ومن الواجب أن نقرر هنا ؛ أن الإجماع الذى يعتبر مصدراً
   من مصادر التشريع المازم ، كما لا يعتبر فيه موافقة من ليس له أهلية النظو
   ولا مخالفته ، لا يتحقق عملياً من جميع المجتهدين إلا في حالة واحدة ، لا بد فيها
   من الشروط الآتية ؛
- (١) أن تحدد أصلية الاجتهاد من جهة : الإلمام بوسائل البحث والنظر ، سواء منها ما يرجع إلى وجوه : دلالة اللغة العربية ، التي هي لغة القرآن والسنة ، وما يرجع إلى إدراك روح التشريع وقواعده العامة .
- (٢) أن تحمى أشخاص الذين حصاوا على هذه الأهلية من الأمّة كلها ،
   وتعرف بلدانهم المنتشرة في الأقاليم .
  - (٣) أن يعرف رأى كل واحد منهم في المسألة ذات البحث والنظر .
    - (٤) أن تُسكون النتيجة : اتفاقهم جميمًا فيها على رأى واحد .

وليس من ريب في أنه إذا فرض تيسر الشروط الثلاثة الأولى ، فإنه يبعد كل البعد تحقق الشرط الرابع — وهو اتفاقهم جيماً على رأى واحد في المسألة — نظراً إلى أن المسألة المعروضة للبحث هي من المسائل ذات البحث والعظر ؛ والسنة البشرية تقضى في مثلها باختلاف الرأى ، لمكانة التفاوت بين الناظرين في قوى الإدراك ووسائل البحث التي منها اختلاف ظروف الأقاليم التي تحيط بكل باحث .

#### إجماع نظرى لا يخفق :

ومن هنا يتضح أن تفسير الإجاع باتفاق جميع مجتهدى الأمة في عصر تفسير نظرى بحت ، لا يقع ولا يتحقق به تشريع . . .

نم : يمكن فهمه وقبوله على معنى « عدم الملم بالمخالف » أو على معنى « اتفاق الكثرة » ، وكلاهما يصلح أن يكون أساساً للتشريع العام الملزم في المسائل ذات البحث والنظر ؛ إذ هو غاية ما في الوسع ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

ولسكن يشترط فى اعتباره على وجه عام : أن تسكون حرية رأى الباحثين مكفولة ، وألا يتصل بها مظهر من مظاهم الضغط الذى قد يكبل به السلطان حرية الرأى .

# نسخ الإجماع الأول با جماع ثاله:

وإذا كان من أسس الإجماع اتفاق النظر فى تقدير المصلحة \_ وهى مما يختلف المختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال \_ فإنه يجوز المجتهدين أنفسهم أو لمن يأتى بعدهم إذا تغيرت ظروف الإجماع الأول ، أن يعيدوا النظر فى المسألة على ضوء الظروف الجديدة ، وأن يقرروا مايحقق المصلحة التى تقتضيها تلك الظروف ، ويكون الاتفاق الثانى إجماعا منهيا لأثر الإجماع الأول ، ويصير هو الحبجة التى يجب اتباعها ؟ وإذا وجدت المصلحة فتم شرع الله .

#### الاجتهاد جماعی وفردی :

حذا هو الاجتهاد الجاعى ؛ أما الاجتهادى الفردى فإنه لا يكون
 حجة مازمة إلا لصاحبه ، فلا يصح له أن يقلد غيره فيما لا يراه هو ، ولا يجب
 على أحد أن يقلده .

#### الاجتهاد الفردى:

والاجتهاد الفردى حق ثابت فى الإسلام ، لسكل من له أهلية النظر والبحث ، يستوى فيه الرجل والمرأة ، والحاكم والحكوم ، وأرباب الوظائف السكبرى ،

وغيرهم بمن لا يشغلون وظيفة ، وكما يستورن فى ثبوت هذا الحق لم ، يستوون فى حق احتمال الخطأ ، إلا الرسول في حق احتمال الخطأ ، إلا الرسول فيا يبلغه عن ربه ؛ أما فيما يجتهد فيه فقد سبق أنه فيه عرضة للخطأ . . .

و إذا كان الرسول فيه عرضة للخطأ فإن غيره من أمته ، مهما علا كعبه ، وقر بت نسبته إليه ، يكون — بالأولى — عرضة للخطأ .

# لا اختصامی لاً حد نحق التفسير والفهم:

۸ — ومن هنا يتضح أن الإسلام لا يخص أحداً بحق الاستثناء بتفسير النصوص ، ولا بحق إلزام الناس برأيه ، بل يمنح هذا الحق لكل مسلم حائز لأهلية البحث ، أما من ليست له أهلية البحث ، فإن واجبه أن يسأل أر باب الأهلية ، هما يحتاج إليه ، ولا يلزم باتباع شخص ممين ؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولم يوجب الله ورسوله على أحد من الناس أن يدين بمذهب فقيه ممين ، فإيجابه تشريع شرع جديد .

ولم ينل الناس من الصدر الأول يسألون من يرون من الباحثين المعروفين من غير تقييد برأى معين منهم .

وقد ثبت عن جميع المجتهدين التحذير من تقليدهم في اجتهادهم إلا بعد معرفة دليلهم ، كا ثبت عنهم جميعاً « إذا صح الحديث فهو مذهبي واضر بوا بقولي عرض الحائط » .

ليس في الإسلام من بجب الا خرّ رأيه « الخليفة والإمام والفاضى » :

٩ - ومن هنا نعرف أن الخليفة أو الإمام ليس معصوما من الخطأ ،
 ولا هو مهبط الوحى ، ولا أثرة له بالنظر والفهم ، وليس له سوى النصح

والإرشاد ، و إقامة الحدود والأحكام في دائرة ما رسم الله ، وهو نائب في وظيفته عن الأمة ، توليه وتبقيه ، وتطليعه ما دام قائمًا بمهمته ، وقائمًا على حدود الله ، وتعزله إذا أنحرف عن الحدود واقتح حدود الله .

وكما أن هذا وضع الخليفة ، فهو وضع القاضى والمفتى ، وشيخ الإسلام و ٥ الملاّ » . فوظيفة القاضى لا تمدو الفصل فى الخصومات بمــا اختير الحـــكم به فى القوانين .

#### الفتوى ليست ملامة :

ووظيفة المفتى لا تعدو بيان المسائل التى يسأل عنها ، فإن كان مجتهداً أبدى حكمها بنظره واجتهاده ، وإن لم يكن مجتهداً أفتى برأى غيره \_ أى غير يختار \_ ومع ذلك وعلى كل فليست فتواه ملزمة لمن يستفتيه ، والمستفتى مطالبته بالدليل ، وله أن يستفتى غيره بمن يطمئن إلى علمه .

أما شيخ الإسلام ، والملا ، فإن المسلمين لا يعرفونهما إلا لقبين علميين شاع في بعض العصور والأقطار إطلاقهما على من عرفوا في بيثاتهم بامتياز خاص في علوم الدين والشريعة ، ولا يرتبط بهما حق تحليل أو تحريم في الشريعة ، ولبس لحما من حق في العصمة من الخطأ ، بل لا يعرفهما الإسلام .

#### اجرُياد الاُفراد :

١٠ وفى ظل النظر الفردى الذى قرره الإسلام ، اجتهد كل من آنس
 من نفسه أهلية النظر ، وكان لـكل ناظر طريقته فى البحث والاستدلال .

فنهم من ضيق سبيل الأخذ بالأحاديث ، وشدد في شروط قبولها نظراً الشيوع الوضع أو الشك ، في كثير منها ، وآثر عليها القياس ، وتحسكم القواعد

العامة ، وروح التشريع ، وعرف هؤلاء في تاريخ الفقه الإسلامي بأهل الرأى .

ومنهم من اقتنع برأيه في الراوى من جهة الصدق والمدالة ، فآثر الحديث على القياس ، وأخذمنه بمالا يأخذ به الفريق الأول ، وعرف هؤلاء بأهل الحديث .

ومنهم من اعتمد التقاليد التي كانت سائدة في العمل عند أعل المدينة ، وهي البيئة التي كان فيها التشريع التفصيل في زمن الرسول .

ومنهم من أخذ بالرأى الذى كان معروفًا فى عهد أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قبل أن تحدث فتنة الانقسام على الملك والسلطان .

وكما وقع الاختلاف فى طرق الاجتهاد الغردى من هذه الجوانب فيا ليس فيه نص قاطع من كتاب أو سنة ، وقع أيضاً فى مدى استخدام علل الأحكام ، وفى تحرير قواعد اللغة فى فهم النصوص المحتملة .

#### أسياب تعدد المذاهب :

الختلاف في طرق الاجتهاد هكذا تعددت المذاهب الفقهية
 الإسلام ودون منها بأصوله وأحكامه ما ساعدت الظروف الزمنية على تدوينه ،
 واشتهر منها وشاع ما ساعدت الظروف على انتشاره .

والمكتبة الإسلامية المنتشرة في أنحاء المعمورة مليئة بموسوعات كثيرة لكل من هذه المذاهب، وكان أسعد هذه المذاهب حظًا في الاشتهار والذيوع.

مذهب الحنفية : وإمامه العمان بن ثابت الذى ولد بالكوفة سنة ٨٠هـ وتوفى ببغداد سنة ١٥٠ه .

ومذهب المالكية : و إمامه مالك بن أنس الذى ولد سنة ٩٣ هـ بالمدينة وتو في سنة ١٧٩ هـ .

ومذهب الشافعية : وإمامه محمد بن إدريس الشافعي ولد سعة ١٥٠ ه بمدينة مستحسب

ومذهب الحنابلة: وإمامه أحمد بن حنبل الذى ولد بمدينة مرو الفارسية المداد سنة ١٩٤ هـ .

#### بمرة مشروعية الاجتهاد الفردى :

۱۲ — ولقد كان فى تقرير حق الاجتهاد الفردى والجاعى ما فتح لأهل البحث والاستنباط من علماء الشريعة الإسلامية ، أوسع الأبواب لتخير القانون الذى تنظم به شئون المجتمعات الإسلامية على اختلاف ظروفها ، غير مقيدين فيما يختارون إلا بشىء واحد : وهو عدم المخالفة لأصل من أصول التشريع القطعية ، مع تحرى وجود المصلحة ، وسبيل العدل ، وكان ذلك أساساً لدوام الشريعة الإسلامية ، وصلاحيتها لكل زمان ومكان ...

# فهر*ستحلي* لی

#### لمهباء

منحة	مشخ
والنبيين واليوم الآخر	ما هو الإسلام ؟٧
الإلهيات	القرآن كتاب الله٧
أسماء الله لا دخل للإنسان فيها ٢٠	الفهم الإنساني في الإسلام
ذات الله توصف ولا تدرك ٢٦	ليس ديناً يلتزم ٨
وحدائية الإله	سماحة الإسلام ٩
إنكار الإسلام لتعدد الإله ٢٧	الإسلام عقيدة وشريعة ٩
عوالم الغيب : الملائكة	العقيدة والشريعة في تعبير
الإيمان بعالم غيبي آخر	القرآن بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
( الجن )	العقيدة أصل والشريعة فرع ١١
الروح	صلة العقيدة بالشريعة١١
الرسل والإيمان بهم ۴۴	المساواة بين بني الإنسان
وحدة الرسالات الإلهية	بالنسبة للإسلام
الإسلام لا يفرق بين الرسل ٣٥	مساواه المراه للرجل في
محمد خاتم الأنبياء	المسئولية الدينية
رسالة محمد للناس جميعاً ٣٦	
وظيفة الرسل	القسم الأول
يشرية الرسل ٣٨	العقيدة
الأولياء في القرآن ٣٩	الباب الأول
خطأ الناس في معنى الأولياء ٤٠	· .
الإيمان بالكتب الإيمان بالكتب	العقائد الأساسية في الإسلام .
الإيمان باليوم الآخر١	كلمة الشهادة مجمع عقالد
نعيم الآخرة وعدابها ٤٢	الإسلام وأصول شرائعه ١٨
دوام الجنة	الحد الفاصل بين الإسلام
العقائد الأساسية للإسلام هي	والكفر
عقائد کل دین سماوی \$\$	الطريق إلى الإسلام ٢٠
موقف الآسلام بالنسبة لغير	النظر العقلي
المسلمين ٤٤	الوجدان الفطري
الإسلام يبيح المساهدات	طريق الإيمان بالملائكة والكتاب
<b>.</b>	

صفحة	صفحة
القسم الثاني	والتعاديْن مع محالفيه ما لم
الشريعة	یکونوا محاربین ٥٤
الباب الأول : العبادات	حرية التدين في الإسلام ٤٦
الملاة	الإسلام لا يبيح معاهدة
صلاة الجماعة٧٨	المشركين
صلاة الجماعه۷۸ صلاة الجمعة	الإنسان في الكون وتسخيره له ٧٤
صلاة العيدين٧٩	الثروات الاقتصادية ٤٧ استعداد الإنسان للخير والشر   ٤٨
صلاة الجنازة٧٩	استعداد الإنسان للحير والشر ٢٨ حرية الإنسان واختياره ٤٩
النظافة للصلاة٨٠	القضاء والقدر ٥٠
نظام الحياة اليومي للمسلم ٨٠	
الآذانالآذان	الباب الثائي
الصلاة عنصر من العناصر	طريق ثبوت العقيدة
المكونة لشخصية المؤمن ٨١	التكاليف علمية وعملية ٢٥
أثرها في تهذيب النفوس ٢٣٠٠٠٠	الشارع حدد العقائد ٣٥
الصلوات رحلات إلهية ٨٤	طريق ثبوت العقيدة٣٠
الصلاة أقدم عبادة بدنية	النظريات الخلافية 20
عرفت في الرسالات الإلهية ٨٥	الاختلاف فيما لا قاطع فيه
المسلاة تالية للإيمان	يمنع التأثيمالتأثيم التأثيم المقيدة ٥٩
عناية الإسلام ببيان صفتها	
وأحكامها	السنة وثبوت العقيدة ٥٨
الصلاة ليست مجرد عبادة	منشأ ظنية السنة ٥٥ التواتر والآحاد ٥٥
شخصيةا ۸۷ المبلاة على جميع	التوامر والاحاد هــــــــــــــــــــــــــــــ
أساليب التعظيم	ندرة المتواتر٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تيسير الله على عباده في الصلاة ٨٩	الإسراف في وصف الأحاديث
المؤمن يضع كل شيء موضعه ٩٠	بالتواتر وأسبابه
اليسر داخل الصلاة من جميع	
نواحيها	الاجماع وثبوت العقيدة
ric di	آراء العلماء في الإجماع ٦٥
الزكاة	شيوع حكاية الإجماع في
وجهة الإسلام في مشكلة المال ٩٢	المسائل الخلافية٧٦
الزكاة بين الإطلاق والتجديد ٩٣	لإجماع عند المحققين ١٨.
	•

الفصل الاول : الأسرة - تكوينها والمحافظة عليها

أهمية الأسرة .....أ

الزكاة من الامة وإليها ٩٤
الاشتراكية في الإسلام ٥٥
أنواع الأموال ومقادير الزكاة ٩٦
بيان الرسول٩٧
الزكاة ركن ديني عام ٧٠٠٠٠٠١
عل من سبيل إلى كلمة سواء   ٩٨
الجهات التي تصرف الزكاة
لها وفيها
الحلقة الأولى
التحلقه الاولى
الفقراء والمساكين
تحدي الفقر والمسكنة
العاملون عليها
المؤلفة قلوبهم١٠٢
الغارمون
ابن السبيل
الحلقة الثانية
ي الرقاب
سبيل الله
الصوم
آیات الصوم فی القرآن ۲۰۶
المسئولية التضامنية ١٠٦
الصوم عبادة قديمة ١٠٧
الصوم الذي يريده الله ١٠٧
حكمة فرضية الصيام ١٠٩
مظاهر اليسر في الصيام ١١٠
حكمة تخصص رمضان بفرض
الصيامالصيام الإسلامية ١١١
سر التكاليف الإسلامية ١١٢

الحج قبل الإسلام .....

مفحة	صفحة
التعلليق للضرر ١٧٣ الطلاق علاج ١٧٥ منشأ ظهور كثرة العلاق ١٧٥ أمران نهدف إليهما ١٧٦ أولاً : التعدد في ظل النصوص أولاً : التعدد شرعة قديمة ١٧٩ الشرعية التعدد شرعة قديمة ١٧٩ الشريعة هذبت ما تقضي به عبث بآيات الله ١٨١ المغنى الصحيح للآيتين ١٨١ المغنى الصحيح للآيتين ١٨١ تقدير العدل إلى الفرد ١٨٤ تقدير العدل إلى الفرد ١٨٤ متى يتدخل القانون ١٨٤ الأصل إباحة التعدد ١٨٤ كلمة للغزائي ١٨٨ المؤالي المؤالي ١٨٨ المؤالي المؤالي ١٨٨ المؤالي	الزواج أصل الأسرة ١٤١ حب الإنسان للبقاء ١٤١ التدريب على تحمل المسئوليات ١٤٤ الإعراض عن الزواج ١٤٦ الزواج ميثاق وعهد ١٤٦ التعرف الإسلام في تأسيس الأسرة الاختبار ١٤٩ الرضا ١٤٩ الرضا ١٤٩ الرضا ١٤٩ المهر الحياة الزوجية المهر ١٥١ المهر ١٥١ العرف يحدد الحقوق ١٥٠ العرف يحدد الحقوق ١٥٠ التشاور ١٥٠ المعاشرة بين الزوجين ١٦٠ المحافرة بين الزوجين ١٦٠ المحافرة النزغات ١٦٠ مكافحة النزغات ١٩٠١ مكافحة النزغات ١
ثانياً: التعدد في ظل الحالات الاجتماعية	انحراف في فهم التأديب ١٦٤ تلبيس وتملق ١٦٥
مشروع تقييد التعدد ۱۸۸ أصكحـــاب المشروع أهملوا محاسن التعدد ۱۸۹ العدل المقصود في الآية ۱۸۹ الأسباب الحقيقية للتشرد ۱۹۰ عبرة من الغرب	الزوجان يصلحان ما بينهما ١٦٦ المجلس العائلي ١٦٦ إصلاح ذات البين ١٦٧ لفتة إلهية كريمة ١٦٨ سبيل النجاح
درس من الشرق ۱۹۳ الأرقام تتكلم ۱۹۳ حاجتنا إلى تشريع عكسي ۱۹۶ خطأ آخر لأصحاب المشروع ۱۹۰	العلاق مهمة الحكين ۱۷۰ اريق العلاج بعد الحكمين ۱۷۲
الشريعة لم تهمل	يضع الشرعي للخلع

.

	ej li tril T le .	الفصا العالية، ويطلب الدرا
	وتلبية لنداء الحياة	الفصل الثالث: تنظيم النسل
	المرأة ذات مسئولية	من له حق الولد ؟ ١٩٩
377	مسئولية المرأة عامة	الرأيي الأول٢٠٠
777	رأي المرأة في نظر الإسلام	الرأي الثاني۲۰۱
777	تعلم المرآة	الرأي الثالث
AAA	غزو النساء وقتالهن	الرأي الرابع۲۰۳
44.	نظرة الجاهلية للمرأة	حكم إسقاط الحمل
741	أهلية المرأة في العقود	الفقهأء يعترفون بحياة مادة
744	حق المرأة في عقد الزواج	التلقيح
44.8	الإنسانية في الرجل والمرأة	الفقهاء وحق الأمة في النسل ٢٠٥
744	دية الرجل والمرأة سواء	الشريعة وحق الأمة في النسل . ٢٠٦
740	شهادة المرأة وميراثها	الشريعة وكثرة النسل ٢٠٦
744	الشيادة	الشريعة لا تعجبها الكثرة
71.	القضاء بشهادة المرأة	الهزيلة
	e to to to the	الشريعة تطلب كثرة قوية ٢١١
ن	الفصل الخامس : المواريد	سبيل الكثرة القوية
U4.W	قياما البراثية الارتج	واجب الأغنياء والحكومة في
717	قواعد الميراث في الإسلام التركة	مساحدة الفقراء
714	. مصادر التوريث في القرآن	ضرر تحدید نسل الفقراء ۲۱۶
141	الحكمة في التوريث وفي ابتنائه	ضرر إهمال الفقراء ٢١٤
W4.4	على هذه الأسس	مسئولية الحكومة شرعاً عن
337	على معلوا الأسف	حوادث الفقراء
	الباب النالث	خاتمة
		الفصل الرابع :
	الأموال والمبادلات	المرأة في نظر الإسلام
759		
70.	مكانة المال في الإسلام	عناية الإسلام بالمرأة فرع من
70.	طرق تحصيل المال والانتفاع به	عنايته بشأن المرأة كلم ٢١٧
	الاستقلال الاقتصادي لجماعة	الرأة في القرآن
704	المسلمين	الأحوال الشخصية
	واجب الدولة في حماية	المرأة الغربية
700	الاستقلال الاقتصادي	الأصل الذي خلق منه الإنسان ٢٧٠
	الإسلام يحسسارب الشح	التنظيم لمقتضى الفطرة ٢٢١
	-	

.

۲۸۲	بالمحاربة والافساد في الأرض.		والاسراف والترف عند
	عقوبة الاعتداء على العقل	Yov	أصحاب المال
YAY	بشرب المسكر	709	حق ولي الأمر
	عقوبة الاعتداء على النفس	77.	الترف منبع شر
	بالقتل ، أو بما دونه من القطع	771	دعوة إلى الإنفاق في سبيل الله
YAY	والجرح	440	المبادلات المالية
YAA	حق الله وحق العبد	747	أدب البيع والشراء
YAA	الفرق بين الحدود والقصاص		البيع والشراء معاملة عامة في
ير بھيلة	المسلك الثاني : العقوبة التغ	777	هذه الحياة
	-	777	الغش في المعاملة
	معنى التعزير وكلام	414	أثر الغش في المجتمع
441	الفقهاء فيه		عبرة القائمين على مصالح
	هل يصل التعزير إلى ما فوق	779	المجتمع
744	مقدار الحد ؟		الإسلام يحرم استغلال حاجة
448	هل يصح التعزير بأخذ المال ؟		المُجتمع ، وذلك هو أساس
	هدف الشريعة من تقرير العقوبة	**	ال با
	حكمة تشريع العقوبات		الباب الرابع
440	الدنيوية		العقوبات
747	سبل الوقاية من الإجرام		_
444	العقوبة الدنيوية لأ بد منها		الفصل الأول
	حكمة تنويع العقوبات الدنيوية		مسلك الشريعة وهدفها
.444	إلى نصية وتفويضية		في تقرير العقوبات
444	الاحتياط في الحكم بالعقوبة	474	رادع الدين ورادع السلطان
	أثر توبة الجاني في إسْقاط	***	مسلك الشريعة في تقرير
۳.,	العقوبة	۲۸۰	العقوبات الدنيوية
	اتهام الشريعة بالتقصير أو	.,,	
4.4.	الإسراف		المسلك الأول : العقوبة النصية
	tiati 1 - ati		عقوبة الاعتداء على الدين
41 .1	الفصل الثاني :	۲۸۰	بالردة
لشرائع	جريمة القتل في الإسلام وا		عقوبة الاعتداء على الأعراض
	الأخوى	۲Ņ١	نا أو القذف
	أُولًا: جريمة القتل في الشرائع		بة الاعتداء على الأموال
4.4	الأخرىا		برقة ، أو على الأمن العام
	•		

مفح	مفحة
هل في القرآن ألفاظ غير عربية ٤٧٢	مثل واقمى ٤٤٨
زعم أن أبا حنيفة يرى أن	عبرتنا من الحادثة
القرآن اسم للمعنى فقط ١٧٤	العدل هو طريق السلم ٤٥٠
حكاية الشرائع السابقة في	الفصل الثاني:
القرآن	العلاقات الدولية في الإسلام
الاحتجاج١٧٦	شمس الإسلام 103
المقصد من إنزال القرآن ٤٧٧	الوحدة الإنسانية والمساواة في
محتويات القرآن ٤٧٩	الحقوق والواجبات
القرآن ليس مبتكراً في كل	السلم هو العلاقة الأصلية بين
ما جاء به من أحكام ٤٨١	الناس في الإسلام ٤٥٣
ُنهج القرآن في بيان الأحكام ٤٨٤	الحرب في الإسلام ١٥٠٠
,	رأفة الإسلام في الحرب ١٥٤
الباب الثاني	المعاهدات في الإسلام وهوع الشروط التي يجب توافرها في
·	المعاهدة ٥٦
السنة	الوقاء بالمعاهدات
. M M T M.	خاتمة
السنة في الوضع اللغوي ٩٠٠	•
في صدر الإسكام ولسان الشبرعالشبرع	الأخلاق في الإسلام
الثبرع في اصطلاح علماء الأصول     193	شعبة الأخلاق
زعم بعض الناس أن كلمة سنة	الخلق هو المعتصم ٢٦٤
دخيلة في اللغة العربية ٤٩٢	صلاح الظاهر من صلاح
السنة في اصطلاح الفقهاء ١٩٤	الباطنا
شبهة المخالفين في أن السنة	القسم الثالث
مصدر من مصادر التشريع ٤٩٥	مصادر الشريعة
الرد على شبه هؤلاء ١٩٧٠	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الفروق بين القرآن والسنــــة	تمهيد
وأثرها ١٩٨٤	الباب الأول
أثر هذه الفروق	القرآن
السنة تشريع وغير تشريع ١٩٩	القرآن في الوضع اللغوي ٤٧٠
السنة تشريع عام وخاص ٥٠٠ محتويات القسم التشريعي في	
السنة ١٠٠٠	4~4
*	

N. .

صفحة		صفحة
	الاختلاف الذي يخص السنة من	الباب الثالث
۸۳۵	جهة التقرير	أسباب اختلاف الأثمة
٠٤٠	القضاء بالقرائن	في فقه القرآن والسنة
	الباب الرابع	أولاً : أسباب الاختلاف التي تعم القرآن والسنة ٥٠٦
	الرأي والنظر	
4		الاختلاف الذي يرجع إلى
014	حجية الرأي	الاشتراك في اللفظة المفردة ٥٠٧
	ضيق دائرة الخلاف بين	تردد اللفظة المفردة بين معنيين
230	المجتهدين	حقيقين ١٠٠٥
0 £ £	الإجماع ِ	تردد اللفظة المفردة بين المعنى
230	إجماع الأصوليين	الحقيقي والمعنى المجازي ١٥ .
0 2 0	تحقيق الإجماع الأصولي	تردد اللفظة المفردة بين المعنى
010	إجماع نظري لا يتحقق	اللغوي والمعنى الشرعي ١١٥
	نسخ الاجماع الأول بإجماع	الاختلاف الناشئ من الاشتراك
027	ئان	الواقع في تركيب الألفاظ
017	الاجتهاد جماعي وفردي	بعضها على بعض ١٢٥
017	الاجتهاد الفردي	الاختلاف الناشئ من الاختلاف
	لا اختصاص لأحد بحق	<b>ي</b> القواعد الأصولية ١٩٥
014	التفسير والفهم	آية المداينة
	ليس في الإسلام من يجب	الاختلاف الناشئ من الاختلاف
	الأخذ برأيه ( الخليفة والامام	في تحكيم القواعد الفقهية ٣٢٥
٧٤٥	والقاضي »	ثانيًا : أَسْباب الاختلاف التي
٨٤٥	الفتوى ليست ملزمة	تخص السنة وحدها ٣٤٥
0 8 1	اجتهاد الأفراد	الاختلاف الذي يخص السنة من
019	أسباب تعدد المذاهب	جهة النقل والرواية ٣٥٥
- 1	ثمرة مشروعية الاجتهاد	الاختلاف الذي يخص السنة من
	الفردي	جهة الفعل ٥٣٥
	4.3.	

رقم الإيداع: ١٩٨٨/٤٩٧٧

#### مطابع الشروقي

القاهرة : ۸ شارع سيبويه المصرى .. ت: ٤٠٢٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٠) پيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ماتف: ٨٠٥١٩ـ١٧١١٩مانكس: ٨٧٧١٥